

الصرف أم العلوم والخوابيها

الحمد لله فلاستتب طبع هذا الكتاب اعني شرح الكافية

Sharh al-Kāfiyah

للشيخ صفى ابن نصر الخوى بالتنقيح والتدقيق الموسوم به

عبد الحميد رباب
غاية التحقيق
سنة ١٣٠٣ هـ

باهتمام التام وبحسن الاختتام جناب قاضى فتح محمد وقاضى عبد الكريم

اخوان القاضى محمدا براهيم مرحوم وابناء قاضى نور محمد مغفور

في طبع فتح الكريم الواقع في بندر المحروسه المنبئ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي انعم علينا بنعمة العظام ونفضل علينا بمننه الجسام ورفع معالم العربية ومنازلها وانشأ فيها بين الناس ضوءها وانوارها وجعل علم الاعراب اقربها فايذة واربعها عايدة واربعها معيارا واسناها ومقدرا حيث صيرها مفتاحا ثباتا ثبيدة معرفة العلوم الاسلامية ومصباحا بنور يستضاء في شأنا فنون الادبية فصبه سامية يتيسر الارتفاع الى علم البيان فيمكن الاطلاع على نكت نظم القرآن والصلوة على رسوله محمد الذي كسب بناء الجبهة الانام وحفر الشكوك والشبهات عن طرف الاسلام وعلى اله واصحابه الكرام ويجعل يقول العبد الضعيف الحقير صفى ابن نصير بصره الله تعالى يعيوب نفسه جعل يوم خيرا من اسمه لما ريت ان الاحتياج الى التحصيل علم الاعراب بين لا يدفع والافتقار الى التحقيق مكشوف لا يتقنع وان المختصر المسمى بالكا فية في هذا الفن جامع لفرع الفروع وقواعد شامل الاحكام ابتداء ومعاودة متخلل لا ينقطع التحميم والتهدية بحسن التنظيم والترتيب مقبول فيها بين الانام وشايخ في بلاد الاسلام وقد شرف طائفة من العلماء واشتغل بحل كات حواشيه زمرة من الفضلاء غيلان شررحهم حواشيهم لم تكن وافية في ابراز محاسنه واخراج بدايه وكشف معضلاته وحل مشكلاته الا حواشي شيخنا واستاذي ومولائي وهو الشيخ الامام ملاذ الاسلام قدوة ارباب التحقيق استاوا واصحاب التدقيق بافيها في فنون الادب كاشف عن ماض كلام العرب نافذ ارادية المعقول والمنقول عامر بنبية الفروع الأصول حجة الاسلام والمسلمين وارث الانبياء والمرسلين الا وهو الذي استضاء ستمس المعاني من شهاب نظر واستنار لم ضياء الاسلام من برها فكونته واختص بعناية الله تعالى لها وى شهابا بن سمس عمر الدولت ابادى على الله تعالى اعلام علومه واعطانا قوة في اتباع رسوم متع الله المسلمين بطول بقائه وادام علينا نعمة الفائه فالحاكا فية في ابراز معانيه واسراره وكشف مبانيه استناره ولذلك توفرت رعاية المحصلين على تعليمها وتحصيلها وامتدت اعنائهم نحو الاطلة بحملها وتفصيلها غير ان بعضها مشككة زلت اقدام المحصلين في كشف القناع عن جمال مخدرات انوارها ومجرت افهامهم عن ادراك رموز

اسرارها ولقد رايت كثيرا من الناس اكتبوا بما فهموا من ظاهرها المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحقايق
 ودوقوف على ما فيها من مطويات الرموز والاسرار ومكتوبات الغيوب والاستار والفت لدرجتها رافعا عن
 نفائس لطايفها المجاب من عراب حقايقها النقاب فلا بايضاح رموزها ومشكلاتها ضامنا بحاجتها وقايقها ومعضلاتها
 مسوقا فيه الكلام على وجه يخل به الفاطم ومعاينها وتكشف بغيرها ومباينها ويتضح به حقايقها ودقايقها
 طلبا للتسهيل على الاخوان والاحباب لم ازوفيه شيئا اجنبيا الا ما يتوقف عليه حل الكلمات ولم احوذ ذكر ما فيها
 من ذرا الفوائد غير الفوائد الا لا يخفى على الطالب من الزوايد سميت لاشتمالها على تحقيق المعاني وتدقيق
 المباني غاية التحقيق والله ولي التوفيق والهادي الى سواء الطريق سائل من الله الكريم امل من لطفه القديم ان
 يجعلها لصالا لوجهه الكريم وسببا للوصول الى جنات النعيم وناظرا الى الاصل والخلل ومقيدا للاجباب والاخوان متقيا
 من افاضل العظماء الزمات الذين شرعوا بالمطالعة وتوجهوا الى هذا ان ينظروا فيه بعين الرضاء والاحسان ويصلوا
 بقدر الواسع والامكان الى اطلعوا على الخطاء والنسيب اوجبان القلم بالمغيبا اذ لا مصون من الخطاء النسيب الا كلام
 الرحمن والنسيب مركب من الانسان والخطاء تدفع من المجتهدين في بعض الزمان والافاض من كل عيب نقصنا
 في الله الكريم المثان بجا ذين اياكم بالعفو والغفران ان يزرقي قايكم نعمة اللقاء والرضوان ويسهل علينا
 عليكم تحقيق الكلام في جميع ما يتعلق بهذا الكتاب من المقاصد المرام قال الشيخ رحمه الله في بداية كتابه بسم الله الرحمن
 الكلمة وكما ينبغي ان يبدأ بعد التسمية بالحمد لله اقتداء بالسلف عملا بقوله عليه السلام كل امرئ دعا له لم يبدأ
 فيه بالحمد لله فواظف لكنه ترك ذلك هضم للنفس تخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتاب السلف حتى
 يبدأ به علم سنتها وليس بالحق يكون بترك الحمد قطع ثم لما كان النحوي يبحث عن احوال الكلمة والكلام من حيث
 الاعراب البناء وما يتعلق بها وهذه الاحوال عوارض ذاتية لها وما يبحث في علم عن عوارضها الذاتية فهو
 موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعا لهذا العلم ببدء الشيخ اوله بالكلمة وثانيا بذكر
 الكلام لان معرفة احوال الشيء مسبوقة بمعرفة ذلك الشيء ويجوز ان يكون الموضوع امر متعديا بشئ اشتركه
 في احواله هذا ملاحظ في سائر العلم كالادلة الشرعية من الكتاب السنة والاجماع والقياس فاهام موضوعه
 العلم واحد هو اصول الفقه لاشتمالها في كون كل واحد منها دليل شرعي مثبتا لحكم شرعي الكلمة والكلام
 كذلك لانها اشتركت في كون كل واحد منها لفظا موضوعا لمعنى على ان الموضوع في الحقيقة هو اللفظ الموضوع
 للمعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته وانما التعدد بالنظر الى نوعه وانما قدم الكلمة على الكلام لانها جزء الكلام
 والكلام مركب معرفة المركب موقوفة على معرفة المجرى والموقوف عليه مقدم طبعا على الموقوف فقدم وضعنا
 ليوافق الوضع الطبع ولان العوارض الذاتية للشيء هي التي تلحقه اما الذاتية والمجزئية او لام خارج مساولة

عليه قال بعض المشارحين في تصحيح لام الجسر ان التاء تجزئت عن معنى الوحدة وجعلت متمخصة للتانيث بكثرة
مقام التعريف لما قلنا ان التعريف انما يكون للحقيقة لا للفرد ولا للافراد وانما اني اياها تحزرا عن وقوع الحدود
على التثنية فضاها كما هو حكم الجرد عنها التثنية لا يكون التعريف للافراد بخلاف الكلمة مع التاء فاهما جسر يقع على
القليل والكثير وفيه نظر الا نأخذ عرفنا ان الاسم المفرد يصح تجريده عن معنى الوحدة كما قيل في قوله تعالى ان
الانسان لفي خسرة الانشا جرد عن معنى الوحدة واريده به الاستغراق بقرينته الاستثناء وهو قوله تعالى
الا الذين امنوا وعملوا الصالحات فاما تجزئ التاء عن معنى الوحدة فيصير معنوي كلامهم لكونه نصا للوحدة اللهم
الا ان يجاب بان التاء بحسب الوضع تغيبه معنى الوحدة والتانيث جميعا واريده هنا التانيث فقط على سبيل
المجاز بقرينته محل التعريف على طريق ذكر الكل واردة البعض المجاز لا يحتاج في ثبوته الى النقل والسماع بل يحتاج
في صحة الاتصال بالمنقول والمسموع من العرب وفي فهم السامع الى القرينة الصادرة عن ارادة الحقيقة وقد
تحقق ههنا كلاهما كما ان لام الابتداء تغيب بحسب الوضع معنى الحال والتأكيد ثم قال اصحابنا انها جردت عن
معنى الحال وجعلت متمخصة للتأكيد قوله تعالى ولست يعطيك اذ لو كان فيها معنى الحال لما جامع التشويق
الموضوعة للاستقبال وكما ان الاسماء وضعت للاذهاب بالليل ثم اريد به الاذهاب فقط في قوله تعالى سبحان
الذي لا يترك بعده ليلا بقرينة قوله ليلا وكذا لكل لفظ اريد به بعض معناه وان ثبت ان التاء للوحدة التوثيق
او الفرعية والكلمة المتصفة بالوحدة كناية من حيث المفهوم ثبت انها لا ينافي لام الاستغراق لان الاستغراق
هنا استغراق فرد لاجمع اى جملة الكل الافراد ومن الجوهري كما لاستغراق المستقما من كلمة كل وذلك لان اللام
التي لاستغراق الفرد اى جملة كلمة كل فيكون معناه كل كلمة لفظ وضع كذا فلا شك في صحة كما لا شك في صحة قوله
كل فرد وكل واحد ليس معناه جميع كلمة لفظ وضع كذا حتى تنافي الاستغراق لكن محل التعريف يا باء لما مر ان
التعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد الا ان يمنع كون المحل محل التعريف ويقال بان المقصود ههنا بيان الطريق
اللازم للتعريف والتعريف انما يفهم من هذا التركيب منها وانما لم يعرف الكلمة مقصدا لان اول نظر النحاة الى
افراد الكلمة لا الى ما هيتهما فذكر لام الاستغراق بمعنى الكل الافراد ليعلم ان ذكر الافراد مقصدا والتعريف ضمنا
وعلمة استقامة بيان الطريقان يعم دخول كلمة كل في الحد المحدود وههنا كذلك حيث صح ان يقال كل كلمة لفظ
وضع لمعنى مفرد وكل لفظ وضع لمعنى مفرد فكل كلمة ويمكن ان يكون اللام للعهد الخارج المعنوي المجازية على السنة
النحاة بقرينة ان المتكلم نحو كل متكلم يتكلم باصطلاحه ولا يلزم في العهد الخارج ان يكون المعنوي مقصدا
ذكره بل يلزم ان يكون معلوما ليعلم الاشارة اليه الكلمة المذكورة على سنة النحاة معلومة للنحاة بل للقرائن
كما يقال خرج الامير اذا لم يكن في البلد الامير واحد ويمكن ان يكون اللام للعهد الذهنى ولا توجب جهالة الحدود

لحصوله ثنتين الكلمة الخوية عند السامع باعتبار مقام وفيه نظر لانك اذا اغتبرت الثنتين باعتبار المقام
 صار اللام للعهد الخارجي ون الذهب صرح الامام سعد الدين الهروي في شرح التلخيص بحث لام العهد الخارجي
 وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد الى هذا لفظ
 هذا نصيحي منه على ما قلنا فالاولان يحمل اللام على الجنس والعهد الخارجي على ما بينناه ويمكن ان يقال اللام
 للجنس الكلمة مع التاء صناع الاصطلاح اسم للفظ وضع لغير مفرد فيكون منقولة اصطلاحاً لغيره فلم يبق
 في التاء معنى الوحدة فلا يرد شيء فافهم وانصف ثم اختلف النحاة في الكلام المجرد عن التاء قبيلاً من جنس لا جمع
 كتمرة ثمرة بدل جريان احكام المفرد فيمن نذكر صفة قوله تعالى اليربعصد الكلم الطيب فلو كان جمعاً لوجب
 يقال الطيبة ومن التصغير بلادة الى وحده مع كونه على غير صيغة القلة يقال على كليم ولو كان جمعاً وجب دونه
 الى واحدة في التصغير فليل كليمه ومن وقوعه تميز النحوا احد عشر نقلاً احد عشر كما ولو كان جمعاً لما وقع تميزاً
 له لان تميزه لا يكون الا مفرداً فعلم انه جنس لان جمع وانما لا يقع على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لا
 بالوضع وقيل انه جمع بدليل انه لا يقع في الاستعمال على التثنية فصاعداً ولو كان جنساً لوقع على الواحد فصاعداً
 والابنية محمولة على حذف المضاف والتقدير اليربعصد بعض الكلام الطيب القول بتصغيره على كليم ووقوعه تميزاً
 لنحو احد عشر منوع عنده من ذهب لا ان جمع بل يقال عنده في التصغير كنية وفي التميز احد عشر كلمة ثم تعريف الكلمة
 لما اشتمل على قيودا احدها كونه ملفوظاً بها والثاني كونه موضوعاً للمعنى والثالث كون ذلك المعنى مفرداً
 اشارة الشيخ الى التقيد الاول بقوله لفظ وهو جنس قريب للكلمة اخترانه عن الدوالي الاربع الخط والاشارة
 والنصب عقلاً الاصابع وعن الحركات الاعرابية والعلامات المعنوية فاذا كتب زيداً مثلاً فالمراد المكتوبة
 وهي الزاء والياء والدال واكانت مشاركة للكلمة في كونها موضوعاً للمعنى مفرد لكن لا يسمى كلمة اذ ليس
 بملفوظة فان قيل الاخترا من الجنس لا يصح لانه يذكر في الحد الشمولي لا للاخراج قيل سلمنا ذلك لكن اذا كان
 بين الجنس الفصل عمومًا وخصوصًا مطلقاً اما اذا كان بينها عموم وخصوص من وجه جاز الاخترا من الجنس
 لكن لا كونه جنساً بل كونه فضلاً من وجه ههنا كذلك فان اللفظ عام بالنسبة الى الموضوع اذ هو قد يكون
 موضوعاً كالمستعملات وقد يكون كالمهلل والموضوع ايضا عام بالنسبة الى اللفظ لانه قد يكون لفظاً
 كزبد قد لا يكون كالمدال الاربع ثم اللفظ في اللغة مرعى شيء من الغم يقال اكلت التمرة ولقطت احدى ميتها من الغم
 وفي الاصطلاح صوت يعتد على الخارج من حرف فصاعداً وفيه نظر بوجوه الاول ان الصوت فعل المصانك لانه
 مصدر من صات يمتو وهو ليس بلفظ بل للفظ هو الكيفية المحاصلة من المصدر فكيف يصح الحمل واجيب بان
 الصوت يستعمل للمعنيين المعنى المصدر الذي هو فعل المصانك والمعنى الاسم الذي هو الكيفية المحاصلة من المصدر

والله الثاني والثالث ان الاعتناء على الشيء من خواص الاعيان والصوت من لا يتصور فيه ان يعتد على شيء
 فكيف يقال صوت يعتد على الخارج واجيب بان معناه صوت يحصل باستعانة الخارج وهذا معنى عرف
 الصوت على الخارج فلا يرعى ما قيل ان هذا المعنى ليس بحقيقي لعدم الوضع ولا مجازى لعدم الاتصال وان استعمال
 المجاز الغير المشهور غير متتابع في التعريف والثالث ان هذا المحدود وحيث اخذ الحرف في تعريف اللفظ والحرف
 نوع من انواع اللفظ واخذ النوع في تعريف الجنس يوجب لدوره ذلك لان معرفة النوع متوفرة على معرفة
 الجنس لان النوع عبارة عن الجنس الفصل فاذا عرف الجنس بالنوع لزم الدور والمحالة واجيب بان المراد
 من الحرف الماخوذ في تعريف اللفظ حروف الهجاء دون المعنوية الذي هو احد انواع اللفظ ومعرفة حروف الهجاء
 لا يتوقف على معرفة اللفظ لانه اشهر من اللفظ بحيث يعرف من لم يعرف اللفظ فلا دور والرابع ان الخارج
 جمع واقل افرادة ثلثة فوجب ان لا يكون لفظ بدون ثلثة احرف كل واحد منها معتد على مخرج واجيب بان
 اللام فيه الجنس فيبطل بمعنى الجمعية فيكون المعنى ما يعتد على جنس المخرج والجنس يقع على الواحد فيصاها وقل
 اللفظ ما يتلفظ به الانسان من حرف فصاعدا وفيه نظر بوجه الاول انه عرف اللفظ بالتلفظ فيها بمعنى واحد
 فيلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعركة والمجالة وذات منتهى واجيب بانه تعريف اللفظ الاصلاحي بالتلفظ
 للنوع اعمما يتكلم به الانسان والثاني ان هذا التعريف صادق على الانسان لانه ما يتلفظ به الانسان و
 اجيب بان الباء المتعدية دون السببية والاستعانة والثالث ان قيد الانسان يوجب ان لا يكون ما
 يتلفظ به الملك والجن لفظا وليس الامر كذلك واجيب بانه تعريف ما يكون لفظا بالسنبة اليه لا مطلقا
 فما يتلفظ به الملك والجن ليس بداخله المحدود فلا ضرورة في خروج امثال ذلك عن المحدود الرابع ان هذا
 لتعريف يصدق على الحروف النابتة من باب الحركات العربية كالواو والياء والالف والباء
 في ابيك وهي ليست بلفظة لانها اخذت حكم الحركات العربية التي ليست بلفظة بالاتفاق واجيب بانها
 لفظة عند البعض وان لم يكن الحركات العربية لفظا فلنا ان نمنع وبعد التسليم قلنا ان المراد بالحرف ما هو
 حرف حقيقة وحكا وهي ليس بحرف حكا لقيامها مقام الحركات العربية وقيل اللفظ هو الحاصل من صوت
 يقصده حصول حرف فصاعدا وفيه نظر بوجه الاول ان المنكلم لو قصد حصول الحرف ولم يحصل حرف بل
 يحصل صوت ساذج ينبغي ان يكون لفظا لهذا المجلد عليه اذ لا يلزم من قصد حصول الحرف حصوله بالفعل
 البته وايضا يصح هذا المحدود على صوت الاخيرين لانه يقصده حصول حرف ولم يحصل ذلك فينبغي ان يكون صوت
 لفظا والامر بخلافه واجيب بان المراد القصد المعتد به باعتبار حصول الحرف المبني على اعمال القوة الالفاظية
 والثاني ان صوت النائم من نحو اخ وكذا صوت صاحب السعال من نحو اخ لفظ بدليل اهم احترازه عنها بقيد

الوضع دون اللفظ ولم يصدق عليها هذا الحد لعدم قصد حصول الحرف فيها واجيب بان المراد بالقصد اعم
من ان يكون حقيقة او حكما والقصد الحكمي صادق عليها والثالث ان الحاصل صفة فلا بد له من تقدير
موصوف وهو لا يتصور ما ان يكون اللفظ او الصوت او الحرف اذ لا يتصور غيرها ولا يستقيم الاول حيث
يلزم ذكر المحدود في الحد وذا غير جائز وكذا الثاني حيث يلزم حصول الصوت من الصوت وحصول الشيء من نفسه
محال وكذا الثالث حيث كان الاسباب حيث ان يقول حصوله بالضمير لتحقيق معاده واجيب بانه يمكن تقدير
الصوت لان المراد بالصوت الثالث المصدر وبالاول الاسم ولا شك انه يحصل بالمصدر فلا يلزم
حصول الشيء من نفسه كذا يمكن تقدير الحرف ولا نسلم تحقيق معاد الضمير لان الموصوف لما حذف واقفيت
الصفة معامه لم يبق للضمير معاد ولشئ سلمنا ذلك بناء على ان المقدركا للمفوض قلنا هذا من باب وضع
المظهر موضع المضمحل كنكتة والنكتة هنالك التنبيه على انه لا يشترط في اللفظ ان يحصل حرف يقصد اللفظ
حصوله بل الشرط حصول حرف أي حرف كان حتى لو قصد اللفظ حصول حرف وحصل مكانه حرف أي يكون
لفظا لا تترى ان بعض الحروف لم يحصل في السنة بعض الناس لا فقه فيها بل يحصل مكانها حرفا وحرفا كذا هم
لفظي يجري فيه احكام اللفظ من ثبوت البيع والاجارة والتكاح والطلاق وغير ذلك واليه اشار النبي
عليه السلام بقوله سين بلا عند الله شين والرابع انه يقصد على فرج يحصل من سماع صوت طيب
يقصد به حصول حرف فصاعدا وكذا يصدق على حرف يحصل من سماع كزير يقصد به حصول حرف فصاعدا
واجيب بان المراد بالحاصل من صوت ما يحصل منه بلا واسطة والفرج والحزن يحصلان منه بوساطة
على ان امثال ذلك قد خرجت من تقدير موصوف الحاصل فان قيل المنوى في زيد في ضرب
ليس بلفظ لانه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا فينبغي ان لا يكون كلمة وهو كلمة بالاتفاق
قيل المراد باللفظ ما يكون ملفوظا به حقيقة او حكما وهو ملفوظا به حكما حيث يجري عليه احكام
اللفظ من اسناد الفعل اليه وتاكيد العطف عليه غير ذلك فان قيل ما الفرق بين المنوى في زيد
ضربا واضرب بين المحذوف في قوله تعالى قاسا لالتريزة في كون الاول لفظا حكما والثاني حقيقة
مع ان كل واحد منهما غير مذكور قيل الفرق بينهما ان المنوى انما لا يكون لفظا حقيقة لان ماهيته
اللفظ لم يصدق عليه حقيقة كما ذكرنا انه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ
وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت لكرم احواله عليه احكام اللفظ فيصدق
عليه ماهيته اللفظ اعتبارا وحكما فكان لفظا حكما بهذا الاعتبار بخلاف المحذوف فان ماهيته اللفظ
صادق عليه حقيقة لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان فكان لفظا حقيقة ولا يقال لما صدقت عليه

ماهية اللفظ كان موجوداً لا يجد وفقاً فكيف يقال انه محذوف لا نأقول ان صدقاً ماهية لا يقتضيه الوجود
 حقيقة والمحدوف كما ينافية فان قيل الكلمة محلى ببناء الوحدة فوجب ان يقول لفظه محلى ببناء الوحدة ايضا لوافق
 الحمد وقيل لا تالم بقيل لفظه لان الوحدة في اللفظ غير مرادة لان حق اللفظة بالتاء ان لا يقع الاعلى حرف واحد
 لان نسبتها من اللفظ مثل نسبة الضربة من الضرب وهو غير مراد بالاجماع بخلاف التاء في الكلمة فالها محذوفة
 عن معنى الوحدة او مفيدة وحدة بوعيته او فردية على ما سبق ذكره فكانت الوحدة فيها غير مرادة لا يقال
 المطابقة بين المبتداء والخبر واجبة فوجب ان يقول لفظه لا نأقول المطابقة انما وجبت بينها اذا كان
 الخبر مشتقاً واللفظ غير مشتق فلما كان الوحدة غير مرادة والمطابقة غير واجبة واللفظ اخضر من اللفظة
 فكان ذكر اللفظ اولى ثم اشار الى القيد الثاني بقوله وضع لمعنى الجار والمجرور مفعول به باللام والجملة
 الفعلية صفة قوله اللفظ وفيه اخترنا عن الحرفات والاصوات والمحلات وما يدرك بالعقل كوجود
 الالفاظ المدرك من اللفظ السمع من وراء المحذر فاذا لم يست موضوعاً للمعنى وكذا عن حروف الهجاء
 فاذا وضعت لغرض تركيب الالفاظ لا للمعنى لا يقال انها لما كانت موضوعاً لهذا الغرض كان هذا
 الغرض معناها فلا وجه للاخترا من هنا لهذا القيد لا نأقول ان الغرض من الشيء لا يكون معنى ذلك الشيء
 اذا المعنى من اللفظ لا ما لعله اللفظ والا كانت حروف الهجاء كلها معنى ادوات ثم الوضع في اللغة التعيين
 وفي الاصطلاح تعيين اللفظ للمعنى اولاً وفيه نظر بوجهين الاول انه يخرج منه المشترك باعتبار المعنى
 الثاني حقيقة وكذا المنقولات باعتبار المعنى الثاني وهذا انما يرد اذا اريد بالوضع مطلقاً سواء كان
 لغوياً او عرقياً واصطلاحياً كما ذهب اليه البعض حتى قالوا ان المنقول باعتبار المعنى الثاني حقيقة
 لا مجاز وان تسمية كلمة باعتبار الوضع واجيب بان المواد لا وليته عند الواضع فان السبيل لغادب
 في الاشتراك اما نسب ان الوضع الاول او تعدد الواضع وكل وضع بالسبب المير لوثانيا لوثانيا و
 هلم جرا اول فيدخل المشترك والمنقول والثاني انه يخرج من قيد اللفظ الدوال الاربع مع كونها موضوعاً
 للمعنى واجيب بانه تعريف للفظ الموضوع لا تعريف كل موضوع فلا يكون الدوال الاربع داخلية في ^{المعنى}
 وقبل الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وفيه نظر لا نه يخرج منه الحرف لا احتياجه الى الضميمة و
 اجيب بانه انما يحتاج الى الضميمة في حق دلالة على المعنى لا في حق تعيينه للمعنى وههنا قد ذكرنا التعيين
 دون الدلالة وقيل الوضع تخصيص شيء لشيء معنى طلق المحصل واحس به فهم المحصل وفيه نظر بوجه
 الاول انه يدخل فيه الحرفات حيث يفهم معناها متى اطلق به واجيب بان المراد بالتحصيل تخصيص الوضع
 وليس فيها تخصيص واضح فلا يدخل والثاني انه يدخل فيه المنقولات الاصطلاحية والعرفية كالصلوة

والدالة حيث يفهم منها المعنى الشرعي والعرفي في اصطلاح الشرع والعرفي متى اطلقا مع انها ليستا
 موضوعتين هذا انما يريد اذا اريد بالوضع الوضع اللغوي كما ذهب اليه العامة حتى قالوا ان المنقول باعتبارها
 معنى الثالث مجاز لا حقيقة وان تسميته كلمة باعتبار محل الحقيقة واجب بان المراد بالتخصيص التخصيص الاول
 وهو تخصيص اهل اللغة فيخرج بتخصيص الشرع والعرف العام ويمكن ان يعترف فيها بالوضع عند من عرف
 الوضع بهذا التعريف فيراد به مطلق الوضع لغويا كان واصطلاحيا وعرفيا فلا يرد عليه المنقولات
 اصلا والثالث انه يخرج منه الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميته واجب بان المراد
 متى اطلق اطلاقا صحيحا ولا شك ان الحرف متى اطلق اطلاقا صحيحا يفهم معناه لا محالة والاطلاق الصحيح
 ما اذا اطلق مع ضميته لان الاطلاق بلا ضميته غير صحيح فان قيل يخرج من جميع التعريفات المذكورة بقيد المعنى
 حروف الهجاء مع كونها موضوعات لغوية تركيب لا لفاظ وقد بينا ان الغرض من الشيء لا يكون معناه فكيف
 يستقيم قيد المعنى في حد الوضع قيل هذه التعريفات تعريفات اللفظ الموضوع للمعنى لا مطلقا فلا يكون حرف
 الهجاء داخلة تحت المحدود ثم اشار الى القيد الثالث بقوله مفرد والمعنى المفرد ما لا ينقسم عليه اللفظ
 كمعنى زيد وعبد الله علما وفيه اخترازا عن المعنى المركب حيث ينقسم عليه لفظة لمعنى الرجل وضربت ثم
 قوله مفرد بالرفع صفة اللفظ وبالجر صفة المعنى وبالنسبة الى من ضمير وضع كذا في الحواشي لا يقال
 ان الجر واجب على الرفع للقرب عدم الفصل ولا يسوغ العدول عن الترتيب بل مانع لا نأقول بل كلا
 الوجهين متساويان لان كلامهما واجب على الاخر من وجهين اما رجحان الجر فلما ذكرتم واما رجحان الرفع
 فلان الكلام على تقديره يجري على سنة واحد بناء على ان الافراد حقيقة صفة اللفظ وانما يكون صفة للمعنى
 تتبع اللفظ لان المفرد من اللفظ ما لا يقصد بجزءه دلالة على جزء معناه حين هو جزء والمعنى المفرد
 ما يكون لفظه مفردا فاذا افراد المعنى لا يستقل بدون اعتبار افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ
 يستقل بدون افراد المعنى فاستوعب الوجهان ولقائل ان يقول لا يتوحد الجر بهما ذكر لان قوله وضع لمعنى صفة
 اللفظ ومفرد صفة بصفة وتقديم الصفة الاولى على الثانية لا يسمى فصلا وكذا لا يتوحد الرفع بما
 ذكر لان ما ذكر ان الافراد حقيقة صفة اللفظ الخ هو اصطلاح المنطقيين دون النحويين لا نأخذ وحده
 في جميع تضادهم المعنوية انهم جعلوا الافراد صفة للمعنى دون اللفظ فعلمنا ان اصطلاحهم هذا فاقبهم
 المصنف في ذلك لان كل متكلم يتكلم باصطلاحه فلا يخرج احد من الجور الرفع على ان جمله صفة اللفظ يتألف
 ما ذكره لان الوحدة غير مودة فان قيل نحو قاتله ونضرب ومصر كلمة بدليل انها امرت باعراب كلمة مع ان جزء
 لفظها يدل على جزء معناها فان التاء في قائمه تعدل على التاميز وحروف المضارعة في تضرب يدل على المضارعة

والياء في مصر تدل على النسبة فيجبان يكون كل واحد منها مركبا ولا يكون كلمة بل كلمتين قيل ان جميع ما
 ذكرت كلمتان صارتا من مشقة الاقتراح كالقوة الواحدة فاعرب المركب اعرابا لكلمة وذلك لعدم
 استقلال الحرف المتصلة في الكلمة المذكورة وانما قلنا انها كلمتان لان لو لم يكن كلمتين لزم في حسنة
 نحو الى ربح حركات في كلمة واحدة وفي عداة ابدال الواو في الوسط ولا يلزم بالتركيب في قائمة اجتماع التذكير
 والتانيث اذ لو لم يجتمعها فيه بعد لحوق التاء لزم في الرجل بعد دخول اللام اجتماع التعريف والتذكير
 وليس في الرجل اجتماع التعريف والتذكير بالاتفاق فليس في قائمة اجتماع التذكير والتانيث فثبت انه مركب
 وهذا شرح القيد المذكورة في تعريف الكلمة فان قيل هلا ذكر القيد الرابع وهو كونه دالة على المعنى كما
 ذكره الزمخشري وغيره قيل لان قيد الوضع يغني عنه لا هم انما قيدوا بالدلالة لخراج المصطلحات ^{الك}
 حاصل بقيد الوضع لان الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى فيخرج بهذا ما يخرج بذلك وقيل انما ترك
 قيد الدلالة لتلا يخرج الحرف قبل ضم الضميمة فانه لا يدل على المعنى مع انه كلمة بالاتفاق وفيه نظر
 لان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة دون الدلالة بالفعل والحرف قبل ضم الضميمة يدل على المعنى
 بالقوة بحصول الدلالة فيها بعد ضم الضميمة بالفعل فلا يخرج الحرف واجيب بانه لو كان المراد بالدلالة
 الدلالة بالقوة لدخلت المصطلحات في تعريف الكلمة لانها ايضا تدل على المعاني بالقوة بحصول الدلالة
 فيها بعد الوضع بالفعل وفيه نظر لان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة بلا شرط شئ والدلالة
 في المصطلحات بشرط الوضع على ان دلالة المصطلحات على المعنى قبل الوضع لا يسمى دلالة بالقوة لان دلالتها
 بالفعل بعد الوضع انما تحصل بعد تغييرها هيته لانها بعد الوضع لا تبقى مصطلحات الا ترى انك لا تقول
 للجاء انه نال في القوة باعتبار حصول النطق فيه بعد ان جعله الله تعالى انسانا فحصل النطق فيه بعد
 تغييرها هيته لانه بعدما صار انسانا لا يبقى جادا بخلاف دلالة الحرف قبل ضم الضميمة فالحاشي
 دلالة بالقوة لان دلالة بالفعل بعد ضم الضميمة تحصل بدون تغييرها هيته الحرف فانضم الفرق بين
 دلالة المصطلحات قبل الوضع ودلالة الحرف قبل ضم الضميمة ثم لما فرغ المصنف من تعريف الكلمة شرع
 في بيان تقسيمها والمحصارها في انواع الثلاثة فقال وهي اسم وفعل وحرف الضمير عائد الى
 الكلمة فان قيل الكلمة من حيث هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف بل هي اعم من كل واحد من هذه ^{الثلاثة}
 فكيف يستقيم الحمل وايضا ان الضمير اذا كان معاده مذكرا وخبره مؤنثا او على العكس كان رعاية
 الخبر احسن والخبر ههنا مذكور وان كان معاده مؤنث فكان تذكير الضمير احسن قيل ان الخبر محذوف
 والتقدير وهي مقسمة الى اسم وفعل وحرف او هي صادقة على اسم وفعل وحرف فان قيل الواو للجمع

والجمع بحرف الجمع كالجاء بلفظ الجمع فيجاء ان يكون الكلمة مجموع هذه الثلاثة لا كل واحد منها قيل التقسيم
على نوعين احدهما تقسيم الكل الى اجزائه كما نقول السكجيين خل وعسل وماء والواو وفيه يوجب اجتماع
المعطوف والمعطوف عليه في الوجود لترتب الحكم على المجموع فلا يصح اطلاق المقسوم على كل جزئ بطريق
الحقيقة فان السكجيين لا يطلق حقيقة على الخل ولا على العسل بل على المجموع وثانيها تقسيم الكل
الى جزئياته كما نقول الحيوان انسان وفرس وغنم ولا بد فيه ان يكون مورد التقسيم مشتركا فيصح
اطلاق المقسوم على كل جزئ بطريق الحقيقة فان الحيوان يطلق على كل واحد منها والواو فيه لمطلق
الجمع الافرادى الثابت في كل فرد والتقسيم الذى نحن بصدد من هذا القبيل فيصح اطلاق الكلمة
على كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة ثم الاسم مشتق من السمو وعند البصريين بدليل امثلة
اشتقاقه من نحو سمي سمي شتميه وسمي فالحا تدل على انه معتل اللام فاصله عندهم سمو على وزن
فعل بكسر الفاء وسكون العين فحذفت اللام التى هي الواو على خلاف لقياس جعلت همزة الوصل
عوضا عنه ووزنه افْعْ وعند الكوفيين من الوسم لوجود التناسب بينه ما لان الوسم في اللغة
العلاوة والاسم ايضا علامة يعرف به المسمى فاصله عندهم وسم بكسر الفاء وسكون العين فحذفت الفاء
التى هي الواو وجعلت همزة الوصل عوضا عنه وامثلة اشتقاقه عندهم محمولة على القلب فاصل سمي
وسم بوسم واصل ساء او سام واصل سمي سم ثم قلبت وهذا كما ترى خلاف الظاهر والفعل مأخوذ
من تفعل وهو التضمن سمي الفعل به لقضائه الفعل للغوى وهو المصدر شتمية الدال باسم المدلول
والحرف مأخوذ من حرف الواوى اى طرفه وسمي به لان يكون في طرفه من الاسم والفعل ثم لما قسم
الكلمة وحصرها في الانواع الثلاثة شرع في تغلغل اقسامها وحصرها فيها فقال لاخفا فان قيل ليس في
كلام المصنف دعوى المحصر وما يتعلق به اللام حتى يوجب طلب الدليل على المحصر ويتعلق به اللام قيل
الموضع موضع بيان المحصر واقسام الكلمة والسكوت في موضع البيان بيا وقد سكنت على هذه الثلاثة
فكانه قال انحصرت الكلمة على هذا لثلاثة لكوها كذا فيكون اللام متعلقا بمفهوم الكلام والضمير راجع
الى الكلمة اى لان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها دلالة اللفظ كونه بحيث يلزم من العلم به العلم
بمعناه وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه عند اطلاقه وتخييله واحساسه فيه نظرا لان الدلالة صفة اللفظ
والفهم ان كان بمعنى المصدر المبني للفاعل اعنى لفاهمية فهو صفة السامع وان كان بمعنى المصدر
المبنى للمفعول اعنى المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به اجيب ان هذا التعريف يات
الدلالة وعلاقتها لا شك ان فهم المعنى من اللفظ اثر الدلالة وعلاقتها بالحلل مجازى وعلى حذف مقصود ويمكن ان يقال ان

بمعنى المصدر المبني للمفعول صفة المعنى حقيقة وصفته اللفظ سببا اذا اللفظ سببا فهام المعنى منه
 وكما جاز تعريفه لشيء بصفة قائمة به جاز بصفة قائمة بمنتهى صلا حاد لا مشاخرة الاصطلاح فان
 قيل الضمير في قوله لا لها لما كان راجعا الى الكلمة وهو اسم ان وقوله ان تدل بتاويل المصدر خبره فيضمير
 الكلام لا لها اما دلالتها على معنى في نفسه او لا وهو غير مستقيم لان الدلالة مصدر وحمل المصدر على
 الذات غير صحيح لانه حمل الوصف على الذات لا يقال زيد ضرب فلا يصح حمل الدلالة على الكلمة قيل
 في الكلام حذفه مضافا من الاسم الى حالها اما دلالة او من الخبر الى لها اما ذات دلالة و
 يمكن ان يجعل قوله ان تدل بتاويل المصدر مبتداء محذوف الخبر والجملة خبر ان الى لها اما دلالتها
 على المعنى في نفسه ثابتة او لا ويمكن ان يا قول المصدر باسم الفاعل الى لها اما دلالة ولا يلزم المجاز
 في المجاز لان الفعل مع ان المصدرية مصدر حقيقة بالوضع الكلي والمكان فعلا صوري وكذا الضمير
 قوله في نفسها راجع الى الكلمة والجار والمجرور صفة قوله معنى اي تدل على معنى حاصل في نفس الكلمة
 او لا عطف على قوله تدل اي لا تدل على معنى في نفسها فان قيل لو كان الضمير راجعا الى الكلمة لكان في
 ذكر قول في نفسها تكرار لان معنى حصول المعنى في الكلمة كونه متداولا لها فيضمير معنى الكلام اما ان تدل
 الكلمة على معنى هو مدلول لها كالاسم فهو تكرار العايد لا طائل تحته قيل لا تكرار في ذكره لان الكلمة
 قد تدل على معنى هو مدلول لها كالاسم والفعل وقد تدل على معنى هو مدلول غيرهما كالخرف فانه تدل
 على معنى حاصل في غيره اي مدلول لغيره كاللام تدل على تعريف تضمنه الاسم فلم تدل على نفي
 الفعل وعلى هذا ففسر سياق تمام الكلام في تعريف الاسم انشاء الله تعالى يمكن ان يكون الجار
 والمجرور ظرفا لقوله تدل وفي معنى الباء اي تدل بنفسها الا بضم ضميمة بجلا فالحرف فانه تدل بضم
 الضميمة وفي بعض النسخ وقع في نفسه بتذكير الضمير فعلى هذا يرجع الى اللفظ المذكور معنى للدلالة الكلمة
 عليه او الى المعنى وعلى الاخير يكون في معنى الباء كذلك يلزم اتحاد الطرف والمطرف فعلى هذه النسخ ان كان الجار
 والمجرور صفة معنى كان المعنى اما ان تدل على معنى حاصل بنفسه اي بالنظر اليه لا بالنظر الى كونه مدلول
 لفظ اخر من اسم وفعل بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل بالنظر الى كونه مدلول اسم وفعل
 ان كان ظرف تدل كان المعنى اما ان تدل على معنى في ذاته لا في غيره بخلاف الحرف فانه يدل على معنى في
 غيره ولا في ذاته فان قيل بعض الاسماء لا تدل على معنى في نفسها كالموصولات واسماء الاشارات وضمير
 القائب فالها يحتاج الى الصلة والمشار اليه والمعاد فينبغي ان يكون حرفا لاسماء قبل المراء بالدلالة على معنى
 نفسها دلالتها بحسب الوضع وهذه الاسماء تدل على معنى في نفسها بحسب الوضع وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال

والمراد بقوله الثاني هو ما لا يدل على معنى في نفسه هو مبتداء وخبره الحرف والجملة مستأنفة لانه لما قال العاقل
تدل على معنى في نفسها ولا يحرك السامع ان يسأل ما الاول وما الثاني فقال الثاني كذا والاول كذا وان قدم الحرف في الدليل
وان كان اخره في الدعوى لانه في اللغة الطرف فذكره مرة في طرف ومرة في طرف اول للشيء في اليأس من القريب او
لعدم التقسيم فيه لان الكلمة التي لا تدل على معنى في نفسها فالحاجة الى التقسيم دليل المحصل وانما تدل على
معنى في نفسها فالحاجة الى التقسيم اولاً لانه عدى لكونه عبارة عن عدم الدلالة على معنى في نفسها والعدم مقدم
على الوجود فان قيل لعدم لا يكون مقوماً اى محصلاً او مثبتاً للماهية فكيف يكون عدم الدلالة فضلاً مقوماً
لحرف وكذا عدم الاقتران كيف يكون فضلاً مقوماً للاسم قبل هذا التعريف اسمى لا ماهية او يقال لعدم
المحصل لا يكون مقوماً للماهية واما لعدم المضاف الى الوجود فلا ثم انه لا يكون مقوماً للماهية الاثرية
الهم قالوا العى عدم البصر عما من شأنه البصر والموت عدم الحيوة عما من شأنه الحيوة والمجهل عدم العلم عما
من شأنه العلم والعدم ههنا مضاف الى الوجود وهو الدلالة فيصلح ان يكون فضلاً مقوماً للماهية الحرف
والمراد بقوله والاول وهو ما يدل على المعنى في نفسه هو مبتداء خبره اما ان يقتصر معناه باحد الزمتين
الثلثة اى الماخى والحال والاستقبال هذا التركيب على طريقة اما ان تدل فيجوز فامضاف من المبتداء
اى حال الاول اما اقتران او من الخبر اى الاول اما ذواقتران ويجعل قوله اما ان يقتصر مبتداء محذوف
الخبر اى والاول اما اقترانه باحد الزمتين الثلاث ثابتة او لا او ياول المصدر باسم الفاعل اى الاول
اما مقتصر باحد الامنة الثلثة او لا عطف على قوله يقتصر اى لا يقتصر باحد الزمتين الثلاث وتقييد الاقتران
باحد الزمتين الثلاث يمنع خروج نحو الصبح والغسق والسري والتاويين عن حد الاسم ودخوله في حد الفعل
لانه مقتصر بزمان مطلق والفعل مقتصر باحد الزمتين الثلاث فان قيل يخرج المضارع عن تعريف الفعل لانه
مقتصر بزمان الحال والاستقبال قبله لانه مقتصر باحدهما عند الوضع والاشتراك انما عرض بغفلة الواضع او
تقديره او يقال انه لما كان مقترباً بالزمانين صدق عليه انه مقتصر باحد الزمتين الثلاث لوجود الواحد
في المشي لكن لا يصح عليه انما مقتصر باحدهما فقط والمراد ههنا الاقتران باحدهما لا يقيده فقط فلا يخرج
للمضارع او يقال المراد بالاقتران الاقتران باحدهما لا بشرط التعيين بل باحدهما مطلقاً سواء كان ذلك
الاحد عيناً كما في الماخى وغير معين كما في المضارع لا يقال فعل هذا يدخل نحو الصبح والغسق والتاويين
والسري في حد الفعل لا نناقشها اقتران بزمان مطلق لا باحد من زمان مطلق والفعل ما اقترن باحد
زمان مطلقاً والوجه هو الجواب الاول فان قيل هذا الفعل منقوض طرماً وعكساً اما طرماً فلا نه صادق على نحو
هيئات وزيد ضارب الآن او عدا او اسر فالحاجة الى مقتصر باحد الزمتين الثلاث مع انها ليست باخلاقاً او ماعلاً

لم يصح على الاضال الجامة نحوهم وبئس عيسى ما احسن زيد لانها غير مقترنة باحد الازمنة الثلاثة مع
 انها اضال قبل المراد بالاقتران بحسب لوضع فيخرج نحو هيات وزيد ضارب لان اوغدا وامس لاها غير مقترنة
 بحسب لوضع دل بدليل دخول خصائص الاسم عليها وانما اقترنت بالاستعمال العارض ويدخل نحو عيسى وبئس وما
 احسن زيدا لها مقترنة بحسب لوضع دل بدليل دخول خصائص الفعل عليها انما خرجت من الاقتران باستعمال
 العارض لقائل ان يقول سلمنا عدم الاقتران بحسب لوضع الاول في زيد ضارب لان اوغدا وامس لكن
 لانسلم ذلك في اسماء الافعال فان هيات مثلا يدل على معنى بعد ضعا وكذا به يدل على معنى اسكت واجب
 بان المراد بالوضع الوضع الاول واقتران اسماء الافعال بحسب لوضع الثاني وهو الوضع الاعتباري الاستعمال
 وذلك لان هذه الاسماء منقولة عن مصادر سواء كان الفعل صريحا نحو زيد فانه قد يستعمل مصدر ايضا
 او غير صريح نحو هيات فانه وان لم يستعمل مصدا لا انه على وزن فوقات مصدر فوقى او عن الظرف
 او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك عمره ولم يقترن بزمان شئ من هذه الكلمات بحسب الوضع
 لكنها استعملت بمعنى الافعال ووضعت موضعها وسياتي الكلام فيها في موضعها انشاء الله تعالى فان
 قيل يدخل لفظ الماضي والمستقبل في حد الفعل لانها مقترنان (احدا لالازمنة الثلاثة وهما اسمان قبل
 معنى اقتران الفعل تدل بما دونه اي بوجه حروفه على الحدث وبصفة على زمان معين من الازمنة
 الثلاثة ولفظ الماضي والمستقبل يدلان على زمان بالمادة لا بالصيغة لانها اسم الفاعل والمفعول وليس
 فيها صيغة الاقتران لما انفك الاقتران عنها وقد وجدناهما منفكين عنه في موارد الاستعمال فعلنا ان
 اسمى الفاعل والمفعول ليس فيها صيغة الاقتران بخلاف ضارب بفتح الراء فان فيه صيغة الاقتران حيب
 لم نجد هذه الصيغة في موارد الاستعمال منفكا عن الاقتران فلا يرد ما قيل ان القول يكون صيغة فاعل
 بفتح العين صيغة اقتران وصيغة فاعل كبسر لعين عدم صيغة الاقتران تحكم محض لا دليل عليه او يقال
 لا يدخلان في حد الفعل لانها لا يطلقان عرفا الا على الفعلين المعهودين وهما الفعل الماضي والفعل المستقبل
 نحو ضرب يضرب مثلا او على الزمان فقط اي على الزمان الماضي والزمان المستقبل فان اريد بها الفعلان
 المعهودان فمعناها غير مقترنة لان معناها اللفظ ولا اقتران فيه وانما اقترنت معنى معناها فلا يصح ان عليها
 حد الفعل وان اريد بها الزمان فقط فمعناها الزمان لا شئ اخر يقترن بذلك الزمان فلا يصح ان عليها
 الحد ايضا لان الفعل ما دل على معنى مقترن بزمان من الازمنة الثلاثة ولم يوجد فيها لهذا التقدير شئ
 يقترن بالزمان فان قيل لانسلم ذلك بل يوجد فيها شئ يقترن بالزمان وهو المضى والاستقبال كما في
 مضى يمضى واستقبل يستقبل قبل ازا اريد بها الزمان فقط لم يوجد فيها الا الزمان الموصوف بالمضى

والاستقبال لا المعنى والاستقبال للمقترنان بالزمان بخلافه مضمي مضمي استقبال يستقبل حيث اريد بهما
شيئ يقترن بالزمان وذلك الشيء هو المضمي الاستقبال وهذا ظاهر لا يخفى على من له ادنى فهم فان قيل
اذ اريد بهما الفعلان المعهودان فلا نسلم ان معناهما غير مقترن بل مقترن لان معنى الماضي مثلا
لفظ ضربه لدال على اقتران الحديث بالزمان فيكون لمعناه ثلاثة اجزاء اللفظ والحادث والزمان ولا شك
ان الحادث مقترن بالزمان ولما كان احدا جزاء مقترن بالزمان يصح عليه ان معناه مقترن بالزمان
ككيف يقال فعناهما غير مقترن قيل ان الحادث والزمان وان كانا داخلين في معنى لفظ الماضي لكنها غير مقصودين
في جريته هو اللفظ فقط فيصح قوله فعناهما غير مقترن والمراد بقوله الثاني هو ما لا يقترن باحدا لازمنة
الثلاثة وهو مبتداء خبر الاسم والمجمل مستأنفة ايضا لانه لما قال اما ان يقترن باحدا لازمنة او كان
سائلا قال اما الاول والثاني فقال لا الثاني الاسم والاول الفعل وانما لم يتعرض به المصنف لانه معلوم
بالضرورة كما في قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثالث وهذا من باب الاختصاص ثم هذا الدليل اعني قوله لا لهما اما
ان تدل الى اخوه فيسمى في اصطلاح المنطقيين قياسا اقترانيا مركبا من شرطيتين منفصلتين كما يقال
العدا اما زوج او فرد اما مركب من زوج وفردا وغير مركب منهما ينتج العدا اما زوج او فرد مركب
غير مركب وهذا الدليل يوجب الحصول ان هذه صفة دائمة بين النفي والاثبات فيوجب احصاء الزم ارتقاء
النقيضين واجتماعها لاختصاص كل صورة وهي الدلالة وعدم الدلالة والاقتران بقسم فلم يبق الزائد على
هذه الاقسام الثلاثة الا انتفاء الاثبات والنفي اى انتفاء الدلالة وعدم الدلالة وانتفاء الاقتران وعدم
الاقتران وهو المستلزم لشمول لعدم فيلزم ارتفاع النقيضين وهو محال ووجود الاثبات والنفي اى وجود
الدلالة وعدم الدلالة ووجود الاقتران وعدم الاقتران وهو المسمى بشمول الوجود فيلزم اجتماع النقيضين
وهو محال ايضا فانحصرت الاقسام في هذه الثلاثة فان قيل هذا الدليل ما عطف او نقله لاسبيل الى الاول
لان العقل لا يحكم بالحصول القسم الثاني يجتمل التقسيم عقلا اذا لعقل لا ياتي ان ينقسم غير الدال الى
المقترن باحدا لازمنة والى غير المقترن باحدا لازمنة وكذا كل قسم من قسمي القسم الاول يجتمل التقسيم
ايضا عقلا اذا لعقل لا ياتي ان ينقسم المقترن بالزمان الى الزمان الماضي والحال والاستقبال ثم المقترن
بالماضي ان ينقسم الى الماضي القريب البعيد كذا المقترن بالاستقبال ان ينقسم الى المستقبل في الدنيا
والآخرة وكذا غير المقترن بالزمان لا يمنع العقل ان ينقسم الى مشتق والى غير مشتق الى ما يتناهى وكذا لا
سبيل الى الثاني لان الدليل النقيض ما يكون منقول من احد العبار وهذا الدليل غير منقول من احد العبار حتى يكون حجة قبل هذا
الدليل على مقدماته اصطلاحية نقلية نبينا انا وحده في اصطلاح النظار ان الكلمة مختصة على قسمين احدهما دال على معنى في نفسه

ثانيها ما لا يدل على معنى في نفسه وكذا وجدنا في اصطلاحهم ان ما دل على معنى في نفسه مختص على قسمين احدهما ما اقترن باحدا لازمة الثلاثة وثانيها ما لا يقترن باحدها فهذه المقدمات منقولة عن اهل الاصطلاح واذا ثبتت هذه المقدمات حكم انقل بالحصى لما ذكرنا ان هذه قسمه واثره بين الفخر والاثبات فتوجب المحصر والا لزم ارتفاع التقيضين او اجتماعها وكل منهما محال عقلا والدليل العقلي لا يلزم ان يكون مقدما عقلية بل قد يكون عقلية وقد يكون نقليية وقد يكون حسية وقد يكون تجريبية على ما جرى في المنطق وقد علم بذلك اى بدليل المذكور وهو دليل المحصر حد كل واحد منهما اى من الانواع الثلاثة لانه قال الثاني في الحرف والمراد بالثاني ما لا يدل على معنى في نفسه هو حد الحرف ثم قال الثاني لاسم والمراد بالثاني ما يدل على معنى في نفسه يقترن باحدا لازمة الثلاثة وهو حد الاسم وقد علم بالضرورة ان الاول الفعل وهو دل على معنى في نفسه واقترن باحدا لازمة الثلاثة وهو حد الفعل فان قيل الحد ما يذكر فيه ذاتيات الحدود وامتناع الحرف عن اخوية قيد عدل هو عدم الكلا لتركها اختيارا لاسم من الفعل ايضا وهو عدم الاقتران والقيود العدمية لا يكون فضلا عما هو لها هية كما مره فكيف يسمي حدا قيل ليس المراد بالحد ههنا الحد الحقيقي بل المراد القول الجامع لافراد الحد والمانع لغيرها المعرف للشيء سواء كان الذاتيات او العرضيات او منها فلا يتوجه ما ذكرتم ثم الواو في قوله وقد علم يمكن ان يكون اعتراضية والجملة معترضة لمحد الدليل المذكور غريبا للطالب تنبيهه على ان هذا الدليل مما يلزم حفظه وضبطه لتضمنه حد كل واحد منهما اول تنبيهين لا يكتفى بالاشارة بل يحتاج الى التنبيه وذلك لان لطباع الناس على ثلاث مراتب المرتبة الاولى ان يفهم معنى الكلام بمجرد الاشارة بحيث لا يحتاج الى التنبيه والتصحيح والثانية ان لا يفهم معناه بمجرد الاشارة بل يحتاج الى التنبيه الثالثة ان لا يفهم معناه بمجرد الاشارة والتنبيه بل يحتاج الى التصحيح وقته در المصنف حيث انشأ الحد وفي ضمن الدليل ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد منهما ثم صرح من بعد بقوله الاسم كذا والفعل كذا بناء على اختلاف مراتب لطبايع لئلا يتخلو طبيعة من الطبائع من الاستفادة هذا اولى مما قيل ان هذا الجملة معترضة لرد من ظن ان هذه حصص يدون تعريف الاختصاص وانه باطل لانه وقع كثيرا في تصانيفهم ولان ورود الجواب مع واو الحذف قليل جدا فلا يحمل عليه بدون الضرورة ويمكن ان يكون ما طغى على محذوف اى وقد تبين وقد علم بذلك وكثير قد للتحقيق اول التقريب اى لتقريب لما مضى الى المحال في قيود العلم بحد كل واحد منهما بدليل المحصر قريب من زمان التكلم مكانه قال وقد علم بذلك حد كل واحد منهما علما متصلا بزمان التكلم ولما اختار علم ادون عرف لان المعرفة ادراك الجزئي والعلم ادراك الكل ولهذا يقال لعرفت الله دون علمت ويقال لله عالم دون عارف وههنا ادراك الكل لان الحد كلى ولما قال بذلك دون بجمع ان الموضع

موضع المضمر لتقدم المعاد ولزيادة التمكن في الذهن وإنما اختار ذلك دون هذا لأن المشار إليه وهو
 دليل المحصر قريب للتعظيم ولليل المحصر تعظيم شأنه باعتبار تنزيل بُعد درجة ورفعة محل منزلة بعد المسافة
 كما في قوله تعالى ألم ذلك الكتب وإنما استحق التعظيم لأنه مبدع الشأن عجيب البيان لأنه دليل حصر تضمن جبرس
 كل واحد منها وفصله وإنما قدم المفعول الثاني على الأول اهتماماً بشأن هذا الدليل لأنه الأمر الغريب الشئ العجيب فإن
 قيل إضافة كل إلى واحد لا يخلق من أن يكون بمعنى اللام أو بمعنى من لا يستقيم كل واحد منها أملاً ولا لأن الاختصاص
 بمعنى اللام يقتضي المخايمة بين المضاف والمضاف إليه لا مخايمة ههنا لأن كلمة كل لا حاطة أفراد ما أضيفت هي
 وما الثاني فلان الإضافة بمعنى من يقتضي صحة حل المضاف إليه على المضاف ولا يصح المحل ههنا إذ لا يصح أن يقال
 الكل واحد قيل يمكن أن يكون الإضافة بمعنى اللام لأن كلمة كل جزئي لأنها موضوع لأحاطة جزئيات ما أضيفت
 هي إليه على سبيل الانفراد وهو أن يعتبر كل مسمى بانفراده كان ليس به غيره ومفهوم قوله واحد منها كل لأنه
 يصدق على الاسم والفعل والحرف والجزئي مغاير للكل فإذا ثبت هذا التغاير بين المضاف والمضاف إليه
 كانت الإضافة بمعنى اللام لكنه يمنع اظهارها الانبعاث والتأويل بالجزئيات ولا يلزم فك كل عن الإضافة وهذا
 لا يجوز لأنه لا زام الإضافة فيصير المعنى بعد التأويل وقد علم حد جزئيات هذا الكل ولا يلزم في ما يكون
 الإضافة بمعنى اللام أن يصح اظهار اللام بل يكفي عادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام لا يرى أن الإضافة
 في قولهم وطور سيناء ويوم الأحد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها في مثله وههنا تقيد الاختصاص بحد جزئيات
 مختصة بهذا الكل ثم لما فرغ من تقريب الكلمة وبيان انحصارها في الأنواع الثلاثة شرع في بيان الكلام
 فقال الكلامان تضمن كلمتين وإنما لم يعطف هذه الجملة على جملة قوله الكلمة لفظ مع وجود الجامع المناسب
 لكون كل منهما موضوعاً علم النحو وجملة اسميته لعدم قصد الربط وعده كخطبة بعد خطبة وبعد فصل وفصل
 كتاب بعد كتاب إنما اختار تضمن دون تركب لأنه أخصر لاستغنايه عن صلة من بخلاف تركب فإنه
 يحتاج إليها ولا به صادق على نحو ضرب حقيقة بخلاف تركب فإنه صادق عليه كما كذا قيل وفيه نظر لأن
 المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الأفراد والتركيب ونه تضمن والاولى التلطف بالمصطلح عليه لأن تركب
 احصر من تضمن لصحة الاكتفاء عن قوله كلمتين رأساً بأن يقال ما تركب بالاسناد والتركيب لا يكون
 بدون الكلمتين بخلاف تضمن فإنه يحتاج إلى كلمتين على أن جعل ضرب متضمناً للكلمتين حقيقة
 محل ما لا لا يفهم ذلك ذلك من اللغة بل يفهم منها أنه كما يشترط حقيقة التركيب كلمتان ملفوظتان
 حقيقة كذلك يشترط حقيقة تضمن كلمتان ملفوظتان حقيقة وذلك لأن الكلمة حقيقة ما يكون
 ملفوظاً حقيقة والمنوى في ضرب ليس بملفوظ حقيقة بل حكماً عرف من قبل فلا يكون ضرب متضمناً

كلمتين حقيقة بل كما مثل تركيب فيكون اصل مركبا من كلمتين حكما ومتضمنا لها حقيقة متحكم
 خارج عن مفهوم اللغة اللهم الا ان يقال المراد بالحقيقة الحقيقية العرفية ودون اللغوية فان لفظ
 في العرف قد يطلق فيما كان فيه احدا الجزئين ملفوظا والاخر مقدارا بخلاف لفظ تركيب فانه لا يطلق في العرف
 الا فيما كان فيه كلا الجزئين ملفوظين فكان هذا لفظا يوهم اختصاص الكلام بكلمتين ملفوظتين
 لانه هو المتعارف فيه فكان لفظ تضمن اظهره لانه على دخول نحو ضرب في حد الكلام فكان اولها قبل
 لفظ تضمن يوهم ان لا يكون المركب من كلمتين نحو زيد قائم كلاما لان المتضمن يلزم ان يكون غير المتضمن
 وزيد قائم عين ما تضمن كلمتين فلو كان كلاما يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن قبل الصيغة المجموعية
 الحاصلة من تركيبا لكلمتين متضمن لكل واحد من جزئي المركب فالمتضمن الكلمتان من حيث الاجتماع
 والمتضمن الكلمتان من حيث الافراد فزيد قائم بصورته المجموعية متضمن لزيد قائم بصورتها الافراد
 فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن فان قيل لو قال الكلام ما تضمن الاسناد او ما فيه الاسناد لكان اختصا
 اذا الانسان لا يكون بدون الكلمتين فالله اطلب قيل لو قال ذلك لتوهم صدق الحد على الجزء ايضا
 لان الانشأ صفة تتعلق بكل جزء وقيل لو قال ذلك لزم الاقتصار على الفصل فيكون الحد ناقصا لا
 تاما وفيه نظر لانه انما يلزم الاقتصار على الفصل اذا جعلت كلمة ما موصولة لكون الموصول مع الصلة
 كشئ واحد ما لو جعلت موصوفة فلا يلزم ذلك حيث يكون كلمة ما جنسا والجملة التي وقعت بعدها
 صفة فصلا كقولنا حيوان ناطق فلا يكون الحد ناقصا واجيب بانه وان امكن ذلك الا انه لا
 يخرج من قوهم الاقتصار على الفصل باعتبار ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصولا فان قيل لو قال ما تضمن
 اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان اختصا فافادة الاطباب فيلانه وان كان اختصا كمن ما ذكره
 المصنف اصوب واوضح اما كونه اصوب فلما فيه من تعريف الكلام ولا ثم التقسيم ثانيا ولو قال
 ما ذكرتم لزم الاقتصار على ذكر التعريف واما كونه اوضح فلما فيه من سلوك طريق الاجال والتفصيل
 وهو من باب البلاغة لانه امكن في الذهن فان قيل يخرج من الحد نحو زيد ابوه قائم ما تضمن اكثر
 من كلمتين قيل لا يخرج لانه لما صدق انه تضمن اكثر من كلمتين صدق انه تضمن كلمتين لوجودها
 في الاكثر لكنه لا يصدق عليه تضمن كلمتين فقط والمراد تضمن صدق كلمتين لا يقيد فقط ثم المكان
 قوله ما تضمن كلمتين مشتق على التركيب الاسنادي والاضافي والتوصيف والامتراجي وغيرها فليدقق
 بالاسناد اخترازا عما وراء التركيب الاسنادي والاسناد هو الحكم المفيد باحد جزئي المركب على اخر وقيل
 النسبة المفيدة فائدة تامة وانما اختار الاسناد على الاخبار لان الاسناد اعم من الاخبار لتناولها

الاثشاء والاخبار والباء للاستعانة او السببية او الساق او المصاحبة والمجار والمجرور متعلق
 بتضمن اوصفة مصدر محذوف اى تضمننا ملتبساً بالاسناد اوصفة كلمتين اى كلمتين ملتبسين
 بالاسناد والمراد بالاسناد الاسناد الاصل المقصود لذاته فخرجت الصفات مع موصوفاتها فانها
 ليست بكلام ولا جملة لكون اسنادها غير اصل وكذا خرجت الجملة القائمة مقام المفرد والواقعة صلة
 او شرطاً او جزاء فانها جملة وليست بكلام لكون اسنادها لم يقصد لذاته بخلاف الاسناد المأخوذ
 في حد الفعل فان المراد به اسم من ان يكون اصلية او لا مقصود لذاته او لا وهذا سقط ما قيل
 ان هذا الخبر غير مطرد لانه صدق على نحو رجل قام ابوه لتحقق الاسناد بين قام ابوه والموصوف
 مع الصفة وكذا الموصول مع الصلة ليسا بكلامين بخلاف عبارة المفصل من قوله هو المركب من كلمتين
 اسندت احدهما الى الاخرى فانه صدق على قام ابوه وهو كلام ولم يصدق على ما تضمنه وجه الجواب
 ما قلنا ان المراد بالاسناد المذكور في الحد الاسناد الاصل المقصود لذاته والاسناد الذي يتحقق
 بين الموصوف والصفة وكذا بين الموصول والصلة ليس بمقصود لذاته فيكون الحد مطرد ثم اعلم
 ان كلام المصنف يشير الى ان نحو ضربت زيداً قائماً بمجوعه كلام لان متضمن كلمتين بالاسناد وكلام
 جار والله العلامة من قوله هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى يشير الى ان الكلام ثم ضربت
 والمتعلقات خارجة منه الا ان يقال المراد بالكلمتين اما حقيقة نحو ضربت او حكماً نحو ضربت زيداً
 قائماً لان الفعل مع جميع متعلقاته بمنزلة كلمة واحدة والمسند اليه مع قواعده بمنزلة كلمة واحدة فلا
 مخالفة بين الكلامين ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع في تفسيره وبيان انحصاره في النوعين فقال
 ولا يتاخر ذلك الا في اسمين او اسم وفعل مستثنى مفرغ اى لا يحصل الكلام او ما تضمن كلمتين
 بالاسناد او التضمن المذكور والاسناد في تركيب ما الا في احدهذين التركيبين نظير المركب من
 اسمين نحو زيد قائم ونظير المركب من اسم وفعل نحو قام زيداً فان قيل ان كان ذلك اشارة الى الكلام
 او الى ما تضمن كلمتين بالاسناد يلزم اتحاد الطرفين والمطروف لان الاسمين عين الكلام وعين
 ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصير المعنى ولا يتاخر في الكلام الا في الكلام ولا يتاخر في ما تضمن كلمتين
 بالاسناد الا في تضمن كلمتين بالاسناد قديماً لكلام كلي وكذا ما تضمن كلمتين بالاسناد والاسماء
 جزئى والكلمة مطروفا للجزئى وانما انحصار الكلام في هذين التركيبين لان الاسناد مأخوذ في حده
 وهو يقتضي المسند المسند اليه وهما لا يحصلان الا في هذين التركيبين لان الحرف لا يقع مسند
 او لا مسند اليه والفعل لا يقع مسند اليه وانما قدم تركيب الاسمين على تركيب الاسم الفعل لا يستحق

جزئيه التقديم وانما قدم الاسم على الفعل في تركيب الاسم والفعل لاستحقاقه التقديم وفي بعض النسخ
وقع لو فعل واسم وجهان المركبان الفعل والاسم يلزمه وتقديم الفعل فقدمه في الذكوفان قيل
ما الحكمة في ان المصنف صحح في تقسيم الكلام بالمصغر لم يصح به في تقسيم الكلمة قيل لان التركيب العقلي
بين الكلمتين يرتقي الى شئنة اقسام الاسمان والفعلان والحرفان والاسم مع الفعل والاسم مع الحرف
والفعل مع الحرف والكلام يتألف في اثنين منها لعدم جريان الاسناد في غيرها فاحتاج الى الاحتجاج
ما وراءها بخلاف تقسيم الكلمة فانه ليس هناك امر اخر حق يحتاج الى الحصر فان قيل حصر الكلام في هذين
التركيبين غير مستقيم لانه قد يتوكل من حرف واسم ونحو يازيد وقد يتوكل من جملتين نحو ان تكرمني
او ملك قيل نحو يازيد في التقدير مركبان الفعل والاسم او التقدير ادعوا زيدا والمعتبر في الجملة الشرطية
هو الجزاء والشرط وقيد له فلا يبطل الحصران قيل ما السر ان المصنف اخر الاسناد اليه حيث وقال ولا
يتألف ذلك والزم مخشري قد مر حيث قال وذلك لا يتألف قيل انما اخره المصنف اخراجا للكلام على مقتضى
الظاهر لان السامع خالي للذهن غير متردد في هذا الخبر ولا منكور فلا يحتاج الى التقوى والتأكيد على
تقوى حكم هذا الخبر وتأكيد بتكرار الاسناد بل يحتاج الى اصل حكم هذا الخبر وانما قدم الزمخشري
اخراجا للكلام لا على مقتضى الظاهر لئلا يتزبد غير المتردد بمنزلة المتردد السائل بل حكم هذا الخبر بتقديم ما
يلوح مثله بحكم هذا الخبر وهو قيد الاسناد فان من شأن هذا القيد ان يشير اشارة ما الى حكم هذا الخبر
حتى ان النفس يفتقر لتكرار في ان الكلام هل هو مركبان من اسمين او من اسم فعل ام لا فيسأل
حكم هذا الخبر لئلا يورد في نفسه فقدمه ليفيد التقوى والتأكيد بتكرار الاسناد ونظيره قوله تعالى ولا
تخاطبني في الذين ظلموا اهم مغفون فان الله تعالى جعل نوحا عليه السلام كالمسائل المتردد فتكلم معه
لكلام المسائل المتردد ومعلوم انه لم يسبق منه عليه السلام سوال ولا ترد وغيره قدم اليها يلوح مثله
بحكم هذا الخبر وهو قوله واصنع الفلك فانه يلوح بانزال العذاب من جنس الماء فجعل كانه متردد في ان
قوم هاهنا رواحا محكوما عليهم بالنار ام لا فصح تقوية هذا الخبر وهو انهم يؤكدهم لما فرغ من بحث
الكلمة والكلام شرع في تعريف الاسم فقال الاسم ما دل على معنى فان قيل تعريف الاسم قد علم بدليل
المصنف قال الشيخ وقد علم بذلك حد كل واحد منها فذكره ثانيا لئلا يتركوا قيل انما لزم التكرار لو ذكر في كلام
الموضعين بالمطابقة وليس كذلك حيث ذكره بالالزام وههنا بالمطابقة ولم يكتف بما ذكره بالالزام
تليها وتفهيا لمن لم يكتف بالاشارة ولم ينتبه بالتنبيه واحتاج الى صريح الكلام على ما سبق ذكره على
ان الضمني ما لا يعتد به في التعريف وانما لم يعطف هذا الكلام على ما سبق من الكلام لعدم قصد

الربط وعلا كخطبته بعد خطبته وكلمة ما موصوفة او موصولة وجعلها موصوفة او لا يلزم الاقتصار
على الفصل لان الموصول مع الصلة بمنزلة شئ واحد فكان ذكر الفصل الاول لاجراجه الحرف وذكر
الفصل الثاني لاجراجه الفعل والجنس غير مذكور في الحد بخلاف ما اذا جعلت موصولة حيث يكون
حينئذ كلمة ما جنسا وما بعده فصلا فيكون الحد تاما وقوله دل فعل ما ضرار يدينه الاستمرار لان
لان الماضي الواقع في الحد يراد به الاستمرار اى كلمة ذات دلالة على معنى في نفسه المجاز والمجرور صفة
معنى والضمير راجع اليها وهو عبارة عن الكلمة اى الاسم كلمة دلت على معنى حاصل في نفسها فان قيل
لو كان الضمير عابدا الى ما كان في ذكر قوله في نفسه فكى ارازمعنى حصول المعنى في الكلمة كونه
مدلولها فيصير معنى المتن الاسم كلمة دلت على معنى هو مدلول لها وهو تكى اركا ترى قبل ليس
بتكرار اذ الكلمة قد يدل على معنى وهو مدلول لها وقد تدل على معنى هو مدلول غير لها اذ الحرف
يدل على معنى هو مدلول لفظ آخر مطابقة او تضمنا او التزاما كنتم فانه يدل على معنى تدل عليه الجملة
المقتضية فيها مطابقة فان نعم يدل على تقرير ما سبقها الذى يدل على ذلك التقدير الجملة الواضحة بعد
مطابقة وكاللام في الرجل فانه يدل على معنى اى على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعدها الضمنا
باعتبار الوضع التركيبي لان رجل يدل على مفرد ذكر من بنى ادم جا وزحدا لصغرا فاذا دخل عليه
اللام يدل على ذلك مع وصف كونه معيننا باعتبار الوضع التركيبي فيكون دلالة فقد على الاسم على
التعين تضمينه وكذا المرفل يضرى يدل على معنى الذى اى على النفى الذى تضمنه الفعل باعتبار
الوضع التركيبي لان يضرى يدل على الضرب بالزمان فاذا دخل عليه لم يدل بالوضع التركيبي على
نفى الضرب المقتضى بالزمان فيكون دلالة هذا الفعل على النفى تضمينه وكذا من في سرت من البقر تدل
على معنى اى على ابتداء تضمينه البقرة باعتبار تركيبه مع من بناء على وضع التركيبي لان البقرة يدل على
بلد معين فاذا دخل عليه من يدل باعتبار الوضع التركيبي على بلد منه ابتداء السير فيكون دلالة هذا
البلد مع من على الابتداء تضمينه وكذا اليباء والهاء والكاف والتاء في يائى اياه واياك وانت تدل على
ما يدل عليه الضمير من الصفات التى تضمنها باعتبار الوضع التركيبي لان الضمير يدل على ذات مطلقة
فاذا اتصل به احد الحروف المذكورة يدل على ذات متصفة بصفة التكلم والغيبة والخطاب فظهر هذه
الصفات في الضمير عند التركيب بمنزلة ظهور معنى الابتداء في البقرة والتثنية فانه يدل على صفات
يدل عليه اللفظ التزاما لان اللفظ الذى يلحقه التثنية يدل على ما وضع له مطابقة وعلى تلك
الصفات وهى التثنية والمقابلة والتكبر والعوض التزاما فافهم ويمكن ان يكون المجاز والمجرور

ظرف دل وفي معنى الباء امدل بنفسه لا بنفس ضميته بخلاف الحرف فانه دل بنفس ضميته وقيل الحرف ليس له في نفسه معنى بل هو علامة لمحصل معنى في لفظ اخر فان في قولك في الدار علامة لمحصل معنى الظرفية في الدار ومن في قولك خرجت من البصرة علامة لمحصل معنى الابتداء في البصرة على هذا فنفس ساير الحروف وانما قيل بقوله غير مقتن ذلك المعنى باحد الازمنة الثلاثة احتراز عن الفعل فانه دل على معنى مقتن باحد الازمنة الثلاثة وغيره بالحرصة معنى وبالنصب حال منه وبالرفع خبر مبتداء محذوف والجملة صفة معنى او حال منه والمراد بالاقتران الاقتران الموضوعي العارض فلا بد على عكسه نحو اسم الفاعل واخواته واسماء الافعال ولا على طرده نحو نعم وبئس فان قيدك لا اللفظ على المعنى اما مطابقة او تضمينية او التزامية وههنا لا يستقيم ارادة شئ منها ام الاولى فلان دلالة المطابقة دلالة اللفظ على جميع معناه الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فلو اريدت ههنا هذه الدلالة لدخل الفعل في هذا الحد لان ما دل عليه الفعل مطابقة وهو الحدث والزمان غير مقتن بزمان والا لزم اقتران الزمان بالزمان اذا اقتران الكل بالجزء يستلزم اقتران الشئ بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير متحقق واما الثانية فلان دلالة التضمن دلالة اللفظ على جزء معناه الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان فقط فلو اريدت ههنا هذه الدلالة خرجت الاسماء البسيطة عن الحد كالعناصر الاربعة وهي النار والماء والطين والريح اذ ليس احاديها اجزاء اصلا فلا يتحقق فيها دلالة التضمن واما الثالثة فلان دلالة الالتزام دلالة اللفظ على خارج معناه الموضوع له كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة والاسم من اقسام الكلمة التي تدل على المعنى بالوضع فهو التقسيم يابي ارادة هذه الدلالة ههنا قيل المراد هو الاولى ولا يدخل الفعل لان اسناد قوله مقترن الى الضمير المستكن العايد الى المعنى مجازي غير مقتن بجزءه فيخرج الفعل لان جزؤه وهو الحدث مقتن باحد الازمنة الثلاثة ولا يخرج البساط لان قوله غير مقتن سلب معنى اذ المعنى ما دل على معنى في نفسه ولم يقتن جزء ذلك المعنى باحد الازمنة الثلاثة والسلب لا يشترط له وجود الموضوع فيصدق سلبا اقتران الجزء عند عدمه او يقال ان جزو المعنى المطابق في الفعل لما كان مقترنا لاجل الكل مقتن ناعا وجه التسامح ثم لما فرغ من هذا الاسم شرع في بيان خواصه فقال ومن خواصه اي خواصه الاسم جمع خاصه وهي كلمة مقوله على افراد حقيقة واحدة فقط احتراز من الجنس العرض العام فان كلامه ما على مقول على افراد حقايق مختلفة او في قوله حقيقة واحدة فقط وفي قوله قولاً عرضياً احتراز عن النوع والفصل

فان كلامها على قول على افر حقيقة واحدة فقط قولاً ذاتياً وانما قالوا من خواصه ولم يقل من خصص
 كما قال الزمخشري اختياراً واللفظ المصطلح عليه فيما بين المباحين عن الحد الخاصة وانما اختصه خوفاً للاسم
 بالاسم لا فادها التعريف المختص به وحلت على الاسم المعرفة الاسم الزائد للمختصين وفيه نظر لان الاسم
 الزائد هو الاسم المعرفة عاية ما في الباب لم يرد به التعريف فلا حاجة الحمل ولا انه كاحلت الاسم الزائد
 على الاسم المعرفة ينبغي ان يحمل التووين التزموا العالي على التووينات الاربعه فالحمل في بعض المواضع
 دون البعض تحكم فافهم والجواب انما اختص الجرح بالاسم لكونه اثر حرف الجرح وهو مختص بالاسم فكذا الجرح
 لثلاث يلزم تختلف الموتر عن الاثر وفيه نظر اذ لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص الاثر فان الاثر
 قد ثبت بموترات شئ الا ترى ان لن مثلاً مختص بالفعل واثرها وهو النصب ليس بمختص به بل يخل
 في الاسم بموتر آخر فيمكن ان يدخل الجرح في الفعل بموتر آخر لا عن حرف الجرح واجيب بان ذلك فيما اذا كان
 للاثر موترات شئ كالنصب اما اذا كان له موتر خاص فلا وهنا كذلك اذ ليس للجرح موتر سوى حرف
 الجرح وقيل انما اختص الجرح به لانه علم المضاف اليه وهو مختص به فكذا الجرح وفيه نظر لان الرفع والنصب
 ملما الفاعل والمفعول وهما مختصان بالاسم فينبغي ان يختص الرفع والنصب به ايضا وليس كذلك فافهم
 بيدخلان الاسم والفعل المضارع وقيل انما اختص الجرح به لان الاسم اصل في الاعراب المضارع فرع فخط
 اعراب لفرع عن اعراب الاصل يجعل ما هو اصل البناء اعراباً فيه وهو الجرح ومنع الجمع لثلاث يلزم
 اعراب لفرع على الثلاث وقيل انما اختص به الجرح لان الاصل في الاعراب هو الاسم والمضارع فرع له فيه
 والاصل في الاعراب هو الحركة فخط اعراب الفرع يمنع شئ مما هو الاصل في الاعراب فيه خص الجرح بالمنع
 من الحركات لقوسط رتبته فوقيه للاعتبارين وانما توسطت رتبته لان الرفع اقوى للحركات فافهم
 والنصب اضعفها واخفها والجرح متوسطا بينهما في القوة والضعف والثقل والخفة وانما اختص التووين
 بالاسم لانه يوجب الانقطاع عما بعده والفعل توجب الاتصال بالفاعل فيتنافيان وفيه نظر لان
 الصفات تقتضي الفاعل ايضا ومع ذلك يدخل التووين فيها واجيب بان اقتضاء هالفاعل فرع فلا يجتنب
 وقيل انما اختص التووين به لانه اما للتمكن او للعوض عن المضاف اليه او للفرق بين المعرفة والنكرة في
 اسماء الاضال او داخله في جمع المؤنث بمقابله تون جمع المذكور وكذلك لا يتصور الا في الاسم
 والتووين الذي هو عوض عن حرف العلة في نحو جوار محمول على ما هو عوض عن المضاف اليه واللباس
 والماء بالتووين التووين الذي لا يختص بالقافية وفيه خلاف عن تنوين التزموا العالي فافهم مختصين بالاسم لقائل ان
 يقول لا يحمل تنوين التزموا العالي على التووين المحضة بالاسم طرط الباب كحل التووين الذي هو عوض عن حرف

العلقة على ما هو عوض عن المضاف اليه فالعمل بالجمال في موضع دون موضع يحكم بحضرة ان تنوين التثنية
عوض عن حرف العلة ايضا مثلها في جوار وانما اختصار الاضافة الى كونه مضافا بتقدير جوف الجرب بالاسم يستلزم
معاينة التنوين او ما في حكمه من نوني التثنية والجمع وهو مختص بالاسم كما عرفت فكذلك ما يجاء به ولا يستلزم
يستلزم التعريف والتخصيص ان كانت معنوية والتخفيف بجذف التنوين او ما في حكمه ان كانت لفظية وهذا
الاو ازم مختص بالاسم فكذلك الاضافة ولا يرد عليه ان الاضافة اللفظية محققة في نحو الحسن الوجه لم يتحقق
فيه التخفيف بجذف التنوين او ما في حكمه لانه محمول على ما يتحقق فيه التخفيف طرد الباب فيه نظرا لانه على
هذا ينبغي ان لا يحمل عليه نحو الضارب الرجل لان ذلك بمنزلة الاستعارة من المستعير السؤال من الفقير
فالاولى ان يقال ان التخفيف في نحو الحسن الوجه حكمي حيث حذف منه ما اضيف اليه فاعله الذي هو كالجزء
منه والمضاف اليه قائم مقام تنوين في المضافا حذفت ذلك من فاعل المضاف اليه فكلية حذف من المضاف
الجزئية ونحو الضارب الرجل محمول عليه طرد الباب سياتي هذا البحث في موضعه انشاء الله تعالى وانما
الاسناد المراد الى الاسم ان يكون مسندا اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فقول
مسندا اليه يلزم خلاف وضعه فان قيل قوله ومن خواصه لا يصح ان يكون خبرا عن قوله والاسناد اليه ان
حكم الخبر ان يفيد ما لا يفيد المبتدأ والاسناد عرض والعرض القائم بمحل لا يمتثل ان يقوم بمحل اخر فالاسناد
القائم بالاسم لا يمتثل ان يقوم بغير خصوصية كون الاسم مسندا اليه مستفادة من تقييد الاستباق لولا اليه فلا
فايدة في قوله من خواصه قبل ان الشئ قد يكون له اعتبارات مختلفة يكون الحكم عليه بشئ مفيدا بالنظر الى بعض
تلك الاعتبار دون البعض كما يقال الانسان الكوفي كاتب بالامكان العام فالحكم بالكتابة انما يصح باعتبار
الطبيعة النوعية وهي طبيعة الانسان والصفة المستفادة من وصفه بالكو في كايقال الشئ لا انشاء عام
فالحكم بالعرض انما يصح باعتبار طبيعته المشي باعتبار صيغة المشي المضاف الى الاشياء المشي المضاف اليه
خاصة بالعرض انما يصح باعتبار طبيعته المشي بالخصوص انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية
وهو الاسناد الى الشئ بان الصفة المستفادة من اليه المختصة بالاسم عقلا وهي الاسناد الى الاسم فيفيد
الخبر فاحفظ هذا الاصل فانه ينفعك في حكا كثير من التركيبات فان قيل بعد تقييد الاسناد بقوله اليه لم يبق
النوعية بل صار صنفية فكيف يحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية وكذا بعد حذف الانسان
بالكو في كايقال الشئ فان الصنفية اخص من النوعية مطلقا والاحص يستلزم الاتم لاحالة فكانت
الصنفية منضمنة للنوعية لاحالة فاعرف ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال بانه لا يستلزم من الاسناد الى الاسم
ان يكون خاصته البتة بل يمتثل ان يكون ذاتيا له كما يوه قول البعض بالاسم طارزا ان يحدث عنه فكان

ذكر الخبر مقدم وهو قوله من خواصه لرفع ذلك الوهم لان تقديم ما حقه التأخير يوجب المحصر فيفيد الخبر ما عرف
 كذا يمكن ان يجاب عنه بان كل من في الخبر للتبعض اشارة استعمال اللفظ بعض مكانه فكان ذكر الخبر يفيد ان الاسم
 له خواص كثيرة غير مخصصة على هذه الخمسة فيفيد الخبر ما فهم فان قيل للاسم للاسم خواص كثيرة فلم اختار هذه
 الخمسة بالذكر قيل الكوفا من معطيات الخواص ليقمن كل منها خواص كثيرة اذا اختصار الاسم من ضمن كل نوع التقريبا
 من المضمرات والمبهات والمناوئ اصنافا للاسم من لام الجنس الاستغراق والهدى كذا يقمن الميم كقولهم ليس من
 امير مصيبيام في اسفروا اختصاصا لجز يتضمن اختصاصا بحروف الجر واختصاصا بالتصوين يتضمن اختصاصا
 اصنافا ومعانيها واختصاصا لاصافة يتضمن اختصاصا كونه مضافا ومضاف اليه اختصاصا بالتعريف والتحصيل والتخصيص
 ذكرنا ونحو ذلك واختصاصا لمسند اليه يتضمن اختصاصا كونه موصوفا وذا حال ومفعولا وتميزة ونحو ذلك و
 اختصاصا اصنافا لمسند اليه في الجري ان يجتازها بالذكر وانما قدم العلامة اللفظية وهي الاسم والجو والتووين
 لانها في الدلالة اظهر ثم قدم ما يدخل في الاول وهو الاسم واخر ما يلحق الاخر وهو الجو والتووين ثم قدم الجو على
 التووين لان التووين يتبع الحركة وجودا فكذا ذكرنا ثم قدم من المعنوية الاضافة ليقمن العلامات اللفظية
 ايضا وهي الجو وحروف الجر ثم لما فرغ من تعريف الاسم وخواصه شرع في تفسيره فقال وهو معرب ومنه
 اي الاسم ينقسم الى هذين القسمين انقسام الكل الى جزئيات ثم المعرب ما خوذ من الاعراب هو الاظهار
 يقال اعرابا لرجل من جملة اذا اظهرها فالهجرة للتعددية والمعرب ظرفا في محل اظهار المعاني المتضمنة
 للاعراب هي الفا عليية والمفعولية والاضافة وقيل الاعراب لغت هو ازالة الفسا يقال عربت معدته اذا فسدت
 والهجرة للسلب المعطوف ايضا في محل ازالة الفسا والمبني ما خوذ من البناء المقصود منه القرار وعدم التغير
 ثم لما فرغ من بيان حصص النوعين شرع في تعريف كل واحد منهما فقال المعرب المركب الذي لم يشبهه مني الاصل
 الفاء للتفسير وقوله المركب كالجنس حيث يشتمل كل مركب وخرج به ما ليس بمركب كالاصوات ونحو الفوا
 وتا وزيد عمر وقوله الذي لم يشبهه مني الاصل كالفصل حيث خرج عنه ما ناسب مني الاصل وهو الحرف
 والفعل الماضي والامر بغير اللام وهو المشهود وقيل الجملة ايضا ومتعرف مخف مني الاصل في تعريفه
 انشاء الله تعالى وازافة المبني الى الاصل بانية اعم لم يشبهه مبنيها هو اصل البنيات وليس هو من
 قبيل اضافة المفعول الى المفعول مالم يسم فاعلم بمعنى لم يشفه مبنيها اصله كما في زيد مضروب لظلام
 ولا من قبيل اضافة الى الظرف بمعنى لم يشبهه مبنيها في اصله كما في زيد مضروب لدار لان الاول يقتضيه
 ان لا يكون مبني الاصل مبني بنفسه بل يكون اصله مبني والثاني يقتضيه ان لا يكون مبني الاصل مبني
 مبني الان بل يكون مبني في الاصل وفي كل من ذلك فساد لا يخفى وليس الاصل ههنا بمعنى القانون

ش
 المعرب

اذ لا معنى لقولك لم يشبه مبنى لقانون واختلاف لشارحون في تفسير المركب فقال بعضهم المراد بالمركب
الذى ركب مع غيره تركيبا اسناديا لانها العلة للاعراب اذ به يبحث المعاني المقتضية للاعراب وفيه
نظرا لانه على هذا يخرج المضاف اليه قبل التركيب الاسنادى كما يقال غلام زيد يسكون الميم الدالة انه
غير مركب مع غيره تركيبا اسناديا وهو معرب صرح به صاحب الرضخ وقال بعضهم المراد بالمركب الذى
ركب مع عامله فيتناول التركيب الاسنادى التركيب الاضافى لان المضاف عامل في المضاف اليه الحرف المقدر
وفيه ايضا نظرا لانه على هذا يخرج المبتداء والخبر فان كلا منهما غير مركب مع عامله لان عامله معنوى ولا
يمكن تركيبه مع العامل المعنوى اجيب عن الاول بان من فسر المركب بالمركب الذى ركب مع غيره تركيبا اسناديا
كان المضاف اليه قبل التركيب الاسنادى على قوله مبنيا ويشهد لهذا عبارة الوافية والركنى ومن فسر المركب
ركب مع عامله كان المضاف اليه قبل التركيب الاسنادى على قوله معربا لانه ركب مع عامله وهو المضاف
او حرفا لاضافة المقدر على حسب الاختلاف ويشهد لهذا لفظ الرضخ عن الثانى بان لما كان تأثير
العامل المعنوى في المبتداء والخبر مثل تأثير العامل اللفظى في غيرها جعل في حكم العامل اللفظى كما هنا
مركبان مع العامل حكما واعتبارا فان قبل المركب الاسنادى من حيث هو مبنى حتى ذهب لبعض الى
انه من مبنيات الاصل فكيف عرف المعرب بالمركب الذى مع غيره تركيبا اسناديا قبل ان يفسر المراد بالمركب
هنا ما هو في مقابلة المفرد بل المراد به جزء المركب الذى ركب مع غيره تركيبا اسناديا او ركب مع عامله
فان قبل هذا الحد صادق على ما تضمن مبنى الاصل كايين وعلى ما وقع واقعة كزى ال وعلى ما اضيف اليه
نحو يوبى مثذ فان كلا منهما ركب مع غيره تركيبا اسناديا ولم يشبه مبنى الاصل قبل المراد بقوله لم يشبه
لم يناسب بدلا لانه المبنى وهو قوله ما ناسب مبنى الاصل والمناسبة يقتضون المشاهدة والتضمن
والوقوع موقعه وما اضيف اليه فان قبل قد يوجد في كثير من الاسماء متناسبة مبنى الاصل مع انها
معربة كمناسبة اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى مناسبة غير المنصرف الماضى والامر في الفرعيتين و
مناسبة سقيا سقاك الله في اعادة معناه ومناسبة غير بمعنى الالحرف ومناسبة المثل الكاف ومناسبة
المضاف حرفا لاضافة في اعادة معناها ومناسبة اخى اللام او من لكونه معد ولا عن الاخرا واخر من
مناسبة اى القدر طية حرفا لشرط والاستفهام منه حرفا لاستفهام وتضمن المثني والمجوع حرفا للعطف
لان الزيدان بمعنى زيد وزيد والزيدون بمعنى زيد وزيد وزيد غير ذلك لما لم يؤثر في مع الاعراب فلا
يكون الحد منعكسا ولو استدلل على عدم مناسبة هذه الاشياء لكونها معربة ويكون تلك الاشياء
مبنية جليزم الدرك لكونها معربة توقف على عدم المناسبة ولو توقف عدم المناسبة على كونها معربة لزم الدرك

قيل المراد بالمناسبة المناسبة المعتبرة وما ذكرتم من المناسبة فغير معتبرة لضعفه ومعارضها بالمعارض
 ففي غير المضمر فانه يناسب الفعل مطلقا في الفريتين فمناسبة الماضي والامر يقتضيه البناء ومناسبة المضارع
 يقتضيه الاعراب فلا يؤثر في البناء هذه المناسبة مع المعارض هكذا في غير مثل والمضارع فانه يتحقق
 في مناسبتها معارض هو الاضافة المانعة للبناء كقولها لازمة الاضافة واما الضعف في اسم الفاعل الذي
 بمعنى الماضي فانه وان كان بمعنى الماضي لكنه جار على المضارع اى يوازيه في حركته وسكناته فهو مستتب
 للماضي في المعنى ومخالف له في اللفظ فكان مناسبة الماضي ضعيفة ولذا لم يعمل اذا كان بمعنى الماضي فلم يؤثر
 هذه المناسبة مع الضعف في البناء كما لا يؤثر في العمل وكذا في سقيا فانه لا يفيد مع الجملة بل مع الجملة
 يستفاد فيها وانما هو قائم مقامها فيكون مناسبة الجملة ضعيفة وكذا مناسبة اخر اللام فانه بمنهاها
 بالنظر الى الاصل واما الان فلا لان اخر نكرة صار بمعنى غير ولم يبق فيه معنى التفضيل فكان مناسبة
 اللام ومن ضعيفة وكذا مناسبة المشي والمجموع لان كونهما بمعنى واو العطف اعتبارا بمحض لان المشي
 لفظ واحد وكذا المجموع والواو يقتضيه المعطوف والمعطوف عليه لو كان فيها معنى واو العطف حقيقة
 لكان فيها معاملة المعطوف والمعطوف عليه في الاحكام وليس الامر كذلك فظهر انه ليس فيها معنى
 واو العطف حقيقة بل اعتبارا محضا فيكون مناسبتها واو العطف ضعيفة جدا فلا يؤثر في البناء
 فيه نظر لان المراد بقوله غير معتبرة لا يخلو من ان يراد به غير معتبرة في منع الاعراب وفي ثبات البناء وعلى
 تقدير الاول يلزم تعريف لشيء بنفسه اذا عرّب ما فيه الاعراب على التقدير الثاني يلزم اخذ المنا في
 في التعريف لان البناء ينافي الاعراب كلاهما متنعان واجيب بان المراد الثاني ولا نسلم ان اخذ
 المنا في في التعريف متنع حيث يقال العى عدم البصر عما من شأنه البصر الموت عدم الحياة عما من شأنه
 الحياة واجيب ايضا بان المراد بالمعتبرة الملازمة لاثبات الحكم ما والمناسبة مع الضعف والمعارض
 عن غيرهما ثم لاثبات حكم من الاحكام وفيه نظر لانه على هذا يكون المناسبة مجهولة وذكر الامور
 المجهولة في الحدود لا يفيد التعريف اذ اذ المناسبة القوية لا يخرجها من الجهالة لكون القوة والضعف
 من الامور النسبية فكم من قوى يكون بالنسبة الى ما فوقه ضعيفا وكم من ضعيف يكون بالنسبة
 الى ما دونه قويا وذكر الامور النسبية يورث الجهالة فلا بد للعن بيان القوة والضعف
 في المناسبة اللهم الا ان يقال المراد بالمناسبة المناسبة بوجه من الوجوه المعتبرة في باب البناء
 وتلك الوجوه ستة اوجب بالاستقراء اما يتضمن معناه كابن ومتى كيف او بالمشاهدة في الافتقار
 ونحو كالمبهمات او بوقوعه موقعا كذا او لمشاكلته لواقع فهو كفسا او بوقوعه موقعا ما شبه كالمادى

او بالاضافة الى ما اشبهه بنحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وهذه الوجوه معلومة في باب البناء
 كون الشيء من الامور النسبية لا ينافي العلم به فلا يرد الاشياء المذكورة لان المناسبات التي يتحقق فيها لم
 يعتبروا في هذا الباب فان قيل هذا المصادق على معنى الاصل لا مركب لم يشبهه معنى الاصل في الشيء
 لا يشبهه نفسه قيل يخرج ذلك من الموصوف المركب لان المراد الاسم المركب بلكة لزمورد التقسيم
 او يخرج ذلك بلكة لزمورد لم يشبهه معنى الاصل لان غيره لما كان مبنيا بمشاهدة فلا يكون مبنيا بنفسه
 بالطريق الاولى على ان كل واحد من مبنيات الاصل يشبه صاحبه في كون كل واحد منها معنى الاصل
 فلم يصدق عليه قوله لم يشبهه معنى الاصل ثم لما فرغ من تعريف المعرب شرع في بيان حكمه فقال و
 حكمه اي حكم المعرب ان يختلف اخره لاختلاف العوامل المراد باختلاف اخره اختلاف صفة والاخر
 المعرب ما في اخره من الحروف وهو لا يختلف واللام في قوله لاختلاف العوامل للعلة او بمعنى الوقت
 وانما قيد اختلاف الاخر باختلاف العوامل اخترا عن اختلاف اخر غلامى بالياء فانه ليس من حكم المعرب
 بل حكم المعرب فيه وهو الاختلاف التقديرى وقيل انما قيد به اخترا عن اختلاف اخر من في من الرجل
 ومن ابنيك ومن زيد فانه لا يكون من حكم المعرب وفيه نظر لان المراد هنا بيان حكم الاسم المعرب
 بلكة لزمورد التقسيم فالخرف خارج عن مورد التقسيم فلا حاجة الى الاخترا عنه واجيب بان كلام
 الشارح محتمل حيث يجتمعا ان يراد به من الاستفهامية وهو الاسم فلا بد من الاخترا عنه لكونه مبنيا
 لا معربا فان قيل حكم الشيء وهو الاثر الثابت بذلك الشيء واختلاف اخر المعرب اثر العامل الاثر
 المعرب فكيف جعل الاختلاف حكم المعرب قيل اضافة الحكم الى ضمير المعرب بمعنى في كسر يا ليوم اي حكم فيه
 ولما ثبت ان الاختلاف حكم في المعرب او بمعنى اللام والاضافة باو في ملائمة اي حكم له اختصاص
 بالمعرب بملائمة الوقوع فيه او المراد بالحكم الخاصة دون الاثر فان قيل العوامل جمع واقله ثلثة
 فيلزم منه ان لا يتحقق المعرب الا باختلاف ثلثة عوامل والامر بخلافه قيل اللام للجنس لان اللام
 اذا دخل على الجمع ولم يكن مثله معهود يحمل على الجنس فيطل معنى الجمعية فان قيل جاء في زيد مثلا
 اذا وقع في اول الامر لم يختلف فيه العوامل وهو معرب قيل المراد صلاحية ترتب اختلاف العوامل
 الاخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق على جائتي زيدا ووقع في اول الامر انه يصح اختلاف
 اخره عند حصول اختلاف العوامل او يراد في كلا الموضعين حصول الاختلاف بالفعل ويجعل الخاصة
 على كونها مفارقة لازمة فلا يلزم وجود الاختلاف في جميع الاحوال او يراد بالاختلاف الثاني
 لوجود الملازمة بينهما اذا اختلاف العوامل يستلزم وجوده فكان من قبيل ذلك الملتزم و ارادة

اللازم وإنما قال لا اختلاف لعوامل فلم يقل لوجود العوامل المشاكلة قوله ان يختلف وضعة المشاكلة
من محسنات الكلام وهو ان تذكر لفظ بصورة غيره لوقوعه في محبته فيكون المعنى ان يختلف صفة
اخره لوجود جنس لها مل فليرو شي ما ذكر وقوله لفظا او تقديرا تفصيل الاختلاف العوامل او
لاختلاف الاخر فيكون هذا من باب التنازع بين الفعل والمصدر وهما منصوبان على انها صفة
مصدر ومعه وف او اختلاف ممل فوظا او مقدر او على انها خبر كان المحذوف اى سواء كانت العوامل
ملفوظة او مقدرة والجملة من باب التزييل وتعقيب الجملة بجملة يشتمل على معناها للتأكيد فان قيل ما
بالالمصرجل اختلاف الاخر لا اختلافا لعوامل حكما للمعرف ولم يجعله حذالة كاجله حداساير النخاة
قل لوجعل ذلك هذا الزم الدور ان معرفة اختلاف الاخر يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب
به يلزم الدور فهو باطل واجب باننا لا نسلم ان معرفة اختلاف الاخر متوقفة على معرفة المعرب
اذ يجوز ان يعلم من استعمالات العرب قبل ان يعلم المعرب ان هذا النوع من الالفاظ يختلف اخره
باختلاف العوامل وهذا النوع لا يختلف ولكن لا يعلم ان المعرب على اى نوع من هذا النوع
يطلق فاذا لم يتوقف معرفة الاختلاف على معرفة المعرب لم يلزم الدور وفيه نظر لان معرفة اختلاف
الاخر انما يحصل من استعماله اذ كان المعرب ما اختلف اخره لفظا اما اذا اختلف تقديرا كحصول يحصل
معرفة ذلك عاجيب بان يمكن معرفة ذلك بالاستدلال بالواحد وبالجمع اما الاول فمثل جرحي فانه لما
عرفنا ان واحده وهو جرحي يختلف اخره باختلاف العوامل استدللنا على ان عدم الاختلاف في الجمع اجل
المانع وهو الالف وعلى ان الاختلاف فيه محققه تقديرا واما الثاني فمثل جيل فاذا لما عرفنا ان جمعه
هو جيليات يختلف اخره باختلاف العوامل استدللنا على ان عدم الاختلاف في الواحد اجل المانع
على ان الاختلاف فيه تقديري فان قيل لما امكن معرفة اختلاف الاخر بالاستعمال او بالاستدلال
بالواحد والجمع فما فائدة في اضافة اختلاف الاخر الى اختلاف العوامل قيل اضافة الى المدارية فان
العامل مدارا لاختلاف وجود او عدمه حيث يوجد الاختلاف عند وجود العامل وينعدم عند عدمه
والشيء اذا راعى مع الشيء وجود او عدمه يضاف اليه وفيه نظر فان المدارية قد وجدت في هذا والذات
حيث يوجد اختلاف اخرها عند وجود العوامل وينعدم عند عدمه مع ان اختلاف اخرها لا يضاف
الى العامل عند اكثر بل لها مبنيان والاختلاف بينهما صيغى وصنخى على ما سياتى بيانه في اسماء الاشياء
انشاء الله تعالى واجب باننا انما يضاف اختلاف اخرها الى العامل مع وجود الدوران بناء على الواحد
والجمع فان واحدها وهو هذا والذي وجمعها وهو هؤلاء والذين لما لم يوجد فيها الاختلاف عند وجود

العالم مع عدم المانع استدلالنا على ان الاختلاف في مثناها صيغى وضعى غير مضاف الى العالم كالاختلاف
 في صيغ الضاير مثلا ناواياى وقيل انما النضاف اختلافها الى العامل بناء على بناؤها لاهما لما وجد
 امينين علمنا ان اختلافها صيغى وضعى غير مضاف الى العامل وفيه نظر لان بناؤها مبنى على عدم احتكا
 اختلافها الى العامل فلو بنى عدم اضافة اختلافها الى العامل على بناؤها لزم الدور ثم لما فرغ من بيان
 المعرب وحكمه شتغ في بيان الاعراب فقال الاعراب ما اختلف احوه به الضمير في اخره عايد الى الاسم
 اولى المعرب وفي قوله به الى ما والباء للسببية اى الاعراب شئ اختلف خرا الاسم واخر المعرب بسبب
 ذلك الشئ فان قيل يدخل في الحد العامل لانه شئ اختلف خرا المعرب بسببية كذا الاسناد والمقتضى
 للاعراب قيل كلمة ما عبارة عن حركة او حرف فخرج الاشياء المذكورة او يقال المراد بالسبب السبب
 القريب وهو ما يكون سببا بلا واسطة دون السبب البعيد وهو ما يكون سببا بواسطة فيخرج
 الامور المذكورة لانها اسباب بعيدة لحصول الاختلاف ولان العامل سبب قريب لحصول الاسناد
 فهو سبب قريب لحصول المقتضى هو سبب قريب لحصول الاعراب هو سبب قريب لحصول الاختلاف
 فكان العامل سببا له بواسطة والاسناد سببا له بواسطة والمقتضى له سببا بواسطة والاعراب
 سببا له بلا واسطة فكان هذا قريبا فان قيل الاختلاف اخر المعرب لا يحصل الا بحركتين اذ الحركة الاولى
 لا يحصل بسببها اختلاف اخر المعرب بل اختلاف اخر المبنى لان الاسم قبل تحقق الحركة الاولى سبق له معرفة فينبغى
 ان لا يكون الحركة الاولى اعرابا قيل المراد بالسبب لسبب قريب غير التام اى الله نوع تاتى في السبب التام
 التام فيدخل الحركة الاولى لانها نوع تاتى في اختلاف اخر المعرب لكن الحركة الثانية لا توجب اختلاف اخره
 الا بعد تحقق الاولى ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون ما يتبعه من الحركة الثانية فيصدق
 عليها انها اختلف به اخر المعرب لان الاسم بعد تحققها معرب اى مركب لم يشبه مبنى الاصل اختلف بها
 اخر المعرب من السكون الى الحركة وان لم يكن الاسم معربا في حال الاعراب اى في حال الاختلاف من السكون
 الى الحركة ونظيره ما يقال رضعت هذا المرأة هذا الشاب فان هذا الكلام صادق وان لم يكن الرضيع
 اليه شائبا في حال الارضاع فكذا ههنا يصح في الحركة الاولى انها اختلف بها اخر المعرب من السكون الى الحركة
 وان لم يكن الاسم معربا في حال الاختلاف من السكون فتأمل فانه دقيق واذا عرفت هذا فاعلم ان الاعراب
 عند المصر عبارة عما يتحقق به الاختلاف من الحركات والحروف وعند غير مصر عبارة عن الاختلاف اتم المصروح
 بالهم انفقوا على ان انواع الاعراب الرفع والنصب الجواز انما يتحقق بها الاختلاف لانها نفس الاختلاف اتم غير
 بان الاعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على الحركات بالاتفاق بل الحركة ما به البناء فكذا الاعراب لا يقع

على الحركات بل الحركات ما به الاعراب وقوله ليدل على المعاني المتعقبة عليه علة غاية للاختلاف اى ليدل
الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني المتداولة على ذلك المعربا وعلى ذلك الاسم وهى الفاعلية
والمفعولية والاضافة اذ قوله لا لتبس بعضها ببعض يخرج بهذا العلة حركة نحو فلا على لهما ما اختلف به
المعربان فلا على معرب على اختيار المصريح على ما ياتي لكنها لا تدل على معنى من المعاني المذكورة وان جعلت
العلة ظاهرة عن المحذكان ذكرها للاشارة الى علة وضع الاعراب في الاسماء يخرج حركت نحو فلا على اعتبار
الجنسية فالها ليست ما جئ بها من حيث انها يختلفها اخر المعرب بل من حيث انها توافق الياء ثم الاعتوار
متعدي يقال اعتوروا الشيء وتجاوزوه اى تداولوه وعلى هذا يكون قوله المتعقبة على صيغة اسم المفعول
لان المعاني متداولة على المعرب لا متداولة المعرب حيث تداولها المتكلم على المعرب وان ثبت الرواية بكسر الواو
يميل على المجاز العقلي نحو في شئته راضية اى راض صاحبها فيكون المعنى على المعاني المتعقبة مظهرها اياها
على المعرب ومظهر المعاني هو الحامل ويمكن ان يوارد في الاعتوار ههنا معنى الدخول على وجه التناوب
عن المعاني الداخلة على المعرب على وجه التناوب او يوارد به الاعتراض اى المعاني المتعقبة عليه ثم لما فرغ
عن بيان الاعراب شرع في بيان انواعها فقال وانواعه رفع ونصب جرائع انواع اعراب لا اسم مختصة
على هذه الثلاثة لان الاعراب ضع للدلالة على المعاني وهى ثلاثة فكذلك الاعراب ليكون الدال على حسب
المدلول والالزم الاشتراك لو كان الاعراب اقل من المعاني او الترادف لو كان الاعراب اكثر منها وكلاهما
خلاف لاصل وانما لم يذكر الالف والواو والياء مع ان الاعراب كما يكون بالرفع والنصب والجزم يكون بهذه
الحروف ايضا لان الرفع والنصب والجزم عند المصريح يقع على الحركات والحروف جميعا وانما سمي الرفع رفعاً
لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به او لرفعه مرتبة من بين اخواته لكونه علما لما هو عمدة
الكلام وانما سمي النصب نصبا لانخفاض الشفتين اى تنصبان على حالهما عند التلفظ به لانخفاض
الفصلة اى الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وانما سمي الجزم لان عامل جزم الفعل الى الاسم وان
الشفة السفلى تنحرف الى الاسفل عند التلفظ به فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجزم العلم بالاضافة
الفاء للتفسير فالرفع علامة الفاعلية والنصب علامة المفعولية والجزم علامة الضافة وانما قال الفاعلية
والمفعولية دون الفاعل والمفعول ليشتمل الفاعل والمفعول وما الخى بها مطابقة لان الياء فيها للنسبة جى بها
للابذان بان لهما المنهات والتاء للتانيث جى بها المطابقة الموصوف المؤنث فيكون المعنى فالرفع علم المصلحة
المنسوبة الى الفاعل والنصب علم المصلحة المنسوبة الى المفعول والمصلحة المنسوبة الى الفاعل في المبتداء
كونه مسندا اليه وفي الخبر كونه جى اثنان من الجملة وفي خبر باب ان كونه جى اثنان واقعا بعد كلمة

ثلاثية اور باعية مقتضية الاعراب للاسماء ولم يقتصر على مجرد كونه جزءاً ثانياً لان المقتضى للاعراب يلزم
 ان يكون حاصله بالعامل كما قال المصنف في هذا العامل وكونه جزءاً ثانياً غير حاصل بان وجوده قبل نحو الجمل
 ما ذكرنا الحصول بان كما ترى وكذا نقول في اسم ما ولاء المشبهتين بليس كونه مسنداً اليه واقعاً بهما
 يقتضى الجملة وليس في خبره التي لنفى الجنس كونه جزءاً ثانياً بعد ما يقتضى الاسماء والمفعلة المنسوبة الى
 المفعول في الحال والتميز والمستثنى المنصوب كونهما فضلة كالمفاعيل وفي اسم ان ولا التي لنفى الجنس وفي خبر
 كما وما ولا بمعنى ليس كونه واقعاً بهما لا يتم بالرفع من حيث توقف تعلقه على المنصوب لا من حيث خبره
 كلاماً قلت فان الفعل لا يتوقف في خبره كلاماً على المنصوب ويمكن ان يكون الياء والتاء في الفاعلية
 والمفعولية للمصدرية لما عرف ان ياء النسبة مع التاء تفيد معنى المصدر في الرفع علم كون الشيء فاعلاً
 والنصب علم كون الشيء مفعولاً فلهذا يكون الرفع في غير الفاعل والنصب في غير المفعول ما الحق بهما على وجه التفسير
 والتقريب ويكون المعنى فالرفع علم كون الشيء فاعلاً حقيقة او حكماً والنصب كون الشيء مفعولاً حقيقة
 او حكماً فيدخل المحققان اما قال علم الاضافة ولم يقل علم الاضافة لان الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية
 ان كانت المصدرية فالضافة مصدرية بنفسها فلا حاجة الى جعلها مصدرين بايتان الياء والتاء ان كانت
 التاء لطابقة الموصوف المؤنث والياء للنسبة للايذان بان لها ملحقات وليس للمجرى المعتد به ملحقات كالمفعول
 فلا حاجة الى الياء المودته باللاحق وانما قيدنا بالمجرى المعتد به اخترازا عن المجرى الغير الاصل في نحو بحسب
 وكفى بالمرء قانراً حصل بواسطة الحرف لان ايما الغير المعتد به فلم يعد ملحقاته انما جعل الرفع علم الفاعلية
 للنسبة بينهما في القوة والنصب علم المفعولية للنسبة بينهما في الضعف المجرى علم الاضافة للنسبة
 بينهما في الوسط لان المضما اليه تارة يكون فاعلاً نحو اعجبني وق الفصار والثوب اخرى مفعولاً نحو اعجبني
 ضرباً للصالحين الجراد فكذا المجرى ما بيننا من قبل ثم لما فرغ من بيان المقتضى للاعراب هو الفاعلية والمفعولية
 والضافة شرع في بيان ما يحصل به المقتضى وهو العامل فقال والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب
 اي عامل الاسم شئ لسببه يحصل المعنى المقتضى للاعراب هو الفاعلية والمفعولية والضافة كضرب في ضرب
 زيد فانه يحصل به فاعلية زيد وكضرب في ضرب زيد فانه يحصل به مفعولية زيد كالباء في مروت بزيد
 فانه يحصل به الاضافة في زيد انما قدم الجار والمجرى على الفعل للاهتمام محلله المحصر غير محتاج اليه المحذوف قبله
 في الحد الاستثا فانه ايضا يتقوم به المقتضى للاعراب قبل الياء للسببية والماد به السبب لبعيد فيخرج الاستثا من
 ليس سبب بل هو شرط اولاً لانه سبب قريب للحصول للمعنى المقتضى للاعراب بخلاف العامل فانه سبب بعيد للحصول على ما بيننا
 في هذا العراب فيه نظراً لان السبب لبعيد مجاز واردة المجازة التعريف لا يجوز لانه يورث الجهالة في التعريف حيث

يستوفى الفهم عند الإطلاق إلى المعنى الحقيقي ومن المجازي أجيب بأنه مجاز مشهور في الاصطلاح فتعين السبب
 الجيد هنا يسبقه الفهم إليه أو يقال أن كلمة ما عبارة عن العامل إلى عامل الاسم عامل بسببه يحصل المقنض
 للأعراب فلا بد إلا الاستثنا فان قيل ان واخواتها عامل في خبرها عند البصريين ولم يصدق عليه حد العامل لأن
 الفاعلية في خبرها كونه جزء ثانيا من الجملة وهو لم يحصل بان واخواتها بل يتحقق قبل دخولها قبل الفعل الفاعلية
 في خبرها كونه جزء ثانيا من الجملة فقط بل كونه جزء ثانيا واخواتها بعد كلمة ثلاثة أو رباعية مقتضية للاستثنا
 وهو ما يحصل بان واخواتها والمفعولية في خبر كان وما وراء المشبهتين بليس واسم ان ولا التي لنفى
 الجنس قومه بعدما لا يتم بالرفع وهو حاصل لهذه العوامل إذ لو لم توجد خبرها فاعبدها لا يتم بالرفع
 وعلى هذا ففسر هذا الجواب ان كان مذكورا من قبل لكنه ذكر في الحواشي ثم وهنا فذكرته كذلك اتباعا
 للمواشي فان قيل العامل في المبتداء هو التجرد عن العوامل اللفظية للاستناد ولا يحصل به فاعلية وهو
 كونه مسندا إليه قبل الاستناد أم لا يحصل به فاعلية لأنه لو لم يكن مجردا عن العوامل اللفظية بل دخلت
 هي عليه لم يتحقق فيه الفاعلية البتة بل تلعبت به العوامل اللفظية فيتحقق في المبتداء حينئذ ما يقتضيه
 العوامل اللفظية البتة ولو لم يكن المبتداء مجردا عن العوامل اللفظية للاستناد فعدم تحقق الفاعلية
 فيه ظاهر لا يحتاج إلى البيان لأن الفاعلية فيه كونه مسندا إليه ولا يتحقق ذلك بدون الاستناد أصلا
 بدون الاستناد فمثل الف وياء وعد وعدان وزيد عمر وهو في حكم الأصوات التي لا تركيب فيها فحقها
 ان يتعلق بها غير معرفة كفاق ونحو فسلم ان الفاعلية في المبتداء يحصل بالمجموع أعما التجرد والاستناد
 جميعا فالحاصل ان الفاعلية فيه بدون التجرد لا يتحقق أصلا بل يتحقق وقد لا يتحقق بدون الاستناد
 لا يتحقق أصلا فسلم ان المجموع مؤثر في حصول الفاعلية فيه ثم ما ذكر المصنف هنا فهو عامل الاسم و
 معرفة عامل الاسم مسبقة بمعرفة مطلق العامل إذ العلم بالمفيد مسبق بالعلم المطلق فقول العامل
 المطلق ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فان قيل ما تريد بالوجه المخصوص فان اردت الوجه
 المخصوص على الإطلاق سواء كان أعرابا أو بناء أو غير ذلك يلزم ان يكون يا في يزيد الياء في غلامى عاملا و
 ليس الأمر كذلك وان اردت وجهها مخصوصا من الأعراب يلزم الدور على قول من أخذ العامل في حد الأعراب فلا بد ان
 الأعراب ان يتخلف آخر الكلمة باختلاف العوامل وان اردت وجهها مخصوصا من مقتضى الأعراب ياباه ذكر آخر الكلمة
 لأن الكلمة تمامها موصوفة بالفاعلية والمفعولية والاضافة لا آخرها ويخرج عامل الفعل لأن عامله
 لا يوجب لفاعلية والمفعولية والاضافة قبل المراد به وجه مخصوص ما اقتضاه المقنض أو الشبه التام بالاسم
 فلا ياباه ذكر آخر الكلمة لأن ما اقتضاه المقنض يتحقق في آخر الكلمة دون أولها وأوسطها فلا يلزم الدور ولا

يخرج عامل العملان اعرابه ما اقتضاه الشبه التام بالاسم على ما عرف ثم لما فرغ من بيان الاعراب بتقسيمه
الرفع والنصب المجرى في تقسيم اعراب باعتبار الحركات والحروف وبيان احوالها وذلك ستة اقساما
لان الاعراب ما بالحركة او بالحروف والاعراب بالحركة اما مستوفى الحركات الثلث اولا والثاني ما محمول
فيه الفتح على الكسرة او على العكس الاعراب بالحروف اما بالحروف الثلث او بالحرفين والثاني اما رفعه بالالف
او بالواو وهذه ستة اقسام شرع في بيانها على الترتيب فقال فالمفرد المنصرف الفاء جواب بشرط محذوف
اي اذا عرفت هذا فقول المفرد المنصرف والمراد بالمفرد ههنا ما يقابل التنثنية والجمع دون الجملة والمضاف
وفي تقييده بالمنصرف اختار عن المفرد الغير المنصرف كاحد والجمع المكسر المنصرف وانما قيد الجمع بالمكسر
عن الجمع السالم بالالف والتاء او بالواو والنون وقوله المنصرف صفة اخرى للجمع فيه اختار عن الجمع
المكسر الغير المنصرف كما يجب فان قيل لو قال فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لكان اخصر فما وجه العدل عنه الى
الاطناء بقيل انه وان كان اخصر الا انه لما كان يخلط بالتعليب عدل عنه الى الاطناء بقوله بالصفة خبر لقوله فالمفرد
المنصرف والجمع المكسر قوله رفعا اما ظرف امكان بيان بالصفة وقت رفع العامل او حال اي كايان حال كونهما ^{في} رفعا
او مصدر فوجه اي يبرهان بالصفة رفعا ويميز عن النسبة اي بالصفة رفعة وقوله والفتحة نصبا من باب
العتف على معمول عاملين مختلفين بتقديم المجرور نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وقوله والكسرة جوا
كالفتحة نصبا ثم الصنة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية او بناءية
بخلاف المجرى عن التاء فالحا القاب البناء والمراد بالصفة والفتحة والكسرة اعم من ان يكون لفظية او
تقديرية فلا يلزم التكرار في قوله واللفظ فيها عاده وانما اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
بالحركات الثلاثة لان الاصل هو الاعراب بالحركات والاصل فيه استيفاء الحركات الثلث ولا مقتضى
للعُدول عنه وانما قدم الاعراب بالحركات الثلاثة لان قبل تدخل هذه الضابطة كلا
والاسماء الستة لما مر ان المراد بالمفرد ههنا ما يقابل التنثنية والجمع وكلا والاسماء الستة مفردات
بهذا المعنى فيصير عليها المفرد المنصرف مع ان اعرابها ليس بالحركات الثلث فيذبغى ان يذكر قيد اخر
لاخراجها قبل المراد بالمفرد المفرد من كل وجه فيخرج به المثني والجمع وما الخ لهما وكلا والاسماء الستة
ملحقات بالمثني على ما ستعرف او يقال اللام في قوله فالمفرد اما الجنس فيكون الجملة قصية مضملة
ولا يلزم بالحكم على الجنس بالاهمال الحكم على كل فرد لان القضية المضملة في قوة الموجبة الجزئية واما
للاستغراق فيكون الجملة قصية مسورة كطية وهي فوجبا شتمال الافراد لا اشتمالا لحوالها وكلا
والاسماء الستة معربات بالحركات الثلث ايضا وان لم يكن كذلك في كل حال وفيه نظر لان بيان

الاحكام الكلية لا يجوز بالقضية المهمة اذ لو جاز ذلك لبطلت القواعد الكلية باسرها ولم يتحقق
 كلها ولا ذوما الغير معرب بالحركة في حال من الاحوال فلا يتناول الاستغراق اصلا ولا في الاستغراق
 لو كان موجبا لاشتمال الافراد دون احوالها لما احتيج الى تقييد المفرد بالانصراف لان المفرد الغير المنصرف
 ايضا معرب بالحركات الثلاث وان لم يكن كذلك في كل حال واجيب عن هذا بان التقييد بالمنصرف وانما
 يكن محتاجا اليه البتة لكن المضاف انما ذكره لانه يفيد تلقيفا حسنا مع الاعراب بالحروف لانه يفيد ان
 كل واحد من المعرب بالحركة والحركة على ثلاثة اشكال اذ لولا هذا التقييد لكان المعرب بالحركة على قسمين والمعرب
 بالحروف على ثلاثة اقسام فذكره بيده على مناط التقسيم ويمكن الجواب عن اصل السؤال بان كلا الاسماء
 الستة خارجة من قوله فالمفرد اذ المراد بالمفرد المعرب بالحركة بكونه موزع التقسيم وعن قول المنصرف لان
 الاسماء المعربة بالحروف لم توصف بالانصراف وعدم الانصراف بل بالاسم والاسم لا يشهد عليه كلام الزمخشري
 في المفصل والاسم المعرب بالحروف فمفعول في فروع يستوفى حركات الاعراب الستون كزيد رجل ويسمى المنصرف ونوع يخل عنه
 والستون ويسمى غير المنصرف لما فرغ من بيان المعرب بالحركات الثلاثة شرعا في بيان ما يعرب بالحركتين ويحل
 فيه الفتحة على الكسرة فقال جمع المئوثة السالم بالرفع على انه صفة جمع المئوثة وليس باعرب من الموصوف
 لان المضاف الى ما السالم في باب الصفة له حكم ذى اللام عند سيبويه هو الذي اختار المنصرف على اللام
 سياق في موضعه انشاء الله تعالى وفي هذا القيد اختار عن جمع المئوثة المكسر كجمع حمراء فان اعرابه
 بالحركات الثلاثة بخلاف جمع مئوثة السالم فان اعرابه بالفتحة وفعلا والكسرة جوا ونصبا نحو طائفي مسلمات
 ورايت مسلمات ومررت بمسلمات وانما حلت الفتحة على الكسرة فيه لانه فرع لجمع المذكور السالم وقد حل فيه
 فيه الفتحة على الكسرة فحمل فيه الفرع ايضا لئلا يلزم من زينة الفرع على الاصل فان قيل المزية لازمة بعد
 لان الاصل معرب بالحرف والفرع بالحركة قيل المزية يكون اعراب الفرع بالحركة مقابلة ضرورية لعدم الحرف
 الصالح للاعراب في اخره بخلاف الاصل حيث يوجد في اخره حرفا لعله الصالحة للاعراب اقامتها مقام الحركات
 او يقال الاعراب بالحروف في الجمع صار اصلا مهاد معتبرا باعتبار ان الجمع فرع والاعراب بالحروف ايضا
 فرع فاعطاه الفرع للفرع يحكم التناسل مهاد معتبرا عندهم فصا والاعراب بالحركة كان فرع فيها
 فان قيل اعراب بعض جموع المذكورين ايضا بالفتحة والكسرة نحو سجدات وسفر جلات فما عايدة تقييد
 الجمع بالمئوثة قبله في الكلام حذف مضافا يصفية جمع المئوثة السالم او حذف معطوف على جميع المئوثة
 السالم وما على صيغة فلا يخرج ما جمع بالالف والتاء من جموع المذكور لان صيغة صيغة جمع المئوثة
 السالم في عرف النحاة وان كان بالتحقيقة جمع المذكور فنقول ان المنصرف لم يلبثت بالجمع بالالف

ستة

يعرب

والتاء من جوع المذكورين يحذف ذلك لان داهم بيان ما هو الاغلب الاكثر لا ما هو الاقل ولا نذر
 في حكم العلم بموجبنا لنادر كما لم يحدد او نقول المواد بجميع المؤنث السالم الجمع بالالف والتاء مجازا بطريق
 ذكر المزموم واردة اللازم لان الجمع المؤنث السالم في عرف النحاة واقع على الجمع بالالف والتاء الملازمة
 العرفية يكتفى لصحة المجاز وبهذا حصل التقصص عما قيل لوقال الجمع بالالف والتاء لكان اشتمل وانما قد جمع
 المؤنث على غير المنصرف مع ترك احد الحركات فيها لانه اكثر خلافا للاصل من جمع المؤنث حيث ترك
 فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث حيث ترك فيه الحركة فقط وليأتى ذكرها على
 ترتيب الاختلاف عنهما في قوله فالمفرد المنصرف ولان غير المنصرف بمنزلة المتعذر لانه قد يكون مفرد وقد
 يكون جمعا ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بحركتين وبجمل فيه الفتحة على الكسرة شرع في بيان ما يعرب بحركتين
 وبجمل فيه الكسرة على الفتحة فقال غير المنصرف بالصيغة رخصا والفتحة نصبا وجرا وانما حلت الكسرة على الفتحة
 فيه لانه لما ترك جوه لشبه الفعل باعتبار الفرعين كما استعرف حمل الجر على النصب لمكان المشاكلة بينهما
 في الصورة ثم لما فرغ من بيان ما يعرب بالحركة شرع في بيان ما يعرب بالحرف فقال ابوك واخوك وحموك بكسر
 الكاف لانه خطاب للمؤنث لان الحم ابو الزوج او عصبة على حسب الاختلاف فلا يضاف الا الى المرأة اى ابو
 زوجك وهنوك في هذه الاربعة منقوصة بالواو ودل عليه تشبيهها ابوان واخوان وحموان وهنوان واصلها
 ابوك واخوك وحموك وهنوك على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وفوك هذا الجوف بالواو ولا هاء واصله
 فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين دل عليه جمعه افواه كقوله اثواب فحذفت الهاء على سبيل
 التشذوذ فاذا قطع عن الاضافة ابدلت الواو ميما قبل فم واذا اضيف قبل فوك وزومال الفيف مقرون
 بالواو وين واصله ذوو على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وانما يضاف ذو الى الظاهر ون الكاف لانه لا يضاف الا الى
 اسماء الاجناس الظاهرة وقوله مضافة الى غير اسماء المتكلم بالنصب على انه حال من قوله ابوك واخوانه لانه
 مفعول فعل والامر ابن حيث المعنى فيكون حالا من مفهوم الكاف او حالا من ضمير قوله بالواو والعبارة
 محمولة على التقديم والتأخير والا فالحالة لا يتقدم على العامل المعنوي في جعلها خبر كان المحذوف نظر لان
 حذفه بغير حرف الشرط سماح فلا يحل كلام المصنف عليه بلا ضرورة فلا يقال كانت ههنا محذوفة مع حرف
 الشرط اى كانت مضافة فكان حذفه قياسا لانا نقول ليس الامر كذلك بل حذفه مع ذكر حرف الشرط
 قياسه مخوان خبر خبرها ههنا ليس كذلك وقوله بالواو خبر قوله ابوك واخوانه اى كائنة بالواو ورفعا
 والالف نصبا والياء جر فان قيل قوله ابوك واخوك الى قوله بالواو والالف والياء من باب المحكة على
 جزئ والمقصود ههنا الحكم على الكل وهو الحكم على الاسماء الستة المضافة الى غير اسماء المتكلم سواء كانت

مضافة الى الاسم الظاهر نحو ابوبكر او الى الضمير الغائب نحو ابوه او الى الضمير المخاطب نحو ابوك والحكم
على الجزئي لا يستلزم الحكم على الكل فكيف يتناول الحكم على ابوك واخواته الحكم على ابوبكر واخواته قيل المراد
بقوله ابوك واخوك وهنوك وحموك وفوك وذو مال الاسماء الستة المكبرة الموحدة المضافة الى غير
ياء المتكلم لانه اللفاظ فان قيل من اى نوع هذه الارادة قيل اللفظ اذ الريد به مجرد اللفظ يكون
علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهى سماءها كما عرف في رب جل جلاله وكل من هو مؤمن اى رب جواد وكل
جبار قاهر عادل فيصح ان ياول ابوك واخوك الى اخره بالصفة التى اشتهرت بها ويمكن ان يقدر مثل مضافا
ويجعل الصفة التى اشتهرت بها وجه الشبهة مثل ابوك واخوك الى اخره فيكون الحكم على الكل ثم الاسماء
الستة فى اعرابها وجوه منها اعرابها بالحروف لثلاثة اذ كان فى اخره حرف يصلح للاعراب ذلك اذا كانت
مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم وانما اعراب جندى بالحروف لثلاث فلانه الاصل وكذا قدمه على
المثنى وجمع المذكر السالم ولا مقتضى للعدول عنه واما بالحروف فلان هذه الاسماء تشبه المثنى
في الدلالة على امرين من حيث انها من الاسماء الإضافية فان الاخ يستلزم الاخ والاب يستلزم
الابن وكذا البواقي وامكان الحمل بالشبه في هذه الحالة بوجود حروف لعلها الصالحة لا قامتها
مقام الحركات فى اخرها في هذه الحالة سماعا بخلاف حالها فى الافراد والاضافة الى ياء المتكلم
لعدم الحروف الصالحة للاعراب فى اخرها فى هاتين الحالتين وكذا فى حالة التصغير لان اخرها فى
هذه الحالة حرف علة قبلها ساكن وهو فى حكم الحرف الصحيح على ما عرف والحرف الصحيح لا يصلح للاعراب
فكذلك هذا وبخلاف مخو يدوم فانه وان كان يشبه المثنى في الدلالة على امرين بسبب لزوم الاضافة
لكن لا يوجد فى اخره حرف يصلح للاعراب فى حال الافراد والاضافة حيث لا يعود حرف لعلها فيها
فى حالة الاضافة سماعا حيث يقال يدك ودمك وكذا فى ساير المذوقات والاخر فاعرف فان
قيل لما كان اعراب هذه الاسماء بالحروف لشبه المثنى وجب ان لا يستوفى الحرف الثلث لئلا يلزم
مزية الضع على الاصل قبلها وان تفرعت على المثنى فى الاعراب بالحروف لكنها استوفت الحروف
الثلث بناء على اصلها اذا تالكوها مفردة ولذلك قدمها على المثنى فان قيل ما ذكر الشيخ ان اعرابها
فى حالة الاضافة الطغرية ياء المتكلم بالواو والالف والياء فهو لا يخفى من ان يحمل على الوجوب او
على الجواز فان حمل على الوجوب يرد فوك وهنوك وحموك فان اعرابها بالحروف فى هذه الحالة
جائز لا واجب حيث يقال فوك وهنوك وحموك كما قال فوك وهنوك وحموك وكلاهما لغتان
مشهورتان وان حمل على الجواز يرد ابوك واخوك وذو مال فان اعرابها بالحروف فى هذه الحالة

يصح

واجب ما على الاتفاق كافي ذوال مال واما على الصحيح كما في ابوك واخوك قيل قوله بالواو والالف والياء محمول
على الامكان العام فيتناول الوجوب والجواز لان الممكنة العاقبة هي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة
المطلقة عن جانب المخالف الحكم فان كان الحكم في القضية بالاجاب كان مفهوم الامكان العام ارتفاع
الضرورة عن جانب السلب لان المخالف للايجاب هو السلب وان كان الحكم في القضية بالسلب
كان مفهوم ارتفاع الضرورة عن جانب الايجاب لان سلب سلب هو الايجاب فاذا قلت كل نار
حارة بالامكان العام كان معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس ضروري واذا قلت لا شيء من الحار
بارد بالامكان العام كان معناه ان ايجاب البرودة للحار ليس ضروري وقول الشيخ ابوك
واخوك الى قوله بالواو والالف والياء قضية موجبة فاذا حملت هذه القضية على الامكان العام
كان مفهوم ارتفاع الضرورة عن جانب السلب فيكون معناه ان سلب غراب هذه الاسماء
بالحروف ليس ضروري فيتناول الوجوب والجواز ويمكن ان يحمل كلامه على الصفة دون الوجوب
والجواز اي يصح بالواو والالف والياء فيتناول الوجوب والجواز ايضا ثم لما فرغ من بيان ما يعرب
بالحروف التثنية شرع في بيان ما يعرب بالحرفين ورفع بالالف فقال المشي وكلا وكذا اكلتا ولم
يلكركه لانه فرع كلا فذكر الاصل يغني عن ذكره وفيه نظرا لانه ذكر ثنتان مع انه فرع اثنتان واجيب
بان ذكره لتعنته وهي ان حكم التذكير والتانيث في باب العدد لما كان على خلاف جميع الاشياء صريح
بلفظ المذكر والمؤنث فيها للتنبيه على ان التذكير والتانيث فيهما على ما عليه جميع الاشياء كما
في الواحد والواحدة على انه مذكور في بعض النسخ متروك في بعضها قلنا ان منعه صفة الاولى فلا يلزم
عليها تصحيح كل نسخة على ان الذكر عمل بالاصل فلا يتوجه نقضا على ان هذا الايراد على المناسبة وهو
غير مسموع وقوله مضافا الى ضمها لهن كلا وفيه احتراز عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكم حكم
الصاحبة نعى كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وقوله واثنان اثنتان
عطف على المثني وقوله بالالف والياء خبر قوله المثني وما عطف عليه اي كايمة بالالف والياء
نصبا وجرا وانما اعرب المثني والمجموع بالحرف لان كلا منهما فرع الواحد والاعراب بالحرف فرع الاعراب
بالحركة فيتحقق المناسبة بينهما وبينه في الفعلية والحروف الصالحة للاعراب ثلثة فاعلم الالف للتثنية
لحققتها وكثرة التثنية لانها لا ينحصر بدكو والقلاد اولان الالف في الفعل ضمير التثنية نحو ضلوا ويفعلون
اولو فوق اخر ضميرها في الفعل وهو ما اعطى الواو والجمع ثلثها وقلته الجمع نه ينحصر بدكو والقلاد اولان حصول
جمع الشقيين اولها ضمير الجمع في الفعل نحو ضلوا ويفعلون اولو فوق اخر ضمير في الفعل وهو ما اخذها

حالة الرفع فيها القوتها وبقي الحالتان في كل واحد منها فاشتكت الياء للضمة وفوق بين التثنية والجمع
بحركة ما قبلها ففتح في التثنية لوفوق ما قبل الالف وسره في الجمع لوفوق الياء ثم زيد النون عوضا عن الحركة
والتثوين الثابتين في الواحد هذا مذهب سيبويه فان قيل حرف الاعراب فيها عوضا عن حركة الواحد للتثوين
فلو كان التثوين عوضا عن الزم تكرار العوض قيل النون عوض عن حركة الواحد من حيث انها اعراب فلا يلزم
تكرار العوض او يقال النون عوض عن حركة الواحد لتثوينه وحرف الاعراب اعراب لمشتى والمجموع لا عوض
عن حركة الواحد فلا يلزم تكرار العوض فصار اعراب لمشتى بالالف رضا والياء نصبا وجرا والمجموع السالم
بالواو ورضا والياء جرا ونصبا فان قيل الدليل الذي ذكرتم في اعراب لمشتى والمجموع بالحرف بوجوده
في المصغر والمنسوب والمكسر ايضا لانها فرع المكسر والمنسوب اليه الواحد كما ان الاعراب بالحرف فرع
فينبغي ان يعطى الفرع للتثنية ههنا ايضا بحكم التناسب قيل سلمنا ان التناسب يقتضيه اعرابها بالحرف
لكن تركنا العمل بالتناسب لضرورة عدم الحرف الصالح للاعراب في غيرها وقيل اعراب لمشتى والمجموع
بالحرف لان في غيرها حرفا دالا على التثنية والجمع وامتنع اعرابها بالحركة لفظا فاما ان يعرب بالحركة
تقديرا او بالحرف لفظا وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب بالحرف لفظا او لانه اظهر في الدلالة
من الاعراب تقديرا وان كان بحركة ولا مانع فان قيل هذا الدليل يبينه بوجوده في العضا فان ايضا
متروك بين ان يعرب بالحركة تقديرا او بالحرف لفظا فينبغي ان يعرب بالحرف لفظا لانه في الدلالة
اظهر من المقدور ان كان بحركة قيل سلمنا ان هذا الدليل يوجد بعينه فيه لكن تحقق فيه مانع من جعل
اعرابه بالحرف لانه لو جعل اعرابه بالحرف يلزم احد الخطوات الثلاث لان اعرابه بالحرف لا يخلو اما ان
يكون بالالف المملوطة مع ترك التثوين فيلزم ترك التثوين من الاسم المتمكن واغنيان او بالالف
المملوطة مع بقاء التثوين فيلزم التقاء الساكنين وهو ممنوع ايضا او بالالف المقدور مع اثبات
التثوين فيلزم خلافا صليين الاعراب بالحرف وتقدير الحرف وقد ايت عن تقدير الحركة فوضعت في
تقدير الحرف فاذا تحقق المانع عن الاعراب بالحرف اعرابه بالحركة تقدير ضرورة مع اثبات التثوين و
حذف الالف لفظا لئلا يلتقي ساكنان بخلاف لمشتى والمجموع حيث لا مانع من اعرابها بالحرف لفظا فاعربها
بذلك وقيل اعراب لمشتى والمجموع بالحرف لانه وجد في اخر كل واحد منها وضعا حرفا فالدالتان على التثنية
والجمع فلو جعلنا كل واحد من هذين الحرفين لكل واحد من لمشتى والمجموع لزم الترادف وهو خلاف الاصل
فاخرجناهما عن الترادف بتخصيص كل واحد منهما بالمانع وجعلنا اختلافهما اختلاف الاعراب ووجه تخصيص
الالف باللمشتى والواو بالمجموع واشتركت الياء قدهما نما اعراب كلا مضافا الى ضمير بالحرف لانه موحد اللفظ لمشتى

ن
شع

المعنى ضلنا بالاعتبارين في الحالتين فاعربناه بالحرف باعتبار معنى التثنية في حال الاضافة الى المضم
 واعربناه بالحركة المقدرة باعتبار وقوع اللفظ في حال الاضافة الى المظهر ولم يعكسه لمناسبة المضم
 مع المعنى هي الحذفاء ومع الاعراب بالحرف في الفرعية ومناسبة المظهر مع اللفظ في الهو ومع الاعراب
 بالحركة في الاصل ولا نه اذا اضعف الى مضم يكون تأكيداً للمثنى البتة فحل على متبوعه ولا نه اذا اضعف
 الى مثنى مضم متصل صار معه لا متتابعاً به ككلمة واحدة وقوى من التثنية فيه لفظاً ومعنى فاجرى مجرى
 المثنى في الاعراب انما اعرب اثنان واثنان بالحرف في كل حال لشبههما بالمثنى لفظاً ومعنى اما لفظاً فلو جرد
 الالف والياء في اخرها واما معنى فلذلك لانه على شيئين بخلاف كلا اذا اضعف الى مضم فانه يشبه المثنى
 معنى لالفاظا عراباً في حال دون حال ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحرفين ورضه بالالف شرع في
 بيان ما يعرب بالحرفين ورضه بالواو فقال جمع المذكر السالم وفيه المذكور اختراع من جمع الموث السالم وفي
 قيد السالم اختراع من جمع المكسر نحو مسلمات ورجال والوجه ذو لا عن لفظه فان قيل قد قالوا لم يوجد في العرب
 كلمة اخرها واو بعد ضمة وهذا اللفظ كذلك قبل الواو وفيه في معرض التغير فلم يعتد به او يقال الواو وفيه لما قام
 مقام الضمة صارت كالحاضنة لا واو وعشرون واخواتها اى مثال عشرون وتطايروها من ثلثين الى تسعين
 وازادة الامثال والنظائر بالاخوات على وجه الاستعارة المصريح بها بتشبيه النظائر والامثال بالاخوات و
 قوله بالواو والياء خبر قوله جمع المذكر السالم وما عطف عليه اى كائنة بالواو ورضوا والياء نصاً وجرأ وقد مر في
 على اعراب جمع المذكر السالم بالحروف وانما اعرب الواو بالحرف لانه يشبه جمع المذكر السالم لفظاً ومعنى اما لفظاً
 فلو جرد ما يصلح للاعراب في اخره واما معنى فلذلك لانه على الافراد ولا نه محمول على واحد وهو ذو وطرف والباب
 وفي كلا الدليلين نظر اما الاول فلا نه منقوض في نحو اول وقلنس لوجو الشبه فيها ذكر فينبغي ان يجعل على
 جمع المذكر السالم واما الثاني فلان الحمل دليل ضعيف والاعراب بالحرف حكم ثبت على خلاف الاصل ما ثبت
 بخلاف الاصل لا يثبت بدليل ضعيف ولان الحمل لو كان عللاً للاعراب بالحرف لوجب ان يجعل باؤك واخواتك
 على ابوك واخوك فالقول بالحمل في بعض المجموع دون البعض يحكم محض اجيب عن الاول بان الواو اول
 وقلنس قد جعل ياء على قاعدة الضمنية فلو اعرب بالحرف كالمجمع السالم لرفع بالواو فيلزم قلب الياء واوا
 فيكون ثقيل وفيه نظر لان الواو في معرض التغير فلم يعتد به لان الواو قايمة مقام الضمة صارت كالحاضنة لا
 واو فلا يكون ثقيل كما قلتم في الواو عن الثاني بان الاعراب بالحرف صار اصلاً مهما معتبر في الجوع كون كل
 واحدة من افرع فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيها فجاز ان يثبت بدليل ضعيف ان العمل بالحمل في ابوك واخواتك
 غير لهم الحرف الصالح للامثلة في اخرها بخلاف الواو حيث وجد اخوه في صالح الامر فامكن العمل بالحمل والواو ان يقال ان الواو لم

في موارد استعماله الامعربا بالحرف دعت الضرورة الى اعتبار شبه الجمع او الى حمل على واحد وان كان ذلك
 دليلا ضعيفا اذ وجه لامعرب بالحرف سبق ذلك بخلاف اداء وقلنس ابا نك واخوتك فانما لم يجهدا في
 موارد استعمالها معيثة بالحروف فلم تنس الضرورة الى اعتبار الشبهة المحل على الواحد انما اعرب عشرون
 اخواتها بالحرف لانه يشبه جمع المذكر السالم لفظا ومعنى ايضا على ما صرحه الوفان قيل اعرب بعض جمع
 المؤنثات ايضا بالواو والياء نحو سنين وبنون وقلين وغيرها من جوع المؤنثات فما غاية تقييد
 الجمع بالمذكر قيل هذا على طريق جمع المؤنث السالم فيحمل على حذف مضاف اي صيغة جمع المذكر السالم اوحذف
 معطوف اي جمع المذكر السالم او ما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالواو والياء من جوع المؤنثات لان
 صيغتها صيغة جمع المذكورين في عرف النحاة وان كانت من جوع المؤنثات او يقال ان المصنف لم يلتفت
 بالجمع بالواو والياء من جوع المؤنثات لقلته ودايم المألوف شيئا ما هو الغلبا ويقال ان المراد بجمع المذكر
 السالم الجمع بالواو والياء والنون مجازا بطريق ذكر المزموم وارادة اللازم لان جمع المذكر السالم في
 عرف النحاة واقع على الجمع بالواو والياء والنون والملازمة العرفية يكفي لصحة المحاذ وهذا سقط ما قيل
 لو قال الجمع بالواو والياء والنون لكنا اشتمل ثم لما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف ثم فرغ من
 تقسيم الاخر للاعراب باعتبار ظهوره وعلم ظهوره فقال للتقدير اي تقدير الاعراب على حذف مضاف الى الاعراب
 التقدير على حذف الموصوف وياء النسبة على خلاف القياس لقريته قوله او اللفظ اي الاعراب للتقدير المقدر
 على حذف الموصوف وجعل المصدر بمعنى المفعول وانما قدم الاعراب للتقدير على اللفظ لانه قليل فقدم وما للاختصاص
 لبيان وتعيم اللفظ في كل ما عداه وكلمة ما في قوله فيما تغذر مصدرية جينثا اي التقدير كاي وقت تغذر
 تلفظ اعرب بمحذوف مضافين من ضمير تغذرا وموصوفة او موصولة والضمير تغذرا عايدا الى الموصوف والموصوف
 اي في معرب او في المعرب الذي تغذر تلفظ اعرب على حذف مضافين من ضمير تغذرا ايضا كصا الكا في فعل
 المجز على انه بدل من ما اي في مثل عصا او في محل الرفع على انه خبر المبتداء المحذوف اي هو كصا او في محل
 الضب على انه صفة مصدر محذوف اي تغذرا مثل تغذرا عراب عصا وغلا هي مطلقا صفة زمانا محذوف
 اي زمانا مطلقا اي في جميع الزمان والاحوال وصفة مصدر محذوف المتغذرا المحذوف مضافا الى عراب
 اي كغذرا عراب عصا وغلا في تغذرا مطلقا من غير تقييد ببعض الاحوال والمراد بمثل عراب كل اسم
 مقصود وبمثل غلا في كل معرب بالحركة مضافا الى ياء المتكلم وانما تغذرا لا غلا في عراب التغذر
 الحركة على الالف وفي غلا في لان ما قبل الياء يستحق الكسر قبل مجيء الاعراب لموافقة الياء لان
 الاضافة سابقة على دخول العامل اذ المعرف قبل المركب فلما جاء الاعراب بالتركيب دخول العامل

ن
لوامل

ووجهه في عمله ما ينافي وجوده وجب تقديره اذ لو اعرب حج بالحركة لفظا لزم تحريك الحرف الواحد
 بحركتين مختلفين في حال الرفع والنصب مثلا تالين في حال الجر وهو محال فاعربناه بالحركة تقديرنا في جميع الاحوال
 وهو مذهب المصنف ذهب قوم الى انه معرب لفظا في حال الجر اذ يمكن ان يجعل كسرة حركا جعل الف التثنية
 وواو الجمع رضاء والاعلى الفاعلية واجيب بانه يلزم فيه توارد المؤثرين اللفظيين وهما الياء والعامل على
 اثر واحد وهو لا يجوز بخلاف الف التثنية وواو الجمع حيث يلزم فيه توارد المؤثرين احدهما لفظي وهو العامل
 والاخر معنوي هو التثنية والجمع وذهب قوم الى انه مبني في الاحوال الثلاث كلها لغاية امتزاجه بالمبنى
 للاضافة الى المبني اتصال الضمير وسكون حرف العلة واجيب بان الاضافة يمنع البناء لانها نازلة
 منزلة التثوين المنا في له لكونه والاعلى امكينة الاسم فكذا ما هو نازل معنى لته وهو الاضافة فلا
 تؤثر في البناء الا ترى كاهم لم يبنوا المضامين المندرجة المنفى بلا التي لفتي الجنس مع ان العلة التي
 اوجبوا لها البناء في جوفها قايمة وفيه نظر لان بعض المبنيات مضافة كحيث واذ وغيرها فانها
 اضيفت الى الجملة مع انها مبنيته واجيب بان الاضافة فرضت مانعة لا رافعة يعني ان الشيء اذا كان
 معربا قبل الاضافة فالاضافة تمنع بناءه واما اذا كان مبنيا قبلها فهي لا ترفع بناءه والمبنيات المضافة
 من هذا القبيل فانها كانت مبنيات قبل الاضافة فاذا اضيفت الى الجملة المبنيته فالاضافة لا تمنع
 بناؤها وان اضافة المبني نازلة منزلة التثوين المقدرة على المفروضة والتثوين المقدرة لاضافة البناء
 لعدم دلالتها على امكينة الاسم فكذا الاضافة النازلة منزلة التثنية بخلاف اضافة المعرب فانها
 نازلة منزلة التثوين المحققة وهي تنافي البناء لدلالتها على امكينة الاسم فكذا الاضافة النازلة منزلة
 التثنية فان قيل اضافة المعرب قد يكون علة البناء كما في يوم ينفع ويومئذ فان اليوم كان معربا قبل
 الاضافة ثم صار مبنيا بالاضافة الى الجملة ولو بواسطة كما في يومئذ فكيف تكون منافية للبناء والشيء
 لا يكون علة لما ينافيه قيل الاضافة تمنع تاثير علة اخرى في البناء لا تاثير نفسها اذا كانت داعية اليه
 بنفسها وذلك لان الاضافة اذا كانت داعية اليه بنفسها كانت مقارنة له اذ العلة مقارنة لمحكمها
 فكانت نازلة منزلة التثوين المقدرة فلا يكون مانعة له كما ان البناء المتقدم على الاضافة لا تمنع
 الاضافة كذلك فان قيل فالمخصم ان يقول ان الاضافة في غلاى ايضا داعية الى البناء بنفسها فكيف
 يكون مانعة له قيل لا سلم ان الاضافة فقط داعية اليه بل علة البناء كما قال المخصم هو المجموع المركب
 من ثلاثة اجزاء الاضافة الى المبني واتصال الصغير وسكون حرفا لعله فكانت الاضافة الى المبني جزء
 علة البناء والعلة اذا كانت ذات اجزاء لا يضاف الحكم الى جزء من اجزائها ولهذا لا يبنى غلام هذا

بالاتفاق لعدم اتصال الضمير بسكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبنى وكذلك لا ينبغي غلامك
 لعدم سكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبنى واتصال الضمير فيه نظر لان الحكم اذا تعلق بجملة
 ذات اجزاء يضاف الى اجزائها وجودا على ما عرف والاضافة في غلامى اخرى ها وجوا لان اتصال الضمير بسكون حرف
 العلة سابقان على الاضافة فينبغي ان يضاف الحكم اليها واجب بانه محتمل ان يكون هذا على اصطلاح
 الاصوليين دون النحاة فلا يكون حجة في النحو وفيه نظر لان الاصل بين الاصطلاحات التوفيق ما ينقل
 مخالفة بالتصريح وهنا لم ينقل ذلك بالتصريح ونذهب قوم الى ان غلامى ليس بمعرب ولا مبنى لتوسط الحرف
 الاخر بالامتزاج والاعراب البناء من صفات الاخر والجواب ان توسط الحرف الاخر يوجب انتفاء الاعراب
 والبناء في الحرف المتوسط ولا يوجب انتفاءهما في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب في اللفظ بالحركة
 تقديره اقول بكونه غير معرب مبنى غلط وقوله واستشقل على بناء المجهول عطف على ما تذر اى
 التقدير كاي في وقت استشقال تلفظ اعرابه او في معرب او في المعرب الذي استشقل تلفظ اعرابه على
 نحو ما تتركها من صفة مصد محذوف او خبر مبتداء محذوف اى استشقالا مثل استشقال تلفظ اعرابه
 قاضيه وهو مثل قاضى المواد مثل قاضى كل اسم فتمكن في اخره بقاء قبلها كسرة وقوله وفاعلا وجزا فان اى
 وقت رفع العامل وجزه او حالان اى في حال رفع العامل وجزه وانما استشقل الاعراب في قاضى فاعلا وجزا
 لثقلها على الياء بخلاف النصب في يطر لان الاعراب اللفظى اصل ولا مانع للنصب لمخففة فيقال جائز
 قاضى ولايت قاضيا ومررت بقاضى قوله ونحو مسلمي محتمل ان يكون مرفوعا ومنصوبا على انه عطف على
 قوله كقاضى او على انه خبر مبتداء محذوف وصفة مصد محذوف ومحتمل ان يكون مجرورا على انه عطف على
 قوله قاضى يكون التقدير وكهو مسلمي رفعا فان قيل فعله هذا يلزم تكرار اداة التشبيه هو الكاف المحو
 قبل التكرار اذ التشبيه الاول في الاستشقال والثاني في كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضادا
 الى ياء المتكلم واصله مسلموى فابدت الواو ياءً وادغمت في الياء كما في مرجى انما استشقل الاعراب في
 مسلمي رفعا لان علامة الرفع فيها الواو وقد ابدلت في حال الرفع بالياء لاجتماع الواو والياء وسبقوا حديهما
 بالسكون ظاهرا لم يبق الواو لفظا قد خروثا وما مضى جره فلفظ لان علامتها الياء وهي ثابتة وبالادغام لا
 يخرج الحرف عن حقيقة اذ المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد الكتابية فان قيل الحكم يتغير بالاعراب في
 عصا وبالا استشقال في مسلمي بعيد غير متعذر لان اعراب المتعذر والاستشقال بعد الاعلال فلا شك ان اعراب مسلمي
 بعد الاعلال متعذر كاستشقال مثل اعراب عصا حيث تعدر اللفظ بالواو بعد الاعلال وان اعتبر قبل الاعلال فلا
 شك ان اعراب عصا قبل الاعلال مستثقل لا متعذر مثل اعراب مسلمي وهذا ظاهر اقول بالتعذر في عصا

وبالاستشقال في مسلي حكم محض قبل اعتبار التعذر والاستشقال باعتبار المؤثر في تقدير الاعراب كمثل ان
 المؤثر في تقدير الاعراب في عصا ما بعد التعليل من التعذر في مسلي ما قبل من الاستشقال فان اعراب مسلي
 حالة الرفع بالواو وثقله قبل الاعلال يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابها بالحركة وثقله قبل الاعلال
 يوجب ابدال الواو بالالف لا الاسكان وتقدير الحركة بل الموجب في تقديرها ما بعد الاعلال من التعذر فافهم
 فانه فرق ومقويم يمكن ان يجاب عنه بان الاعلال على نوعين نوع سبق اعتباره على حالة التركيب الذي يبحث
 عنه النحاة ونوع تأخر اعتباره عن حالة التركيب فالنوع الاول مثل عصا فان اعلا له لم يتوقف على التركيب
 بدليل انه يعلل في حالة التعذر ايضا والنوع الثاني مثل مسلي فان اعلا له يتوقف على التركيب الذي يبحث
 عنه النحاة لانه مبني على اجتماع الواو والياء واجتماعها مبني على اعتبار الاضافة بين مسلي وبين المتكلم
 واطافة شئ الى شئ اخر يتعلق بالتركيب فمثل عصا بلغ النحاة من واضع المفردات معللا ببدال الواو والياء
 فلما استحق الاعراب بعد التركيب قد تعدد فيه الاعراب اذا لال فلا يقبل الحركة فتحكموا بتعذر الاعراب فيه مطلقا
 سواء كان قبل التركيب او بعده بخلاف مسلي فانه بلغهم من واضع المفردات بالواو وفعلا غير محلل بالبدال
 والادغام فلما استحق الاعراب بعد التركيب فقد امكن الاعراب فيه بالواو وفعلا والياء نصبا حتى ان الرفع ^{ثقل}
 فيه حالة الاضافة الى ياء المتكلم اجتماع الواو والياء وسبقوا حديثها بالسكون فتحكموا باستشقال الاعراب فيه ^{ثقل}
 وجعلوه معللا بالبدال والادغام للوضع الكلي وهو ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احدهما بالسكون
 يلزم تليها الواو والياء وادغام الياء في الياء واما نصبة جره فلفظ لما قران علامتهما الياء وهي باقية بعد الادغام
 والله اعلم بالصواب ثم لما فرغ من بيان الاعراب لتقديرى شرح في بيان الاعراب للفظ فقال واللفظ كائين فيما عداه
 اى فيما عدا ما تعذر واستشقال وقبل النصبة انما الياء بتاويل المذكور لان النصبة الواحدة يعنى الى الشئين وفيه نظر
 لان العايد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يجب افرازه لان اول احدا الامرين غير محين يقال زيدا وعمرا فاجابوا
 يقال فاما بيان فلا حاجة الى التلويل ثم لما ذكر غير المنصرف قبل من غير تعريف قصد الان ترفيعه فقال غير المنصرف ما فيه
 علتان كلمة ما موصولة مبتدأ متقدمة الخبر وخبر غير المنصرف وهو مبتداء وغير ان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة
 لتوغل في الابهام الا انه يصير معرفة عند اشتهاه بمغايرة المضما اليه بان يكون له ضد واحد نحو عليك بالحركة
 غير السكون وهناك ذلك لان غير المنصرف له ضد واحد هو المتصرف فمعرفة ويكون كلمة ما نكوه موصوفة
 خبرا وقوله غير المنصرف مبتداء وغير ان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا اقل من التخصيص فهو ولجهد من
 من غير من مشترك لكنه يتمتع ح تعريف الخبر فلا يكون ما ح موصولة وقوله علتان فاعل فيه لغته على الموصو
 او الموصوف او مبتداء وفي خبره والجملة الظرفية او الاسمية صلة او صفة وقوله من شئ صفة علتان اى علتان

كأينتان من تسع والتشكيك في مقام العهد إذ التسع معروفة معينة لكن نكرها للتفخيم أو من تسع مخفية لتفخيم شأنها
 حيث بلغ مرة تأثيرها إلى غاية صار الأصل وهو الاسم فرعاً فرعاً وهو الفعل ومنعها يستحق على الاختصاص هو
 الجواز والتونين وقوله أو واحدة منها تقوم مقام ما عطف على قوله علتان والجواز والمجرور صفة واحدة والجملة
 الفعلية صفة بعد صفة أي ما فيه علة واحدة كآية من التسع يقوم مقام علتين وإنما عدل عن تعريف
 المتقدمين وهو ما يجتزئ عند الجواز والتونين لأن الحكم باختزال الجواز والتونين يتوقف على منع الصف
 ظو عرب به غير المنصرف لزم الدور واجيب بأن اختزال الجواز والتونين أمر يعرف باستعمال العرب قبل أن يعرف
 غير المنصرف فلا دور فإن قيل الحكم لا يثبت إلا بعلته واحدة لا تترى أن الملك إذا ثبت بالشراء لا يثبت بالهبة
 والوصية والارث وذلك لأن علتين أما أن يكف كل واحدة منها للتأثير أم لا فإن كانت تكفي لزم
 توارد المؤثرين المستقلين على اثر واحد أن لم تكن كافية فليس بعلته أمية فكيف ثبت هذا الحكم وهو
 منع الصف بالعلتين قبل كلام الشيخ ما وُلِىَ أي ما فيه جزء علة ذات جزئين على طريق ذكر الكل وإرادة
 الجزء أو محمول على حد صفة أي ما فيه علتان ناقضتان فالعلة التامة لمنع الصف هو مشاقبة الفعل
 وذلك لا يتحقق إلا بمجموع علتين فكان كل واحد منهما جزء علة أو علة ناقصة لأن احدهما علتين
 معارضة باصالة الصف فإذا وصلت بالأخرى توجب وصارت تامة كذا قالوا وفيه نظر لأن اشتراط علتين
 لا يجزى أما أن يكون للفرعية أول منع الصف لو أريد الأول لا غنى عن التأويل يجزئ علة وعلتين ناقضتين إذا
 لفرعية بمجهتين فكل علة لكل حجة علة تامة فلا يلزم ما ذكرتم وإن أريد الثاني لزم تعريف الشيء بما يباينه
 بالمعرفة والجهالة لأن منع الصف ليساؤه غير المنصرف في المعرفة والجهالة فإن قيل هذا لم يصادق على هند و
 سلسل ومعلم علم امرأة حيث وجب عليه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقام ما مع انها منصرفات قبل المد علتان
 معتبرتان والعلتان فيها غير معتبرتين لمعارض مانع فإن هذا وإن وجب عليه علتان لكن خفة سكون الوسط
 يعارض ثقل احد علتين وكذا سلسل واغلا ابوان وحبية علتان لكن الناس لم يقصوا الا هم عندهم يعارضها
 وكذا مسلمات علم امرأة وإن وجب عليه علتان لكننا لو قلنا بعدم انصرافه فإن المقابلة المفصولة في المنقول عنه
 لأن التونين دخلت فيه بمقابلة فنون مسلمة ولزم طلب طبيعة النصب لأن المنصب المنقول عنه تابع لمجره وفي غير
 المنصرف على العكس فقوات المقابلة يمنع التونين ولزوم قلب طبيعة النصب يمنع المجرى واختارنا علتين لعدم
 الحكم ههنا لما مضى وفيه نظر لأنه لا يجزى أما أن يواد به علتان معتبرتان للفرعية أول منع الصف ولا يختزال
 لجواز التونين وعلى تقدير الأول لا يحتاج إلى التأويل يجزئ علة وعلى الثاني يلزم تعريف الشيء بما يباينه وعلى
 ثالث يقع على المنصرف ما لا عند وهو لزوم الدور ثم ما ذكره العلل التسع في حكم المنصرف جملة والتعريف لا على

محل بالعرض مشرع في بيانها مفصلة فقال وهي على لعل النسخ التي سبق ذكرها لغرضه الاسم لمنع الضرر
 مذكورة في هذين البيتين وهما عدل وهو في كلام المصنف خبر لقوله وهي الخارج عن البيت أي هي هذه
 المجموع وهذا اقتباس حيث جعل البيتين من كلامه ولم يصح بكونها من كلام الغير في كلام الشاعر بدل
 قوله نسخ المذكورة في البيت الذي قبله وهو موانع الضرر نسخ كما اجتمعت ثنتان منها فاللصير تصويب
 او خبر مبتداء محذوف أي هو عدل ووصف وتانيث ومعرفة بالتوين والا لا يستقيم الوزن وعجته ثم جمع
 ثم تركيب النون زائدة بالرفع والنصب اما الرفع فعلى انه صفة النون يجعل لها زائدة بدل ذكر سائر
 العلل لكونه نون زائدة او على انه بدل من النون بحذف موصوئ النون نون زائدة او على انه خبر
 مبتداء محذوف أي النون هي زائدة والجملة مخضرة او صفة النون يجعل لها زائدة أي نون هي زائدة
 او محذوف موصوئ النون التي هي زائدة واما النصب فعلى انه حال موكدة من مضمون الجملة الاسمية وهي
 قوله وهي النون لان النون المعذرة من على غير المنصرف مشتركة بكونها زائدة اذ لم يتحقق الغرضية في غيرها
 كانت الجملة السابقة متضمنة لخمسة الزيادة يصلح قوله زائدة ان يكون حالاً موكدة لتقدير مضمون تلك الجملة
 على نحو قوله من كان مشهوراً بالشجاعة انا فلان وجلا شجاعاً او على انه حال منقلبة من النون اذ هي فاعل معنى
 اذا قبل موانع الضرر كذا وكذا كما نه قيل يمنع الضرر كذا وكذا والنون زائدة وما قبل ان نصبه على ان حكايته عن حال
 في مثل قولنا يمنع الضرر كذا وكذا والنون زائدة اذ لا عامل ههنا بنفسها وفيه نظر لان العرب لم يحكم انما يصح اذا
 كان معهوداً كقولك رفعت زيداً بعد قولك هذا زيداً ما اذا لم يكن معهوداً فلم يصح لا نرح يفعله الخ فتح بال
 الهزبان وسد باب الخطيئة في الكلام العربي ان كل مرفوع ومنصوب في مجرى تخيل حكايته الفاعلية والمفعولية
 والاضافة فوجب ان لا يكون تركيبه من تركيباً لغرضية خطأ وكلمة من في قوله من قبلها الف بمعنى في لما عرف
 ان كلمة من تكون في الظروف بمعنى في ولا يدخل على قبل وبعد عند لدفع لدن من حروف المحو الا من قوله الف
 فاعل من قبلها لا عتاده على الموصوف او على ذي حال او مبتداء خبر الجملة الظرفية او الاسمية صفة او حال
 ووزن الفعل وهذا القول تقريب او اقول بالها فتع مقرب الى الصواب وفيه اخترا عن قول من قال بالها
 وزاد شبه الف التانيث في اطي علما وعن قول من قال بالها احك عشرة زاد موارثته الجمع في سوابل عن
 قول من قال بالها ثلثة عشرة زاد تكرار التانيث في جملة وجيلة وتكرار الجمع في مساجد مصابيح ومراعات
 الاصل في نحو احر علما وانما كان قول هذا الفرق بعيداً عن الصواب لما فيه من جعل التبع اصلاً براسة القول
 المنظوم مقرب الى المحظ لما ان النظم ايجز حفظاً من النشر والقول بالها فتع تقريباً لتحقيق اذا لعل في التحقيق
 ثمانية لان الالف والنون المضارعتان لا تلحق التانيث ملحقان بالالف التانيث المضارعة بينهما كما ان الف لا تلحق

فأرطى ملحق بالثاني كذا ثم لما فرغ من بيان العلل النشع في البيتين شرع في بيان امثلتها على
 ترتيب كرها في البيتين فقال مثل عمر مثال العد واحمد مثال الوصف ولطمة مثال الثاني بالثناء والمختر ونيب
مثال الثاني المعنوي المعرفة واما ذكر المثالين لنوع الثاني اهتما ما لشانه للمنظمة الاشتباه اعتبار
الثاني في الطبعة مع التذكير الحقيقي ولذا لا يعتبر تأنيته في تأنيث الفعل حيث لا يقال قال الطبعة وابراهيم مثال الحجة
والمعرفة ومساجد مثال الجمع ومعد يكرب مثال لتركيب وعمران مثال الالف والنون واحمد مثال وزن
الفعل ثم لما فرغ عن بيان غير المنصرف وبيان العلل والامثلة شرع في بيان حكمه فقال وحكمه اي حكم غير
المنصرف ان لا كسرة ولا تنوين كلمة ان مخففة من المثقلة وضمير المشان اسمها وكسره بالفتح على انه اسم لا خبره
مخدوف اي كسرة فيه ولا مع اسمها وخبرها خبر ان المخففة وهو مع اسمها وخبر خبر قوله وحكمه ولا تنوين
بالفتح عطف على كسرة ويجوز في قوله لا كسرة ولا تنوين سته اوجر على ما عرف في الحو ولا قوة واما لا يدخل
في غير المنصرف الكسرة والتنوين لان ه يشبه الفعل في الفرعيتين لان الفعل له فرعيتان من هجة فتقار الى الفاعل
وفرعيتان من هجة اشتقاق من المصدر وكذا غير المنصرف لان فيه علتين فكل علة فرع اصل لما عرف ان العد
فرع المعد لعنه والوصف فرع الموصوف والثاني فرع التذكير والمعرفة فرع النكرة والحجة فرع العربية والجمع
والتركيب فرعا الافراد والالف والنون فرعا لغى الثاني وزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم فاعتبر
الشبه يمنع الاعراب المختص بالاسم وهو الحج ما يدخل فيه ما يقو هجة الاسم من اللام والإضافة ويمنع
علاقة التمكن وهو التنوين واما لم يمنع في الشبه بفرعية واحدة حاصلة من علة واحدة لما مر ان المشأ
بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية فاحتاج في حصولها الى معاوضة ومعاونة لفرعية اخرى مثلها فان قليل قد
يدخل الكسرة والتنوين في غير المنصرف مع تحقق الفرعيتين الحاصلتين بالعلتين كما في الضرورة والتناسب
وكما في مسلمات علم النبوت عند من جمله غير منصرف كيفية يستقيم قوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين قبل انما لم
يمنع الكسرة والتنوين فيها لما نع يمنع اما في الضرورة والتناسب فظاهر لان الضرورة يتبع المخطورات
والتناسب اي مقصودهم عندهم واما في مسلمات فلان منع تنوينه يفوت المقابلة المقصود في المتقول
عنه ومنع جوه يحمل على النصب يقبل تبعية اذا النصب فيه تابع ولا متبوع ولو قليل بالضمان كاذهاب اليه
المعجز فليرد شئ واذا عرفت هذا فاعلم ان في منع الكسرة عن غير المنصرف اختلاف ما مشهور وقال قوم انه
منوع تبعاً للتنوين وقال قوم انه منوع قصداً كا للتنوين ودلائل الفرقتين مذكورة في المطولات وفي
كلام المصنف اشارة الى الاختيار مذهب لفريق الثاني حيث قدم الكسرة على التنوين ثم لما فرغ عن بيان
حكمه شرع فيها هو ضده لان الشئ يتبين بضده فقال ويجوز صوفه اي صوفي غير المنصرف للضرورة اي

لاضطراب الشاعر لان الضمومات تبين المخطورات كقول امرئ القيس يوم دخلت الخلد خدر غيرة قالت
لك الوهلات انك مرحلى وكقول صاحب المنظومة ثم فنادى زفر بعده ما هو قول الشاعر في حده اول التنا
لان التناسب مقصودا هم عندهم مثل قوله تعالى سلاسل واغلالا وسعيرا حتى سلاسل التناسب اغلالا
وسعيرا وما ذكر مثال التناسب ون الضرورة لشبهة نظايرها بخلاف نظاير التناسب فان قيل فغير
المضفر لاجل اضطراب الشاعر واجيب ولاجل التناسب جاز حتى قرى في قوله تعالى وسلاسل منونا
غيرهون فكيف يستقيم قوله ويجوز صرف للضرورة والتناسب قيل المراد بالجواز ههنا الامكان العام
فيكون معناه ان سلب جواز الصرف للضرورة والتناسب ليس بضروري فيتناول الوجوب والجواز
وقدم تفسير الامكان العام في الاسماء الستة ونقول المراد بالجواز ههنا عدم الانتفاع اى يمنع
صرف للضرورة والتناسب فيتناول الوجوب والجواز ايضا فان قيل عدم الصرف عند المضفر عبارة
عن وجود العلتين وعند المتقدمين عبارة عن عدم وجود الجبر والتكوين والصرف عنده عبارة عن
انتفاع العلتين وعند غيره عن وجود الجبر والتكوين فاذا كان الصرف عنده عبارة عن انتفاع العلتين فكيف
اطلق الصرف ههنا على وجود الجبر والتكوين وما بالتحالف المتقدمين في حذف المضفر ووافقهم ههنا حيث
اطلق الصرف ههنا على وجود الجبر والتكوين للضرورة والتناسب ون انتفاء العلتين لان غير المضفر عند
الضرورة والتناسب يدخله الجبر والتكوين ولا ينتفى فيه العلتان قيل يمكن ان يحمل كلامه على حذف المضامين
اى يجوز بيان حكم صرفه وهو وجود الجبر والتكوين للضرورة والتناسب فلا مخالفة ويمكن ان يحمل الصرف
ههنا على معناه اللغوي ون الاصطلاحى ليكون المعنى ويجوز صرف هذا الحكم عن الضرورة والتناسب
فلا مخالفة على هذا كان الضمير في قوله صرفه عابدا الى الحكم دون غير المضفر ويمكن ان يراد بقوله صرفه و
تكوينه مجازا على طريق ذكر الملزوم واردة اللازم فلا مخالفة بين كلامه وكلام المتقدمين ثم لما ذكر في حد
غير المضفر او واحدة منها تقوم مقامها ولم يبين انه علة تقوم مقامها شرع في بيان ذلك فقال وما يقوم
مقامها الجمع والفا التانيث اى علة التي تقوم مقام العلتين لفرعية الاسم او منع الضرب بسان الجمع
الذى على صيغة منتهى الجموع والالف المقصورة والمدودة وانما يقوم الجمع مقام العلتين لان صيغة منتهى
الجموع لازمة للجمع بحيث لا ينفك هذه الصيغة عنه بحال فجعل لزومها بمنزلة جمع ثان وكذا الفا التانيث
انما يقوم ان مقامها للترومها للكلمة ايضا بحيث لا ينفك الكلمة عنها فجعل لزومها بمنزلة تانيث ثان
ثم لما بين العلة التسع محملة ولم يتعرض لحدودها وشرائط تأثيرها شرع في بيان ذلك فقال فالعدل القاء
التفسير واللام للهدى العدل الذى سبق ذكره خروجه عن صيغة الاصليية اى خروج الاسم

ع

عن صيغة أى هيئة الأصلية المصيغة أى هيئة أخرى والعدل مصدر مجهول أى كون الاسم معدولا
ولذا فسر بالخروج دون الإخراج ولو كان بمعنى مصدر معرف لم يصح تفسيره بـ لعدم التوافق والمراد
بمخرج الاسم خروج مادة الاسم وخروج معناه كذا في الحواشي اعلم أن كلمة أو في قوله وخروج معناه
لترديد في العبارة أى سواء أريد بمخرج الاسم خروج مادة الاسم وخروج معناه نحو عمر فلا فانه يصح
أن يقال أنه قد خرج مادته وهو العين والميم والراء عن صيغته الأصلية وهي عامر إلى صيغة أخرى هي
عمر وكذا يصح أن يقال أنه قد خرج معناه وهو العلية عن صيغة الأصلية وهي عامر إلى صيغة أخرى
وهي عمر وعلى هذا سائر أمثلة العدل فإن قيل هذا الحد صادق على التغيرات التصريفية بتمامها
قياسية أو شاذة قيل معناه خروج الاسم عن صيغته الأصلية خروجاً غير تصريفي وخروجاً فيما يثبت
عنده نحو بقرينة أن المتكلم نحوى وكل متكلم يتكلم باصطلاحه فيخرج التغيرات التصريفية بتمامها
فإن قيل هذا الحد يصدق على الترخيم والتصغير والتقدير ونحوها قيل معناه خروج الاسم عن صيغته
الأصلية خروجاً غير تصريفي لا معنى وتخفيف فلا يرد الترخيم والتصغير ونحوها أو يقال المراد
بمخرج الاسم خروج مادته عن صيغة الأصلية فيخرج الترخيم لأنه تغيير للمادة لخروجها عن
صيغته الأصلية والمقدر ليس بداخل في الصيغة فلا يصدق عليه خروج عن صيغته الأصلية وهو
تحقيقاً صفة مصدر محذوف أى خرجاً محققاً وهو ما لا يقال بجديته لضرورة منع الضرر ولا
لتبع الأخرات ولا لتحقيق البناء بل بدليل آخر وقوله كثلث ومثلث صفة أخرى للمصدر
المحذوف أى خرجاً محققاً كما نأخر خروج ثلث ومثلث أو خبر مبتداء محذوف أى وهو كخرج ثلث
ومثلث فافهما معدولان عن ثلثة ثلثة لاستعمالهما بمعنى التكرار من غير تكرير في اللفظ وكذا
أحاد وموحد وثناي ومثنى ورباع ومربع لا غير على المختار وقيل إلى عشائر ومعشر متسا بقولهم
خامس سداسي الجواب أن النسبة لفظية أى صورته لا معنوية ككوسى أى خرفانه معدول
عن الآخر بضم الهزرة أو عن آخر من فتح الهزرة مدوداً لأنه جمع أخرى وهو ثنائيت آخر وهو مغل
التفصيل وهو ما اشتق منه بما يلزمه أحد الأمور الثلاثة اللام أو الإضافة أو من وتقدير
الإضافة توجب التثوين أو البناء أو إضافة أخرى مثلها نحو حينئذ وقيل ويأتيه يتم عدك وليس في
آخر شيء من ذلك فتعين كونه معدولاً عن أحد الآخرين فإن قيل لو كان معدولاً عن الآخر لوجب
أن يكون معرفة كالأخر إذا العدل تغير الصيغة بدون تغير المعنى وهو نكرة يقال جاثي رجال آخر
قيل لا ضير في اختلاف الآخر لاخر تعريفاً وتنكيراً البقاء أصل المعنى والتعريف أمر طارى فلا يشترط بقاء

فان قيل لو كان معدولا عن الاخر لوجب ان يكون مبنيًا للتعلم من معنى اللام كما مس فانه معدول عن
 الاسم فكان مبنيًا قبل اسم معرفة فكان بناؤه باعتبار انه متضمن لمعنى اللام لا باعتبار انه معدول
 عن الاسم بخلاف اخر فانه نكرة فكان معدولا لامتضمنا فلم بين فان قيل لو كان معدولا عن
 اخر من لوجب ان يكون مبنيًا للتعلم من معنى من مثل لا مرجل قيل انه ليس بمنضمن لمعنى من لعدم
 بقاء معنى التفضيل فيه حيث صار بمجته غير معنى جائئ زيد ورجل اخر غير زيد ان كان معناه
 في الاصل اشد تاخر من زيد في معنى من المعاني ولهذا وجبت المطابقة مع موصوفه افراد وتثنية
 وجهًا وتذكيرًا وتانيًا يقال لعمري زيد ورجل اخر ورجل اخران ورجل اخرين والآخران والآخرين
 معناه التفضيل باقيا فيه لما شئ وجمع لان افضل التفضيل اذا استعمل من كان مفردا مذكرا لا غير
 فان قيل اخر بضم الهزرة جمع واخر بفتح الهزرة الممدودة مفرد ولا يجوز ان يكون الجمع معدولا عن المفرد
 فكيف يكون اخر معدولا عن اخر من قيل اخر من بمعنى الجماعة دون المفرد كفضل في قولك علماءنا
 افضل من علماءهم وانما الجمع لنا مران افضل التفضيل لو استعمل من كان مفردا مذكرا لا غير ثم اعلم ان
 بين العدل والتضمن عموما وخصوصا من وجه اذا قد يوجد التضمن ولا يوجد العدل نحو لا رجل
 فانه متضمن لمعنى من وليس بمعدول وقد يوجد العدل ولا يوجد التضمن نحو اخر فانه معدول
 عن الآخر من وليس بمنضمن وقد يوجد التضمن والعدل جميعا نحو اسم فانه معدول ومنضمن
 لدخول اللام في الهيئته وتباعد معنى التعريف بعد العدل وقد لا يوجد شيء منه نحو يوم الجمعة
 في صحت فانه ليس بمعدول ومن صحت في يوم الجمعة لعدم كون في داخلته في الهيئته لجواز الفصل بين
 الجار والمجرور بالحرف الزايد ولا متضمن لان معنى في يفهم بتقديرها لا بنفس قوله صحت يوم الجمعة
 وجمع فانه معدول عن جمع بضم الجيم وسكون الميم او عن جامعي او جمعيات لا نخرج جمعا وهو
 ان كانت صفة كان حقها ان يجمع على فعل كجرأ وجرهوان كانت اسما محضا كان حقها ان يجمع
 في التفسير على فعلى وفي التجميع على فعلاوات كصهارى وصهاروات ولما جاء فعل بضم الفاء
 وفتح العين ثبت انه معدول عن احد ما ذكر فان قيل هذا من منقوض بجميع المجموعات الشاذة
 كانيب واخوس اذ القياس انياب واخوس على ما عرف ان الاجوف واويلكلان اوبائلا لا يجمع
 على افضل فينبغي ان يكونا معدولين عما هو القياس قبل اوزان العدل المشهورة محصورة في
 بالاستقراء وهما ليسا على اوزان العدل المشهورة فيحملان على الشذوذ دون العدل وقوله
 او تقدير اعطف على قوله تحقيقا فيكون صفة مصدر محذوف مثله اى خروجا مقدرا الى مفردا

اما الضرورة منع الصرف كمرحيت قدر فيه العدل لضرورة منع صرفه لانه لم يوجد فالاستعمال الاعلى
 غير منصرف وغير المنصرف لا يكون بدون العلمين ولم يوجد فيه علة سواء العلمية فقد ر فيه العدل لا يمكن
 وتعدر غيره حفظا لقاعدتهم فكانه عدل عن عام العلم واما لتحقيق البناء نحو حضار وطار من ذوات
 الراء من فعال التي هي من اعلام الاعيان المؤنثة حيث قدر فيه العدل لعرض البناء على الكسر الذي
 هو سبب لامالة الواجبة لتقل الراء لاهما من حروف التكرار وانما يتاقي البناء فيه بتقدير العدل
 لتحقيق الشبه بفعال التي هي بمعنى الامر في الوزن والعدل نحو نزال وتراك واما الحمل على الاخوات
 نحو خدام وقطام وفي الكسر النسخ وقع باب قطام في تميم حيث قدر فيه العدل عندهم لان اخواته
 من نحو حضار وطار من ذوات الراء من فعال التي هي من اعلام الاعيان المؤنثة قدر فيه العدل
 لفرض البناء على الكسر فلما قدر فيها العدل قدر في غيرها من ساير اعلام الاعيان المؤنثة من نحو
 خدام وقطام حمل عليها طردا للباب ولم يجتاها في حق منع صرف هذا الباب الى تقدير العدل كما
 اخرج فيهم لوجود التعريف والتأنيث الا انهم يقدرونه فيه من غير ضرورة حمل على الاخوات ولا
 يبنونه مع تحقق الشبه بفعال التي هي بمعنى الامر من حيث العدل والوزن لان العدل التقديري
 لا يكون مؤثرا في البناء عندهم لضعفه وانما يؤثر في حضار وطار لتقل الراء فوجب التخفيف فيه بالاعيان
 وهي لا يتاقي بدون البناء على الكسر وانما قال في تميم لان اهل الحجاز يبنونه على الكسر كذوات الراء
 لتحقيق الشبه بفعال التي هي بمعنى الامر فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان معدولا عندهم ايضا
 للحمل على الاخوات فالتقييد بقوله في تميم غير محتاج اليه راسا لاثبات العدل التقديري وانما هو
 محتاج اليه لكونه معربا غير منصرف والمراد بباب قطام ما كان من اعلام الاعيان المؤنثة على وزن
 ضال معدول عن فاعلة ولا يكون في اخره راء وبعض الشارحين زعموا ان تقدير العدل في باب
 قطام لحمله على نزال وتراك وفيه نظر لانه ان اعتبره بنسبه لهما في الوزن قطعا يلزم العدل في نحو ذوات
 وسحاب وكلام وسلام وان اعتبره في الوزن والعدل جميعا لزم الدور حيث قدر العدل فيه لاجل
 المشاهدة في العدل الاتري انك لو اعتبرته شبه الالف والنون في سكران بالفي لتأنيث في جمراء
 في حق منع الصرف كان باطلا لانه يستلزم الدور وهو ممتنع لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه وهو
 محال والصواب ما ذكرنا ان تقدير العدل في الحمل على نحو حضار وطار باعتبار كون كل واحد من اعلام
 الاعيان المؤنثة ثم لما فرغ من بحث العدل شرع في بحث الوصف فقال الوصف شطره اي شرط
 الوصف في منع الصرف والمراد بالوصف المانع من الصرف ان يكون في الاصل في الوضع ثم الوصف

وصف
شطره

في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما كونه تابجا يدل على معنى في متبوعه وثانيه ما كونه والاعلى ذات
 باعتبار معنى هو المقصود وهو المراد ههنا وهذا اولى ما قيل كونه موضوعا للذات باعتبار المعنى المقصود
 لانه حينئذ يكون الشرط المذكور مستغنى عنه لا فائدة في ذكره والمراد ان يكون في الاصل جزءا لا وهما
 فيه اخر اذن عن قول من قال ان افعى للهيئة واجدل للصقرا وخيل للظاير غير منصرف لتوهم الوصف لا يصلح فيها
 على ما سبقين فان قيل الوصف موثر في منع صرف ثلث وليس فيه وصف اصلي لانه وضع للعدالة للوصف
 قيل الوصف فيه اصلي حكما لانه لم يستعمل بعد العدل الاوصاف فكان موضوعا للوصف فكان غير المنصرف
 للعدل والصفة الحكمية فان قيل الوصف موثر في منع صرف اجمع على قول من لم يعتبر التقريرا للتوكيد
 هو الصحيح مع ان الوصف فيه ليس باصلي لانه وضع للتأكيد دون الوصف قيل الوصف فيه اصلي تقديره
 لانه في معنى الاجتماع فهو في الاصل وصف الا انه لا يجري على موصوفه فقد رضى الوصف ولقائل
 ان يقول انه في الاصل من اى الصفات امن باب افعال الصفة كاحمر جاء ام من باب افعال التفضيل
 كالافضل والفضيلة لا يستقيم الاول لمجمعه على اجمعين ولو كان من باب اجموع لما جمع بالواو والنون وكان
 جمعه بالنظر الى اصله على جمع مثل سود وادهم وبالنظر الى نقله الى الاسمية بالعلمية على اجمع مثل
 اسود وادهم اما اجمعون فلا يجوز لا قبل العلمية ولا بعدها وكذا لا يستقيم الثاني لكون موثرا
 على ضلأ ولو كان من باب فضل كان موثرا على جمعه كالفضيلة والاخرى اجيب بان لا يمكن ان يكون
 من باب اجموع بدليل تانيته على جمعاء الا اجمعون شاذ ويحتمل ان يكون من باب فضل بدليل جمعه
 على اجمعين وعدم كونه من الالوان والعيوب والحل الى ان تانيته على جمعاء شاذ فكان غير المنصرف
 لوزن الفعل والصفة التقديرية اما على قول من اعتبر التوكيد في اجمع عنده غير متصرف لوزن الفعل
 والتقرير التوكيدي كما سيجي في قوله المعرفة شرطها ان يكون علمية فان قيل الوصف موثر في ادب
 تصغيره وادرجه دار مع ان الوصف فيه ليس باصلي لانه تصغيره ليس فيه وصفا صلابا بل باعتبار
 عارض التصغير قبل لما كان الوصف فيه بناء على قانون وضعي فكانه وضع للوصف اعتبارا له
 وكان غير منصرف بوزن الفعل والصفة الاعتبارية والفاء في قوله فلا تضر الغلبة
 جواب شرط محذوف اى واذا كان كذلك فلا تضر الوصف غلبة الاسمية العارضية على الوصفية
 الاصلية لان العارض لا يجارض الاصل ولان معنى الغلبة تخصيص اللفظ لبعض ما وضع له
 فلا يخرج الصفات بعد غلبة الاسمية عن مطلق الوصف وانما تخرج عن الوصف العام
 فلذلك اى فلا جلا اشتراط كون الوصف في الاصل وعدم مضرة العلمية اياه صرف اربع

في صيرته بنسوة اربع وان اجتمع فيه الوزن والوصف لم يوصف لان وضعه للعد
المخصوص فان قيل صرف اربع يجوز ان يكون لكونه قائلاً للناء لا لعدم كون الوصف الاصل
فكيف يصح هذا التعريف قيل المراد بالناء التاء اللاحقة قياساً وفي الاربعة تلحق التاء على خلاف
القياس اذ القياس ان تلحق التاء للمؤنث دون المذكر وامتنع عن الصرف اسود و
ارقم اسمان للحية السوداء او على سبيل الغلبة العارضة وادهم اسم للقيد على سبيل
الغلبة العارضة لاصالة الوصف وعدم مضرة الغلبة لان اسود في الاصل بمعنى ذى سواد
وارقم بمعنى ذى رقم وادهم بمعنى ذهبة اى سواد فان قيل ما لهم اعتبر بالوصف الاصل على بعد
غلبة الاسمية ولم يعتبروا بها بعد العلمانية في نحو امر عاكماً قيل لان العلمانية وضع ثان فوجب
اعتبارها قائم اعتباراً فثبتت وهبت الوصفية للتضاد بينهما بخلاف غلبة الاسمية فاما عارضة فلا تغافل
على ان غلبة الاسمية لا تمنع الصفات عن مطلق الوصف على ما مر بخلاف صيرتها علماً فالتحريك
عن الوصفية بالكيفية فحاصل الفرق ان غلبة الاسمية لا تنقل عن ملاحظة معنى الوصف في العلمانية
عدم ملاحظة غالباً من اسود سمي بالحر والعكس فان قيل ما وجب اجتماع التين للتقليل في قوله
فلذلك قيل لفاء النتيجة واللام للتقليل لا لتبادل على ابتداء صرف لربيع وامتناع اسود وارقم وادهم
على المشار اليه بلفظ ذلك هو اشتراط كونه في الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه وهذا لا يقتضيه
اثر الاشتراط المذكور فيجوز لفاء النتيجة واللام للتقليل فلهذا كان قوله صرف راجع الى اشتراط
كونه في الاصل وقوله وامتنع الى عدم مضرة الغلبة اياه فيصير التقدير صرف اربع في مرتبة بنسوة
اربعة لاجل اشتراط كون الوصف في الاصل وامتنع اسود وارقم وادهم لاجل عدم مضرة الغلبة
اياء في قوله فلذلك لف وفي قوله صرف كذا وامتنع كذا نشأ فان قيل كيف امتنع اسود
ليس فيه سبب سوى الوصف الاصل لان وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسو قابل
للتاء حيث يقال للحية الانثى اسودة فكيف يصح التفريع الثاني قيل قد ذكرنا ان المراد بالناء
التاء اللاحقة قياساً في اسود تلحق التاء على خلاف القياس لان يقال في مونثه سوداء لكن
التاء ملحقة بسبب غلبة الاسمية انما عارضة فلا عبرة لقوله التاء ونقول المراد بعدم قبول التاء
عدم قبولها بالاعتبار الذي امتنع عن الصرف واسود ممتنع عن الصرف باعتبار الوصف الاصل
وهو بهذا الاعتبار لا يقبل التاء اصلاً حيث يجئ مونثه بهذا الاعتبار سوداء وانما يقبلها باعتبار
غلبة الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير ممتنع عن الصرف فتحقق فيه الوصف ووزن الفعل

وقوله وضعف عطف على قوله صرف أو لاجل اشتراط كون الوصف في الاصل جرمالاً وهو اضعف
 منع افعي من الصرف وهو اسم للحية واجدل اسم للصقر واخيل اسم للطائر الذي
 فيه سوداء وبياض لتوهم الوصف فيها بناء على توهم اشتقاق افعي من الفعوة بمعنى الخبث و
 اجل من الجدل بمعنى القوة واخيل من الخيلان يعني يمتثلان يكون افعي مشتقاً من الفعوة و
 هو الخبث افعي بمعنى الخبيث وسمي الحية به لخبائثتها واجدل من الجدل وهو القوة فيكون اجل
 بمعنى القوى وسمي الصقر لقوته واخيل من الخيلان جمع خال كتيجان جمع تاج وهو ما يكون على
 الجسم من المقوط والنقوش فيكون اخيل بمعنى ذي خيلان وسمي الطائر الذي سمي به لانه ذو خيلان
 اعنى نقاط وزقوش فان قيل هذه الاسماء منصرفة عند المصنف كما هو مذهب الجمهور لعدم
 الجزم فيها بالوصف وهو شرط عندهم فكيف قال وضعف منع افعي الى اخره بل الحق ان يقول
 صرف افعي او يقول وامتنع منع افعي قبل معناه وضعف منع من منع افعي من الصرف لان منعه بخلاف قول
 الجمهور فكان ضعيفاً لما فرغ من بحث الوصف شرع في بحث التانيث فقال التانيث بالتاء الجار
 والمجر ومصفة التانيث اى التانيث الكاين بالتاء شرطه في منع الصرف العلمانية اى علمية المؤنث اى كون
 المؤنث علماً قوله التانيث مبتداء وقوله شرطه مبتداء ثان وقوله العلمانية خبر المبتداء الثاني والمجمل خبر
 المبتداء الاول وانما شرطت العلمانية في التانيث ليصير التانيث لازماً لعلمية لانه لو لم يكن علماً كان
 ذلك التانيث في معرض الزوال فيكون معدوماً من وجه فلا يؤثر في منع الصرف ولا بدلغ للاسم عن اصله
 وهو الاصل من دليل قوي ذلك هو التانيث من كل وجه والعلمانية توجب لزوم التانيث لانه وضع
 ثان مانع عن التغير كما عرف ولذلك صرفاً قايمة في مرتباً قايمة مع تحقق الوصف التانيث بالتاء من غير
 العلمانية لا يوجب لزوم التانيث لانه وضع ثان مانع عن التغير كما عرف ولذلك صرفاً قايمة فان قيل ما بالهم اعتبروا
 للزوم في علته منع الصرف ولم يعتبروا ذلك في علته البناء حتى يبيح رجل واحد عشر يارب يربى نحو ذلك مع عرض علته
 البناء مع كون البناء اعلى من منع الصرف خلاف الاصل لان سلباً عرب لا اسم بالكلمة اشد من سلباً الجرم
 واستوفين قبل لان علته البناء قوية حتى اثرت مفردة بخلاف علل منع الصرف فاهل ضعيفة حتى لا تؤثر فيها
 معاضدة ومعاونة وانما قيد بقوله بالتاء اخترنا عن التانيث بالالف المذمومة والمقصود كجرأ وحل فان العلمانية
 لا يشترط فيها لان التانيث بالالف لازم بدون العلمانية فيقوم مقام العلمتين والتانيث المعنوي وهو
 الذي لم تظهر تاوه كذلك اى كالتانيث بالتاء في اشتراط العلمانية في منع الصرف لانه لو لم يكن علماً
 لكان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازماً والتانيث المعنوي هو اللازم ولهذا صرح في مرتب

بامارة تخرج مع تحقق الوصفية والثانيث المعنوي من غير العلمية وكذا صوابه مع تحقق وزن الفعل
والثانيث المعنوي من غير العلمية ثم لما شارك الشيخ المؤنث المعنوي المؤنث اللفظي في كونهما مشترطا
فيها العلمية وذكر ما هو المشترك بينهما وافرغ من بيانه شرع في بيان ما هو مختص بالمؤنث المعنوي فقال
وشرط تحتم تأثيره اي شرط وجوب تأثير الثانيث المعنوي وفيه اشارة الى ان العلمية فقط شرط جواز
تأثيره اما شرط وجوب تأثيره فان يكون مع العلمية الزيادة على الثلاثة ائمة الحرف او تحرك
الايوسط اضافة المصدر الى الفاعل او العجزة انما اشترط في تحتم تأثيره احدها هذه الامور الثلاثة
لان منع الصغر لاجل النقل الحاصل من تحقق العلمتين ولو لم يكن احدا لأمور الثلاثة لكان المؤنث
ثلاثيا ساكن الاوسط غير محتمل في غاية المحققة التي من شأنها ان يجارض نقل احد السببين
فتزاحم تأثيره فاشترط احدها هذه الامور ليكون المؤنث ثقيلًا فيخرج بثقله عن المحققة ونقل الامر
الاول ظاهر وكذا الثاني لان حركة الاوسط في حكم الحرف الرابع في اعادة النقل وكذا الثالث لان
لسان الهمج ثقيل على العرب ولقايل ان يقول ما لم يجعل احدا لأمور الثلاثة شرط تحتم تأثير الثانيث
المعنوي لم يجعل ذلك شرط العلمية التي فيه مع ان المحققة في مثل هند ورعد كما تعارض نقل الثانيث
تعارض نقل العلمية ايضا ولو جعل ذلك شرط تحتم منع صرف المؤنث المعنوي لكان اصواب اللهم الا ان
يجاب بان العلمية سبب قوي حتى كانت سببا بنفسها في بعض الاحوال وشرطها في العطف اثر منفردة
في منع الصرف عند الكوفية فجاز ان لا يجارض المحققة ثقلا بخلاف الثانيث المعنوي فانه سبب ضعيف
فتعارض المحققة ثقلا فاشترط تحتم تأثيره احدا لأمور الثلاثة وانما اختص تحتم تأثير المؤنث المعنوي بهذا
الشرط دون الثانيث بالناء لان الثانيث بالناء مع العلمية واجبا لتأثيره على كل حال لقوته بظهور علمته
في اللفظ فان قيل يتابع الاضافات يخل بالفصاحة فكيف اورد المصنف في قوله وشرط تحتم تأثيره قيل
انما يخل ذلك بالفصاحة اذا كان ثقيلًا وههنا غير ثقيل فلا يخل بها كما في قوله تعالى مثلاً ب قوم نوح
فخذ بيوتهم وصرفه لخلوه عن جميع شرائط التحتم ولم يجب صرفه لوجود الثانيث والعلمية وزيف اسم
امراة كهند وسقرا اسم جهنم وماه وجور اسم اقرتين ممنوع خبره وزينب وما عطف عليه
اي ممنوع كل واحد منها عن الصرف لوجود شرط وجوب التأثير وهو الزيادة على الثلاثة في زينب و
مترك الاوسط في سقرا والعجزة في ماه وجور فان قيل شرط تأثير العجزة العلمية مع تحرك الاوسط
او مع الزيادة على الثلاثة ولم يوجد واحد من هذين الامرين في ماه وجور فكيف تؤثر العجزة
فيها قيل ان احدهما من الامرين شرط كون العجزة سببا موثرا في منع العجزة والعجزة في ماه وجور غير

معتبة في كونها سببا مؤثرا في منع الصرف بل معتبرت الترجيح امر التانيث والقوية له اذ لولاها
 لكان الاسم في غاية الخفة التي من شأنها ان تعارض ثقله ولا يلزم من كونها مرجحة مقوية سببا
 مؤثرا في منع الصرف فالحاصل ان تاثير الشيء على نوعين على طريق الشرطية كالزيادة على الثلاثة
 في التانيث المعنوي او على طريق السببية كالعدل في ثلث والعجزة في الاجمعي الثلاثي الساكن
 الاوسط من القسم الاول اذ لو كانت سببا فيه لسمى بخولوط ونوح غير متصرفين في كلام فصيح
 او غير فصيح ولم يسمع فان سمي به اى بالمؤنث المعنوي مذكور فشرطه الزيادة على الثلاثة
 ليكون الحرف الرابع في حكم تاء التانيث فقدم ان سمي به مذكور منصرف لفوات التانيث لفظا
 لكونه خاليا من علامة التانيث وحكا لفوات الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء التانيث ومعنى
 لكونه اسم مذكور حكا فان قيل ينبغي ان يكون غير منصرف لوجود تاء التانيث حكا لان حركة الوسط
 في حكم الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء التانيث ولهذا قالوا في النسبة الى حَبْلِي حَبْلِيَّ وحَبْلِيَّ
 بجذف الالف وقلبها ولم يجزوا في نحو جاري الا المحذف لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو
 جيري بمنزلة جاري فلم يجزوا فيه الى المحذف وان كانت الالف رابعة لتزويل حركة الوسط من
 الحرف الخامس فهذا دليل على ان حركة الوسط في حكم الحرف عندهم قيل لم يعتبر ههنا تترك الاوسط
 لان اعتبار نائب النايب بعيد وعقرب انه سمي به مذكور ممنوع لوجود الزيادة التي في حكم
 تاء التانيث فان قيل نحو كلاب مؤنث معنوي ولو سمي به مذكور صرف مع وجود الزيادة وكذا
 نحو رباب علم امراة ايضا مؤنث معنوي ولو سمي به مذكور صرف ايضا مع وجود الزيادة قيل
 المراد بالمؤنث المعنوي الذي لم يفتقر تانيثه الى تاويل ولم يكن منقولاً عن مذكور فيخرج
 كلاب لان تانيث الجمع بتاويل الجماعة لا بنفس اللفظ فلا يتبى تاليثه وكذا يخرج نحو
 رباب حيث كان في الاصل مذكور بمعنى سحاب ثم نقل منه وجعل علم امراة فاذا جعل بعدة
 علم رجل لا يكون غير منصرف لانه يرجع بعد تسميته المذكر به الى ذكره في الاصلية ولم
 يعتبر التانيث المتخلل بين المذكورين كما لم يعتبر الطهر المتخلل بين الدمين ثم لما فرغ من بحث
 التانيث شرع في بحث المعرفة فقال المعرفة شرطها ان تكون علمية اراد بالمعرفة
 التعريف اذ العلة المانعة للضري التعريف لا المعرفة اذ المعرفة هو الاسم الذي فيه
 التعريف كما ان النكرة هي الاسم الذي فيه التثنية وانت تعلم ان الاسم الذي فيه التعريف
 ليس بعلته كما ان الاسم الذي فيه التانيث او العجزة هو المؤنث والا جمعي ليس بعلته بل العلة

هي التانيث والتخفة وانما اختار المعرفة لما ذكره القداد وانما ذكر المعرفة في القداد ليستقيم
 الوزن ولقائل ان يقول ان ياء النسبة مع التاء في قوله علمية تفيد معنى المصدرية اي كونه
 علما وان المصدرية في قوله ان تكون ايضا تفيد معنى المصدرية فيلزم تكرار الكون حيث يصير
 المعنى المعرفة شرطها كونه علما فلا يستقيم حل قوله علمية على الضمير المستكن في قوله ان تكون
 فالحق ان يلزم قوله ان تكون ويقول المعرفة شرطها علمية اي كونه علما واجب بانه لو طرح
 قوله ان تكون لم يكن مستقيما لانه لو قال المعرفة شرطها علمية فينشد لا يخلو اما ان يجري
 قوله المعرفة على الحقيقة او يراد به التعريف لا يستقيم الاول حيث يصير المعنى المعرفة شرطها
 كونه علما وانت عرفت من قبل ان المعرفة ليست بسبب وكذا الثاني حيث يصير المعنى التعريف
 شرطه كونه علما وانت تعلم ان التعريف ليس يعلم بل التعريف صفة توجد في العلم يستقيم
 على كلا التقديرين فلا بد من ذكر قوله ان تكون ومن ارادة التعريف من المعرفة ولا يلزم
 تكرار الكون لان الياء المختاتية في العلمية للنسبة والتاء الفوقانية للتانيث دون
 المصدرية فيصير المعنى التعريف شرط كونه منسوبا الى العلم لا المغيره من المضمرات
 والمبهمات واللام والاضافة فيصح سببية التعريف ويستقيم المحل ولا يلزم تكرار الكون فافهم
 وانما شرط في التعريف ان يكون بالعلمية لانه ان كان بالاضمار او الالهام كان الاسم مبنيا
 منافيا للآزم منع الصرف وهو الاعراب والمنافي للآزم مناف للملزوم وان كان باللام
 او الاضافة كان موثرا في الصرف اوفي حكمه على حسب الاختلاف فلا يلزم ان يؤثر في
 منع الصرف فيلزم فساد الوضع ولم يبق الا التعريف بالعلمية وبعضهم اعتبروا التعريف
 المبهم المعرب المقطوع عن الاضافة كاية تانيث اى وقالوا انه غير منصرف للتانيث
 والتعريف الالهامى وعند المصنف هو نكرة منصرف كما ذهب اليه البعض بدليل سكوت
 عن تعريف المبهم اذ لو كان معتبرا عنده لوجب ان يضم مع العلمية تعريف المبهم المعرب
 المقطوع عن الاضافة وبعضهم اعتبروا تعريف التوكيدي كما في اجمع وقالوا انه غير المنصرف
 لوزن الفعل والتعريف التوكيدي لانه وضع تأكيدا للمعارف بلا علامة التعريف يقال
 قرأت الكتاب اجمع وعند المصنف لم يعتبر التعريف التوكيدي اصلا كما هو مذهب الجمهور بدليل
 سكوتهم عن هذا التعريف ولهذا جاء في الشعر تأكيدا للنكرة كقوله قد صوت النكرة يوما اجمعا
 لكن منع صرفه لوزن الفعل والوصفية المقدرة على ما بينا في بحث الوصف وانما جعل المعرفة

سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لأن فرعيتي التعريف على التفكير لظهور من فرعيتي
العلمية على التفكير فان قيل لما كانت العلمية غير مؤثرة في منع الصرف عنده كيف قال آخر او ما فيه
علمية مؤثرة بل الواجب ان يقول وما فيه معرفة مؤثرة قيل كلام آخره جار على اصطلاح غيره
او يحول على التجوز بزيادة التعريف العلمي العلمية بطريق ذكر الملزوم وادارة اللازم اذ العلمية
ليستلزم التعريف العلمي ثم لما فرغ من بحث المعرفة شرع في بحث الحجة فقال الحجة وهي كون الكلمة
من غير اوضاع العربية شرطها ان تكون علمية اي كوخا منسوبة الى العلم في الحجة اي
في اللغة الحجية وتحرك الاوسط عطف على قوله ان تكون او زيادة على الثلاثة
اي ثلثة احرف اي الحجة شرطها في منع الصرف كوخا علما في اللغة الحجية مع تحرك الاوسط
او مع الزيادة على الثلاثة وانما اشترطت العلمية في تأثير الحجة لاهلها لو كانت جنسا للصرف
فيها العرب مثل تصرفات كلامهم من اضافة واو خال لايم وتنوين وغيرها فيصير كلامهم
العربية فلا يثبت العلمانية وان وجدت فيه العلمية بعد ذلك نحو لجام وفرند بخلاف
ما اذا كان علمية فالهجية فاهلها تمنع الصرف كما نقلت الى العرب قبل التصرف لوجود
الحجة والعلمانية وانما اشترطت مع العلمية تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة اذ لو لا
ذلك لكان الاسم في غاية الخفة التي من شأنها ان تقارض احدا السببين فتزاحم تأثيره
فان قيل الحجة مؤثرة في قالون اسم احدى رواة قراءة نافع مع انه لم يكن علما في الحجة بل كان اسم
جنس لكونه اسما للجيد ثم سمي به احدى رواة قراءة نافع ابو عيسى لمجوده قرأته قيل انه لما جعل
علما بعد النقل قبل ان يتصرف في العرب فكانه كان علما في الحجة فان قيل الحجة مؤثرة من ماء
وجود مع انه ليس فيها تحرك الاوسط ولا الزيادة على الثلاثة قيل جوابه ما بينا من قبل من
ان الحجة فيها غير معتبرة في كوخا سببا مؤثرا بل اعتبرت لتتجبع امر التانيث ولا يلزم من كوخا
مرجحة كوخا سببا مؤثرا فان قيل ما لم يجعل تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة في الحجة
شروطا جواز تأثيرها حتى كان نوح منصرفا البتة وفي التانيث المعنوي شرط تختم تأثيره
حتى جاز صرف هند وترك صرفه قيل لما ان الزيادة موجودة في المؤنث الثلاثي المعنوي
تقديرا لان التاء مقدر فيه بدليل رجوعها في ان تصغير نحو هندية ودعية فكان مع
التاء المقدرة في تقدير الوباي فكان التانيث اقوى من الحجة فتتجبع بزيادة النقل في حق
جوانا للتأثير على ان الحجة لوجاز تأثيرها بدون التحرك والزيادة لسمع نحو نوح ولوط وغير

منصرف في كلام فصيح او غير فصيح كما سمع ذلك في نحو هندی وود عد ولم يسمع فعلم ان المتحرك او
الزيادة في العجمة شرط تاثيرها وفي التانيث المعنوي شرط تحتم تاثيره هذا على اختيار المنصف
وعند غيره الزيادة او تحرك الاوسط شرط تحتم تاثير العجمة كما انها شرط تحتم تاثير المؤنث المعنوي
وما ذهب اليه المنصف اصح فنوح منصرف لعدم تحرك الاوسط وعدم الزيادة على الثلاثة
هذا على اختيار المنصف وعند غيره نوح ولوط كهند وود عدد وشتر بفتح الشين والتاء اسم
بقعة وابراهيم متمتع كل واحد منهما عن الصرف لتحرك الاوسط في شتر والزيادة على
الثلاثة في ابراهيم ولو قال فنوح وفرند منصرف وشتر وابراهيم متمتع لكان اوله ليكون
نوح نظير فوات الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة وفرند نظير فوات
الشرط الاول وهو كونه علمية في العجمة ففيه كونه نتيجة الشرط الثاني وتكون نتيجة الشرط الاول
نظر اللهم الا ان يقال انما تعرض بذلك نتيجة الشرط الثاني لانه مختلف فيه لان العجمة في الثلاثة
الساكن الاوسط مؤثرة عند البعض غير مؤثرة عند البعض فذكر نتيجة اهتماما بالثلاثة بخلاف
الشرط الاول فانه متفق عليه لانزاع فيه لاحد لان العجمة النكرية غير مؤثرة بالاتفاق فلم
يصرح بذلك نتيجة ثم لما فرغ من بحث العجمة شرع في بيان الجمع فقال الجمع شرطه في منع الصرف
صيغة مشتهى الجوع وهي الصيغة التي اولها مفتوح وثالثها الف بعدها حرفان او ثلاثة
اوسطها ساكن وقيل هي الصيغة التي اولها لا يجمع مرة اخرى جمع التكسير يجوز ان يجمع جمع السلا
مخوصات جمع صواب وقيل هو صيغة مفاعل ومفاعيل نحو مساجد مصابيح فان قيل تخرج من
هذا التفسير نحو صواب وجعفر واساور وانا عيم فالها ليست على وزن مفاعل ومفاعيل بل على وزن
الاول فواعل ووزن الثاني فعامل ووزن الثالث فاعل ووزن الرابع فاعيل مع ان هذه الجوع
مؤثرة في منع الصرف واجيب بان المراد الوزن العروضي وهو المساواة في الحركات والسكنات
الا التصريفي هو تغيير الزايد بالزايد والاصل بالاصل فلا يخرج امثال هذه الجوع وتكون بغيرها
ما لم عن صيغة مشتهى الجوع اى حال كون تلك الصيغة ملتبسة بغيرها والمراد بالهاء تاء التانيث
اى بغير تاء التانيث الا انها اطلق عليها الهاء لانها تصير في الوقف هاء وانما اشترط في تاثير الجمع
صيغة مشتهى الجوع لتكون صيغة لازمة مصونة عن قبول التكسير والتكثير والتصغير فيؤثر وانما
اشترط في هذه الصيغة ان تكون بغيرها لانها ان كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كقرازة
فانه على وزن كرهية وطواعية فيدخل في قوة جمعته فوور فلا يقوم مقام العلتين فان قيل لو قال بغيرها

البحر

وباء النسبة كان اولى يخرج مدايق اسم بلدان منصرف مع تحقق صيغة منتهى الجموع قبل ان يلبس الجمع لانه
 الحال ولا في الاصل بل هو مع بقاء النسبة اسم بلدين مع حذف ايماء وانما الجمع مداين وهو لفظ اخر اذ لو
 كان جمعا لرد في النسبة الى الواحد لما عرف ان الشيء اذا نسب الى الجمع ردت الى الواحد فلفظ جمع ومعناه مفرد
 كالانصارى والاعرابى الا يارى فلا حاجة الى اخرج بخلاف فزانة فانه جمع وقيل يخرج مداين بدلالة
 قوله بغير هاء لان تاء التانيث وبقاء النسبة من واد واحد من حيث ان تاء التانيث كما يدخل في المؤنث
 الحقيقي واللفظ كما ظهر في التثنية فكذا بقاء النسبة يدخل في المنسوب الحقيقي واللفظ كصخر وكسرى من حيث ان كل
 واحد منهما يكون فارقا بين الجنس واحدة نحو ثمة وتمر وروى وروم ومن حيث ان كل واحد منهما محل
 التعراب نحو بصري وقايمه ومن حيث ان كل واحد من المؤنث والمنسوب يصير بدخولهما فرقا وان
 المنسوب في المنسوب اليه كان المؤنث فرع المذكور وقيل المراد بالجمع الجمع بجميع حروف الواحد فيخرج مداين
 لانه جمع ببعض حروفه حيث حذف عنه التاء التي في واحده وفي هذين الجوابين نظر لما ذكرنا انه
 ليس بجمع لانه في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض ايماء وانما الجمع مداين وهو لفظ اخر فلا
 تعلق له بوجود شرط الجمع وعدمه ثم قيل اشتراط صيغة منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم النظم
 في الاحاديث يرد عليه اكله اجمال فالهاجمان لا نظير لهما في الاتحاد واجيب بان المراد عدم
 النظم في الاحاد من كل وجه ونحو اكله واجمال وان عدم نظير لهما في الاحاد صورة الا انها بما تالفت
 في قبول التصغير والتكسير على لفظه لا لهما على صيغ القلة وجمع القلة في حكم المفرد في قبول التكسير
 والتصغير فلم يصدق عليها عدم النظم في الاحاد من كل وجه كساجد مثال الجمع الذي بعد
 الفتح فان مصابيح مثال الجمع الذي بعد الفتح ثلثة احرف او سها ساكن واما
 فزانة جمع فززون وهي شئ من الشرط في المنصرف لفواط شرط تاثير الجمع بسبب
 التاء وانما ذكر مثال انتفاء القيد الاخير وهو قوله بغير هاء دون مثال انتفاع صيغة منتهى
 الجموع من نحو رجال وجر لشوة امثلة هذا وكثرها وقلة امثلة ذلك وانما قال فمنصرف
 على صيغة المذكور ولم يقل فمنصرف مع وجود تانيث المبتداء وهو فزانة لان المراد به مجرد
 اللفظ وهو مذكور فان قيل للفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما فيكون فزانة ههنا
 علما فينبغي ان يكون غير منصرف لتحقيق العلمية والتانيث وقد سمع ههنا منونا قيل هو
 ههنا غير منصرف وتنوينه لمشاكله مسماه والمنوع من غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين
 المشاكلة فان قيل لما كان هو غير منصرف ههنا فكيف يصح الحكم عليه بانه منصرف قيل الحكم

عليه بالانصراف باعتبار مسماه دون اسمه ومسماه منصرف اذ ليس فيه سبب سوى
التانيث فان قيل للتاء في فرازنة عارضة والعوارض تعتبر في حكم العدم فلم لا يعتبر هذا
التاء في حكم العدم فلا يدخل في قوة جمعيتها فتور فينبغي ان تؤثر صيغة منتهى الجموع
مع التاء العارضة فيل انما لم يعتبر التاء في حكم العدم لانها وان كانت عارضة لكن لها
اثر في تغير الاوزان كما في وزن الفعل نحو يعلمة فانه منصرف وان كانت التاء عارضة لما
ان لها اثرا في تغير الاوزان على ان التاء في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة لعدم استعما^ل
اشاعب وفوازن وفيه نظر لان عدم الاستعمال لا يعرف الا بعد الاحاطة باحوال المتكلم
وذا مستحيل ولذا لا يسمع الشهادة على النفي ما لم يكن مبنيا على دليل واجب بانها لو كانا
مستعملين لسمعا في موارد استعمالهما ولما لم يسمعا حكما بانها غير مستعملين فيكون هذا
النفي مبنيا على الدليل فان قيل كلمة اما في قوله واما فرازنة لا يخلو اما ان يكون لتفصيل
ما اجمله كما هو اكثر استعماله اول الاستيناف لا يستقيم الاول لعدم التعدد واما الثاني
للتفصيل يجب تعدده وكذا الثاني لسبق كلام آخر واما الثاني للاستيناف يجب عدم سبق
كلام آخر قيل فسر بعض المشرحين الاستيناف بعدم سبق الاجال وهنا كذلك فيجمع
ان يكون للاستيناف ثم يرد هنا اشكال وهو ان صيغة منتهى الجموع بغيرها لا يؤثر
فيها الا الجموع وحضا جرها للضبع اى الجنس الضبع وهى انثى الضبعان غير
منصرف اتفاقا مع انتفاء معنى الجمع فيه والحكم ينتفى بانتفاء العلة المنخفضة فينبغي
ان يكون منصرفا فاجاب عنه باننا لانسلم ان العلة هى الجمع منتفية فيه بل هى موجودة
اعتبارا لانه اى لان حضرا منقول عن الجمع لانه في الاصل جمع حضير وهو عظيم
البطن سمي به الضبع لعظم بطنها على المبالغة فهو غير منصرف بالجمع الاصل القائم مقام
العلتين مع وجود الشرط كما ان اسود اسم الهيئة غير منصرف بالوصف الاصل ولقائل
ان يقول فعل هذا يلزم ان يقول شرط الجمع ان يكون في الاصل كما قال في الوصف اوجب
بانه يمكن ههنا اعتبار مطلق الجمع بازادته في الحال او في الاصل بخلاف الوصف فانه
لا يمكن اعتبار مطلقة ولقائل ان يقول ماله اعتبر في حضرا الجمعية الاصلية ولم
يعتبر فيه التانيث مع العلمية لانه جمع للضبع وهى يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان
واجب بان الجمعية اثبت من التانيث مع العلمية لان حضرا غير منصرف معرفة

ونكرة ولم يوجد في النكرة العلمية بخلاف الجمعية فالحا توجب في المعرفة والنكرة فالخاص ان
حضا جري منصرف بعد التثنية ايضا فلا بد من اعتبار سبب لا ينزل بالتثنية وهو الجمع ثم
اعلم ان قوله وحضا جري مبتداء وقوله غير منصرف خبر وقوله علما حال من ضمير قوله غير
منصرف ومعمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا في غير فانه في حكم لا النافية حيث
يجوز انازيدا غير ضارب كما يجوز انازيدا الاضارب وما وقع في بعض الشروح انه مفعول
اعني فقيه نظر لان النصب بتقدير اعني لم يعرف الا في مقام المدح او الذم التزم والا لخصا
وههنا لم يوجد شيء منها وفي بعض النسخ وقع علم بالرفع فيكون بديا او خبر مبتداء محذوف
اي هو علم والمجلة معترضة ثم ههنا سوال اخر وهو ان هذه الصيغة لا يؤثر فيها الا الجمع
او المنقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر اي عدم صرفه اكثر
استعمالا وهو مذ هب اكثر النحاة ليس بجمع ولا منقول عنه لانه مفرد بمعنى سروالة
فاجاب عنه بوجهين احدهما ما اشار اليه بقوله فقد قيل انه لفظ **العجمي** وقع في كلام
العرب حمل على موازنه اي ما يوازنه اي يوافق في الوزن من العربية نحو اعمى
وقناديل لان العجمي دخیل والذخیل لا بد ان يلحق بنوع والموازن بالالتحاق اليقو
اخرى لانه جنسه والذخیل يميل الى جنسه فيكون جمعا حكا وهذا قول سيبويه وثانيهما
ما اشار اليه بقوله فقد قيل انه لفظ عربي جمع **سروال** تقدير اي فرضا لانه
لما وجد غير منصرف وعرف من قواعد العرب ان هذه الصيغة لا يؤثر فيها الا الجمع والمنقول
عنه ولم يوجد شيء منها فيه فقد قيل انه جمع تقدير بفرض انه جمع سروالة استعمال بمعنى
السروالة او بسمية كل قطعة من السراويل سروالة حفظ القاعدة العرب كمقدير العدل
في عمر ثم اعلم ان قوله وسراويل مبتداء وكلمة اذا في قوله اذا لم يصرف الشرط وقوله هو
الاكثر جملة معترضة وقوله فقد قيل جزاء الشرط والمجلة الشرطية خبر لقوله وسراويل وقوله
العجمي خبر مبتداء محذوف اي هو العجمي والمجلة بتاويل هذا القول مفعول ما لم يسم فاعله
والا فمفعول ما لم يسم فاعله لقيامه مقام الفاعل لا يكون جملة كالفاعل وقوله حمل على
موازنه صفة العجمي او خبر لمبتداء محذوف اي هو العجمي محمول على موازنه وقوله عربي خبر
مبتداء محذوف اي هو عربي وقوله جمع سروالة خبر بعد خبر للمبتداء المحذوف وقوله تقدير
مصدر محذوف فاعله اي قدر تقدير او مصدر لقتيل اي قيل هذا القول قولا بتقدير وفرض

او مفعول له اى قبل جمع سر والته لفرض ذلك واذا صرف سراويل وهو الاقل دل عليه
وهو الاكثر فلا اشكال ولا حاجة حينئذ الى الحمل والتقدير فان قيل اشكل حينئذ منع مصابيح
وقناديل من الصرف حيث وجد في الاحاد نظيرهما والجمع مشروط بعدم النظر في الاحاد فكيف
ينبغي جنس الاشكال قبل خبر لا يحدوف اى فلا اشكال فيه اى في سراويل باعتبار انتفاء
الجمعية والاشكال المذكور في مصابيح وقناديل لافيه واما الجواب عن اشكال منع مصابيح و
قناديل لمشكل اللهم الا ان يقال ان هجر المفرد على هذه الصيغة قليل غاية القلة اذ لم يعرف
على هذا الصيغة مفرد سوى سراويل فلا يعبا به ولقائل ان يقول ان كلمة اذ اندل على ان صرف
سراويل كثير الوجود لا يحتاج تدخل على شرط كايين مقطوع الوجود وليس الا مركز ذلك فلو قال
وان صرف مكان واذا صرف كان اولى ليدل على ان صرفه قليل الوجود لان كلمة ان تدخل
على شرط مشكوك الوجود ونحو جوار والمراد بنحو جوار كل جمع منقوص على وزن فواعل
سواء كان يائياً كجوار او واوياً كدواع ولم يتعرض الواوى لصيروته بعد الالاعل مثل
اليائى فهو هذا الجمع رفعا وجرأ منصوبان على الظرفية اى في وقت الرفع والجر
كقاضي خبر لقوله ونحو جوار اى مثل قاضي في اسكان الياء لتقلها عليها وحذفها
لاجتماع الساكنين وتقويض التنوين عنها لغير النقصان وفي النصب كضوارب لخفضته وهو
غير منصرف في الاحوال الثلاث عند الجمهور وهو اختيار المصنف لان الياء ثابتة تقديرها فيكون
هذه الصيغة ثابتة تقديرها وذهب الزجاج الى انه منصرف في الرفع والجر والتنوين للتمكن
لا انتفاء صيغة منتهى الجموع لفظا لانه صار بعد الالاعل مثل كلام وسلام وهذا بناء على
ان الالاعل مقدم على منع الصرف عنده وعند الجمهور منع الصرف مقدم على الالاعل ولا ييل
الفرقيين المذكورة في المطولات ثم اختلفا الجمهور في اصله فقال اكثرهم اصله في الرفع والجر جوارى
وجوارى متونين بناء على ان الاصل في الاسم الانصراف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت
الساكنين وجعلت التنوين التي كانت للتمكن عوضا عن الياء المحذوفة واضمحلت عنهما معنى التكن
وخلصت للتقويض فلم تسقط عن غير المنصرف اذا المنوع فيه تنوين التكن دون عوض نظيره
تاء اُخت وبنت فاتها كانت للتانيث حيث كان اصلها اخوة وبنوة بالتحريك فجعلت بعد
حذف اللام عوضا عنها حتى طولت في الخط ولا يصير في الوقف هاء وقيل اصله في الرفع جوارى
مرفوعا غير منون لمنع الصرف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت اكفاء بكسرة ما قبلها

كما في يدع الداع وعوضت عنها التثوين فيلزم حذفها لئلا يلزم الجمع بين عوض والعوض
وفي الجر يجوز اى ممنوعا عن الصرف فتزلت الفتحة الواقعة في موضع الجر منزلة في الاستثقال
فاسكتت الياء وحذفت وعوضت عنها التثوين وبعضهم يبقى الفتحة في الجر نظراً الى صورة الفتحة
متمسكا بقول الفرزدق ولوان عبد الله مولى هجوتة : ولكن عبد الله مولى واليا : والصواب
موال لان العبرة للمعنى لا للصورة وهذه الفتحة جر معنى البيت وارد على خلاف القياس ومحمول
على الترخيم بان كان اصله موال الى بفتح ياء المتكلم فزعم موال ي حذف اللام لانها صارت اخر
بطول مدة بعده حذف الياء ثم اشبعت فتحة ياء الى فصار مواليا وقد جاز الترخيم في غير المنادى
لصورة الشعر وقيل عوضت التثوين في الرفع والجر عن حركة الياء وحذفت الساكنين ثم لما فرغ
عن بحث الجمع شرع في بحث التركيب فقال التركيب وهو جعل الكلمتين كلمة واحدة بغير حرفية
احدا الجريين فلا يرد الفيم وبصري علمين بشرطه في منع الصرف العلمية ليلزم التركيب او
ليتحقق السبيل الثاني وان لا يكون التركيب باضافة لان التركيب الاضافي يخرج الاسم
الى الصرف والحكم الصرف على حسب الاختلاف فكيف يؤثر منعه والاسناد لان التركيب
الاسنادي يوجب بناء المركب فلا يوجب منع الصرف الملزوم للاعراب المنافي له فان قيل
كان الواجب ان يقول وان لا يكون باضافة والاسناد ولا الجزء الثاني صوتا ومتضمن للحرف
قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما قيل عدم اشتراط كون جزء الثاني صوتا ظاهرا
لان مبنى وكلاما في المعرب فتوكل اعتمادا على ظهوره خمسة عشر علما غير منصرف عبد البعض
بتأثير التركيب ففعل المصنف اختار هذا المذهب ولذا لم يشترط عدم كون الجزء الثاني متضمنا
للحرف وقوله مثل جعلبك خبثتاء محذوف اى وهو مثل جعلبك فانه مركب من
جعل وبك والبعلاسم ضم واليك المكبر ثم جعل علم بلدا بالشام ثم لما فرغ عن بحث التركيب شرع
في بيان الالف والنون فقال الالف والنون اذا كانا في اسم غير صفة فشرطه اى بشرط
ذلك الاسم العلمية اى كونه علما ليقع السبيل الثاني اوليتمتع التاء فيتحقق الشبه بالفي
التانيث اوليتم الزيادة بالعلمية كعمران اى هو مثل عمران او صفة عطف على قوله اسم
اى واذا كانا في صفة فانه متقاء فعلا نتر اى بشرطها انتقاء فعلا نتر لئلا ينتفى شبهها
بالفي التانيث بدخول التاء المنوعة عنها يعجز كما ينتفى حمراء ينتفى سكوانة وقيل بشرطها وجود
فعلا بعد ان كان على فعلا ليقع شبهها بالفي التانيث باختلاف صيغة المذكر والمؤنث فلينتفى

التركيب

بيان الالف والنون

فعلاثة بوجود فعله لان كل فعلان يجي مؤنثة فعلاثة وفيه نظر بوجه الاول انه منقوض في ^{الحيث} ^{رحمن}
 ينتفي فيه فعلاثة بدون وجود فعله فلا حاجة الى وجود فعله لانتفاء فعلاثة واجيب بان ناد
 والتادركا لعدم علم ان انتفاء فعلاثة لعروض اختصاصه بالله تعالى والعارض غير معتبر ^{لثاني}
 انه لو كان المقصود من وجود فعله انتفاء فعلاثة فقد حصل هذا المقصود في ^{رحمن} لا بواسطة
 وجود ^{رحمى} بل لا يتم خصصوا هذه اللفظة بالله تعالى فلم يقفوا منه مؤنثا لامن لفظه بالتاء
 ولا من غير لفظه اعني فعله فوجبان يكون غير منصرف بالانفاق والثالث اننا لا نسلم ان وجود فعله
 مطلوب لاجل انتفاء فعلاثة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشاهقة بين الالف والنون
 وبين الف التانيث لاختلاف صيغتي المذكر والمؤنث واجيب عن هذا بان هذا لوجه ان كالحاصل
 به بينهما مشاهقة الا انه ليس وجه المشاهقة ضروريا بحيث لا يوثر الالف والنون بدونه مثل تأثري
 انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان لمجرد انتفاء التاء من غير رجوع فعله لفظه اعني
 فعله فوجبان يكون غير منصرف بالانفاق وكلمة من في قوله ومن ثم اختلف في ^{رحمان} للسببية
 وشم بقع التاء وتشديدا للميم للاشارة الى المكان البعيد وههنا للاشارة الى المكان الاعتباري بزيادة
 فيه هاء السكت عند الوقف ويكتب في الاصل ايضا مع الهاء لان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة
 لفظها على تقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك يكتب ره زيدا وقمر عمرًا بالهاء لانه اذا
 وقفت عليها قلت ره وقمر ولذلك كتب ههنا مع الهاء وان لم يوقف عليها وقولهم ثم بالتاء من
 غلط العامة اى لاجل ان بعضهم شرطوا في تأثير الالف والنون انتفاء فعلاثة وبعضهم وجود
 فعله اختلف في ^{رحمان} حيث يصره من اشترط وجود فعله لعدم رجوعه يمنع من اشترط انتفاء فعلاثة
 لانتفاء ^{رحمانه} وهو الوجه لان وجود فعله ليس بشرط بالذات بل لاستلزام انتفاء فعلاثة الذي
 هو شرط بالذات فلا يحتاج الى الغير لان انتفاء فعله في ^{رحمان} لاختصاصه بالله تعالى وهو عارض
 فوجب الرجوع الى الاصل قبل الاختصاص هو القياس على الظاهر ودون في قوله دون سكون و
 ندما ن طرف اختلف يعني اختلف في ^{رحمان} ولم يختلف في سكون وندما ن بل اتفق على منع سكون
 لوجود الشرط على كلا القولين لانتفاء سكواته ووجود فعله وعلى صرف ندما ن لانتفاء الشرط على
 كلا القولين لوجود ندما ن وعدم ندعى اذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة او في قوله اوصفة محل نظر لانها احد
 الشرطين فيحقق الشرط وهو الالف والنون الا في احد الشرطين اى في الاسم وفي الصفة ليس
 الامر كذلك بل يتحقق في كلا الشرطين اى في الاسم وفي الصفة فكيف يصح التوديد بين الشرطين واجيب بان توديد

الفعلة
بجدة

بين المشطين باعتبار ما صدق عليه المشروط حيث لا يتحقق في الجزئى الا حد الشرطين لا باعتبار ماهية
المشروط حيث اجتمع في الكل كلا الشرطين فيصح الترتيد ثم لما فرغ من بحث الالف والنون شرع في بحث
وزن الفعل فقال وزن الفعل بشرطه في منع الضمان يختص به اى بشرط اختصاص ذلك الوزن
بالفعل بان لا يوجد في الاسم المنقول عن فعل او محي فان قيل لا فائدة في هذا الخبر لان الاضافة في
قوله وزن الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل بشرط اختصاصه لك الوزن
بالفعل وفيه تكرار لا طائل تحته قيل كثيرا ما ايضا الشئ الى والشئ لمجرد النسبة بينه ما دون الاختصاص
كما تقول زيد ابو عمر واخوه واستاذهم ونحوها من الاضافات التي لا يراد بها الاختصاص والاضافة هنا
من قبيل اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام لمجرد النسبة لا اختصاصا بدليل الشرط الثاني وهو جواز زيادة
في اوله كزيادة الفعل اذ لا اختصاص فيه لانه قسيم الاختصاص فيفيد الخبر فاعرف كسهم مبنيا للفاعل
مشددا وضرب مبنيا للمفعول مشددا ومخففا وكذا الخبر واقتدر نحوها ما لم يوجد في الاسم المنقول
من الفعل او محي نحو خضم ونغم او يكون عطف على قوله ان يختص به وقوله في اوله خبر يكون قدم على
الاسم وهو قوله زيادة اى مزيدا وعلى حقيقة وقوله كزيادة صفة زيادة اى كناية كزيادة الفعل و
هى احد عروف اثنين نحو يزيد وتغلب احمد نرجس فالماصل ان شرط وزن الفعل في منع الضمان احدهما من
الاختصاص بالفعل او وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله ليتحقق الغلبة وانما قال ويكون في اوله زيادة
كزيادة ولم يقل او يغلب فيه كما قاله البعض لان وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله سبب للغلبة فلم يرد
الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة المعتبرة هى المبنية على السبب ويقال انما قال هذا دون ذلك ليكون الوزن
غالبا في الفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية بناء على الدليل وهو وجود زيادة مثل زيادة الفعل في اوله فلا
يورد وزن ضارب علما لان وزنه وان كان غالبا في الفعل في الواقع لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية على
دليل فلم يعتبر هذا الوزن اى لم يؤثر في منع الصرف ولو قال او يغلب فيه ورد ذلك لان وزن فاعل
في الافعال اكثر منه في الاسماء فلو كان نفس الغلبة معتبرة كان وزن الفعل معتبرا في ضارب علما ولم
يعتبر بالاجماع فان قيل قد يوجد الزيادة في اوله كزيادة الفعل لا يوجد الغلبة كما في اضلع فان وزنه ليس
بغال في الفعل لانه في الاسم ثلاثة انواع اضل التفصيل نحو افضل وما ضل الصفة نحو احمر افضل الاسم
نحو ارب واجدل واخيل وفي الفعل نوعان اضل الماضي من باب لا فعال نحو اخرج واضل المتكلم من المضارع
نحو اقم فكيف يكون وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل سببا للغلبة ودليلا عليها قيل ليس كما هو كانهتم
بل وزنه غالب في الفعل غلبة معتبرة مبنية على الدليل والسبب هو وجود زيادة كزيادة الفعل

في اوله وبيان الغلبة ان افعال الاسم ثلاثة انواع كما ذكرتم وافعل في الفعل خمسة انواع افعال التعجب نحو
 ما احسن زيد وافعل المتكلم من المضارع من باب افعال الصفة نحو احر من حمر مجروح وافعل المتكلم من باب
 اخر نحو اقم وافعل الماضى من باب الافعال مما جاء لا ابتداء الفعل غير مبنى على ثلاثى نحو ارج واشفق
 وافعل الماضى من باب الافعال ماله ثلاثى نحو اخرج وافعل التفضيل يعارضه افعال التعجب افعال الصفة
 يعارضها افعال المتكلم من بابها وافعل الاسم الفاظ مخصوصة تعارضها افعال الماضى مما جاء في باب الافعال
 لا ابتداء الفعل فبقى افعال المتكلم من المضارع من باب اخر وافعل الماضى من الافعال ماله ثلاثى سالماعن
 المعارضة فثبت غلبة في الفعل فان قيل ظرفية الاول للزيادة مشكل لان اول احر من الزيادة فيلزم
 اتحاد الطرف والمظروف قيل ليس الامر كذلك بل بينهما عموم وخصوص من وجه فان الزيادة قد يكون في الاول
 وقد لا يكون وكذا الاول قد يكون زيادة وقد لا يكون والاعم يصلح مظهرا للاختصاص يقال معناه اول وجوه
 الاصول زيادة او يقال معناه في اوله صفة الزيادة وقوله غير قابل للتاء حال من الضمير المتصل في اوله
 غير قابل للتاء التانيث للثمة وانما اشترط كونه غير قابل للتاء لانه ان قبلها خرج عن وزن الفعل فلا
 يتحقق شبهه فان قيل اسوقا بل للتاء ليجي اسوده لحيمة الانثى مع انه ممتنع عن الصف للوصف ووزن الفعل
 وكذا اربع قابل للتاء مع ان فيه وزن الفعل وانما لم يمنع عن الصف لعدم سبيل اخر قيل المراد بالتاء التاء
 اللاحقة قياسا وفي اسود يلحق التاء على خلاف القياس اذ القياس ان يقال في موشه سوداء لكن التاء لطيفة
 بسبب غلبة الاسمية المعارضة فلا يجزى بقبوله التاء وفي الاربع ايضا يلحق التاء على خلاف القياس للتأنيب
 ان يلحق التاء للمؤنث دون المذكور ونقول المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها لا باعتبار الذي امتنع عن الصف
 لاجله واسود ممتنع عن الصف باعتبار الوصف لا صله وهو بهذا الاعتبار لا يقبل اصلا حيث يجي مؤنثة بهذا الاعتبار
 سوداء وانما يقبلها باعتبار غلبة الاسمية المعارضة وهو بهذا الاعتبار غير ممتنع عن الصف فتحقق فيه الوصف
 ووزن الفعل وهذا كما ذكرناه في بحث الوصف قياسا ومن ثم راجح لاجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع
 احر من لزوم وجود المشروط عند وجود الشرط وقد وجد الشرط ههنا وهو الزيادة للذكور
 مع عدم قبول التاء فيوجد المشروط وهو الامتناع عن الصف وفي جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر
 لان وجود الشرط لا يؤثر في وجود المشروط اذا المشروط يوجد بعلته عند وجود الشرط لا بالشرط نفسه
 فلا يستقيم قوله ومن ثم امتنع احر الا ان يقال انه شرط في حكم العلة كحف البيرة في الطريق فيؤثر في
 الحكم وانصرف يعمل مع الوصف لا صله يقال جل يعمل اى قوى على العمل انما انصرف للزوم عدم المشروط
 عند عدم الشرط لاسباب عند من جعل عدم الشرط موجبا لعدم المشروط وقد عدم الشرط ههنا لان

يعل يقبل التاء نكرة حيث يقال ناقة بعيلة أى قوية على العمل فيقدم المشروط وهو الامتناع عن الصرف
أما إذا سمي به كان غير منصرف لأنه غير قابل للتاء حينئذ ثم لما فرغ من بيان علل منع الصرف شرع في بيان
علل منع الصرف شرع في بيان ما ذهب تأثير هذه العلل به فقال ما فيه علمية مؤثرة كونه
ما موصولة أى الاسم الذى والمنوع الذى فيه علمية مؤثرة أى موصولة مع غيرها منع الصرف سواء
كانت بطريق الشرطية كفى التانيث بغير الالف والعجمة والتركيب والالف والنون إذا كانا في اسم
أو بطريق السببية كما في العدل ووزن الفعل وفيه احتراز عن نحو مساجد حمراء وجبل إذا سمي
فان العلمية غير مؤثرة فيها لا بطريق الشرطية ولا بطريق السببية لان منع صيغها لا يجل الجمع
الاقصى لزوم التانيث لان الدال على الجمعية والتانيث امر لفظي يتحقق بعد العلمية وقبلها
فان قبل قد جعل المصنف الجمعية والتانيث من قبل التعريف مؤثرا والعلمية شرطها وههنا قد جعل
العلمية مؤثرة ولم يقل وما فيه تعريف مؤثر فافهم هذا الاتفاقي قبل انما جعل العلمية ههنا مؤثرا لما بنا
على اصطلاح غيره او على التجوز بزيادة التعريف العلمى من العلمية على ما مر في بحث المفردة وكلمة اذا في قوله اذا
للمشروط وهو الظاهر والظرفية فان كانت للمشروط كان قوله صرف جوابا لشرط والجملة الشرطية وقعت
خبر لما الموصولة وان كانت للظرف كان قوله صرف خبر لما الموصولة وقوله اذا انكون طرف لقوله صرف أى الاسم
الذى فيه علمية مؤثرة صمى ذلك الاسم وقت تنكيه بخوب ميعاد او نظام لقيته وتنكيه العلم اما بتاويله
بواجب من جنسه ذلك اذا وقع في الشك في الاتفاقية بان سمي جامعة بزيد مثلا فتقول كم من زيد لقيته
او ب زيد لقيته واما بتاويله باسم جنس ذلك اذا اشتري صاحب بصقة من الصفات فحينئذ جاز
تاويله باسم جنس الدال على تلك الصفة كما يقال لكل فرعون موسى على كل جبار قها ومطل عاد وصق وكا
يقال رب حامى ارب جواد وانما صرف وقت تنكيه لما تبين اى دليل ظهر قبل هذا بطريق الالتزام
من الخا بيان ما اى من ان العلمية لا تتجامع حال كونها مؤثرة الا ما هي شرطية كلمة ماعبارة عن سبب
منصوبة المحل على انه مستثنى مفرع مفعول لا تتجامع اى تتجامع سببا من الاسباب حال كونها مؤثرة
الاسباب اى علمية شرطية في ذلك السبب هو التانيث بغير الالف والعجمة والتركيب والالف والنون اذا
كانا في اسم قوله الا العدل ووزن الفعل استثناء ما وقع بعد الاستثناء الاول اى تتجامع
مؤثرة غيرها هي شرطية في العدل ووزن الفعل كمر واحد فافهم تتجامعها مؤثرة حيث امتنع عمر
للعدل والعلمية واحد لوزن الفعل والعلمية مع هذا ليس بشرط فيها حيث امتنع ثلث واحمر مخبر
العلمية ثم لما قال وما فيه علمية مؤثرة اذا انكون صرف كان لوهم ان يتوهم ان هذه الصاطبة ليست

بكلية لموازن ان يفرض اسم مجتمع فيه ثلث اسباب العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكز ذلك الاسم في سببها العدل ووزن الفعل لما ان العلمية ليس بشرط فيه حتى يعدم الشرط عند عدم الشرط فدفع وهو بقوله وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لاختلاف اوزانها فلا يكون الا احدهما اى فلا يوجد الا احدهما الا المتضادان لا يجتمعان فلا يبقى بعد التكيير سببا وفي هذا الاستثناء نظر لان ان قيل في معناه فلا يوجد سببا لا احدهما كان على خلاف الواقع حيث يوجد الخارج سبب غيرها وان قيل في معناه فلا يوجد سببها الا احدهما كما هو الظاهر كان استثناء الكل من الكل لان قوله احدهما لم يرد احدهما بعينه وهو ايضا بمعنى واحد منها فيكون حاصل المعنى فلا يوجد سبب منها الا سببها وممكن ان يقدر بقرينة ما سبق فلا يوجد سببها هي شرط فيه الا احدهما فيستقيم المعنى واللفظ وفيه نظر لان استثناء الكل من الكل باق من حيث المعنى لان ما صدق عليه قوله غيرها هي شرط فيه ليس الا العدل ووزن الفعل فيكون حاصل المعنى فلا يوجد سبب من العدل ووزن الفعل الا احدهما اى احدهما واجيب بان مفهوم قوله غيرها هي شرط فيه عام يتناول العدل ووزن الفعل وغيرها وان كان المراد منه ههنا العدل ووزن الفعل وعموم لفظ المستثنى منه من حيث اللفظ والمفهوم كاف لصفة الاستثناء وان كان ما صدق عليه خاصا لا ترى ان الرجل اذا كان له اربع سنوة فقال سنائي طوالق الا فلانة وفلانة وفلانة وفلانة فلا يصح للاستثناء حتى لم تطلق واحدة منهم مع انه استثناء الكل من الكل من حيث المعنى لان ما صدق عليه قوله سنائي ليس الا هذا الاربعة المستثناة لكنه جعل استثناء البعض من الكل باعتبار المفهوم قوله سنائي عام يتناول الاربعة المستثنات وغيرها وان كان ما صدق عليه الاربعة المستثناة فالحاصل ان استثناء الكل من الكل لفظا باطل وحكا صحيح وذلك لان الاستثناء لما كان تصرفا في التكلم يشترط صحة التكلم لاحتمال الحكم فافهم فاذا نكز ذلك الاسم اى الاسم الذي كانت العلمية فيه مؤثرة بقى بلا سبب فيها مؤثرة فيه بطريق الشرطية حيث يعدم الشرط عند عدم الشرط فلا يبقى فيه سبب او على سبب واحد فيها مؤثرة بطريق السببية لا بطريق الشرطية وهو العدل ووزن الفعل وخالف سيبويه الاخفش بنصب الاخفش لا غير في مثل احرى المراد بمثل احرى كل ما كان صفة في اصله مقترنا بسبب اخر فيدخل في هذا الحكم مثل سكران علما حال من معنى الماثلة اى خالف سيبويه الاخفش فيما يماثل احرى حال كونه علما او تميز عن التام بالاضافة من الـ عن الموصوف اى في علم مثل احرى على نحو على الشرة مثلها زبد اى على التمرة زبد

مثلها وليس بمتعلق بقوله خالف لفساد المعنى حيث يلزم حينئذ خلاف سيبويه حال العلمية و
 ليس كذلك بل الخلاف حالة التذكير دل عليه قوله اذا نكر فانظر طرف خالف سيبويه الاخفش
 في مثل احر وقت تنكيره وذكر في بعض الشروح الاولى رفع الاخفش لان الاخفش ثلثة احدهما
 استناد سيبويه وهو ابو الخطاب والثاني تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن سعد والثالث
 قرينه وهو ابو الحسن علي بن سليمان والمراد ههنا تلميذه كما صرح المصنف في شرح المفصل
 فلو نصب الاخفش كانت نسبة المخالفة قصدا الى الاستناد وهي غير ملائمة برتبته وفيه نظر لان
 نسبة المخالفة قصدا الى التمييز بعد من الملازمة لانها توجب الحقوق ولو كانت المخالفة لاظهار
 الحق لا باس بها من كلا الجانبين الا ترى انه وردت نسبتها الى الاستناد والتمييز جميعا في
 عبارة الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفة كذا خلافا لا يبيوسف بمعنى خالف ابو حنيفة ابا يوسف
 وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافا لا يحنيفة رح فلا وجه لما ذكر في بعض الشروح من اولوية
 رفع الاخفش بل الصواب هو النصب فعلى هذا يكون الكلام من حيث المعنى من الضابطة
 المذكورة كانه قال وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف الامثل احر فانه اذا نكر بعد العلمية يبقيه
 سيبويه غير منصرف اعتبارا للصفة الاصلية بعد التذكير كما اعتبرت الصفة الاصلية في
 اسود اسماء الحية بالاتفاق والاخفش لم يعتبر لان الساقط بالعلمية التي هي وضع ثان ساقط
 عن درجة الاعتبار بخلاف اسود اسماء الحية فان الوصف فيه معتبر عنده لان غلبة الاسمية
 عارضة فلا يعارض الاصل ولان غلبة الاسمية لا يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية
 على ما مر بخلاف ما لو جعل علما فانه يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية حتى جاز تسمية الاسود
 بالاحمر وبالعكس واجب بان الساقط لما نع يعتبر بحد زوال المانع وللأخفش ان يقول
 ان الوصفية تنزل بالعلمية للنضاد بينهما والعلمية لا تنزل بالتذكير تنكير العلم اما بالضرورة
 الاتفاقية فان يسمى جماعة باحمر او بان يجعل اسم جنس نحو لكل فرعون موسى على ما سبق وعلى
 كلا التقديرين لا يرجع احر بعد التذكير الى معناه الاصل وهو من له الحرة فكيف يعتبر
 الوصف الاصل بحد زوال المانع واجب بانه ليس المراد بالاعتبار ان الوصف يرجع بعد
 التكميل المراد انه كما ثبت كون اصلها مع زوال ما يضاها ولذلك قالوا في جمع احر حمر وان
 كان علما وفي اجمال حامد فلو لا اعتبار الوصفية فيه لما ساع لم ذلك واذا عرفت فدا علم ان
 سيبويه ان كان فاعلا كما هو المختار كان نصب قوله اعتبارا على انه مفعول الى خالف سيبويه

الاختش لاجل اعتباره الصفة الأصلية او على انه متميز عن نسبة في مثل اجرائى خالف سيبويه الاختش
من حيث اعتباره للصفة الأصلية او على انه حال يجذف مضاف الى خالف سيبويه الاختش حال
كونه ذا اعتبار للصفة الأصلية او على انه ظرف زمان لان المصدر قد يجعل هيناى خالف سيبويه
الاختش وقت اعتباره الصفة الأصلية او على انه مفعول مطلق يكون الاعتبار المذكور نوعا من
المخالفة مثل رجح القهقري او يجذف مضاف الى خالف سيبويه الاختش مخالفة اعتبار للصفة
الأصلية وضافة المخالفة الى الاعتبار من قبيل اضافة المسبب الى السبب وان كان مفعولا كما
زعم بعض الشارحين كان نصب قوله اعتبارا يجوز بجميع ما ذكرنا من الوجوه الا انه مفعولا لعدم
اتخاذ فاعل الفعل المعلن وفاعل المفعول له لان المخالف حينئذ هو الاختش والمصدر للصفة الأصلية
وهو سيبويه وهو شرط نصبه ويمكن حينئذ ان يكون بدلا شتمال من قوله سيبويه ايضا يجذف
الضمير الى خالف الاختش سيبويه اعتباره للصفة الأصلية والحار والمجروم في محل نصب على انه
مفعول به لقوله اعتبارا واللام مقوية للعمل وقوله بعد التكرير ظرف اعتبارا يعنون سيبويه
يعتبر الصفة الأصلية في مثل احمر بعد التكرير لا في حال العلمية ثم هنا الشكل يرد على سيبويه
في وجه المسئلة المذكورة وتقريره ان يقال انه ان اعتبر الوصف الاصل بعد التكرير وان كان
زائلا فيلزمه ان يعتبر في حال العلمية الاصلية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصف للوصف الاصل
والعلمية فاجاب عنه بقوله ولا يلزمه اى سيبويه باب حاتم كما ذكرت حيث لم يعتبر
فيه الوصف الاصل والمراد باب حاتم كل علم كان في الاصل وصفه مع بقاء علمية لما يلزم من
اعتباره اعتبار متضادين وهو الوصف والعلمية في حكم واحد وحدة فردية وهو
منع صرف لفظ واحد وذا تمتع لانه ان اعتبر كل صدم مؤثرا تاما لزم توارد المؤثرين على اثر
واحد وان اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين لان علته الشئ اذا كانت ذات جزئين يلزم
عند سيبويه اجتماع كلا الجزئين معا فيلزم مصاحبة الضدين في حكم واحد بحالة عدم
اعتبار الوصف الاصل ههنا لتحقيق المانع وهو لزوم اعتبار الضدين في حكم واحد وحدة فردية
بمخلاف اعتبار الوصف والعلم في منع الصف فانه ايضا اعتبار الضدين في حكم واحد لكنه وحدة
نوعية وهو جائز ووجه التضاد بين العلمية والوصفية ان العلم للخصوص الوصف المعمور
فان قبل اعتبار الضدين في حكم واحد في حاتم انما يلزم لو كان امتناعا بالعلمية والوصفية
القائمين وليس المدعى هذا بل المدعى ان سيبويه ان اعتبر الوصف الاصل بعد التكرير احمر وان كان

فيلزمه ان يعتبر في حالة العلمية لاصالته ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصفة للصفة الزايلة
 والعلمية القائمة لما ان الوصف الاصلي معتبر عنده لاصالته وان كان زائلا كما في امر بعد التكرير كما في
 اسود بعد غلبة الاسمية ولا تضاد بين العلمية القائمة والصفة الزايلة اذ لا تناقض بين كون الشيء
 وصفا في الاصل وبين كونه علما في الحال فيجوز ان يعتبر في لفظ واحد الوصف الزايل والعلمية القائمة قبل سلما
 ان العلمية قائمة والوصف زائل لكن كون الوصف زائلا والعلمية قائمة يناقض الاجتماع ولا يناقض التضاد
 فتمتقت الضدية بينهما فلما امتنع نحو حاتم من الصفة لزم اعتبار الضدين في حكم واحد لا محالة فان قيل
 قد جاء اعتبار المتضادين في حكم واحد كثيرا كاعتبار الحركتين المتضادتين في حصول اختلاف آخر
 الكلمة وتحمّل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك قيل للصفة والعلمية ليستا بجلتين حقيقتين طبيعتين
 لمنع الضرر بل هما صلتان جعليتان واعتباريتان لمنع الضرر واعتبار الضدين وحملها علمية لحكم واحد يمنع
 بخلاف لعل الحقيقية الطبيعية كحصول الحركتين المختلفتين لمحصل اختلاف آخر الكلمة وتحمّل الضدين
 لتغير العالم ونحو ذلك اذ لا مرد للعقل فلا يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجود التأثير الطبيعي
 بدون التأثير الطبيعي بمحض الجعل والاعتبار او يقال لتغير الاختلاف وان كان كل واحد منهما محكما واحدا
 ظاهرا لكنه متضمن لحكمين معنى لكونه عبارة عن تحقق حالة وزوال حالة اخرى فيلزم من حيث المعنى اعتبار الضدين
 في حكمين لا في حكم واحد فان قيل قوله لما يلزم متعلق بقوله لا يلزم المنفى اذا دخل على فعل فيه قيد بوجه ما توجه
 ذلك المنفى الى ذلك القيد يبقى اصل الفعل مثنىنا كقولك لم يأتك القوم اجمعون ولو بقي اصل الفعل ههنا
 مبتثا لفسد المعنى حيث يلزم منه ان يلزم سيبويه باب حاتم ان لم يلزم اعتبار متضادين في حكم وليس في
 كذلك قبل انه متعلق بنفى الفعل لا بالفعل المنفى انتفى لزوم باب حاتم على سيبويه لما يلزم من اعتبار متضادين
 فيصم المعنى وجميع الباب باللام او الاضافة باللام في الباب للبناء البناء للسببية متعلق بقوله
 ينجر او جميع باب غير المنصرف بسبب لام التعريف والاضافة ينجر بالكسر المجلة خبر لقوله وجميع الباب اي ينجر
 بصورة الكسر والكسر من القاب للبناء فيستحيل الانحرارية فلا بد من حذف او تجوز فان قيل لا فائدة في
 قوله بالكسر اذ يكفي ان يقول وجميع الباب باللام والاضافة ينجر قبل السين لا مرك ذلك بل هذا القيد مناط
 الفائدة ومدارها اذ غير المنصرف بغير لام وضافة ينجر لكن بصورة الفتحة وبعد اللام والاضافة ينجر بصورة
 الكسر نحو مرت بالاجر ويعبركم واختلف في تحليل انحراره بصورة الكسر فن قال ان الجر والتوين
 كلاهما يستقطبان عن غير المنصرف قصدا قال انما ينجر لان اللام والاضافة كونهما من معظم خواص الاسم يقويان
 جهة الاسمية ويتعدان عن معنى الفعل فيضعف تأثير شبهه فصار الاسم منصرا فينجر بصورة الكسر انما كانتا

من معظم خواص الاسم لانها يمتزج اذ به امتزاجا تاما ويجعل ان الاسم التكوينة معرفة ويقفون مقام التنوين
الذلة زيادة تنافر مع الفعل لانه على القطع عما بعد والفعل منفصل بقاعله بخلاف حرف الجر وكونه مسندا
اليه فانه لا يمتزج ان به امتزاجا ولا يحد ثان في معنى الاسم شيئا ولا يقوئاما مقام التنوين فلم يعتد بها
علم يخرج غير المنصرف لهما وان كانا من خواص الاسم من قال ان الجر ليسقط عنه تبع للتنوين فقالا بما ينجر لان
الجر يسقط منه تبع للتنوين الساقط لشبه الفعل ههنا لم يسقط التنوين بشبه الفعل بل باللام
والاضافة فلم يتبعه الجر فيبقى الاسم غير المنصرف لبقاء السببين ثم لما فرغ من تقسيم العرب باعتبار
الانصراف وعده شرع في تقسيم اخر للعرب باعتبار اقسام الاعراب فقال المرفوعات هو ما اشتمل
كلمة ما موصوفة عبارة عن اسم او معرب والجملة الفعلية صفتها هو اسم او معرب اشتمل على علم
الفاعلية اي علامتها وهي الرفع والواو والالف نحو جاتني زيدا وابوه والزيدان سواء كانت تلك
العلامات لفظا وتقديرًا فيدخل الاعراب للفظي والتقديرى لان اللفظ يشتملها دون المحلى اذ الاعراب
المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاتني هو لا مرفوعا ومعنى الرفع المحلى انه في محل لو كان ثم
معرب لكان مرفوعا ثم قوله المرفوعات مبتداء وهو ضمير الفعل لا محل له من الاعراب وهو عايد
الى المرفوعات وانما ذكره ووحده مع ان المرفوعات جمع مؤنث نظرا الى خبر المرفوعات او لانه عايد
اليها بنا وبيل كل واحدا ولا نه عايد الى المرفوع المذكور معنى لانه المرفوعات عليه لان المرفوعات
جمع المرفوع دون المرفوعة لان افراد الاسماء والجمع بالالف والتاء كما يكون للمؤنث يكون لصفا
غير العقل ما ايضا نحو الجبال الراضات والكواكب الطالعات وانما اعاد الضمير الى المرفوع دون المرفوعات
لان التعريف انما يكون للجنس والحقيقة دون الافراد وانما ذكر المرفوعات على صيغة الجمع ولم يقل
المرفوع هو كذا ليشتمل الباب على جميع مسائلها ويمكن ان يكون قوله المرفوعات خبر مبتداء محذوف
والتقدير هذا ذكر المرفوعات وقوله هو ما اشتمل جملة مستأنفة لانه لما قال هذا ذكر المرفوعات
فكان سائلا قال ما المرفوعات فقال هو ما اشتمل على كذا والتاء في الفاعلية يحتمل ان يكون
الطابقة الموصوف والياء للنسبة الى الخصلة المنسوبة الى الفاعل فيدخل المحقات ويحتمل ان يكون
التاء والياء لافادة معنى المصدرية امكونه فاعلا فيراد كونه فاعلا حقيقة واحكاما ليدخل
المحقات وانما قال على علم الفاعلية ولم يقل على الرفع ولينتناول الاعراب بالحرف ولان يلزم تعريف
الشيء بما ليساويه في المعرفة والجهالة وليس فيه الى اصالة الفاعل في باب الرفع كما هو الصحيح من المذهب
فمنه الفاعل مبتداء تقدم خبره والفاء للتفسير اي فمن ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل او من

المرفوعات الفاعل وتذكيره وتقويده بما عرف من التاويلات في هو ما اشتمل وانما قدم الفاعل على
سائر المرفوعات لانه اصل المرفوعات وسائر المرفوعات ملحق به على الصحيح لان وضع الكلام
للأخبار والفاعل جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجملتين في الخبر اذا الاصل ان يخبره بالفعل لكونه
لم يوضع الا له واذا كان الفعل هو الاصل فما يخبر عنه بالفعل وهو الفاعل ايضاً يكون اصلاً بخلاف
المبتداء فانه ليس بهذه المثابة ولان عاملة لفظي وعامل المبتداء معنوي واللفظي اقوى من المعنوي
واذا كان عامله اقوى كان هو اقوى ضرورة ولان الفاعل اشدد في باب الركينة حيث لا يجوز
حذفه الا بسد شيء مسدده بخلاف المبتداء وفيه نظر لان الركينة لا ينافي المحذف الا ترى ان
المبتداء والخبر ركنان وقد جاز حذفها صدم حذف الفاعل لا يبدل على ركينة فكيف يبدل على كونه
اشدد في باب الركينة ولان رفع الفاعل لا يفسخ بالنواسخ بخلاف المبتداء فان رفعه قد ينسخ
بدخول باب ان وعلمت وكان فيه ايضاً نظراً لان رفع الفاعل قد ينسخ ايضاً بدخول الحروف الزائدة
محو كقوله والله وما جاثني من احد واجيب بان الزوائد ما لا يعتد بها وقيل اصل المرفوعات المبتداء
وهو نذهب سببويه لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم ولانه يحكم عليه
بكل حكم جامداً او مشتقاً فان الخبر يصح اشتقاقه وجوده على الصحيح نحو هذا حجر وزيد قائم فكان
اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لان عاملة لا يكون الا مشتقاً ولان المبتداء
يحكم عليه باحكام متعددة في تركيب واحد نحو عالم عاقل جواد شجاع بخلاف الفاعل فان حكمه
واحد ليس لا وهو ما اسند اليه الفعل وشبهه اعلى لفاعل اسم اسند اليه الفعل وشبهه
كالمصدر واسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل ولما قل ان يقول قد اسند اليه معنى الفعل
ايضاً كالظرف نحو زيد في داره عمرو ويعتبر عنه بمعنى الفعل لا لشبهه فقوله او شبهه ان يندرج
تحت ما هو معنى الفعل كالظرف او لا يندرج فاذا اندرج لم يصدق قوله في الحال ان العامل فيها
الفعل او شبهه او معناه وان لم يندرج كان حقاً ان يذكر هنا ايضاً او معناه واجيب بان العامل
في الاسم المرفوع بعد الظرف هو الظرف عند البعض لقيامه مقام العامل المعنوي لمقدر واليه
ذهب المصنف وصاحب لباب الاعراب وعند الأكثرين هو الفعل المقدر واسم الفاعل
لا الظرف لانه جامد ولما كان مذهب المصنف هنا مخالفاً لمذهب الجمهور ولم يقل في تعريفه
او معناه وانما قال او شبهه ليتناول زيد قائم ابوه وعمرو وحسن وجهه وقله عليه
عطف على قوله اسندوا حال بتقدير قدأى وقد قدم ذلك الفعل على ذلك الاسم وفيه اختراز

عن نحو زيد في زيد ضرب به ما اسند اليه الفعل لكنه مؤجر عنه فان قيل الفعل فيه مسند الى
الضمير ونه قيل بل اسند اليه ايضا والاسناد فيه متكرر حيث اسند الفعل او لا الى الضمير ثم
بواسطة عود ذلك الضمير الى زيد اسند الفعل اليه ثانيا فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم كذا
في المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع وهم من توهم ان الفعل فيه مسند الى ضمير
زيد لا للاختراز عنه فعلى تقدير تسليم ان الفعل فيه مسند الى الضمير فقط لا الى زيد في بعض
النسخ وقع مقدما عليه مكان وقدم عليه وقوله على حجة قيامه به حال بعد حالى واقعا
على طريقة قيام ذلك الفعل بذلك الاسم وطريقه قيامه به ان لا يكون الفعل مبنيًا للمفعول
لا يكون على صيغة المجهول وفيه اختراز عن مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد وزيد مضروب
غلامه فانه ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه لكن لا على حجة قيامه به بل على حجة وقوعه
عليه وانما لم يذكر الشيخ عبدالقاهر والزمخشري وغيرهما هذا القيد في حد الفاعل لان مفعول ما لم
يسم فاعله فاعل على اصطلاحهم وانما قال على حجة قيامه به ولم يقل على قيامه به او قائما به لئلا يخرج
نحو مات زيد وخال عمره فان المؤخر ليس بقيام به وكذا الطول ليس بقيام به ولكنهما على حجة
الهما قايما بهما فان قيل يدخل في هذا الحد تابع الفاعل بدلا او عطفا نحو جائى زيد اخوك وقلم
زيد وعمره حيث اسند الفعل اليهما على حجة قيامهما بهما فيلزم المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والجوراء المذكورة غير التوابع بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد هذه المعربات فيكون
المعنى اسند اليه الفعل بلا تتبعية او غير تابع مثل قام زيد مثال الفاعل الذى اسند اليه
الفعل وزيد في بعض النسخ وزيد قائم ابوه ليكون مثالا للفاعل الذى اسند اليه شبه الفعل
ثم لما فرغ من بحث تعريف الفاعل شرع في بيان احكامه فقال والاصل ان بلى الفعل اى الاولى
ان يقارن الفاعل الفعل الذى اسند اليه بحيث لا يتخلل بينه وبين الفاعل شئ من المفاعيل
ولو احقها لان الفاعل كالحزب منه لان الفعل لا يفيد بدونه ولو قال والاولى ان يليه لكان
اخضر واوضح واحسن اما الاولى فلترك الفعل واما الثانية فلان الاصل يحتمل المعاني بخلاف
الاولى فانه لا يحتمل سوى معنى واحد واما الثالث فلما رأت الاشتقاق وهم من الحسنات
على ما عرف من علم البديع فلذلك الفاء النتيجة واللام للتعليل على ما مر في بحث الوصفائى لاجل
ان الاصل في الفاعل ان يلى الفعل جاز ضرب غلامه زيد بنصب غلامه ورفع زيد اى جاز
هذا التركيب لتقديم معاد الضمير هو زيد حكما لتقديم الفاعل رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر

على
حكم الفاعل

وامتنع ضرب غلامه زيد برفع غلامه ونصب زيد اي امتنع هذا التركيب للزوم الاضمار
 قبل الذكر لتأخر المعاد وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على اصله لتقدم الفاعل عليه هذا عند الجمهور
 خلافا للاختلاف وابن جني قالها جوازاً متمسكاً بقول الشاعر : جزى ربه عن عدي بن حاتم : جزاء
 الكلاب لعاديات وقد فعل : فان ضمير ربه عايد الى عدي وهو متأخر والجواب ان الضمير للمصدر
 لا لعدي اي جزى رب الجزاء دلالة لجزى المقدم عليه كقول الله تعالى اعدوا لهوا هو اقرب للتقوى
 فان قيل قد جاء الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير فلم لم يعتبر التفسير بزيد كما اعتبر في تنازع الفعلين
 عند اعمال الثاني قيل الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير يختص بالعمدة والضمير في علامه مضاف اليه
 وهو غير عمدة الا ترى انه لا يضم المفعول في الاول اذا عمل الثاني عند تنازع الفعلين مع كون
 الاسم الظاهر مفسراً وما قيل ان الضرورة قد دعت الى الاضمار قيل للذكر في التنازع لشدة اقتضا
 الفعل الفاعل ولا كذلك ههنا اذا لمفعول فضلة ففيه نظر لان الفعل المتعدي في اقتضاء الفاعل
 والمفعول به سواء فانه كما يتوقف تصور ماهيته على الفاعل يتوقف تصور ماهيته على المفعول
 به كالضرب مثلاً فانه استعمال الالة التاديب في محل قابل للايلام وهو كما لا يتصور بدون من
 يستعمل تلك الالة لا يتصور بدون ذلك المحل غاية ما في الباب ان الفاعل ركن الكلام حيث
 يفوت بفواته والمفعول به ليس بركن فحققت الضرورة في كلتا صورتين واجيب ان المراد
 بالضرورة ضرورة تصحيح الكلام دون ما ذكرتم من الضرورة يعني ان الاضمار قبل الذكر في التنازع
 لضرورة تصحيح الكلام حيث وجدنا التنازع في كلام فيحتاج في تصحيحه الى الاضمار قبل الذكر ولا
 توجد تلك الضرورة ههنا لصحة حمل ما روى على غير الاضمار ثم لما فرغ من بيان بعض احكام
 الفاعل شرع في بيان حكم اخر وهو وجوب تقديمه تاخيراً فقال واذا انتفى الاعراب
 فيهما اي في الفاعل والمفعول لفظاً متميزاً من حيث اللفظ والقرينة عطف على قوله الاعراب
 اي واذا انتفى القرينة حالية كانت او مقالية على فاعلية احدهما ومفعولية الاخر نحو ضرب
 موسى عيسى اكرم هؤلاء هؤلاء او كان الفاعل مضمراً متصلاً سواء كان المفعول
 اسماً ظاهراً نحو ضربت زيداً او مضمراً منفصلاً نحو ما هربت الاياك او مضمراً متصلاً نحو ضرتك
 او وقع مفعول اي مفعول الفاعل بعد الاضمار ما ضرب زيداً امراً او بعد معناه
 اي معنى الا وهو انما فانه بمعنى الافادة القصصة ما هو المشهور عند النحاة نحو انما ضرب زيد
 عمرواً ثم انما بمعنى ما والا لا بمعنى الا فقط فكان في جعل انما بمعنى الاستاهل ثم كون انما بمعنى ما والا

اختيار والمصنف والا فالذكور في المفتاح وغيره هو ان انما متضمنة بمعنى ما والا لانه بمعنى ما
والاو قوله وجب تقديمه جزاء لقوله واذا انتفى مع ما عطف عليه اى يجب تقديم الفاعل على
المفعول اما في الصورة الاولى اى في صورة انقضاء الاعراب فيها والقرينية فللتحرز عن الالتباس
بخلاف ما لو وجدت قرينية مقاليتة نحو ضرب سعدى موسى ضربت موسى سعدى ضرب موسى
العاقل عيسى العاقل بنصب لعاقل الاول ورفع الثاني فان فيها قرينية مقاليتة وهى تذكير الفعل
في المثال الاول وتانيته في الثاني واعراب الصفة في الثالث او حالية نحو اكمل الكثرى موسى فان فيه
قرينية حالية وهو عدم صلاح الكثرى للفاعلية فينبذ لا يجب تقديم الفاعل لعدم الالتباس فان
قبل قد اعتبر لزوم الالتباس ههنا ولم يعتبر في تقديم المفعول على الفعل في هذه الصورة نحو موسى
ضرب عيسى واجيز الوجهان احدهما ان يكون موسى مبتداء والجملة الفعلية خبر والثاني ان يكون
موسى مفعول تقدم على الفعل وكذا في اقايم زيد اجيز الوجهان احدهما ان يكون اقايم مبتداء وما
بعده فاعله السا دمسا الخبر والثاني ان يكون اقايم خبرا تاخر عنه المبتداء وكذا في غيرهما ما اجيز
فيه الوجهان او الوجه فلا بد من بيان الفرق بين صور الالتباس جواز الوجهين او الوجه قبل
الفرق مبنى على تهديد اصل وهو ان احدا الوجهين اذا كان على خلاف الاصل والاخر على الاصل فقصده
المتكلم ما يخالف الاصل فليس ممتنع للالتباس اذا السامع يحكم بما هو الاصل لسبق ذهنه اليه ولا
يتامل ولا يستفهم فيجمل بالمقصود وان استويا اصالته ومخالفة الاصل كما ناجازين على الاحتمال
حيث لا يتعين احدهما بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار
فيكون جوازا من باب لا جمال دون الالتباس والجمال جائز والالتباس ممنوع واذا عرفت
هذا فاعلم انك اذا قلت ضرب موسى عيسى بلا قرينية حالية او مغالية وقصدت فاعلية عيسى كنى
فليس حيث لا يسبق ذهن السامع الى تاخر الفاعل عن المفعول لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى
فاعلية موسى انت لم تقصده فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف موسى ضرب عيسى حيث يجوز
في موسى الوجهان لاستواءهما في مخالفة الاصل اذ مفعوليته توجب تقدم المفعول على الفعل وهو خلا
الاصل وابتدائية توجب كون الخبر جملة وهو ايضا خلاف الاصل اذ الاصل في الخبر الافراد فيستويان
في خلاف الاصل فلا يلزم لللبس كذا اقام زيد حيث يجوز في اقايم الوجهان لاستواءهما في مخالفة الاصل على
ما سنهين ذلك في موضعه انشاء الله تعالى وعلى هذا ففسر سائر الامثلة هذا هو الفرق بين جميع صور
الالتباس جواز الوجهين او الوجه واما في الصورة الثانية اى في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلا بد

اتصاله مانع من تأخير لامتناع الفصل مع الاتصال والمراد بتقديم الفاعل ان لا يتخلل المفعول بينه وبين الفعل فلا ينتقض بخو زيد ما ضربت واما في الصورة الثالثة اي في صورة وقوع المفعول بعد الاو معناها فلانه لو اخر الفاعل لا تقلب لقصر ذلك لان المقصود منه قصر الفاعل على المفعول فلو قدم المفعول على الفاعل لا تقلب ذلك الى قصر المفعول على الفاعل اذ معنى قولنا ما ضرب زيد الامر وان زيدا ليس ضارباً بالحد الامر فاما امره فجاز ان يكون مضروباً بالغير وتقديم المفعول اي بقولك ما ضرب عمرو الزيد ينكسر ثم هذا اذ وقع المفعول فقط بعد الاو معناها كلاهما بعد الاو معناها ثم قدم عمرو على زيد بخوما ضرب الامر وازيد فانه جاز عند الاختشاع وعند القاهر سواء قصد استثناء عمرو وتقديم الامر على الفاعل بقرينة او قصد استثناء امرين من امرين اي ما ضرب احد احد الامر وازيد بحيث لا يتقلب الانحصار المقصود وذلك لان الانحصار انما يقع فيما يلزم الا فلو كان على بعدهما فلا انحصار يقع فيه فاذا قلت ما ضرب الزيد عمرو فكانت قلت الضارب زيدا لا غير ولو ذكر المفعول بعدهما فلا انحصار يقع فيه فاذا قلت ما ضرب الامر وازيد فكانت قلت المضروب عمرو لا غير وذهب لاكثر من الا انه لا يجوز ذلك سواء قصد استثناء عمرو وتقديم الامر على زيدا وقصد استثناء امرين من امرين اما الثاني فللزم استثناء شيئين من شيئين بارة فاحد بلا عطف وهو لا يجوز لضعف الحرف واما الاول فللزوم الالتباس بالثاني ثم لما بين المواضع التي وجب فيها تقديم الفاعل على المفعول شرع في بيان المواضع التي وجب فيها تأخير عنه فقال واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول اي ضمير ما يبدل الى المفعول نحو قوله تعالى واذا تبلى ابراهيم ربه بكلمات او وقع الفاعل بعد الاخر ما ضرب عمرو وازيد او بعد معناها اي معنى الا وهو انما نحو ما ضرب عمرو وازيد او اتصل به اي بالفعل مفعول له اي مفعول الفعل وهو اي لفاعل غير متصل بالفعل نحو ضربني زيد وما ضربني لانت وقوله وجب تأخير جواب الشرط السابقة اي وجب تأخير الفاعل عن المفعول واما في الصورة الاولى اي في صورة اتصال ضمير المفعول فللمخرج من لزوم الضار قبل الذكر واما في الصورة الثانية اي في صورة وقوعه بعد الاو معناها قليلا لا يتقلب لقصر المقصود لان المقصود منه قصر المفعول على الفاعل فلو قدم الفاعل على المفعول لا يتقلب ذلك الى قصر الفاعل على المفعول اذ معنى قولنا ما ضرب عمرو وازيد ان عمرو ليس مضروباً بالزيد فاما ما زيد فجاز ان يكون ضارباً بالغير وتقديم الفاعل اي بقولك ما ضرب زيد الامر ينكسر ثم

هذا اذا وقع مجرد فاعله بعد الا او معناها اما اذا وقع بعد الا او معناها كلاهما نحو ما ضرب
 الزيد عمرا فانها جازية لبقاء الاختصار المقصود على حاله وقيل لا حاجة الى هذا التقييد كما هو
 ظاهر لفظ المصنف لان مثل هذا التركيب محمول على كلامين فيكون عمرا معمول فعل محذوف
 ليس فيه تقديم الفاعل على المفعول واما في الصورة الثالثة اى في صورة اتصال المفعول بالفاعل
 المفعول مانع عن تاخير المنافاة الاتصال الفعل واما قال وهو غير متصل اختراعا اذا كان
 الفاعل متصلا ايضا مثل ضى تبتك فانه يجب تقديم الفاعل على المفعول على ما مر وقد يحذف
 الفعل كلمة قد للتقليل واللام للعهد اى قلما يحذف الفعل الراض للفاعل لقيام قرينة
 اللام بمعنى الوقت لا للعللة لان قيام القرينة شرط للحذف لا عللة بل للعللة لا يجوز
 الا بجاز والاختصار اى وقت حصول قرينة دالت على الحذف وتعيين المحذوف قوله جواز
 صفة مصدر محذوف اى وقد يحذف حذف جازي الا بجاز والاختصار مع حصول القرينة
 في مثل قولك زيد خبر مبتداء محذوف والقول بمعنى المتناول اى هو مثل مقولك وزيد يدل من
 المقول اى كزيد والرفع محكى وفي بعض النسخ في مثل زيد في موضع كقولك زيد وهو ظرف
 لقوله جواز فعله هذا يكون زيد مضاف اليه والرفع محكى على التقديرين وقوله لمن قال
 الجار والمجرور صفة زيد وكلمة من موصولة وقال صلة اى زيد المقول الذى قال من قام
 كلمته هذه استفهامية مبتدأة وقام خبر والجملة الاستفهامية مقول قال فزيد الواقع
 في الجواب فاعل فعل محذوف اى قام زيد فحذف الفعل لوجود القرينة وهو قام المذكور
 في السؤال فان قيل لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير زيد قام ليطابق الجواب لسؤال هو
 من قام لانه جملة اسمية فوجب ان يكون الجواب كذلك ولن يكون ذلك الا بتقدير الخبر
 قيل لوجعل هذا من باب حذف الخبر ليطابق السؤال صورة ولا يطابقه معنى لان قوله من قام
 سؤال عن الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الاسناد فلا
 يطابق الجواب السؤال من حيث المعنى ويقال حذف الخبر بوجوب حذف الجملة وحذف الفعل
 بوجوب حذف شرطها والتقليل في الحذف واما حذف الفعل كما يكون بقرينة السؤال المحقق كما في المثال المذكور
 يكون بقرينة السؤال المقدم كقول ضار النهشلى رثية نبيك نهشل وليبك يزيد ضارع لخصومة
 الواو في قوله ليك ليست بداخلة في البيت بل هي من عبارة المصنف لعطف مثال على مثال وهو امر

غايه بنى للمفعول وقوله ين يدغمه منصرف للعلمية ووزن الفعل مرفوع على انه مفعول المالم بيسم فاعله
 لقوله ليبيك وقوله ضارع فاعل فعل محذوف لان الشاعر لما امر بالبكاء بقوله ليبيك ين يدل على ان يد على
 صيغة المجهول كحركة السامع ان يسال قائلا من يبيكيه جعل هذا السؤال المقدرا لمحقق فاجاب بقوله ضارع اي يبيكيه
 ضارع اي عاجز عن خصمه عند الخصومة فحذف الفعل دلالة السؤال المقدرة عليه اللام في قوله لخصومة بمجره الوقت
 متعلق بقوله ضارع ان لم يصح بدنه لان الجار والمجرور يكتفيه راجحة الفعل اي يبيكيه من يعجز عند الخصومة
 او بقوله يبيكيه المقدر والمراد بالخصومة خصوصية غيره معه او خصوصية مع غيره وانما يبيكيه وقت الخصومة لضعف
 حاله وقلة احواله فان يزيد كان ظهيرا المضارعين ومعين الضعفاء وقيل اللام للعلّة ان اريد خصوصية
 غيره معه وفيه نظر لان الخصومة لا تقبل علته للبكاء بل العلة تعجزه وقت خصوصية غيره اياه وكون
 ين يدل ظهيرا المضارعين ومعين الضعفاء فاللام بمعنى الوقت على كلا التقديرين واجب بان حمل اللام
 على العلة على تقدير ان يكون قوله لخصومة متعلقا بقوله ضارع لا بقوله يبيكيه المقدر اي ضارع لاجل
 خصوصية غيره معه اي يبيكيه من يعجز عند خصوصية غيره معه وهذا البيت من كتاب سيبويه واخره
 ومختبط ما تطيح الطوايح قوله ومختبط عطف على ضارع اي يبيكيه ضارع ومختبط وهو سائل
 العطايا من غير وسيلة وانما يبيكيه مختبط لان يزيد معطى السائلين من غير وسيلة وقوله مما
 تطيح الطوايح اي ما هلك الحوارث ماله متعلق بقوله يبيكيه المقدر او بقوله مختبط وكلمة من
 للسببية وما مصلته في المضارع بمعنى حكاية حال ماضية والاطاحة هو الاهلاك والطوايح جمع مصالحة
 على خلاف القياس كواقع جمع لاحقة والقياس الملمات والمليحة هي الحادثة المهلكة اي يبيكيه مختبط لاجل
 الطاحة الطوايح ماله اي لاجل اهلاك المهلكات ماله او متعلق بقوله ليبيك اي ليبيك ين يدل لاجل الطاحة
 الطوايح اي لاجل اهلاك المهلكات يزيد ومعنى البيت انه ينبغي ان يبكي على ان يزيد كل دليل ناصر له
 وكل فقير سائل اصابته حوادث الزمان واهلكت ماله ولم يجد من يعينه وان يزيد ناصر كل دليل و
 جاز فقير وقوله وجوبا عطف على قوله جاز اي ويجذف حذفاً واجباً في مثل وان احد من
 المشركين استجارك فاجره اي في مثل هذا الكلام وقوله احد مرفوع على انه فاعل فعل محذوف
 تفسير استجارك وتقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك والمراد بالمثل كل ما عسره في المحذوف
 فيجب فيه المحذوف لئلا يلزم الجمع بين المفسر المفسر فان قيل يلزم الجمع بينهما كما في المفسر باي وان
 وعطف لبيان نحو راي غرضه اي اسد ونحو قوله وناديه ان يا ابراهيم ونحو جائي ابو الفضل
 زيد قيل ذلك تفسير المعنى وهذا تفسير المحذوف وصح الجمع بين المفسر المفسر ثم ولم يصح هنا لانه

اعوانه

من يغني

بالجمع لا يبقى المفسر محذوف فلا يكون المفسر تفسير المحذوف ثم لما فرغ من بحث حذف الفعل وحده شرع في بحث حذف الفعل والفاعل جميعا فقال وقد يجوز أن معاى الفعل والفاعل القيام قرينة نظيره مثل نعم لمن قال الجار والمجرور صفة نعم ان نعم المفعول لمن قال او حال اي مثل نعم مقولة لمن قال اقام زيد تقديره نعم قام زيد فحذف الفعل والفاعل بدله لانه نعم التي تصديق ما سبق عليه وحذف الجملة هنا جائز لا واجب ونعم قرينة لاساءة مسد الجملة كذا قالوا ولما قل ان يقول ان سدا الشيء مسند غير قد يكون بان يفيد فايد توكا في اقيام الزيدان ولا شك ان نعم تفيد فايدة الجملة المحذوفة فيكون السؤال قرينة الحذف ونعم سادة مسد المحذوف فينبغي ان يكون حذف الجملة هنا واجبا على ان الجملة لم تستعمل بعد حذف التصديق في موضع وذاتارة الوجه والجواب عنه ظاهر فليت امل ثم لما فرغ من بيان بعض احكام الفاعل شرع في بيان حكم اخر له وهو الازها وعند التنازع وذكر ساير احكام التنازع استطراد فقال واذا تنازع الفعلان اسما ظاهرا بعدهما اي بعد الفعلين قوله ظاهرا مفعول تنازع لان نازع متعد الى مفعولين تقول نازعته الثوب فيتعدى تنازع الى واحد فيكون من باب تجاز بنا الثوب لا من باب تضارب زيد وقوله بعدهما صفة ظاهرا اي ظاهرا واضاهما وانما ذكرنا الفعلين لاصالة الفعل في العمل والتنازع لا يختص بالفعل بل يجري في غيرهما من الصفات ايضا نحو زيد يضارب ومكرم عمر ووايكوشريف وكريم ابوه وغير ذلك وهذا بيان لا قل ما يتحقق فيه التنازع ولا يختص التنازع بالفعلين بل يجري في اكثر منها ايضا نحو ما جاء في الصلوة الماثورة كاصليت وسلمت وباركت ورحمت وتوحيات على ابراهيم فان هذه الخمسة تنازعت في على ابراهيم وانما قيل بالظاهر احترازا عن المضمرة ان التنازع لا يجري فيه بل يلحق بما يليه ليس فيه جواز اعمال كل واحد منها فاذا قلت ضربت واكرمت على صيغة التكلم وضرب واكرم على صيغة الغالب وضرب واكرمك على صيغة المخاطب كان كل من الفعلين اتصل به ما يقتضيه لا يمكن اعمال احدهما فيما اتصل بالآخر لان المتصل يجب اتصالا بعامله او بما هو كجزءه ولا يتصل بعامل اخر فلما لم تجزئة المتصل لم تجزئة المنفصل طرد الباب واما قيد بقوله بعدهما لان الاسم الظاهر اذا كان متقدما او متوسطا يلحق بالفعل الاول لانه يستحقه هو قبل التكلم بالثاني فلا يكون فيه مجال نزاع فلا يكون من هذا الباب كقولك زيدا ضربت واكرمت وضربت زيدا واكرمت فان قيل التنازع لا يتحقق في تركيبا عند احدهما البصريين ذهبوا الى اعمال الثلاثة واضمار الفاعل في الاول وحذف المفعول ان استغنى عنه الا اظرو

بحث حذف
الفعل والفاعل

بحث تنازع
الفعلان

والكوفيين الى اعمال الاول واضمار الفاعل والمفعول في الثاني الا ان يمنع مانع فيظروه على ما ياتي
في المتن فكيف قال واذا تنازع الفعلان الى اخره قيل المراد بالتنازع التنازع في القلب ون التركيب
فيكون المعنى واذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد في القلب ون التركيب الفاء في قوله فقد يكون
جوابا واضحا لهذا يكون الفاء في قوله فان اعلمت للتفسير يحتمل ان يكون الفاء للتفسير الجزاء محذوف وتقدير
واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعد ما جازا اعمالا كل واحد منها وعلى هذا يكون الفاء في قوله فان اعلمت ايضا
للتفسير يحتمل ان يكون الفاء للتفسير جزاء الشرط قوله فان اعلمت الثاني الى اخره اى فقد يكون تنازع
الفعلين واقعا في الفاعلية اى فاعلية الاسم الظاهر وياى النسبة مع التاء تفيد معنى المصدرية اى في
كونه فاعلا نحو ضربته واكرمته زيد وقد يكون واقعا في المفعولية اى في مفعولية الاسم
الظاهر اى في كونه مفعولا ضربته واكرمته زيدا وقد يكون واقعا في الفاعلية والمفعولية
مختلفين في الاقتضاء بان يقتضيه احدا الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والاخر مفعولية معان نحو ضرب
واكرمته زيدا وانتصاب قوله بمختلفين على انه حال من الفعلين المقدرين اللذين هما فاعل المصدر
المضاف اليها المدلول بالضمير المستكن في فقد يكون العامل في قوله وفي الفاعلية والمفعولية بواسطة
الخطف اى وقد يكون تنازع الفعلين واقعا في المفعولية والمفعولية معا حال كون الفعلين مختلفين
في الاقتضاء فيكون العامل في الحال وصاحبها ذلك المصدر فيتحدهما عامل الحال وصاحبها واقابل
ان يقول لو كان ذلك حالا من الفعلين المقدرين وعامله المصدر المدلول بالضمير المستكن في
قوله فقد يكون يلزم اعمال الضمير العايد الى مصدر في الحال وصاحبها الاحالة ودامتنع ويمكن ان
يجاب بان حال من الفعلين المفهومين من ذلك الضمير فيكون حالا من مفهوم الكلام وعامله
المصدر المفهوم من الكلام والحال يجمع ان يكون عاملها معنويا مفهوما من الكلام من حيث
الحق فيكون من باب اعمال مفهوم الكلام لا من باب اعمال الضمير ويمكن ان يقال انه خبر كان المحذوف
اى ان كان الفعلان مختلفين عملا بان كان احدهما رفعا والاخرانصبا وقوله ويختار البصريون
بكسر الباء والقياس الفتح وكان الكسرة يقياس الفصل بين المنسوب الى المدينة وبين المنسوب الى البصرة
بمعنى المجازة اى يختار النحاة المنسوبة الى البصرة اعمالا لثاني عطف على الجزاء المحذوف اى واذا
تنازع الفعلان ظاهرا بعد ما يجوز اعمال كل منهما ويختار البصريون اى بخاة البصرة اعمال
الفعل الثاني مع تجويز اعمال الاول فالاختلاف في الاختيار والاولوية دون الجواز واختجوا بان
الفعل الثاني اقرب الطالبين الى المطلوب فهو على اخذه اقدر وبان الاعمال الاول يستلزم

الفصل بين العامل والمفعول وهو خلاف الأصل إذ الأصل في المفعول أن يلي عامله وبما ستفاضله
الاستعمال على ذلك في القرآن وكلام الفقهاء منه قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه حيث اعمل
الثاني اذ لو اعمل الاول لقبل اقرؤه لاختيار اضمار المفعول في الثاني عند افعال الاول ومنه قوله
تعالى اقوفن ارفع عليه قطر حيث اعمل الثاني اذ لو اعمل الاول لقبل افرغه لما مر ومنه قول الشاعر
ومكتا مدمائة كان متوقفا : جرى فوقها واستشعرت لون مذهب : حيث اعمل الثاني والاول
واستشعرت لما ذكرنا ومنه قول الآخر : قضى كل ذي دين فوق عزيمة وعزة ممطر لمعنى غيرهما
حيث اعمل الثاني في كلا المصارعين اما في المصارع الاول فلانه لو عمل ذلك لقبل فوقاه لما قلنا واما
في المصارع الثاني فلانه لو اذ لك لقبل معنى هو غيرهما باظهار الضمير في معنى لانه صفة جرت على
غير من هي له حيث وقع خبر العزة وهو صفة الغريم حيث اسند اليه والصفة اذا جرت على غير من هي
له يجب فيها ابراز الضمير اذ لم يضر على شريطة التفسير فلما لم يبرز الضمير دل على انه قد اعمل الثاني
بخلاف ما لو كان الغريم معولا لقوله معنى فانه لا يجب ابراز الضمير في معول لانه وان كان صفة
جرت على غير من هي له حيث وقع خبر العزة وهو صفة الغريم الا ان ضميره اضمير بشرطة التفسير
الغريم تفسير لضمير فلا يجب فيه ابراز الضمير ويختار الكوفيون اى نحة الكوفة اعمال الفعل
الاول مع تجاوز اعمال الثاني واختجوا بان الاول اسبق الطالبين فهو اولى باعطاء المطلوب
وبان اعمال الثاني يستلزم الاضمار قبل الذكر وكذلك اعمال الاول فكان اولى ويقول امر القيث
فلو انما استعجل دف معيشته : كفاف ولم اطلب قليلا من المال : فان كفاف ولم اطلب تنازعا في
قليل واصل كفاف فيه حتى ارتفع به مع امكان اعمال الثاني وهو لم اطلب ولا تفاوت في النظم
بين نصب قليل ورفعه مع ارتكابه خلاف الأصل وهو حذف المفعول بالاتفاق فلو لا اعمال
الاول لمختار لما اختاره الشاعر اذا فصيح لا يختار الا الوجه المختار فلما اختاره دل على ان اعمال
الاول هو المختار وجوابه ياتي في المتن ثم لما بين ان المختار اعمال الثاني عند البصريين واعمال
الاول عند الكوفيين شرع في تفسير مذهبها وبيان كيفية الاعمال فقال فان اعلمت الثاني
الفاء للتفسير ولما بدأ بتفسير اعمال الثاني لانه الاول والاكثر استعمالا اى فان اعلمت الفعل
الثاني كما هو مذهب البصريين سواء كان الثاني مقتضيا للفاعل والمفعول اضمير الفاعل
في الفعل الاول اذا اتفقت الفاعل على وفق الظاهر اى على موافقة الاسم الظاهر الواقع بين
الفعلين في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت

الظاهر كما في صورة تأخير الناصب يقال ضربني وكرمت زيدا هو رواية المتن غير مشهورة عنه وقوله وحذفت المفعول عطف على قوله اضمرت الفاعل اي وان اعمت الثاني حذفت المفعول ان اقتضى الاول المفعول ان استغنى عنه هذا شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يغني عنه والمجر والمجرور اعني عنه مفعول ما لم يسم فاعله اي حذفت المفعول ان كانا استغنى عنه بان لم يكن مفعولا لافعال القلوب نحو ضربت وضربني زيد اعطيت واعطاني زيد درهما ان المفعول فضلة ولا ضرورة في اضراره قبل الذكر فيحذف لدلالة الاسم الظاهر عليه وانما لم يذكر كمثل هذا المفعول تحريزا عن سماجة التكرار وانما لم يضمن ذلك تحريزا عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة واما الاضمار في قولهم ربه رجلا فتشاذر والا اظهرت اي وان لم يستغن عنه اي ان كان ما لم يستغن عنه بان كان مفعولا ثانيًا من باب علمت و كان الاول مذكورا اظهرت المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت لما تنازعا في منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت وجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا الاول لثلاث يلزم الاختصار على احد المفعولين ثم لما فرغ من تفسير مذهب البصريين وبيان كيفية اعمال الفعل الثاني شرع في تفسير مذهب الكوفيين وبيان كيفية اعمال الفعل الاول فقال وان اعمت الاول عطف على الشرطية السابقة وهي قوله فان اعمت الثاني وان اعمت الفعل الاول كما هو دأب الكوفيين سواء كان مقتضيا للفاعل او المفعول اضمرت الفاعل في الفعل الثاني اذا اقتضى الفاعل على وفق الظاهر بالاتفاق نحو ضربت وضربني زيدا وضربت وضرباني الزيدين وضربت وضربوني الزيدون واضمرت المفعول ايضا في الفعل الثاني اذا اقتضى المفعول على القول المختار على وفق الظاهر نحو ضربني وضربته زيد وضربني وضربتهما الزيدان وضربني وضربتهم الزيدون وانما اضمرت المفعول في الثاني لان اضراره ليس قبل الذكر لمتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول وهو مقدم على ما يضمن في الفعل الثاني حكما فلا يجذف مع امكان اضراره الا ان يمنع مانع فتظهر استثناء مفرغ اي اضمرت المفعول على المختار في جميع الاوقات الاقتضات منع مانع عن الاضمار فيحذف وجب اظهار المفعول وهو ما اذا كان مفعولا ثانيًا من باب علمت مع ذكر المفعول الاول غير الاول غير مطابق للظاهر مثل حسبني وحسبتها منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبتها تنازعا في منطلقا فاعمل الاول وهو حسبني فجعل الزيدان فاعلا له

ومطلقا مفعولا له واخر المفعول الاول في حسيتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين
لما منع يمنع اضماره وهو انه لو اضم مفعولا منفردا خالف لمن هو له وهو المفعول الاول وذو غير
جائز لوجوب اتحادها فيما صدقا عليه في هذا الباب ولو اضم مثنى خالف المعاد وهو قوله منطلقا
فلما اضمع الاضمار وجب اظهاره وان كان مطابقا للظاهر يضم نحو حسبي وحسبته اياه زيد
منطلقا لما فرغ من ذلك شرع في جواب ما تمسك به الكوفيون بقول امرء القيس من ان كفا في
ولم اطلب تنازعا في قليل واعمل كفا في فقال وقول امرء القيس فلو انما اسعى لادنى معيشة
كفا في ولم اطلب قليل من المال ليس منه القول بمعنى المقول اى مقوله ليس من باب التنازع
لفساد المعنى اى لاجل فساد معنى البيت على تقدير توجيهها الى قليل من المال حيث يلزم
التناقض وخلاف المقصود لان كلمة لو يجعل المثلث من شرطه وجزاؤه وما عطف على
احدها منفيًا والمنفى من كل واحد من ذلك مثبتا فاذا قلت لو اكرم منى اكرمك فالأكراما
منفيان واذا قلت لو لم تكرم منى لم اكرمك فالأكراما من مثبتان فلهذا قوله فلو انما
اسعى لادنى معيشة يستلزم انتفاء سعيه لادنى معيشة اى انتفاء طلبه لقليل من المال
لانه مثبت وقع في سياق لو وكذا قوله كفا في قليل من المال يستلزم انتفاء كفاية قليل من
المال فلو كان قوله ولم اطلب متوجها الى قليل من المال كما زعموا يستلزم كونه طالبا لقليل
من المال لانه صار مثبتا بالعطف على جزء لو فيلزم من المصراع الاول ان لا يكون طالبا
لقليل من المال ومن الثاني ان يكون طالبا له وهو تناقض بين وكذا يلزم من الاول انتفاء
كفاية قليل من المال من الثاني ثبوت طلبه وهو غير مقصود فثبت ان الفعل الثاني غير متوجه
الى ما توجه اليه الفعل الاول بل الاول متوجه الى قليل من المال والثاني متوجه الى المجدد المثلث
بكناية البيت الثاني وهو قوله ولكنما اسعى لمجدد مثل وقد يدرك المجدد المثلث امثالي فيكون المخ
لو ثبت سعى لادنى معيشة كفا في قليل من المال ولم اطلب المجدد المثلث ولكنما اسعى لمجدد مثل فلا يكون
من باب التنازع اذ شرط ان يكون الفعلان متوجهين الى شئ واحد قال ابو علي الفارسي لو اوفى قوله
ولم اطلب المحال ون العطف فلا يصبر الطلب مثبتا فلا يلزم التناقض ولا حجة المقصود ويكون المعنى ما ثبت سعى
لادنى معيشة وما كفا في قليل من المال والمحال الى لم اطلب قليلا من المال فيكون من باب التنازع باعمال
الاول وفيه نظر لان المحال قيد لعامل فيستلزم كون الشرط ملزوما للكفاية المقيدة بانتفاء الطلب
ليس كذلك لتحقق السعى لادنى معيشة مع كفاية قليل من المال مطلقا سواء طلبه ولم يطلبه نعم

يمكن ان يكون البيت من هذا الباب باعمال الاول وحذف المفعول من الثاني على غير المختار ان
 كان قوله لم اطلب عطفًا على جموع الجملة الشرطية دون الجزاء وكذا اعتراضا حيث لا يكون حينئذ في سيا
 لو فلا يصير مثبتا فلا يفسد المعنى فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله قولاً مرء القيس مبتداء وقوله ليس
 خبر وقوله كفا في البيت جواب لو وفي الكافية بدل من قول امر القيس إضافة الفسا الى المعنى إضافة المصد
 الى الفاعل ثم المصنف لما اخرج مفعول ما لم يسم فاعله عن تعريف الفاعل بقوله على حجة قيامه بشرع في
 تعريفه ثم على حدة فقال مفعول ما لم يسم فاعله واقيم هو مقامه اي مفعول فعل لم يذكر
 فاعله وانما لم يفصل عنه كما فصل المبتداء لشدة تغلقه بالفاعل حتى سماه بعض النحويين فاعلا كل
 مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه كلمة كل لبيان الاطراف فلا يكون ذكره ههنا مستلزما
 وقوله حذف فاعله صفة مفعول وهو تأكيد للضمير المستتر في اقيم اي اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل
 وانما الكمال لا يتوهم اسنادا فقيم الى قوله مقامه فان قيل هذا المحدثا وادق على الربيع في قوله انبت الربيع
 البقل حيث كان في الاصل مفعولا فيه اي انبت الله البقل وقت الربيع فهو مفعول حذف فاعله واقيم
 هو مقامه قيل انه قد خرج عن كونه مفعولا فيه وصار فاعلا لصديق حذف الفاعل عليه فلم يصدق عليه كل
 مفعول حذف فاعله ثم لما فرغ من تعريف مفعول ما لم يسم فاعله شرع في بيان شرطه فقال و
 بشرطه اي بشرط مفعول ما لم يسم فاعله ان تغيير صيغة الفعل الى فعل او يفعل وصيغة
 التفضيل الى صيغة المفعول فان قيل كيف يدخل في هذا الشرط نحو افتعل واستفعل وغيرهما
 بنى للمفعول قيل في الكلام حذف معطوف اي الى فعل ويفعل ونحوها ما بنى للمفعول او يقال
 المراد بقوله فعل ويفعل مجرد اللفظ واللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلامة يصح تاوله
 بصفة اشتهر سماه بها كما في كل فرعون موسى اي كل جبار عادل والصفة المشبهة لسمي فعل ويفعل
 كونه ما ضيا مجهولا ومضارعا مجهولا او كونه صيغة المبني للمفعول فيكون المعنى ان تغيير صيغة الفعل
 الى الماضي المجهول والمضارع المجهول او ان تغيير صيغة الفعل المبني للفاعل الى صيغة الفعل المبني
 للمفعول ثم لما كان تعريف مفعول ما لم يسم فاعله هو بان كل مفعول صالح لا قامته مقام الفاعل
 شرع في بيان ما يقع من المفعولات مقابلة ما لا يقع فقال ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت
 مقام الفاعل لان المفعول الثاني مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه كونه
 مسندا او مسندا اليه معا مع كون كلا الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد فان ضرب زيدان
 كما مسندا او مسندا اليه لكن اسناده الى الفاعل غير تام وكذا لا يقع المفعول الثالث من باب

اعلمت مقام الفاعل لان حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسنداً وكذا ثانی مفاعيله
عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه بخلاف علمت زيداً ههنا ذاهبة والمفعول له والمفعول
معه كذا لك اى لمفعول له والمفعول معه مثل المفعول الثاني من باب علمت والثالث من
باب اعلمت في هذا لا يقعان موقع الفاعل اما الاول فلان المفعول له جواب لم ويبطل السؤال
عن التبيين قيل تمام الحكم وفيه نظر لان هذا الدليل يوجب ان لا يجوز اقامة المفعول له بعد اظهار
اللام ايضا لان جواب لم وقد جاز ذلك بالاتفاق يقال ضرب للتاديب وما يقال لا نسلم انه بعد
اظهار اللام جواب لم ففيه وهاء لا يخفى لان المفعول له بلا لام انما يقع جوابا باللم كونه صالحا للجواب
للم ولا يتفاوت تلك الصلاحية بعد اظهار اللام الا ترى ان قولك للتاديب يصلح جوابا لمن
قال لم ضربت كما ان تاديبا يصلح لذلك وهذا امر يعرف بالوجدان لا بالبرهان وعلى بعض
المشارحين بان النصب فيما قصد علميته مشعرا بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل صار مرفوعا
فيفوت الاشعار بالعلية وفيه نظر لان يلزم من هذا الدليل جواز اقامته لو قام قرينة تشعر
بالعلية وليس الامر كذلك بل المنع مطلق ولان هذا الدليل يقتضواى امتناع اقامة الظرف ايضا
لان النصب فيما قصد ظرفية مشعرا بالظرفية فلو اقيم مقام الفاعل فمات النصب والاشعار وقد
صح ذلك يقال مير يوم الجمعة واما الثالث فلان المفعول معه لو اسند اليه الفعل فلا يخلو اما
ان يحذف الواو عند اسناد الفعل اليه ام لا فان حذفت يتغير ما هيته المفعول معه ويخرج
عن كونه مفعولا معه وان لم يحذف يمتنع الاسناد اليه اذ الواو يمنع الاسناد اليه ثم لما بين
المفاعيل التي لا يقع موقع الفاعل شرع في بيان ما يقع موقعه فقال واذا وجد المفعول به
بلا واسطة في الكلام مع غيره من ساير المفاعيل التي تقع موقعه وهي المفعول المطلق الذي
ليس للتاكيد وظرف الزمان والمكان والمفعول بواسطة حرف جر تعيين له اى تعيين
المفعول به لا قامة مقام الفاعل على اسناد الفعل اليه وانما تعين له لان الفعل المجهول بخوله واسند
اليه حقيقة والغير من الملابس مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها فان قيل لا يتبرج المفعول
المطلق والزمان على المفعول به باعتبار ان كل واحد منهما جزء مدلول الفعل لان الفعل يتضمن المصلة
والزمان وكذا المكان باعتبار انه مستلزم مدلول الفعل لان كل مصدر يستلزم المكان بخلاف
المفعول به فانه مقتضى مدلوله من حيث ان المصدر يقتضيه المحل من جهة الوقوع عليه ولا يستلزمه
فان الضرب في ضربت زيدا مثلا وان استلزم المحل من جهة وقوع المصدر على ذلك المحل لكن باعتبار

المصدرية بل باعتبار الصفة التعديّة فان نفس المصدر يمكن ان يكون بدون المفعول به كالقيام والقعود وغيرهما من المصادر اللازمة فنبت ان احتياج الفعل الى هذه المفاعيل اشد من احتياجه الى المفعول به فلم لا مترجح هي عليه قيل انما لم يترجح هي عليه لان الفعل المجهول غير مبني لواحد هذه المفاعيل فكان راجحا عليها ولذلك تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد الفاء للتعليل وهذا تعليل على التمثيل المذكور لانه اذا قيل تقول كذا فتعين زيد فكانه قال مثاله كذا فانه تعين فيه زيد كما ترمى مع وجود غيره من المفاعيل التي تصلح للاقامة فان قوله يوم الجمعة ظرف زمان وقوله امام الامير ظرف مكان وقوله ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وقوله في داره مفعول به بواسطة حرف الجر مع ان المفعول به بلا واسطة حرف جر اقيم مقام الفاعل ولقائل ان يقول ان قوله في الدار مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور واما على اصطلاح المصنف فهو مفعول فيه حيث جعل تقديره شرط نصب المفعول فيه لا شرط نفس المفعول فيه فيلزم تكرار ظرف المكان وترك نظير المفعول به بالواسطة وايضا انه ان يقول ان كلام المصنف غير منتظم فان قوله اذا وجد قوله تعين وقوله يقول امور مستقبلة وقوله فتعين زيد ماض اللهم الا ان يجعل قوله تعين بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى ويوم ينفخ في الصور فنفخ من في السموات والارض فان لم يكن تامر لا ناقصة اى فان لم يوجد المفعول به بلا واسطة في الكلام فالجميع سواء اى فجميع المفاعيل مستوية في الاقامة لا استواء الجميع في عدم بناء الفعل المجهول له وكون الاسناد اليه مجازا فان قيل في كلام الشيخ نوع اشكال وهو انه لو اريد جميع المفاعيل مع مفعول به لا يستقيم لا بتنايه على قوله فان لم يكن وان اريد جميع ما سوى المفعول به فهي سواء مطلقا وجد المفعول به او لم يوجد قيل المراد وان لم يوجد المفعول به فجميع ما سواء سواء في جواز الاقامة وعند وجوده كانت سواء في عدم جواز الاقامة او يقال المراد ان لم يوجد المفعول به فجميع ما يذكر في التركيب المذكور من المفاعيل سواء وان وجد فجميع ما يذكر منها فيه ليس بسواء لترجح المفعول به وتوالت والا فالبواقي سواء لكان اخضر لترك فعل الشرط ووضح لان لفظ الجميع يوجب خلاف المقصود على ما عرف والمفعول الاول من مفعولي باب اعطيت والمراد باب اعطيت كل فعل متعد الى مفعولين ثانيها غير الاول فيتناول كسوت اى المفعول الاول من الفعل المتعد الى مفعولين ثانيها غير الاول اولى من لتفعل الثاني في اقامته مقام الفاعل لان المفعول الاول

من اعطيت زيدا درهما في معنى الفاعلية اذ هو عاقل اى اخذ وكذا المفعول الاول من كسوت زيدا
 جبة فيه معنى الفاعلية اذ هو مكنت وفي الثاني منها معنى المفعولية لانه ما خوذ مكنتى وما فيه معنى
 الفاعلية فهو انشوب واليق باقامته مقام الفاعل ويجب اقامته عند اللبس نحو اعطى زيدا درهما فان
 كل واحد من مفعوليه يصلح ان يكون اخذا وما خوذ انجلا فاعطيت زيدا درهما فان الثاني
 لا يصلح ان يكون اخذا بل تعين لكونه ما خوذ فلا لبس في اقامته ثم لما فرغ من بحث الفاعل و
 مفعول ما لم يسم فاعله شرع في بحث المبتداء والخبر فقال ومنها المبتداء والخبر مبتداء
 متقدم الخبر والمجمل عطف على قوله فمنه الفاعل اى من المرفوعات المبتداء والخبرات الضمير ههنا
 لتأنيث المعاد وذكرته لتذكير الخبر وفي بعض النسخ ومنه المبتداء والخبر اى وما اشتغل على علم
 الفاعلية المبتداء والخبر وفي بعض النسخ المبتداء والخبر فلهذا يكون المبتداء مبتداء محذوف
 الخبر اى ومنها المبتداء والخبر ومنه انما حذف الخبر اكتفاء بما ذكره الفاعل ولذلك حذف ذلك
 في سائر المرفوعات الانثوية وانما جمع المبتداء والخبر في فصل واحد لكان التلازم بينهما على ما
 هو الاصل اذ الاصل فيهما اذ ذكر احدهما ذكر الاخر ما حذف احدهما فحذف الاصل ولا شتر اكهما
 في كون عاملهما معنويا وغير ذلك فالابتداء هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
 قوله المبتداء مبتداء وهو ضمير الفعل لا محله من الاعراب وقوله الاسم خبر وقوله المجرد صفة
 الاسم وقوله عن العوامل متعلق بالمجرد وقوله اللفظية صفة العوامل اى العوامل المنسوبة الى
 اللفظ لنسبة المفعول الى المصدر ونسبة الجزئيات الى الكلليات وعلى الاول يكون اللفظ بمعنى
 التللفظ اى العوامل المنسوبة الى تلفظ لفظ ذلك العوامل فيكون العوامل ملفوظة وعلى
 الثاني بمعنى الملفوظ اى العوامل المنسوبة الى الاشياء الملفوظة والاشياء الملفوظة ككلمة
 والعوامل بعض جزئياتها وفي قيد الاسم احتراز عن الفعل فانه لا يقع مبتداء والمراد بالاسم
 اسم من ان يكون اسما لفظا او تقديرا فيدخل في الحد سواء عليهم ء اندرهم ام لم تذروهم وتسمع
 بالمعبد وخير من ان تراه وخبر ان زيدا منطلق وفي قيد المجرد عن العوامل اللفظية احتراز
 عن الاسم الذى يدخل فيه عامل لفظ وانما اطلق العوامل اللفظية ولم يفسرها بباب كان وان
 وعلمت كما فسرها السلامة جارا لله لنه مشرى في الفصل لانه عرف المبتداء وحده فبالجرحى ان
 يطلق بخلاف جارا لله حيث قصد بيان ما هو المشترك بين المبتداء والخبر قابلهما الاشياء
 المجردة ان عن عوامل اللفظية للاسناد والمشارك بينهما المجرد عن العوامل التى من شأنها

من اعطيت زيدا درهما

ان تدخل عليها وهي الابواب الثلاثة وفروعها ليس الا ولا يرد على المصنف قوهم بحسبك
 درهم فان قوهم بحسبك مبتداء وليس بمجرد عن مطلق العوامل اللفظية لان الباء زائدة
 والحروف الزوايد مما لا يعتد به وقوله مسندا اليه حال من الضمير المستكن في قوله المجرد
 والحار والمجرد مفعول مالم يسم فاعله لقوله مسندا وهو انما عمل لانه حال معتدة على ذي الحال
 وفيه اختراز عن خبر المبتداء والقسم الثاني من المبتداء فانه خارج من هذا القسم فان قيل
 ماله اني بضمير الفصل في هذا المبتداء والمجردون حد الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله قيل
 اكتفى في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لمكان الاطراد والانعكاس صرح بذلك
 في بعضهم ليكون صور التصریح والتعالي صور الانكفاء وقيل صرح بالحصر هنا راد على من زعم
 ان اسم الفاعل مبتداء و فاعله سد مسد الخبر كاقيم الزيدان لانه مسند به لا مسندا اليه
 ولانه اسم لا صفة واقعة بعد حرف النفي والاستفهام وفيه نظر لان ضمير الفعل يقتضيه قصر
 الخبر على المبتداء دون العكس فاذا قلت زيدا هو المطلق كان الانطلاق مقصودا على زيد
 لان زيدا مقصور على الانطلاق فعمل هذا يكون الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المسند
 اليه والصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام مقصورا على المبتداء ان المبتداء مقصور
 على الاسم المذكور والصفة المذكورة فلا يحصل بضمير الفصل رد من زعمه لان الاسم المذكور
 والصفة المذكورة مبتداء بخلاف واجب بانه قد يجئ لقصر المبتداء على الخبر كما يقال للكرم
 هو القوي ومنه قوله تعالى واولئك هم المفلحون اى اولئك هم المقصرون على الفلاح
 لا يتعدى لفلاح منهم الى غيرهم وههنا من هذا القبيل فيكون المبتداء مقصورا على الاسم
 المذكور والصفة المذكورة فلا يكون المبتداء غيرهما فيحصل به رد زعمه فان قيل التجويد عن
 العوامل اللفظية يقتضيه سبق وجودها كما ان قولك زيد مجرد عن الثياب يقتضيه سبق وجود
 الثياب ولم يوجد في المبتداء عامل فقط قيل سلمنا ذلك لكن قد ينزل الامكان منزلة الوجود
 كما في قولك للمطارضيق قمر الوكبة والركبة البير قولك سبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وقوله
 تكا امتنا الثلثين واحييتنا اثنتين بتثنية الحدم الاصل امانته وههنا من هذا القبيل فان قيل التجويد
 نحو الوجود من حيث المعنى واللام في العوامل لا يستغرق فيكون المعنى المبتداء هو الاسم الذي لا يوجد فيه كل عامل
 لفظ ونفى الكل يوجب نفى العموم كقولك لم يبق كل انسان انعم النفي كقولك كل انسان يبق وقد عرفت ان نفى العموم يفيد
 نفى الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل يفيد نفى الحكم عن جملة افراده فيصير عند عدم بعض العوامل

البعض ان تجريد عن شمول الوجود كما يكون في شمول العدم يكون بالافتراق ايضا قبل هذا انما يريد ان كان
 التجريد بمغنى السلب البسيط ولا فناء ذلك بل هو سلب على وجه العدل واذ النسبة ايجابية كقولك المجاد لا حتى
 اثبات التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لا نفى العموم فيكون المغنى هو الاسم
 الذي لم يوجد فيه عامل لفظي او يقال سلمنا ان التجريد بمغنى السلب البسيط فيفيد نفى العموم ونفى العموم
 يحتمل الشمول لعدم والافتراق فتعين احدهما وهو شمول العدم بالدليل الخارجي كما في قوله تعالى ان الله
 لا يجب كل محال فخور وان الله لا يجب كل اقاك اتيهم ولا نفع كل خلاف ذلك الدليل هنا شهور الاصطلاح
 على ان المبتداء هو الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي ويمكن ان يقال اللام في قوله العوامل للجنس ون
 الاستغراق فيبطل معنى الجمعية اى المبتداء هو الاسم المجرد عن ماهية العوامل اللفظية فلا يرد ما ذكرنا
 وقوله او الصفة عطف على قوله الاسم اى المبتداء هو الاسم المذكور او الصفة الواقعة بعد
 حرف النفي او الف لا استفهام والمراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمجاز
 مجراها كالمنسوخ نحو ما قرنتي اخوك وانما قيد الصفة بكونها واقعة بعدها ليحصل الاعتماد وفيه خراز
 عن قولك قايم زيد فان الصفة ليست بمبتداء لعدم الاعتماد خلا فالالاخفش والكوفيين في كلمة النسخ
 المخلوون الجمع وليست للشك والتشكيك فلا ينافي التعريف او هي لتقسيم المحدودون المحدثة
 تقسيم المحدودان يذكر في صدر الحد ما يتناول كلا القسمين وهناك ذلك فان قوله الاسم يتناول كلا
 القسمين اذا المراد بالاسم ما هو قسم الفعل كادول عليه كلام المصنف في شرحه لا تقسيم الصفة كما زعم بعض
 الشارحين فان قيل ان اريد بقسم الفعل يحصل التقابل بين القسمين فالظاهر ان المراد تقسيم الصفة
 يحصل التقابل قبل التقابل بين القسمين يحصل بالنظم الى المجموع او بقوله مسندا اليه فان المبتداء في القسم
 الاول مسندا اليه في الثاني مسندا اليه ولا يصح ان يراد تقسيم الصفة لانه يلزم حينئذ تقسيم المحدود ليس
 في صدر الحد ما يتناول كلا القسمين وقوله رافعة حال من ضمير الواقعة او حال كون تلك الصفة رافعة
 الظاهر بان كانت الصفة مفرقة والظاهر الذي بعدها منفي او مجموعا وانما قيد الظاهر اخرا فان الصفة
 الواقعة لمضمم نحو قايمان الزايدان فانها رافعة لضمير عايدا الى الزايدان ولو كانت رافعة للظاهر لم يجز
 تقييدها للماعرف ان رافع الفاعل اذا قدم عليه لا يثنى ولا يجمع فكانت خبر ليس الا فان قيل يخرج
 من هذا الحد مثلا قايم انما فان الصفة رافعة للمضمم مع انها مبتدأة قبل المراد بالظاهر معناه
 النفي هو خلاف المستتر فلا يخرج ذلك فان قيل صفة الواقعة بعدهل الاستفهامية الواقعة
 لظاهرة مبتدأة ايضا بالاعتماد على هل الاستفهامية مبنية نحو هل قايم زيد فلو قال بعد حرف النفي والاستفهام

كان اشعل قبل الصفة الواقعة بعدها اختلفوا في ابتدائية قال بعضهم لها مبتدأة وقال بعضهم لها
 خبر فالمصنف اختار الاول كان ذكر الالف صالتها وان اختار الثاني كان ذكرها تقييدا واختار من هل
 فان قيل الصفة الواقعة بعدها الموصول الواقعة لظاهر مبتدأة ايضا بالاعتداء على الموصول نحو القايم ابوه
 زيد فلو قال بعد حرف النفي والفاء الاستفهام او لام الموصول كان اشتمل قليلا انما يعتبر وقوع الصفة بعد
 لام الموصول لان هذا القسم من المبتدأ ضروري يصار اليه لعكس وجه اخر ولا ضرورة ههنا للزوم اعراب الصفة
 باعراب اللام الموصولة كما عرلها بعد اليمين غير باعرابها توصيها ان حق الاعراب ان يكون على الموصول لكن لما
 كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف لا يحتمل الاعراب نقل اعرابها الى اصلها فاعربت باعرابها
 عادية كما ان الالف الاسمية الكائنية بمعنى غير لما كانت في صورة الالف الحرفية نقل اعرابها الى ما بعدها فاعربت
 باعرابها عادية مثل زيد قايم مثلا للقسم الاول من المبتدأ وما قايم الزيدان مثال الصفة
 الواقعة بعد حرف النفي وبقايم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام فالصفة في
 هذين المثالين مبتدأة ليس بمبتدأة اليها والزيدان فاعلها السادس مسد الخبر في اتمام الجملة فان
 طابقت مفردا اى فان وافقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والفاء الاستفهام اسما مرفوعا
 مفردا واقعا بعدها بان كانت الصفة والاسم المرفوع الواقع بعدها مفردين جازا للاحتران
 احدهما كون الصفة مبتدأة وما بعدها فاعلها السادس مسد الخبر في اتمام الجملة والثاني كون الصفة
 خبرا وما بعدها مبتدأة بخلاف ما اذا طابقت مشى ومجموعا نحو اقايمان الزيدان وبقايمو الزيدان
 فالخبر حينئذ خبر ليس لان قبل هذا القسم من المبتدأ ضروري لا يصار اليه الا بعد علم وجه اخر
 فلما جاز وجه اخر انقضت الضرورة قبل الضرورة هنا على تقدير مخصوص لا مطلقا وهو على تقدير
 جعل الاسم الظاهر فاعلا لانك اذا جعلت الاسم الظاهر فاعلا فلا وجه في الصفة سوى رفعها
 على الابتداء فحققت الضرورة فان قيل اعتبر في منع تاخير المبتدأ في نحو زيد قام لزوم الالتباس
 بالفاعل ولم يجر حينئذ وجهان اولم يعتبر الالتباس ههنا وجوز الوجهان فلا بد من بيان الفرق
 بين جميع صور الالتباس وجوز الوجهين قبل الفرق بينهما قد ذكرنا من قبل وهو ان احدا الوجهين
 ان كان على خلاف الاصل والاخر على الاصل فقصده ما يخالف الاصل ملتبس منتهى للالتباس اذا
 لسا مع يحكم بما هو الاصل لسبق ذهنه اليه ولا يتأمل ولا يستفهم فيخل بالمقصود وقام زيد من
 هذا القبيل لك لو قصدت ابتدائية زيد كنت ملتبسا حيث لا يسبق ذهن الشامع الى اخر
 المبتدأ عن الخبر مع صلاحية الفاعل لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى فاعليته وانت لم تقصده

فيلزم التباس المقصود بغير فلا يجوز فيه الا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الاصل وان استوى لوجهها
 اصالة ومخالفة للاصل كما ناجزين على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع
 اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار فيكون جوازها من باب الاجمال والاجال جاز والالتباس ممنوع
 وذلك مثل اقيام زيد فان وجهيه مستويان في مخالفة الاصل اذا ابتدئته توجب قوع المسند
 به مبتداء وهو خلاف الاصل وخبرية توجب تقديم الخبر على المبتداء وهو ايضا خلاف الاصل
 فاستوى الوجهان لمجوز الوجها هذا هو الفرق بينها وبين جميع صوال التباس جواز الوجهين ثم لما
 فرغ من بيان المبتداء شرع في بيان الخبر فقال والخبر هو المجرى عن عوامل اللفظية المسند به
 المغاير للصفة المذكورة اى الذى لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي الف لا استغناء واقعة
 لظاهر قوله المجرى شامل للمبتداء بقسميه وقوله المسند به احتراز عن القسم الاول منه قوله المغاير
 للصفة المذكورة احتراز عن القسم الثانى منه وانما لم يقل هو الاسم المجرى لان الخبر قد يكون جملة
 من حيث هو اى ليست باسم ولا فعل ولا حرف فتكروا الاسم ليتناول الاسم والجملة وقيل انما لم يقل هو
 الاسم المجرى اكتفاء بما قال في المبتداء والجملة التى وقصت خبره تاويل الاسم فان قيل يدخل في الخبر
 في زيد يضرب ابوه ليس بخبر بل الخبر هو الجملة قيل معناه المسند به الى المبتداء فيخرج ذلك لانه مسند
 الى الفاعل دون المبتداء وعلى هذا قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيدان القسم الثانى من المبتداء
 يخرج بهذه العناية ثم الخبر مبتداء وهو ضمير الفصل والمجرى خبر المسند به صفة المجرى والمغاير صفة
 اخرى ثم لما بين المبتداء والخبر شرع في بيان احكامها على الترتيب فقال وحصل المبتداء التقديم
 اى الاول في المبتداء ومقتضى الدليل فيه ان يكون مقدما على الخبر لانه موصوف منه والخبر صفة
 والموصوف مقدم على الصفة ولا نعمة البيان والخبر علة الافادة والبيان اهم والاهم البق واخرى
 بالتقديم بخلاف الفعل والفاعل فان الاهم هو الفعل دون الفاعل لان الفعل يدل على التحد والحدث
 والغرض من الجملة الفعلية هو الدلالة على التحد والحدث بخلاف المبتداء والخبر فان الاهم هو المبتداء
 لان الغرض من الجملة الاسمية الدلالة على الثبات والدوام ومن ثم اى ولا جل ان اصل المبتداء
 التقديم جاز في واره زيد مبتداء متقدم الخبر والجملة تناويل هذا الكلام فاعل جاز ذلك
 مع كون الضمير ما يدا الى زيد المتأخر لفظا تقدمه رتبة لكان اصالة تقدمه واضمح صاحبها
 في الدار الجار والمجرى خبر لقوله صاحبها والجملة تناويل هذا الكلام فاعل امتنع وانما امتنع هذا
 لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذى اصله التأخر فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا وثبتة ثم

لما فرغ من بيان بعض احكام المبتداء شرع في حكم اخر له فقال وقد يكون المبتداء نكرة
كلمة قد للتقليل اي قلما يكون المبتداء نكرة فيه اشارة الى ان الاصل في المبتداء التعريف لكونه محكوما
عليه والاصل فيه التعريف بخلاف الفاعل فانه انما جاز تنكيره مع كونه محكوما عليه لتقديم حكمه
عليه فالفاعل المنكر تخصص بتقديم الحكم عليه وذلك ان التنكير اذا تخصصت اقل شيوعها
واجها منها وحصل فيها نوع تعيين بوجهها كلمة ما زائدة وصفة بوجه اي بوجه اي وجه فان قيل
بيان التنكير عند بيان اصالته التقديم غير ملائم فكان الاولى ان يذكر هنا قوله واذا كان
المبتداء مشقلا على ماله صدر الكلام الى اخره ما وجب فيه هذا الاصل وتختلفه في المبتداء
اصلان التقديم والتعريف فبين احدهما بالتصريح والاخر بالالتزام لان بيان قلة التنكير
يستلزم اصالته التعريف فكانه قال وقد يكون المبتداء نكرة واصله التعريف او يقال للمأثرتين
اصالته تقديم المبتداء شرع في بيان ما يلزم فيه تاخيره ويختلف هذا الاصل في بعض الوجوه و
ذلك اذا كان الخبر مصححا له بخوف الدار رجل فخط هذا كان المقصود من بيان وجه تخصيص النكرة
قوله في الدار رجل وذكر ساير الوجوه استطراد فكان ذكر التنكير بعد ذكر التقديم لهذا التلغيف
والملازمة وفيه نظر لان ذكره بعد ذكره لو كان لهذا التلغيف لكان ينبغي ان تقدم قوله في الدار
رجل على ساير امثلة وجوه التخصيص فتاخير عن ساير الامثلة ياتي هذا التلغيف مثل و
لعبد مؤمن من خير من مشرك فان قوله ولعبد مبتداء تخصص بالصفة لان قوله وقوله ولعبد
يمثل المؤمن والكافر فاذا وصف بالمؤمن صار مخصوصا وحصل فيه نوع تعيين وارجل
في الدار امرأاة فان قوله ارجل مبتداء تخصص بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين عند
المتكلم لان ام المتصلة المعادلة للمهمزة للسؤال من التعيين بعد العلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين
فاذا كان الخبر معلوما صار بمنزلة الصفة اذا الصفة من شأنها ان تكون معلومة للسامع قبل
اجرائها على الموصوف بخلاف الخبر فان من شأنه ان يكون مجهولا قبل اجاوبه على الخبر عنه
ولذا قبل الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات فصا المبتداء كانه تخصص
بالصفة وفيه نظر لانه يلزم من هذا امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار لعدم لفظ امر
التي تدل على ثبوت الخبر احدهما عند المتكلم فالاولى ان يقول المجوز لذلك وقوعها في سياق الاستفهام
وذلك لان النكرة في سبيل معرفة في تاويل المعرفة اذا المعنى هذا الجنس في الدارام ذلك الجنس وليس
المراد واحدا بعينه او لا بعينه كذا في العباب وما احدث خير منك فان قوله احد مبتداء عند

بنى تميم تخصص بصفة العموم لان النكرة في سياق التثنية وفيه نظر لانه جمع بين الضدين لان
 معنى العموم ضد معنى المخصوص فكيف يحصل المخصوص مع العموم وكيف يوصف اللفظ الواحد
 بالمخصوص العموم جميعا واجيب انما يلزم الجمع بين الضدين لو اريد بالتخصيص هنا النكرة الذي
 هو ضد العموم والشمول وليس كذلك بل المراد تقليل الشيوخ والالهام الحاصل في النكرات وهنا
 كذلك لانه لما نفى عن كل واحد من جميع الناس ان يكون خيرا من المخاطب لم يبق للسامع اشتباه
 لان الاشتباه انما يكون اذا اراد واحدا من الجماعة من غير تعيين فيشتبه على السامع ان ذلك
 الاحد من هو فالتخصيص هنا يحصل بالعموم بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين فافهم ثم
 هذا التثنية للمبتداء على هذا ذهب بنى تميم لان ما ولا المشبهتين بليس لا يجعلان عندهم على ما
 عرف ونشأ ههنا فان قوله شر مبتداء تخصص بالصفة المقدرة تقديره شر عظيم اهر الكلب
 لا شر خفيف ذلك لان التثنية فيه للتعظيم فيدل على صفة وتخصص بكونه فاعلا في المعنى حيث كان
 في الاصل اهر شر ذانا ب يجعل شر بكة من الضمير المستتر في اهر والبدل من الفاعل فاعل معنى شر
 قدم ليفيد المحصر لان تقديم ما حقه التأخير يوجب المحصر فيكون المعنى ما اهر ذانا ب لا شر وانما
 قدم التقديم والتأخير مع انه وجب بعيد عن الفهم لضرورة تصحيح وقوع النكرة مبتداء ثم اعلم ان
 المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا بان يكون الجاثي جيبا او تاجرا او مخبرا بخبر مسرة
 وقد يكون شرا بان يكون الجاثي لصا او عدوا والمهر له بنباح غير معتاد يتشاور به ويختص منه
 السوء وهذا لا يكون الا شرا في الاول يصح القصر بالنسبة الى الخبر وعلى الثاني لا يصح القصر
 لانه لا يكون الا شرا فيقدر الوصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا خفي اهر ذانا ب
 هذا على قول من قال بان التقيد بالوصف يدل على نفى ما عداه فهو رجل طويل جاثي معناه
 لا قصير وقيل ان هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا هري كلب في وقت لا يهره في مثله الا
 السوء فكان مورده هري يتشاور به ويختص منه السوء والماد بدى ناب للكلب وفي الدار
 رجل فانه قوله رجل مبتداء تخصص بتقديم الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه حكما لانه اذا
 قيل في الدار علم ان ما بعده موصوف باستقراره في الدار فكانه متخصص بالصفة بخلاف نحو
 قائم رجل فانه لم يتعين لكونه حكما لجواز ان يكون قائم مبتداء ورجل بده منه فلو قلنا بان
 خبر يلزم الالتباس فلم يجز ذلك وفيه نظر حيث يصح اقام رجل مع ان هذا الالتباس موجود
 فيه وسلام عليك فان قوله سلام مبتداء تخصص بكونه منسوبا الى المتكلم اذ معناه

سلمتُ سلاماً عليك فحذف فعله كما يحذف أفعال المصادر فصار سلاماً عليك فحذف من نصب
 إلى الرفع لقصد الاستمرار والدوام في الدعاء فان قيل لا يستقيم ان يكون معنى سلام عليك سلمت
 سلاماً عليك لان سلمت معناه قلت سلام عليك كما ان سبَّحت معناه قلت سبحان الله ولبيت
 قلت لبنيك فيلزم التسلسل والدور والتكرار لان سلام عليك في قولك قلت سلام عليك
 ايضاً مبتداء منك فاحتاج في تخصيصه الى تقدير آخر مثله وذلك الى تقدير آخر مثله الى ما لا يتناه
 فيلزم التسلسل وان زعمت ان تخصيصه لكونه في معنى سلمت سلاماً عليك الاول فيلزم الدور
 حيث يحتاج سلمت سلاماً عليك الاول في بيان معناه الى قلت سلام عليك والمقول
 يحتاج في تخصيصه اليه واحتياج الجزء يوجب احتياج الكل لكونه الجزء محتاجاً اليه واما
 التكرار فظاهر على الفطن على ما بينا قيل لا نسلم ان معنى سلمت قلت سلام عليك بل معناه
 قلت سلمك الله او قلت السلام عليك وذلك لا يحتاج الى تقدير آخر فلا يلزم التسلسل
 والدور فان قيل السلام لما كان مصدر سلمت الذي معناه قلت السلام عليك كان
 معنى قولك سلاماً عليك قولي سلام عليك واقع عليك لان قوله سلاماً عليك مقول
 قولي فلا بد من ذكر قولي لئلا يكون المبتداء بلا خبر فيلزم تكرار الخطاب قيل سلمنا ان
 معنى قولك سلاماً عليك قولي سلام عليك واقع عليك لكن ليس فيه تكرار الخطاب
 بل فيه تعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح له وقد رصاحباً لعباب سلمك الله
 معضاً من تقدير سلمت وهو غير مسلم حيث لا معنى لسلمك الله عليك بعد استيفاء المفعول
 مرة ثم لما فرغ من احكام المبتداء شرع في احكام الخبر فقال والخبري اللام للعهد خبر المبتداء
 قد يكون جملة لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة ولان خبر صادق عليها وفي كلمة قد
 اشارة الى ان الاصل في الخبر افراد لكونه احد جزئى الكلام ثم قوله والخبر مبتداء وقوله
 قد يكون جملة خبر فيصلم مثلاً لوقوع الخبر جملة والمراد بالجملة مطلقاً سواء كانت خبرية او
 انشائية وهو الصحيح وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين الخبر لا يكون جملة انشائية
 بدون تاويل نظير الجملة الخبرية مثل زيد ابوه قائم فزيد مبتداء وابوه مبتداء
 ثان وقايم خبر المبتداء الثاني والجملة الاسمية خبر المبتداء الاول وزيد قائم ابوه
 فزيد مبتداء وقام فعل وابوه فاعله والجملة الفعلية خبر المبتداء الاول ونظير الجملة الانشائية
 قوله تعالى بل انتم لامرجأ بكم وقولك نعم الرجل زيد على قول من جعل المخصوص بالمدح مبتداء

متقدم الخبر عند المخالفين الجملة الانشائية انما يقع خبرا بالثابت ولا يلى بل انتم مقول في حكمه
 لا مرجا بكم وزيد مقول في حكمه نعم الرجل وفيه نقسف واذا كان الخبر جملة فلا بد من عايد
 يعود من الجملة الى المبتداء لان الجملة من حيث هي مستقلة بنفسها فاذا تعلق بشئ يحتاج الى
 عايد الى رابطير بطها ضمير كان ذلك الرابط او غيره كاللام في نعم الرجل فانه اما الاستغراق
 الجنس كما ذهب اليه البعض والجنس شتمل على المخصوص وغيره فجزى شتماله مجزى لذكر اللفظ واما
 لتعريف المعهود كما ذهب اليه الاخر والمعهود هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير وكوضع المظهر موضع
 المضمرة نحو قوله تعالى المحاذرة ما المحاذرة وكون الخبر تفسيراً للمبتداء في قوله تعالى قل هو الله
 احد ثم قوله بذكر مفتوح لانه اسم لا نفى الجنس وقوله من عايد خبر لا وزعم بعض الشارحين ان الجار
 والمجرور متعلق بقوله بذكر وخبر لا محذوف تقديره لا بد من عايد فيها وفيه نظر لانه على هذا يصير
 قوله بذكر مضارعا للمضاف فيكون منصوبا لا مفتوحا على نحو لاحفاظا للقران عندك والبس
 هو الفراق اى لا فراق من عايد وقيل يحذف العايد بقرينة نحو البر الكريستين والسمين منوان
 بغيرهم اى الكريمنه والمنوان منه بقرينة ان بايع البر السمن لا يصير غير ذلك ومنه المحذوف
 في المثال الاول حال من الضمير المستكن في بستان والحال وان لم يتقدم على العامل المعنوى
 الا انها كانت ظرفا تقدمت عليه حيث اشبع في الظرف ما لا يتسع في غيره وفي المثال الثانى
 في محل الرفع على انه صفة المرفوع وهو منوان اى منوان كايان منه ولذلك صح وقوع منوان
 مبتداء وما وقع ظرفا فالأكثر انه مقدم بجملة اى الخبر الذى وقع ظرفا نحو زيد في الدار
 وعمر من الكرام فاكثر النجاة على انه مقدم بجملة متعلق بفعل محذوف من الاضال العامة لدلالة
 الظرف عليه وذلك لان الاصل في العمل الفعل متقديره عاملا في الظرف اخرى ولانه اذا وقع صلة
 بجملة لا محالة فكذلك اذا وقع خبرا ولا ان الظرف المستقر بغيره فقيامه مقامه عاملة فجعله فرع الفعل
 الذى هو الاصل في العمل اولى من جعله فرعا لفرعه وقال الكوفيون هو مقدم باسم الفاعل
 مقدم زيد في الدار زيد حاصل في الدار لان الاصل في الخبر الافراد ولان المقدر لو كان
 فعلا لا فاد نحو زيد في الدار التقوى وليس كذلك ولان المقدر حال من الضمير لا نقاله
 الى الظرف والقول بنجلوا الاسم عنه اولى من القول بنجلوا الفعل عنه ثم قوله ما مبتداء وقوله
 ظرفا حال وقوله فالأكثر مبتداء ثان وقوله انه مقدم بجملة خبر المبتداء الثانى يحذف على اى
 على انه لان حذف حرف الجر من ان وان قياسى مستمى والجملة خبر المبتداء الاول وانما دخلت

الغاء في الخبر لان المبتداء متضمن لمعنى الشرط لكونه موصولا بفعل فان قيل ما معنى الباء في قوله
 بجلة وما معنى قوله مقدر بجلة والمقدر هو الجلة لا الخبر الذي هو ظرف قيل المقدر بمعنى
 المفروض وقوله بجلة حال اي قال اكثر انه مفروض ملتصقا بجلة ثم اختلفوا في الخبر قال بعضهم
 الخبر هو الفعل المقدر الظرف السامسده وقال بعضهم هو الظرف السامسده وهو المختار و
 قال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا اختلفوا في ان الضمير منتقل من الفعل مقدرا الى الظرف ومحدد
 مع الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه منتقل اليه ويشير كلام صاحب اللب واللباب وقال السيرافي
 انه محذوف مع الفعل واليه يشير كلام المصنف فاعرف ثم لما قال اوله ان اصل المبتداء المتقدم شرع في
 بيان موجبات تقديمه وتأخيره فقال واذا كان المبتداء مشتتلا على صدر الكلام
 كل استفهام نحو من ابوك والشرط نحو من يكون فاني اكرمه وضمير الشأن نحو هو زيد منطلق
 ودخول لام الابتداء على المبتداء نحو ان زيد منطلق والتعجب نحو ما احسن زيدا ثم قوله ما موصوفة و
 قوله صدر الكلام فاعل الظرف هو قوله ماله او مبتداء متقدم الخبر والجلة صلة او صفة ومن في قوله
 من ابوك مبتدأ وابوك خبر فان قيل من نكرة وابوك معرفة ولا يجوز ان يكون المبتداء نكرة والخبر
 معرفة قيل من نكرة ظاهر او معرفة معنى لان معناه اهذا ابوك ام ذلك او زيد ابوك ام عمرو وام
 غيرها مثل قولهم ما رايتك منذ يوم الجمعة فان منذ مبتداء مع كونه نكرة ويوم الجمعة خبر مع كونه
 معرفة لان منذ معرفة من حيث المعنى وان كان نكرة من حيث الظاهر لان معناه اول المدّة
 التي انقضت فيها الروية يوم الجمعة او كانا معرفتين اي او كان المبتداء والخبر معرفتين
 نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد او كانا نكروتين متساويين في رتبة التخصيص نحو افضل
 منك افضل مني فان افضل منك مبتداء وافضل مني خبر وكلاهما متساويان في رتبة
 التخصيص لان كلاهما افضل التفصيل مع وانما لم يقل او متساويين وان كان موصوفة مؤنثا
 لما ان تانيث لفظ النكرة غير مرتب على التذكير فلا يجب مراعاته فان قيل لو قال او كانا متساويين
 يتناول النساء في التعريف والتخصيص فيستغنى عن ذكر كونهما معرفتين فاجبه الالطاف قيل
 لو قال ذلك بوجه اشتراط التساوي في رتبة التعريف كما اشتراط التساوي في رتبة التخصيص
 وليس كذلك فان قولك زيد المنطلق احدهما معرفة بالعلمية والاخر بالاضافة وكذا زيد ابوك
 احدهما معرفة بالعلمية والاخر بالاضافة وقد وجب فيها تقديم المبتداء على الخبر فصريح بقوله او
 كانا معرفتين يخرج عن هذا الوجه وتنبه على وجوب التقديم في معرفتين مطلقا او كان

الخبر فعلا له عطف على قوله او كانا معرفتين واللام للعهدى لو كان خبرا للمبتداء فعلا
 للمبتداء مخو زيدا قاهر فان قام خبره وهو فعل للمبتداء وقوله وجب تقتل به جزاء
 الشروط السابقة اى وجب تقديم المبتداء على الخبر في هذه المواضع اما في الاول فليعلا
 يبطل صدرا منه ولا يرد زيد من ابوه لتصدره من على جلته فلا يبطل صدرا منه واما الثانى والثالث
 فلكل يلبس للمبتداء بالخبر واما اذا لم يلبس بان قامت قرينة على تعيين المبتداء فلا يجب
 التقديم مخو بنو نابتنا بنو ابنايتنا وبناتنا بنوهن بابناء الرجال الا باعد فان بنو ابنايتنا مبتداء
 وبنو ناخر لانه لو جعل بالعكس لا تقلب المعنى لان ابناء الابناء منزولون منزلة الابناء لان
 الابناء منزولون منزلة ابناء الابناء وكذا مخو قولهم ابو حنيفة ابو يوسف فان قوله ابو
 يوسف مبتداء وابو حنيفة خبره لان ابا يوسف منزل منزلة ابني حنيفة لان ابا حنيفة
 منزل منزلة ابي يوسف وذهب الامام فخر الدين الرازى رح الى ان تقديم المبتداء في مخو
 زيدن المنطلق والمنطلق زيد ليس بواجب لان الاسم متعين للمبتداء تقدم او تاخر لانه
 يدل على الذات والصفة الخبرية لاها تادل على المعنى النسبي المشروط في الخبر فلا يلبس
 المبتداء بالخبر وهذا ليس بسد يد كان الخبر يصح ان يكون جامدا او مشتقا في الصحيح مع ان الجامد
 لا يدل على المعنى النسبي وكان الاسم يصح وقوعه خبرا بمعنى المسمى بكذا والصفة مبتداء بمعنى الذات
 الذى انصف بكذا فالمنطلق زيد بمعنى الذى انصف بالانطلاق مسمى بزيدا واما الرابع فلكل
 يلبس المبتداء بالفاعل فان قيل الخبر في اقايم زيد فعل للمبتداء ولم يجب تقديمه قيل المراد
 بالفعل الفعل الاصطلاحي دون اللغوي واقيم ليس بفعل اصطلاحي وفيه شبهة فان
 قوله له يابى هذه الارادة فالاولى ان يراد به الفعل اللغوي في ضمن الاصطلاحى فيخرج
 اقايم زيدا فان قيل الخبر في قولك الزيدان يقومان فعل للمبتداء مع انه لم يجب تقديم
 المبتداء بل جاز يقومان الزيدان لعدم اللبس لان الفاعل هو الضمير المتصل في يقومان
 فلا يصلح الزيدان فاعلا اذا الفاعل واحد ليس الا قيل المراد بالفعل الفعل المفرد فيخرج الزيدان
 يقومان لان الخبر جملة وفيه نظرا انه على هذا يخرج مخو زيد قام عن هذه الصاطبة فان قام مع فاعلة
 واجب بان المراد المفرد صورة فيدخل زيد قام ويخرج الزيدان يقومان او يقال معناه اذا كان الخبر
 فعلا لا جملة باعتبار الصورة فيخرج مخو الزيدان يقومان لان الخبر جملة صورة لا فعل بخلاف زيد قام
 فان الخبر فيه فعل لا جملة صورة اذا الضمير المستكن اما اعتبارا بصورته ولذا اجل اين اين زيد خبرا مفردا مع ان

فيه ضمير مستكن ثم لما فرغ من بيان موجبات تقديم المبتداء شرع في بيان موجبات تأخير فقال
واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام كالاستفهام ونحوه نحو اين زيد فان اين
 خبر مفرد مشتعل ماله صدر الكلام وهو الاستفهام فان قيل الخبر في اين زيد جملة لان ظرفها
 وقع ظرفا لاكثر انه مقدم بجملة فكيف قال انه خبر مفرد قيل جوابه ما مر من ان المراد بالمفرد ما
 ليس بجملة صورة اذا الضمير المستكن امر اعتباري لا صوري او كان الخبر ظرفا مصححا له اي
 للمبتداء المنكرو ومحصاله مثل في الدار رجل فان قوله في الدار خبر تخصص المبتداء وهو
 رجل بتقديمه او كان المتعلقه ضمير في المبتداء اي المتعلق الخبر ضمير كاي في المبتداء بان يتصل
 بالمبتداء ضمير يعود الى الخبر والمراد بمتعلق الخبر متعلقة السامسة مثل على التمرة مثلها
 في بل فان قوله مثلها مبتداء وقد اتصل به ضمير عايد الى متعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور
 يحصل او حاصل الذي هو خبر وهذا المتعلق ساد مسدا للخبر ويقال الخبر هو مجموع قوله على التمرة
 ومتعلق الخبر هو التمرة فقط تعلق الجزء بالكل والضمير المتصل بالمبتداء عايد الى التمرة الذي هو
 متعلق الخبر وقوله زيدا يميز عن التام بالاضافة زال عن الموصول اي حصل او حاصل على التمرة
 زيد مثلها في المقدار وانما قال هذا الكلام لان التمرة تقول في العرب مع الزيد فالاسم المبهم
 المحتاج الى التمييز هو المثل لا جامه او كان الخبر خبرا عن ات اي عن مفرد ان المفتوحة
 بان تقع ان مع اسمها وخبرها الماولة بالمفرد مبتداء مثل عندي انك قائم فان ات
 المفتوحة مع اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتداء وعندي خبر اي عندي قيامك وقوله وجب
 تقديمه جزء لقوله واذا تضمن مع ما عطف عليه اي وجب تقديم الخبر على المبتداء في هذه
 المواضع اما في الاول فلئلا يبطل صدرته ولا يرد عليه زيدا اين ابوه لتصد اين على جملة فلا يبطل صدرته
 واما في الثاني فلئلا يبقى المبتداء بلا تخصيص واما في الثالث فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
 واما اذا لم يلزم ذلك وذلك اذا لم يستلزم متعلق الخبر صدرته فلا يجب التقديم كما في قولهم على الله
 عبده متوكل فان قوله عبده وان كان مبتداء اتصل به ضمير عايد الى متعلق الخبر وهو الله
 لتعلق الجار والمجرور بقوله الله وهو خبر لكن لم يجب تقديم الخبر حيث لا يلزم الاضمار قبل الذكر لعدم
 سد متعلق الخبر صدرته واما في الرابع فلئلا يلتبس ان المفتوحة بالكسوة اللهم الا اذا لم يلتبس نحو قوله
 انك قائم حق كان كذا وقد يتعدى الخبر كلمة قد للتقليل والتحقيق اي قد يتعدى خبر المبتداء فيكون
 اثنيين فصاعدا وذلك اعم لتعدد جائز وواجب فالجائز ان قم المعنى بدونه مثل زيد عالم عاقل

فان زيد مبتداء تعدد خبره وقد تم المعنى بدونه والواجب ان لم يتم المعنى بدونه نحو المخل حلو
 حامض ولا يليق اسود ابيض وهما عالم وجاهل ثم لما فرغ من بيان احكامه تخص بكل واحد منها شرع
 في بيان ما يتعلق بهما فقال وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط وهو كون الثاني ملزوما
 للاول وقيل كون الاول سببا للثاني ويرد عليه قوله تعالى وما يكمن من نعمة فمن الله فان قوله
 وما مبتداء متضمن بمعنى الشرط وقوله فمن الله خبره اى ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله تعالى
 مع ان النعمة التي حصلت بالمخاطبين ليست بسبب لصدور النعمة من الله تعالى بل الامر على
 العكس فان صدورها من الله تعالى سبب لايصالها والتصاقها بهم الا ان يراد السببية
 للحكم به او للاخبار عنه اى ما حصل بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها صادرة من الله تعالى ولا شك
 ان النعمة التي حصلت بهم سبب للحكم والخبار بكونها صادرة من الله تعالى والفاء في قوله
فيصح دخول الفاء في الخبر للعطف وهو معطوف على قوله يتضمن واللام في الخبر العهد
اى فيصح دخول الفاء الجزائية في الخبر المبتداء اذا قصد سببية الاول للثاني او ملازمة الثاني
 للاول والا فلا قيل اذا قصد السببية او الملازمة فالفاء واجب في الخبر ليدل على قصد السببية
 والملازمة والا لم يجز ويمكن ان يجعل كلام الشيخ على هذا وانما قال فيصح ولم يقل فيمكن قصد
 السببية والملازمة في جزاء الجواز دون الوجوب او يراد بقوله يصح لا يمتنع والصحيح ان الفاء عند
 قصد السببية او الملازمة جائزة لا واجبة لان الخبر كالحزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز
 تجزية منها مع قصد السببية او اللازمة نحو الذي ياتيني درهم وذلك اى المبتداء المتضمن للمعنى
 الشرط هو الاسم الموصول اى الاسم الذي وصل بفعل وظرف والنكرة الموصوفة
 بهما اى والنكرة التي وصفت بالفعل والظرف ولقائل ان يقول ينبغي ان يقول والنكرة الموصوفة
 به لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمته او يفرد يقال زيدا وعمرو قائم ولا يقال
 قائمان الا ان يجعل على حذف المضاف من المضمراى الموصوفة باحدهما اى باحد المذكورين
 نظير الموصول مثل الذي ياتيني اوفى الدار فله درهم الفاء جواب المبتداء الذي تضمن
 معنى الشرط وقوله اوفى الدار ليس يتوعد بين الشرطين بل هو من باب عطف عبارة على عبارة
 اى يقال ياتيني ويقال في الدار مكان ياتيني ومثله نظير النكرة الموصوفة وهو وكل رجل
 ياتيني اوفى الدار فله درهم اى يقال ياتيني ويقال في الدار موضع ياتيني فان قيل عبارة
 الشيخ يشير الى ان المبتداء المتضمن للمعنى الشرط منحصرة هذين القسمين اى في الاسم الموصول

بفعل او ظرف وفي النكرة الموصوفة لهما لان تعريف المسند والمسند اليه يقتضي المحصر المبتداء
 الداخل عليه اما نحو اما زيد فنطلق والمبتداء المتضمن لمعنى حرف الشرط نحو من ياتني فله درهم
 وما علمت اليوم فانت تجري به غدا والمبتداء الموصوف بالاسم الموصوف بفعل او ظرف كقول
 تعالى قل ان الموت الذي تقرّون منه فانه ملاقيكم من هذا الباب ايضا فكيف يستقيم المحصر
 قبل كلا منا فيما اذا دخل الفاء في الخبر لتضمن المبتداء معنى الشرط والفاء في القسمين الاولين
 لحرفا لشرط لا لتضمن المبتداء معنى الشرط اما الاول فظاهر لان اما حرفا لشرط واما الثاني
 فلان كل واحد من من وما يتضمن معنى حرفا لشرط ويجري فيه احكام الشرط والجزاء من
 لزوم الفاء في مواضع اللزوم والجواز الامتناع في مظاهرها وجعل الماضي مستقبلا حتا وحزم
 المضارع وغير ذلك بخلاف المبتداء المتضمن لمعنى الشرط فانه لا يلزم في خبره الفاء وان كان
 جملة اسمية لما ذكرنا ان قصدا للسببية والملازمة امر جائز لا واجب لا يجعل الماضي بمعنى
 المستقبل حتا بل يجوز فيه كلا الوجهين ولا يجزم المضارع فذكر التسمين الاولين في هذا
 الباب ليس بسديد واما القسم الثالث فلحق بالموصول بفعل او ظرف فصح المحصر وليت
 ولعل اذا دخل على المبتداء المتضمن لمعنى الشرط ما نعان دخول الفاء في الخبر
 بالالاتفاق اي باتفاق الخويين فلا يقال ليت او لعل الذي ياتني او في الدار فله درهم
 وكذا لا يقال ليت او لعل كل رجل ياتني او في الدار فله درهم ثم اهم بعدما اتفقوا على
 كونها مانعين دخول الفاء اختلفوا في تقليله فعلم بعضهم ان الفاء انما يدخل الخبر لتضمن
 المبتداء معنى الشرط وقد بطل لزم الشرط وهو الصداقة بدخولها قبل الشرط لان الشيء ينتفي بانقضاء
 لازمه وعلل بعضهم ان الفاء انما يدخل لتضمن المبتداء معنى الشرط وقد بطل ذلك بدخولها لان الشرط
 يدل على القطع بوجود الخبر على تقدير وجود المبتداء وهما يغيران الجملة من القطع الى الشك
 لا فادعها التمني والترجي فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان دخول الفاء في الخبر
 بالاتفاق فوجه تخصيص ليت ولعل قبل تخصيصهما ببيان الاتفاق من بين الحروف المشبهة
 بالفعل لا مطلقا فالمعنى ليت ولعل من بين الحروف المشبهة بالفعل ما نعان بالاتفاق فان قيل
 ما وجه تخصيص ببيان الاتفاق ما بين الحروف المشبهة بالفعل مع ان باب كان وعلمت ايضا مانعا
 بالاتفاق قبل وجه التخصيص ان باب كان وعلمت لا يفارق بعضها بعضا في المنع والاتفاق بخلاف
 الحروف المشبهة بالفعل فان بعضها يفارق البعض والحق بعضهم ان لهما اي التي بعض الذين

وهو سبب ويران المكسورة المشددة بليت ولعل في منع دخول الفاء في الخبر لجلان صدرة
الشرط بدخولها خلافا للخفض فانه يجوز دخول الفاء لانها لا تغير معنى الشرط بل يؤكد ونقل
بعضهم الخلاف على العكس الصحيح الجواز بدليل قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
ثم لم يتوبوا لهم عذاب جهنم وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائمتكم واجاب
عنه المانع بان الفاء في مثل هذه الايات ليست بجزائية بل هي زائدة او هي للتعليل والخبر محذوف
بدليل تركها مع ان في بعض الايات نحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم عند
ربهم وقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الانهار فيكون التقدير
في الآية الاولى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا لهم خزي في الآخرة لان لهم عذاب
جهنم وفي الآية الثانية قل ان الموت الذي تفرون منه لا ينجعكم الفراء منه لانهم ملائمتكم وفي
هذا الجواب وهاء لا ينجي لان حملها على الزيادة على خلاف الاصل فلا يحمل عليه بلا مانع وضرة
وان حملها على التعليل ياباه السوق والذوق وتركها مع ان في بعض الايات لا يوجب كونه مانعة
ولا يدل على كونه زائدة او للتعليل لان دخولها في المبتداء الذي تضمن معنى الشرط في حين
الجواز لا في حيز الوجوب فان قيل كما اختلف في ان المكسورة اختلف في ان المفتوحة وفي كان لكن
فما وجه تخصيص ان المكسورة ببيان الاختلاف قيل محل القول بالمانع في ان المكسورة مرجوع
بدليل الاستعمال القراني فيها ففيها خلاف الاختلاف وفي غيرها اختلاف فبين في ان المكسورة
ان الحاقها بقول البعض على خلاف لاكثر كذا قيل وفيه نظر لانه يمكن ان يكون الحلق المفتوح
وكان ولكن ايضا قول البعض على خلاف الاكثر فلا وجه لتخصيص ان المكسورة ببيان الاختلاف
واجيب بانه وجد الاستعمال القراني في ان المكسورة هون غيرها فحمل القول بالمانع على انه
مرجوع وفيه نظر ان الفاء في الاستعمال القراني يحتمل الزيادة والتعليل واجيب بانه خلاف
الظاهر فلا يحمل عليه بدون ضرورة ثم لما فرغ من بيان ذكر المبتداء والخبر شرع في بيان
حذفها فقال وقد يحذف المبتداء لقيام قرينة اللام بمعنى الوقت ائتمت حصول
قرينة لفظية او عقلية جواز اضافة مصدر محذوف اي حذفها جازا للامحار والاقطار
مع حصول الفرض بالقرينة كقول المستهل خبر مبتداء محذوف والقول بمعنى القول
اي نظيره مثل مقول طالب الهلال او راخ الصوت عند روية الهلال الهلال والله
اي هذا الهلال والقرينة حال ترى الناس الهلال فان هذا الكلام انما يقال اذا اجتمع الناس

لنظري مطلع الهلال فلا حاجة الى المبتداء ولو ذكره كان عيشا للاستغناء عنه بالقرينة فان قيل
لم يجعل من باب حذف الخبر يتقدير الهلال هذا قيل لان المقصود نفس الهلال لا تعيينه بالاشارة
وانما اتى بالقسم لئلا يتوهم ان اخر الهلال ساكن لاجل الوقف وحينئذ لا يتعين ان يكون
مرفوعا بل يجتمعا ان يكون منصوبا على تقدير ابصر واوانما خص القسم جريا على عادة العرب ان
عادهم ان يذكر والقسم في كلامهم كثيرا فان قيل كما جاء حذف المبتداء بطريق الجواز جاء
حذفه بطريق الوجوب كما في المخصوص بالمدح والذم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو
بتقدير هو زيد عندهم ذهب الى ان المخصوص خبر مبتداء محذوف وكما في الصفة المقطوعة
بالرفع نحو الحمد لله الحميد اي هو الحميد وانما وجب حذف المبتداء ههنا ليعلم ان النعت كائن
في الاصل صفة فقطع لقصد المدح والذم والترحم فلو طرأ المبتداء لم يتبين ذلك وكما في زيد
الخبر اكله بنصب الخبر اذ لا بد من اضاار ناصب للخبر لكون اسم الفاعل الذي بعده مشتغلا
عنه بضميره ويكون هذا الناصب مرفوعا بانه خبر زيد والتقدير زيد اكل الخبز اكله واذا
كان هو خبرا لا يجوز ان يكون اكله ايضا خيرا له الاستغناء المبتداء عنه ولا يجوز ان يكون
تأكيدا للخبر المحذوف لان الموكد لا يحذف فيكون خبر مبتداء محذوف ضرورة اذ لو لم يحذف
المبتداء لا يكون في رفع اكله وجه وانما لزم حذف المبتداء ههنا لئلا يتوهم انه كلام اخر
غير مفسر فلم لم يذكر هذا القسم اعني حذفه بطريق الوجوب وقيل حذفه بطريق الوجوب
قليل جاء في مواضع معدودة فلم يذكره المحققا للقليل بالمعدوم فكانه لم يجئ وزعم البعض
ان حذفه بطريق الوجوب لم يجئ في كلامهم وعلوه يكون المبتداء ركنا في الكلام وحذف
الركن غير شايع وهذا ليس بسديد لان الركنية لا تنافي وجوب الحذف بموجب الاتري
ان الخبر يركن في الكلام ايضا وقد يجب حذفه ثم لما فرغ من بحث حذف المبتداء شرع في بيان
حذف الخبر قتال وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفه جازيا في القيام قرينة ونظيره مثل خرجت
فاذا السبع فان السبع مبتداء خبره محذوف اي فاذا السبع موجودا وحاصل القرينة المحذف
هذا الخبر هو اذا المفاجأة فانه للظرف وهو يدل على الفعل العام كالوجود والحصول ولا يصح ان يكون
اذا خبرا لا نه ظرف زمان عند الزجاج وهو اختيار العامة وهو لا يصلح خبرا عن المجتهد والعامل
فيه معنى المفاجأة والفاء للعطف وهو محطوف على قوله خرجت اي خرجت ففاجات زمان
السبع موجود والجملة المضاف اليها الزمان بمعنى المفرد اي خرجت ففاجات زمان وجود السبع

فيكون من حيث المعنى عطف الفعلية على الفعلية فان قيل المفاجات المقدمة متعدية فيكون اذا
مفعولها لا ظرفا فلا دلالة على الخبر المقدر بما قبل المفاجاة المقدر ههنا تنزل منزلة اللازم
فلا يتقلب اذا للظرف مفعولها بل يبقى ظرفا ويمكن ان يتعلق اذا بالخبر المقدر خاصا اي خرجت
فاذا السبع واقف او حاضر فلا يكون ظرفا مستقرا حتى يلزم خبرية الزمان للجنّة بل يكون ظرفا
ملغى والظرف الملغى يخرج خبرا عن الجنّة وفيه نظر لان حذف الخبر الخاص لا يجوز بدون قرينة
خاصة ولا قرينة ههنا اذا للظرف لا دلالة على الفعل الخاص فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وهو لا
يجوز وذهب للبره الى ان اذا المفاجات ظرف مكان فيصلح خبرا عن الجنّة فلا يحتاج التقدير
الخبر فيكون المعنى خرجت ففي ذلك المكان للسبع فان قيل هذا لا يطرد في نحو قولك خرجت
فاذا السبع بالباب اذ لا معنى لقولك خرجت ففي ذلك المكان السبع بالباب قيل يجوز ان يكون
الخبر هو قوله ففي ذلك المكان وقوله بالباب يدل عنه لا خبر وقوله وهو با عطف على قوله
جوازا اي وقد يحذف الخبر حذفاً واجباً وذلك فيما التزم في موضعه غير كلمة موصولة
اي في تركيب التزم فيه غير الخبر في موضع الخبر اي في تركيب سد فيه غير الخبر مستداً الخبر مع قرينة
او مصدرية حينئذ اي في وقت التزام غير الخبر في موضع الخبر نظير مثل لولا زيد لكان
كذا فان زيد مبتداء محذوف الخبر اي لولا زيد موجوده وانما حذف الخبر لوجود القرينة وسد
غير مسدّه اما القرينة فلولا لانها لا تمنع الشيء لوجود غير ليكون مشعرا لهذا الخبر اما السداد
مسدّه فجواب لولا والماد بمثل لولا زيد لكان كذا لكل اسم وقع بعد لولا وكان خبره عاماً يجب
حذفه لسد جوابها مسدّه واذا كان الخبر خاصا لا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه كقول
الشافعي رح ولولا الشعر بالعلماء يزرى ، كنت اليوم اشعر من لبيك ، فقال الكوفيون ان
قوله لولا زيد لكان كذا من باب حذف الفعل اي لولا وجد زيد لكان كذا لشبه لولا بحرف
الشرط ولان اختصاص لولا بالتخصيص بالفعل فحل لولا الامتناعية عليه ومثل ضرب زيد
قائما فيه مذاهب ذهب البصريون الى ان تقديره ضرب زيداً حاصل اذا كان قائماً فصرح
مبتداء مضاف الى الفاعل وزيداً مفعول ضرب وحاصل خبر المبتداء وقائماً حال من الضمير
المستكن في كان العايد الى زيد فيكون كان عاملا فيه وكان هذه تامة بمعنى حصل ثم
حذف الخبر وهو حاصل يبدل لالة الظرف المستطر لان يبدل على متعلقة العام ثم جعل
الظرف بعد حذف حاصل خبراً وهو يصلح خبرا غير الجنّة ثم حذف اذا كان لكالة الحال

وهي قائما عليه لان الحال يدل على الوقت والزمان فبقى ضرب زيد قائما وانما وجب حذف
الخبر لمحصل القرينة وسد غيره مسدده لما مر ان قائما يدل على لفظ اذا كان دلالة الحال على
الظرف واذا كان يدل على الخبر دلالة الظرف على متعلقة العام فقائما يدل على الخبر لان الدال على
الدال على الشيء دال على ذلك الشيء فبقيت الحال سادة مسدده والضرب عام على الاصل لان معناه
كل ضرب من وقع على زيد فانه حاصل في حال قيامه وذلك لان المصدر ما ساء الاجناس والمجموع
اذا اضيفت تكون عامة بدلالة استعمال فيكون ضرب زيد قائما اخبارا عن عامة الضربات في
حال القيام فيلزم منه انه لم يضرب في غيرها حال القيام وانه لو ضرب مرة في حال القيام كان مناقضا
لقوله ضرب زيد قائما ولا يجوز ان يكون كان المقدر ناقصة وقائما خبره لانه لو كان خبره لم
يكن فيه دلالة على الظرف وكذا لا يجوز ان يكون قائما حال من زيد لانه حينئذ يكون العامل فيه
ضرب فيكون من تتمته المبتداء ومتعلقاته وها كان من تتمته المبتداء لا يسد مسد الخبر لان
لان مقام الخبر بعد تمام المبتداء بخلاف ما اذا كان حالا من ضمير كان لانه حينئذ كان من تتمته
الخبر ومتعلقاته فيصح ان يسد مسده وقال الكوفيون تقديره ضرب زيد قائما حاصل بجعل
قائما حالا من زيد ومتعلقا بقوله ضرب وهو فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلا يلزم حذف
الخبر بدون سد شيء مسد لما ذكرنا ان قائما لو كان محولا لضرب كان من تتمته المبتداء وما
كان من تتمته المبتداء لا يسد مسد الخبر اما معنى فلا يلزم تقييد المبتداء المعصوبه عموم
بدلالة الاستعمال لان قائما لما كان متعلقا بقوله ضرب كان المعنى كل ضرب من وقع على زيد
حال قيامه فانه حاصل فلا يلزم منه انه لم يضربه في غيرها حال القيام وانه لو ضرب مرة في غير
حال القيام يكون مناقضا لقوله ضرب زيد قائما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان وقال
الاخفش تقديره ضرب زيد ضرب او ضرب قائما بحذف مصدره مثله واقعا خبرا وهو ضعيف
لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود ولان الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف
الخبر لا قرينة وقال ابن درستويه هو مبتداء لا خبر له لكونه بمعنى الفعل قائم الزيدان بمعنى يقوم الزيدان
فمعنى ضرب زيد قائما ضربت زيدا قائما وهو ضعيف ايضا لانه لو كان كذلك لزم الكلام بضربا وضرب
زيدا بخبر في الحال وليس الامر كذلك ثم المراد بمثل ضرب زيد قائما كل مبتداء كان مصدرا صوته
او ثبوت عليه مضافا ومنسوبا الى الفاعل او الى المفعول او الى كليهما وبعده حال مفردة او جملة فخر في
زيدا قائما او قايمين وان ضربت زيدا قائما او قايمين وضربك زيدا قائما او قايمين وان ضربك زيدا قائما

او قايمين ومضاربتنا زيدا قايما او قايمين لكون المفاعلة للمشاركة ضمنا فكان ضميا المتكلم كناية
 عن الفاعل والمفعول جميعا او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر نحو اكثر شرفي السويق
 ملقوتا واخطب ما يكون الاميرة قايما اي افصح اكون الامير حاصل اذا كان قايما وانما يحذف الخبر في مثله
 لسد الحال مسده على ما قررنا ومثل كل رجل وصيغته فكل مبتداء مضاف الى رجل وصيغته
 معطوفة على كل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل وصيغته اي حرفه مقترنان او متقارنان
 وانما وجب حذف الخبر هنا لخصوص القرينة وقيام غيره مقامه لان واو العطف بمعنى مع فيدل على
 خصوصية الخبر وهي المقارنة وان غير الخبر وهو وضيعته قائم مقام الخبر وقيل حذف الخبر هنا
 غالبا واجب لان الخبر المحذوف من نحو مقترنان خبر المبتدئين فلا يسد المبتداء الثاني وهو
 قوله وصيغته مسده اذا المبتداء لا يكون سادا مسدا للخبر والجواب ان يقال المبتداء الثاني
 يسد مسدا للخبر المحذوف من حيث ان الخبر المحذوف خبر المبتداء الاول فيجب حذفه من هذا الوجه
 لان حيث انه خبر المبتداء الثاني ولا يشترط لوجوب حذف الخبر مسدا لشيء مسده من كل وجه
 والاو لي يقدر الخبر مفردا ويعطف وضيعته على ضميره ويكون تقدير الكلام كل رجل متقارن هو
 وضيعته والملازم بمثل كل رجل وصيغته كل مبتداء عطف عليه شئ بالواو بمعنى مع وانما حذف
 الخبر في مثله لا غناء الواو التي بمعنى مع عنه وسد مسده وقال الكوفيون ان هذا الكلام
 تام لم يحذف عنه الخبر وعما منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع ولو قيل كل
 رجل مع ضيعته لم يمتح الى تقدير الخبر فكذا هذا والجواب بان جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها
 عن العطف الاصل وبقاء العطف الاصل يمنع جعله خبرا لان الخبر لا يعطف على المبتداء فلا
 بد من تقدير الخبر لا يكون المبتداء بلا خبر بخلاف مع ضيعته فان مع ظرف حقيقة قائم
 مقام متعلقه وهو كاي فلا يحتاج الى تقدير الخبر وفل لعمر لا فعلن كذا العمدة بالفتح والضم والبقاء
 الا انه استعمل في القسم بالفتح حتى لا يجوز غيره لا يثار الاختلاف فيه كثرة دوران الحلف به على السنن لان
 حذف الخبر وتقديره لعمر اي بقاوك قسم او ما قسم به واستعماله في القسم على وجهين بغير اللام او
 باللام فان لم تات باللام نصبة نصب المصاد وقلت لعمر لا ضلن كذا ومعنى عمر احلف بقايك
 واذا او ضلت عليه اللام رضته بالابتداء وقلت لعمر لا ضلن كذا واللام فيه لتوكيد الابتداء
 والخبر محذوف وانما وجب حذف الخبر لوجود القرينة والساد مسده لان المقسم به وهو لعمر
 يدل على خصوصية هذا وان جواب القسم قائم مقام الخبر والملازم بمثل لعمر لا ضلن كذا كل مبتداء

محدث
في خبر
في اخوار
تقا

يكون مقسماً به ثم لما فرغ من بحث المبتداء والخبر شرع في بحث خبران واخواتها فقال خبران و
اخواتها عطف على ان اى خبران وخبر اخواتها اى مثالا واشباهها من الحروف الجمعة الثانية من الحروف
المشبهة بالفعل وهى ان وكان ولكن وليت ولعل قوله خبران مبتداء محذوف والخبر بقرينة ما
سبقواى ومنه خبران واخواتها وقوله هو المسند بعد دخول اى احدى هذه الحروف
ابتداء كلام او يقال ان قوله خبران مبتداء وقوله المسند خبره وقوله هو ضمير فصل وقوله بعد
ظرف المسند واختره بقوله المسند عن كل ما هو ليس بمسند ويقول بعد دخول هذه الحروف
عن غير خبرات واخواتها فان قيل يدخل في هذا الحد يضرب في ان زيدا يضرب ابوه فانه مسند
بعد دخول ان مع انه ليس بخبران بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند المسند الى اسم ان فيخرج
ذلك لانه ليس بمسند اليه بل الى فاعله فعلى هذا يكون قوله بعد دخول هذه الحروف تأكيدا
حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخول هذه الحروف فان قيل يدخل في هذا الحد حسنا
فان رجلا حسنا قائم وهو صفة اسم ان لا خبرها قيل المراد بالمسند المسند الى اسم ان بلا
تجنية بقرينة ذكر التوابع بعد ذلك مثال ان زيدا قائم فان قائم مسند بعد دخول ان و
انما قدم خبران على خبر لا التفتى الجنس مع ان كلا منهما من ملحقات الفاعل لان خبره لا فرع خبر
ان لان لا انما يعمل لمشاهدة ان على ما عرف وعلى اسم ما ولا بمعنى ليس لا فاعله معول الفعل
الجامد مع شذوذه في لا بخلاف خبرات وامره كما مر خبر المبتداء اى حكم خبران مثل حكم
خبر المبتداء او شأنه مثل شأنه في اقسامه وشرائطه واحكامه الا في تقديمه استثناء
مفرغ من كلام موجب على نحو قرأت الا يوم كذا اى وامره كما مر خبر المبتداء في جميع احكامه الا
في حكم التقديم حيث يفترقان فيه جوازا وامتناعا فقد جاز تقديم خبر المبتداء على المبتداء ولم
يجز تقديم خبرات على اسمها لان في تقديمه قلب صورة عمله المقصود به الا بخطا عن عمل
الفعل وهى تاخير المنصوب عن المرفوع ولقائل ان يقول الضمير في قوله تقديم لا يخلو اما ان
يكون عايذا للخبر المبتداء او الى خبران وكل ذلك غير مستقيم اما الاول فلا انه يلزم
انتشار الضمير لان الضمير في امره عايد الخبران وكذا الثاني فان حكم التقديم غير متحقق في
خبران فلو قال الا في التقديم بدون الضمير لكان اصور ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
بالحكم اعم من ان يكون ايجابا او سلبا وحكم التقديم من حيث السلب متحقق في خبران فيستقيم
عود الضمير اليه وقوله الا اذا كان ظرفا لاستثناء مفرغ من كلام منفى اى الا في تقديمه

الخبر
في
الظرف
الذي
لا
يحتوي
على
الاسم
الذي
يتوسع
على
الاسم
الذي
يتوسع

فانه لا يجوز في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا فيجوز ان يتقدم على الاسم حيث يتوسع
في الظرف ما لا يتوسع في غيره ثم لما فرغ من بحث خبران واخواتها شرع في بحث خبر لا التي لنفي
المجنس فقال خبر لا التي للمجنس الجار والمجرور صفة لا اي لا الكاينة لنفي المجنس اي لنفي
حكم المجنس اذ لا رجل قائم مثل لنفي القيام عن جنس الرجل لا لنفي جنس الرجل وقوله خبر لا مبتداء
مخبر وفاعله خبر لا وقوله هو المسند بعد دخولها استينافا وقوله هو ضمير فصل
والمسند خبر واخترز بقوله المسند عن اسم ما ولا وعن كل ما ليس بمسند ونقوله بعد دخولها عن
عن غير خبر لا والمراد بالمسند المسند الى اسم لا بلا تنعية بقريئة ذكر التوابع بعد فلا يدخل
في المحذو ب في لا رجل يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر لا بل الخبر مجموع الجملة
ولا حسنا في نحو لا رجل حسنا في الدار فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر بل صفة رجل مثل
لا غلام ورجل ظريف فيها فقوله ظريف مسند بعد دخولها وقوله فيها خبر بعد خبر والهاء
عائدة الى الدار اي في الدار وهو مذكور لان هذا الكلام جواب سائل سأل هل في الدار غلام رجل
ظريف كذا قيل ولما قل ان يقول لو كان جوابا له لكان كلمة لا وحده يكفي الا ترى انه اذا قيل هل
في الدار رجل فالجواب ان يقال نعم او لا وانما اتى بتعدد الخبر لا يلزم الكذب بنفي طرفة كل غلام
رجل فيكون قوله فيها من باب تعدد الخبر لزوما على نحو الابق اسود ابيض للزوم الكذب بالتوحيد
ويمكن ان يكون من باب تعدد الخبر جواز على نحو زيد عالم عاقلان قيل بانتفاء لزوم الكذب
في الغلمان من حيث انهم غلمان بالمبالغة والادعاء او يقال انما اتى بتعدد الخبر ليكون مثالا
لنوعي خبرها الظرف وغيره ولا يصلح ان يكون قوله فيها فيها ظرفا لقوله ظريف او حالا لان
الطرفة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اختار هذا المثال وعدل عن المثال المشهور هو
قوله لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة رجل محمولة على المحل والمثال
وان صلح محتملا ولا يقع اذا تخرج المقصود ولكنه اذا استوى الاحتمالان فهو قبيح واذا
انحط المقصود كان اقيم فيكون المثال المشهور قبيحا لان حذف خبر لا كثير شائع كما قال
الشيخ ومحمد ف كثير اي يحذف خبر لا حذفا كثيرا اوزمانا كثيرا بخلاف المثال الذي
اختاره لان رجل معرب لا يجوز ارتفاع صفة حملا على المحل على الاصح وهو اختيار المصنف
فلا يحتمل قوله ظريف ان يكون صفة لقوله غلام رجل والخبر محذوف بل هو متعين للخبرة
وقوله وبنيهم لا يثبتونه اي لا يثبتون خبر لا يحتمل معنيين احدهما انهم لا يثبتون

خبرها أصلاً على لفظها ولا تقديراً ويقولون معنى لا أهل ولا مال انتفى الأهل والمال فلا يحتاج
 إلى تقدير الخبر بها الثاني أنهم لا يثبتون خبرها لفظاً قائلين بوجوب المحذف فإن قيل فما يقولون
 فيها يرى خبراً مثل لا رجل قائم ومثل قول حاتم الطائي وهو من بنى تميم ولا كريم من ولدان مصبوح
 قيل أنهم يجعلون أمثال ذلك على الصفة المحذوفة على محل لا مع النفع ون الخبر ثم لما فرغ من بحث خبره
 انتفى الخبر بشرع في بحث اسم ما ولا المشبهتين بليس فقال اسم ما ولا المشبهتين
 بليس في النفي المجرد لا بطريق المبالغة وفي الدخول على المبتداء والخبر ثم قوله اسم ما ولا
 مبتداء محذوف الخبر أي ومنه اسم ما ولا وقوله المشبهتين صفة ما ولا وقوله بليس متعلق
 بقوله المشبهتين وقوله هو المسند إليه بعد دخولها استينافاً وقوله ضمير فصل
 والمسند خبر اسم ما ولا وقوله بعد ظرف المسند إليه واخترت بقوله هو المسند إليه ما ليس
 بمسند إليه وبقوله بعد دخولها أي بعد دخول ما ولا عن غير اسم ما ولا والمراد
 بالمسند إليه الذي اسند إليه خبره بل تبعيته بدليل ذكر التوابع بعد هذا فلا يدخل
 في الحدابوه في ما زيد أبوه قائم حيث لم يسند إليه خبر ما إذا الخبر مجموع الجملة فعله هذا
 يكون قوله بعد دخولها تأكيداً حيث خرج لهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخولها وكذا لا
 يدخل أخوك في ما زيد أخوك قائماً لأنه تابع أي بدل من قوله زيد نحو ما زيد قائماً
ولا رجل أفضل منك وإنما أتى بالنكرة لأن لا تعمل في النكرة بخلاف ما فاته يعمل
 في النكرة والمعرفة وهو في الاستثانة أي إجراء حكم ليس أو عمل ليس أو التشبيه بليس
 في الاستثانة لقصور تشبهها بليس لأن ليس انتفى المحال ولا انتفى الاستقبال في المضارع للمحال
 في الاسم فيقتصر عملها على مورد السماع نحو قول الشاعر من صد عن نيرها فانا ابن قيس
 لا أبرح ثم لما فرغ من الرفعات شرع في بيان المنصوبات فقال المنصوبات هو ما
 اشتمل أي اسم أو معرب اشتمل على علم المفعولية فقوله المنصوبات مبتداء وهو
 ضمير فصل لا محل له من الأعراب وقوله ما اشتمل خبره يحتمل أن يكون قوله المنصوبات
 خبر مبتداء محذوف والتقدير هذا ذكر المنصوبات وقوله هو ما اشتمل جملة
 مستأنفة لأنه لما قال هذا ذكر المنصوبات فكان سائلاً ما المنصوبات فقال
 هو ما اشتمل على علم المفعولية وهو النصب والياء والياء نحو رايت زيدا وأباه والأزليين
 والتاء في المفعولية يحتمل أن يكون لمطابقة الموصوف والياء للنسبة أي المحصلة المنسوبة

المشبهتين
 بليس

خبر
 الجملة

مطلق
مفعول
بجث

الى المفعول فتدخل المحقات وانما تقدم المنصوبات على المجرورات لكثرة لها ولحقبة النصب فمنه
المفعول المطلق مبتداء مقدم الخبر والفاء للتفسير اى فما اشتمل على علم المفعولية او فمن
المنصوبات المفعول المطلق سمي مطلقا لان نصبه غير مقيد بحرف بخلاف سائر المفاعيل
على سائر المنصوبات لانها اصل المنصوبات وسائر المنصوبات ملحق بها ثم تقدم منها المفعول
المطلق لانه مفعول ينتصب بلا تقييد بحرف بخلاف المفعول به فانه قد يتقيد بالحرف فاخوه
عنه ثم تقدم على المفعول في المفعول له والمفعول معه لان كلا منهما مقيد بالحرف جميعا
لكنه في المفعول فيه قد يكون محذوفا والزوما كما في اللازم النصب وقد يكون النصب في اللفظ
بلا واسطة البيتة فتقدم على المفعول له الذى جاز ذكر الواسطة في جميع افراده ثم تقدم على
المفعول معه الذى لا يجوز فيه ترك الواسطة اصلا وهو اى المفعول المطلق اسم فاعله
فاعل فعل مذكور بمجناه كلمة ما عبارة عن حدث لان ما فعله فاعل فعل هو المحدث
ليس الا لكن يرد عليه نحو ترابا وجندلا فانه مفعول مطلق وليس بمحدث لان معنى التراب
التراب ومعنى الجندل الحجر وهما اسماء عين واجيب بانه حدث حكما لان قولهم ترابا و
جندلا دعاء وفي الدعاء لم يرد بهما المعنى الحقيقي بل اريدا المعنى المجازى وهو الهلاك لان
الدعاء ليستدعى لفعل فاجر يا مجرى المصدر فاذا قال الداعي ترابا وجندلا فكانه قال
هلكت هلاكا بالتراب والجندل ويرد على قوله فاعل فعل مذكور ضربا على ضيعة
الجهول فانه مفعول مطلق ولم يفعلها الفاعل اذا المصدر مجهول بل فعله مفعول فعل
مذكور وكذا يرد عليه مات موتا وجسم جسامته وشرف شرفا فان كلا منهما مفعول
مطلق وليس من جنس ما فعله فاعل فعل مذكور واجيب عن الاول بان المفعول لما قام
مقام الفاعل اخذ حكمه فكانه فاعل حكما وعن الثانى بان الفاعل لما كان قابلا للموت
والجسامته والشرف عدا فاعلا لها حكما ويرد على قوله فعل نحو زيد ضارب ضربا فانه مفعول
مطلق ولم يفعلها فاعل الفعل بل فاعل الصفة واجيب بان المراد بالفعل الفعل اللغوى وهو المحدث
لا الاصطلاحى الذى هو قسم الاسم اى هو اسم حدث فعله فاعل حدث مذكور فيتناول
الفعل الاصطلاحى الصفات ويرد على قوله مذكور قوله تعالى فصر الرقاب من حيث ان فعله غير مذكور
واجيب بانه مذكور تقدير اذا لتقدير فاضربوا الرقاب ويرد على قوله بمجناه ضربته سوطا فانه
مفعول مطلق وليس ما فعله فاعل فعل مذكور بمجناه واجيب بان اصله ضربته سوطا او ضربته

ضرب سوط فكان ما ضله فاعل فعل مذكور بمعناه تقديرا فظهر لك ان جميع الفاظ هذا الحد
واقع على التسامح وان الجواب عن كل ما يرد على قيوده المحل على التسامح واعتبار الحقيقي والحكمي
ذلك ويرد على هذا الحد انه غير مطرد لانه صدق على نحو كرهت كراهتي اذا قصد كونه مفعولا به لا
مفعولا مطلقا واجيب بانه يخرج باعتبار حيثية وقوع الفعل اى ما ضله فاعل ضل مذكور بمعناه
وقصد فيه هذه الحيثية فيخرج ذلك لانه وان كان حدثا ضله فاعل ضل مذكور بمعناه لكنه
لم يقصد فيه هذه الحيثية بل قصد فيه حيثية محل وقوع الفعل المذكور كما في كرهت قيامي لكن
اعتبار الحيثية يغنى عن بعض القيود الاخر يخرج ما خرج لها باعتبار الحيثية ويكون
المفعول المطلق للتأكيد حيث لا يزيد دلالة على دلالة الفعل والنوع حيث دل على بعض
انواع الفعل والعدد حيث دل على العدد نحو جلست جلوسا نظر للتأكيد وجلست
جلوسا بكسر الجيم نظير للنوع اى جلست فوعا من الجلوس وجلست جلوسا بفتح الجيم
نظير للعدد اى جلست مرة واحدة فالاول اى الذى للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لانه
دال على الماهية المعررة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد وكان
الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما مفهومة مفهوم الفعل بخلاف اخويه اى اخوى الاول وهما
الذين للنوع والعدد فان كلا منهما يمتثل التعدد فيثنى ويجمع وقد يكون المفعول المطلق
بغير لفظه اى لفظ الفعل هذا عند المبرد والكسائي وعند سيبويه المفعول المطلق يجب
ان يكون من لفظه فقولك جلوسا في نحو قعدت جلوسا منصوبا بفتح عت عندهما و
عليه الاكثر ونو ويجلس المقدر عنده ويشكل مذهبه في نحو حلفت يمينا اذا فعل له
من لفظه الا ان يقال المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه الا اذا لم يكن فعل من لفظه
حينئذ يكون من غير لفظه ضرورة فلا يرد ذلك اذ ليس لليمين فعل يجرى عليه فان قيل
ان اريد بقوله بغير لفظ بغير صيغته يجب ان يكون نحو ضربت ضربة من هذا القبيل لتغاير
الصيغة وان اريد به غيرها تدبر ان لا يكون نحو قوله تعالى انبتكم من الارض نباتا من
هذا القبيل لتغاير الصيغة دون المادة قيل يمكن ان يراد به بغير مادة ولا يحمل نحو قوله
انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل ويمكن ان يراد بغير لفظه مادة او بابا فيندرج
فيه نحو قعدت جلوسا وانبتكم من الارض نباتا اما الاول فلتغاير المادة واما الثاني
فلتغاير البابا فمهما ابرز هذا القسم مع كون صدق هذا المفعول المطلق عليه تنبيه على قلة هذا

القسم وقد يحذف الفعل اللام للعهداى الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيا
 قرينة اى وقت حصول قرينة حالية او مقالية جواز اصفة مصدر محذوف اى يحذف حذفاً
 جائزاً للايجاز والاختصار مع حصول العرض بالقرينة كقولك لمن قدم من سفره خير
 مقدم فان خير اسم تفضيل ومصدر يته اما باعتبار الموصوف اى قدمت قد وما خير مقدم
 ثم حذف الموصوف واقیم الصفة مقامه فاخذ حكمه واما باعتبار المضاف اليه اسم التفضيل
 له حكم ما اضيف اليه وانما حذف الفعل لان مشاهدته المحال يدل عليه لان هذا الكلام لا
 يقال الا لمن نظر عليه علامات القدم وقوله **وَجُوبًا** عطف على قوله جواز اى يحذف
 حذفاً واجبا وقوله سماعاً صفة لقوله وجوباً اى حذفاً سماعياً وحذفاً مسموعاً ومفعول
 مطلق اى حذف سماع نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله ورعيا و
 خيبة اى عذاب الله خيبة وجدعاً اى جع جدها وهو قطع الانف وحمل اى حدث
 جداً وشكراً اى شكرت شكراً ومجيباً اى مجبت مجباً فان عامل هذه المصادر حذفاً سماعاً
 بمعنى انه لم يستعمل اظهاره في كلامهم فان قيل زعمت انه يجب حذف الفعل اى المشهور بين
 الناس قولهم حدثت الله جداً وشكرت الله شكراً ومجبت مجباً قيل ذلك من استعمال المولدين
 لان استعمال العرب وكلامنا في استعمال المولدين على ان البعض قيدوا وحب الحذف
 في نحو حماله وشكره باستعماله مع اللام فلا يتوجه الاشكال اصلاً وقوله **وقياساً** عطف على
 قوله سماعاً وقوله في مواضع خبر مبتداء محذوف اى وذلك في مواضع منها اى من تلك المواضع
 ما وقع كلمته ما موصوفة والجملة صفة بحذف الضمير اى موضع وقع المصدر فيه حال كون ذلك
 المصدر مثبتاً فيه اختراز عن نحو ما زيد سيرا فانه يجوز اظهار فعله نحو ما زيد يسير سيرا بعد
 نفى طرف وقع فيه اختراز عن نحو زيد سيرا فانه يجوز اظهار فعله نحو زيد يسير سيرا ومعنى نفى
 اى بعد ما هو متضمن للنفى كما في **ادخل** قيل ضمير **ادخل** ما يدل الى النفي ومعنى النفي تباويل كل
 واحد منهما وفيه نظر لان الضمير الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يجب افراجه يقال زيد
 او عمر قام ولا يقال قايما فلا حاجة الى التاويل بل هو عايد اليه ما بدون التاويل اى داخل ذلك
 النفي او معنى النفي على اسم فيه اختراز عن نحو ما سرت الاسير البريد لا يكون خبراً عنه
 اى لا يصلح ذلك المصدر خبراً عن ذلك الاسم بان يكون ذلك الاسم اسم عين وذلك المصدر
 اسم معنى واسم المعنى لا يخرج عن الجملة وفيه اختراز عن نحو ما سيري الاسير شهد برفاهته لم يصح

نصبه او وقع المصدر مكمراً بعد اسم لا يكون خبراً عنه وانما لم يذكر هذا الفيد لكفاء بما
 ذكر اولاً وانما جمع بين الضابطتين وان كان كل واحد منهما ضابطة على حدة لا اشتراكهما في الوقوع
 بعد اسم لا يكون خبراً عنه نحو ما انت الاسير او ما انت الاسير اليه بل هذا مثالان
 لوقوع المصدر مثبتاً بعد نفى داخل الى اخره اي ما انت الاسير سيرا ويقال هذا للمسافر
 الذي لا يزال يسافر وما انت الاسير سيرا اليه اي الاسير سيرا مثل مثل سيرا اليه والبريد
 البغلة المرتبطة في الرباط تقرب دُم بريد ثم سمي به الرسول المحمول عليها ثم استعمل في اثني
 عشر ميلاً وكان من عادة الملوك انهم يبنون الماربط ويقفون البغال فيها ويقطعون اذناها
 وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب الحاجات والمراد بالبريد ههنا المسرع من بلد الى اخره
 لاداء الرسالة يقال له بالفارسية سيك وانما اورد نظيرين لان الاول نظير المصدر المنكورة
 والثاني نظير المصدر المعرفة ففيه تنبيه على ان الحكم لا يفرق بين المصدر المنكورة والمعروف
 وانما انت سيرا مثال وقوع المصدر مثبتاً بعد معنى نفى داخل الى اخره اي ما انت الاسير
 سيرا وزيد سيرا مثال وقوع المصدر مكمراً از زيد اسير سيرا سيرا فان قيل المصدر
 في قوله تعالى اذا دكت الارض دكا وقع مكمراً ولم يحذف الفعل قيل هذا الخذف فيما اذا
 وقع المصدر المكرر في موضع الخبر عن اسم لم يصلح ان يكون خبراً عنه والمصدر في الآية وان
 وقع مكمراً لكنه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتداء وانما وجب حذف الفعل في الضابطتين
 لوجود القرينة والسادس المحذوف اما القرينة في الضابطة الاولى فهي ما الشبهة بليس
 فانها يقتضيه خبراً ولا يصلح خبراً الا فعل هذا المصدر واما السادس المحذوف فهو الاستثناء
 واما القرينة في الثانية فهو المبتداء فانه يقتضيه خبراً ولا يصلح خبراً الا فعل هذا المصدر واما السح
 سد المحذوف فهو المصدر الاول وكلمة او في قوله او وقع مكمراً ما نفع الخلودون الجمع
 بدليل قولهم ما انت الاسير اسيرا ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع
 المصدر فيه حال كونه تفضيلاً لا اثر مضمون جملة متقدمة اي سابقة على
 المصدر وفي قيد الاثر اختراز عما يقع تفصيلاً لمضمون جملة دون اثر مضمونها نحو زيد
 هيبا فرسفره القريباً والبعيد وفي قيد الجملة اختراز عما اذا وقع تفصيلاً لا اثر مضمونها
 نحو زيد هيبا فرسفره قريباً او بعيداً كذا قيل وفيه نظر لان المصدر في هذا المثال تفصيل
 لا اثر مضمون قوله هيبا فرسفره وهو مع الضمير جملة لا مفرد بل الاولى ان يقال في المثال لزيد فرسفره

فاما يصح صحة او يغتنم اغتناماً او الزيد ضرب فاما ان يتادب زيد بالضرب نادياً او قهلاً
هلاً كاً وفي المقدمة اخترا عن المتأخرة نحو ما يتادب زيد بالضرب تاديباً او يهلك هلاً كاً
فاضربه واما تمنون بالتشديد منّا او تقدون فداء فشدد وقال بعض الشارحين التفصيل
انما يكون للجملة المتقدمة لان الفصل لا يكون متاخراً عن التفصيل فذكر قوله متقدمة
توضيح وفيه نظر لان التفصيل قد يكون لاثر مضمون جملة متأخرة ايضاً ويجتنب لا يجب
الحذف فلا بد من قيد متقدمة لحرز عنه وذلك ما مر نحو قولك امّا يتادب زيد
بالضرب تاديباً او يهلك هلاً كاً فاضربه على ان التفصيل قد يكون متقدماً على الفصل
امّا لا هنام بشأنه اول رعاية للسمع كما قال صاحب التلخيص وعلم من البيان ما لم نعلم
فان قوله من البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسمع واجيب بان الكلام في مثل
هذا الموضع محمول على التقديم والتأخير فيكون ذلك التقديم في حكم التأخير مثل قوله تعالى
حتى اذا انشتموهم فشدد والوثاق اى السلاسل والاذلال فاما ما بعد واما فداء
فقوله فاما ما بعد واما فداء وقع تفصيلاً لاثر مضمون جملة متقدمة لان قوله فشددوا
الوثاق جملة متقدمة ومضمونها شد الوثاق واثر شد الوثاق ذلك التفصيل وهو القتل
او الاسترقاق او المن او الفداء فوجب حذف فعلها فاما تمنون منا واما تقدون فداء
والفداء مصدر لثلاث من فدى يفدى مثل الكتاب واما وجب حذف لفعل في هذه
الصورة لسد الجملة المتقدمة مسدداً المحذوف لمناسبتها له من جهة انه تفصيل لاثر مضمون
وصنها اى ومن تلك المواضع ما وقع اى موضع وقع فيه المصدر للتشبيه اى لاجل
تشبيه شئ بذلك المصدر والتشبيه هو الدلالة على مشاركة امر لا صرفى معنى وفيه
اخترا عن نحو مرت به فاذا له صوت حسن فان الصوت الثانى ليس للتشبيه بل هو يلى من الاول علماً
حال اى حاله يكون ذلك المصدر والاعلى الحديث كالفعل وفيه اخترا عن نحو مرت به فاذا له زهد زهد الصلح
او علم علم الفقهاء فان الواجب فيه الرض لفقدان الحاجة الدالة على الحدوث لان الزهد العلم يمدح
به فلا يدل على الحدوث بعد جملة ظرف وقع وفيه اخترا عن نحو صوت زيد صوت حار فان صوت
حار مصدر وقع للتشبيه والاعلى الحدوث لكنه ليس بعد جملة مشتملة صفة جملة على اسم
متعلق مشتملة بمعناه صفة اسم اى مشتملة على اسم كايين بمعنى المصدر وفيه اخترا عن نحو
مرت بزائد فاذا له صفة صوت حار فان الصفة ليس بمعنى الصوت وعلى صاحبهم عطف على اسم

اى ومشتملة على صاحب ذلك المصدر وهو الذى صدر منه ذلك المصدر فيه اختراز عن نحو مرت
 بالبلد فاذا به صوت حار لعدم اشتغال الجملة على صاحب المصدر وهو الذى قام به المصدر والوجه فيه
 الرفع على الوصف او على البدل نحو مرت بزيد فاذا له صوت صوت حار ف قوله صوت
 حار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهى قوله صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو
 صوت ومشتملة على صاحب الصوت وهو الذى صدر منه الصوت وهو الضمير له لانه راجع الى الشخص
 الذى صدر منه الصوت فوجب حذف فعله اى يصوت صوت الحار بمعنى يصوت صوتا مثل صوت
 الحار وصراخ عطف على الصوت الاول اى فاذا له صراخ صراخ الشكلى اى يصيح صراخ الفكى
 بمعنى يصيح صراحا مثل صراخ الشكلى الصراخ هو الصوت والشكلى المراءى التى مات ولدها وانما اورد
 مثالين لان المصدر الاول مضاف الى التكررة والثانى الى المعرفة ومنها اى من تلك المواضع
 ما وقع اى موضع وقع فيه المصدر حال كون ذلك المصدر مضمون جملة لا يتحمل لها غيره
 الجملة صفة جملة اى لا محتمل لتلك الجملة غير ذلك المصدر وغير ذلك المضمون وفيه اختراز عن
 سياق فى الضابطة اليتية نحو له اى لقلان على الف درهم اعترافا فالف درهم مبتداء
 وعلى خبره وله متعلق الخبر او على العكس اعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله على الف درهم
 لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواء فوجب حذف فعله اى اعترفت لهذا الف اعترافا
 والاعتراف الاقرار بالشئ من معرفة وفى بعض النسخ وقع عفا مكان اعترافا وهو اسم من الاعتراف
 وهو ينصب نصب لمصادر ويسمى هذا المصدر توكيدا لنفسه اى تقرير لذاته لا تحاملا
 المصدر والجملة ومنها ما وقع مضمون جملة اى من تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه
 حال كونه مضمون جملة لها محتمل غير الجملة صفة جملة اى لتلك الجملة يتحمل غير ذلك المصدر
 او غير ذلك المضمون مثل زيد قائم حقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قائم لا مضمون
 الصدق والحق ولها محتمل غيره وهو الكذب والباطل فوجب حذف فعله اى حق هذا الكلام وهذا
 الخبر حقا اى صدقا ويسمى هذا المصدر توكيدا لغيره اى تقرير لغيره اللام هت للتعليل
 دون الصلة والمضاف محذوف اى توكيد الجملة لدفع غيره وهو الكذب والباطل ولاجل احتمال
 غيره بخلاف اللام فى قوله لنفسه فانه صلة التوكيد ويمكن ان يكون اللام هنا ايضا للصلة
 لان قوله زيد قائم حقا محكم وزيد قائم محتمل لما حكم بغير المحتمل وصفا وان اتحد اى واما يكون المحم
 ويسمى توكيدا للمغايرة وصفا ومنها ما وقع مثنى اى ومن تلك المواضع موضع وقع المصدر

فيه حال كونه دالاً على التكرير مثل البيت اعالت لطاعتك البابا بعد البابا عاقيم لطاعتك
 اقامة بعد اقامة اى مرة بعد اخرى اى مراراً وسعد بك اى سعدك اسعادا بعد اسعاد
 اى اعيانك اعانة بعد اعانة والمصادر في هذا الباب سماعية وان كان المحذف قياساً لا تنبى
 على ضابطة كلية لما فرغ من بحث المفعول المطلق شرع في بحث المفعول به فقال **المفعول**
 الجار والجرور في الاصل كان مفعول مالم يسم فاعله لقوله المفعول لان معناه الذى فعل به
 وصار الان جزء الاسم المصطلح عليه والضمير الجور عايد الى اللام الموصولة في المفعول وكذا
 المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه هو اسم ما وقع عليه **فعل الفاعل** لم يذكر الاسم
 هنا اكفاء بما سبق فان قيل يخرج من هذا الحد بعض افراد المفعول به نحو خلق الله العالم وما
 ضربت زيدا فان العالم وزيد اكل منها مفعول به ولم يقع عليه فعل الفاعل قبل المراد بالوقوع الوقوع
 عليه حقيقة او عبارة بان جعلت عبارة ما يقع عليه فعل الفاعل حقيقة فيدخل ذلك فان
 العالم وزيد اوان لم يكن فيها حقيقة الوقوع الا انه جعلت العبارة في التقدير كان الفعل وقع عليها
 كذا قبل وفيه نظر لان هذا مسلم في خلق الله العالم الا في ما ضربت زيدا فانه عبارة عدم الوقوع
 لا عبارة الوقوع وانما عبارة الوقوع ضربت زيدا واجيب باننا لا نسلم ذلك بل هو عبارة الوقوع
 في الاصطلاح كما ان ضربت زيدا عبارة الصدور في الاصطلاح فاقم وقيل ان معنى قوله ما وقع عليه
 الفعل ما يتعلق به الفعل بحيث لا يتصور الابه نفيها كان او اثباتا فلا يخرج ذلك فان العالم وزيد
 ما يتعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الابه فان قيل ذال الوقوع وارادة التعلق حقيقة ام مجاز لا
 سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم الاتصال بينهما قبل وقوع الفعل على الشئ
 في عرف النحاة عبارة عن تعلقه به بحيث لا يعقل الابه فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة
 عرفية فلا يلزم دعوى الوضع او بيان الاتصال او يقال الوقوع لا ينفك عن التعلق
 فكان التعلق لازماً للوقوع فذكر لزوم واراد اللازم فان قيل ان اريد بالتعلق التعلق
 يخرج من الحد زيدا في ضربت زيدا حيث لا يتوقف عليه تصورا لضرب بل يتوقف على
 شخصها يصلح للمضروبة قيل انه ما يتوقف عليه تصورا لضرب على البدلية وان لم يتوقف
 عليه بالتعين فان قيل يدخل في الحد المفعول فيه الزمان لان الزمان ما يتعلق به الفعل
 بحيث لا يعقل الابه قيل الزمان لازم لوجود الفعل دون تصور ماهيته فيتوقف عليه
 وجود الفعل زماناً كان او متعدياً لا يعقل ماهيته بخلاف المفعول به فانه ما يتوقف عليه

تصور ماهيته الفعل المتعدي كضربت زيداً فان الضرب استعمال التاديب في محل قابل
للايلاء وهو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك الالة فكذا لا يتصور بدون ذلك المحل
او يقال انه يخرج بقيد الخيثة فالحال المحوطة في جميع الحدود لاسيما الحدود النحوية فيكون
المعنى هو ما ذكر بحيث وقع عليه فعل الفاعل والمفعول فيه الزمان لم يذكر بحيث يقع عليه
فعل الفاعل ولما قل ان يقول لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل كان
اخصارا لان يقال التصريح في مقام التعريف انسب نحو ضربت زيدا امثالا للمفعول به ثم
لما فرغ عن تعريف المفعول به شرع في بيان احكامه فقال وقد يتقدم على الفعل
اي قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لانه معمول فوق تعلقه بعامله فيتعلق به متقدما
او منازرا الا ان يمنع مانع كوقوعه في حيزان وغير ذلك وانما خص الفعل لاصالته وان كان
المتقدم لا يختص بالفعل بل يجري في غيره من العوامل ما لم يمنع مانع او اراد بالفعل العامل
او في الكلام حذف معطوف اي على الفعل وغيره من عوامله مثل زيد اضربت وبعبر
مرث ثم لما فرغ من بيانا بعض احكام المفعول به شرع في بيان حكم اخر فقال وقد يحذف الفعل
النائب للمفعول به لقيام قرينة اي وقت حصول قرينة دالة على الحذف تعين المحذوف
جوازا اي حذفه لا يتركه قولك زيد لمن قال الجار والمجرور صفة زيدا اي زيد المقتول
من قال من اضرب مقول قال تقديره اضرب زيدا فحذف الفعل بقرينة السؤال ووجوبا
عطف على جوازا اي ويحذف الفعل حذفاً واجباً في اربعة ابواب وفي بعض النسخ في اربعة
مواضع مكان ابواب وفي المحصر على الاربعة نظر لتحقيق وجوب الحذف في المنصوب على الاعراض
بتقدير نحو الزم وحافظ نحو شانك والمج والصلق الصلوة وكذا في المنصوب على المدح
والذم او الترحم بتقدير اعني نحو الحمد لله الحميد واتاني زيدا لفاسق ومررت به المسكين
الاول سامعي مبتداء وخبر اي لباب الاول سامعي اي مقصور على السماع وانما قدم السماء
على القياية لانه اقلمه مثل قول العرب امرؤ او نفسه اي اترك امرؤ مع نفسه اي اترك كل
امر مع نفسه ومثل قوله تعالى انتهوا خيرا لكم اي انتهوا يا معشر النصارى عن التثليث
اي عن قولكم ان الله ثالث ثلاثة واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد وقال الفراء هو صفة مصد
محذوف اي انتهوا خيرا لكم وفيه نظر لانه غير مطرد في نحو قولهم انتهوا قاصدا لان قوله امرؤ
لا يجمل ان يكون صفة لانه اسم جنس فتعين انه مفعول به لفعل محذوف اي انته عن الافراط

حكم

والقريب وإيئت امارا قصداى متوسطا بين الافراط والتقريط اى بين الغلو والتقصير قال الكسائى
هو خبر يكن المحذوف اى انتهوا عن التثليث يكن الانتهاء خيرا لكم وفيه ايضا نظر لان حذف كان بلا حرف
شروط شاذ فلا يحتل عليه مع امكان الوجه القياسى انما اخر هذا النظم وان كان عظيم القدر لانه
من القرآن لان له مسا من وجه ودون وجه بما نحن بصده على ما بينا من الاختلاف ومثل قول العز
اهلا وسهلا اى تيت اهلا لا اجانب ووطيت سهلا من البلاد لاخرنا الحزن بفتح الحاء وسكون
الراء المكان الحسن والحشن والصلب هذا الكلام يقوله المزور والمضيف للزائر والضيف لتطيب
قلبه اصابة الانسان من جهة يعنى نأمن اهلك واليت اهلك لا الاجانب ومنزى سهلين كالمشفقة
عليك فى منزى ثم لما فرغ من السماعى شرع فى القياس فقال **الثانى** اى الباب لثانى من الابواب
الاربعة التى يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به المتناوى وانما وجب حذف الفعل لان
حرف النداء نايب منابه فلوزكر الفعل يلزم الجمع بين النايب والمتوب وهو المطلوب اقباله
مفعول مالم ليسم فاعله لقوله المطلوب اى هو الاسم الذى يطلب حضار ذلك الاسم بحرف
متعلق بالمطلوب اى بواسطة حرف من حروف النداء الخمسة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة وقوله
نايب صفة حرف وقوله **مناب** ظرف نايب وانما حذف فى فيه مع انه ليس من الجهات الست لكونه
جاريا يجرى لفظ المكان لكونه زاميم وفيه معنى الاستقرار اى بواسطة حرف قائم مقام لفظ
ادعوا وادى وفيه اختراز عن الطلب اقبال زيد وادى زيدا وادعوك ونحو ذلك فانه و
ان كان مطلوب الاقبال لكن لا بواسطة حرف نايب مناب ادعوا فان قيل يخرج من هذا الحد قولنا
يا الله فانه منادى ولا يصدق عليه كونه مطلوب الاقبال قيل انه مطلوب الاقبال حكما لكونه
مطلوبا لاجابة فيكون منادى لهذا الاعتبار وقيل ان نداء الله تعالى استعارة تخيلية وطلب
الاقبال منه ادعاسي كانيات المنيّة فى قول الشاعر : واذ المنيّة انشبت اظفارها : الفيت
الف تميمة لا تشفع وفيه نظر لانه يستلزم تشبيه الله تعالى بما يكون مطلوب الاقبال لما عرف
من الاستعارة التخيلية لا تنفك عن الاستعارة المكنى عنها فيلزم تشبيه الله تعالى اولا
بما يكون مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل التخييل فان قيل يخرج من هذا الحد نحو
يا زيد لا تقبل فانه منى عنه الاقبال لا مطلوبه وكذا نحو يا جبال ويا سماء ويا ارض يا لواء
ويا للدواهي ونحو قول احد المتعانقين لصاحبه يا فلان وغير ذلك مما لا يتصور طلبا لاقباله
قيل فى الجواب عن الاول بانه مطلوب الاقبال اسماع انتهى ومنه عن الاقبال بعد توجهه

فاختلف المجهتان وبانه مطلوب الاقبال حكما لكونه مسئول الاجابة كما قيل في يا الله وعن البوابة
 باها من باب الاستعارة بالكنائية حيث شبهت هذه الاشياء بما يكون مطلوب الال ونداء
 استيعارة تيميلية وطلب الاقبال فيها ادعائي وقوله **لفظا** **وتقدير** **تفصيل** **للمنادي**
 او المحروف وهو الاظرواي وذلك الحرف اما ان يكون ملفوظا مثل قوله يا داود او مقدر مثل
 قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا ثم لما فرغ عن بيان حقيقة المنادي شرع في بيان حكمه فقال
ويبنى المنادي وجوبا على ما يرفع به قبل النداء اي حالة الاعماب من حركة او حرف اي يبنى على
 الضم ان كان رفعه قبل النداء بالصفة وعلى الالف ان كان دفعه بالالف وعلى الواو ان كان رفعه
 بالواو فان قيل الضمير في يرفع عايدا الى المنادي فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع المنادي به من
 حركة او حرف وانت تعلم ان المنادي لا يرفع بمجال قيل انه مسند الى الجان والمجرور اعني به فلا
 ضمير فيه فيكون المعنى ويبنى على ما يقع به الرفع قبل النداء من حركة او حرف فان قيل يمكن
 ان يكون فيه ضمير عايدا الى الاسم دون المنادي فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع الاسم به
 قبل النداء من حركة او حرف قيل انه ممكن لكنه بعيد لان الضمير في قوله ويبنى عايدا الى المنادي
 فلو كان الضمير في يرفع عايدا الى الاسم لزم انتشار الضمير وهو قبيح فالصواب ما ذكرنا انه
 مسند الى به ولا ضمير فيه اي يبنى على ما يقع به الرفع عن حركة او حرف ان كان المنادي مفردا
 ليس فيه اضافة ولا شبه بالاضافة وفيه احتراز عن المضاف والمضارع له معرفة صفة مفردة
 او خبر اخر لكان لازم التعدد اذ الحكم لا يتم باحد الخبرين وفيه احتراز عن التكرار نحو يا رجلا غير
 معين والمراد بالمعرفة اعم من ان يكون معرفة قبل النداء او بعده ولهذا اورد المثالين للمبنى
 بالضم ليكون مثل **يا زيد** مثال المعرفة قبل النداء و**يا رجل** مثال المعرفة بعد النداء
 و**يا زيدا** مثال المبنى بالالف و**يا زيدا** مثال المبنى بالواو فالالف والواو فيها
 ليسا للاعراب بل لجرد التشبيه والجمع فان قيل العلم اذاثنى وجمع لزم فيه اللام فكيف يصح يا زيدا
 ويا زيدا دون بلا لام قيل انما صح ذلك لقيام مقام اللام وكونها في حكمها في اعادة التعريف ولو
 استعمل مع اللام هنا يلزم اجتماع التثنية والتعريف وهو محذور جدا وانما بنى المنادي المفرد المعرفة
 لشبهه بكاف ادعوك في وقوعه موقعها وانما بنى كاف ادعوك وهو اسم لشبهه بكاف اياك وهو
 حرف مبني الاصل لا حظ له من الاعراب لفقد المعاني الموجبة للاعراب الا اذا كان علما موصوفا
 بابن مضاف الى علم اخر فيمنه يند يتخار فتنه كما سيجي ويجوز تنوين المنادي المفرد المعرفة عند ضرورة

الشجر نحو سلام الله يا مطر عليها ؛ وليس عليك يا مطر لسلام ؛ حيث نون المطر الاول وهو قبيح
 والمطر اسم رجل والضمير في عليها راجع الى امرأة المطر هي جميلة ثم لما فرغ من بيان بناء المنادى شرع
 في بيان ما يفترض عليه ويصير معرباً فقال **ويخفض المنادى باللام الاستغاثة** او التجب
 او التقديد بجملة الكلام على حذف المعطوفين ويمكن ان يجمل الكلام على حذف اضافى بنحو لامر
 الاستغاثة اى بللم يدخل المنادى وقت الاستغاثة **مثل يا لزيد** ووقت التجب بنحو يا للماء
 ووقت التقديد بنحو يا لبيك لا تقتلك وانما اعرب المنادى بعد دخول اللام مع كونه مفعلاً معرفة
 لمخرجه عن تائثر شبه الحرف لقوة حجة الاسمية بدخول الجار ولان يامدا وشبه المنادى بالحرف
 وبدخول اللام صار المنادى بعيداً عن مدار الشبه وهو با ولان المنادى يخرج عن الافراد بالتركيب
 مع اللام وفي الكل نظر ما الاول فلان دخول الجار لا يخرج الاسم عن تائثر شبه الفعل ولهذا كان
 الاسم غير منصرف بدخوله نحو مرت باحد فكيف يخرج عن تائثر شبه الحرف فلو قويت حجة الاسمية
 بدخوله ليخرج من تائثر شبه الفعل والحرف جميعاً لان البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الاصل
 فالقول بمخرجه عن شبه الحرف بدخول الجار دون شبه الفعل يتحكم محض على ان اللام المجردة
 كثيراً ما تدخل على الاسم المبني ولم يصومعرباً بدخولها كقولك هذا المال لخمسته عشر رجلاً و
 لهؤلاء الرجال واما الثاني فلان لام الاستغاثة قد تدخل على كاف الخطاب الذى هو منادى
 مستغاث نحو يا لك لزيد فعلم ان المنادى المستغاث المظهر قائم مقام كاف الخطاب فكيف يصح
 القول بصيرورته بعيداً عن مدار الشبه بدخول اللام واما الثالث فلان المفرد ههنا بمقابلة
 المضاف والمضارع له ويا لزيد هذه المثابة فلا يخرج المنادى عن الافراد بالتركيب مع اللام
 على ان التركيب مع الجار غير معتبر حيث جاز الفصل بينه وبين المجرور بالحرف الزايد في السعة
 بخلاف التركيب من المضاف والمضاف اليه وقيل انما اعرب المنادى بعد دخول اللام لان حرف
 المجرور دخل عليه ولا يمكن الغاؤه وان كان زايداً وفيه ايضاً نظر ولانه انما لا يمكن الغاؤه في المعربات
 ودون المبنيات بدليل انه يصح جئتك من قبل ومن بعد وانما فشت اللام المجردة ههنا مع انها
 تكسر اذا دخلت على الاسم الظاهر لان المنادى واقع موقع كان الخطاب واللام الداخلة على
 الضمير كانت مفتوحة نحو لك وله فكذا اذا دخل على سا هو واقع موقعه ولذا بقيت على الكسر اللام
 الثانية بنحو يا لزيد لعمري يا لله للمسلمين وانما اختيرت اللام من بين الحروف للاستغاثة
 والتجيب لان المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتجيب منه مخصوص بالاستحضار

لقرابته ثم هذه اللام يتعلق بأدعو المقدر وجاز ذلك في المتعدي بنفسه جدا لحذف لكنها
لا تزداد الا في موضع الاستغاثه او التحجب والتقدير ساءاً ويفتح المنادى لا لحاق الهاء اليه
الاستغاثه لمواخفة الالف مثل يا زيدا وكذا يضم ويكسر بواو الاستغاثه وبهاؤها اللاحقين
لدى اللبس كما في المندوب نحو يا منهو في المسمى بمنه ويا منكيه في المسمى منك فلا لام فيه
حينئذ احيين اذا دخلت الالف تحززا عن الجمع بين حرف الاستغاثه وعن الجمع بين العوض
والمعوض منه لان اللام عوض عن الالف كذا روى عن الخليل واما قدم بيان البناء والخفض
والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب لطلب الاختصار بالتهجيم في قوله وينصب ما
سواهما اي ما سوى المفرد المعرفة من كل وجه والمستغاثه سواء كان مع لام الاستغاثه او مع
الهاء كما في الشرح ويرد عليه المنادى المتعجب منه والمهتد لان ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث
وليسا بمنصوبين فالاولى ان يقال ان الضمير عايد الى المفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه لام
الاستغاثه او نحوها والالف الاستغاثه فلا يرد المنادى المتعجب منه والمهتد وما سواهما التثنية موصو
او غير موصوقة والمضار والمضارع له مثل يا عبدا لله نظير المضار ويا طالعا جبالا نظير المضارع
للمضار والمضارع بالمضارع للمشاكل اسم غير ضار تطلق بشئ هو متهام معناه اما معول الاول كالمثال المذكور
في المتن واما معطوف عليه على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة
وثلثين علما واما ماصفة هي جملة او ظرف نحو يا حافظا لا تنسى وشاعرا لا شاعر اليوم مثله والايا
تخله من ذات عرق فان كلا من ذلك مضارع المضاف بخلاف الموصوف بصفة هي مفردة فانه نكرة
وليس بمضارع للمضاف نحو يا رجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين الموصوف بصفة هي مفردة و
بين الموصوف بصفة هي جملة او ظرف في كون الال نكرة وكون الثاني معرفة مضارعا للمضاف
مع ان كلا منهما موصوف بصفة قيل الفرق ان المنادى في نحو يا رجلا صالحا هو الموصوف بقطع
النظر عن الوصف ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون من تمام المنادى فلا يحصل
التعين ولا يفيد التعريف بخلاف امثلة المنادى الموصوف بالجملة او الظرف فان المنادى فيها
هو الموصوف بالاولا وصف المذكورة والوصف فيها سابق على النداء ذكر للتأكيد فكانه من تمام
المنادى لا وصفه فيحصل التعين ويفيد التعريف فاعرف فانه فرق دقيق فان قيل اسم الفاعل
لا يعمل بدون الاعتماد على احد الاشياء الستة المعروفة فكيف عمل قوله طالعا في قوله جبالا قيل
المعتدلا يلزم ان يكون ملفوظا بل كما يكون ملفوظا يكون مقدرا وههنا مقدر بتقدير يا رجلا

طالعاً جبلاً أو يا انساناً طالعاً جبلاً كذا قيل وفيه نظر لانه على هذا يدخل في باب يا رجلاً صالحاً
 فانه نكرة وذلك معرفة بدليل تعرف صفته عند غير الكسائي يقال يا طالعاً جبلاً الظريف بخلاف
 يا رجلاً صالحاً فانه نكرة بدليل امتناع تعرف صفته لا يقال يا رجلاً صالحاً ويمكن ان يقال انه
 معتمد على موصوف معروف بتقديم دليل تعرف صفته والتقدير يا ايها الطالع جبلاً فحذف اي
 للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع التاء التعريف ثم نصب طالعاً لكونه مضارعاً للمضاف على انه
 محتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فافهم يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد
 ويا رجلاً لغير معين الجار والمجرور حال من قوله يا رجلاً اي يا رجلاً حال كونه مقولة لوطي غير
 معين كما في قول الاعشى هذا مثال النكرة وانما اخر مثال النكرة عن مثال المضاف المضارع لان
 النكرة خرجت عن المفرد المعرفة بغير التعريف الموصوف بخلاف مضاف والمضارع له فافهم خارجاً عنه
 بغير الافراد المقدم ثم لما فرغ من بحث المناهى شرع في بحث قواعده فقال وتوابع المناهى
 المبني اختراز عن توابع المناهى العرب فافهم ان كانت غير البدل والمعطوف غير في اللام فهي
 تكون الانصوبة كقواعب المضاف او النكرة او مجرورة كقواعب المناهى المستغاث باللام والمراد
 بالمناهى المبني غير المستغاث بالالف فانه مبني على الفتح لا يرفع قواعبه غير المبهم لان صفته كرامة
 الرفع ولا تنصب كما سيبيء وقوله المفردة مرفوعة على انه صفة لقوله توابع والمراد بالمفرد
 المفردة من كل وجه وفيه اختراز عن القواعب المضافة والمضارعة لها وقوله من التأكيد صفة
 توابع اي القواعب الكائنة من التأكيد وحال من الضمير في المفردة اي حال كونها كائنة من التأكيد
 والمراد بالتأكيد التأكيد المعنوي لان التأكيد اللفظي حكمه في اغلب حكم الاول اعراباً وبناءً وقد
 جاء اعرابه رفعاً ونصباً كقول الشاعر اني به واسطار سطر سطرًا انه لقائل يا نصر نصرًا
 وهو غير غالب محتمل ان يكون المختار عند المصنف اعرابه رفعاً ونصباً كما هو غير الغالب ولذلك
 اطلق التأكيد ولم يقيده بالمعنوي فقال من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف
 بالحرف المتمنع محروور على انه صفة سببية لقوله المعطوف بالحرف وفاعله قوله دخول يا عليه
 اي المعطوف بالحرف الذي يتمنع ودخول يا على ذلك المعطوف وهو المعطوف باللام وفيه اختراز
 عن المعطوف بالحرف غير المتمنع ودخول يا عليه وهو المعطوف بغير اللام نحو يا زيد وعمرو من
 المعطوفات فان حكمه وحكم البدل حكم المناهى المستقل كما سيبيء وقوله ترفع خبر لقوله توابع
 المناهى اي ترفع تلك القواعب حملاً على لفظه اي لفظ المناهى لشبه الصفة بالرفع في العروض

والاطراد فلا ينبغي ان يقال كل منادى مفعلة معرفة مضموم كما يقال كل فاعل مرفوع واما العروض
فلان صفة المنادى عرضت بدخول يا عليه عرضها في الفاعل بدخول العامل فان قيل الرفع لا بد له
من رافع وههنا اي شئ هو قيل رافع يا لانها لما شبهت صفة المنادى بالرفع في العروض
والاطراد شبه موجب الصفة وهو يا بالرفع في كون اثر كل عارضاً ومطرراً ولم يظهر اثر هذا
الشبه في المنادى لمكان البناء فظهر في التابع لاحتياجه الى المؤثر وتخصيص تلك النواع
حملاً على محله اي محل المنادى لان محله النصب على المفعول فان قيل انهم بنوا صفة اسم التي
لنفي الجنس لبناء موصوفها نحو لارجل ظريف فلم يبين صفة المنادى لبناءه قيل العلة في بناء
الصفة في لارجل ظريف امتزاج الصفة والموصوف وكذا ذلك صفة المنادى لمكان الفصل
بلام التعريف ولا نه وجب بناء الصفة في لارجل ظريف كون الصفة هي المنفية من حيث المعنى
ولا كذلك صفة المنادى لعدم توجه النداء اليها فافترا ونظير الصفة يا زيد العاقل
بالرفع ويا زيد العاقل بالنصب نظير التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ونظير عطف البيان
يا غلام بشرو بشرا ونظير المعطوف بالحرف المتنع دخول يا عليه نحو يا زيد والحارث والحارث
وانما اقتصر المصنف على نظير الواحد للاختصار وانما ذكر نظير الصفة من بين النواع رد القول
من قال ان المنادى لما قام مقام المضمرة المضمرة لا يوصف فكذا المنادى لا يوصف فرفع الصفة
عنده على انه خبر مبتداء محذوف ونصبه بتقدير اعني والصحيح جواز الصفة لانه وان وقع موقع
المضمرة لكنه ما خرج عن كونه ظاهراً لما بين جواز الوجهين في نواع المنادى المبني بشرع في بيان
الاختلاف الواقع في اختيار احد الوجهين في واحد منها وهو المعطوف بالحرف المتنع دخول
يا عليه فقال والتحليل ابن احمد استاذ سيبويه في المعطوف المذكور اي المعطوف
بالحرف المتنع دخول يا عليه يختار الرفع المجلة خبر لقوله التحليل اي يقول باولوية الرفع و
انما يختار الرفع لانه منادى ثان معنى لانه ايضا مطلوب اقباله بحرف نايب صواب ادعوان
الواو قامت مقام بال لانه يقتضيه الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فكانه باشره
يا فيختار فيه حركة هي اثر يا تنبيهها على انه منادى ثان معنى ولم يبين لان اللام تمنع دخول
يا عليه صريحا وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لان اللام لا تنبأ بشر يا حقيقة فامتنع
فيه حركة هي اثر يا فيختار فيه حركة هي اثر ادعوا لاثر يا وابو العباس المبرد يقول ان كان
المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه كالحسن في جواز نزع اللام منه وقيل في كونه علة اللام

ويدخل نحو الرجل علما على الاول دون الثاني ونحو النجم يدخل على الثاني دون الاول فكما تحليل
 خبر مبتداء محذوف أى فهو كالتحليل في اختيار الرفع والمجته جزء الشرط والشرطية خبر لقوله ابو العباس
 وانما اختيار الرفع في مثل الحسن لان اللام لما كانت في معرض النزع فلم يعتد بها اولان اللام
 في العلم لا معنى لها فلا يعتد بوجوها **والا فكا في عمرو** أى وان لم يكن المظوف المذكور الحسن
 بان لم يخرج نزع اللام منه او بان لم يكن علما ذالام فهو مثل ابي عمرو في اختيار النصب وسياسة
 هذه الاعلام من لطايف هذا الكتاب ثم لما فرغ من بحث التوابع المفردة شرع في بحث التوابع
 المضافة فقال **والمضافة** تنصب أى توابع المنادى المضافة اضافة معنوية تنصب لانها
 لو وقعت مناداة لا يجوز فيها الا النصب فكذا اذا كانت تابعة لان التوابع لا تكون اقوى
 من متبوعها تقول في الصفة يارب صاحب الفرس ويابشر في المجته والمجته بالضم الشعر الذي
 يكون اسفل من الاذن وفي التاكيد يا خالدا نفسه وفي عطف البيان يا غلام ابي عبد الله
 وفي المعطوف بالحرف يابكو وعبد الله وانما قيدنا المضافة بالاضافة المعنوية اخرا عن
 عن اللفظية فان حكمها وحكم التوابع المضارعة للمضاف حكم المفرد عند المحققين لان اللفظية
 في حكم الانفصال والتوابع المضارعة للمضاف مفردة حقيقة وصورة فقول ياربنا الحسن
 الوجه بالرفع والنصب وكذا تقول يارب خير من عمرو بالرفع والنصب قال الشاعر يا صاح
 يا ذا الضامر العيس فان اسم الاشارة وهو ذا منادى مفردة معرفة والضامر موقوف على
 امر صفة ذاران كان مضافا لان الاضافة اللفظية في حكم الانفصال والمقدير يا ذا الضامر
 منته والضامر عن الضمير بالضم وهو الضمير يقع على الناقية والمجمل والعنسن بالفتح الناقية
 الصلبة أى الشديدة فان قيل ما لم اعتبرها في الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية
 والمضارعة للمضاف حكم الاضافة اذا وقعت مناداة حتى اوجبوا فيها النصب حكم المفرد اذا وقعت تابعة
 حتى جوزوا فيها الرفع والنصب قيل الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية بالاضافة اللفظية مضافة
 صورة ومفردة حكما والمضارعة للمضاف مضافة حكما ومفردة حقيقة وصورة فعلوا بالا اعتبارين
 في الحالين وعليك ان تتحقق وجه عدم العكس في كل منها والبدل من المنادى المبني والمعطوف
 على المنادى المبني غير ما ذكره صفة المعطوف او بدل منه أى غير المعطوف الذي يكون من قبلى غير
 المنتزع ودخل يا عليه بان لم يكن ذالام حكمه أى حكم كل واحد منها حكم المنادى المستقل
 العلم وابناء فقوله والبدل مبتداء وحكمه مبتداء ثان وقوله حكم المستقل خبر المبتداء الثاني والمجته

الاسمية خبر المبتداء الاول وما عطف عليه قوله صطحا ظرف اى ما ناملقا اى سواء كانا مفردين
 او مضامين او مضارعين للمضامين او نكرتين او مختلفين كقولها في حكم تكثير العامل تقول في البدل يا زيد
 ويا زيدا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيدا رجلا صاعدا ويا زيدا المعطوف يا زيد وعمرو ويا زيدا واخا
 عمرو ويا زيدا وطالعا جبلا ويا زيدا رجلا صاعدا فان قيل ما الفرق بين المعطوف على المنادى والمبنى و
 بين المعطوف على اسم لا المبني في ان الاول يجب فيه البناء وان الثاني لا يجوز فيه البناء بل وجب
 الاعراب رفعاً ونصباً مثل لا اب وابن او ابنا قتل جوابه ياتي في موضعه انشاء الله تعالى ثم لما فرغ
 عن بحث التوابع التي وافقت المستوع بشرع في بحث التوابع التي وافقها المستوع فقال والمنادى
 الذي هو العلم موصوفى بابن اى بلفظ ابن وموثنه وهو ابنه حال كون ذلك الابن
 مضافا الى علم اخر يختار فتحه اى فتح المنادى الذي هو العلم المذكور لموافقة تحركة الابن
 وقصد التخصيف لكثرة استعمال العلم وطول الكلام ويسقط حينئذ الفان وموثنه خطا يقول
 يا زيدا عمرو ويا هند بنته بشره في قوله يختار فتحه اشارة الى جواز البناء على الضم ايضا وانما قيد
 بقوله الى علم اخترازا عن نحو يا زيدا بن اخينا ويا هند ابنت عمنا فانه يبقى على الضم ولا يسقط
 حينئذ الفان وموثنه خطا لما فرغ من التوابع الصورية والمعنوية شرع في بحث التوابع
 الصورية فقال واذا نوى المعرفة باللام اى واذا قصد بدأؤه ونظره قوله تعالى واذا
 قرأت القرآن فاستعذ بالله اى اذا اردت قرأته قيل يا ايها الرجل بتوسط اى وها
 والتنبية ويا هذا لرجل بتوسط هذا ويا ايها الرجل بتوسط اى وهذا جميعا فالرجل صفة
 هذا وهذا صفة اى لمشاركة اسم الاشارة لاي في الابهام بل اى او غل في الابهام لتناوله المفرد
 والمثنى والمجوع والمذكور والمؤنث بلفظ واحد فان قيل الجملة الشرطية لا يتم لان الشرطية كلى
 يتناول نداء المعرفة باللام اى معرف كان نحو الرجل والغلام والانسان ونحوها والجزاء جزئى
 وظاهر ان الجزئى لا يترتيب على الكلى حيث يلزم ملزوميته الكلى للجزئى قيل الكلام محمول على حذف
 المعطوف اى قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل ونحوها او على المجاز لان المراد
 بقوله يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل هذه الالفاظ واللفظ اذا اردت به مجرد
 اللفظ يكون علما والعلامة يجمع تاويله بصفة اشتهر بها صاحبه نحو لكل فرعون موسى اى لكل جبار
 قاهر عادل ونحو لاهية اللبلة للنمل اى لا داعى فيكون المعنى قيل كلام وسط فيه اى مع هاء التنبية و
 كلام وسط فيه اسم الاشارة وكلام وسط فيه كلا الامرين فيكون الشرط والجزاء كليتين فيتم الشرطية

ولا يلزم ملزومية الكل الجزئي وإنما وسط أى واسم الإشارة مخترعاً عن اجتماع التثنية صيغة
وان كان فى أحدهما من الغاية ما ليس فى الآخر فان قيل المخترع من ذلك يحصل بتوسط أحدهما فلا
حاجة الى المبهم الثانى فى ياء هذا الرجل قبل المبهم الثانى وان لم يكن محتاجاً اليه لكن فى اتیان مبهم
بعد مبهم وتأخير البيان فائدة وهى زيادة التشويق والتوجه فى البيان بزيادة التشويق والتأخير
فيه والتمسوا الى التزم النحاة ورفع الرجل فى مثل ياء هذا الرجل وبهذا الرجل وان كان صفة
وكان حقها جواز الوجهين كما مر لا نه المقصود اعلان الرجل هو المقصود الاصل بالبناء أى
واسم الإشارة بلها وسيلتان للتأثير الا ترى انك لو حذف الرجل بطل النداء ولو حذف الطرف
لم يطل فالتمسوا رفعه تنبيها على انه منادى حقيقة وان كان صفة لاى صورة فان قيل فلهذا
يصدق عليه هذا البدل دون الصفة قبل انه مقصوداً وقملاً لفظاً حيث ابرز فى اللفظ معرض
غير المقصود وذكر بحيث انه بيان معنى المتبوع لا بحيث انه منادى مستقل فلا يثبت بدليته
على ان البدل فى حكم تكرير العامل فلو كان الرجل بدلاً لزم دخول ياء فى المعرف باللام حكماً فظهر
انه ليس ببدل وثقوا بوجه مجرى ومعطوف على الرجل أى التزم النحويون رفع توابع الرجل مفردة
كانت او مضافة يا ايها الرجل الكريم ويا ايها الرجل صاحب الفرس لانها اعلان توابع الرجل
توابع اسم معرب مرفوع فيكون مرفوعه كتبوعها بخلاف يا يزيدن الطرف فانه تابع مبنى فان
قيل هذا الدليل غير تام لان توابع المعرب قد يحل على اللفظ وقد يحل على المحل فلا يلزم من رفع
التابع قطعاً بل يجوز ان يكون المتبوع منصوباً والتابع منصوباً او مرفوعاً محلاً على اللفظ والمحل
كما فى ان زيدا قائم وعمر وان يكون المتبوع مجزئاً والتابع مجزئاً او منصوباً كما فى اعجبني ضرب
زيد وعمر وكل فى قوله ويذهبن فى نجد وعمران غاير وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظاً ومحلّاً
معناه توابع معرب لا محل له سوى الرفع او يقال ان كل ما يتبع المعرب لفظاً ومحلّاً فالمتبوع هناك
باعتبار بقدر اعرابه معي بان له معرب واحد بخلاف توابع الرجل ههنا فالها توابع معرب واحد
فلا يتبع غير اعرابه او يقال ان لعدى المتقدمين من الدليل محذوف اى لانها توابع معرب
وتوابع المعرب فى باب النداء لا يتبع غير اعرابه اذ لا محل له سوى ذلك الاعراب وقالوا يا الله
بقطع الهزة خاصةً هذا جواب سؤال رد نقضنا على القاعدة المذكورة او هو من حيث المعنى
مستثنى من القاعدة المذكورة وهو الوجه وانما استثنى منها الوجهين احدهما ان التوسيط فيه
ممتنع لان اياً يستلزم التعدد وهما للتنبيه والله تعالى يتعالى عن ذلك التعدد والتنبيه وهذا

للاشارة المحسنة والله تعالى يتعالى عن ذلك ولو سلم جوازه على الجوز كان ذلكم الله ربي
كان محمولا على أي طرد الباب والثاني ان اللام فيه ليست للتعريف بل صارت جزء الكلمة بالعلمية
وكانت في الاصل عوضا عن همزة الهمزة فاضمحل في هجة التعريف بوجهين فلم يعتبر بخلاف الهمزة فان
اللام فيه وان صارت جزء الكلمة بالعلمية لكنه في الاصل ليس بعوض عن شيء وبخلاف الناس
فان اللام فيه وان صارت جزء الكلمة بكونها عوضا عن همزة اناس بضم الهمزة لكنه ليس يعلم
فان قيل فعمل هذا لو صار الناس علما لوجب صحة ان يقال يا الناس ليس ذلك بصحيح بدليل قوله
خاصة قبل ان العلمية لا يوجب هجران اصله بالكلية لانه بعد العلمية يستعمل بمعناه الاصل
ايضا وهو حاجة الاناس استعمالا نشأ بخلاف يا الله فان علمية توجب هجران اصله
بالكلية لانه بعد العلمية لم يستعمل بمعناه الاصل اصلا وهو مطلق المعبود حقا كان او باطلا
فاقرقا وقوله خاصة مصدر اقيم مقام المحال من يا الله اى حال كونه قد خص بذلك القول
خصوصا ثم لما فرغ من بحث المناوئ غير المذكور شرع في بحث المناوئ المذكور فقال ولك اصل
المخاطب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين وهنا كذلك اى جازلك او جازلك في مثل
قول جبريل يا تيم تيم عدي لا ابا لكم ؛ لا يلقينكم في سورة عمر ؛ اى فيها كره فيه المناوئ فحال
الاضافة الكثر فاعل جاز المقدر او مبتداء متقدم الجراى يجوز لك او جازلك الضم
والنصب اى ضم الاول ونصبه اما الضم فعمل انه منادى مفرد معرفة واما النصب فعلى انه
المعدي المذكور ويتم الثاني تأكيد لفظي ولما كان حكم التأكيد اللفظي في الاغلب حكم المناوئ
المذكور في الاعراب والبناء كما مر حذف التنوين من الثاني وان لم يكن مضافا لان الاول محذوف
التنوين للاضافة وانما جاز الفصل هنا بين المضاف والمضاف اليه مع انه لا يجوز الفصل بينهما
الا في ضرورة الشعر بالظرف خاصة لانه لما كرر اللفظ الاول بلا تغيير صار الثاني هو الاول فكانه
لافضل بينهما ولهذا جاز ضرب ضرب زيد عمرا وهذا مذهب سيبويه والتحليل وذهب المبر الى
انه مضاف الى عدي المحذوف للدلالة الثانية عليه تقديره يا تيم عدي تيم عدي على نحو بين
ذراعى جمجمة لاسداى بين ذراعى الاسد وجهة الاسد فعمل هذا كانت الاضافة الثانية
تأكيدا لفظيا للاضافة الاولى هذا هو الظاهر ولا يجوز في تيم الثاني الا النصب لان الحكم
الاول ان كان مضموما على انه منادى مفرد معرفة كان الثاني تابعا مضافا فكان نصبا و
ان كان منصوبا على انه منادى مضاف الى عدي المذكور والمحذوف كان الثاني تابعا للمنادى

المضاف فكان نصباً ايضاً والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه اربعة اوجه احدها
 يا غلامى بسكون الياء واصلها الفتح لان الاسم الذى بنى على حرف واحد كان مفتوحاً كان الخطأ
 والسكون للتخفيف لكون حرف علة والثاني يا غلامى بفتح الياء على الاصل والثالث يا غلام
 مجذوف بالياء والاكْتفاء بالكسرة ودمر والراجح يا غلاماً بقلب الياء الفاء والكسرة فتحة
 لحقة الالف والفتحة او مجذوف الياء وتخويزاً لالف عنها وشذ فيها يا غلام مجذوف لالف
 والاكْتفاء بالفتح فالمحصل ان المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه تراكيب مفتوح الياء
 وساكنها ومجذوفها ومقلوب الياء الفاء وبالهاء وقفاً اى ويكون بالحاق هاء السكت
 في الوقف لبيان حرف المد وهى الالف فيقال يا غلاماه كذا في بعض الشرح وقيل عناء ويكون
 بالحاق هاء السكت في الكل وقفاً وهو الصواب لان هاء السكت كما يجيى لبيان الالف يجيى لبيان
 الحركة بان يزداد في آخر الكلمة ليبقى حركة الكلمة في الوقف بحالها فيقال يا غلاميه ويا غلاميه
 ويا غلاميه ويا غلاماه ثم قوله وبالهاء وقفاً عطف الجملة الظرفية على الجملة الفعلية اى المضاف
 الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا ويكون بالهاء حال كونه موقوفاً او هو معطوف على محذوف اى يجوز
 فيه كذا بغير الهاء وبالهاء في الوقف او خبر مبتداء محذوف اى هو بالهاء في الوقف او متعلق بفعل
 محذوف اى يوقف عليه بالهاء وقفاً فيكون قوله وقفاً لا او ظراً او مصدراً للفعل المحذوف وفي
 اكثر النسخ لم يذكر الثاني وهو بفتح الياء فيكون المعنى يجوز فيه هذه الثلاثة كما جاز يا غلامى بفتح الياء
 وانما شبهت تلك الثلاثة به لانه الاصل وقالوا يا اى ويا اى بفتح اذا كان المنادى مضافاً الى
 ياء المتكلم لفظ اى وامر يجوز فيه ما جاز في ساير الاسماء المضافة اليها نحو يا غلامى مع زيادته
 وجوه اخرى كثرة استعمال ندايها وورود السماع على ذلك فقالوا يا اى ويا اى على القياس و
 قالوا يا ايت ويا ايت ببدال الياء تاء على غير القياس قوله ففتحاً وكسراً حالان اى حال
 كونهما مفتوحين ومكسورين اما الفتح فلو افقت حركة الياء المبدل منه التاء اذا الاصل في الياء
 الفتح على ما مر وما الكسرة فلو افقت طبيعة الياء المبدل التاء منه اذا الكسرة يناسب الياء فالفتح
 لكونها بدلة من حرف متحرك بالفتح والكسرة لكونها بدلة من حرف يناسب الكسرة ويجوز فيها ضم التاء
 ايضاً لاجراهما مجرى المفرد ولم يذكر هذا القلة اعلم ان التاء فيها للتانيث مع كونها عوضاً عن التاء لهذا
 فتح ما قبلها ويوقف عليها بالهاء وانما طوكت وان كانت للتانيث لكونها عوضاً عن اطاء كطوكت
 تاء بنت واخيت وان كانت للتانيث لكونها عوضاً عن الواو ولكن تاء ابنت وامت بصير في الوقف هاء

بخلاف تاء بنت واخت فالحال لا تصير في الوقف هاء وذلك لان اصل هذه التاء اى تاء اخت و
 بنت اهل لاها عوض عن الواو الاصلية واصل تلك التاء زائدة لانها عوض عن الياء الزائدة
 فيفترقان وذكر في تفسير ايمان البيان ان تاء التانيث في ابت للمبالغة كعلامة وبالا لاف
 عطف على محد وفتح قالوا يا ابت ويا امت بغير الالف وبالا لاف فقالوا يا ابتا ويا امتا ببدال الياء تاء
 والقامة فيكون فيجمع بين البدلين وذلك جائز وقيل هذه الالف لا تشباع دون الياء طاء
 قالوا ذلك متجاوزين عن الياء يعنى لم يقولوا يا ابتى ويا امتى تخزاعن الجمع بين البدل والمبدل منه
 لان التاء فيها عوض عن الياء ويا ابن امرويا ابن عم خاصة اى خصها خصوصاً مثل يا غلامى
 في جميع وجوههم بغيره اذا كان المنادى المضاف لفظ ابن مضاف الى ام وعم مضامين الى ياء المتكلم
 جاز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم من الوجوه فقالوا يا ابن اى ويا ابن عمى
 بالسكون ويا ابن اى ويا ابن عمى بالفتح ويا ابن ام ويا ابن عم بمجذ فلما والاكفاءة بالكسرة يا
 ابن ابار يا ابن عما يا بدل الياء الفاعل مع زيادة وجه الخرجيث لم يقولوا يا غلام بمجذ فالالف الاكفاءة
 بالفتح الا على وجه الشذوذ وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم بمجذ فالالف والاكفاءة بالفتح لكثرة
 الاستعمال وطول اللفظ ونقل التضعيف وانما قال خاصة لعدم جواز ما جان في المنادى المضاف
 الى ياء المتكلم في غيرها فلا يقال يا ابن اى ويا ابن خالى على الوجوه المذكورة في المنادى المضاف
 الى ياء المتكلم بل على ما جاز في غير المنادى المضاف الى ياء المتكلم وهو فتح الياء وسكونها
 نحو يا غلامى وثوب وذلك لانها اكثر استعما لاكثر يا غلامى ضومل معاملته بخلاف غيرها
 فانه لم يكن كذلك فلم يعامل معاملته ثم لما كان الترخيم من خصائص المنادى شرع في بيانه فقال
 وتترخيم المنادى جائز في سعة الكلام اى من غير ضرورة وفي غيره ضرورة منصوب على
 انه مفعول له اى لترخيم في غير المنادى جائز لضرورة الشعر ولا يصح فيه الرفع لانه حينئذ يكون
 المعنى والترخيم في غير المنادى ضرورة ولا معنى له كذا قيل فان قيل لا يصح النصب فيه ايضا لان
 شرط حذف اللام في المفعول له ان يكون فاعله وفاعل عامله واحدا وهذا ليس كذلك لان
 المضطر الشاعر والجواز صفة الترخيم قيل انه مفعول له لفعل الترخيم دون جوازه والتقدير
 يفعل الترخيم في غير المنادى فلا مضطراى لا مضطرا ل شاعر والمترحم والمضطر واحد ويمكن
 رفعه على انه خبر مبتداء محذوف بمجذ فمضاف اى هو في غيره اثر ضرورة او هو خبر على
 المبالغة على نحو زيد عدل فاذا صح خبريته لم يصح منع رفعه كما ظن بعض الشارحين

وهو اى لترخيم حذف فى اخره اى اخرا الاسم تخفيفا مفعول له اى لاجل التخفيف
فان قيل هذا المحذوف يصدق على نحو يد ودم وقاض وداع قيل معناه حذف فى اخره تخفيفا
لا قانون تصريفى وسماع لغوى او يبراد بالمحذف فى اخره فى حال التركيب دون الافراد فلا يرد
حذف الاواخر فى يد ودم ونحوهما ثم لما فرغ عن تعريف الترخيم شرع فى بيان شرطه فقال
وشرطه اى شرط جواز الترخيم فى المنادى ان لا يكون المنادى مضافا لان اخر
المضاف وسط حكما والترخيم يختص بالانحراف والمضاف اليه غير المنادى فلا مساع للترخيم فى
اجرائها ويا صاح فى يا صاحى شاذ ولا يكون مستغاثا ولا مندوبا لان المطلوب
فيه امد انصوت ولهذا زيد فى اخرها الف الاظهار الاستغاث والتعجب والمخف والمخف يتاخير
ولم يذكر المندوب لانه غير المنادى عند المصنف بدليل انه عرف المنادى على منطخ مخرج منه
المندوب لانه غير مطلوب الاقبال ولا يجوز ترخيم غير المنادى فى السعة ولا حاجة الى ما ذكر
ما يتاخر فيه ولا يكون جملة نحو يا تابط شرا ويا بوق مخمر لان الاعلام المنقولة عن الجملة
تتخلى كما هي ثم لما فرغ من بيان شرطه العدمى شرع فى بيان شرطه الوجودى فقال ويكون
اى وشرطه ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف اما كونه علما لعدم
الاشتباه فيه لشهرته بخلاف غير العلم واما كونه زائدا على الثلثة فلكل ما يلزم اخلا ل
البينة واجاز الكوفيين ترخيم الثلاثى المتحركة الاوسط نحو ياعم فى عمر لقيام حركة
الوسط مقام الحرف الزايد كما فى منع الصرف نحو سقرو هو ضعيف لان جعل الحركة منزلة
الحرف غير مطرد فى كل مكان والا لكان مثل جديد وعليط خماسيا وليس كذلك واجاز
بعضهم ترخيم الثلاثى الساكن الاوسط ايضا نحو يازى فى يازيد لان الاخلا ل ثبت
بجاء من الترخيم فلا يعتبر وهو اضعف من ذلك واما بناء التانيث فحينئذ لا
يشترط العلمية ولا الزيادة على الثلثة نحو يا ثبة علما او غير علم لان اخلا ل البينة حينئذ
لو كان لكان من قبل الواضع لان تاء التانيث ليست بداخلة فى البينة بل هي كلمة اخرى
فالاخلا ل ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كذلك فلا يشترط الزيادة على الثلثة
ولا العلمية لعدم الاشتباه حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح فيبدل على الترخيم بمحذوف التاء
وان لم يكن علما ثم لما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع فى تفسير كسمة المحذوف فقال فان كان
فى اخره اى فى اخر الاسم الذى اويد ترخيه زيادتان فى حكم الواحدة صفة زيادات

كليتان في حكم الواحدة يان يكون زيادتان مع المعنى واحد يعني اجتمعتا دفعة واحدة لمعنى واحد فيه اخترا من نحو ارطاة فان التاء والالف زيادتان ولكنهما ليستا في حكم الواحدة لان الالف زيدت اولاً للحاق ثم زيدت التاء للتانيث فلا يقال يارط في ارطاة فان قيل حكم الواحدة في الزيادتان وليست الزيادتان في حكم الواحدة فكيف يستقيم الظرفية قيل هو الظرف اعتباراً لا تحقيقاً والعبارة محولة على القلب كاسماء وزنه فعلاه واصله وسما من الوسا فقلبت الواو همزة كما في احد وانه ففي اخره زيادتان وهي الالف والهمزة في حكم الواحدة وكذا الالف والنون في مروان يعني الالف والهمزة في الاسماء زيدتا مع المعنى التانيث والالف والنون في مروان زيدتا مع المعنى التذكير وكذا ياء النسبة في بصرة والالف والنون في زيدان والواو والنون في زيدون والالف والتاء في هذات يقال فيها يا اسْم ويا مَرْو ويا بَصِر ويا زَيْد ويا زَيْد ويا هَند او عطف على قوله زيادتان اي وكان في اخر الاسم الذي اريد ترخييه حرف صحيح قبله اي قبل ذلك الحرف مَدَّة والمدة حرف علة ساكنة حوكة ما قبلها يوافقها والمراد بالمدة ههنا المدة الزائدة ليدل على نحو مختار فانه لو رخم لا يحدف منه الا الواو لان الالف اصله وهو الاكثر الواو والهمزة اي والحال ان الاسم الذي في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف نحو منصور وعمار وادريس فيه اختراع من نحو سعيد وعاد فانه لا يحدف منها حرفان لئلا يلزم اخلال البنية بحدف الحرفين وقوله خذ فتا جزاء الشرط اي حدثت الحرفان فاذا رخم نحو منصور وعمار وادريس قبل يا منصوح يا عم ويا ادر فان قيل يدخل في هذا القسم اسماء ومروان ايضا لان في اخرها حرف صحيح قبله مدة فما وجه ذكر القسمين قيل بين القسمين عموم وخصوص من وجه اذ ربما يصدق القسم الاول دون الثاني كبصرى وربما يصدق الثاني دون الاول كمصور وربما يجمعهان كاسماء ومروان فلذا لم يكتف بذكر احدا القسمين وان كان الاسم الذي اريد ترخييه مَرْكَباً غير مركب الاضائة والاسنادى كعبلبك وخمسة عشر عليين حد في الاسم الاخير فيقال في عبلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لئلا يخالط الاسم الاخير منزلة تاء التانيث في كونها كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء من الكلمة وان كان الاسم المرخم غير ذلك اي غير ما فيه زيادتان في حكم الواحدة وغير ما فيه حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف فحرف واحد اي فالحذف منه حرف واحد لمحصل

المقصود وعلم ما يوجب حذف أكثر من حرف واحد وإنما في هنا بالجملة الاسمية تكون هذا القسم
 كثيرا مستمرا فيقال في يارث يا حار وهو اى المحذوف للترخيم من اى منادى كان في حكم الثابت
 اى الموجود على الاستعمال الاكثر فيبقى ما قبله كان كان فيقال الفاء للتعليل اى لا نه يقال
 او جوابه شرط محذوف اى واذا كان كذلك فيقال او للعطف على الاسمية السابقة ما دلته
 بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال يا جار بكسر الراء في يا حارث ويا ثور
 بواو ساكنة تجدضة في يا ثور ولو جعل المحذوف سنيا منسيا والواو اخر الواجب قلبها
 ياء وكسرها قلبها الوقوع طرفا بعدضة كادل ويا كرو بواو مفتوحة بعد فتحة ولا
 نقلت الواو الفالخر كما وانفتاح ما قبلها لتحقيق المانع وهو وقوع الساكن بعدها وهو
 الالف المحذوف الذى في حكم الثابت ولو لم يكن في حكم الثابت لقلب الواو الفاء
 ولقيل يا كرا لا ارتفاع المانع وقد يجعل المرحم او ما بقى بعد المحذف اسما
 براسمه اى اسما مستقلا بنفسه غير مبنى على ما كان يجعل المحذوف سنيا منسيا
 كانه لم يحذف عنه شئ فيكون له في بناء وعلاله وتصحى حكم نفسه لاحكم الاصل
 فيقال يا حار بالضم في يا حارث على انه اسم براسه كانه اسم مفرد معرفة فيضم
 ويا ثنى في يا ثور لانه لما جعل ثواسا براسه صارت الواو طرفا بعدضة فلا جرم
 قلبت ياء وكسرها قلبها كادل ويا كرا في يا كرو لانه لما جعل كروا براسه ارتفع
 مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعدها والواو فانقلبت الفالخر كما وانفتاح ما قبلها
 وقد استعملوا اى استعمل العرب صيغة النداء اى حرف النداء وهى يا فقط في المندوب
 اى في الاسم الذى يندب مسماه اى يبكى عليه لا شتر اكلها في الاختصاص يكون كل منهما
 مدعوا وهو اى المندوب بالاسم المتفجع عليه اى الاسم الذى يتفجع اى يتحنن لاجله
 بيا او والجار والمجرور صفة المتفجع عليه والباء للالتصاق اى المتفجع عليه للالتصاق بيا او واو
 وفي جعل الباء للسببية او الاستعانة نظرا لان ياء والواو ليسا بسببين للتفجع اذ لا تأثير لهما
 فيه فلا يكون للسببية وان باء الاستعانة تدخل في الفعل نحو كتبت بالقلم ولا يتوهم كون
 ياو والة للتفجع فان قيل لم يذكر المتفجع منه نحو واويلاه ووا مصيبتنا واخرناه واحسنه ونحو
 ذلك فلو قال هو المتفجع عليه ومنه بيا او والكان اولى قيل هو داخل المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره على
 واختص المندوب بواو يحتمل ان يكون الباء داخله في المختص ون المختص اى انفرد بالمندوب على
 لا يدخل

واغیر المندوب ويحتمل ان يكون الباء داخله في المختص به دون المختص كما هو الاصل وانفرد
 المندوب بوغالب الكونه نصاعا على المندوب بخلاف يا فانه ليس بنص عليه فكان المندوب به
 قليلا وحكمه اى حكم المندوب في الاعراب والبناء تميزان اى من حيث الاعراب البناء
 مثل حكم المنادى اى حكم اعراب المندوب وبنائه مثل حكم اعراب المنادى وبنائه لانه
 لما جرى مجرى المنادى صيغته تجرى مجراه في احكامه ولا شذواكها في الاختصاص يكون كل منها
 مدعوا يعنى ان كان المندوب مفعلة معرفة ينضم وان كان مضافا او مضارعا لم ينصب ولا
 يقع نكوة لانه لا يندب الا المعروف وكذلك تواجبه كقواعب المنادى ولك زيادة الالف
 في جازلك او جاز لك زيادة الالف في اخره اى اخر المندوب سواء كان مع يا او والمد
 الصوت المطلوب في الندبة فقوله زيادة الالف مبتداء مقدم الخبر وفاعل جاز المقدر
 اضافة الزيادة الى الالف من باب اضافة المصدر الى المفعول فان خفت بزيادة الالف
 اللبس اى لیس ذلك اللفظ بغيره عدلت عنها لغيرها من حروف المد مناسبا لما في آخر
 الاسم من كسرة او ضمة فاذا نذبت غلامك بخطاب الموث قلت واغلاميك بالياء اذ لو
 زيدت الالف وقيل واغلامكاه لزم للبس خطاب الموث بخطاب المذكور فريدت الياء لمناسبة
 لحركة الكاف واذا نذبت غلامكم بخطاب الجمع قلت واغلامكموه بالواو اذ لو زيدت
 الالف وقيل واغلامكاه لزم للبس خطاب الجمع بخطاب التثنية فريدت الواو لمناسبة
 لحركة الميم اذ الميم اصله الضمة وقيل فريدت الواو لمناسبة الجمع ولك الهاء في الوقف
 اى جاز لك او جاز لك زيادة الهاء اى هاء السكت لبيان حرف المد وهى الالف في الوقف
 لا في الدرج واختير الهاء مع زيادة الالف والواو والياء فيقال وازيداه واغلامكموه
 واغلاميكها فاهنا ومبتداء متقدم الخبر وفاعل جاز المقدر وقوله في الوقف ظرف قوله
 لك او ظرف جاز المقدر او ظرف الزيادة المقدره المضافة الهاء ولا يندب
 الا المعروف مستثنى مفرع اى لا يندب باسم الانسم المشهور وللعلوم هو الذي
 يعرف ذاته ومسماه سواء كان علما او غير علما فلو كان علما او غير معروف لم يخبر بندبته
 ولو كان معروف غير علم جاز بندبته فلذلك جاز وامن بيرز عزماء لانه بمنزلة واعبد
 الطلبة من حيث انه حافرها وقد اشترى بذلك اشتها والعلم وذلك لانه اذا كان
 معروفا كان النادب معذورا في ندبته والتفجع عليه لان ندبته لاظهار المجزع والا

لم يندب وذلك يحصل بالمعروف فلا يقال وارجلاه لوجله غير معين اى فلا
يقال هذا اللفظ وامتنع عطف على قوله لا يندب دون قوله فلا يقال لانه نتيجة لما
سبق فلو عطف هذا عليه لزم ان يكون هذا نتيجة لما سبق ايضا وليس كذلك اى امتنع
هذا القول وهو وازيد الطويله بالحاق الف الندبة في صفة المندوب وان الالف
الندبة انما يلحق الاسم المتعجب عليه وهو قد تم بالموصوف والصفة ليست من جمله بل هي
اسم اخر جى للتوضيح ولا هنا غير مترج بالموصوف حيث جاز الفصل بغير الظرف بينها في سعة
الكلام كقوله تعالى وانهم ليعلمون عظيم فلو الحق ذلك في صفة الحق غير المندوب
فلا يقال وازيد الطويله بل يقال وازيد الطويل بخلاف المضاف اليه حيث الحق الصلة الندبة به
يقال وا امير المؤمنين واعبد المطلباء لان المضاف والمضاف اليه مجلدا والين على المسمى
بجملة فالمضاف اليه مع المضاف كدال زيد لشدة امتزاجها حتى امتنع الفصل بينهما في السعة
واما قرأة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم برفع قتل ونسبا لا ولا وخبر شركائهم والفصل
بين المضاف وهو القتل والمضاف اليه وهو شركائهم بالمفعول وهو اولادهم فوارد على الشذوذ
خلافا ليوئس رح اى يخالف هذا القول يونس خلافا فانه اجاز الحاق علامة الندبة في
صفة المندوب كالمضاف اليه لان الاتحاد بين الصفة والموصوف معنى لا يقصر في ذلك
عن الامتزاج بين المضاف والمضاف اليه لفظا وذلك لان الصفة عين الموصوف لان
الطويل في قولك زيد الطويل عين زيد وزيد في قولك غلام زيد غير الغلام والامتزاج
المعنوى اقوى من الامتزاج اللفظي فلما جاز اللحق فيها كان مغاير له معنى باعتبار
الامتزاج اللفظي فلان يلحق فيها اذا كان عينه باعتبار الامتزاج المعنوى بالطريق الاول وجاز
ان الالحاق امر لفظي والامتزاج اللفظي في المضاف في الصفة ويجوز حذف حرف النداء
لقيام قرينة الاعم مع اسم الجنس ظرف اى في جميع الامنة الزمان مقارنته اسم الجنس
حالا في جميع الاحوال لامقارن اسم الجنس غير اى والمرد من الجنس لا يكون بالالف واللام اى
كان نكرة قبل النداء لان ندائه كم يكسر كثرة نداء العلم فلو حذف فيه حرف النداء لم يسبق للهن الى انه
منادى فيلتبس المنادى بغيره ولان المعرف للجنس هو حرف النداء فلو حذف لزم لبس المعركة بالنكرة ولان
يا فيه نايتية عن اللام في التعريف فلو حذف يلزم فيه حذف النايبة المنوبة ولما قيل ان يقول هذا ينبغي
يجوز حذف حرف النداء فيها يجوز حذف لان حرف النداء نائب مناب دعوا فاذا حذف حرف النداء لزم حذف النايبة

والمثوب اللهم الا ان يقال ان حذف حرف النداء ليس من باب حذف النائب والمثوب بل من باب
التقدير كما في المستثنى المرفع نحو ما جئني الازيد والامع اسم الاشارة لانه كما سمع الجنس
في الابهام فلا يقال رجل ولا هذا بتقدير يا رجل وهذا والامع الاستغناء والندبة لان
المثوب فيها امتداد الصوت لاظهار الاستغناء والتفجع والحذف ينافي به واعلم ان حرف النداء
يجوز حذفه من العلم واتى والمضاف ومن الموصولة مثل قوله تعالى يوسف عرض عن
هذه اى يا يوسف بقريته المقام ومثل ايتها الرجل اى يا ايتها الرجل لان صوته اياها يختص
بالنداء ومثل من لا يزال محسنا احسن الى اى يا من لا يزال ومثل قوله تعالى ربنا اتنا الدنيا
حسنه وفي الآخرة حسنة اى يا ربنا ونشد قولهم اصبح ليل وقولهم افتد مختوم وقولهم
اطرق كثيرا ان النعامة في القرى هذا جواب سوال يرد وهو ان ليل في قول العرب اسم جنس
مع انهم حذفوا منه حرف النداء وكذا مخوق وكذا اكر او جوابه انه شاذ لا يماس عليه معنى اصبح
ليل اذ خل في الصباح بالليل او صر صبا حيا بالليل فالهجرة للدخول او للصيرورة هذا في الاصل قول
المرأة التي طردها امرؤ القيس مستغيثة الى الليل بالافتضاء لتخلص منه ثم صار مثل يضرب في
شدّة طلب الشئ ومعنى افتد مخوق افتد نفسك يا مخوق اى اعط الفداء وطعن نفسك يا
مخوق اى يا من عصر حلقه الغم هذا مثل في التخرص على تخلص النفس من الشدائد ومعنى اطرق
كرا الخضر عنقك يا كروان لقضاء فان من هو اكبر منك وهو النعامة قد صيد وحمل من البدو
الى القرى وقيل معناه اسكت وانظر الى الارض يا كروان فان من هو اعلى وافوى منك قد صيد
وحمل من البدو الى القرى يقال اطرق الرجل اذا سكنت ونظر الى الارض والكروان طائر ضعيف
طويل العنق وقيل هذا القول رقية العرب يصاد به الكروان وذلك لان الكروان يخالف من
النعامة اذ المير النعامة يمشي على هيبته ممد عنقه ويرفع رأسه فاذا رآه يلصق بالارض كيلا تراه
فصار مثل يضرب فيها اذا امر شخصاً ضعيفاً بالانقياد اذا انقاد من هو اعلى وافوى منه في كواشده
ثلاثة اوجه حذف حرف النداء من اسم جنس وتوخييم غير العلم وجعل المرح اسماً برأسه على ما سبق
بيان وقد يجد في المنادى لقيام قرينة دالة على حذفه وتعيينه جوازاى حذف جازا مثل
قراءة الكسائي الا يا اسجد واذا انه يخفف الاء على انه حرف تنبيه ويقف على يا هو حرف نداء و
يبدئ اسجد وابضم الهزة فعلى هذا القراءة كان المنادى محذوفاً اى لا يا قوم اسجدوا بقريته
امتناع دخول حرف النداء على الفعل بخلاف قراءة من قراء الاسجد وابتشد بيدا لا ويسجد واعط

صيغة المضارع فانه ليس من هذا الباب والباب الثالث من الابواب الاربعه التي يجب
 فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به ما اضمرا عامله على شريطة التفسير اعاسم الذي
 اضمراى قد وعامله اضمرا واقتاعا على شرط تفسير ذلك لعامل يلفظ ما بعده او بمعنى لفظا
 بعده او يلائم معنى لفظ ما بعده فيجب حذفه لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر اضافه الشريطة
 الى التفسير وانية على شرط هو تفسيره بما بعده وهو اى ما اضمرا عامله على شريطة التفسير
 كل اسم منصوب ثبت بعده فعل مبتداء وقوله بعده خبرا و فاعل قوله بعده والجملة صفة
 اسم او شبهه عطف على قوله فعل اى شبهه الفعل وهو اسم الفاعل والمفعول دون المصدر
 والصفة المشبهة والفعل التفضيل والشبه بمعنى المشابهة كالمثل بمعنى المائل وقوله مشتغل
 عنه صفة فعل بدليل افراد الضمير كذا قيل وفيه نظر لان الاشتغال في شبه الفعل بشرط
 ايضا فكيف يكون صفة فعل وحده بل الصواب انه صفة فعل او شبهه وانما افرد الضمير
 العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يجب افراده لان اول احد الامرين غير معين فيكون
 صفة لاحد المذكورين ايها كان اى معرض كل واحد منها عن ذلك الاسم بضميره اى بسبب
 نصبه في ضمير ذلك الاسم نحو زيد اضرته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ذلك الاسم
 او بسبب نصبه في متعلقة الضمير عايد الى الاسم اى متعلق ذلك الاسم نحو زيد اضرته غلامه
 فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام وقيل الضمير عايد الى الفقير
 وهو اول لقرية اى متعلق ضمير ذلك الاسم وهو الغلام المضاف الى ضميره فان الغلام متعلق
 بضمير ذلك الاسم ومتعلق ضميره قد يكون مضافا اليه اى الى ذلك الضمير كما في هذا المثال او
 موصوفا بعامله اى بعامل ذلك الضمير نحو زيد اضرته رجلا يحبه او موصولا بعامله اى بعامل
 ذلك الضمير نحو زيد ارجلا اضرته الذي يحبه وغير ذلك من المتعلقات لوسائط الجملة
 الشرطية صفة ثانية لفعل او شبهه اى لوسائط نفس ذلك الفعل او شبهه لفظا عليه
 اى على ذلك الاسم هو تأكيد لضمير سبط وانما اكره ليجع ان يعطف عليه قوله او متا^{سبه}
 اى لوسائط مناسب لك الفعل او شبهه في موضعه لضميره اى نصب ذلك الفعل او شبهه ذلك
 الاسم ومناسبه ما هو بمعناه او لازمه فيدخل نحو زيد اضرته غلامه زيد اضرته به وزيدا
 حبست عليه فان كل واحد منها لم ينصب زيدا بعد التسليط ولكن ينصبه مناسبة هو اهنت و
 جازعت ولا بست وانما قيدنا بقولنا لفظا لان كلمة لو يقتضيه انقاعا دخلت عليه التسليط ثابت تقديرا

فلا بد من تقييده وفي قوله لو ساط عليه هو او مناسبة لنصبه اخرا عن الاسم الذي لا يفتح تسليط
 الفعل ولا مناسبة عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط بينة بين الفعل الناصب حرف له
 صدر الكلام كالتأنيث وحرف الاستفهام واحدا من الحروف المشبهة بالفعل وحرف الشرط والتخييص
 ولام الابتداء ونحوها مثل قولك زيد ما ضربته وزيدا ضربته واما زيد فاني اكرمه كذا البواني
 فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمير لكن لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبة عليه لئلا تقدم
 ما في خبر هذه الحروف عليها واخرا عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبة عليه من حيث
 المعنى كقوله تع وكل شيء فعلوه في الزبر كما سيأتي مثل زيداً ضربته نظير ما اشتغل عنه بضمير لو
 ساط عليه نفسه لنصبه زيدا ضربت غلامه نظير ما اشتغل عنه بمتعلقة لو ساط عليه لازم
 وهو اهنت لنصبه وزيدا مررت به نظير ما اشتغل فيه بضمير بحرف جر لو ساط عليه معناه
 وهو جاوزت لنصبه وزيدا جلست عليه اى انتظرت لاجله نظير ما اشتغل عنه بضميره
 لو ساط عليه لازم معناه وهو لا يست لنبه ينصب تعليل لقوله مثل زيداً ضربته الى اخره
 اى لانه ينصب بفعل محذوف يفسره صفة اى يفسر ذلك الفعل ما بعده من فعل وشبهه
 او مناسبة المشتغل بضميره او متعلقة اى يفسر ما بعده يعنى المراد بما بعده ضربت في زيدا
 ضربته لامكان تقديره واهنت في زيدا ضربت غلامه اى اهنت زيدا ضربت غلامه لانه
 لازم معناه لان اهانة المولى من لوازم ضرب غلامه وان قدرت كذبت لانك ضربت
 غلامه لازيدا وجاوزت في زيدا مررت به لانه مجناه لان معنى مررت المتعدي بالباء
 جاوزت اى جاوزت زيدا مررت به وان قدرت مررت لا ينصب لانه لا يتعدى بنفسه
 ولا يست في زيدا حبست عليه لانه لازم معناه لان كونه محبوسا لاجله يستلزم كونه
 ملابسا وملازمه فالماحصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدروا ان لم يمكن فان
 امكن تقدير معنى الفعل المفسر قدروا ان لم يكن قدركم معنى الفعل المفسر ومختار
 الرفع فيها شارة الى جواز النصب اى يجوز النصب ويختار الرفع في الاسم المذكور اعني
 الاسم الذي بعده فعل وشبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقة بالابتداء اى يكون لها ابتداء
 عند علم اى عند انتفاء قرينة خلافا اى خلافا للرفع وفيه نظر لان عند انتفاء قرينة
 خلاف الرفع يجب الرفع لانه مختار واجب بان المضاف محذوف اى عند علم قرينة خلاف
 اختيار الرفع من قراين وجوب النصب واختياره ومساواة الرفع وجوب الرفع لانه اذا

عدم قرابين خلاف اختيار الرفع كان الرفع راجحاً نحو زيد ضربته فان الرفع والنصب جازيان
 فيه لوجود قرينة جواز كل واحد منها لكن قرينة خلاف اختيار الرفع منتف وقريته اختيار
 الرفع متحقق وهي السلامة عن المحذف اذ في النصب يلزم حذف الفعل الناصب الاصل عدم
 المحذف او عند وجود قرينة اقوى منها اي من قرينة خلاف الرفع يعنى يوجد قرينة
 الرفع وحذفه لكن قرينة الرفع اقوى من قرينة خلافه كما في المقارن مع غير الطلب تليد
 قوله عند وجود قرينة اقوى منها نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمه فان الجملة الفعلية
 السابقة قرينة النصب لانه على تقدير النصب يكون عطف الجملة الفعلية على الفعلية فيناسب
 الجملتان واما التي تضمنت معنى لا ابتداء قرينة الرفع لانها تتضمنها معنى الابتداء لم يلصقها
 فعل فلا يليها لفظ الا الاسم لكن قرينة الرفع اقوى لسلامته عن المحذف الذي لم يلزم
 في النصب فكان الرفع مختلراً واما قيد بقوله بغير الطلب احتراز عن اما مع الطلب نحو رايت
 القوم فاما زيد فلا تكومه فان في هذه الصورة يختار النصب لان قرينة الرفع ليس باقوى
 من قرينة النصب لمعارضة لزوم كون الانشاء خيراً لان المحذف لكن المحذف اهون
 من لزوم كون الانشاء خيراً لان المحذف كثير شايع ووقوع الانشاء خيراً بعيد جداً حتى
 ذهب لبعض الى انه لا يقع خيراً بدون تاويل فكان قرينة النصب اقوى منها فاختر النصب
 لان من ابتلى بعلتين يختار اهو بهما فان قيل ذكر الطلب يتناول الامر والنهي والاستفهام
 والتمنى والدعاء وغيرهما والحكم مخصوص بالامر والنهي والدعاء فقط فكيف أطلق الطلب
 قيل شرط ما اضمر عامله على شريطة التفسير ان يصح تسليط المفسر على ما قبله وغير الامر والنهي
 والدعاء يمتنع تسليطها على ما قبلها لقمنها صدر الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلا حاجة
 الى التقييد فان قيل لو قال كما مع الخبر كان اخصر فوجه الاطراب قيل لان في قوله بغير الطلب
 اشار الى انتفاء المعنى الموثر في اختيار النصب لان المعنى الموثر في اختيار النصب بعدما هو الطلب
 حيث يلزم في الرفع ووقع الطلب خيراً كما بينا وهذا المعنى منتف هنا اي في غير الطلب فاختر الرفع
 واذا المفاجاة عطف على اما اي وكان المفاجاة نحو خرجت فاذا زيد لقيته فان الجملة الفعلية
 السابقة قرينة للنصب واذا المفاجات التي تقع بعدها الجملة الاسمية غالباً بقرينة الرفع لكن
 هذه القرينة للسلامة عن المحذف فاختر الرفع فان قيل قد ذكر الشيخ في بحث الظرف فان اذا المفاجاة
 يلزم بعدها الجملة الاسمية ويفهم ههنا راجحاً لانها لا لزومها وهذا تناقض قيل اراد بالزوم فيه

الغلبة أو اللزوم الاستعالي الاعتبار والمبنى على الترجيح لا اللزوم الحقيقي فلا تناقض ويقال إن القياس يقتضيه وجوب الرفع بعدا للمفاجأة للزوم الجملة الاسمية بعدها في غير هذا الموضع انما جاز بناء على السماع ويختار النصب مع جواز الرفع في الاسم المذكور بالعطف أى بعطف الجملة التي وقع فيها الاسم الذي بعده فعلا أو شبهه مشتغلا عنه بضمير على جملة فعلية للتناسيب بين الجملتين أى بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها نحو حيث فريدا لقيته فان السلامة على المحذف قرينة الرفع وعطف الفعلية على الفعلية قرينة النصب وقد ترجحت هذه القرينة لان المحذف وان كان خلاف الأصل لكنه كثير شايع بخلاف المخالفة بين الجملة الاسمية والفعلية فالحا قليلة جدا فاختر النصب ويختار النصب مع جواز الرفع في الاسم الذي وقع بعده حرفا لاستفهام نحو ازيد اضربه وبعد حرف المهي نحو ما زيدا ضربه وبعد اذ الشرطية أى المنسوبة الى الشرط نحو اذ ازيد اضربه يضربك وبعد حيث نحو حيث زيدا جمده فأكومه وانما اختصر اذ اذ حيث من بين ساير ادوات الشرط لان سائر ادوات الشرط يجب للنصب بعدها لو دخلت على مثل هذا الاسم كما ياتي والمبرز اوجب للنصب بعد اذ الشرطية ايضا كان الشرطية وفي الامور عطف على قوله بعدا يختار النصب في وقت وقوع الامر والمهي بعد الاسم المذكور نحو زيدا اضربه ونحو زيدا لا تضربه اذ هي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي موافق الفعل أى واضح وقوع الفعل لان النفي والتزدد الداعي الى الاستفهام في الغالب يلحقان الافعال دون الذات وكذا معنى الشرط الذي تضمنه اذ اذ حيث مع عدم رسوخها في الشرط وكذا ما قبل الامر والنهي مواضع وقوع الفعل لثلايقع الانشاء خبر فلا حزم يختار النصب بتقدير الفعل بخلاف ساير الادوات فالحا راسخة في الشرط فوجب الفعل بعدها فلازم يجب للنصب بعدها بتقدير الفعل اذ دخلت على مثل هذا الاسم ليحط رتبة ما ليس براسخ في الشرط عما هو راسخ فيه وعند عطف على قوله في الامور يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر بالصفة يعني ان ما يكون مفسرا على تقدير النصب يلتبس بالصفة على تقدير الرفع وبالصفة لم يحصل المقصود نحو قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر ينصب كل شئ على انه مفعول لخلقناه المحذوف الذي يفسره المذكور وقوله بقدر حال ولا محل له من الاعراب المعنى انا خلقنا كل شئ حال كونه كما بنا بقدر فيفيد الآية المعنى المقصود وهو عمومية القدرة في جميع المخلوقات اما الرفع على

لا ابتداء وجعل قوله خلقناه خبراً لقوله كل شيء وبقدر حالاً والجموع خبران فيفيد الآية المعنى
 المقصود ايضاً حيث يصير معناه كل شيء مخلوق لنا حال كونه كما ينابقدر وهو المقصود ولكنه
 يحتمل ان يغلط بعض فيجعل خلقناه صفة محضصة لكل شيء على ما هو الظاهر في الصفة وبقدر خبراً
 لقوله كل شيء فيكون المعنى كل شيء هو مخلوقنا كما ينابقدر وهذا ليس بمقصود حيث يكون
 قوله خلقناه حينئذ قيداً على ما هو الظاهر في الصفة فيوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير
 مخلوقة الله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية فالحاصل ان على تقدير الرفع
 يحتمل ان يكون قوله خلقناه خبراً لكل شيء فلا يفوت المقصود ويحتمل ان يكون صفة له ليفوت
 المقصود فلم يكن الرفع اولى لما فيه من التباس لمقصود بغيره فكان النصب اولى لما فيه من
 النصر على المقصود ولهذا حصل الجواب على الاستكمال الذي اورد به صاحب الرضى في هذا المثال
 حيث قال لا فرق بين النصب والرفع من جهة المعنى سواء جلعت خلقناه خبراً او صفة وذلك
 لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق نصبت كلاً او رفعته وسواء جلعت خلقناه صفة مع الرفع
 او خبراً عنه وذلك لان قوله خلقناه كل شيء بقدره لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم الشيء
 لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات التي لا تنتهاه ويقع على كل واحد منها اسم الشيء فعناه على
 تقدير ان يجعل خلقناه خبراً له كل مخلوق مخلوق بقدره وعلى تقدير ان يجعل صفة له كل شيء مخلوق
 كايين بقدر والمعنيان واحداً هنا حاصل كلامه فان قيل ينبغي ان يجوز هنا الوجهان على سبيل
 التساوي اى النصب على انه مفعول به باضمار عامله على شرطية التفسير الرفع على انه مبتداء
 وخلقناه خبره وقدر حال كما جاز الوجهان في اقام زيد قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف
 بين المقصود وغيره فان قيل ينبغي ان يجب المنصب اذا تعزز عن اللبس واجب قيل هذا وهم
 اللبس لا لبساً لاسماء خوف اللبس وليستوى الامر ان اى الرفع والنصب في الاختيار اى
 ايا قصد منها ما يكون مختاراً في مثل زيد قام وعمر اكرمته اى فيها اذا عطفت الجملة التي وقع
 فيها ذلك الاسم على جملة ذات وجهين وهى الجملة الاسمية التي خبرها الجملة الفعلية فاحاذات
 وجهين احدهما كونهما جملة اسمية وهى الجملة الكبرى المعنى المبتداء والخبر والثاني كونهما جملة فعلية
 وهى الخبر اعنى الفعل والفعل فيجمع رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير الفعل والجهان مستويان
 لحصول التناسب فيها بين الجملتين في الاسمية والفعلية ففي الرفع تكون الجملة اسمية فتعطف
 على الجملة الكبرى وهى اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهى فعلية فان

قيل على تقدير النصب والعطف على الصغرى يلزم حذف الفعل وعلى تقدير الرفع والعطف على الكبرى
 لا يلزم ذلك فكان الرفع واجبا لسلامته على المحذف قيل قد عورضت سلامة المحذف بقرب المعطوف
 عليه على تقدير النصب فاستوى الوجهان كذا في الشرح وفيه نظر لأنها إذا عطف على الكبرى
 فهي أيضا قريبة غير مفصولة بين الجملة المعطوفة والمعطوفة عليها بشئ آخر فلا يتفاوتان قربا
 وبعدا اجيب سلمنا أنها لا يتفاوتان قربا وبعدا باعتبار عدم الفاصل لكن معنى العطف عادة
 الكلام سابق فيعتبر في العطف ابتداء الكلام السابق لا انتهاؤه فمسافة ابتداء المعطوف
 عليه إن كان قريبا فمقرب وإن كان بعيدا فبعيد وإن كان انتهاء المعطوف عليه متصل غير
 غير منفصل في كلا صورتين والاولى أن يقال إن قصد العطف على الكبرى اختيار الرفع بلا
 معارض له وإن قصد العطف على الصغرى فيجئ لئلا يخلو ما إن رفع على أنه عطف اسمية على
 فعلية أو نصب على أنه عطف فعلية على فعلية وفي كلا الوجهين خلافا لأصل أوفى عطف
 الاسمية على الفعلية لزم عدم التناسب بين الجملتين وفي عطف الفعلية على الفعلية لزم
 حذف الفعل لكن حذف الفعل هو من عدم التناسب لأن المحذف كثير الاستعمال وعدم
 التناسب قليل الوجود في كلام العرب فالمحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يجارضه عدم
 التناسب الذي هو قليل الوجود فاختر النصب ولم يعتبر هذا المعارض فاستوى الوجهان
 في الاختيار فافهم فإن قيل لا يصح العطف على الصغرى في المثال المذكور لا بشرط صلاحية
 المعطوف على الخبران يكون خبرا وهنا ليس لذلك لأن الجملة إذا وقعت خبرا وجب فيه الضمير
 العائد إلى المبتداء وليس في المعطوف هنا ضمير يعود إليه بالتقدير وأكرمت عمر فأقبل
 هذا بعض التركيب وتامه أن يقال زيد قام وعمر وأكرمته عنده أوفى داره أو نحو ذلك و
 إنما ذكر بعض التركيب لم يذكر الضمير لأن مراده تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصح المثال إنما
 يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع على أن المناقشة في المثال ليس من باب المصلين
 ويحجب النصب في الاسم المذكور بعد حرف الشرط سواء كان صريحا كما في أن ولو وغيرهما أو
 بضمنا كما في متى أين وأحيثما إلا أنه لا يمكن راسخا في الشرط كذا الشرطية وحيث وإنما يجب لنصب
 بعد ها لأن الشرط يستلزم الفعل وذلك لأن الشرط إنما يدخل فيما كان فيه احتمالا وتروءوا
 ذلك إلا في الأضال بخلاف أمّا فإنها وإن كان حرف الشرط إلا أن الرفع مختار بعدها على
 ما تقدم وبعد حرف النخيض وهو هلا ولا ولولا ولوما وإنما يجب لنصب بعدها

لاختصاصها بالفعل لاها وضعت للوم والتوبيخ على ترك الفعل اذا دخلت على الماضى على الحث
والفرض على الفعل اذا دخلت على المستقبل فاذا وقع بعدها اسم وجب ان يقدر فعل ناصب
له يفسره ما بعده لئلا يخرج عن وضعها وهو اختصاصها بالفعل نحو ان زيد ضربته
ضربك مثال حرف الشرط اى ان ضربت زيدا ضربك والا زيد ضربته مثل حرف التخصيص
اى لا ضربت زيدا ضربته وليس مثل ازيد ذهب به منه خبر ليس اى ليس هذا التركيب
ما باب ما اضمرا ملة على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سطر الفعل الواقع بعده او مناسبه
عليه لنصبه وهنا ليس كذلك لان ذهب به على بناء لفظ الماضى المجهول لو سطر على زيد
لم ينصب هو زيدا وكذا لو سطر مناسبه واذا كان كذلك فالرفع مبتداء محذوف والخبر
او فاعل فعل محذوف اى فالرفع واجب او فيجب الرفع على الابتداء وكذلك اى مثل قوله
ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شئ فعلوه فى الزبر اى انه ليس من باب ما اضمرا ملة
على شريطة التفسير وفى وجوب الرفع لانه لم يتحقق فيه معنى التسلط لانه لو سطر عليه
قوله فعلوا فسد المعنى حيث يصير المعنى فعلوا كل شئ فى الزبر اى فى كتب الحفظة وهى صحف
اعمالنا وهم لم يفعلوا فيها شيئا فيكون كل شئ مبتداء وفعلوا صفة لشئ وفى الزبر خبر والمعنى
وكل شئ هو مفعولهم كاي فى الزبر وهو المقصود ونحو عطف على قوله وكل شئ اى كذلك
نحو قوله تعالى الزانية والزاني فى وجوب الرفع فاجلدو كل واحد منهما الفاء بمعنى
الشرط عند اى لباس والميرد يحتمل ان يكون قوله ونحو مبتداء وقوله الفاء مبتداء
ثانى وقوله بمعنى الشرط خبر المبتداء الثانى والجملة خبر المبتداء الاول وعند طرف لقوله بمعنى
الشرط لانه طرف مستقر ويحتمل ان يكون قوله ونحو عطف على قوله كل شئ فعلوه وقوله الفاء
مبتداء وقوله بمعنى الشرط خبر والجملة معللة لقوله وكذلك نحو الزانية والزاني اى مثل قوله
ازيد ذهب به قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا فى انه ليس من هذا الباب اى من باب ما
اضمرا ملة على شريطة التفسير وان كان جميع شرائط هذا الباب حاصلة فيه لانه اسم بعده
فعل مشتغل عنه بما تعلق بضمير لانه قوله منها صفة لقوله كل واحد وقد تحقق فيه معنى
التسلط لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كقوله تعالى وربك فكبر فينبغى ان يختار فيه
النصب لوجود قرينة اختيار النصب هو الطلب لان الفراء السبعة لما اتفقوا فيه على الرفع ولم يقرأ
بالنصب لانه لا شأن بمحل الحاجة لاجراجه عن الضابطة المذكورة اى ضابطة ما اضمرا ملة على شريطة التفسير

لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار من حيث ان الرفع في الطلب غير مختار على ما تقدم والا يلزم كون الطلب غير
 قابل فقالوا بالعباس المبرد الفاء بمعنى الشرط وليست بزيادة لان اللام في قوله الزائفة والزاي بمعنى الذي الذي
 والمبتداء اذا كان موصولا صلته فعل تضمن معنى الشرط فلم يكن من هذا الباب لامتناع تسليط ما بعد
 الفاء الجزائية على ما قبلها فتعين الرفع على ان مبدء متضمن بمعنى الشرط وقوله فاجلدوا خبره بتاويل
 مقول على التي زنت والذي زنى مقول في حقها اجلدوا كل واحد منها مائة جلدة بخلاف الفاء في نحو وربك
 فكبر فاجازا بزيادة وما بعدها يعمل فيها قبلها والكلام جملتان عند سيبويه ظرف لمفهوم الكلام او حكم
 يكون الكلام جملتين عند سيبويه اذ قوله الزائفة مبتداء وقوله والزاي عطף عليه الخبر محذوف حتى
 الزائفة والزاي فيها سينتلى عليكم او خبر مبتداء محذوف على نحو الباب الفصل والتقدير هذا اثباتا لحكم الزائفة
 والزاي وقوله تعالى فاجلدوا بيان لحكمها وهو ابتداء كلام والفاء فيه عنده زيادة اول للتفسير فيتمتع
 لان جزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فلا يدخل في الضابطة المذكورة وفيه نظر لان حمل الفاء على الزيادة
 لا يليق بجزالة نظم القرآن وحملها على التفسير غير ظاهر لا نرى غير محتاج اليه والا فالمختار والنصب
 اي ان لم يعمل على ما حمل المبرد وسيبويه بان يعمل الفاء على الزيادة ويجعل الكلام جملة واحدة كان
 النصب مختارا كما في القراءة الشاذة لوجود الطلب الموجب لاختيار النصب لكنه ليس بمختار والا
 يلزم اتفاق القراء السبعة على غير المختار فيلزم حمل الكلام على ما حمل من كون الفاء بمعنى الشرط او كون
 الكلام جملتين ليمتنع التسليط لان ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها وكذا جزء جملة لا يعمل في جزء
 جملة اخرى هذا دليل على ما ذكر على صورة القياس الاستثنائي والاستثناء المحذوف وهو قولنا لكنه
 ليس بمختار سلبا لتالي وهو كون النصب مختارا فيلزم سلب مقدم وهو انتفاء الحمل على ما ذكر و
 سلب انتفاء الحمل على ما ذكر اثباته على نحو قولك ان لم يكن الشمس طالعة فالليل موجود لكن الليل ليس موجودا
 فالشمس طالعة فان الاستثناء ههنا وهو قوله لكن الليل ليس موجود سلبا لتالي وهو وجود الليل
 فيلزم سلب مقدم وهو انتفاء طلوع الشمس ثباته الباب الرابع من الابواب الاربعة التي
 يجب فيها حذف ناصب لمفعول به التحذير وانما واجب حذف الفعل الحامل في التحذير لعدم الفاعل
 في ذكره وانتفاء المقام حذفه لان ذلك يقال فيما اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق والقابل
 يخاف ان اشتغل باظهار الفعل يقع المحذوف في البلية فيحذف الفعل ويكتفى بذكر المحذر منه ثم
 الرابع اسم فاعل لبيان الحال اي رابع الاربعة المذكورة التحذير او التصير ان اريد بالنسبة الى
 الثلاثة السابقة اي رابع الثلاثة المذكورة اي التصير الثلاثة المذكورة اربعة التحذير وهو

في الاصل مصدر ثم صار في الاصطلاح اسما للنوع من انواع المفعول به وهو معمول اي مفعول
 به بتقدير اتق ونحوه من احذر و باعد وجانب واجتنب وفي تقدير اسماحة اذ لا يقال اتقيت
 زيداً من الاسد بمعنى نخيته ولو قال بتقدير نصح او بعد كان اولى بتقدير اسما بعده انصاب
 بتقدير اسما على انه مفعول مطلق وكلمة ما موصولة او موصوفة والظرف صلة او صفة والمجمل
 صفة لقوله معمول اي حذر ذلك المعمول بتقدير من الاسم الذي او من اسم ثبت بعد ذلك
 المعمول واما مفعول له للتقدير او لقوله ذكر المحذوف اي ذكر ذلك المعمول المحذر بتقدير اسما
 بعده واما ظرف اذا المصدر قد يجعل جينا الى قدر وقت بتقدير المعمول ما بعده وفي قوله
 بتقدير اتق احتراز عن المعمول الذي لم يمكن بتقدير اتق نحو زيداً في جواب من قال من اضرب فانه
 ليس من هذا الباب يجوز ذكر فعله وفي قوله ما بعده احتراز عن المعمول الذي بتقدير اتق لكن
 لا للتقدير ما بعده نحو اياك في جواب من قال من اتقى فانه ليس من هذا الباب يجوز ذكر فعله
 او ذكر المحذر منه مكررا روى قوله ذكر على لفظ المصدر لما مضى المجهول في كلتا الروايتين
 نظرا لما الاولى فلان التثنية اسم لنوع من انواع المفعول به والذكر ليس بمفعول به بل المفعول
 به هو المحذر منه المذكور مكررا واما الثانية فلانه ليس فيها مرما يعطف عليه الفعل ولان
 المعطوف با و اذا كان مخالفا للمعطوف عليه في الفعل والاسم او كان فيه زيادة على قدر صحة
 العطف يكون او اضربية بمعنى بل نظير الاول نحو انا مقيم او امشي فانه بمعنى بل امشي ونظير
 الثاني ما قال سيبويه في قوله تعالى ولا تقطع منهم اثما او كفورا اذ لو قيل او لا تقطع كفورا
 لتغير المعنى وكانت او بمعنى بل لان اظهار الفعل في المعطوف زايد على قدر صحة العطف ههنا
 لو عطف قوله او ذكر على قوله معمول لمخالفا للمعطوف عليه في الفعل والاسم فيكون بمعنى بل
 وحينئذ يفسد المعنى وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان ويمكن تصحيح كلتا الروايتين اما الاولى
 فلان المصدر ان كان على لفظ المصدر المرفوع كان الذكر بمعنى المفعول اي او مذكور المحذر
 منه مكررا وهذه الاضافة من باب جرد قطيعة اذ الاصل او محذر منه مذكور مكررا فكان
 عطفا على قوله معمول فان قيل لو كان عطفا على قوله معمول لزم ان لا يكون القسم الثاني معمولاً
 بتقدير اتق على قضية كلمة والى التي توجب التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه ليس كذلك
 بل كل من القسمين معمول بتقدير اتق قبل التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار
 القيد وهو قوله محذر ما بعده فان التثنية في القسم الثاني وان كان معمولاً بتقدير اتق

لكنه ليس بمحذر ما بعده وان كان على لفظ المصدر المنسوب كان عطفا على قوله بتحذير ما يحل
 كل واحد من المصدرين جيناى قدر وقت تحذير الممول ما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا
 واما الثانية فلان الماخى المجهول يمكن ان يكون عطفا على فعل ناصب لقوله بتحذير ما هو ذكر
 المحذوف ان كان ذلك مفعولا له او حذرا للمحذوف ان كان ذلك مفعولا مطلقا اى سواء
 ذكر ذلك الممول محذرا لتحذير ما بعده او ذكر المحذر منه مكررا او حذرا ذلك الممول لتحذير ما
 بعده او ذكر المحذر منه من نوعيه مكررا والجلتان اعنى حذر وذكر مع معمولهما فى محل
 الصفة لقوله معمول فان قيل الجملة الثانية ليس فيه ضمير يعود الى الممول فكيف يكون صفة
 له قيل الرابطة للجملة الثانية ما ذكرنا من المتعلق مع من البائية وهو قولنا من نوعيه و
 يمكن ان يكون عطفا على قوله بتحذير ما يحل جعل المصدر جينا وتزيل الفعل منزلة المصدر
 الحيتى اى قدر وقت تحذير الممول ما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا ويمكن ان يكون
 عطفا على الجملة الظرفية المقدرة بالفعلية وهى قوله بتقدير اتق اى ثبت بتقدير اتق وكان
 التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد وهو قوله بتحذير ما بعده والالزم ان لا
 يكون القسم الثانى بتقدير اتق وفى قوله او ذكر المحذر منه مكررا اخترازا عن قوله الطريق من
 غير التكرار فانه ليس من هذا الباب نحو اياك والاسد هذا نظير القسم الاول واصلة اتق
 والاسد الا ان ضمير اى الفاعل والمفعول اذا كانا لشئ واحد وجب ابدال الثانى بالنفس
 فى غير افعال القلوب فصارت اتق نفسك والاسد فلما حذف اتق لضيق المقام حذفت النفس
 لزوال ضرورة اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول فابدل المتصل بالمنفصل احدم ما يتصل به وقوله
 والاسد معطوف على اياك ومعناه اتق نفسك من الاسد واتق الاسد من نفسك اى اتق
 نفسك اى تتعرض للاسد واتق الاسد ان هلكك فان قيل لفظ الاسد فى اياك والاسد
 خارج عن القسمين فيذبغى ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك بل هو ايضا تحذير قيل هو تابع
 للتحذير والتابع خارجة عن هذه المحدودات بدليل ذكرها بعد فاعرف واياك وان
 محذوف هذا ايضا نظير القسم الاول اى اتق نفسك ان تتعرض للمحذوف واتق المحذوف ان
 يتعرض لنفسك ثم التحذير فى القسم الاول اما ان يكون ظاهرا ومضمرا والظاهر ان يكون الا
 مضافا الى ضمير المخاطب نحو راسك والسيف والمضمر لا يجى فى الاغلب الا مخاطبا وقديحي متكلما
 كقوله عمر رضى اياى وان يحذف احكم لارنب المحذوف الرمى بالعصا كما ان المحذوف بالمخاء

والذل المجتنبين الرعي بالحصى ايتاى وان يرمى حذركم العصاء الى الارنب اى تخفى عن مشاهد
 حذفا الارنب ونح حذفها عن مشاهدتى وانما في عن رعى الحصى الى الارنب لان ذلك يقتلها
 فلا يجل والطريق الطريق نظيرا المحذر منه مكر را اى اتق الطريق او بعدها وكذا الصبي
 الصبي المجدار المجدار والاسد الاسد اى اتق الصبي ان تطاءه واتق المجدار ان يستقط عليك
 واتق الاسد ان يهلك وتكرار المحذر منه للتأكيد ونقول اى ولك ان تقول فيه عبارة
 اخرى وهى ايتاك من الاسد اى بعد نفسك من الاسد ونقول ايتاك من ان
 تحذف بتقدير من الجار والمجرور حال اى ملتبساً بتقدير من اى ايتاك من ان تحذف
 اذ حذف حرف الجوز من ان وان كثير شايع ولا نقول ايتاك الاسد بتقدير ايتاك من
 الاسد لمتناع تقدير من فى الاسم الصريح بخلاف ايتاك ان تحذف واما قول الشاعر
 ايتاك ايتاك المراء فانه الى الشراء الدعاء وللشراء جالب بتقدير ايتاك من المراء فتشاذر او محمول
 على ضرورة الشعر والكلام فى السعتر او على حذف فعل وايتاك ايتاك من باب الاسد الاسد
 والتقدير اتق نفسك والرك المراء الى المجدال وهذا قول سيبويه والتحليل جار مجرى ان
 تمارى لان المراء مصدر والمصدر بتقدير الفعل مع ان فان تقديره عجبني ضرب زيداً عجبني
 ان ضرب زيد وهذا قول الجاسق الزجاج وفيه نظر لانه على هذا يلزم ان يجوز فى سائر
 المصادر نحو ايتاك الضرب لاشتراك العلة لان كل مصدر بتقدير الفعل مع ان وليس بجائز
 قياساً اللهم الا ان يقال هذا وجه ارتكاب الشذوذ وليس بوجه قياسى وما ثبت بخلاف
 القياس لا يقال عليه غيره ولقائل ان يقول ان المراء معرف باللام فلا يصح ان يقدر بان
 والفعل ولهذا لا يعمل المصدر المعرف باللام على الاكثر لمتناع تقدير بان والفعل ثم لما فرغ
 عن بحث المفعول به شرع فى بحث المفعول فيه فقال المفعول فيه المجرور فى الاصل
 مفعول مالم يسم فاعله والضمير عائد الى اللام الموصولة وقوله المفعول فيه اما مبتداء محذوف
 الخبر اى ومنه المفعول فيه بقرينة ما سبق واما خبر مبتداء محذوف اى هذا بيان المفعول
 فيه فعلى هذين الوجهين يكون قوله هو ما فعل فيه جملة مستأنفة واما مبتداء خبره
 ما فعل فيه وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب والمضاف محذوف اى المفعول فيه اسم
 ما فعل فيه اذ المفعول فيه فى الاصطلاح اللفظ الذى سماه شئ فعل فيه فعل
 مذكور والمراد بالفعل الفعل اللغوى وهو المحدث لا الفعل الاصطلاحى الذى هو قسم

مبحث
 المفعول
 فيه
 بيان

الاسم والحرف فتناول الفعل واسمى لفاعل والمفعول والمصدر وفي قوله مذكور اخترازا
 نحو يوم الجمعة طيب فانه وان كان فعل فيه فعلا محمل لكنه ليس بمذكور وقوله من زمان
 او مكان بيان ما والزمان ما يصلح جواب متى والمكان ما يصلح جواب اين والمراد بالزمان
 والمكان ههنا اعم من ان يكونا حقيقتين او اعتباريتين فالحقيقتان نحو قولك سرت يوم
 الجمعة خلفك فان يوم الجمعة زمان حقيقي وخلفك مكان حقيقي والاعتباريان نحو قولك
 جلست قدوم زيد مكان الشمس بنصب الشمس فان قدوم زيد زمان اعتباري اذ المصدر
 قد يجعل جينا والشمس مكان اعتباري اذ العين قد يجعل مكانا اي جلست وقت قدوم زيد في
 مكان ظهور اثر الشمس فان قبل زيد نزل في هذا الحد نحو اغتتم اليوم الذي صمت فيه فان اليوم
 فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور وليس هو مفعولا فيه لفعل الصوم قبل يخرج ذلك بقيد الجمعية
 لانها منظورة في جميع الحدود لاسيما الحدود الخفية فتكون المعنى ما ذكر بحيث فعل فيه فعل
 مذكور واليوم في المثال المذكور لم يذكر بحيث يفعل فيه فعل الصوم او يقال معناه ما فعل فيه
 فعل عامل فيه فيخرج ذلك لان فعل الصوم ليس بعامل فيه كذا قيل ولقائل ان يقول فعل هذين الوجهين
 كان ذكر قوله مذكور مستغنى عنه الا ان يحمل على التاكيد ثم لما فرغ من تعريف المفعول فيه شرع في بيان
 شرط نصبه فقال وشرط نصبه اي نصب المفعول فيه بتقدير في لانها اذا اظهرت لزوم الجر كان
 في حرف الجر الفاء حرف الجرعية شايخ وفيه اشارة الى انه اذا اظهرت نحو قولك خرجت في يوم
 الجمعة كان مفعولا فيه لكنه ليس منصوب وهذا عند المصنف حيث عرف المفعول فيه علمه على يدخل
 ذلك فيه وذهب الجمهور الى ان تقديره شرط المفعول فيه واذا اظهرت كان مفعولا به بواسطة
 حرف الجر المفعول فيه اذا المفعول فيه عندهم هي المقدر او بقي من زمان او مكان فعل فيه فعل
 مذكور وظروف الزمان كلها اي سواء كان معها او محذورا وسواء كانت معرفة او نكرة
 يقبل ذلك اي تقديره او النصب بتقديره نحو سرت جينا او حين فتودك وخرجت يوما او يوم
 الجمعة اضافة الظروف الى الزمان من باب ابواب ابواب الساج واسورة الذهب بمعنى من اي الظروف
 التي هي الزمان وكلها تأكيد الظروف واللام في الزمان للجيشاي ظروف هذا الجنس كذا الله في المكان و
 ذلك مفعول تقبل و فاعله ضمير العايد الى الظروف والجملة خبر لقوله وظروف الزمان وظروف المكان
 اي ظروف الذي هو المكان ان كان معها اي ان كان من الجهات الست وما الحق بها على تفسير
 المصنف قبل النصب بتقديره نحو جلست خلفه والافلا اي وان لم يكن معها فلا يقبل النصب

بتقدير في فلا يقال صليت المسجد بل يقال صليت في المسجد وذلك لان المبهم من ظروف الزمان
 جزء مدلول الفعل كالمصدر فيصح ان تصابه به بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه
 لا شتر لكهما في الذات اى في الزمانية والمبهم من المكان محمول على المبهم من الزمان ايضا
 لا شتر لكهما في الوصف اى في الالهام ولم يحل المكان المحدود على الزمان المبهم لاختلافهما
 في الذات والصفة وكذا لم يحل على المكان المبهم مع اتحادهما في الذات لان المكان المبهم
 محمول على الزمان المبهم فلو حمل عليه المكان المحدود كان بمنزلة الاستعارة من المستعير
 والسؤال من الفقير وفسر المبهم من ظروف المكان عند الاكثرين من المتقدمين وهو
 الذى اختاره المصنف بالجهات الست سواء كانت معرفة او نكرة وهى امام وخلف
 ويمين وشمال وفوق وتحت وذلك لان قولك جلست خلف زيد مثلاً يتناول جميع ما
 يقابل ظهره الى انقطاع الارض وكذا البواقي وفسر البعض المبهم من ظروف المكان بما هو
 النكرة منها ويخرج منه خلفك وامامك فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه معرفة
 والبعض بما هو غير المحصور منها ويخرج منه نحو فرسخ فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف
 وانه محصور لانه مقدر باثنى عشر الف خطوة والبعض بما له اسم باعتبار ما لم يدخل في
 مسماه كالنحو مثلاً فان هذا الاسم يطلق على هذا المكان بالاضافة الى المقت وكذا غيره من
 الجهات ولا شك ان التحت غير داخل في معنى الفوق وكذا في غيره ويندرج في هذا التفسير
 نحو عند ولدى لان اسم عند ولدى لا يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار المضاف
 اليه وهو ليس بداخل في مسماها فلا حاجة الى الحمل ولما فشر الاكثرين والمصنف بالجهات
 الست ورد عليه عند ولدى ولفظ مكان وما بعد دخلت فالحق يقبل النصب بتقديره على
 الظرفية مع الخا غير الجهات فاجاب عن كل من ذلك بقوله وحمل عليه اى على المكان المبهم
 وهى الجهات الست عند ولدى وشبههما بخودون وسوى نحو جلست عند
 زيد ولدى زيد واعطيت زيدا دون عمرو ودرهما وخاء القوم سوى زيد لالهامهما
 اى لالهام عند ولدى وكذا ما هو شبههما اى لما شابهتهما بالمكان المبهم فان قولك
 جلست عندك لا يتناول مكانا معيناً بل يتناول جميع الامكنة التى حواليك كما
 يتناول قولك جلست خلف زيد جميع ما يقابل ظهر زيد الى انقطاع الارض وحمل
 عليه لفظ مكان وما يجناه اذا كان الفعل موافقاً له في افادة معنى الاستقرار نحو جلست

الحثان

يقارنه

مجلسك وقت مقامك ووضعك موضع فلان الى غير ذلك من ذوات الميم مما يحرم هذا الجرم
 لكثرة دون اجهامه اى لكثرة استعماله فينا سببه التخفيف بمحذف في فيقال جلست مكانك
 وحل عليه ما بعد دخلت نحو دخلت الدار ونزلت الجبال وسكنت العرفة على الاصح
 احملا واقعا على القول الاصح لانه كثير الاستعمال فيطلب فيه التخفيف بالمحذف وانما قال على
 الاصح تنبيهها على ما قال الجرم ان دخلت وما يقاوبه افعال متعدية وما بعد ما مفعول به
 لا مفعول فيه واجب بان كون مصادرها على صيغة الفعول التى هي الغالب مصدر لازم
 وهى الدخول والنزول والسكون وكون صندها الخروج والحرك والارتحال التى هى لازمة
 اتفاقا لوجهان لزومه وقيل معنى قوله الاصح اى على الاستعمال الاصح وذلك ان دخلت يستعمل تارة
 بفتح تارة بغيره تقول دخلت في الدار ودخلت الدار وعند سيوبير اظهاره شاذ فحل ما بعده على
 الاستعمال الاصح دون الشاذ وانما ترك التاء في العدد اى لفظ الست ولم يقل بالجهات الستة
 لان الجهات مؤنثة وتانيث العدد من الثلثة الى العشرة على عكس تانيث جميع الاشياء و
 ينصب المفعول فيه بعامل مضموم جواز ابدل شريطة التفسير كقولك لمن قال قسرت
 يوم الجمعة اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضموم جوبا نصبا واقعا على شريطة التفسير
 كما ينصب المفعول وضابطه كل ظرف بعد فعل مشتغل عنه بضمير او متعلقة لوساطة عليه هو
 او مناسبه لنصبه نحو يوم الجمعة صمت فيه او يوم الجمعة اكلت في غدائه او يوم الجمعة ثوبت الصوم
 في ليلته وهو في كون نصبه على شريطة التفسير واجبا ومختارا ومساويا للرفع ومرجوحا مثل
 مثل المفعول به فيجب بعد حرف الشرط وحرف التخصيص نحو ان يوم الجمعة سرت فيه هـ او يوم
 الجمعة سرت فيه ويختار بعد اذا الشرطية وحرف النفي وحرف الاستفهام نحو اذا يوم الجمعة سرت
 فيه وبالعطف على جملة فعلية نحو افطرت يوم الخميس يوم الجمعة صمت فيه ويستوى الامر ان
 في زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه معه ويترجح الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه
 او عند وجود اقوى منها كما في المفاجاة نحو اما يوم الجمعة سرت فيه ولقيت زيدا فاذا
 يوم الجمعة صام فيه وعند لبس المفسر بالصيغة نحو كل يوم صمت فيه في الصيف اما الظرف
 الذى يتوسط بينه وبين الفعل الناصب حرف له صدر الكلام كالنافية وحرف الاستفهام
 ونحوها نحو يوم الجمعة ما صمت فيه ويوم الخميس سرت فيه فيجمل ان يكون النصب ممتنعا
 والرفع واجبا كما في المفعول به للمانع وهو بطلان صدرة ما النافية وحرف الاستفهام اذ لو

نصب يلزم تقدم ما في جزها عليها ويحتمل ان يكون النصب مختاراً حيث يتسع في الظرف ما لا
 يتسع في غيره بخلاف المفعول به ثم لما فرغ من بحث المفعول فيه شرع في بيان المفعول له فقال
المفعول له مبتدأ محذوف والخبر محذوف المبتدأ اي هذا بيان
 المفعول له هو ما فعل لاجله اي اسم ما فعل لاجله بذكره ما سبق في المفعول المطلق وفي
 هذا القيد اختار عما لم يفعل لاجله فعل كساير المفاعيل والمحققات والمواد بقوله **فعل**
 مذكور المحدث لا الفعل الاصطلاحي فيتناول الفعل وما اشبهه من اسمي الفاعل والمفعول
 والمصدر وفي هذا القيد اختار عن نحو عجبني لتأديب فانه فعل لاجله فعل لا محالة لكنه ليس
 بذكره والمراد بالمدكور اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فلا يرد صورته كون الفعل محذوفاً
 ثم المراد بقوله ما فعل لاجله فعل مذكور اعم من ان يكون علة مؤثرة او علة عاينة وهي اثر
 ولهذا اورد المثالين ليكون مثل ضربته تأديباً نظراً للعللة الغائبة لان التأديب علة غائبة
 اي غرض للضرب حيث فعل لاجله الضرب ووجدت عن الحرب جناً نظيراً للعللة المؤثرة
 فان المجنب علة مؤثرة للعود ولو قال في موضع قعدت جنبا حاربته شجاعة لكان احسن لقبال
 ان يقول يدخل في هذا المذكر هت التأديب الذي ضربت لاجله وضربت واجبني التأديب
 فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وان قصد شرط الحيثية او يرد فعل العامل لا يستغنى
 عن قيد مذكور ايضاً والحق ان يقول ما فعل لاجله مضمون عامله ليدخل الفعل وشبهه
 لان مضمون العامل اعم وليخرج نحو كرهت التأديب الذي ضربت لاجله وضربت واجبني
 التأديب لان ضربت ليس بعامل في التأديب واجيب بان المراد من قوله فعل مذكور الفعل
 اللغوي وهو المحدث فيتناول الفعل وشبهه ويخرج نحو كرهت التأديب الذي ضربت لاجله
 بقصد الحيثية وفيه نظر لان الفعل عند الاطلاق يقع على الفعل الاصطلاحي دون اللغوي
 فالأداة اللغوي اجهام في التعريف فالحق ان يقول مضمون عامله ليتناول كلا القسمين في اول
 الوهلة من غير تأمل في القرائن وان قيداً لحيثية يعني عن قيد مذكور خلافاً للزجاج اي لا ي
 اسحاق الزجاج اي يخالف هذا القول الزجاج خلافاً والجملة معترضة للتنبيه على بيان الخلاف
 فانه اي فان المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ الفعل للنوع بقريضة
 تأديباً وجناباً مثل رجوع القهقري وله وجهان احدهما ان قولك ضربته تأديباً بمعنى ادبته
 بالضرب تأديباً وقعدت عن الحرب جناباً بمعنى جيت في القعود عن الحرب جناباً او بمعنى ضربته

ضرب تاديب وقدرت تعود جن وقيل لا يقال تعود جن الالهجاز وفيه نظر لان المجن سبب
للقعود واضافة المسبب الى السبب ليس بجازية كصلوة الظهر وثانيها ان المفعول له علة
المصدر فيقام مقامه كما اقيمت الاله المصدر مقامه في ضربته سوطا بمعنى ضربه ضربا بسوط
او بمعنى ضربه ضرب سوط والجواب عن الاول بان صحة تاويل نفع بنوع لا يدرجه في حقيقة
الامر الى صحة تاويل الحال بالظرف وتاويل المصدر بالمفعول به من حيث ان معنى جاء زيد
راكبا جاء زيد وقت الركوب ومعنى ضربت زيدا ضربا احدثت ضرب زيدا عن غير ان يجزجا
عن حقيقة كما وعن الثاني الجواب بان الاله لازم للفعل من العلة لا احتياجه اليها ذاتا حيث
لا يتصور الكتابة بدون القلم ولا الضرب من غير الاله من سوط ونحوه ولا الجزم من غير قدوم
وكذا ساير الال في المتعلقة بالآلات بخلاف العلة فان الفعل لا يحتاج اليها ذاتا لتحقيق
العبث اى لوجود الفعل بلا علة ولذا جعل المفعول له مستدعى لفعل لا يستلزامه فلا يلزم
من اقامته ما هو لازم للفعل من العلة اقامتها ثم لما فرغ من تعريف المفعول له شرعا في بيان
شرط نصبه فقال وشرط نصبه اى نصب المفعول له فقد يرا اللام لانها اذا ظهرت
لزم الجوفيه اشارة الى انه اذا ظهرت نحو جيتك للسمن كان مفعولا له لكنه ليس بنصوة
وهذا اختيار المصنف يدل عليه حذفه لكنه خلاف اصطلاح الجمهور فافهم لا يسمى المفعول
له الا المنصوب الجامع للشرائط وانما يجوز حذفها اى تقديرها فيكون قوله حذفها
من باب وضع المظهر موضع المضمي وانما عبر عن التقدير بالحذف للتنبيه على جري الال اصطلاح
باطلاق كلا اللفظين اى لا يجوز حذف اللام عن المفعول له الا اذا كان المفعول له فعل
الفاعل الفعل المعلن اى اتخذ فاعل المفعول له وفاعل عامله وفيه احتراز عما اذا كان عينا و
عما اذا كان فعلا لغير فاعل الفعل المعلن فيجئ حذف اللام نحو جيتك للسمن او لحيثك
اى اى واذا كان مقارنا له اى لفعل المعلن في الوجود اى اتخذ زمان المفعول له وهو ان
الفعل المعلن وفيه احتراز عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود فيجئ حذف اللام نحو
اكرمك اليوم لو عدى بذلك امسح انما اشترط حذف اللام عنه لهذه الشرائط لان
المفعول له عند استجماع هذه الشرائط يشبه المفعول المطلق فانه فعل الفاعل عامله و
مقارن لعامله في الوجود فيتعلق بالفعل بلا واسطة كتعلق المفعول المطلق بخلاف ما
اذا اختلف شئ منها ولان اكثر علل الال كذا لك فوجودها يكون ظاهرة في العلية موافقا

الاعقاب

مع
المفعول
بجاء

لما هو الاغلب فيستغنى عن اظهار اللام بخلاف ما اذا اختلف شئ منها كذا ذكر المصنف في شرح
 الفصل وفيه نظر لانه يشترط حذف اللام عنه ان يكون توكدة لانه يشبهه الحال والتميز هما
 توكدتان ورد بان ادخاره في قول الشاعر: واغفر عوراء الكيم ادخاره: واعرض عن شتم
 اللئيم تكميما: معرفة وقد حذف عنه اللام فيكون هذا الشعر حجة عليه ثم في قوله وانما يجوز حذفها
 اشارة الى جواز اظهار اللام مع حصول هذه الشرايط لكن ينبغي ان يكون اظهار اللام مع التوكيد ضعيف
 وقيل هو غير جائز ثم لما فرغ من بحث المفعول له شرع في بيان المفعول معه فقال **المفعول**
 معه الظرف مفعول ما لم يسم فاعله والضمير عايدا الى اللام الموصولة وقوله المفعول معه اما
 مبتداء محذوف الخبر او المفعول معه بقرينة ما سبق او خبر محذوف المبتداء اي
 هذا بيان المفعول معه فيكون قوله هو اسم مذكور استئناف او مبتداء خيره اسم
 مذكور وهو ضمير فصل اي لمفعول معه هو الذي يذكور بعد الواو التي بمعنى مع وفيه اختراز
 عن ساير المفاعيل لمصاحبة معمول **فعل** ضافة المصدر الى المفعول وفيه اختراز عن نحو كل
 رجل وضيعته فان ضيعته مذكور بعد الواو التي بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل وانما
 لم يقل لمصاحبة فاعل فعل كما قال الآخرون ليتناول ما ذكر لمصاحبة المفعول نحو حسبك وزيدا
 درهم فان قوله وزيدا مفعول معه وان لم يكن بمصاحب للفاعل بل مصاحب للمفعول لان معناه
 كفاك وزيدا درهم ومنه قول الشاعر: اذا كانت الهجاء وانشقت العصاة: فحسبك الضحك
 سيف مهتد اي اذا وقعت الحرب وتفرقت الجماعة كفاك والضحك سيف مهتد
 اي مطبوع من حديد الهند وقوله لفظا ومعنى خبر كان المحذوف اي سواء كانت
 الفعل لفظيا ومعنويا فان قيل يدخل في هذا الحد وعمروا في نحو ضربت زيدا وعمروا
 اذا كان الواو بمعنى مع وهو معطوف على المفعول به اتفاقا لا مفعول معه قيل معناه وهو
 مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل وقصده هذه الجيثة فيخرج ذلك لانه لم يقصد فيه هذه الجيثة وانما
 عدل عن المفعول معه الى العطف في هذه المسئلة فان كان الفاعل للتفسير وكان ناقصة او تامه اي
 فان وجد الفعل اللام للهدى الى الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه معمول لفظا خبر كان او
 حال اي لفظيا او ملفوظا او تميز اي من حيث اللفظ **وجاز العطف** عطف جملة على جملة او حال بتقيد
 قد اى وقد جاز عطف ما ذكر بعد الواو على معمول الفعل **فالوجهان** جائزان العطف كونه مفعولا معه
 الاول مانع من واحد منهما مثل خبر مبتداء محذوف اي نظيره ثابت في مثل جيئت انا وزيدا بالنصب

والرفع فالنصب على انه مفعول معه والرفع على العطف وجواز العطف فيه لتأكيد الضمير المرفوع المتصل
 بالمنفصل **والا تعين النصب** اي ان لم يجز العطف فيما يكون الفعل لقطا على معمول الفعل تعين
 النصب على انه مفعول معه حيث لا وجه سواء مثل جئت وزيدا امتنع فيه العطف لعدم تأكيد
 الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه **وان كان تامة** اي ان وجد
 الفعل معنى حال او معنويا او تميزا من حيث المعنى وجاز العطف اي عطف على كذا و حال
 اي وقد جاز العطف اي عطف ما ذكر بعد الواو على ما قبله بان لم يمنع عنه مانع تعين العطف
 لتقدير النصب مثل ما زيدا وعمر وكلمة ما استفهامية مبتدأ ولز يدخره اي اى شئ حصل
 لزيد وانما تعين العطف فيه ليكون العامل حينئذ لفظيا وهو اللام في المثال لان العطف في حكم
 تكرير العامل فلا حاجة الى جعله معمولا للعامل المعنوي الذي هو عامل ضعيف فلا يصار اليه بلا
 حاجة وذهب لزمخشري الى ان العطف مختار **والا تعين النصب** اي ان لم يجز العطف فيما
 يكون الفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه لتعذر العطف فيجب الرجوع الى تقدير ما
 يستقيم مثل مالك وزيدا كلمة ما استفهامية مبتدأه ولك خبره اي اى شئ حصل لك مع
 زيد وما شانك وزيدا كلمة ما استفهامية وشانك خبره اي اى شئ امره مع زيد وانما
 لم يجز العطف في المثالين لان الكاف ضمير مجرور ولا يجوز العطف على ضمير المجرور بلا إعادة
 الجار وانما تعين النصب على المفعول معه اذ لا وجه له سواء فان قيل لم لا يكون قوله وزيدا
 في المثال الثاني عطفًا على الشان قيل لا نه خلاف المعنى اذا المعنى حينئذ ما شانك ونفس زيد وسواء
 السائل عن شانها ليعن شان احدهما ونفس الاخر وقوله لان المعنى ما نضع دليل على كون
 المثال الثاني من باب العامل المعنوي وانما خص هذا المثال بالدليل دون الاول لان دلالته الظرف
 على معنى الفعل ظاهرا ولا كذلك لفظ الشان لانه اسم لا يلزم تضمنه لمعنى فعل بل يتضمن لمعنى الفعل
 بقرينة الشان لانه بمعنى الفعل والصنع فيكون بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل فهو مع
 الاستفهام يكدان على الفعل ثم لما فرغ من بيان المفاعيل الخمسة شرع في بيان المحققات بها
 وهي الحال والتمييز والمستثنى وخبر كان والمنصوب بلا التي لمتى الحبس خبرا ولا المشبهتين
 بليس فشرع الان في بيان الحال فقال الحال ما تبين هيئة الفاعل والمفعول
 وفيه اخترازم عالم يبين هيئة وعن التميز فانه يبين الذات لا الهيئة وكلمة اولئح الخلود
 الجمع فيقع الحال عن الفاعل والمفعول به جمعا وتفرقا نحو ضربت زيدا راكبين ولقية

الحال

على الجمع والتفريق

مصعدا ومخدراى كان احدهما مصعدا اى مرتقعا الى موضع مرتفع والآخر مخدراى انازلا من موضع مرتفع وقوله لفظا او معنى لفصيل للفاعل والمفعول به بعد تمام الحد فلو قلت زيدا قائما اخوك لم يجبر لعدم الفاعلية والمفعولية في زيد لا لفظا ولا معنى فان قيل قد يقع الحال عن المفعول معه نحو جئت انا وزيدا راكبين قيل انما يقع الحال عنه لكونه في معنى الفاعل والمفعول به لمصاحبة اياهما في صدور الفعل عنه وقوعه عليه فان قيل قد يقع الحال عن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا قيل الحال من غير الفاعل والمفعول به لا يقع الا يجعله في معناها فلا يقال ضربت الضرب شديدا الا بتاويل حدثت الضرب شديدا فيكون حالا عن المفعول به فان قيل قد يقع الحال عن المضاف اليه نحو قوله تعالى قل بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وقوله تعالى ايجب احكم ان ياكل لحم اخيه فيتاويل الحال عن المضاف اليه انما يجوز اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به وهو بحيث لو حذف المضاف اليه واقيم المضاف مقامه لاستقام المعنى كما في الايتين فانه لو قيل بل نتبع ابراهيم حنيفا لاستقام المعنى وكذا لو قيل وان ياكل اخاه ميتا لان اللحم بعض اخيه فيكون المضاف اليه في مثل هذا الموضع في حكم المضاف فيكون فاعلا او مفعولا به حكما فان قيل يدخل في الحد صفة الفاعل والمفعول به نحو جاء في زيد راكب فاعلا او مفعولا به هيئة الفاعل والمفعول به في معناها تبين هيئة الفاعل وقت صدور الفعل عنه او هيئة المفعول به وقت وقوع الفعل عليه فتخرج الصفة لكانتها على هيئة الموصوف مطلقا غير مقيد بوقت الصدور والوقوع او يقال انها تخرج بقيد الحيشية فاعلا والة على هيئة الذات مطلقا من حيث انه فاعل والمفعول به بخلاف الحال عن الفاعل والمفعول به فانه دالة على هيئة الذات من حيث هو فاعل ومفعول به مثل ضربت زيدا قائما مثلا الحال عن الفاعل والمفعول اللفظيين لان قائما يجتمعا ان يكون حالا عن التاويل وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا عن زيد وهو مفعول به لفظا وزيدا في الدال قائما مثلا الحال عن الفاعل المعنوي وفيه نظر لان قائما حال من ضمير المستكن في قوله في الدار لما عرف ان ضمير الفعل ينتقل الى ظرف المستقر والضمير المستكن فاعل لفظي مثل باقولك زيد خرج قائما اللهم الا ان يجاب بان الظرف المستقر امر معنوي لما فيه معنى الفعل فيكون الضمير المستكن فيه فاعلا معنويا بخلاف الفعل فانه عامل لفظي فكان الضمير المستكن فيه فاعلا لفظيا وهذا زيد قائما مثلا المفعول المعنوي انا لمعنى اشير الى زيد قائما ثم بين ان الفاعل والمفعول قد يكون لفظا وقد يكون معنى يا شرع في بيان ما يكون يشبه

لفظا

الفاعل والمفعول اللفظيين والمعنويين فقال وعاملها أى عامل الحال الفعل لأنه الأصل
 في العمل نحو ضربت زيداً قائماً أو شبهه أى شبه الفعل لكان الشبه ونعني بشبه الفعل ما
 يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
 والمصدر نحو زيد ذاهب زاكباً وزيد مضروب قائماً وزيد حسن ضاحكاً وهذا فسر الطيب
 منه ولجأ وضرب زيداً قائماً أو معناه أى معنى الفعل ونعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه
 معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف المستقر واسم الإشارة وحرفاً للدعاء والتمنى
 والترجي والتشبيه وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل نحو زيد في الدار قائماً وهذا زيد
 قائماً وعليك زيداً راكباً ويا زيد قائماً وليتك عندى قائماً ولعله في الدار قائماً وكأنه
 اسد صائلاً والحال من المناذى مختلف فيه فاجاز به البعض منهم المبرم واستفحج الآخرون
 منهم الماذى والعامل المعنوى لا يعمل في غير الحال والظرف ثم لما فرغ من تعريف الحال وما
 يعمل فيها شرع في بيان شرطها فقال وشرطها ان تكون نكرة أى شرط الحال كونها نكرة
 لئلا يلتبس بالصفة في حالة النصب نحو ضربت زيداً راكباً وحملت عليها حالة الدفع والجر
 على حالة النصب طرّاً للباب ولأن النكرة أصل والغرض يحصل منها في التعريف زايد على الغرض
 وصاحبها معرفة أى صاحب الحال معرفة لأنه محكوم عليه في المعنى فكان أصله التعريف
 كالمبتداء ولأنه إذا كان نكرة كان بيانياً لوصف أولى من بيان المحدث والمنسوب
 إليه بالحال لأنه لزم الاتحاد بالموافقة بين الحال وصاحبها في جميع الأحوال ففي جعلها حالاً إيقاع
 المخالفة في الأعراب بين الحال وصاحبها في بعض الأحوال في جعلها صفة كذلك إذا لصفة
 على وفق الموصوف في الأعراب جزماً ومعلوم ان في بيان اثبات الموافقة والهرب عن
 المخالفة دخول في حد المناسبة ثم قوله وصاحبها مرفوع على انه مبتداء وقوله معرفة
 مرفوع على انه خبر والجملة عطف على الجملة السابقة ولا يستقيم ان يكون قوله وصاحبها
 مجروراً عطفاً على الضمير المتصل قوله وشرطها وقوله معرفة منصوب عطف على قوله
 نكرة لأن تعريف صاحب الحال ليس بشرط بل غالب يدل قوله غالباً فان هذا قيد راجع
 إلى تعريف صاحبها لا إلى تنكيرها لأن تنكيرها واجب لا غالب وهو ظرف متعلق بمفهوم
 قوله وصاحبها معرفة أى يتعرف صاحبها معرفة أى يتعرف صاحبها في غالب الاستعمال وصفة
 صدر محذوف وزمان محذوف أى يتعرف صاحبها نكرة غالباً أو زماناً غالباً وانما قال

غالباً لان صاحبها قد يجهل نكرة عند تقديم الحال عليه كما ذكر في المتن وعند كونه نكرة موصوفة
او مضافاً الى النكرة نحو مررت برجل عاقل قائما ومررت بغلام رجل مليح وغير ذلك مما يوجب
تخصيص النكرة وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متناول جواب سوال
وهو ان العراك في قول الشاعر ارسلها العراك ووحده في قولك مررت به وحده حالان وهما
معرفتان فاجاب بان كل واحد منهما متاؤل بالنكرة وفي تاويلها وجهان احدهما انها حالان
نكرتان بمعنى وان كانا معرفتين لفظاً والتقدير وارسلها معتركة ومررت به متوحداً في منفرد
والثاني انها مصدران اقيما مقام الحال والتقدير وارسلها يعترك العراك ومررت له منفرداً
اي ينفرداً منفرداً والجملة حال وتام البيت وارسلها العراك ولم يزد لها ولم يشفق على نقص
الدخال المراد بالارسال هنا الابراد والضمير المستكن في ارسلها للغير وهو الحمار والحمار المراد
هنا حمار الوحش والبارز للاتن وهو جمع اتان وهو انثى الحمار والعراك مصدر عراك
يعارك معاركة وعراكا وقيل اصله مصدر اعترك يعترك اعتركا الا انه جاء فيه الاعراك
ايضا ومعنى العراك والاعتراك الازدحام والازدحام هو الطرد يعني راندان والاشفاق
الخوف والضمير المستكن في قوله ولم يزد ولم يشفق عايد الى الغير ونقص الدخال عبارة
عن عدم تمام الشرب يقال نقص ينقص نقضاً اذا لم يتم مراده وكذا البعير اذا لم يتم شربه
والدخال بكسر اللال وهو ان يشرب البعير ثم يرد من العطش الى الحوض ويدخل بين بعيرين
عطشانين يشرب منه ماء عشاء لم يكن يشرب يعني ارسل حمار الوحش لانت الى الماء
معتركة اي مزدحمة مرة واحدة ولم يطرد ولم يخف ان لا يتم شرب منه بعضها بالمزاحمة
والازدحام والضمير في قوله ونحوه راجع الى كل واحد من المثالين اي ونحوه من الاحوال
التي جاءت معرفة ظاهرة نحو قولهم جاؤا قضم بقضيضهم فانه متاؤل بالنكرة ايضا اي
جاؤا كثيرين وذلك ان القضم المحصى الكبار والقضيض المحصى الصغار فمعنى جاؤا قضمهم
بقضيضهم اكبرهم مع اصغرهم وهو حال بمعنى جميعا وقيل القضم هو الكسر والتفريق وهنا
بمعنى القاض اي الكاسر والقضيض بمعنى المقضوض اي المكسور يعني جاؤا اكثرين مزوجين
بحيث يكثر بعضهم بعضا لكثرة زعم وازدحامهم فكان بعضهم كاسرين وبعضهم مكسورين
نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير فانه ايضا متاؤل بالنكرة اي سائرهم وجه الارض لكثرة قضم وذلك
لان الجماء بالمدا سم بمعنى المجموع من الجمر وهو الجمع والغفير بمعنى الغافر وهو الساتر من الغفر وهو

الستر والغيرة صفة المجاء كانت مرتب لهم جامتين غافرين اى جامعين اقرارهم وعشائيرهم
 ساترين وجه الارض لكثرة هم فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة مخصصة وجب
 تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها بالتخصيص النكرة بتقديمها فيقال جاء فى راكباً رجل
 بخلاف ما اذا كان صاحبها نكرة مخصصة بخوجاء فى رجل كريم راكباً فح ليجب تقديمها وليلا
 يلتبس بالصفة فى النصب نحو رايت رجلاً راكباً ثم قدمت فى ساير الاحوال طرد الباب فى
 كلا الدليلين بحث اما الاول فلان صاحبها المنكر قد تخصص بتقديم الحكم فلان مرة فلا
 يحتاج الى تخصيصه بتقديم حكم اخر الا ترى انه وقع فاعلاً والفاعل محكوم عليه والاصل
 فيه التعريف فلو لم يكن مثل هذا المنكر متخصصاً بتقديم الحكم لماع وقوعه فاعلاً يؤيده ما
 ذكره المصنف فى شرحه فى بيان تخصيص المبتداء فى قوله فى الدار رجلان الحجة معنى الصفة
 لانا حكمنا عليه قبل ذكره فلم يأت الابدان صار كانه موصوف الا ترى ان الفاعل لما كان
 الحكم عليه مقدماً جاز معرفة ونكرة الى هذا لفظه وما ذكره العبابان الضمير الراجع الى
 نكرة غير مختصة قبل الحكم بحكم من الاحكام نكرة بخلاف الراجع اليها وهو مختصة بحكم من
 الاحكام بخوجاء فى رجل فضربه فانه معرفة لان هذا الضمير لهذا الرجل المجائ دون غيره الى
 هذا كلامه وما ذكره الرضى الضمير اذا عاد الى نكرة مخصصة بوجه فهو معرفة بخوجائني
 رجل فضربه والا فهو نكرة كما فى ربه رجلاً لانه لم يخص المنكر الموعود اليه بحكم ولا انه لفظه
 وهذا كله دليل على ان الفاعل المنكر قد يختص بتقديم الحكم عليه فمن انكر هذا التخصيص فهو
 متعنت واما الثانى فلانه اذا التبس بالصفة فليجز الوجهان كونه حالاً وكونه صفة كما
 جوز كونه ذالاً ومبدكاً منه عند تقديم الحال الى فى قولك رايت راكباً رجلاً وكما جوز كونه
 حالاً ومميزاً فى طاب زيد فارساً واجيب عن هذا بان الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا
 يسبق الذهن اليه مع صلاح الوصفية فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف الوجهين فى صور
 التقديم لان كليهما خلاف الاصل اما كونه ذالاً فلم يتنكر ما كونه مبدكاً منه فلكونه فى حكم النتيجة والتكرار
 فيستويان فى كونهما خلاف الاصل فلا يلزم التباس بخلاف الوجهين فى طاب زيد فارساً استواءهما
 فى كونهما على الاصل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى اى عامل معنوى كان عند سيبويه
 كونه ضعيفاً فلا يقال قائماً فى الدار ولا قائماً لك درهم الا اذا كان العامل المعنوى ذا الحديثين
 اى والاعلى الحديثين تعلق به الحالان فى يلزم ان يلى كل واحد منهما بمنعلقة اى بجدته بخوجاء

ن
مخصصة
تخصيص

مخصصة

كلامه

قائما كمر وقاعدا فان العامل في الحالين معنى التشبيه وهو ما يدل على حدثين حدث المشبه وحدث
 المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعي طرفين والقيام تغلق بمحدث المشبه فيجب ان يليه هوزيد القعود
 تغلق بمحدث المشبه به فيجب ان يليه وهو عمر وفصح كون قوله كمر حاملا في الحالين لكن في قائما
 باعتبار حدث المشبه وهو معنى التشبيه وفي قاعدا باعتبار حدث المشبه به وهو معنى التشبيه بالشئ
 وقال الاخفش يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان العامل المعنوي ظرفا او جارا مجرورا
 بشرط ان يكون المبتداء مقدما على الحال مخوزيد قائما في الدار وامامع تايخره فوافق سببويه في المنع
 فلم يجوز ايضا قائما زيدا في الدار ولا قائما في الدار زيدا بخلاف الظرف الذي لم يقع حالا فانه يتقدم على
 العامل المعنوي مخوزيد اليوم في الدار وكل يوم لك ثوب فتوب مبتداء ولك خبره وكل منصوب على الظرفية
 والعامل فيه لك وانما جاز تقديمه لان الظرف لا يتسع فيه ما لا يتسع في غيره ككنزة دونه في الكلام ثم قوله
 بخلاف الظرف خبر مبتداء محذوف هو ملتبس بخلاف الظرف والجملة معترضة وقيل انها حال من فاعل لا
 يتقدم اى لا يتقدم الحال على العامل المعنوي حال كونها ملتبسا بخلاف الظرف وفيه نظر لان الحال قيد العامل
 فيلزم ان يتقيد عدم تقدم الحال على العامل المعنوي بمخالفة الظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوي مطلقا
 اللهم الا ان يقال انه حال راية وهي لا يقبل التقيد ولا على المحرور عطف على قوله على العامل المعنوي ولا
 زائدة لتأكيد النفي على نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين اى ولا يتقدم الحال على
 صاحبها المحرور فلا يقال مرت راية همد ولا راية بنيد في الاصح ظرف لقوله لا يتقدم على المحرور
 وانما لا يتقدم عليه لانه ان تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل بين الجار والمجرور وان وقع قبل الجار
 لزم وقوع التابع وهو الحال حيث لا يجوز وقوع المتنوع وهو زوال الحال لان المجرور لا يتقدم على الجار
 فكيف يتقدم تابعه عليه فيه بحث لان هذا الدليل يقتضيه ان لا يتقدم راية على جاء في فجاء في زيدا راية
 لانه تابع لزيد وزيد لا يتقدم على جاء في فكيف يتقدم تابعه عليه اجيب بان الفاعل من حيث هو مستند
 اليه فعله قبل الفعل لانه لا يجوز تقديمه بعرض الالتباس بالمبتداء بخلاف المجرور فان محله بعد الجار
 فكذلك محل تابعه واجاز ابن كيسان تقديم الحال على صاحبها المجرور متسكيا بقوله تعالى وما ارسلناك
 الا كافة للناس فان كافة حال من الناس المجرور راز المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة والجواب
 ان كافة حال من الكاف وفيه نظر لان الكاف مذكور والكافة مؤنث والحال يجب ان يكون مطابقا
 لصاحبه ولجب بان التاء فيه للمبالغة لا للتأنيث كعلامة والمعنى وما ارسلناك الا كافة
 اى ما فقه للناس عن الشرك والكباير وذكر صاحب الكشاف ان انصاب كافة على المصدر

اهما ارسلناك الرسالة كافة للناس اى عامة شامل لهم ثم الاختلاف فى تقديمها على المجزور
 مجزءا المجزور بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه بالاتفاق نحو زيد ضارب بهذا قائم
 ثم لما كان اكثر النحاة شرطوا فى الحال ان يكون مشتقة وما وجدوا غير مشتقة اولوا بالمشتق
 وتكلفوا فى تاويله شرع فى رد قولهم فقال وكل ما دل على هيئة كلمة كل مبتداء وما
 موصوفة وما بعده صفة اى وكل لفظ دل على هيئة مشتقا كان او غير مشتق صح
 ان يقع حالا الجملة خبر لقوله كل اى صح وقوعه حالا لصدق اسم الحال عليه لان الحال
 ما يبين هيئة الفاعل اذ المفعول به وهو كذلك فلا حاجة الى بيان ما ذهبوا مثل
 قولهم هذا بسرا طبيب منه رطباً فان بسرا ورطباً وقحاحاً لان ذلك لهما على هيئة
 البسرية والوطبية مع انها ليسا بمشتقتين معناه هذا لتمر المشار اليه مفضل حال كونه
 بسرا على نفسه حال كونه رطباً ولا يلزم تفضيل الشئ على نفسه لانه مفضل باعتبار حالة
 البسرية ومفضل عليه باعتبار حالة الرطوبة ولا بعد ان يكون الشئ الواحد مفضلاً باعتبار
 ومفضل عليه باعتبار ولو لا اختلاف الاعتبارين لما جاز ذلك ثم اقم اختلافوا فى عامل فى
 بسرا جدم انفقوا على ان العامل فى رطباً طبيب قال بعضهم العامل فيه طبيب هو الاصح
 فان قيل اسم التفضيل عامل ضعيف لا يتقدم معموله عليه لا يقال زيد منك احسن فكيف
 يتقدم ههنا قيل ان فى الحال اختصاصاً بعمل العامل الضعيف فيها مناخراتها كالظروف توسعا
 وانما اخر العامل ههنا لان اسم التفضيل عامل ذو حدثين اى ال على حدثين حدث المفضل وحدث المفضل
 عليه اعنى التفضيل والتفضيل على الشئ لا شتماله على معنى التفضيل وهو نسبة يفضى طرفين وقد
 ذكرنا من قبل ان العامل اذا كان ذا حدثين اى ذا ال على حدثين وتعلق به الحال ان يلزم ان يلى كل
 واحد منهما بمعلقة اى بمحدث والبسرية تعلق بمحدث المفضل فيجب ان يليه هو وهذا والوطبية تعلق
 بمحدث المفضل عليه فيجب ان يليه هو ضمير منه المتضمن لذكر المفضل عليه فى صح كون طبيب عاملاً
 فى الحالين لكن فى بسراً باعتبار حدث المفضل وهو معنى التفضيل وفى رطباً باعتبار حدث المفضل
 عليه وهو معنى التفضيل على الشئ وعلى هذا كان معناه هذا لتمر المشار اليه طبيب حال كونه
 بسراً من نفسه حال كونه رطباً وقال بعضهم العامل فيه اسم الاشارة وهو فاسد بوجهين الاول
 انه لو كان كذلك لتقيمت الاشارة بحال البسرية لان الحال قيد للعامل فلا يستقيم ان يقال
 هذا الكلام الا فى حال البسرية وليس كذلك بل لو قيل عند كون المشار اليه ملها ورطباً

او تم اكان مستقيما والثاني انه لو كان كذلك لكان بسرا من تمة هذا فبقى اطيب عاملا في رطب
وحده فيكون الطيبة باعتبار حالة واحدة وهي حالة الرطوبة لان البسرية لم يتعلق بالطيبة كانه
قال هذا القمر المشار اليه في حال البسرية اطيب من نفسه حال كونه رطبا فيلزم تفضيل الشيء
على نفسه باعتبار حالة واحدة وقال بعضهم العامل فيه كان بعضهم العامل فيه كان المحذوف التامة
والمعنى هذا اذا وجد بسرا اطيب منه رطبا وانما كانت تامة لعدم محي بسرا ورطبا معرفة ولو كانت
نافضة لماز استعاطها معرفة وهو فاسد بالوجهين المذكورين ايضا تأمل وتعرف ثم لما فرغ من
بيان الحال المفردة شرع في بحث الجملة الواقعة حالا فقال وقد تكون الحال جملة خبرية لان بيان
الهيئة كما يكون بالمفرد يكون بالجملة وانما قيدنا بالخبرية لان الجملة الانشائية لا يقع حال ولا صفة ولا
صلة وكذا لا يقع خبرا عند البعض بدون تاويل لان جملة الانشائية لا تثبت لها في نفسها واثبات الشيء
للشيء في لثبوت في نفسه ثم لما بين ان الحال يكون جملة وهي متوقفة وقد تكون اسمية وقد تكون فعلية اما
مصدرة بالمضارع او بالماضي وكل واحد منها مثبتا او منفيما شرع في تفصيلها واثبات ان اى جملة يحجبها الواو
واى جملة يمنع فيها الواو واى جملة يجتمع الامران فقال والاسمية بالواو والضمير اى الجملة الاسمية
التي وقعت حالا ملتبسة بكلا الرابطين نحو جاءني زيد ابوه قايم وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة من حيث
هي مستقلة فاذا تعلقت بشئ يحتاج الى رابط وانما احتاجت الى الواو لان الاسمية تأتي عن وقوعها كذا
لانها لا تلتزم على الثبوت والادوام خرجت عما هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم التفرع فاحتاجت
الى زيادة رابطته وهو الواو لانها الموضوعية المربط لكونها للجمع او بالواو وحدها نحو لقينته في الجيش
قادم وايتته والشمس طالعة لان الحال في المعنى طرفا من المعنى لقينته في حال قدوم الجيش وايتته
في حال طلوع الشمس فكما جازان تخلوا الظرف عن الضمير جازان تخلوا الجملة الواقعة حالا عن الضمير
ولقايلا يقول الحال ما تبين هيته للفاعل والمفعول به وهي في هذين المثالين لم يتبين هيته شئ
منها واجيب بانها تبين هيته للفاعل اذا المعنى لقينته مقفانا بقدم الجيش وايتته مقارنا لطلوع
الشمس ويقال انها لما بينت زمان صدور الفعل عن الفاعل وهو لازم الفاعل فكما تبين
ذاته في سببته لحيته لازم الفاعل فاعرف او بالضمير وحده على ضعف يتعلق بقوله الضمير
يجب الاقتصار على الضمير وحده ضعيف نحو كلمته فوه الى في ومنه قول الشاعر ولولا جان
الليل ما آب عامر الى جعفر سر باله لم يميز في ولما ضعف ذلك لان الضمير رابطته عام لا يمدل
على رابطته خاص بالحال مع تحقق ما ياباه وهو فوت ما هو الاصل في الحال بخلاف الواو وحدها لانها

دالة على الارتباط الخاص وهو ارتباط الحالية ثم هذا في الجملة الاسمية التي تقع حالاً منتقلة
 اما اذا وقعت حالاً موكدة فلا يجوز فيه الواو بل يجب فيه الضمير وحده لانها متحدة بما قبلها
 فيكون كجملة تقع تأكيداً الاخرى والمضارع المثبت الواقع حالاً ملتبس بالضمير في الجملة
 الفعلية المصدرة بالمضارع المثبتة الواقعة حالاً ملتبس بالضمير وحده حال بتاويل منفرداً
 او مفعول مطلق اي يفرد بالضمير انفراداً او الجملة حال نحو جاءني زيد يضرب غلامه لان المضارع
 المثبت كاسم الفاعل من حيث الدلالة على حصول صفة غير ثابتة مقارنة للعامل واما دلالة
 على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلاً مثبتاً والفعل يدل على التجدد وعدم الثبوت واما المقارنة
 فلكونه مضارعاً والاصل فيه الحال والاستقبال مجاز على الاصح فاجرى مجراه في الاستغناء عن الواو
 والاختياج الى الضمير وحده والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظاً
 وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله واما ما جاء مع الواو من قوله تعالى اتاكمون النسا
 بما لبيو وتفسون انفسكم ومنه قول بعض اصحاب العرب قمت واصك وجهه اى افرج واضرب وجهه فحذف
 على حذف المبتدأ اى انتم تفسون انفسكم وانا صك وجهه فيكون في تقدير جملة اسمية فلا يورد
 نقضاً وما سواهما بالواو والضمير اى ما سوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثبت من
 المضارع المنفى والماضى المثبت والمنفى ملتبس بالواو والضمير جميعاً او باحدهما بلا ضعف وقل
 فيه ترك الرابطين واما جاز فيه الجمع وبين الرابطين والاقصا على احدهما اما المضارع والماضى
 المنفيان فلان فيهما جحيتين جهة من غير اسم الفاعل المنفى وجهة من الفعلية فاذا اغتبت كلتا الجحيتين
 جئى بهما معاً واذا اعتبرت جهة الاول وحده جئى بالواو وحدها واذا اغتبت الثانية جئى بالضمير وحده
 اما الماضى المثبت فبذاته يخالف الحال وبواسطة قد المقربة الى الحال يوافقها فباختيار المخالفة
 جئى بهما معاً وباعتبار الموافقة جئى باحدى هما ولا بد في الماضى المثبت الواقع حالاً ان الجملة
 الفعلية المصدرة بالماضى المثبت من لفظ قد سواء كانت ظاهرة او مقدرة ينبغي ان يقع المتأخر
 المثبت حالاً الا ان يكون ذلك الماضى قريباً من العامل مقروناً بعلامة القرب لفظاً او تقديرية
 لان الماضى الواقع حالاً سابق على زمان العامل لانك اذا قلت جاءني زيد ركبا بوجه كان الركوب
 مقدماً على الجئى وقد منع اختلافاً للحال وعاملها زماناً فالزمت قد المقربة الى الحال المقربة الى
 زمان العامل فيقدر ما فيها حكماً لان القريب من الشئ في حكم المقارن له ولذا لا يصح وقوع
 الماضى حالاً فيها لا يصح استعمال قد فلا يقال مات الشيخ وقد ولد في يوم كذا وقال فلان اليوم

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا لعدم القرب وعدم استعمال صحت قد اللهم الابتاويل
ويجوز حذف العامل أى عامل الحال اذا دلت القرينة عليه حالية كانت او مقالية وازافة
الحذف الى عامل اضافة المصدر الى المفعول كقولك للسافر اى لمن يريد السفر واشدا
مهديا اى اذهب حال كونك مدلولاً على الطريق المستقيم الموصل الى المقصد محذوف اذهب
بقريئة حال الخطاب ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة وهى التى تؤكد ما في الجملة السابقة
من المعنى الذى هو موجود في الحال وانما وجب حذف عاملها لان الجملة السابقة تنزل على عاملها
فاستغنى بذلك عن اظهاره اذ لو ذكر لذكر عين ما دل عليه الجملة السابقة مثل زيد ابوك
عطوفاً فانه حال مؤكدة لما في الجملة السابقة من معنى العطف لانه من لوازم الابقا اى زيد
ابوك احقه عطوفاً اى ثبتته والضمير راجع الى الابوة اى ثبتت الابوة حال كونه عطوفاً قال
صاحب المفتاح احق التقديرات عندى ان يقدر بجئ عطوفاً فان قيل قايماً في قوله تعالى
شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم قايماً بالقسط وقوله تعالى ولو امدبرين
حال مؤكدة ولم يحذف عاملها قيل قد اختلفوا النجاة في ان الحال المؤكدة هل تكون مقررة لمضمون
الجملة الفعلية ام لا قال الجمهور لا يكون وقال بعض المحققين تكون الا انه لا تحذف في تلك
الفعلية عاملها فذهب المطرء ان كان كمن ذهب للفريق الاول كان الضمير في قوله وشرطها
عايداً الى المؤكدة بدون حذف اى وشرط الحال المؤكدة ان يكون مقررة لمضمون اى لفهم
جملة اسمية الاتيان لان الحال فيها غير مؤكدة لعدم الاسمية وانما سمى حالاً دائماً فله قولهم
يكون الحال الدائمة واسطة بين المنتقلة والمؤكدة اذ المنتقلة متجددة لا تقرر مضمون ما قبلها
مقرراً او جملة اسمية او فعلية والمؤكدة تقرر مضمون جملة اسمية والدائمة تقرر مضمون جملة
فعلية وان كان كمن ذهب الفريق الثانى كان عايداً الى المؤكدة مع حذف مضافين منه اى
شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية وانما حذف المضامين بدلالة
ذكر هذا الكلام عقيب بحث وجوب حذف عاملها فلا يرد الاتيان لان الحال فيها مؤكدة لم يوجد
شرط وجوب حذف عاملها وهو الاسمية فعلى قولهم لا واسطة بين المنتقلة والمؤكدة ثم المراد بالجملة
الاسمية الجملة الاسمية التى عقدها من اسمين لا عمل لهما في الحال بل في شئ اخر ثم لما فرغ من الحال
شرح في بيان التميز فقال التميز مبتداء وما بعده خبره او مبتداء محذوف الخبر اى من المنصوبات التميز
او خبر محذوف للمبتداء اى هذا بيان التميز وعلى هذين الوجهين يكون قوله ما يرفع الالهام خبر

مبتداء محذوف أي هو ما يرفع الابهام المستقر على ثابت في الوضع وفيه اختراز عن الصفة التي ترفع
 الابهام عن المشتركة نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية ترفع الابهام عن قوله عينا لان لا يمكن ان
 والباقية وغيرها لكنه غير مستقر في وضعه لان العين لم يوضع مبهمة بل نشاء في الاستعانة بالنسبة
 الى السامع باعتبار تعدد الوضع المبني على غفلة الواضع واختلافه عن ذات غيره اختراز عن الحال
 فالتأخر في الابهام عن هيئته لان الذات والحار والمجرور يتعلق بقوله يرفع أي يرفع الابهام عن
 ذات المذكورة نحو عندي رطل زيتا فان قوله زيتا يرفع الابهام عن ذات رطل او عن ذات
 مقدرة أي عن ذات نشاءت عن جهة نسبة في جملة او شبهها او في اضافة نحو قولك طاب
 زيد نفسا فان نفسا يرفع الابهام عن ذات مقدرة اذ الابهام في طاب ولا في ذات زيد ولا في اصل
 النسبة فانها معلومة محققة وانما المبهمة هو الامر المقدرة فان المعنى طاب امر من امور زيد ثم يفسر ذلك
 الامر بقوله نفسا فالمراد في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة وقوله نفسا تفسير للمنسوب اليه
 المجهول لا لنفس النسبة الا انهم قالوا بانه تميز عن النسبة نظرا الى ان الابهام ناشئ عن جهة النسبة و
 كذلك قولك زيد طيب نفسا والمجوز طيبه نفسا ولقائل ان يقول يدخل في هذا المحذوف المبهمة
 نحو رايت هذا الرجل عطف البيان نحو جاءني زيدا ابو عبد الله والبدل من ضمير الغائب ومبهم اخر نحو
 ضربه زيدا او ضربت هذا زيدا والمجوز في خاتم فضة وغير ذلك مع ان كلامنا ليس بتميز وان اجيب بان
 المعنى ما يذكر بحيث يرفع الابهام المستقر وانها لم يذكر هذا المحذوف فلا بد من ذلك في
 صفة المبهمة وعطف البيان والمجوز في خاتم فضة وان اجيب بالتزام ان المجوز في خاتم فضة بتميز وان
 كان مجرورا بالاضافة ولا يلزم في التميز ان يكون ابدا منصوبا بل قد يكون مجرورا بالاضافة وسائر
 ما ذكر من نواصب والمقصود هنا غير النواصب بكونه ذكر النواصب بعد ذلك لضعف هذا المستقر لاخراج
 الصفة لمخرجها بما ذكرنا اول ما يرفع الابهام المستقر عن ذات المذكورة يرفع عن مفرد نام
 بالتثنية لفظا او تقدير او بنون التثنية او بنون يشبهون الجمع او بالاضافة والمراد بالمفرد ما
 يقابل النسبة في الجملة او في شبهها او في الاضافة ثم ما يرفع الابهام عن مفرد قد يكون عن مفرد
 مقدرا وصفة مفرد وهو ما يعرف به قدر الشيء وهو العدد والكيل والوزن والمساحة والمقياس
 غالبا مفعول مطلق او ظرف أي يرفع عن مفرد مقدار فعلا غالبا او زمانا غالبا اما في العدد صفة
 لقوله مفرد أي مفرد كاي اما في العدد هذا من باب ظرفية الجزئي للكل نحو عندك عشرة
 ودهما يتميز برفع الابهام المستقر عن ذات المذكورة هي مفردة مقدار وهو العدد لهذا مثال العدد والتاء بنون

يشبه فنون الجمع وانما مثل بعشرين ورمها دون احد عشر درهما ليكون مثالا لامرين العدد
 والتام بالنون وسياتي بيان العدد او ذكر تميز العدد واصافي غيره اية غير العدد مع كونه مقدرا
 نحو عندي رطل زيتا مثالا للكيل والتام بالتوين والرطل نصف من بفتح الواو وكسرها والكسر
 هو الاصح والملاذ بالرطل ما يكال به لا الخشبة المخصوصة وهو مبهم وقوله زيتا يرفع الجاهة
 وعندى منوان سمنا مثالا للموزون والتام بنون التثنية والمنوان تثنية منا وهو مرادف
 الن وعل التمرة مثلها زيدا مثالا للمقياس التام بالاضافة وقوله مثلها مبتداء وقوله
 على التمرة خبر واجب التقديم لانه معاد الضمير في المبتداء ومعنى هذا التركيب قد ذكرنا في المفعول
 فيفهم التميز عن المفرد وجوبا ان كان ذلك التميز جنسا فيقال عندي رطل ورطلان او
 ارطال زيتا لان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمع والملاذ بالجنس هنا
 ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة على القليل والكثير كالماء والزيت والتمر والضرب
 بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع مستثنى مفرغ والمراد بالانواع ما فوق
 الواحد اي يفرد في جميع الاوقات والوقت قصد الانواع المختلفة فح يجوز ان يثنى لقصد
 النوعين المختلفين ويجمع لقصد الانواع المختلفة فيقال عندي رطل زيتين او زيتا و
 اثنتان قصد الانواع دون قصد الافراد نظر لانه اذا قيل طاب زيد جلستين بفتح الجيم يجوز
 باعتبار قصد الافراد كما يجوز بفتح الجيم باعتبار قصد الانواع فلو قال لان يقصد
 الانواع او الافراد لكان اولى ويمكن ان يجاب بان حكم ذلك يفهم بالدلالة لانه لما جاز التثنية
 والجمع بقصد الانواع فلان يجوز بقصد الافراد اولى لان كل ما جاز في الاعم جاز في الاخص لوجود
 الاعم في الاخص ويجمع التميز ويثنى جوا في غيره اية غير الجنس فيقال عندي عدل ثوبا او
 اثوابا فاما نترك ذكر التثنية لان المراد بالجمع الجمع اللغوي فيشتمل التثنية والجمع الاصطلاحي اذ
 معنى الجمع لغة يشتملها ولا ن حكم التثنية يفهم بدلالة قوله ويجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية
 اولى ثم ان كانت الاسم المميز المفرد المقدار ملتبسا بفتونين لفظا لا تقديرا او بنون
 التثنية جازت الاضافة البيانية الى التميز لحصول الغرض بها وهو البياض مع الحقنة
 بترك التوين والنون فيقال عندي رطل زيت ومنوا وانما التزمت الاضافة في ثلثة
 رجال او مائة رجل طلبا للتخفيف بترك التوين لكثرة استعمال العدد والافلاى
 وان لم يكن المميز ملتبسا بتوين اي بنون التثنية بل بنون يشبه نون الجمع او بالاضافة

نحو عشرون درهما ومذان عسلا فلا يجوز الاضافة اما في الاول فلان النون لا يجلو اما ان يجلو عند
 الاضافة اولافاته لم يمحذف يلزم بقاء نون الثنية نون الجمع وان حذف يلزم حذف نون وضعت
 مع الكلمة واما ما جاء من نحو عشرون درهم وستون فذلك قليل جدا لكن يرد عليه الاضافة في نحو
 الزيدون حسنا وجهه فان المميز لم يكن ملتبسا بتنوين ولا بنون الثنية وقد اضيف الى
 وجهه واجيب بان كلا منا في تميز الفرد وهو تميز النسبة واما في الثاني فلا يلزم اضافة المضاف
 فان قيل هذه الشرطية اعنى قوله والا فلا غير مستقيمة لان المميز المفرد ان كان ملتبسا بنون
 الجمع جازت الاضافة نحو ستون عمر وستون رجل في ستون عمرا وستون رجلا فان قيل
 محيى التميز عن مفرد نام بنون الجمع قليل لان الغالب في التميز عن المفرد فيما كان من المقادير
 في غيرها قليل جدا فلا يبيانه وعن غير مقدار وعطف على قوله عن مفرد مقدار اى فالاول عن
 مفرد مقدار او غير مقدار ما هو مفرد ليست يكيل او وزن او عدد او مساحة او مقياس مثل
 خاتم حديد فان الخاتم مبهم باعتبار الجش تمام بالتنوين فافق تميز اثنين بالاضافة الى نوعه
 والخفض لاكثر اى خفض التميز عن غير المقدار بالاضافة اكثر استعمالا من النصب لمصو الغرض
 وهو البيان مع الخفة وقصور غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل في البهائم المقادير فحي ولا بالتميز
 الذى نصبه على كونه تميزا بخلاف غير المقادير فانه ليس بهذه المثابة لان اجهامه ليس كاهام المقادير
 فهو اولى بالحر كونه علم الاضافة ليس ينص على كون المضاف اليه تميزا والثاني اى ما يرفع الابهام
 المستغرق عن ذات مقدرة يرفع عن ذات فشاءت عن نسبة حاصلة في جملة فعلية او عن
 نسبة حاصلة في ماضاهاها من المضاهاة وهى المشاهدة اى فيها شابه الجملة الفعلية وهو
 اسم الفاعل نحو المحض متلاء ماء واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيوننا او الصفة المشبهة
 زيد حسن وجهها واسم التقدير نحو زيد افضل ابا فان هذه الصقاع ضايرها ليس بجملة لكن يشابهها
 لانه منسوبة الى فاعلها كما ان الفعل منسوبة الى فاعله نحو طاب يد نفسا مثالا للتميز الذى رفع
 ما بعد الجملة وهو منزال عن الفاعل اى طابت نفس زيد وزيد طبيب ابا او ابوة او دارا او علما
 مثالا للتميز الذى وقع بعد ما ضاهى الجملة او في اضافة عطف على قوله في جملة اى وعن ذات فشاءت
 عن نسبة حاصلة في اضافة نحو اعجبني طبيب ابا او ابوة او دارا او علما مثالا للتميز
 الذى وقع بعد الاضافة وهو غير صفة وانما اكثر امثلة ما يضاها الجملة والاضافة اشارة
 الى كثرة اصناف التميز حيث يكون اسما للمنتصف عنه او لمتعلقة عينها او عرضا من الامور

الرضا فية او غيرها فالاب يحتل ان يكون له ويحتل ان يكون المتعلقة وهو عين اضافي والابوة
 والدار والعلم متعلقات فالابوة عرض اضافي والدار عين غير اضافي والعلم عرض غير اضافي وانما
 حض مثالي الفرع اعني ما يضاف في الجملة والاضافة بذكر اصناف التميز ليستدل به على ذلك في الاصل
 اعني الجملة لانها اصل في النسبة والله في مرة فارسا مثال التميز الذي وقع بعد الاضافة وهو
 صفة فان قيل ما للمصنف ذكر هذا المثال مثالا للتمييز عن النسبة في الاضافة ولصاحب
 الفصل ذكره مثالا للتمييز عن المفرد قيل لاختلاف الوجهين في الضمير في مرة فان كان الضمير
 مبها لا يعرف المقص منه كضمير به رجلا ونعم رجلا وساء مثلا كان التميز عن المفرد كما
 ذهب اليه صاحب الفصل لان الضمير نكرة يحتل ان يكون المراد منه رجلا او امرأة او صبيا
 او حرا او عبدا وان كان معينا معلوما يعرف المقص منه يرجوع الى سابق معين معلوم كان
 التميز عن النسبة في الاضافة كما ذهب اليه المصنف ثم الدر في اللغة اللين وفيه خير كثير
 العرب اذ به معاشهم فاريد به الخيراى لله خير فارساى لله خير فروسية وهذا القول
 انما يستعمل في التجبى الى الخير الصادر من المدوح ليس ما صدر عنه بل هو من صنع الله تعالى
 اى لله ما صدر عن المدوح من خير ثم ان كان التميز عن النسبة اسما اى غير صفة ويصح
 جعله لما انتصب عنه الجملة الفعلية صفة لقوله اسما اى اسما يصح جعله اسما لما انتصب
 التميز عنه وعبارة عنه وهو ما نصب اليه عامل التميز كزيد في طاب زيدا وجعله منتصبا
 عنه من باب المجاز لان التميز لم ينتصب عنه لكنه لما كان سببا لنصبه حيث انتصب
 باعتبار نسبة الفعل اليه سمى منتصبا عنه مجازا ويمكن ان يحمل الكلام على حذف المضاف من
 ضمير عنه اى لما ينتصب التميز عن عامله كزيد في المثال المفروض جاز ان يكون له
 الجملة جزءا للشرط اى جاز ان يكون التميز اسما لما انتصب عنه وعبارة عنه والمتعلقة
 اى لمتعلق ما انتصب عنه والا فهو لمتعلقه اى وان لم يصح جعل التميز اسما
 لما انتصب عنه فهو اى التميز اسم لمتعلق ما انتصب عنه مثال الشرطية الاولى
 طاب زيدا فان قوله ابا يصح ان يجعل اسما لزيد وعبارة عنه ويترجم بقولنا خوش است
 زيد ازان رفلى كه اورا پد راست ويصح ان يجعل اسما لمتعلقة وعبارة عنه ويترجم بقولنا
 خوش است زيد ازان رفلى كه اورا پد راست ومثالا الشرطية الثانية طاب زيد علما
 فان قوله علما لم يصح ان يجعل اسما لزيد فتعين كونه اسما لمتعلقة فان قيل الشرطية

الأولى منقوضة بقولك نفسا في طاب زيد نفسا فانه يصح ان يجعل اسما لما
 انتصب عنه مع انه لا يصح ان يكون اسما للمتعلقة قبل لانسلم ذلك لان نفسا
 يجوز ان يجعل اسما لما انتصب عنه والمتعلقة اى طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس
 او من حيث ان له نفسا من النفوس تعلقت به فثبت ان كل موضع يصح جعله اسما لما
 انتصب عنه جاز فيه كلا الامرين كونه له وكونه للمتعلقة وان كل موضع لم يصح جعله
 اسما لما انتصب عنه تعين كونه للمتعلقة قال الشيخ الاستاذ فذاه نفسى وروحى هذا ما
 لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن بديع وتحمل الشارحون في تصحيح الشرطيتين بامور
 لا يخفى كل من ذلك عن اشتباه فقال بعضهم ان كلام الشيخ محمول على حذف المعطوف في الشرط
 اى ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه والمتعلقة جاز ان يكون له والمتعلقة فلا يرد طاب
 زيد نفسا حيث لا يصح كونه للمتعلقة وفيه نظر لانه على هذا يصير الشرط والجزاء واحدا و
 اجيب بان اختلاف الشرط والجزاء باعتبار الحثية لان الصحة في جانب الشرط
 باعتبار حثية الافراد او حثية غير التميز والجواز في جانب الجزاء باعتبار حثية التركيب
 او حثية التميز فيكون المعنى ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه والمتعلقة افرادا
 او غير متميز جاز كونه لكل واحد منهما تركيبا او تميزا ولقايل ان يقول مع هذا التكليف القمل
 لا يستقيم كلام الشيخ بعدلانه لو حذف المعطوف يندرج ذلك المعطوف المحذوف في الشرطية
 الثانية ايضا فيصير المعنى وان لم يصح جعله اسما لما انتصب عنه والمتعلقة وهو فاسد حيث
 لا يترتب عليه قوله فهو المتعلقة اذ نفى المجموع كما يكون بنفى كل جزؤ يكون بنفى البعض
 كان والمنفى في الشرطية شيان صلاحية له وصلاحية للمتعلقة ولا شك انه على تقدير انتفاء هذا
 المجموع ينفي صلاحية للمتعلقة لا يترتب عليه صلاح كونه للمتعلقة فيطابق فيها ما قصد
 اى فيطابق التميز في الصورتين المذكورتين ما قصد من الافراد والتثنية والجمع اى ان كان
 المقصود الافراد يوقى بالمفرد وان كان المقصود المشئ يوقى به وان كان المقصود الجمع يوقى به
 الا ان يكون التميز جنسا استثناء مفرغ اى فيطابق التميز في الصورتين ما قصد في جميع
 الاوقات الا وقت كون التميز جنسا يقع على القليل والكثير نحو طاب زيد علما ينفرد لما مر ان الجنس
 يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعه الا ان يقصد الانواع استثناء مفرغ ايضا
 والملاذ بالانواع ما فوق الواحد اى يقر التميز اذا كان جنسا في جميع الاوقات الى وقت

قصد انواع المختلفة في مطابق ما قصد من النويين او الانواع فيقال طاب زيد علمين او علو
 ما القايل ان يقول لما قال في مطابق فيها ما قصد كان كل واحد من هذين الاستثناءين مستثنى
 عنه لانه ان قصد الجنس فالجنس ان قصد النوعان فالمتنوع وان قصد الانواع فالجمع فالتمييز
 على كل تقدير مطابق لما قصد وان كان التميز عن النسبة صفة بان كان اسم فاعل او
 مفعول او صفة مشبهة واسم تفضيل كانت له اى كانت تلك الصفة صفة لما انتصب
 عنه لان الصفة تستدعى وصوفا فلذلك راول بان يحمل الصفة عليه فاذا قيل طاب زيد
 والدا كان الوالد هو زيد ولا يحتمل ان يكون له والدان بخلاف الاسم نحو طاب زيدا باقاة
 يحتمل ان يكون الاب هو زيد ويحتمل ان يكون له اب كما بينا وكانت طبقة عطف على له
 والطبق بمعنى المطابق كالجنس بمعنى الجنس والمثل بمعنى المماثل والشبه بمعنى المشابهة اى
 وكانت تلك الصفة مطابقة للمنتصب عنه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
 لكونها حاملة لضمير فيقال طاب زيد فارسا وطاب لزيدان فارسين وطاب لزيدون
 فوارس واحتملت الحال عطف على قوله كانت له اى واحتملت تلك الصفة المحال ان المعنى
 كما يستقيم على التميز يستقيم على الحالية نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارسا وحال
 كونه فارسا ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان له العامل اسمانا بالالتفاق فلا
 يقال عندى زيتا رطل ولا سمنا منوان ولا درهما عشرة لان عامل ضعيف فلا يعمل
 موخرا والاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم التميز على الفعل ايضا مع قوته في العمل
 وذلك لان التميز بيان والبيان قبل الاجمال متمنع ولان التميز ان كان معمولا بغير الفعل
 فهو ضعيف العمل فلا يعمل موخرا وان كان معمولا للفعل فهو من حيث المعنى فاعل الفعل
 نحو طاب زيدا با اى طاب بوجه وفي كلا الدليلين بحث اما الاول فلان البيان قد يكون مقدما
 على الاجمال للاهتمام ببيان اول رعاية السمع كما قال صاحب التحليص علم من البيان ما لم نعلم فان قوله
 من البيان بيان لقوله ما لم نعلم عليه لرعاية السمع واجيب بان الكلام في مثل هذا الموضع محمول
 على التقديم والتاخير فيكون ذلك التقديم في حكم التاخير واما الثانى فلان هذا الدليل يقتضى امتناع
 تقديم التميز الذى هو فاعل من حيث المعنى اما اذا كان مفعولا من حيث المعنى كقوله تعالى فجزما الارض
 عيوننا فان معناه فجزنا عيون الارض فلا يقتضى امتناع تقديمه اجيب بان التميز الذى هو مفعول
 من حيث المعنى وان لم يكن فاعلا للفعل الذى يعمل فيه لكنه فاعل لمطالع ذلك الفعل كانه قيل وفجزنا عيون

الارض فتهرت عيونها خلافا لما روي والمبرح اعلاي عثمان المازني وابا لهبا سالم البر هو
 تلميذ لى عثمان المازني وهو تلميذ ابي الحسن الاخفش الذي هو تلميذ سيبويه هو استا البقرة
 فاجازا نقد به على العامل اذا كان فعلا واسما الفاعل والمفعول وواقفهما القراء وهو
 تلمين الكسائي وهو استاذ كوفة احد القراء السبع نظر الى قوة العامل واستدل لا بقول
 الشاعر الفصيح **البحر سلمى** بالفراق جيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب جبه الاستدلال ان كاد
 ضمير الشأن لتذكيره وفي تطيب ضمير سلمى لتأنيثه وتطيب خبر كاد اي ما كاد الشأن تطيب سلمى
 نفسا بالفراق فقدم نفسا على تطيب الجواب ان المروي في تطيب الياء التثنية فلم يكن البيت دليلا
 قطعيا لم يجوز ان يكون الضمير في كاد وتطيب المحيبي نفسا تميزا من نسبه كاد وهو العامل
 فيه ومطيب خبر كاد وما كاد المحيبي نفسا يطيب بالفراق اي وما كادت نفس المحيبي تطيب
 بالفراق فلما يجهل هذا الوجه لا يتعين الاستدلال وان كان المروي فيه التاء الفوقانية
 على هذا الوجه ايضا ويكون التانيث باعتبار النفس ما كادت نفس المحيبي تطيب فيجهل ان يحمل على
 اضمار الشأن في كاد وحده خبر كاد وهو تطيب مقدما على التميز وتفسيره المذكور وعلى هذا يجوز ضمير تطيب
 الى سلمى اي ما كاد الشأن تطيب سلمى نفسا بالفراق او تطيب نفس سلمى بالفراق فلا يكون التميز مقدما
 على العامل فلما يجهل هذا الوجه لا يتعين الاستدلال به على رواية التاء الفوقانية ايضا فلا يصح القس
 به ثم لما فرغ من التميز شرع في المستثنى المنصوب وذكر سائر احكام المستثنى استصارا فقال
المستثنى متصل ومنقطع ويسمى منفصلا ايضا وانما قسم المستثنى الى هذين القسمين قبل
 تعريفه لانه صار في الاصطلاح كالمشترك بينهما واما حقيقتان مختلفتان لان احدهما يخرج عن
 والاخر غير يخرج فلم يمكن جمعها في تعريف جامع بينهما ولقائل ان يقول يمكن جمعها في تعريف جامع
 بينهما بان يقال هو المذكور بعد الاغتراف والواجب بانه وان امكن ذلك الا انه ليس
 فيه فائدة معتدة لانه تعريف باعتبار اللفظ دون الحقيقة فان قيل تقسيم المستثنى الى هذين
 القسمين لا يخرج اما ان يكون من باب تقسيم الكل الى الاجزاء وتقسيم الكل الى الجزئيات لا يستقيم الاول
 لان المستثنى يطلق على كل واحدة على المجموع من حيث المجموع وكذا الثاني لان لا يكون لفظ المستثنى
 فتواهما اي كليا يصدق على كل واحد منهما على السوية لا مشتركا وقد سبق صار في الاصطلاح
 بمنزلة المشترك قبل يمكن ان يكون من الاخير ويراد بالمستثنى ما هو المشترك بين القسمين على
 وجه عموم المجاز وهو المذكور بعد الاغتراف لما قبلها نفيها او اثباتا ويمكن ان يراد به اللفظ الدال

وعلى المستثنى لا مدلوله وبالم متصل والمنفصل مدلوله فيكون حل المتصل والمنقطع عليهما باب حل
المدلول على الدال لان لفظ المستثنى دال على هذين المعنيين وفيه نظر لان الضمير في قوله وهو منصوب
عائدا الى قوله المستثنى وانت تعلم ان المنصوب هو مدلول لفظ المستثنى لفظ المستثنى و
اجيب بانه على هذا التقدير يمكن ان يراد بالمستثنى للفظ وضميره ما هو المشترك بين القسمين
على طريقة صنعة الاستخدام اما على التقدير الاول فلا استخدام في الكلام اصلا فالمتصل ^{للتفسير} المقسم
وهو مبتداء خبره قوله المخرج اما الاسم المخرج عن متعدد واخر ازمن غير المخرج عن شئ ويرد عليه
ان الاخراج لا يكون الا من متعدد فيكون قوله من متعدد مستدركا ان اجيب بانه وان كان مستدركا
لكنه ذكره ليلا التفصيل وهو قوله لفظا او تقديرا فانه تفصيل المتعدد ومثال المتعدد لفظا
نحو جاء في لقوم الا زيدا او مثال المتعدد معنى نحو ما جاء في الا زيدا وقرأت الا اليوم كذا والياء
في قوله بالواو واخواتها متعلق بالمخرج اى بواسطة الا واخواتها اى اخوات الا وهى غير سو
وحاشا وليس لا يكون وفيه احتراز عن مخرج عن متعدد بلفظ استثنى ونحوه نحو جاء في
القوم استثنى عنهم زيدا او مستثنى عنهم زيدا فانه ليس بمستثنى اصطلاحا ان كان مخرجا
عن متعدد والمراد بالآ غير الصفة اذ ما بعد الا التى للصفة ليس بمستثنى كقوله تعالى وكان
فيها الهة الا الله لفسدتها فان قيل الاستثناء المتصل مشكل لانك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا
فزيد لا يخرج اما ان يكون داخل في عموم القوم ام لا فان كان داخل يكون المحي منسوب اليه
فاخرجه بنفي المحي عنه يكون كذا وتناقضا وهو باطل لان هذا الاستثناء موجود في القرآن
وهو تعالى ان يوجد في كلامه الكذب التناقض وان لم يكن داخل فيه لم يتحقق الاخراج عن المتعدد
وهو شرط كما ذكر المصنف لانه داخل فيه من حيث الافراد واللفظ فاخرج عنه في التركيب المحكم
لان الاستثناء بيان التغير وكل كلام الحق باخرو بيان التغير توقف حكم صدره على آخره كما في
ضربت زيدا واسم اعجبني زيد علمه فلا يلزم شئ ما ذكر لا اختلاف الجهة والمنقطع مبتداء
خبره قوله المذكور اما الاسم المذكور بعد ها اى بعد الا غير الصفة واخوته غير مخرج
عن متعدد ونحو ما جاء في القوم الاحرار ثم لما كان المستثنى في امر به مشتملا على خمسة ضرب
شرح في بيان كل واحد منها على التفصيل فقال وهو منصوب في عود الضمير تفصيل ان
ان اريد بالمستثنى المذكور لفظه وكان حل المتصل والمنقطع عليه حل المدلول على الدال كما
الضمير عائدا الى المستثنى واريد به ما هو المشترك بين المتصل والمنفصل على سبيل عموم

المجاز لا لفظه وكان في الكلام من الحسنات صنعة الاستخدام وان اريد به ما هو المشترك بين
القسمين على وجه عموم المجاز كان الضمير على يدا اليه ولم يكن في الكلام الاستخدام وقد سبقت الى
هذا التفصيل اشارة وقيل الضمير عايدا الى المستثنى المذكور بقطع النظر عن كونه متصلا ومنفصلا
وفيه نظرا انه يلزم عموم المشترك وهو غير جائز واجيب بانه ليس من قبيل عموم قيد المشترك
بل من قبيل عموم المجاز حيث يراد بمرح ما هو اعم من المتصل والمنقطع اذا كان المستثنى واقعا
بعد الاغبر الصفة اخترازا عن الاتي للصفة فانه لا يجب ان يصب بعدها اذ ما بعدها تاج
لما قبلها في الهمراب نحو جاءني رجال الازيد ورايت رجالا الازيدا ومررت برجال الازيد وفيه
نظرا انه لا حاجة الى هذا القيد ههنا لان قوله وهو راجع الى المستثنى كذا ضمير قوله كان والا
التى للصفة لا تستثنى بها فلا يكون المذكور بعدها مستثنى فلا يحتاج الى اخرج اللهم الا
ان يقال انه قيد واقعي لا اخترازي او يقال انما اخرج مثل هذا ملاحظة كصورة الاستثناء
في كلام موجب تام فيخرج نحو قرأت الازيد كذا على صيغة المجهول ورفع اليوم فانه وان كان
كلاما موجبا لكنه ليس تام والمراد بالموجب ههنا ما ليس بنفي ولا هي ولا استفهام نحو جاءني القوم
الازيدا وفيه اخترازا عما اذا وقع في كلام غير موجب لان ليس واجبا يصب بل يحتاج الى نصب
ان كان تاما ويعرب على حسب العوامل ان كان ناقضا على ما سيجي او مقدا ما لحلف على قوله بعد
الا ان كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجبا وغيره نحو
جاءني او ما جاءني الازيد لاحد والمجار والمجرور اعني منه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله
المستثنى والضمير المجرور عايدا الى لام الموصول في المستثنى او منقطعا عطف على قوله
مقدما اي وكان المستثنى منقطعا عن المستثنى منه بان كان المستثنى على خلاف
جنس المستثنى منه سواء كان في كلام موجبا وغيره وانما وجبا لنصب المستثنى في المواضع
الثلاثة المذكورة لاستحقاقه نصب لشبهه بالمفعول كونه فضلا ولشبهه الخاضع للمفعول
مع التعلق بواسطة الحرف مع امتناع البدل في هذا الموضع اما فيما وقع بعدا في كلام
موجب فلان البدل في حكم تكرير العامل وعلى تقدير تكريره يلزم الايجاب في المستثنى
والمستثنى منه فصار معنى قولك جاء في القوم الازيد جاء في القوم الازيد وهو
عكس الغرض خلاف المقصود اذا المقصود الاخبار عن مجي القوم غير زيد بخلاف غير موجب حيث
يمكن فيه تكرير اصل العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه

ولان المبدل منه في حكم التخيية فيكون المستثنى في حكم التفرغ وهو ممتنع في الايجاب لعدم
استقامته المعنى بانه ان القوم لو سقط في جاء في القوم الازيدا بقى جاء في الازيدا وهو باطل
لان معناه جاء في جميع الناس الازيدا وهو محال وفي كلا الدليلين نظرا اما الال فلا نال انسلم
لزم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه حيث يمكن تكرير العامل المنفى بقربية ان الابدال انما
يوجب النفي في ذلك لان حكم ما بعدها يخالف ما قبلها بالاتفاق كما في قرأت اليوم كذا فانه
في تقدير ما قرأت يوم كذا فلا يلزم عكس الغرض وخلاف المقص واما الثاني فلا يوجب جواز
الابدال فيما يصح فيه التفرغ في الايجاب كما في قولك قرى زيدا يام الاسبوع الياوم كذا و
ليس كذلك واما فيما اذا كان المستثنى مقدما فلا ممتنع تقديم البديل على المبدل منه لانه
تابع لا يجوز تقديم التابع على المتنوع واما في المنقطع فلا يمتنع لو كان بديلا فلا يمنع اما ان يكون
بديل الكل او بديل البعض او بديل الاشتغال او بديل الغلط وكل منتف اما الاول والثاني فلا لها
لا يتحققان بدون اتحاد الجنس اى بدون المجامعة بين البديل والمبدل منه لا اتحاد بينهما
في المنقطع واما الثالث فلا يمتنع بدون الملازمة بين البديل والمبدل منه كما لا يمتنع
بينها في المنقطع اولا يمكن ان يشتمل البديل المبدل منه او يشتمل المبدل منه البديل واما الرابع
وقوعه في كلام الفصحاء وفيه نظر لان الخوفى يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة
والاولى ان يقال في الدليل على امتناع ابدال المنقطع انه لو كان في الايجاب نحو جاء في القوم
الاحمار لزم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه لانه في حكم تكرير العامل فيصير معناه جاء في
القوم الاحمار في جاء وهو خلاف الغرض لو كان في النفي نحو ما جاء في القوم الاحمار لزم
الغلط في العامل والمعمول جميعا حيث يكرر فيه اصل العامل ويترك النفي العارض لئلا يلزم النفي
في المستثنى والمستثنى منه فيلزم الغلط في العامل والمعمول جميعا حيث يصير معناه ما جاء في القوم
الاجاء في حار والغلط في هذا البديل في المعول فقط فاعرف قوله في الاكثر طرف منصوب المقدر
المحل المنسحب على قوله اذا كان منقطعا بواسطة العطف اى هو منصوب اذا كان منقطعا في
قول اكثر الخويين وهو خبر مبتداء محذوف اع هو انفى النصب في المنقطع في الاكثر والجملة
اعتراضية للتنبيه على الخلاف وانما قيد المنقطع بقوله في الاكثر احترازا عن قول بعض النحاة
فالظم يجوزون فيه الرفع على البديل تمسكا بقول الشاعر: وبلدة ليس لها انيس: الا البعا
والا العيس: فانه مستثنى منقطع لان قوله انيس لا يتناولها الاختلاف للجنس والحواس

انه جعل مستثنى متصلا على وجه الاستعارة حيث شبه اليعافير والعكس بما يكون مودنا المجاور لها
هذا المكان فكاهما مودنان او يقال انه مستثنى مفرغ وعامله محذوف تقديره ليس لها
انبيى ليس فيها الا اليعافير والا العيس او كان عطف على كان الال اعنى هو منصوب اذا
كان واقعا بعد خلا و **عدا في الاكثر** ككوفنا ناصبين عدى بنفسه وخلا بعد الاقتلا
بحرف من والمستثنى بعدهما مفعول به نحو جاء في القوم خلا زيدا وعدا عمروا وانما
قال في الاكثر احترازا عن قول بعضهم فاهم يجوزون المجربا لانهما حرفا جر عندهم
قال السيرافي لما علم خلا فاني جواز المجربا الا ان النصب لهما اكثر او كان بعد
ما خلا وما عدا وانما لزم النصب لهما لتعين فعليتهما بما المصدرية نحو جاء في اخوتك
ما خلا زيدا وما عدا عمروا وهما في الكلام في محل النصب على الظرفية اى وقت خلوهما
او خلوهما من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمروا وروى ابن البتاء
عن الاخفش المجرب لهما يجعل ما مزيدة لامصدرية وروى ذلك عن المجرب في ايضا
ولعل هذا لم يثبت عند المصنف هـ او لم يعتبر خلافة حتى لم يقل في الاكثر و
بعد ليس ولا يكون ككوفنا من الافعال الناقصة الناصبة للمجر نحو جاء في القوم
ليس زيدا وسياتي اهلك لا يكون بشر اوها في التركيب في محل النصب على الحالية و
لزم اضمار اسمها في باب الاستثناء وهو راجع الى بعض مضاف الى ضمير المستثنى
عنه اى ليس بعضهم زيدا كما لزم اضمار فاعل خلا وعدا ثم لما فرغ من بحث المواضع التي
يجب فيها نصب المستثنى شرع فيما يجوز فيه النصب ويختار البديل فقال ويجوز
فيه اى في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البديل اى بدل البعض
اذ البديل بعد الا لا يكون الا كذلك **فيما بعد الكلمة** ما موصوفة او موصولة اى
في مستثنى وقع بعد الا او في المستثنى الذي وقع بعد الا في كلام غير موجب
وذكر المستثنى منه الجملة الفعلية وقعت حالا بتقدير قد ائ قد ذكر المستثنى
منه ولى بعض النسخ والمستثنى منه مذكور فالجملة الاسمية حال ايضا مثل قوله
يقال ما فعلوه الا قليلا بالنصب على الاستثناء والا قليلا بالرفع على البدلية
من الواو في فعلوا وفي قوله بعد لا احترازا عما اذا وقع في كلام غير موجب والمستثنى
منه مذكور لكنه بعد خلا وعدا وليس ولا يكون او غيرا وسوى او نحو ذلك وفي قوله

في كلام غير موجب اختراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وهو باكمتر وفي قوله و
ذكر المستثنى منه اختراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه وانه يحرب على حسب العوامل كما
يأتي فان قيل يدخل في هذه الضابطة المستثنى المقدم على المستثنى منه والمستثنى المنقطع
مع انه لا يجوز فيها الوجهان بل يجب النصب كما صرح به معناه ويجوز النصب ويجوز البديل
في مستثنى متصل متاخر او في المستثنى المتصل المتاخر بعد الابدالة لتمثيل المطر به بقوله
ما فعلوه الا قليل ودلالة ما تقدم وانما يجوز فيه النصب ويجوز البديل اما النصب
فخط الاستثناء المتصل المنصوب على التشبيه بالفعل واما اختيار البديل فلانه مقصود
في الكلام بخلاف ما اذا كان منصوبا بحيث يكون ح فصلة فان قيل بدل البعض يجب فيه
ضمير عايد الى المبدل منه ولا ضمير ههنا قيل بدل البعض اذا كان بعد لا لا يجب فيه
الضمير بقربية الاستثناء المتصل فادته ان المستثنى بعض المستثنى منه كذا
في العباب فان قيل البديل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه والمستثنى في الكلام
الغير الموجب اذا كان بدلا كان كل واحد من التابع والمتبوع مقصود والتابع مقصود
بالنسبة الثبوتية والمتبوع مقصود بالنسبة السلبية لان حكم ما بعد لا يخالف ما قبلها
بالاجماع قبل تعريف البديل محمول على حذف المضاف اى تابع مقصود باصل ما نسب الى المتبوع
ولا شك ان النسبة الثبوتية اصل والنسبة السلبية عارضية والبديل هنا مقصود
بالنسبة الثبوتية او يقال التعريف بحسب الاثبات فاما السلب محمول عليه فان قيل
فلم ضعف النصب فيقولوا لا اله الا الله مع انه مستثنى بعد لا في كلام غير موجب وذكر
المستثنى منه قيل لانه يوهم وجهًا متنعًا وهو الابدال من لفظ اله وانما امتنع الابدال
من اللفظ لان المستثنى من النفي اثبات فلو ابدل من اللفظ لزم حمله في الاثبات فيكون
بدلاً من محله لان محله الرفع على الابتداء وعامله معنوى وكن لك قولك لا رجل في الدار
الا زيد ثم لما فرغ من بحث المواضع القويج فيه النصب ويجوز فيها الوجهان شرع في بيان
ما يجوز فيه الاوجه الثلاث فقال ويعرب المستثنى على حسب العوامل اذا كان المستثنى
منه غير مذكور ويسمى هذا المستثنى مفردا لقرين العامل الذي قبله واما عدم
اشتغاله بالمستثنى منه والحسب القدر اى ويعرب المستثنى على قدر اقتضاء العامل
الذي قبله الا اذا كان المستثنى منه غير مذكور يعنى يرفع المستثنى اذا كان العامل اضلع ما جاء في الا

زيد وينصب ان كان العامل ناصباً نحو ما ريت الازيد ويجوز ان كان العامل جازاً نحو ما
 مررت الازيد وفي القسم الاخير نظر لان قوله بزيد مجرور بعامله لا بعامل المستثنى منه
 فكيف يكون مثلاً لما يعرب على حسب عوامل المستثنى منه اللهم الا ان يقال معناه ويعرب على
 حسب عوامله سواء كانت عوامل المستثنى منه كما في المثالين الاولين او لا كما في مثال الاخير فان
 قيل البطلان اذا كان المستثنى منه مذكوراً ايضاً معرباً على حسب العوامل يقال ما جاء في احد الازيد
 وما ريت احداً الازيداً وما مررت باحد الازيد فواجب تخصيص هذا القسم بكونه معرباً
 على حسب العوامل قبل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية اذا كان المستثنى منه غير
 مذكور والبدل فيما اذا كان المستثنى منه مذكور معرب بتبع المبدل منه بخلاف المستثنى
 المفزع فانه لما حذف المستثنى منه واقيم هذا مقامه سمي باسمه حقيقة او مجازاً على حسب
 الاختلاف واعرب على حسب اقتضاء العوامل بلا اعتبار تبعية فان قيل اذا كان عامل المبدل
 منه حرف جاز تكميره في البدل كقوله تعالى للذين استضعفوا من امن منهم فالبدل الذي
 بعد الا اذا كان عامل المبدل منه حرف جاز تكميره في البدل ايضاً نحو ما مررت باحد الازيد
 بزيد فهذا النوع من البدل معرب بعامله بلا تبعية ايضاً كما ان المستثنى المفزع في قولك ما مررت
 الازيد معرب بعامله بلا تبعية قبل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية البتة اذا كان
 المستثنى منه غير مذكور والبدل المذكور وان اعرب بعامله لكنه ليس في ذلك البتة بل يجوز
 فيه اعراجه بتكرير العامل بلا تبعية ويجوز فيه اعراجه بتبعية لان تكرير عامل المبدل في البدل
 المذكور جاز لا واجب فاعرف والواو في قوله وهو للحال اي الحال ان يكون ذلك المستثنى
 منه واقعاً في غير الموجب وانما اشترط ذلك ليفيد الكلام او الاستثناء وانما ترك مفعول
 لانه مثل فلان يعطى ويمنع والمعنى ليحصل الفائدة وذلك لان المستثنى منه لا يقدر الا عاملاً
 من جنس المستثنى وذلك لا يستقيم الا في المنفى نحو ما ضربني الازيد اي ما ضربني
 احد الازيد اذ عدم ضرب جميع الناس ممكن بخلاف جاء في الازيد بتقدير جاء في كل
 واحد الازيد فانه متنع لانه لا يفيد مكان الاستحالة ولا قرينة على تقدير المستثنى
 منه الخاص وكذلك ضربني الازيد بتقدير ضربني كل واحد الازيد فان قيل لم يجوز ذلك
 عند قيام القرينة على الخاص كما يقال في جواب من قال هل جاءك جميع اهل بيتي جاء في
 الابنك فان المعنى جاء في جميع اهل بيتك الا ابنك وايضاً لم لا يجوز ذلك على وجه

مبالغة الغلو كقول الشاعر اخفت اهل المشرك حتى انه تخافك النطفة لئلا تخلق قتيلا نسلم
 عدم الجواز على هاذين الاعتبارين لا تدارج جند في صورة الاستقامة وفيه نظر لان منع
 المصنف - مطلق على ان صاحب المفتاح قد صح لعدم صحة الاستثناء المفرغ عند قيام
 القرينة على تقدير الخاص الا ان ثبت قيم المعنى مستثنى من فعل يفهم من التقييد
 بقوله في غير الموجب اى لا يرب على حسب العوامل في الموجب في جميع الاوقات الوقت استقامة
 المعنى الموجب بان يكون الحكم ما يصح ان ثبت في العام فح يرب في الموجب مثل قرأت
 اليوم كذا اى قرأت في جميع الايام اليوم السبت او يوم الاحد ونحو ذلك فان القراءة
 حكم يصح ان يثبت في جميع الايام وكذا قطعت الرجاء الا من الله تعالى اى قطعت الرجاء
 من كل واحد الا من الله ومن ثم الاشارة الى المكان الاعتبارى اى من اجل تقييد
 اعراب المستثنى المفرغ على حسب لعوامل بعدم الايجاب واستقامة المعنى في الايجاب
 لم يحجز ما زال زيد الا عالما لانه استثناء من الموجب لان ما في ما زال للنفي و زال
 ايضا فيه معنى النفي والنفي اذا دخل على النفي صار معناه الاثبات فيكون المعنى زيد ابدا
 على جميع الصفات الا على صفة العلم ولا يستقيم ذلك لمكان الاستحالة فان قيل ربما لا
 يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو مامات الا زيد وما خلق الا
 بشر فالنفي والاثبات سريان في ذلك فينبغي ان يدام الحكم على استقامة المعنى على عدم
 الايجاب قيل لعله اعتبار الغالب اذ الغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على عدم
 العموم وفي النفي مكسره فان قيل افادة اصل المعنى متحققة في الايجاب والنفي على العموم
 والخصوص ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها وليس ذلك من وضايف النحو الا
 ترى انه يجوز قولك رايت بجر من المسك ولقيت العنقاء والسماء تحتنا والارض فوقنا
 ونحو ذلك وان لم يطابق الواقع فينبغي ان يجوز جاءني الا زيد و ضربني الا زيد كذلك
 ثم قوله ما زال زيدا لا عالما بتاويل هذا التركيب او هذا الكلام فاعل لم يحجز واذا تعدل
 على اللفظ الجار والمجرور ما متعلق بالمثل المحذوف اى اذا تعدل محل البديل على اللفظ اى لفظ
 المستثنى منه وما حاله البديل اى واذا تعدل البديل محوكة على اللفظ المستثنى منه فعلى
 الموضع اى فيجمل على الموضع او هو فحول على الموضع اى على محل المستثنى منه علا بالاختار على
 قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فانه بديل محمول على محل من احدها نه مرفوع المحل على

انه فاعل ولا احد فيها اى الدار الا يزيد فانه بدل محمول على محل اسم لا التى لتفى المحسن
 لا نه مرفوع المحل على الابتداء وما زيد شيئا الا شئ فانه بدل محمول على محل خبر ما التى بمعنى
 ليس لا نه مرفوع المحل على انه خبر مبتداء اى ما زيد شيئا حقير لان التكثير للتحقير و زيد في بعض
 النسخ لا يعجا به اى لا يبالى به ولا يلتفت اليه وهو صفة شئ وانما وصفنا المستثنى بقوله
 لا يعجا به ليكون المستثنى مغايرا للمستثنى منه وهذا اى تعذر البديل في الامثلة الثلاثة
 المذكورة لان كلمة من لا يزداد بعد الا ثبات فالمستثنى من المنفى ثبات فلو ابدل قوله
 الا يزيد في المثال الاول من لفظ احد المجرور بمن الزائدة لزم زيادة من في الاثبات لان البديل
 في حكم تكوير العامل وهذه الكلمة لا تزاد في الاثبات على اصح المذاهب فتعين ابداله من محل احد
 محل الرفع على الفاعلية وعامله الفعل دون من الزائدة وما ولا عطف على قوله من اى لان
 ما المشبهة بليس ولا التى لتفى المحسن لا تقدر ان اى لا تقرضان عاملتين تميزا و حال
 او المفعول الثانى لقوله لا تقدر ان على تضييع التقدير معنى الجعل اى لا يحتمل ان عاملتين
 بعده اى بعد الا ثبات لانهما اى لان ما ولا المذكورتان عملتا حيث عملتا للتفى اى
 لا جل التفى لا نه علة حل لا على ان و جزء علة حل ما على ليس لما عرف ان لا التى لتفى المحسن انما
 تعمل لانهما نقيضة ان لانهما لتأكيد التفى كما ان لتأكيد الاثبات فعمل عليه حل النقيض على
 النقيض وما انما تعمل لانهما شبيهة بليس في النفى الدخول على الاسمية فعمل عليه حمل
 النظير على النظير فثبت ان التفى ملته حل لا على ان و جزء ملته حل ما على ليس هو ملته
 مختصرة له وقد نقص ذلك النفى بال في المثال الثانى والثالث لانهما بعد النفى يوجب
 الاثبات وانتفاء العلة المختصرة يوجب انتفاء الحكم فلو ابدل قوله الا يزيد في المثال
 الثانى من لفظ احد كانت لا عاملة في البديل النصب وان لم تعمل في البديل منه المبني فيلزم
 عملها في الاثبات لما ذكرنا ان البديل في حكم تكوير العامل وكذا لو ابدل قوله الا شئ في المثال
 الثالث من لفظ شيئا كانت ما عاملة في الاثبات فتعين ابداله من المحل اذ محل المبدل
 في المثال الثانى الرفع على الابتداء وفي الثالث الرفع على الخبرية وعاملها معنى وهذا
 بخلاف ليس في يد شيئا الا شيئا حيث يجوز ابداله من اللفظ لانهما اى لان ليس عملت
 للفعلية اى لكونها فضلا لا للنفى فلا اثر فيها النقص معنى النفى النقص هنا مصدر مرفى
 للمفعول اى لا انتقاض معنى النفى بال لبقاء الامر العاقل تهى لجلها متعلق بمفهوم

الابدال

قوله فلا اثر اي تنفي اثر نقص مع النفي لبقاء الامر التي علمت ليس لاجل ذلك الامر وهو
 الفعلية وانما ابر رضيها عاملة لا خاصفة جارية على غير ما هي له ولهذا انت ومن ثم
 الاشارة الى المكان الاعتباري من اجل ان ليس علمت للفعلية وان لا اثر لنقص مع النفي
 في انتقاض عملها جازي ليس زيد الا قايما بالنصب على انه خبر ليس مع انتقاض نفيها بالبقاء
 الفعلية بخلاف ما زيد الا قايما حيث لا يجوز الا قايما لا انتقاض عملا بانتقاض النفي الموجب
 لانتقاض الشبه بليس ثم في فرع قوله ليس زيد الا قايما بتاويل هذا الكلام وهذا التركيب
 فاعل جازم لما فرغ من ذلك شرع في بيان المواضع التي يجب فيها الجوز قال ومنه فوض الى المستثنى
 مخفوض في بعض النسخ ويتخفف بعد غير سوك وسواء بالاضافة لان كلامها لازم الاضافة
 ثم قوله سوك مقصود وفيه لغتان كسر السين المشهور ومنها وسواء مدد بفتح السين وهما ههنا
 غير منونين على المحكاة وان نونتهما جازيا ايضا وبعدها شاكوا لكونه حرف جر في الاكثر اى قول اكثر
 النحويين وانما قال في الاكثر اخترازا عن قول المبر فانه على قوله قد يكون فعلا بمعنى جانب كما
 في الدعاء المنقول اللهم اغفر لي ولنسمع دعائي حاشا الشيطان ثم لما دخل كلمة غير الاستثناء و
 هو اسم متبكر لا يتبدل من الاعراب شرع في بيانا اعرابه فقال واعراب غير مستعمل فيه اى الاستثناء
 كما عراب المستثنى بال اى مثل اعراب الاسم الذي استثنى بالا على التفصيل الذي سبق ذكره
 في المستثنى بال امن وجوب لنصب في المستثنى من الموجب المقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار
 البديل في غير الموجب لتام والاعراب بحسب العواطف في الناقص نحو جاء في القوم غير يد وما جاء في غير
 زيد احد وما جاء في القوم غير جار بالنصب ما جاء في احد غير يد بالرفع على البديل والنصب على
 الاستثناء وما جاء في غير زيد على التفرغ وانما اعراب غير اعراب المستثنى بالا لانه لما استعمل
 بمعنى الا كان ما بعده مستثنى فيستحق ما بعده اعراب مستثنى وهو مستثنى عن اعرابه لانه له وجرا
 لاجل الاضافة وغيره لا اعرابه فبالحرى ان يؤتى اى يجوز ما بعده غير على قرينة الحاجة بما فضل من حاشا
 وهو اعراب مستثنى فان قيل لم يبين غير لكونه بمعنى الحرف قيل للاضافة المانعة للبناء ثم لما ذكره
 في الاستثناء بين ان ذلك بطريق الشفاعة دون الاصل فقال وغير مبتداء بتاويل لفظ غير
 خبره قوله صفة في الاصل اذ هو بمعنى مغاير يقال مررت برجل غير يد اى مغايره حملت على كلمة
 الا الضمير للصفة او لغير بتاويل الكلمة او باعتبار حمل الصفة عليه والجملة الفعلية صفة لقوله
 صفة او مستانفة لانه لما قال هو صفة كان سايلا قال فكيف يكون استثناء فقال حملت على الا

في الاستثناء على اى حال كون الواقعة في الاستثناء او تميزاى من حيث انها واقعة
 في الاستثناء او ظرف لمفهوم الكلام اى حلت على الاو شاركتة في الاستثناء فالاستثناء محل
 الشك فكان ظاهرا كما حلت الصفة مصدره وذو اى حلا مثل حلا لا عليها اى على غير
 في الصفة حال وتميزاى وظرف على طريقة قوله في الاستثناء اذا كانت تابعة لجمع منكور
 ظرف لقوله حلت الا اى كما حلت الا عليها في الصفة اذا كانت الا تابعة لجمع منكور اى واقعة
 بعد جمع منكور فغير محصور اى غير متحقق تناول المستثنى عدم تناوله وانما حلت الا على
 الصفة حينئذ لتعذر كلا النوعين من الاستثناء اذ المتصل يلزم دخوله جزوا والمنقطع
 يلزم عدم دخوله جزوا والجمع المنكور غير المحصور يتناول جماعة غير معينة لا يجزم فيها يتناول
 المستثنى ولا يعلم تناوله فتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء وفي قوله لجمع منكور اختراز
 عن الجمع المعرف حيث يراد به الاستغراق والعهد فان اريد به الاستغراق يعلم التناول حتما
 وان اريد به العهد يعلم عدم التناول جزوا فلم يتعذر الاستثناء وفي قوله غير محصور
 اختراز عن العدد نحو لفلان على مائة الا واحد الا انه حينئذ لم يتعذر الاستثناء مثل
 قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اى لو كان في السماء والارض امر
 الهه او اثر قدرة الهه غير الله لخرجا عن هذا النظام فالآية واقعة بعد جمع منكور وغير
 محصور وهو قوله الهه فحلت على الصفة بمعنى غير في هذه الضابطة نظرها ومكسا اذ ربما
 يتعذر الاستثناء في المحصور ايضا نحو جاء في مائة رجل الا زيد فانما تابعة لجمع منكور
 محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم يتقن دخوله في المائة وعدم يتقن غيره دخوله فيها
 وربما لا يتعذر في منكر غير محصور نحو جاء في رجال الا احرار الصفة الاستثناء المنقطع كونه
 المستثنى خلاف جنس المستثنى منه فالاولى ان يدار الحكم على تعذر الاستثناء لا على
 كونه جمعا منكور غير محصور اللهم الا ان يقال اهم اعتبارها الغالب اذ الغالب عند
 هذا الشرط تعذر الاستثناء وعند عدم صحة الاستثناء وضعف حلا الا على الصفة
 في غيره اى في غير الجمع المنكور المذكور نحو قول الشاعر وكل اخ مفارقة اخوه : لعربيك
 الا الفرقدان : فانه لم يتعذر ههنا الاستثناء لاستغراق كلاخ ومع ذلك حلا الا على
 الصفة اى غير الفرقدين اذ لو كان الا على حقيقتها لقال الا الفرقدين لانه مستثنى من كل
 موجب وفي البيت ضعفان آخران احدهما توصيف المضاف دون المضاف اليه والقياس

نقصيف المضاف اليه لانه مقصود وكل جئ لاحاطة افراده والثاني الفصل بين الصفة والموصوف
 بالخبر وهو مفارقة اخوه ثم لما فرغ من بحث اعراب غير شرع في بيان اعراب سوى وسواء فقال
 واعراب سوى وسواء النصب بناء على الظرف اى على المظاهرة فاما مكان من حيث المعنى
 لانك اذا قلت جاءنى القوم سوى زيد كانك قلت جاءنى القوم مكان زيداى بدله فهو ظرف
 صار استثناء لان البدل والمبدل منه لا يجتمعان فكان اخراجا لزيد من الجي فكأنه قيل
 جاءنى القوم ولم يجي زيد والذى يدل على الظرفية وقوعها صلة للموصول تقول رايت
 الذى سواك كما تقول رايت الذى عندك وكل ظرف لم يلزم الظرفية لا يقع صلة و
 انما قال على الاصح نفيا لقول من يجريها مجرى غيره جواز وقوعها غير ظرف فيجوزون
 في السعة مررت بسواك وجاءنى سواك ثم لما فرغ من المستثنى شرع في خبر كان واخواتها
 فقال خبر كان مبتداء محمد وف الخبر لقريئة ما سبق اى ومنها خبر كان واخواتها
 اى واحدة اخوات كان وستعرفها في قسم الفعل وقوله هو المسند بعد دخولها
 ابتداء كلام اى دخول كان او واحدة اخواتها وفي قوله المسند اختراز من كل ما هو المسند
 اليه وفي قوله بعد دخولها اختراز عن خبر المبتداء والمفعول الثاني من باب علمت ونحو
 ذلك فان قيل يدخل في هذا الحد يضرب في نحو كان زيد يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول
 كان وليس بخبر كان بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند المسند الى اسم كان فيخرج ذلك
 لانه ليس بمسند اليه بل الى فاعله فان قيل يدخل في الحد صالحا في نحو كان زيد رجلا صالحا
 وهو صفة خبر كان لا خبرا قيل المراد بالمسند المسند الى اسم كان بلا تبعية بدليل ذكر التوابع
 بعد ذلك مثل كان زيد قائما فان قائما مسند بعد دخول كان وانما ذكر خبر كان و
 اخواتها في المنصوبات ولم يذكر اسمها في المرفوعات لانه فاعل لا ملحق به فلم يذكره
 على حدة بخلاف خبرها فانه ملحق بالمفعول وليس بمفعول فذكره على حدة وقال بعضهم
 ان اسمها ايضا ملحق بالفاعل وليس بفاعل لان نفاء لازم الفاعل وهو تمام الكلام به و
 امره اى حكم خبر كان واثانه كما مر خبر المبتداء في اقسامه واحكامه وشرائطه و
 يتقدم معرفة ظاهرة الاعراب اى يتقدم خبر كان واخواتها على اسمها حال كونه معرفة
 ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لا فتراها بالقرينة وهى لنصب نحو كان المنطلق زيد بخلاف
 ما اذا لم يكن ظاهرة الاعراب فينبذ لا يتقدم على اسمها بدون قرينة للزوم اللبس نحو كان مؤمى

وبخلاف خبر المبتداء فإنه إذا كان معرفة ظاهرة الأعراب فإنه لا يتقدم على المبتداء لمكان اللبس
وقد يحدف عامله أي عامل خبر كان دون أحوالها عند قيام قرينة وإنما اختصت كان بالخبر
الحذف لكثرة نفيها ولا يحدف ذلك إلا في مثل قولهم الناس مجزيون بأعمالهم أي خير أفيهم
وإن شئت فقل أي إن كان علمهم خيرا مجزاوهم خبر وإن كان علمهم شرا مجزاوهم شرا فحدف كانوا
اسمها لكثرة حرف الشرط التي لا يليها إلا الفعل عليه وحذف المبتداء أيضا لكثرة الفاء التي
هي جواب للشرط عليه لافتضاء الحاجة اسمية ويجوز في مثلها أي في مثل هذه الصورة أو في
هذه المسئلة وهو كل موضع يجي صيدان الشرطية اسم وجزاؤها بالفاء وبعد اسم مفرد
أربعة أوجه الأول نصب الأول والثاني بتقدير كان مع الاسم في الموضعين أي إن كان
علمهم خيرا فيكون جزاؤه خيرا والثاني رفعها بتقدير كان مع الخبر في الأول وتقدير المبتداء
في الثاني أي إن كان في علمهم خيرا فجزاؤه خيرا والثالث نصب الأول ورفع الثاني أي إن كان علمهم
خيرا لجزاؤه خيرا والرابع رفع الأول ونصب الثاني أي إن كان في علمهم خيرا فيكون جزاؤه خيرا
ويجب الحذف أي حذف كان في مثل ما أنت منطلقا انطلقت أي لأن كنت منطلقا
انطلقت أي لأجل انطلاقك انطلقت فحذف اللام المجارة لكثرة حذف حرف الجون المصدرة
ثم حذف كان بكثرة أن المصدرة فالحذف استدعي لفعل كاستدعاء أن الشرطية إياه ولا دليل
على الخاص فقد راعى العام الناصب لوجود النصب في منطلقا وهو كان فابعد الضمير المتصل بالضمير
المنفصل لعدم ما يتصل به وهو كان فصار إن أنت منطلقا ثم زيدت ما عوضا عن كان فصار
إن ما أنت منطلقا فادغمت النون في الميم لقرب مخزجها فصار ما أنت منطلقا فوجب الحذف
لثلاثي لازم اجتماع الموض والمعوذ فبقى الخبر منصوبا وخصت ما بالزيادة لمجيئها زائدة كما في
قوله تعالى فيها رحمة من الله لنت لهم وكثرة مشاجتها بما هو اخت كان وهو ليس ثم ما ذكر من
التقدير في المتن فهو على تقدير فتح الهزة في ما وما على تقدير كسرهما فالتقدير إن كنت منطلقا
انطلقت ثم أعلم أن سيبويه لم يجوز حذف الفعل مع أن المكسوة وجوز المبرد لأنها شبه
المفتوحة في السببية ثم لما فرغ من بيان خبر كان وأحوالها شرع في بيان اسم إن وأحوالها
فقال اسم إن مبتداء محذوف الخبر أي ومنها اسم إن وأحوالها أي مثاليها على الاستعارة
المصرح بها وقوله هو المسند اليه مستأنفة فيه احترازاً عما ليس بمسند اليه بعد دخولها
أي دخول إن وأحوالها فيه احترازاً عما هو المسند اليه بغير دخول إن وأحوالها فإن

شأنها
شأنها

قيل يدخل في المدح جوابه في ان زيدا بوجه قائم فانه مسند اليه بعد دخول ان وليس باسم ان
 قيل المراد بالمسند اليه الذي اسند اليه خبره فتخرج ذلك حيث لم يسند اليه خبر ان فان قيل يدخل
 في المدح اذ في ان زيدا اذ في الدار فانه مسند اليه بعد دخول ان قيل المراد الذي اسند اليه خبره بلا
 تبعية بدليل ذكر التوابع بعد فيخرج ذلك لانه تابع اي يدل من قوله زيد مثل ان زيدا قائم فان
 زيدا مسند اليه بعد دخول ان وانما انصب اسم ان واخواتها للشبهة بالمفعول في وقوعه بعد ما يقتضيه
 ما وراء المرفوع لاني كونه فضلا حيث يشترط فيه الحال والتمييز والمستثنى المنصوب ثم لما فرغ عن اسم
 ان واخواتها شرع في المنصوب بلا التي لنفي الجنس فقال المنصوب بلا التي لنفي الجنس قوله
 لنفي الجنس صلة التي والموصول مع الصلة صفة لا اي المنصوب بكلمة لا التي لنفي الجنس اي لنفي
 حكم الجنس وانما لم يقل اسم لان اسمها على الاطلاق ليس من المنصوبات بل قد يكون مبنيا
 نحو لا رجل في الدار وانما لم يقل المنصوب من المفعول به والمنصوب بكان واخواتها والمنصوب بان و
 اخواتها ونحو ذلك مع ان بعضها مبني لان المراد بالمنصوب اعم من ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا
 او محلا والمبني من المفعول به خبر كان واسم ان منصوب محلا فتكون من المنصوبات بخلاف المبنى من اسم
 لان فانه ليس بمنصوب محلا عند سيبويه واتباعه فلا يكون من المنصوبات وذهب بعضهم
 الا ان محل اسمها المبنى رفع ونصب لانها تعمل عمل ان ومحل اسمها المبنى رفع ونصب ثم قوله
 المنصوب مبتداء محذوف والخبر وقوله هو المسند اليه استئناف وفيه احتراز عما لم يكن
 مسندا اليه وقوله بعد دخولها ظرف المسند اليه فيه احتراز عن المبتداء وسائر اصناف
 المسند اليه من غير دخول لا النافية للجنس وقوله يليها الضمير المستكن عايد الى المسند
 اليه والبارز الى لا اي يلي المسند اليه لا والمجملية العلية اما حال من الضمير في اليه او من
 الضمير في دخولها وحينئذ لا يجب ابراز الضمير وان كان جاريا على غير ما هو له لان الولى
 فعل المسند اليه قد جرى على الضمير في دخولها حيث وقع حاله عند عدم اللبس لا خلافا لموصوفين تانيثا
 وتذكيرا نحو هذ زيد تضر به بخلاف ما لو كانت الصفة جارية على غير من هي له فيحذف بها ابراز الضمير وان
 لم يوجد للبتح هذ زيد ضاربه هي المحاصل ان الضمير اذا اسند اليه صفة جرت على غير من هي له وجبا ابراز
 الضمير غير ان اللبس غير نحو زيد يضر به هو وهذ زيد ضاربه هي اما اذا اسند اليه فعل جرى على غير من
 هو له وجبا ابراز الضمير عند اللبس زيد يضر به هو وعند عدمه لا نحو هذ زيد تضر به وقوله نكرة
 من الضمير المستكن في يليها اي حال كون ذلك المسند اليه نكرة وكذلك قوله مضاهيا اي حال كون

ذلك المسند اليه مضافا او مشبهها به اى بالمضاف في تعلق شئى هو من تمام معناه واحترز
بقوله يليها نكرة عما يكون مفصلا بينه وبين لا وما يكون معرفة فحينئذ يجيب الرفع والتكوير ونحو
مضافا او مشبهها به عن النكرة المفردة فالحا مبنية والمراد بالمسند اليه الذى المسند اليه خبره
غير تابع بدليل ذكر التتابع بعد فلا يدخل في الحدابوه في لا رجل ابوه قائم حيث لم يسند اليه خبر الا اذا خبر
بمجموع الجملة وكذا لا يدخل غلاما في لا غلام رجل غلاما حسنا عندك لانه تابع لمثل لا غلام رجل ظرف
فيها نظير المضاف وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهمها لك نظير المشبه
بالمضاف ثم لما فرغ من تعريف المنسوب بلا شرع في بيان فائدة القيود المذكورة في ذلك التعريف
فقال فان كان اسم لا التى لنفى الجنس مفردا اى غيره مضاف ولا مشبه به ولا يجوز ان يكون الضمير
عايدا الى المنسوب بلا حيث لا يستقيم الحملان المنسوب بلا ليس بمفرد ولا يترتب على هذا لشرط قوله
هو مبنى لان هذا الضمير حينئذ كان عايدا اليه ايضا فيفسد المعنى بلا الضمير ان عايدان الى اسم لا
المذكورة حكما اذا المطلق المذكور بكالة المقيد اى فاسم لا مبنى على ما ينصب به الفعل مسند
الى الضمير اى على ما ينصب هو به او الى قوله به او على ما يقع النصب به والاول اولى واسم لا تنصب
اذا كان نكرة مضافا او شبهها به اى على ما تنصب هو به حالة الاعراب من حركة او حرف على ما بينا يعنى
ان كان نصبه بالحركة بنى عليها نحو لا رجل في الدار وان كان نصبه بالحرف بنى عليها نحو لا مبن ولا
ناصرين في الدار والنون في المثني والمجوع لا تمنع البناء على الصحيح كما في يازيدان ويازيدون وذهب المتبر
الى اعراضها مستكذبا بان النون فيها بمثابة التنوين فكانت منافية للبناء كالتنوين ثم اعلم ان نصب اسم
لا لنفى الجنس قد يكون بالفتحة نحو لا غلام رجل فيها وقد يكون بالالف نحو لا ابا رجل فيها ولا بالزائدة
يكون بالياء نحو لا غلامى رجل فيها ولا ناصري رجل فيها وبناء اسم لا لا يكون الا بالفتحة والياء وذلك
لان بناءه اذا كان مفردا والاسماء الستة انما يكون اعراضها بالالف نصبا اذا كانت مضافة او مشبهها
بالمضاف وانما بنى لتضمن من الاستغراقية لان نحو لا رجل في الدار مبنى على سوال كانه قيل هل من رجل في الدار
فيل لا رجل في الدار اى من رجل فيها وان كان اسم لا معرفة او مفصولا بينه الظرف مفعول ما لم
يسم فاعله اى بين اسم لا وبين لا وجب الرفع على الابتداء والتكوير نحو لا زيد في الدار ولا عز ولا
في الدار رجل ولا امرأة اما الرفع في المعرفة فلا متناع اثر فيها لانها لنفى الجنس ذلك لا يتحقق الا في النكرة
واما الرفع في المفصولة فلضعف علمها لكونها عاملا كعملها على ان فلا يوتر مع الفصل فاذا لم يكن
موثرا فيها رجع الى اصلها وهو الرفع على الابتداء واما التكوير فلطابقة السؤال لان قوله لا زيد

في الدار ولا عمر جواب من قال ازيد في الدار ام عمر وقوله لا في الدار رجل ولا امرأة جواب من قال
 في الدار رجل ام امرأة ومثل قولهم قضية ولا ابا حسن لها متاويل جواب سوال
 وهوان يقال ابا المحسن معرفة لكونها علما فانه كنية على ابن ابي طالب ولا تكرر
 فالجواب بانه مناول بالنكرة اى بتقدير المثل اى هذه قضية ولا مثل ابي حسن لها وهذا في المعنى
 نكرة فحذف المضاف اقيم المضاف اليه مقامه او بصفة اشهر سمي هذا العلم بها اى هذه قضية
 ولا حاكم لها وذلك لان عليا رضى الله عنه كان مشهورا بالحكومة قال ع م اقتضاكم عليا ونظيره
 قولهم لكل فرعون موسى اى لكل جبار قاهر عادل قيل هذا قول للصمانية كانوا يقولون عند القضاء
 معناه هذه قضية مشككة لا يليق بالحكم فيها غير ابي المحسن رضى الله عنه او معناه هذا حكم وليس
 ابا المحسن حاضرا فيه وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اى فيها كراة النكرة مع لا من غير فصل
 يجوز في المعطوف والمعطوف عليه خمسة اوجه الاول فتحهما اى فتح الاسمين اى المعطوف
 والمعطوف عليه على ان لا فيها النفي المجنس الثاني فتح الاول على ان لا فيه نفي الجنس ونصب
 الثاني على ان لا فيه زائدة لتأكيد النفي وانه معطوف على لفظ الاول لمشاكلة فتحه النصب في العوض
 والاطراد كصفة المنادى اما الاطراد فلا ينبغي ان يقال كل اسم لامفرد نكرة مفتوح كما يقال كل
 مفعول منصوب واما العروض فلا ينبغي فتح اسم لا عرضت بدخوله عليه عروضها في المفعول بدخول
 العامل والثالث فتح الاول على ان لا فيه نفي الجنس ورفع اى رفع الثاني على ان لا فيه زائدة
 لتأكيد النفي وانه معطوف على محل الاول لان محله الرفع على الابتداء والراجع وفتحهما اى
 رفع الاسمين على عدم البناء والحمل على الابتداء لمطابقة السؤال لانه حينئذ جواب من قال
 اهل لنا ام قوة فرضها في التكرار الغير المفصول لمناسبة السؤال وان كان فيه مخالفة قياسية
 والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس هذا ثابت على ضعف لان عمله لا بمعنى ليس
 لقصور شبهه به على ما سبق ذكره وفتح الثاني على ان لا فيه نفي الجنس فان قيل ما له ترك
 الوجه السادس الذي ذكره الزمخشري في المفصل وهو فتح الاول على ان لا فيه نفي الجنس و
 رفع الثاني على ان لا فيه بمعنى ليس قيل لان هذا الوجه وجه سقيم لانه باعتبار الصورة عين الوجه
 الثالث ولو اعتبر اختلاف الوجه لاداءت الوجوه على الستة لان النصب فيه في الثاني يحتمل ان يكون
 الحمل على اللفظ ويحتمل ان يكون لازامية لتأكيد النفي للحمل على محله ويحتمل ان يكون لا بمعنى ليس ثم قيل في
 تفسير قولنا لا حول ولا قوة الا بالله مرفوعا الى رسول الله ع م لا حول من معصيته الله تعالى

الابصمته ولا قوة على طاعته الا بعون الله الخ لا رجوع لنا من معصيته الله تعالى الا بعصمته ولا
 طاقه لنا في طاعة الله الا بتوفيقه واذا دخلت الهمة على التي لتغني الجنس لم يتغير العمل
 اى لم يتغير تأثيره في المتبوع ولا في التابع لان الهمة لا يبطل عمل ما لم يقولك ولا رجل في الدار
 والا غلام ورجل فيها بخلاف ما اذا دخل الجار عليه فانه بتغير العمل نحو ادبني بلا جرم ووجدته
 بلا مال فان قيل لفظ العمل في الاصطلاح لا يطلق الا في المعرب وقولك لا رجل في الدار مبنى
 فكيف يقال لم يتغير العمل قيل المراد بالعلم ههنا العمل اللغوي هو التأثير في الاصطلاح
 او المراد بالعمل اعم من ان يكون حقيقيا كما في لا غلام رجل وشبهها كما في لا رجل فان فتحه يشبه
 النصب في العروض الاطراد وما قول الشاعر الارجل اخواه الله خيل فتقدير لا تزوني او محمول على
 الضمير ومعناها اى معنى الهمة الداخلة على الاستفهام نحو الاماء فاشربه والعرض نحو
 الا منزل بنا فخص اليك فان قيل ذكر الاندلس ان لا في العرض يختص بالفعل فكيف يدخل ههنا
 على الاسم قبل ان المصنف لعله خالفه في ذلك والتمنى نحو الا ايتان منك فتسروا وفيه قول الشاعر
 المسبيل الى حفرة فاشربها ام لا سبيل لا نظربن حجاج ونحوها كالا نكار وفيه والمقدبر وغيرهما ثم اعلم
 ان نحو العرض والتمنى من مولات الاستفهام وجعل سيبويه التمنى مخبرا للحكم التابع حتى منع حمله
 على المحل بجعل الاسم مفعول التمنى والمصنف خالف قول المازني والمبركا اختاره الجزولي ثم لما فرغ من بحث
 اسم لا شفع في تواضعه فقال ونعت اسم لا المبني الاول بالرفع على انه صفة النعت مفعول حال
 من ضمير قوله المبني اى حال كون النعت مفردا يليه حاله مائة اى متداخلة اى حال كون النعت مفردا
 يلي المبني من غير فصل بينها مبني جملا على الموصوفى لكان الاتحاد بينها يوجب لكلا لهما على شئ واحد
 ولما كان الاتصال بينها اذ الكلام في النعت الغير المفصول ولتوجه النفي اليه لان الصفة هي المنفية
 من حيث المعنى والاتصال وتوجه النفي اليه ومعرب رفعا جملا على محله ونصبا جملا على لفظه من
 حيث ان فتحته يشبه النصب في العروض الاطراد كحركة المنادى وقوله رضاء ونصبا مصدران
 نوعيان لقوله معرب او منصوبان على نزع الخافض اى معرب يرفع ونصب مثل لا رجل ظرف
 فيها فنقوله ظرف بالفتح والرفع والنصب في قوله البينة اخترا عن نعت المعرب فانه معرب رفعا
 ونصبا نحو لا غلام ورجل ظرف فيها لكون منعوته معربا وفي قوله الاول اخترا عن النعت الثاني
 مضاعفا فانه معرب رفعا ونصبا وليس بمبني نحو لا رجل ظرف شريف في الدار والقاتل ان
 يقول ان قوله يليه يغني عن قيد الاول وفي قوله مفردا اخترا عن المضاف والمشببه فانه

معرب لا غير نحو لا رجل حسن الوجه عندي ولا رجل حسن منك عندي لان اسم لا وهي اذا كان
مضافا ومشبها به لا يكون الامعربا متابعا اذا كان مضافا ومشبها به كان اولى بالاعراب في قوله
يليه احتراز عن المفعول بينهما فانه معرب نحو لا غلام فيها ظريف لان الفاصل يمنع جعل الموصوف
والصفة شيئا واحدا والاى ان لم يكن النعت كذلك بان كان نعت المعرب او غيرا ولا مضافا
او مشبها به او مفصولا قال الاعراب مبتداء محذوف الخبر والمجمل جزء الشرط اى قال الاعراب واجب
رفعا ونصبا لعدم علة البناء حينئذ كما ذكرنا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار ولا رجل ظريف كريم فيها
ولا رجل راكب فرس عندي ولا رجل خيرا منك في البلد ولا رجل في الدار كريم ثم لما فرغ من بيان
حكم النعت المبني شرع في بيان حكم المعطوف عليه فقال والعطف على اللفظ وعلى المحل
جائز اى حمل المعطوف على اسم لا المبني على لفظه وعلى محله جائز يعنى يجوز ان يكون منصوبا
حلا على لفظه ومرفوعا حلا على محله هذا اذا كان المعطوف نكرة اما اذا كان معرفة وجب نفعه
بجمله على المحل نحو لا غلام لك ولتقرير لعدم تاثير لا النافية للجنس في المعرفة فوجب حمله على المحل
بجمله الرفع على الابتداء وعامله معنى ونظير حمل العطف على اللفظ وعلى المحل ثابت في مثل
قولا الفرزدق في مدح عبد الملك بن مروان لا اب ولزومه وابنا مثل مروان وابنة: اذا
هو بالمجد ارتدى وتازا فقولوا ابن يجوز بالنصب والرفع حلا على اللفظ والمحل ولا يجوز
في المعطوف البناء لمكان الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالعاطف ولم يجعل في حكم
المستقبل كيازيد وعمر والمظنة الفضل بلا المؤكدة اذا المعطوف على المنفى يزاد فيه لا كثيرا
نحو لا حول ولا قوة ولا بيع فيه ولا خلعة ولضعف تاثير لا حتى يجوز في اسمها الرفع عند التكرير
ويجب ذلك عند التعريف والفصل وبدون التكرير والتعريف والفصل كما مر في لا حول
ولا قوة وبدون التكرير والتعريف والفصل يجوز ذلك ايضا عند المتبخر بخلاف يا فان قيل ما له ذكر حكم النعت
والعطف دون حكم ساير التوابع قيل لان حكم سايرها لا يضر عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع
المنادى كما ذكره الاندلسي مثل لا ابا له با ثبات الالف ولا غلامي له ولا ناصري له بخلاف التوابع
مع انه ليس بمضاف لعدم التعريف والكثير الشايخ لا ابا له ولا غلامي له ولا ناصري له على البناء على ما ينصب
بها كما هو القياس تشبيهها له بالمضاف مفعول له للفعل المفهوم اى جيز تشبيهها مثل لا ابا ولا غلامي له
ولا ناصري له بالمضاف ومفعول مطلق اى شبه تشبيهها والمجمل معللة اى لكونه مشبها بالمضاف لمشاوخته
له اى لمشاركة مثل لا ابا له ولا غلامي له ولا ناصري له للمضاف في اصل معناه اى معنى المضاف و

نحو
لا رجل
ظريف
كريم

هو الاختصاص لذلك كان معر بالان الاضافة مانعة للبناء فكلما يشابهها فكان كل منها معرباً
 فكان اثبات الالف في لا باله علامة النصب وحذف النون في لا غلامى له ولا ناصري له لشبههم
 بالاضافة ومن ثم اى ولاجل ان جازاه التشبيه بالمضاف للمشاركة في اصل معناه وهو اختصاصاً
 لم يجز لا ايا فيها ولا غلامى فيها ولا ناصري فيها لعدم مشاركة بالمضاف في اصل معناه هو اختصاصاً
 وليس ممنوعاً باله ولا غلامى له ولا ناصري له بمضاف الى الهاء لفساد المعنى على تقدير كونه
 مضافاً لانه لو كان مضافاً لكان معرفة فيلزم الاستواء بين المعرفة وهو لا باله والتوبين
 النكرة وهو لا ب له في المعنى وهو فاسد لامتناع اتحاد معنى اللفظين مع اختلافهما
 تعريفاً وتنكيراً وفيه نظر لان الاستواء بينهما في المعنى باعتبار وقوع النكرة على المعين لعدم
 تعدد لا ب والاستواء بينهما في المعنى يعارض وقوع النكرة على المعين لا يستلزم الاتحاد بينهما
 في الوضع والمتنع الاتحاد بينهما وضعاً لا استواء بينهما يعارض الاترى ان وجهك ووجهه
 لك متساويان في المعنى يعارض وقوع النكرة على المعين لعدم تعدد وجهه المخاطب وان كانا
 مختلفين وضعاً وكذا راسك ورأسك وقلبك وقلبك وصدرك وصدرك وجاء في
 رجل هو زيد ونحو ذلك على ان امتناع الاتحاد بين المعرفة والنكرة ايضا ممنوعاً اذ قد يوجد
 الموافقة بين المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك ووجهك ورأسك ورأسك فان كلاً
 منها يفيد التعريف وان كان منونا منها نكرة من حيث الوضع نعم يمتنع الاتحاد بينهما اذا
 كان من كل وجه وذا ههنا ممنوع اذ الاتحاد ههنا من وجه وهو ان كلا منها يفيد الاختصاصاً
 خلافاً للسيبويه فانه ذهب الى ان كل واحد من قوله ابا وغلامى وناصري مضاف الى الياء
 واللام زائدة لتأكيد اللام المقدرة ولاداء حق ولا من صورة النكرة وهو الذي اختاره صاحب
 المفصل ولا فساد في موافقة المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك ووجهك ورأسك ورأسك
 لك وغير ذلك فان قيل لو كان مضافاً يلزم عملاً في المعرفة بدون الرفع والتكبر وهو غير
 جائز قيل انه وان كان معرفة لكنه يشبه النكرة بصورة الفصل بين المضاف والمضاف
 ليه باللام فلا يلزم الرفع والتكبر ويجذف كثيراً اى يجذف اسم لا حذفاً كثيراً عند قيام
 قرينة قياساً على حذف المبتداء لانه هو المبتداء في الاصل كما في نحو لا عليك اى لا
 باس عليك والقرينة ههنا دخول لا على الحرف هذا الكلام يقال لمن يخاف امران ثم لما فرغ
 من اسم لا شرع في بيان خبرها ولا معنى ليس فقال خبرها ولا المشبهتين بل ليس في النفي

والدخول على الجملة الاسمية قوله خبرها مبتداء محذوف الخبر اى منه خبرها ولا وقوله هو
المسند بعد دخولها اى دخول ما ولا ابتداء كلام او مبتداء خبره المسند وهو فصل واكثر
بقوله المسند عما هو مسند اليه وبقوله بعد دخولها عما اذا كان مسنداً بغير دخولها خبر
المبتداء ونحوه فان قيل يدخل في الحد يضرب في ما زيد يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول
ما وليس بخبرها بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند الذي اسند الى سم ما ولا فيخرج ذلك و
فيه نظر لانه على هذا نقتض قوله بعد دخولها مستند كما قالوا لى ان يقال انه يخرج بقصد الجملة
حيث لم يقصد في اسناده كونه بعد دخولها فان قيل يدخل في الحد يضرب في نحو ما زيد رجلا
يضرب مع انه ليث بخبر ما يل صفة خبرها قيل المراد بالمسند الذي هو غير تابع بدليل ذكر التوابع
بعد ما فخرج ذلك لانه تابع وهى اى متضاب خبرها ولا واما التانيث باعتبار الخبر وهو
لغة اهل الحجاز وعند بني تميم هالا يعملان اذا لقياس في العاملان يختص بالقبيل الذي
يعمل فيه من الاسم والفعل ليكون متمكنا بثبوته في مركزه كالجوار والجوانم وما ولا لا يختص
بقبيل واحد بل يدخلان في الاسم والفعل واهل الحجاز اعتبرها شبهها بليس المختص بقبيل
واحد هو الاسم ثم لما فرغ من بيان عملها شرع في بيان ما يطل به عليها فقال واذا زيدت
ان مع ما بان زيدت بين ما واسمها التأكيد النفي نحو ما ان زيد قائم وانما قيد بالانفالا
تزاد مع لا بالاستقراء او انتقاض النفي بالالموجبة للاثبات بعد النفي وتقدم الخبر اى
خبرها على اسمها نحو ما زيد لا قائم وما قائم الا زيد بطل العمل اى عمل ما ولا وفيه نظر لان الشرط
الاول مقيد بما وحدها فلا يترتب عليه حكم كليها قالوا لى ان يقال معناه بطل عمل ما حصل
فيه شئ من ذلك اما في صورة زيادة ان فللفصل بان بين ما ومعملها مع ضعفه في العمل واما
في صورة تقديم الخبر فلتغير الترتيب المألوف مع ضعفها في العمل واما في صورة انتقاض النفي
بالا فلان عملها باعتبار شبه بليس ذلك الشبه مبتنى على النفي فينتفى بانتفاء النفي اذ الحكم
ينتفى بانتقاء علة المختصة وجزئها ونقل عن يونس جواز الاعمال مع الانتقاض متمسكا بقول
الشاعر : وما الدهر الا مجنوننا باهله : وما صاحب الحاجات الا معذبا واجيب بانه ليس
في البيت تنصيص على الاعمال الجواز ان يكون مجنوننا محصولا على حذف الفعل اى ما الدهر
الا يشبه مجنوننا يكون مفعولا لا خبرا او محولا على حذف المضاف اى وما الدهر الا دوران
مجنون اى وما الدهر الا يدرك دوران مجنوننا وعلى جعل معذبا مصدرا سميا وجعل التركيب

بجاء

من باب ما زيد الاسماء وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا ثم لما فرغ من بيان ما يبطل به عملها شرع في بيان ما يبطل به عمل ما عطف على خبرها فقال واذا عطف عليه اي على خبره اولا بموجب بكسر الجيم اي بحرف مثبتت اي بحرف يفيد الاثبات بعد النفي كـيل ولكن فالحق تعقيد ان الاثبات بعد النفي فالرفع اي فرفع المعطوف واجب بالحمل على محل الخبر اذ محله الرفع في الأصل على الخبرية لبطلان عملها لانها علمت المشاهدة ليس في النفي قد بطلت بانتفاء النفي فيبطل عملها نحو ما زيد قايما بل قاعد ولا رجل قايما لكن قاعد ثم لما فرغ من المنصوبات شرع في المجزوات فقال المجزوات مبتداء وخبر مبتداء محذوف اي هذا ذكر المجزوات وهو ما اشتمل فضلا ومبتداء وما خبر المجزوات او خبر هو اسم او معرب اشتمل على علم المضاف اليه وهو المجر والياء وهو اى المضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجرف اي حرف كان ما يلا به المحل وانما قال كل اسم تنبيه على ان المضاف اليه لا يكون الا اسما ونحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين ويوم ينفع في الصور بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين ويوم النفع في الصور فيكون المراد بالاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكما وانما قال شئ بينهما على ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا نحو غلام زيد ومررت بزيد وانا ما ربيد وانا ما قال بواسطة حرف الجر احتراز اعم نسب اليه شئ لا بواسطة حرف الجر كنسبة الفعل الى الفاعل او المفعول به بلا واسطة وقوله لفظا او تقدير اخبار كان المحذوف اي ملفوظا كان ذلك الحرف نحو مررت بزيد وانا ما ربيد او مقفرا ونحو غلام زيد وحاتم فضة او تميز اي بواسطة تلفظ حرف جر او تقديره وقال صاحب الرضى انه حال اي حال كون ذلك الحرف ملفوظا او مقفرا وفيه نظر لان وقوع المصدر حال اسمي لا قياسي واجب بان وقوعه حال اسمي عند سيبويه وعند المير قياسي هذا محمول على مذهب فيه نظر لان ذلك ليس بقياسي عنده مطلقا بل اذا كان المصدر من انواع عاملة حتى يجوز اتاني زيد سرعة ولم يجوز اتاني زيد خفا واهنا ليس كذلك واجب بان العامل ههنا الواسطة لانه بمعنى التوسط ولا شك ان المصدر ان المذكور ان من انواع التوسط لان توسط حرف الجر قد يكون لفظا وقد يكون تقدير او قوله صوابا حال اي حال كون ذلك المقدر مرادا اي ظاهرا اثره اي مجرورا ما بعده وفيه نظر لانه على هذا يلزم الدور لاخذ المضاف اليه في تعريف المجرور واخذ المجرور في تعريف المضاف اليه واجب بان تعريف المجرور بما ذكر لفظ لا حقيقى فلا توقف ولا دور وفي قوله احتراز اعني نحو صمت يوم

المجتعة فانه وان نسب الصوم اليه بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو كان مراد الظاهر اثره
 وهو الحذف ويظهر من هذا الكلام ان الحذف المضاف اليه في قوله غلام زيد وخاتم فضة بواسطة
 حرف الجر المقدر المراد كما هو مذهب الجمهور فان قيل يخرج من هذا الحد نحو الحسن الوجه
 ما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل ليس من مداخل حرف الجر فلا وجه فيه لتقديرها
 قبل انه من باب الاضافة الى المشبهة بالمفعول بدليل ان فاعل الحسن مضمركا قال المصنف
 في الصفة المشبهة ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها والا ففيها ضمير الموصوف فلو كان من
 باب الاضافة الى الفاعل لزم تعدد الفاعل وانما اضيف الحسن الى الوجه مع انه ليس بفاعل
 لانه لما احتج الى تبين محل الحسن اضيف اليه وعلى هذا يمكن فيه تقدير من البانية كما
 في خاتم فضة لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة حاصل الجواب ان الفاعل في نحو
 الحسن الوجه بعد الاضافة واضمار الفاعل خرج عن حيثية كونه فاعلا لفظا لئلا يلزم تعدد
 الفاعل فلا ضمير في تقديره فالحرف فيه او يقال يمكن ان يقدر فيه اللام الزائدة لصورة
 تصحيح الجر اذ الاضافة الصورية تستدعي صورة اللام لامعناها والا لكانت معنوية ولا
 شك ان الفاعل من مداخل حرف الجر الزائدة كقوله تعالى وكفى بالله شهيدا او يقال ان نحو
 حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من حيث ان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة
 او يراد بتقدير حرف الجر حقيقة او حكما فالقدير الفاء للتفسير اي تقدير حرف الجر بشرطه
 اي شرط تقديره ان يكون المضاف اسما لا فعلا بخلاف تلفظ الحرف حيث لا يشترط فيه
 ان يكون المضاف اسما نحو مرتب زيد فقوله التقدير مبتداء وقوله شرط مبتداء ثان و
 قوله ان يكون المضاف اسما خبر المبتداء الثاني والجملة خبر المبتداء الاول اي شرطه كون المضاف
 اسما مجردا تنوينه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مجردا وهو صفة لقوله اسما والعبارة
 مفعولة على القلب والمقلوب مقبول عند السكاكي مطلقا سواء تضمن نكتة لطيفة او لا
 مجردا هو عن تنوينه او ما يقوم مقامه من نوعي التنثنية والجمع لا جملها اي لاجل الاضافة
 كغلام زيد وضارب عمرو وحسن الوجه وضارب زيد وضاربوا زيد ولا يجوز الغلام زيد
 والضارب زيد لسقوط التنوين لاجل اللام لا لاجل الاضافة ولقائل ان يقول فيشكل ذلك
 في نحو الحسن الوجه فانه جاز بالانفاق مع سقوط التنوين لاجل اللام لا لاجل الاضافة
 واجيب بان المراد بكونه مجردا تنوينه لاجل الاضافة حقيقة او حكما فلا يرد ذلك حيث حذف

ما اضيفت اليه فاعله الذي هو كالجوهر منه اذ الاصل الحسن وجهه والمضاف اليه قائم مقام التوئين
فلما حذف من فاعل المضاف فكان حذف من المضاف لمكان الجزئية فان قيل يشكل ذلك في نحو الضارب
الرجل فانه جاز اتفاقا وان لم يكن مجزئا وتوئينه لاجل الاضافة قيل القياس يقتضي علم جواز لكنه
انما جاز جلا على الحسن الوجه على ما ياتي فكان في حكمه فان قيل يشكل ذلك في نحو كرم رجل وضاربك
وحاج بيت الله حيث لم يكن فيها توئين حتى تجرد لاجل الاضافة قيل المراد بالتوئين اعم من ان يكون
لفظا وتقديرا وهي مجردة عن التوئين التقديري والمقدر كالملفوظ عندهم وهي اى الاضافة بتقدير
حرفا لجزء معنوية اى منسوبة الى المعنى لاها بتقدير معنى المضاف تعريفيا وتخصيصا ولفظية
اى منسوبة الى اللفظ اى ثابتة في اللفظ دون المعنى فالمعنوية اى فالاضافة المعنوية ان يكون
المضاف غير صفة مضافة الى معمولها قوله مضافة صفة فله صفة فيكون المضاف غير
صفة مضافة الى معمولها يشير الى ان المضاف اما غير صفة اى اسم جامد نحو فلان زيد
وقيام عمر او صفة لكنها مضافة الى غير معمولها نحو كريم البلد فان الكريم صفة غير مضافة الى
معمولها فان البلد ليس بمعمولها اذ لا يقال كريم البلد بل يقال كرم من في البلد وكذلك مصارع
مصر فان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها فان مصر ليس بمعمولها وكذلك الاضافة في هذا
ضارب زيد ليس فان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف فكان في قوله غير صفة اخترازا من نحو
ضارب زيد والحسن الوجه لان المضاف صفة وفي قوله مضافة الى معمولها اخترازا من خروج
مضارع مصر وكريم البلد لان المضاف صفة مضافة الى غير معمولها فان قيل ان حمل قوله ان يكون
المضاف غير صفة على قوله فالمعنوية لا يستقيم لان الاضافة المعنوية هو اضافة غير الصفة او
الصفة الى غير معمولها لا كون المضاف غير صفة مضاف الى معمولها قيل كلام الشيخ محمول على
حذف مضاف من المبتداء والخبر اى ضلأته المعنوية كون المضاف كذا او المعنوية ذات كون
المضاف كذا ثم لما فرغ من بيان الاضافة المعنوية شرع في بيان اقسامها فقال وهي اى اقسامها
المعنوية اما بمعنى اللام فيما علا جنس المضاف وظرفه اى في المضاف اليه الذي علا جنس
المضاف وظرفه اعنى اذ لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف ولا ظرفه وهو ما كان المضاف اليه
مباين للمضاف نحو غلام زيد او اخبر منه مطلقا نحو يوم الاحد وعلم الفقه او بمعنى من في جنس
المضاف اى في المضاف اليه الذي هو جنس المضاف اذ لا يكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يكون
بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة فان الخاتم قد يكون من فضة وقد لا يكون وكذا الفضة

قد يكون خاتماً وقد لا يكون بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان يكون بينهما مابيه او كان المضاف
 اعم من المضاف اليه مطلقاً فيثبت يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد علم الفقه
 فان بين الغلام وزيد تباين وبين اليوم والاحد عموم وخصوصاً مطلقاً فان اليوم قد يكون
 احداً وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوماً وكذا بين العلم والفقه فان العلم قد يكون فقهياً
 وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علماً فاما اذا كان المضاف خاص من المضاف اليه مطلقاً كاحد اليوم او
 مساوياً له كلياً اسد فالضافة متميزة وما ذكرناه هنا ان المراد يكون المضاف ليجبنا المضاف
 ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه فهو معنى ما قال بعض المحققين من ان المراد يكون المضاف
 اليه جنساً للمضاف ان يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف على غير ايضاً كما يصح اطلاق الفظة على
 الخاتم وغيره فيكون الاضافة في بعض القوم بمعنى اللام حيث لم يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف
 انا المراد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا الاضافة في رجب القوم وثلاثة ويذ زيد وجهه و
 للاضافة في يوم الاحد علم الفقه وجميع القوم وعين زيد طور سينا وسعيد كذا ايضا بمعنى اللام حيث
 لم يصح اطلاق المضاف اليه على غير المضاف وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان او بمعنى في ظرفه اى
 في المضاف اليه الذى هو ظرف المضاف سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان نحو ضرب اليوم وقيل
 كرملاً وهو قليل اى كون الاضافة بمعنى قليل في الاستعمال والاولى ان يجعل الاضافة الى الطرف
 ايضا بمعنى اللام كاذب اليه المحققون لان ادنى ملازمة واختصاصه يكفي في الاضافة بمعنى
 اللام كما في ساير اصناف الاضافة با دنى ملازمة فيكون معنى ضرب اليوم ضرب اختصاص
 باليوم بملازمة الوقوع فيه كقولك كوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب له اختصاص بالمرأة بملازمة
 انها شرع التها في التمتلح سباباً لشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شأن النساء المدبرة
 المهيئة للامور في احيائها فاعرف وانحصار الاضافة المعنوية على الاقسام الثلاثة المذكورة
 استقرئ لا عطف والا لارذلت الاقسام على الثلاثة وقيل انما انحصرت على هذه الاقسام الثلاثة
 لان هذه الاضافة اما تخصيص المضاف بالمضاف اليه او تنبيه به او ظرفية المضاف اليه المضاف
 وهذه الحروف وضعف لهذه المعاني فكانت هي المعينة للتقدير ومثل غلام زيد مثال
 الاضافة بمعنى اللام وخاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من وضرب اليوم مثال الاضافة
 بمعنى فغان قبل الاضافة اللفظية ايضاً مختصة على هذه الاقسام الثلاثة نحو ضارب زيد
 وحسن الوجه وسارق الليلة فواجب تخصيص الاضافة المعنوية بما قيل حرف الاضافة الاختصاص

اللفظية غير مختصرة في الثلاث المذكورة بل تقدر بحسب قضاء تعدى اسم الفاعل واسم المفعول
 كالم في بالغ البلد وعندم افتضاه كما في حسن الوجه وضارب زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة
 تصحيح الجر لما ذكرنا ان الاضافة الصورية تستدعي صورة اللام لامعناه والا لكانت معنوية
 او يقال لانسلم ان حرف الاضافة مقدر فيها بل نحو ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد في تقدير
 اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من ونحو سارق الليلة ملحق بنحو ضرب اليوم
 في تقدير في فعل هذا يراد بتقدير حرف الجر في تعريف المضاف اليه حقيقة او حكما وزعم بعض
 الشارحين ان هذا على مذهب الجمهور وهو الذي اختاره المصنف اما على مذهب من قال
 ان العامل في المضاف اليه هو المضاف فلا حاجة الى تقدير حرف الجر وفيه نظر لان الاسم
 على ما قال ابو علي لا يعمل في هذا الباب الا لنيابته عن حرف الجر فاذا لم يكن حرفا لمجرد مقدرا
 فكيف ينوب الاسم عنه ويمكن ان يجاب عنه بان عمل الجر لمشاجنة المضاف الحقيقي تحريده
 عن التنوين والنون لاجل الاضافة حقيقة او حكما وتفيد الاضافة المعنوية سواء كانت
 بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في تعريفها مع المعرفة اي تعريف المضاف مع المضاف اليه
 المعرف بنحو غلام زيد لسراية التعريف اليه عن المضاف اليه لكان الاتصال والامتزاج بينها
 فان المضاف اليه تنزل منزلة تنوين المضاف الذي لا يتصور فيه الانفصال فيجب ان يسرى
 اليه تعريف المضاف اليه كسراية التنوين في قولهم سقطت بعضا نامله فيراد بالمضاف العهد
 فاذا طلت غلام زيدا يراد به وضعه غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم علمانه واشهر
 بكونه غلاما له او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن مجيئه لغير معين على
 خلاف وضع الاضافة الا في غير ومثل فاطما لا يتعرفان وان اضيفا الى المعرفة لتوغلها في اللفظ
 اللهم الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد فقط او مثل مشتهر فحينئذ يتعرف لعدم الابهام
 بنحو عليك بالتحركة غير السكون وفلان مثل حاتم والا في حبيبك وشريك وكفيك ونحوها
 فاطما ايضا لا يتعرف لكونها بمعنى الفعل اي بمعنى كفاك والا في واحد امر ونسبح وحده وهو
 عبد بظنه عند البعض خلافا لاكثر لانه تبا وبلى كريم وليم يقال فلان واحد امر اي كريم
 وفلان عبد بظنه اي ليم فكان نكرة وعلل بعضهم بجرد الضمير المضاف اليه الى المضاف و
 فيه نظر لان هذا التقليل يوجب ان يكون بنحو فلان صدر ملء ورئيس قبيلته كذا وكذا ولم
 يقل به احد وتفيد تخصيصا مع النكرة اي مع المضاف اليه المنكر بنحو غلام رجل وذلك

لان الاضافة الى النكرة تفيد تقليل الشيوع فانك اذا قلت غلام كان شايعا في امته فاذا
قلت غلام رجل زال عنه بعض الشيوع حيث لم يبق صالحا لان يكون غلام امرة فحصل التخصيص
وقل الشيوع الثابت في النكرة وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريدا لمضاف
من التعريف لم يقل من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه من المعارف فان قيل التجريد
يقضيه سبق الوجود ولم يكن في نحو غلام زيد تعريف حتى جرد منه قيل المواد تجريدا لمضاف عن التعريف
اخلاء منه حقيقة بان كان ذالام في حذف لامه وعلما في اول بالنكرة او حكما في غلام
زيد بتزويل الممكن منزلة المتحقق كقولهم ضيق فم الركبة وسبحان الذي صغر جسم البعوض
كبر جسم الفيل وانما اشترط التجريد منه لئلا يضيع الاضافة لان المعرفة او اضيفا في النكرة
بان قيل الغلام رجل كان طلبا للادف وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو
اضيف الى المعرفة نحو الغلام زيد يلزم تعريف المعرفة وتخصيل الحاصل وهو محال فلما لم
نقد الاضافة تعريفا ولا تخصيصا كانت ضابغة فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليه
اعرف من المضاف فاضافة المعرفة تفيد للمضاف حصول مرتبة المضاف اليه في التعريف
فيصير في اللام اذا اضيف الى العلم او الضمير في حكمه فلا يكون ضابغة ولا يلزم تحصيل الحاصل
فيل هذه فائدة تابعة فلا يعتبر بدون اصل التعريف او يقال لما انتفى ازديار المرتبة
في الاضافة الى المساوي وحمل عليه صورة الاضافة الى الاعرف نحو الغلام زيد الغلامك
طردا للباب فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والصنوق والفردق
وابن رلان وابن كراع في لزوم تعريف المعرف مع اختلاف حجتى التعريف وازدياد المرتبة
اذا كان المضاف اليه اعرف فبالحم جوز واهذا دون ذلك قيل بل بينهما فرق وهو ان المعرف
باللام والاضافة نحو الفردق وابن رلان اذا جعل علما لم يقصد بذلك العلم التعريف
ويكتفى بالتعريف الاصل باللام والاضافة لان التعريف في العلم بالقصد لا بالالتزاع
التعريف القصدى يمكن لانه غير وضعى فجاز للمتكلم تغيير ما يحصل بقصد فلا يلزم تعريف
المعرف بخلاف التعريف باللام فانه بالالتزاع والعقد لا يمكن خلع التعريف منها مع
قيامها لانه وضعى فلا مجال للمتكلم في تغييره فلا يجوز اضافة المعرف باللام لانه يستلزم
تعريف المعرف ولهذا المعنى حوز وانداء الاعلام لا مكان خلع التعريف عنها ومنه واناء
المعرف باللام لا متناع ذلك ولقائل ان يقول فلما ذالم يجوز اضافة الاعلام لمجمل التعريف العلم

تذكير

والاكتفاء بالتعريف الاصلي بالاضافة ولما اذاجوز وانداء المضاف وهو معرف بالاضافة وخلق
 التعريف الاضافي عن الاضافة مع قيام الاضافة غير ممكن واجيب عنه بان الاضافة عن الاطلاق
 ليست بموجبة التعريف الاضافي وضعا كاللام فكانت قاصدة لم يقو قوة اللالة الموضوعية لهذا
 المعنى فجمعوا بين حرف النداء والاضافة دون اللام لئلا يلزم التسوية بين القوى الضعيف
 وما اجازة الكوفيون من عدم تجريد المضاف عن حرف التعريف في كل عدد مضاف الى
 معدود نحو الثلاثة الاثواب وشبهه نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ومتسكين
 بان المضاف والمضاف اليه واحد في اصدقا عليه فان الخمسة هي الدينار فلما كان
 المضاف في العدد هو المضاف اليه كان بمنزلة ذات واحد فلم يحصل التعريف في المضاف
 بواسطة المضاف اليه اذا المعرف شرطه ان يكون مغايرا للمعرف فاذا اراد التعريف ادخل
 حرف التعريف في الجزء الاول لانه محل حرف التعريف لان المقصود تعريف العدد دون
 المعدود كما في خمسة عشر لم يجز الثالث عنه لانه المقصود بالذات في الحقيقة اذ المقصود
 الاصلي المعدود دون العدد وعلى هذا اعني التمسك بالاتحاد بينهما في اصدقا عليه غير
 صحيح لانه يلزم جواز الحاق الخمسة ايضا بوجود الاتحاد بينهما في اصدقا عليه فان الحاقه
 هو الخمسة ولم يقل بجوازه احد من قوله ما مبتداء وخبره قوله ضعيف اى ما اجازة الكوفيون
 من كذا فهو ضعيف لانه خلاف القياس وخلاف استعمال الفصحاء اما خلاف القياس فما
 ذكر من لزوم تحصيل المحاصل واما خلاف استعمال الفصحاء فما ثبت منهم من عدم استعمال
 اضافة العدد الى المعدود ومع اللام كقولك الفزدق لا زال مدعقدت يده اذ امره
 قسما وادرك خمسة الاشياء وغير ذلك واما في الحديث قوله عم ما سلف بالالف دينار
 فحول على البدل دون الاضافة ثم لما فرغ من بيان الاضافة المعنوية شرع في بيان اضافة
 اللفظية والاضافة اللفظية ان يكون صفة وهي اسم الفاعل والمفعول والصفة ^{المشبهة}
 مضافة الى معمولها اراد بالمعمول ان يكون مجردا لفظا ومرفوعا او منصوبا بمعنى
 وفي قوله ان يكون صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة كخلام زيد فانه اضافة معنوية
 وفي قوله مضافة الى معمولها احتراز عما اذا كانت الصفة مضافة الى غير معمولها نحو مصلح
 مصر كريم البلد وضارب زيد مسر فانه اضافة معنوية اعلم ان حمل قوله ان يكون صفة
 على قوله اللفظية لا يستقيم الا بمجرد ان المضاف من المبتداء والخبر اى علامة الاضافة اللفظية

كون المضاف صفة مخوضارب زيد اضافة اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه
 اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ثم اعلم ان اضافة الصفة المشبهة ابداً لفظية لانها ابداً عاملة
 وكذا اضافة اسمى الفاعل والمفعول الى فاعلها السببي ابداً لفظية لجواز عملها فيه مطلقاً
 سواء كان بمعنى الاستقبال نحو زيد مسعود وجهه او بمعنى الماضي نحو زيد خارج ابوه امس
 وذلك لان ادنى مشاهدة الفعل يكفي للرفع لشدة الاختصاص به واما اضافة المفعول
 فانما يكون لفظية اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال ولا تقيد اضافة اللفظية فايذة
 الا تخفيفها في اللفظ اى في لفظ المضاف بجذف التنوين ونون التثنية والجمع حقيقة
 او حكماً كما ذكرنا في نحو الحسن الوجه والتخفيف بجذف التنوين المقدره نحو حاج بيت الله
 وضاربك تخفيف في اللفظ حكماً اذ المقدركا المفوظ ولا تقيد تقريباً ولا تخصيصاً لانها
 في تقدير الانفصال لان ما هو مجرور في اللفظ مرفوع او منصوب في المعنى نحو حسن الوجه
 وضارب زيد فان قيل يريد عليه مررت برجل ضارب امرأة فانه اضافة لفظية وقد افادت
 تخصيصاً فكيف يجمع المحصر قيل انما لم تقيد تخصيصاً عند اضافة بل هو حاصل قبلها بخلاف
 مررت بغلام رجل فان اضافة تقيد تخصيصاً عند اضافة فاعرف هذا فانه ما ينبغي ان يعرف
 في هذا المحل فان قيل ما فائدة قوله في اللفظ قيل فايذة الاشارة الى وجه التسمية وتحقيق
 التقابل بين اضافة اللفظية والمعنوية صريحاً ومن ثم اى من اجل ان اضافة اللفظية
 لا تقيد الا تخفيفاً جاز مررت برجل حسن الوجه لمحصل المطابقة بين الصفة
 والموصوف تنكيراً حيث لم تقيد اضافة اللفظية تقريباً ولو افادت التعريف لا يمنع لعدم
 المطابقة بينهما فان قيل ثم اشارة الى المحصر المذكور وجواز هذا الكلام مبنى على عدم افادة
 التعريف لا على المحصر المذكور حيث لا تعلق له لعدم افادتها التخصيص قيل كنه ثم ههنا اشارة
 الى ما هو المفهوم من المحصر المذكور لانه لما قال لا تقيد الا تخفيفاً فهم منه انها لا تقيد
 تقريباً ولا تخصيصاً فهذا تفرج على انها لا تقيد تقريباً اى من اجل ان اضافة اللفظية
 لا تقيد تقريباً جاز هذا الكلام وامتنع مررت بزید حسن الوجه لعدم حصول
 المطابقة بين الصفة والموصوف لان الموصوف معرفة والصفة نكرة لان اضافة اللفظية
 لا تقيد الا تخفيفاً ولو افادت التعريف لجاز ذلك لمحصل المطابقة بينهما وجاز المضاربا
 زيد لمحصل التخفيف بجذف نون التثنية والضاربوا زيد لمحصل التخفيف بجذف

نون الجمع وامتنع الضارب زيد لعدم حصول التحفيف بهذا لاضافة اذ التثوين حذف
لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة تخفيف وكذا امتنع الحسن وجهه والحسن وجهه بالاضافة ونحو
ذلك لعدم التحفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة ايضا فان قيل لم يحل الضاء
زيد على ضارب زيد كما حل الضاربك على ضاربك قيل لو حل على ذلك لم يبق لاشتراط التحفيف
فايدة في صورة ما خلا فاللفراء اى يخالف هذا القول خلا فاللفراء فانه اجاز ذلك فوكلا
بتقديم الاضافة على اللام فحصل التحفيف في الاضافة قبل ادخال اللام ثم ادخلت اللام التعريف
واجب بان الاضافة على هذا تكون ضابغة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال
اللام عليه عدم بقاها والرجوع اذا نصب الذى هو الاصل لزال ما عرضت الاضافة لاجله
بيان ان الاصل في ضارب زيد نصب وانما عرضت الاضافة لاجل التحفيف فاذا زال التحفيف
بادخل اللام لزم ان يترك الاضافة ويصار الى الاصل على ان القول بتأخر اللام المقومة
لفظا وحسب مجرد الدعوى لمخالفة الظاهر وضعف قول الاعشى الواهب المائة الميخنة
وعبدالها عودا ترى خلفها اطفالها يكون هذا الكلام باعتبار عطف قوله وعبدالها على
قوله المائة من باب الضارب زيد والحسن وجهه اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عبدالها
وان كان قوله الواهب المائة من باب الضارب الرجل المحول على الحسن الوجه على ما ياتي فان
قيل المعطوف عليه فيها يجب ويمتنع فيلزم امتناعه دون ضعفه قيل لما كان التابع بحيث
قد يتحمل فيه ما لا يتحمل في المتبوع كما في رب شاه وسخلمتها ويا زيد والحارث ونحو ذلك حيث
لا يجوز رب رب سخلمتها وبالحارث لا امتناع ودخل حرف النداء على ما فيه الالف واللام و
امتناع ودخل رب على المعرفة احتل الجواز كما ذهب اليه سيبويه فحكم بضعفه دون امتناعه
ولما قل ان يقول لما كان المعطوف بحيث قد يتحمل فيه ما لا يتحمل في المعطوف عليه لزم ان لا يحكم
بضعفه ايضا كما لا يحكم بضعف المثالين المستشهدين ولو حكم بضعفه لزم ان يحكم بضعفها
ايضا لانه مثلها فما السر في ان يحكم بضعفه ولها واجب بان عدم الضعف في ياريد الحارث
باعتبار ان حرف النداء ضعيف في افادة التعريف فيجوز ان يكون ما عطف على المنادى
محلى باللام او باعتبار ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا فيما يخص بالمعطوف
عليه والتعريف عن اللام يختص بالمنادى لئلا يجتمع التاء التعريف فلا يتعدى الى
ما عطف عليه وعدم الضعف في رب شاه وسخلمتها باعتبار ان الاضافة في حكم الانفصال

لعدم قصد التعيين اى رب شاة وسخلة لها فيجوز دخول رب عليه او باعتبار ان الضمير
 في سخلتها نكرة لانه ما يد الى نكرة غير مختصة بحكم من الاحكام كالضمير في ربه رجلا بخلاف
 ما اذا كان عابدا الى نكرة مختصة بحكم من الاحكام نحو جاء لرجل فضرته فانه معرفة لان
 الضمير عائد الى هذا لرجل المجاز دون غيره كذا في الراضى والعياب ثم ضعف هذا الكلام
 على تقدير جبر وعبد ها اما اذا نصب حلا على محل المائة او على انه مفعول معه فلم يكن
 ضعيفا فاذا عرفت هذا فارجع الى حل البيت فنقول قوله الواهب المائة اذا نامة اسم
 الفاعل الى المفعول به اى الذى يهب المائة الهجان وهى النوق البيض هه صفة المائة
 او بدل منه وقوله وعبد ها عطف على المائة اى عبد تلك المائة والمراد بعبد ها
 راعيها على الاستعارة اذ الراعى قائم بخدمة المواشى كما ان العبد قائم بخدمة المولى
 او على الحقيقة والاضافة باءى ملائمة ككوكب الخرقاء وخذ طر فك وقوله عودا حال اى
 حال كون تلك المائة حديثا التناج قوله ترجى تساق وانما جاز الضارب الرجل
 جواب سوال وهو ان يقال جاز الضارب الرجل مع انتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام
 دون الاضافة فاجاب بان القياس كان يقتضى عدم جوازه لكنه انما جاز حلا على الوجه
 المختار في الحسن الوجه وهو جبر الوجه بالاضافة المفيدة للتخفيف مجذفا لضمير
 من الفاعل الذى هو كالجزء منه اذ الاصل المحسن وجهه ووجه الحمل اشتراكهما في كون
 المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفتين باللام كما جاز المحسن الوجه بالنصب حلا
 على الضارب الرجل بالنصب لا قولاً باستغناء الاضافة اللفظية عن التخفيف وانما
 قال على المختار لان فيه وجهين اخرين وهما رفع الوجه على الفاعلية ونصبه على التشبيه
 بالمفعول ووجه كون الجر مختارا سيحى في الصفة المشبهة انشاء الله تعالى ثم قوله حلا مفعول
 له للفعل المفهوم اى انما جوزه حلا او لقوله جاز يجعله مصدراً مجهولاً والا لا يجوز حذف
 اللام لعدم اتحاد الفاعل الفعل المعلن وفاعل المفعول له لان الحال الخوى المجازة هذه المسئلة
 المذكورة وانما جاز الضاربك وشبهه نحو الضارب جواب سوال اخر وهو ان يقال
 جاز الضاربك وشبهه على الاضافة مع عدم التخفيف لان سقوط التنوين لاجل اللام دون
 الاضافة وهذا فممن قال اى فى قول من قال وهو سيبويه ومن تابعه انه اى ان
 الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية

والتنوين محذوف لان اتصال الضمير فانه لا يحتاج جوازه الى حمل فاجاب بان القياس كان يقتضيه عدم جوازه لكنه انما جاز حمله على ضاربك واضافة تقييد التخفيف بمحذوف التنوين المقدرة اذا للتنوين الساقطة لان اتصال الضمير ونحوه من غير اللام والاضافة مقدرة فاذا اعتبرت الاضافة سقطت من التقدير فحصل التخفيف في اللفظ حكما اذا المقدركا للمفوظ ووجه الحمل مشاركتها في حذف التنوين قبل الاضافة فان قيل ما الدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لان اتصال الضمير دون الاضافة وهذا قيل انها سقطت للاضافة حتى كان التخفيف فيه بمحذوف التنوين المحققة قيل لو سقطت بالاضافة لكان ينبغي ان يتصورا لانفصال كما في ضارب زيد ولما لم يتصورا لانفصال علم انها سقطت لان اتصال الكاف لا للاضافة فكان التخفيف فيه بمحذوف التنوين المقدرة ولا يضاف موصوف الى صفة لئلا يلزم الجمع بين الصلدين لان الصفة من حيث الخاصصة يجب ان تكون تابعة للموصوف في الاعراب فلو كانت مضاف اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب فيؤدي الى ان تكون مجرورة ومرفوعة وهو باطل ولان الموصوف يلزم ان يكون اخص او مساويا والمضاف يلزم ان يكون اعم او مابيننا ولا يجوز ان يكون اخص او مساويا على ما سبق ذكره ولا يضاف صفة الى موصوفها لان اضافة الى موصوفها يستلزم تقدم الصفة على موصوفها واناخر المضاف عن المضاف اليه وكلها ممتنعان ومثل مسجد الجامع وجانب الغرب وصلوة الاولى وبقعة الحمقاء جواب سؤال وهو يد على قوله ولا يضاف موصوف الى صفة وهو ان يقال ان الجامع والعزلة والاولى والحمقاء وقد اضيف اليها موصوفاتها فاجاب بان ذلك متاوه بمحذوف الموصوف من المضاف اليه اي مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلاة وجانب المكان لغربي وصلوة الساعة الاولى وبقعة الحجة الحمقاء واما اضيفت البقعة الى الحجة لانها تنتمي من الحجة وانما وصفت هذه الحجة بالحمقاء لانها تنبت في مسيل الماء فيقلعها السيل فكان ينبتا بمسيل الماء حتى منها ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب جواب سؤال يرد على قوله ولا صفة الى موصوفها وهو ان يقال ان الجرد والاخلاق صفتان للقطيفة والثياب حيث يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق وقد اضيفتا الى موصوفها فاجاب بان ذلك متاوه بمحذوف الموصوف من المضاف

وإيراد المضاف اليه من مثل ذلك الموصوف المحذوف لبيان المضاف وتلخيصه حيث يتبقى
 منها بعد حذف موصوفها فاصله قطيعة جرد وثياب اخلاق فحذف الموصوف فبقى الصفة
 مبهمه يحتمل ان يكون صفة الموصوف اخر فاضيف الى ما كان موصوفاً للتخلص من البيان بقطع
 النظر عن كونه موصوفاً وهذا كما قيل في قول التابعة والمومن العايدات الطير عيسىها ركبان
 مكة بين القيل والسندان الطير بيان وتلخيص العايدات بقطع النظر عن كونه موصوفاً لا نقداً
 الصفة على الموصوف فيكون الاضافة في جرد قطيعة واخلاق ثياب من باب اضافة الاعم
 الى الاخص تلخيصاً وبياناً مثل خاتم فضة لامن باب اضافة الصفة الى موصوفها هذا ما ذكر
 في الحواشي وتوضيح ان الجرد ليس صفة للقطيعة وكذا الاخلاق ليس صفة للثياب ان
 كانا صفتين في قولنا قطيعة جرد وثياب اخلاق لان ما حذف الموصوف واستعمل
 الصفة مقامه استغنى عن ايراد الموصوف فصار في الاستعمال كانه غير صفة بمنزلة خاتم
 ثم حصل الالهام وهو ان الجرد من اى جنس هو وان الاخلاق من اى جنس هي مثل خاتم في
 امه من اى جنس هو فاضافوا الى جنس الذي تبين به كما اضافوا خاتماً الى فضة وهو
 ما كان موصوفاً لها في الاصل تلخيصاً وبياناً لا بالنظر الى انها اضافة الصفة الى موصوفها
 فقالوا جرد قطيعة واخلاق ثياب فحاصل التاويل ان جرداً واخلاقاً بعد حذف موصوفها
 واقامتهما مقام موصوفها متاول بان هما غير صفتين فلم يلزم اضافة الصفة الى
 موصوفها فان قلت لما كانوا محتاجين الى اتيان الموصوف رضا للالهام فلم لم يبق
 الكلام على اصله كفاية لمونة المحذف ثم الرد قلت هذا لاحتياج ما كان وانما عرض بعد
 طول العهد لمنسى للموصوف وما عند قرب اليها مجذف مجذف المحذوف فاما كانت
 للاذهان شاعرة بالموصوف فلم يقع الالهام اذ ذلك حق لو كان الالهام اول وهلة
 لما غير الكلام عن اصله فان قلت بعد خروج الالهام هل اردت الكلام الى اصله قلت لان
 الصفة كانها خرجت بهذا الاستعمال عن كونها صفة فلم يحتج الى الموصوف بل احتاجت الى
 المبين والبيان بالاضافة وهو الاصل ثم الجرد بمعنى الجرد وهو العريان والقطيعة
 كساء له حل كثير ومعنى قطيعة جرد قطيعة متغرية مجردة عن الحل اى ذهب حلها من
 كثرة اخلاقها والاخلاق بفتح الهزة جمع خلق بفحوتين ولا يضاف اسم مماثل
 للمضاف اليه اى لما يصير مضافاً اليه على تقدير الاضافة في العموم ظرف لقوله ما مثل

اى ماثل به في العموم والخصوص بان يصدق كل واحد منهما على ما يصدق عليه الاخر
 لا يضاف احدا لاسمين الماثلين في العموم والخصوص الى الاخر سواء كانا متساويين كالنسان و
 ناطق او متراوين كليث واسد مثال المتراوين من الاعيان وحسب منع مثال المتراوين
 من المعاني فلا يقال ليث الاسد لا يمنع الحبس فان قيل قد جاء اضافة الليوث الى الاسد ضمن
 الهزئة وسكون السين في قول كعب بن زهير ليوث الاسد قيل هو متناول معناه ليوث كاملة
 من بين الليوث بحيث انها علة ليوث بالنسبة الى ساير الليوث كما يقال هؤلاء خواص الخواص
 واشراف الاشراف لعدم الفائدة المطلوبة من اضافة وهو التعريف والتخصيص لا متناع
 كون الشيء معرفا لنفسه ومختصا بنفسه وهذا لقيد اعنى قوله لعدم الفائدة علة لما
 تضمنه قوله لا يضاف اى منعت اضافة اسم ماثل للمضاف اليه لعدم الفائدة ولا يفسد
 المحبة بتوجه النفي الى القيد وبقاء اصل الفعل مثبتا وهذا بخلاف كل الدراهم وعين الشيء
 الدرام للعهد اى عين ذلك الشيء فانه الفاء للتعليل اى فان المضاف اليه لا يماثل المضاف
 في العموم والخصوص بل يختص فان الكل اعم من الدراهم والعين اعم من الشيء لان الكل قبل
 الاضافة جازان يكون دراهم او دنانير او غيرها والعين قبل الاضافة يجتمعا للموجود والمعدوم
 وبعد الاضافة يختص لكل بالدراهم والعين بالموجود لان الشيء لا يطلق الا على الموجود فكان
 المضاف عاما والمضاف اليه خاصا فلا يكون الاضافة من باب اضافة احدا لثلاثين الى الاخر
 وقولهم سعيد كوز ونحوه ما اضيف الاسم الى اللقب كزبد بطة وقيس فقه جواب سعيدا
 بماثل كز في المفهوم من حيث انها علمان لشخص واحد وتقدير الجواب انه متناول بارادة
 المفهوم والمستسمى بالاول واللفظ او الاسم بالثاني باذا قلت جاء في سعيد كوز فكانت
 قلت جائى مفهوما هذا اللفظ او مسمى هذا الاسم اى جاء في سعيد المسمى باسم كوز فهو
 في الحقيقة اضافة الشيء الى غيره لان مفهوم اللفظ غير اللفظ ومسمى الاسم غير الاسم ثم قوله وقولهم مبتدا
 وقوله متناول خبره وقوله سعيد كوز مفعول قولهم او بدل منه واذا اضيف الاسم الصحيح المراد بالصحيح
 في كلام النحاة ما ليس في اخره حرف علة نحو غلام وثوب دار وغير ذلك لان مجزئهم يقع عن اواخر
 الكلام او الملحق به اى بالصحيح والمراد بالمحقق بالصحيح ما اخره واوا وياء قبله ساكن كدلو وطبقي انما كان
 ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضته خفة السكون ثقل الحركة
 ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراخه اللسان ولا يثقل عليها الحركة

بعد السكوت يعجز في ابتداء التلاظ اية حركة كانت لقوة المتكلم في الابتداء لان هذه الحركة تقع
 عليها بعد استراحة اللسان في كل حركة نحو وصول ويسير وقاية ونحو ذلك فكذا بعد السكون لا يتقبل عليها
 الحركة اية حركة كانت وقوله الى ياء المتكلم متعلق بقوله اضنف وقوله كسر آخره جزاء لقوله واذا
 اضيف كسر اخر ذلك الاسم وهو الحرف الذي وقع قبل الياء لموافقة الياء نحو غلامى ودلوى وظبي
 والياء مفتوحة الجملة الاسمية حال وعطف الاسمية على الفعلية بارادة الثبوت في الثانية على نحو
 لا يالف لذهام المضروب صرنا لكن يمر عليها وهو منطلق فان الجملة الاسمية وهي قوله وهو
 معطوف على الجملة الفعلية وهي يمر عليها بارادة الثبوت في الثانية ولولم يرد الثبوت لكان المعنى
 لكن يمر عليها وهو يمر لان الانطلاق هو المرور فكذا ههنا يراد بالثانية الثبوت فيحسن عطف
 الاسمية على الفعلية وانما فصل الياء لان الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم
 الابتداء بالساكن حقيقة لكاف التشبيه وواو العطف وقاية او حكا لكاف الضمير في اكرمناك
 والياء في غلامى ودلوى وظبي كذلك والاصل فيها بنى على الحركة الفتح الخفة او ساكنة التخفيف
 ثم لما فرغ من بيان حكم الاسم الصحيح شرع في بيان حكم المقصور والمنقوص فقال فان كان
 اخره اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفاء مطلقا سواء كانت للتثنية او لغيرها تثبت
 تلك الالف عند الاضافة نحو عصاى ورجاى وغلاماى لعدم موجب للانقلاب وهذا يدل
 بضم الهاء وفتح الذال اسم قبيلة تطلقها اى لالف التي كانت في اخر المضاف الى ياء المتكلم حال
 كونها كائنة لغير التثنية ياء وتندغم تلك الياء المبدلة من الالف من ياء المتكلم فتقول عصى
 ورجى لاهم لما اراد واكسر الالف قبل ياء المتكلم لمشاكله الياء لم يقدر وانقلوا الالف ياء فاجتمع
 متجانسان فادغموا احدهما في الاخر بخلاف ما اذا كانت للتثنية فاهم يشبثوها فتقولون غلاماى
 وذلك لان لا تنبس الف للتثنية علامة الرفع فلو قلبت ياء لا تنبس الرفع بالمنصوب المجزوء
 وان كان اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء سواء كانت الياء للتثنية او للجمع او لغيرها
 ادغمت تلك الياء في ياء المتكلم لاجتماع المثليين نحو مسلمة بفتح الميم ومسلمة بكسر الميم وقاضيه وانما
 عاد المحذوف في قاضيه لان بالاضافة سقطت للتثنية التي يلزم منها ومن الياء اجتماع الساكنين
 وان كان اى اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم واو ساكنة قلبت ياء وادغمت تلك الياء المبدلة
 ومن الواو في ياء المتكلم لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون نحو مسلمة والاصل مسلموى
 تعليل حوى وفتح الياء اى ياء المتكلم في الصواتر الثلاثة المذكورة اى فيها كان اخره الفاء او ياء او واو ولم
 تعليل حوى

للسالكين اى للزوم التقاء السالكين على تقدير السكون فيفتح تحزرا عن ذلك واختبر الفقه المحقة
 واما الاسماء الستة فاحي اى يقال في اضافة اخ واب الى ياء المتكلم اخى واب بياء مخففة
 ولا يرد اللام المحذوفة وهى الواو كاللا يرد في غير الاضافة اجراء لها بعد حذف حرف العلة نسيما نسيما
 مجرى الصحيح مثليدي دعى لقائل ان يقول ولا وجه لتقديم الازخ على الازب في الذكر اللهم الا ان يقال ان
 الاحتياج الى اضافة الازخ الى ياء المتكلم اكثر بالنسبة الى اضافة الازب اليها واجاز ابو العباس المبرد
 اخى اى بياء مشددة لرد الواو المحذوفة وقلبه ياء وادغامه في ياء المتكلم وانما يرد اجراء لها مجرى
 اضافة ما الى الظاهر الى المضمر غير الياء نحو ابو زيد وابوه واخوزيد واخوه متساويا في الشاعرا الى
 مالك والمجد بدار فاصل اى عنده اب فاضيف الى ياء المتكلم فصار اوى بانيات حرف العلة عند
 الاضافة الى ياء المتكلم كائنا ما عند الاضافة الى غيرها فاعل واجب بان الازب يجمع في كلامهم جمع السلا
 فيقال بون وابين كما يقال بنون وبنين وان كان ذلك شاذ كما قال الشاعر وفدينا بالابينا فيجمل
 ان يكون قوله اى جمع سلامة مجرول بو والقسمة ثم اضيف الى ياء المتكلم فنسقط نون الجمع وادغمت
 ياء الجمع في ياء الاضافة ومثل هذا الاحوال يدفع القسك فان قيل الجمع بالواو والنون مختص باعلام
 العقلاء وصفاتهم والاب اسم جنس قيل ان مثل هذا الجمع قد جاء في الاسماء الناقصة المنقوصة بحذف
 اللام كقولون وبنون وسنون خير المافات منها والاب منقوص مثلها فلا يستبعد جمعها كجمعها لكن
 هذا لمجرد ليس بقياس اى ان كان كثيرا من الجزئيات كثيرة ثم المبرد انما يرد المحذوف في اخى اى فقط
 ولا يرد في غيرها وهو رواية جارية والله الزمخشري وروى ابن بعيش وابن مالك عنه الورد في اخى
 وابى وحى وهنى ونقول في اضافة هن وحى الى ياء المتكلم حى وهنى بياء مخففة بلا رد المحذوف
 يعني ان حكمها حكم اخى واب وانما صح هنا بلفظ نقول ولم يعطف على اخى اى تحزرا عن نسبة ^{الهن}
 والحم الى نفسه ولو قال ويقال حى وهنى كان اولى للتحزرا عن نسبتها الى المخاطب ايضا مع ان اضافة
 الحم الى المخاطب غير صحيح لانه ابو الزوج فلا يضاف الى الحم الا نثى اللهم الا ان يقال ان الرجل اذا قال
 حى كان محمولا على حذف المضاف اى حم امرأتى او يقال ان قوله ونقول على صيغة الغائبية دون
 المخاطب بقربنية حى اى ونقول قائلة ويقال في اضافة حم الى ياء المتكلم في بكسر القاء وتشديد
 الياء في الاكثر والاضح لرد اول المحذوفة وقلبه ياء وادغامها في ياء المتكلم وانما قلبت
 الواو ميما في المفرد لاجل الضرورة وذلك ان اصل حم فوه بدليل افواه فحذفت الهاء لمشاهدة
 حرف العلة ثم قلبت الواو ميما للفرب مخرجها ولو لم يقلب الواو ميما لمحركها وانفتاح ما قبلها

فوجب حذف الالف لا لتقاء الساكنين وهما الالف والمتوين فبقى الاسم العرب على حرف واحد وهذه الضرورة مفقودة في حال الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين فرد الى الاصل ولم يقلب ميها وقيل فحى قلب الواو ميًا قياسًا على حالة الافراد في بعض النسخ وهو ليس بفصيح قلب الواو ميًا في حالة الافراد للضرورة ولا ضرورة في الاضافة في الاضافة فابقاء الميم عند الاضافة غير فصيح واذا قطعت هذا الاسماء عن الاضافة قيل اخ واب وحمروهن وفمر مثليدي وديم يحذف لاماتها وجعل الاعراب على عيناها او ما هو بديل من العين وجاء اخ دون اب كد لو مطلقا فيقال هذا اخو واخوك ورايت اخوا واخوك ومررت باخي واخوك وجاء ابا واخا كصا مطلقا فيقال هذا ابا واخا او اباك واخاك ورايت ابا واخا او اباك واخاك ومررت بابا واخا وياك واخاك ويقال تثنيتهما ابوان واخوان وفي جمعها اباؤ اخوة وجاء في تثنيتهما ابان وابان واخا وفي جمعها ابون واخون وجاء اب واخ مشدد دين وجاء ايك واخك معربين بالحركة مضافين الى غير ياء المتكلم ثم قوله فم يجوز بفتح الفاء وضما وكسرها وفتح الفاء افعص منها اي من ضمها وكسرها لكالة ففتح الفاء عليها وفي بعض النسخ لم يذكر قوله منها وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء وضما مطلقا وقيل التشديد فيه مبنى على الضرورة وليس لغة فيه وجاء مقصودا مع التثنية في الفاء مطلقا وجاء اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب وجاء حم مثل يدي اي حكمه مثل حكم يد في حذف اللام وجعل الاعراب على العين وخبا في كونه مهموزا معربا بالحركات الثلاث ودلو في كون اخره واو خالصة وعصيا في كونه مقصورا معربا بالحركات التقديرية مطلقا متعلق بالكل اي في حال الافراد والاضافة فاذا كان مثليدي يقال هذا حم او حك ورايت الحم او حك واذا كان مثلي خبي يقال هذا حم او حك ورايت حم او حك ومررت بحما او حاء واذا كان مثلي دلو يقال هذا حم او حاء او حوك ومررت بجو او حوك واذا كان مثلي عصا يقال هذا حم او حاء ورايت حم او حاك ومررت بجما او حاك وقد جاء مثل رشاء مطلقا فيقال هذا حم او حاتك ومررت بجما او حاتك ومررت بجما حاتك وجاء هن مثل يدي مطلقا في الافراد والاضافة فيقال هذا هن او هنك ورايت هنا و هنك ومررت بهن و هنك وجاء هن بتشديد النون مطلقا وذو ولا يضاف الى مضمرب بل يضاف الى اسم الجنس الظاهر لانه وضع ليتوصل به الى جعل اسم الجنس صفة لاسم مخومر

برجل ذي مال والضمير ليس باسم جنس ولا يقطع ذو عن الاضافة لوضعها لازمة الاضافة
 الى اسم الجنس لظاهرو ما جاء مضافا الى مضمي نحو اللهم صل على محمد وذو به اى اصحابه او
 مقطوعا عن الاضافة كقول الشاعر ولكنى اريد به الذوينا اى اصحابنا فتشاد وجاء في
 ذوالضعيف والقصر ثم لما فرغ من بيان المعربات التى اعراجها اصل شرع في بيان المعربات
 التى اعراجها تبعي فقال التوابع اللام للجنس فلا يلزم تقريبها لافراد كل ثان كلمة كل لبيان
 الاطراد وهو الجنس من حيث انه يشتمل التابع وغيره من خبر كان وان وخبر المبتداء والمفعول
 الثانى والمحال ونحو ذلك فالحا ثوانٍ وفصل من حيث انه يخرج به ما ليس بثان نحو المبتداء
 والفاعل والمفعول الاول ونحو ذلك باعراب سابقة الجار والمجرور صفة ثان اى كل
 ثان ملتبس باعراب سابقة وفيه اختراز عن خبر كان وان فالحا وان كانا ثانيين لكنها ليسا
 ثانيين باعراب سابقهما من جهة واحدة اى من مقتضى واحد فرغ عاقل في جاء في رجل
 عاقل من جهة فاعلية موصوفة لا من جهة فاعلية اخرى وكذا ريت رجلا عاقلًا ومررت برجل
 عاقل وكل اسائر التوابع فاعرف وفيه اختراز عن خبر المبتداء والمفعول الثانى والمحال بعد المحال ونحو
 ذلك ما هو ثان باعراب لسابق لا من جهة واحدة بل اعراب لثانى من جهة اخرى فان قيل المراد
 من جهة واحدة ان يكون اعراب لثانى والسابق بمقتضى واحد خبر المبتداء كذلك لانه ثان
 باعراب سابقة وهو المبتداء بمقتضى احد وهو الفاعلية وكذا المفعول الثانى من باب علمت
 واعطيت فانه ثان باعراب سابقة بمقتضى واحد وهو المفعولية فينبغي ان يكون كل منهما
 تابعا قيل المراد بالجهة الواحدة وحدة فردية فيخرج خبر المبتداء اذ جهة رفع المبتداء وخبره
 متحدة نوعا وهو الفاعلية لا فردا لان فاعلية خبر المبتداء غير فاعلية المبتداء لان فاعلية المبتداء
 من جهة كونه مسندا اليه و فاعلية خبر المبتداء من جهة كونه جزاء ثانيا من الجملة وكذا جهة نصب
 مفعولى باب علمت واعطيت متحدة نوعا وهو المفعولية لا فردا لان مفعولية الثانى
 غير مفعولية الاول لان مفعولية الثانى من باب علمت من جهة كونه محكوما به ومفعولية
 الاول من جهة كونه محكوما عليه ومفعولية الثانى من باب اعطيت ومن جهة كونه ما خوذ او
 ومفعولية الاول من جهة كونه آخذا فان قيل يخرج من قوله ثان الصفة الثانية والثالثة
 فصاعدا قيل المراد بالثانى المتاخر اى كل متاخر فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله
 باعراب سابقة نحو ضرب ضرب زيد وان ات زيدا قائم وزيدا قائم زيد قائم فان كل واحد

من ضرب الثاني واتّ الثالث والجملة الثانية تابع لانه تأكيد وليس باعراب سابقة قبل هذا تعريف
 التوابع من الاسماء اذا لبحث في قسم الاسم فيخرج ذلك او نقول المراد باعراب سابقة على تقدير
 ان يكون له اعراب ولو فرضا فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقة نحو جاء في
 هؤلاء الرجال قيل المراد ما هو اعراب لفظا او محلا فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله
 باعراب سابقة يازيدا لعامل برفع العامل ولا رجل ظرفا بنصب ظرف قيل المراد ما هو اعراب
 حقيقة او حكما وضمة يازيدا وفحة لاجل اعرابان حكما من حيث انها يشبهان الاعراب في العوض
 والاطراد ثم لما فرغ من بيان التوابع شرع في تقسيمها وهي خمسة النعت والعطف بالحرف
 والتأكيد والبدل وعطف البيان فقال النعت وانما قدم النعت لكثرة جهات تبعيته
 لانه يتبع المنعوت في الاعراب والتعريف والتكثير والافراد والثنائية والجمع والتذكير
 والتانيث بخلاف ساير التوابع قوله تابع جنس من حيث انه يدخل فيه ساير التوابع فصل
 من حيث انه يخرج عنه غير التوابع يدل على معنى حاصل في متبوعه مطلقا زعم
 الشارحون ان في قوله يدل على معنى في متبوعه احتراز عن ساير التوابع وفي قوله مطلقا
 احتراز عن الحال لان معنى قوله مطلقا اي غير مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه
 والحال وان دل على معنى حال في متبوعه لكن مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه
 عليه وفي كل منهما نظر اما الاول فلا في التأكيد في مثل نحو جاء في القوم كلهم اجمعون
 لا يخرج عنه لانه تابع يدل على الشمول والاجتماع الحاصلين في المتبوع واما الثاني فلا
 الحال قد خرج بقوله تابع فلا حاجة الى اخرجه بقوله مطلقا فالاولى ان يقال ان في قوله
 يدل على معنى في متبوعه احتراز عن ساير التوابع سوى نحو جاء في القوم اجمعون
 وفي قوله مطلقا احتراز عن نحو جاء في القوم اجمعون اذ معناه اي غير مقيد بحال النسبة والتأكيد
 في نحو جاء في القوم كلهم اجمعون فانه وان دل على معنى في متبوعه هو الشمول والاجتماع لكن
 مقيدا بالنسبة قال شيخنا فاحفظ هذا ما سمع به خاطري قال بعض المشاورين ان هذا
 القيد لرفع من يتوهم ان الحال داخل في التوابع لا للاحتراز عنه فان قيل يدخل في الهمد بدل
 الكل وعطف البيان نحو جاء في زيد صديقك ان كان بدلا او عطف بيان وكذا يدخل بدل
 الاشتغال نحو اعجبني زيد علمه ونحو ذلك قيل ان مثل ذلك يخرج باعتبار الحيثية اي ذكر
 بحيث يدل على معنى في متبوعه بخلاف البدل المذكور فانه لم يذكر بحيث يدل على معنى في متبوعه

النعت
ببحث

بل ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة دون متبوعه وكذا عطف البيان لم يذكره هذه المحيثة
 بل ذكر بحيث يوضح متبوعه فافهم فان قيل يخرج من الحد الصفة السببية نحو جاء في رجل حسن غلامه
 فان حسنا نعت مع انه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى متعلق بمتبوعه قبل الملام بالمتبوع
 اعم من ان يكون حقيقيا او سببيا وفايدته اى فايد النعت تخصيصا وتوضيح التخصيص
 عند الحاجة عبارة عن تقلييل الشيوخ والالهام الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فان قوله رجل
 كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فاذا وصفته بعالم زالت الشيوخ والاحتمال و
 خصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف
 نحو زيد التاجر عندنا وان قوله زيد كان محتملا للتاجر وغيره فلما وصفته بالتاجر رقت الاحتمال
 وقد يكون النعت لمجرد الشاء اى لمحض الشاء من غير تخصيص وتوضيح وذلك اذا كانت
 الموصوف معلوما عند المخاطب بذلك الوصف قيل ذكره نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد
 الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوحيد اذ لا الموصوف على معنى ذلك
 الوصف بالنظم مثل نفخة واحدة فان قوله واحدة نعت مؤكدة الواحدة يفهم بالتاء
 في نفخة وقد يكون النعت للكشف نحو الجسم الطويل المريض العميق كذا والفرق بين النعت
 المؤكدة والنعت الكاشف ان النعت المؤكدة يؤكد بعض مفهوم المنعوت كما مس الدار والدار واحد
 ونفخة واحدة وحسن لبس و عذاب شديد وشمس منبر وبذر رفيع والنعت الكاشف يكشف
 تمام ماهية المنعوت كالمثال المذكور ولم يذكر النعت الكاشف الحاقاله بالنعت المؤكدة وقد
 يكون النعت للتعظيم اى لانتفاء التخصيص بنوع دون نوع نحو كان ذلك في يوم من الايام
 اى يقصد فيه مجرد كونه يوما لا امرا يدا على ذلك من كونه يوم الخميس او يوم الجمعة وكذا
 نحو ذلك في وقت من الاوقات اى يقصد فيه مجرد كونه وقتا لا امرا يدا على ذلك من كونه
 في وقت الصبح او وقت الظهر وكذا نحو جاء في رجل من الرجال اى يقصد فيه مجرد كونه رجلا
 لا امرا يدا على ذلك من كونه عالما او شاعرا ثم لما كان كثير من النحويين شرطوا في النعت ان
 يكون مشتقا واليه ذهب الجار الله الزمخشري والمالكي وما وجدوا وغير مشتق اولوه
 بالمشتق وتكلفوا في تاويله شرع المصنف في رد قولهم فقال ولا فصل اى ولا فرق بين ان
 يكون النعت مشتقا كعالم وعاقلة او غير اى غير مشتق لان المعنى من النعت اشتقاق
 يدل على معنى في متبوعه وهذا المعنى كما يحصل بالمشتق يحصل بغيره فلا حاجة الى اشتراط الاشتقاق

يحتمل

التوكيد

الضحي

لكن لما كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق قوهم كثير من الحاجة ان الاشتقاق
 شرط حتى او لغيره بالمشتق واختار المصنف انه لا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره اذا
 كان وضعه قيد لكونه غير مشتق اى اذا كان وضع غير المشتق لغرض المعنى اى الدلالة
 على المعنى عما اى وضعاً عاماً او دالة عامة يعنى في جميع الاستعمالات مثل و ذى مال
 تقول جاء رجل يرمى او ذى مال فان كل واحد منهما يدل على معنى في متبوعهما في جميع الاستعمالات
 او خصوصاً اى وضعاً خاصاً او دالة خاصة يعنى في بعض الاستعمالات كائى اسم الجنس
 واسم الإشارة نحو مررت برجل اى رجل اى رجل كامل فـ اى انما يدل على معنى في متبوعه
 اذا وقع صفة للنكرة في موضع المدح ولم يدخل في قولك اى جل عندك ومررت بهذا الرجل
 فان اسم الجنس انما يدل على معنى في متبوعه اذا وقع صفة للمبهم وذلك المعنى تعين حقيقة
 الذات فان قيل اسم الجنس يدل على الذات دون المعنى قيل ان المبهم يدل على الذات فتعين
 دلالة اسم الجنس على المعنى ولهذا لم يوصف للمبهم الا باسماء الاجناس ومررت بمن
 هذا ومررت بفلانك هذا ومررت بفلان هؤلا هذا فان اسم الإشارة انما يدل على معنى
 في متبوعه اذا وقع صفة لعلم او للمضاف الى العلم او الى المضمر او الى مثله ولا يقع صفة
 في قولك هذا زيد وقوصف للنكرة بالجملة الخبرية وهى الجملة التى يحتمل الصدق والكذب
 نحو مررت برجل قام ابوه او ابوه قائم لان الدلالة على المعنى في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك
 يوجد في الجملة وانما قيد بالجملة الخبرية اخترا من الجملة الانشائية كالامر والنهى والدعاء
 والاستفهام والتمنى غيرها فالحال لا تقع صفة ولا خبر ولا صلة ولا حالاً لا بدون تاويل لان
 الانشائية لا تثبت لها في نفسها وثبات الشئ للشئ فرع بثبوتها في نفسه ولا توصف المعرفة
 بالجملة الخبرية فلا يقال مررت بزید قام ابوه او ابوه قائم لان الجملة نكرة فلا يصح ان يوصف
 بها المعرفة وانما كانت الجملة نكرة لان الجملة التى لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد
 موقعها والمفرد الذى يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذى يناسبه التنكير
 لان الاصل في الحكم ان يكون مجهولاً يفيد السامع وينبئ ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة
 كذا في الرضى ويلزم الضمير في الجملة التى تقع صفة للنكرة ليحصل الربط بينهما ويوصف
 بمجال الموصوف اى مجال قايمة بالموصوف نحو مررت برجل حسن فالحسن حال قايمة بالرجل و
 يوصف بمجال متعلقة اى بمجال قايمة بمتعلق الموصوف نحو مررت برجل حسن فالحسن

فالحسن حال قايمة بالغلام وهو متعلق الموصوف ثم اعلم ان متعلق الموصوف هو الذى بينه وبين الموصوف علاقة اما قرينة من نسب كمرت برجل قايم ابوه او ملك كمرت برجل حسن غلامه او مخالطة كمرت برجل طويل ثوبه اى بصيدة كمرت برجل قايم غلامه ابيه

فالاوّل اعلمت بحال الموصوف يتبعه اى يتبع الموصوف فى الاعراب فعاونصباً وجراً والتعريف والتكثير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لمكان الاتحاد بين الصفة والموصوف فيما صدق عليه وقيامه بالموصوف ويوجد من هذه الامور فى كل تركيب اربعة الاعراب والواحد من التعريف والتكثير والواحد من الافراد والتثنية والجمع والواحد من التذكير والتانيث والثانى اى لعت بحال متعلق الموصوف يتبعه اى يتبع الموصوف فى الخمسة الاول جمع الاولى اى اراد بالخمسة الاول الرفع والنصب والمجر والتعريف والتكثير ويوجد من هذه الامور فى كل تركيب اثنان الاعراب الواحد من التثنية والتكثير وفى الباقي اى باقى الامور المذكورة من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مع الفاعل الظاهر الذى بعده كالفعل مع الفاعل الظاهر الذى بعده فى المطابقة فى التذكير والتانيث وتعين الافراد لان النعت فى هذا القسم يشبه الفعل من حيث ان كلا منهما مسند الى ما بعده فكل ان الفعل يجب تذكيره اذا كان الفاعل مذكراً ويجب تانيثه اذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً ويجب افراده اذا كان الفاعل مظهر مشئى ومجموعاً فكذا النعت بالنسبة الى ما بعده بخلاف الخمسة الاول فتقول مرت برجل قايمة جارية وبامراة قايم غلامها وبرجلين قايم ابوها وبرجال ذاهب غلامهم كما يقال قامت جارية وقام غلامها وقال ابوها وذهب غلامهم ومن ثمة بالهاء دون التاء على ما سبق ذكره اى ولاجل كون النعت فى هذا القسم فى باقى الامور المذكورة كالفعل حسن قام رجل قاعد غلامه فافراد النعت وان كان فاعله جمعاً كما حسن قام رجل يقعد غلامه وضعف قام رجل قاعدون غلامه كما ضعف قام رجل يقعدون غلامه لان النعت مع فاعله فى هذا القسم كالفعل مع فاعله والفعل اذا اسند الى الفاعل المظهر لا يشئى ولا يجمع وانما لم يمتنع لجواز كونه من باب اكلوا فى البراءة ويمحور من غير ضعف قام رجل فعود غلامه بجمع النعت مطابقاً لفاعله لان جمع التكسير فى حكم المفرد فكان لم يجمع ولجبه على صيغة لا توافى الفعل فى حركته وسكانته بخلاف قاعدون فانه يوافى الفعل فى حركته وسكانته والمضمر لا يوصف

بشئ لان فائدة الصفة في المعارف التوضيحية وضمير المتكلم والمخاطب اعرف للمعارف فتوضيحهما
 تحصيل المحاصل وحمل عليهما ضمير الغايبة على الوصف لموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طرذا
 للباب ولا يوصف به اعلا يوصف شئ بالضمير لان الموصوف اعرف من الوصف او
 مساو له ولا شئ اعرف من المضمرة لا مساو له حتى يوصف به لان المضمرة اذا وقع صفة
 فوصوفها لا يخلو اما ان يكون مضمرا او غيره لا يستقيم الاول اذا المضمرة مجزلة من الموصوفة
 ما بيننا وكذا الثاني لان غيره ما دونه في التعريف فلا يقع موصوفا له لان الموصوف يجب ان
 يكون اعرف من الصفة او مساو له كما قال الشيخ والموصوف اخصل ومساو او اع
 الموصو اعرف اعلى كمال تعريفها من صفة او مساو لها في رتبة التعريف لئلا يكون الاصل
 ادنى من الفرع فان قيل يشكل هذا الاصل في نحو جاءني زيد صديقك عند سبويه لان
 لان المضاف المضمير المخاطب اعرف من العلم عنده وكذا يشك في نحو مررت بزيدا عند
 ابن السراج لان الاسم الاشارة اعرف عن العلم عنده وكذا يشك في نحو مررت بالرجل الذي
 قام ابوه عند الكوفيين لان الموصول اعرف من المعرف باللام عندهم قيل اذا وجد الاعرف في
 مذهبنا وقع صفة لغير الاعرف فهو يدل عند صاحبه لك المذهب صفة فصدديقك
 في المثال الاول يدل عند سبويه لا صفة كذا اسم الاشارة في المثال الثاني يدل عند ابن السراج
 لا صفة كذا الذي في المثال الثالث عند الكوفيين ويمكن ان يحمل الذي على المعرف باللام للموافقة
 في الصورة كون الموصول مع الصلة بمعنى المعرف باللام فان الذي قام بمعنى القايم ويمكن
 ان يحمل الاخصر المساوي على اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ما يطلق عليه لفظ الموصو يكون
 من افراد ما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا فيتناول الكلام الموصو المعرف والمنكوف لا يروما
 ذكرتم لكن يرد قولهم حيوان ناطق ان الموصو ليس باخص من الصفة ولا مساو بل الصفة اخص
 وكذا يرد قولهم حيوان ابيض فان الموصو ليس باخص من الصفة ولا مساو بل كل واحد منهما اخص
 من وجهه واعم من وجهه اذ ليس كل حيوان ابيض لا كل ابيض حيوان اللهم الا ان يقال ان الموصو
 انما يكون موصوفا بعد التوصيف فالحيوان بعد التوصيف بالتناطع مساو والناطق وبعد
 التوصيف بالابيض اخص من الابيض حيث يكون قوله والموصو اخص ومساو شيئا للواقع
 اذ لا يمكن التخلف عن هذا الاصل ومن ثم لم يوصف ذوالالام الا بمثله او بالمضاف الى
 مثله اعم من اجل ان شرط الموصو ان يكون اعرف او مساويا لم يوصف ذوالالام اى ما

فيه لام التعريف الا بمثله اى بذى اللام نحو جاءنى الرجل العالم او بالمضاف الى مثله اى لذى اللام
سواء كان بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس وبواسطة نحو مرت بالرجل صاحب الفرس
وانما الموصوف بغيرهما لان غيرهما من المعارف اعرف منه البتة فلو وصفته واللام بغيرهما من
المعارف كانت الصفة اعرف من الموصوف وهذا عند سيبويه وهو الذى اختاره المصنف و
هذا بناء على ان تعريف المضاف على حسب تعريف المضاف اليه عنده وزعم بعضهم انه يوصف
بجميع المضافات فاجاز مرت بالرجل صاحبك وصاحب زيد وصاحب هذا وهذا بناء على ان
تعريف المضاف الى اق معرفة كانت ادنى من تعريف جميع المعارف عندهم وامثال مثله المذكورة
على ما ذكر المصنف محمولة على البدل فان قيل ان ذى اللام يوصف بالموصول بانفاق كقوله
تعالى قل ان الموت الذى تقرون منه فانه ملا قبيكم فكيف بيعم الحصر قيل ان الموصول فى حكم
ذى اللام وان كان تعريفه بالموصول لا باللام للاشتراك فى الصورة او لكونه مع الصلة بمعنى
ذى اللام فالذى ضرب بمحنة الضارب ويمكن ان يحمل الاختص والمساوى على اصطلاح اهل المنطق
فيكون المعنى ان ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل ما يطلق عليه لفظ الصفة او مساوياه
فيتناول الكلام المعرف والمنكر لكن يرد عليه قولهم حيوان ناطق فان الموصوف ليس باخص من الصفة
ولا مساويا بل الصفة اخص منه الظاهر ان المراد بالاختص المساوى ما ذكرنا او لا منه كذا يرد عليه
قولهم حيوان ابيض فان الموصوف ليس باخص من الصفة ولا مساويا بل كل واحد منهما اعم من وجه اخص
من وجه اذ ليس كل حيوان ابيض ولا كل ابيض حيوان بل بعض الحيوان ابيض وبعض الابيض حيوان
اللام الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف فالحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو
لناطق وبعد التوصيف بالابيض اخص من الابيض وحينئذ يكون قوله والموصوف اخص ومسا
بيان للواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف من هذا الحكم لبيان اشتراط كون الشيء موصوفا ولقائل
ان يقول لو اريد الاختص المساوى على الاصطلاح اهل المنطق لا يعنى عليه قوله ومن ثم لم يوصف
ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله فان العالم في قولك جاءنى الرجل العالم اخص من الرجل على
اصطلاحهم فالظاهر ان المراد بالاختص المساوى ما ذكرنا او لا وانما التزام جواب ما يقال لما
استوى ذو اللام والمضاف الى ذى اللام فى رتبة التعريف فالاسم الاشارة التزام وصفه بذى
اللام وذو المضاف الى ذى اللام وهو جواب ما يقال ان اسم الاشارة اعرف من المضاف الى
ذى اللام لكونه اعرف من ذى اللام فينبغى على الاصل المذكور وهو اشتراط كون الموصوف

انحصار مساويا ان يجوز وصفه بالمضاف الى ذى اللام كما يجوز وصفه بذى اللام لاستتواهما
 في رتبة التعريف قياساً على وصف ذى اللام حيث يجوز وصفه بذى اللام وبالمضاف الى ذى اللام
 وتقدير الجواب انه التزم وصف باب هذا اراد بباب هذا اسما الاشارة بذي اللام
 وبالذى والحق المحولين على ذى اللام للصورة او كونهما مع الصلة بمعنى ذى اللام للايهام
 اى للايهام المقنن لبيان الجنس ذلك اعني بيان الجنس لا يتصور باسم الاشارة اخر
 للايهام ولا بالمضاف الى شئ من المعارف لانه اكتسب لبيان من المضاف اليه فلو اكتسب
 المبهم البيان منه كان كالاستعارة من المستعير والسؤال من السائل المحتاج الفقير الضمير العلم
 بمنزلة كونها وصفين لشيء لفقدان معنى الوصفية فيها وهو الكناية على المعنى فلم يبق لبيان
 الا ذى اللام وما الحق به من الذى والحق وانما يقتضيه المبهم بيان الجنس لانهم الذات فيقتضيه
 صفة تعيين ذاته ويدل على انه والاسماء الدالة على اسماء الجنس ومن ثم ائى من اجل ان
 المقصود من صفة المبهم بيان الذات وكشف الجنس ضعف مورث لهذا الابيض و
 ان كانت الصفة ذى اللام من حيث ان البياض عام لا يختص بجنس واحد لانه يوجد في الاجناس
 الكثيرة فلا يكون فيه بيان الجنس وحسن مورث لهذا العالم لان العالم يختص واحد وهو
 الانسان فتبين به انه انسان وتبين الجنس ثم لما فرغ من التفت شئ في بيان العطف بالحرف
 ويسمى عطف النسق ايضا فقال العطف بالحرف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه
 واحترز بقوله تابع مقصود بالنسبة عن غير البديل من التوابع لانها غير مقصود بل متبوعا ظاهرا
 وبقوله مع متبوعه عن البديل لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه فان قيل يخرج من
 هذا الحد العطف ببلى نحو جاء في زيد بل عمرو فان عمر ليس مقصود بالنسبة مع متبوعه
 لان كلمة بل للاضراب عن الاول والاثبات للثاني والاضراب لا يجامع القصد قبيل
 المراد بكونه مقصودا اعم من ان يكون مقصودا ابتداء او انتهاء والمعطوف عليه بل
 مقصود ابتداء والمعطوف بهما مقصودا انتهاء بتبديل الراى فكلها مقصودان
 بهذا الطريق هذا هو الفرق بين المعطوف ببلى وبين المعطوف بدلا لفظا لان
 متبوعه غلط غير مقصود اصلا اى لا ابتداء ولا انتهاء لانه يلينى على سبق اللسان
 بخلاف متبوع المعطوف ببلى فانه مقصود ابتداء فاذا قلت جاء في زيد بل عمرو كنت
 قاصدا للاخبار بهي زيد ثم تبين لك انك غلطت في ذلك فحضر عن عمرو فتقول بل عمرو

اما اذا قلت مررت برجل حار فقلت قاصدا للاخبار بمرور حار فسبق لسانك على مرور رجل
 فان قيل يخرج من هذا التعريف العطف بلا ولكن نحو جاءني زيد لا عمرو فان العطف ليس
 بمقصود بالنسبة التي قصد بها المتبوع بالمتبوع مقصود بالنسبة الالجابية والتابع
 بالنسبة السلبية وكذا يخرج نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فان المتبوع مقصود بالنسبة
 السلبية والتابع بالنسبة الالجابية قيل معناه تابع مقصود باصل النسبة ولا يلزم
 قصده بكييفية النسبة من السلب والالجاب فلا يرد شيء ثم لما فرغ من هذا العطف بشرع
 في بيان شرطه فقال ويتوسط بينه اى بين العطف وبين متبوعه اى متبوع العطف
 احل الحروف العشرة وسياتي بيان الحروف العشرة في قسم الحرف مثل قام
 زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ويتوسط بينه وبين متبوعه
 الواو واذا عطف المظهر على الضمير المرفوع المتصل الذي بمنفصل اى ضمير
 منفصل نحو ضربت انا وزيدا فزيد عطف على تاء الضمير بعد تاكيد بمنفصل وانما
 اكد بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل غير مستقل بنفسه اذ هو بمنزلة الجزء من الفعل
 والمعطوف اسم مستقل بنفسه والمستقل قوى وغير المستقل ضعف فلو عطف عليه
 لزم عطف القوى على الضعيف فيلزم انحطاط المتبوع من التابع ومزية التابع على المتبوع
 وهو قبيح فاكد بمنفصل ليجد فيه حجة من الانفصال فيكون عطفا على المنفصل من هذا
 الوجه وعلى المتصل بوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة من كل وجه ولقائل ان يقول هذا
 منقوص البطل والتاكيد وعطف البيان حيث جاز ان يكون منهما مستقلا ومتبوعا معا
 مضمرا مرفوعا متصلا كالتاكيد في المثال المذكور في المتن والبدل في قوله تعالى واسر النوى
 الذين ظلموا على قول من قال ان الذين ظلموا بدل من الضمير البارز في اسر او عطف البيان
 في قولك تريد جاءني ابو عبد الله فان قوله ابو عبد الله عطف بيان للضمير المستكن في
 جاءني فيلزم مزية التابع على المتبوع وانحطاط المتبوع من التابع واجيب بان التاكيد و
 عطف البيان وان كانا مستقلين لفظا لكنهما غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين
 بالنسبة فينتجان الضمير المتصل الذي هو كالجزء لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف
 العطف بالحرف فانه مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظا وحكما واما البدل فهو مستقل
 لفظا وحكما لمعطوف لكن متبوعه غير مقصود بحيث انه في حكم التحيية فهو متبوع لفظا

لا معنى فلاخيرة في الخطاط هذا النوع من المتبوع عن التابع واستقلال تابعه مع جزئية بخلاف
 العطف بالحرف فان متبوعه مقصود فلا يسيوغ الخطاطه عن التابع او يقال الاضمير استقلال
 التاكيد وعطف البيان مع جزئية المتبوع لا هما كما كنا غير مقصودين بالنسبة كما انما نحن
 عن متبوعها وخطاطها في عدم القصد يعارض استقلالها وكذا الاضمير في جزئية المتبوع
 واستقلال التابع في البديل لان متبوعه وان كانا متبوعا لكنه منخط في حكم النتيجة فتقار
 هذه الجهة حجة المتبوعية فلا يستقيم الخطاطه بجزئية مع استقلال تابعه وفي العطف
 التابع والمتبوع مقصودان او يقال انما جاز تاكيدا لجزء والبديل منه وعصف بيان دون
 العطف عليه لتحقيق الفرق بين العطف عليه بين تاكيده والبديل منه وبيان ان التاكيد و
 عطف البيان غير مقصودين بالنسبة ولا مغايرين لمتبوعها والبديل اكان مقصودا
 لكنه غير مغاير لمتبوعه فيتا في الخطاطها عن متبوعها فلا ضير في استقلالها مع جزئية متبوعها
 بخلاف المعطوف فانه مقصود ومغاير للمتبوع فاستقيم استقلاله مع جزئية متبوعه فان
 قيل لما كان التاكيد غير مقصود ولا مغاير للمتبوع كان ينبغي ان يجوز تاكيد الضمير المرفوع
 المتصل بالعين والنفس بلا تاكيد بمنفصل ولا ضمير في استقلاله مع جزئية متبوعه قيل اما لم
 يجوز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالعين والنفس الا بعد التاكيد بمنفصل مع عدم القصد والمغايرة
 لمخوف اللبس بالفاعل لاها يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه بشرجاء عينه فلو جعلنا
 تاكيد من المتصل المستكن بغير التاكيد بمنفصل لا لیس التاكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب هو
 نفسه بشرجاء هو عينه بخلاف كل واحد حيث لا يصح وقوعها فاعلين فلا حاجة الى التاكيد
 لعدم اللبس انما قال على المرفوع المتصل احترازا عما اذا عطف على المنصوب المتصل او على
 المرفوع المنفصل فانه يجوز مطلقا سواء أكد بمنفصل او لا نحو ضربتك وزيدا وما جاء في
 الا انت وزيد بخلاف المرفوع المتصل فانه لا يجوز العطف عليه بدون التاكيد الا ان يقع
 فصل استثناء مفرغ اى أكد بمنفصل في جميع الاوقات الا وقت وقوع فصل بين المعطوف
 ومن المرفوع المتصل المعطوف عليه فيجوز ترك التاكيد بمنفصل لكان المنفصل
 مثل ضربت اليوم وزيد فانه عطف على الضمير المتصل في ضربت وهو التاء بدون
 التاكيد المنفصل لكان الفصل انما يجوز ترك التاكيد في صورة الفصل لبيان حدوث
 فتور في المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم مزية التابع على المتبوع في الجهة

باعتبار استقلال التابع وعدم استقلال المتبوع لمعارضة هذا الفتور وإذا عطف
 على الضمير المجرور أعيد الخافض سواء كان الخافض حرف جر أو مضافاً نحو
 مررت بك وبزيد ومررت بغلامك وغلام زيد وإنما وجب إعادة الخافض لئلا يلزم
 العطف على جزء الكلمة لأن الضمير المجرور كجزء من الجار لشدة اتصاله بالجار من حيث
 أنه لا ينفصل عن الجار أصلاً فلو عطف عليه بدون إعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة
 فإن قيل لم يوكد بضمير المنفصل لئلا يلزم العطف على جزء من كل وجه كما قلتم في العطف
 على المرفوع المتصل قيل تأكيد الضمير المجرور غير ظاهر لا احتياجه إلى استعادة الضمير المرفوع
 للضمير المجرور بأن يقال مررت بك أنت وزيدا فلم يوجد للمجرور ضمير منفصل كما وجد
 المرفوع المتصل وأما قراءة الهنزة يتساءلون به والارحام بالجر عطفاً على الضمير المجرور
 في قوله به فتشاذ وقيل الواو في قوله والارحام للقسم دون العطف فإن قيل فما تقول
 بعد إعادة الخافض اتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور أم تقول المجرور
 عطف على الجور وقيل المجرور عطف المجرور والعامل مكرر لكن اختلفوا في جر المعطوف
 فقيل جره بالجار الأول والجار الثاني كالعدم معني بدليل قولهم المال بيني وبينك
 فإن ضمير المخاطب لما عطف على ضمير المتكلم المجرور أعيد الجار وهو بين وجعل كالعد
 معنى ليحقق إضافة بين إلى المتعدد لما عرف أنه لا يضاف إلا إلى المتعدد وقيل جر المعطوف
 بالجار الثاني فإنه ليس بأقل من الجار المقم والحرف الزائدة في نحو ثم اسم السلام وكفى
 بالله فانه لا تكفي مع زيادتها وهو الأصح والمعطوف في حكم المعطوف عليه
 فيما يجب ويمنع ولذلك ضعف الواهب المائة الهجان وعبد هاهو كذا الضارب الرجل
 وزيد لكونه باعتبار العطف من باب الضارب يد وقيل يمتنع هذا دون ذلك والفرق بينهما
 أن الضمير في الأول عائد إلى المائة وهي معرفة باللام فكان المضاف إلى ضميرها في حكمها فكان
 في حكم الواهب المائة بخلاف وزيد في الثاني حيث يكون التقدير الضارب زيد فيمتنع فإن
 قيل هذا لا يصلح لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمنع ينتقض في كثير من
 المواضع مثل لا رجل وزيد ويا زيد وعبد الله حيث بنى المعطوف عليه وأعرّب المعطوف
 فلو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لما اختلف حكمها أعرباً وبناءً ومثلاً ويا زيد
 والجار ضم دخول يا على المعطوف عليه لتجرده عن اللام ولم يعم دخول ما على المعطوف لعدم

تجرده عن اللام ولو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لا يمنع هذا التركيب حيث يلزم
دخولها في المعطوف باللام ومثل زيد شجاع وعلامه حيث يشتمل المعطوف عليه الضمير وخلا
عنه المعطوف ونحو ذلك قيل المعطوف في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف عليه ولا
يتعداه الى غيره كبناء لارجل وزيد ويا زيد وعبد الله فان البناء في اسم لا التي لتفي الجبس
لتضمن معنى من الاستغرافية وذا يختص باسم لا المنكر فلا يتعدى الى ما عطف عليه كذا البناء
في المنادى لقيامه مقام كاف ادعوك وذا يختص بالمنادى المفرد المعرفة فلا يتعدى الى ما عطف
عليه من المضاف اذا الاضافة تمنع البناء البناء وكما التجرد عن اللام في نحو يا زيد والحارث
فان التجرد عنها لرفع اجتماع التي التعريف وذا يختص بالمنادى فلا يتعدى الى ما عطف عليه و
كاشتمال الضمير في زيد شجاع وعلامه ونحو ذلك فان اشتمال الضمير في الخبر يختص بكون الخبر
مشتقا فلا يتعدى الى ما عطف عليه من الجوامد فالخاص ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه الا ان يفترق في وجود السبب عدمه بان يوجد سبب البناء او سبب التجرد عن اللام
او سبب شتمال الضمير في المعطوف عليه دون المعطوف فيمنع ذلك لا يكون المعطوف في حكم المعطوف
عليه فان قيل لو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لوجب ان يمتنع نحو رب شاة وسخلتها
لا متناع دخول رب على المعارف قيل الاضافة في سخلتها في حكم الانفصال لعدم قصد التثنية
اي رب شاة وسخلتها او هو محمول على نكارة الضمير على سبيل الشذوذ في مثل رب رجل ونعم
رجلا وفيه نظر لان نكارة الضمير شاذ ليس بقياسي ما ثبت بخلاف لقياس لا يقاس عليه
غيره فكيف يجمع قياسه على رب رجلا ونعم رجلا ومن ثم اى من اجل ان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع له مجز في ما زيد بقيام او قايما ولا ذاهب عمر
الا لرفع اى رفع ذاهب على انه خبر لقوله عمرو وهو مبتدأ فيكون عطف جملة على جملة ولا
يجوز النصب الجر بالعطف على معمول عامل واحد اى يعطف ذاهب على قايما او قايما وعطف
عمرو على زيد لا متناع عملا في خبرها المتقدم وقال بعض الشارحين انما لم يجز النصب الجر
لانه لو نصب او جر عطف على الخبر المنصوب او المجرور لزم في المعطوف عدم ما وجب المعطوف
عليه وهو الضمير الهايد الى اسم ما لكونه خبرا شتقا مثله وفيه نظر لانه محتمل ان يكون
هذا بعض التركيب كما قلتم في زيد قام وعمرو واكرمته على تقدير العطف على الصغرى وتامه
ان يقال ولا ذاهب عمرو عنده اوفى واره فلا يلزم ما ذكرتم واجيب بان عدم جواز النصب

والجرح على تقدير ان يكون هذا تمام التركيب واما على تقدير ان يكون بضمه فلا فسلم عدم
 جوازها وانما جاز الذي يطير فيغضب زيدن الزباب جواب سوال وهو ان يقال
 ان قوله يطير في هذا الكلام صلة الذي وفيه ضمير ولا ضمير في اعطف عليه وهو قوله فيغضب
 زيد فاجاب بانها انما جاز هذا الكلام اي ما جاز هذا الكلام الا لانها اي لان العاقل في قوله
 فيغضب فاء السببية لا العاطفة كذا قيل وفيه نظر لان فاء السببية عاطفة ايضا كقولك
 اطعمته فاشبعته وسقيته فارويته فيكون فيغضب معطوفا على يطير ان كان المعطوف
 عليه سببا للمعطوف فكيف يصح نفى كونها عاطفة وقيل اخافاء السببية وكفى لها رابطة لانها
 توجب سببية الاول للثاني فيحصل الربط بينهما وفيه نظر لان الفاء لم تعد من الروابط فكيف
 يكفي لها رابطة هنا والاولى ان يقال اخافاء السببية وهي ان كانت للسببية فهي عاطفة ايضا
 لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فتكفي بالربط في احدهما عن لزوم في الاخرى نظير الربط
 في الاول الذي يطير فيغضب زيد الذي ياب فاعلى الذي اذ يطير فيغضب زيد الذي ياب
 او الذي يغضب زيد يطير انه الذي ياب ونظير الربط في الثانية يقال الذي يطير الذي ياب
 فيغضب هو زيد فمن يدخر الذي وفاعل يغضب ضمير المستكن فيه اي فيغضب هو زيد
 اعلم ان يغضب مع باب سمع واذا اعطف على معمولي عاملين مختلفين لم يجوز
 في صورة ما نحو زيد في الدار وعمروان الحجر وان زيدا في الدار وعمروان الحجر لان الواو
 حرف ضعيف فلا تقوم مقام عاملين مختلفين فتعمل عملها ولا ان الواو في ان زيد في الدار
 وعمروان الحجر اذا قام مقام ان ومقام في فقد وقع بين في وبين محرومة فاصل اجنبى
 اذ التقديره في عمروان الحجر وانما قال عاملين مختلفين احترازا عما اذا اعطف على معمول
 عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمروا وبشر خالد لعدم المانع المذكور فان
 قيل لا يعرف الاستعمال اذا والماضى جهة حسن لان استعمالها يدل على وجود العطف على
 معمولي عاملين مختلفين فكيف يترتب على وجود العطف عدم الجواز فالصواب ان
 يقال ولم يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين قيل في استعمال اذا والماضى ههنا اعتبارا
 لطيف وهو الاشارة الى ان العطف على معمولي عاملين مختلفين يحكم بعدم جوازه
 وان اعتبر المخالف غلبة وقوعه بناء على وضوح الدليل على اقتناعه ولذلك اتى
 بهذه العبارة ولم يقل ولم يجوز العطف خلافا للفرع فانه جوزه مطلقا قياسا

على العطف على معمولي عامل واحد الاستثنائي مفرغ أي لم يجز في صورة ما إلا في صورة تقديم المجرور على المرفوع والمنصوب كما في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فانه جازي وهو مذهب الاعلم وغيره من البصريين المتأخرين وهو الذي اختاره المصنف فالحجرة عطف على الدار والعامل فيه في وعمر وعطف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه وانما جاز العطف في هذه الصورة لانه مسموعاً من العرب كما في قوله الشاعر كل امرأ محتسب امرأ والنار توقد بالليل نارا فان قوله ونار عطف على امرأ المجرور والعامل فيه كل وقوله ونار عطف على امرأ المنصوب والعامل فيه تحسب وكما في مثل وما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شجرة فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور والعامل فيه كل وقوله شجرة عطف على ثمرة والعامل فيه ما فاقصر الجواز على صورة السماع لان ما يخالف القياس يقتصر على مورد السماع ولم يجمع الا في صورة لتقديم المجرور خلافاً للسيبويه فانه منعه مطلقاً واليه ذهب البصريون المتقدمون وحل الأمثلة المذكورة على حذف المضاف وبقاء المضاف اليه على اعرابه والمقدير كل نار توقد بالليل نارا ولاكل بيضاء شجرة هذا على نحو ما جاء في بعض القراءة تريدون عرضاً لمحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بالجرأ عرضاً الآخرة ثم ابقاء المضاف اليه على اعرابه وان كان شاذاً لكن حذف المضاف في مثل هذا الموضع أي فيما اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكوراً صراحةً مضافاً الى شئ آخر قياسي ثم لما فرغ من العطف بالحرف شرع في بيان التأكيد فقال التأكيد تابع بقرامو المتبوع أي شأنه في النسبة أي نسبة الحكم الى المتبوع نحو جاء في زيد نفسه وعينه فان قولك جاء في زيد قبل ذكر نفسه موجبة نسبة الفعل الى نفس زيد ويحتمل ان يكون نسبة الى غيره مجازاً وهو متعلقة وهو غلام زيد ورسوله و مكتوبه فاذا قلت نفسه قررت نفس زيد في نسبة الفعل اليه او الشمول أي شمول نسبة الفعل الى المتبوع نحو جاء في القوم كلهم فان قولك جاء في القوم قبل ذكر كلهم موجبة الشمول والاحاطة الى جميع القوم لكنه يحتمل ان يكون المراد أكثر القوم مجازاً بطريق الإطلاق اسم الكل على البعض فاذا قلت كلهم قررت امر القوم في الشمول والاحاطة وقوله في النسبة تميز عن نسبة في اضافة الامر الى المتبوع أي يقرر امر نسبة المتبوع او شموله او تميز الذات المذكورة التامة بالاضافة وهو الامر واحترز بقوله تابع عن غير المتتابع وبقوله يقرر امره عن سائر

القابح سوى لصفة المؤكدة فالحا تقررا من المتبوع ايضا وذلك في عطف البيان والعطف بالحرف
والصفة غير المؤكدة ظاهرة وكذا في البديل لان متبوعه منحي غير مقصود فلان تقريره مقصودا
وقولهم ان الابدال للتقريب معناه انه لتقرير ما صدق عليه البديل لا لتقرير المتبوع من حيث
هو متبوع بخلاف الصفة المؤكدة فالحا ايضا تقررا من المتبوع نحو نغمة واحدة والماء واحد
امس الدابر فلا يخرج بهذا القيد ويقول في النسبة او الشمول عن الصفة المؤكدة لان تقريرها
في المعنى الافرادى لا في النسبة والشمول وهذا هو الفرق بين التأكيد بين الصفة المؤكدة وقر
المصنف بينهما بان تقرير الصفة المؤكدة بالتضمن وتقرير التأكيد بالمطابقة وفيه نظر لان اجمعوا
في قولك جاء في القوم كلهم اجمعوا ايضا يقررا من المتبوع بالتضمن دون المطابقة لان متبوعه
يدل على الشمول والاحاطة والاجتماع وهذا يدل على الاجتماع فقط فينبغي ان لا يكون تأكيدا
على ان الصفة الكاشفة ايضا يقررا من المتبوع بالمطابقة فالفرق الصحيح هو ما ذكرنا او لان قبل
قد ذهب الزجاج والمبرد الى ان اجمعوا يدل على صفة الاجتماع وهو المختار فمنه قولهم جاء في القوم
اجمعون ان مجيهم كان مجتمعا فقد افاد هذا ما لم يفيد الكلام الاول لان كلام الاول لا يفيد الا
الشمول فقط فكيف يكون تأكيدا عندهما بل وجبان ينصب على الحال ويقال جاء في القوم جميعا قيل
والا على صفة الاجتماع لاينا في كونه والا على الشمول مقر اليه وتقرير الشمول بكلام لاينا في تقريره
باجمعوا وبقاؤه لانه قد تقرر الشئ مرارا ولين سلمنا انه يدل على صفة الاجتماع فقط ولا يدل
على الشمول اصلا فنقول المراد تقرير من المتبوع في نفس الشمول او صفة واجمعوا تقرره امره في
صفة الشمول وهو الاجتماع فان قيل يخرج من هذه التعريفان ان زيدا قائم لعدم التقرير في النسبة
او الشمول قبل هذا التعريف لنوع من التأكيد هو التأكيد الاسمي اذ البحث في قسم الاسم فلا خير في خروج
التأكيد الحرفي وفيه نظر لان قوله ويجري في الالفاظ كلها يشير الى ان هذا التعريف لمجنس التأكيد سواء
كان اسما او فعليا او حرفيا واجيب بان المراد تقرير من المتبوع في نفس النسبة او صفتها وان
المكررة مقررة صفة نسبة الجملة وهي كونه انكارية او طلبية لا ابتدائية فالنسبة الانكارية هي
التي ينكوها السامع والطلبية هي التي يطلبها السامع لكونه مترددا فيها والابتدائية هي التي لا
ينكوها السامع ولا يطلبها بل هو خالي للذهن عنها ويمكن ان يجعل التعريف لنوع من التأكيد هو
التأكيد الاسمي الضمير في قوله وهو لفظ ومعنوي يرجع الى جنس التأكيد ون التأكيد الحمد
فلا يدل قوله ويجري في الالفاظ كلها على دخول التأكيد الحرفي في الحمد فان قيل يصح في هذا الحمد نحو يا زيدا

ب
صيغة

وقد ذكر صاحب الفصل انه بدل قيل لو كان ذكر زيدا لثاني بحيث يقرأ مرزيدا الاول في النسبة فلا
شك انه تأكيد وان كان ذكر زيد الاول بحيث يكون قوطيته لذكر غير ثم بدله ان يقصده دون
غير فذكره ثانيا بهذا الطريق ولا ضير في كون الشيء الواحد مقصودا وغير مقصود لاختلاف
الزمان فافهم فان قيل ما لصاحب الفصل جعل يازيد زيدا وجعل رايت زيدا تأكيد
قيل ان باب الاخبار يجوز فيه التماسح والتجوز فيجوز فيه التأكيد للايدان لانه لا تناسح فيه
بخلاف باب النداء فانه لا مدخل للتماسح فيه لان المنادى لا ينادى شخصا الا بعد ان
يتصور من ذلك الشخص امر ايدعو الى ندائه فلا يتناسح في ندائه لئلا تغوت عرضه ثم لما
فرغ من تعريف التأكيد شرع في تقسيمه فقال وهو لفظي ومعنوي فان قيل لا يجوز ان يعود
الضمير الى التأكيد المذكور حيث عرف اللفظي بتكرير اللفظ الاول والتأكيد هو اللفظ المكرر
لا التكرير قيل لفظ التأكيد يستعمل معنيين بمعنى التابع المذكور وبمعنى التقرير فاراد بلفظ
التأكيد المذكور المعنى الاول وبالضمير المعنى الثاني وهو من باب صيغة الاستخدام فعمل
هذا يكون معنى قوله والمعنوي بالفاظ التقرير المعنوي ملتبس بجزئيات مخصوصة ويمكن
ان يعود الضمير الى التأكيد المذكور ويحمل قوله تكرير لفظ الاول على ما به تكرير اللفظ الاول
ويحمل قوله بالفاظ مخصوصة على حقيقة اى التأكيد المعنوي كايين بالفاظ مخصوصة فاعرف
فاللفظي تكرير اللفظ الاول اى فالتقرير اللفظي تكرير اللفظ الاول او فالتأكيد
اللفظي ما به تكرير اللفظ الاول نحو جاءني زيد زيدا فان قيل ان اريد بالتأكيد تكرير
اللفظ الاول بعينه يخرج منه ضربت انت وضربت انا وضربت اياك وجايع وتايع
وليست واسدا ذلك ليس فيه تكرير اللفظ الاول بعينه مع ان كلا منها تأكيد لفظي وان اريد
به تكرير لفظ الاول حقيقة او حكما بايقاع المراد لا يخرج ذلك لكن يدخل اصحو واكتفى وانبت
لترادفها وهو تأكيد معنوي لفظي قبل المراد الاخير ترادف هذه الفاظ منوع على ما سنبينه لقائل ان
كما لا ترادف بين اصبح ولتبع كذلك لا ترادف بين خبيت ونبيت لان نبيتا مأخوذ من نبيت الشيء
فيكون اصبح وابتع تأكيد معنويا وكون خبيت ونبيت تأكيد لفظيا مشكل اللهم الا ان يمنع كون نبيتا تأكيدا
بل يجعل نبيتا صفة اخرى لموصوف بحيث فليتأمل قيل ان الضمير المرفوع المنفصل في ضربتك اياك بدل لا
تأكيد بخلاف الضمير المنفصل في نحو ضربت انت فانه تأكيد قالوا ان الضمير المنفصل منصوبا او مجرورا لا يؤكد الا
بمنفصل مرفوع كضربت انت ومريت بك انت ولو قلت ضربتك اياك ومريت بك اياك كان لا تأكيد كذا

في الفتح قال صلبا لوصى وهو عيب لعدم الفرق بين الضميرين في المثالين والفرق بينهما ان المنصو
 في باب البدل والجلان البدل في نيته استيناف التعلق به كذا في المستوفى شرح الفتح ويجزى
 التاكيد للفظ في الالفاظ كلها اى في الاسماء والافعال والحروف والجمل والمركبات التقيدية
 وغيرها نحو جاء في زيد زيد ضرب ضرب زيد وان ان زيدا قايم وزيد قايم وهذا رجل ظريف
 رجل ظريف وهذا غلام زيد وقد نزل في التاكيد للفظ حرف عطف نحو والله ثم والله وكلا سوف
 تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يمجروا بما يفعلوا
 فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فان قوله فلا تحسبنهم تأكيد لقوله ولا تحسبن وغير ذلك و
 نحو قرأت الكتاب سورة سورة وجاء ربك والملك صفا صفا وبنيت له حسابه باها وجاء
 القوم ثلثة ثلثة ليس من باب التاكيد وكلام من شئ من التوابع وجعله تابعا غلط وانما هو تكوير
 المعنى والثاني غير الاول معنى واعراب الاول والثاني اعراب واحد لتاويلها بلفظ واحد اقرأت
 الكتاب مسورا وجاء ربك والملك مصنفين وبنيت له حسابه مبوبا ومفصلا وجاء القوم
 مثلثين وانما ظر اعراب في موضعين تخرزا عن الترجيح بلا مرجح والمعنوى بالفاظ محصورة
 اى والتفريق المعنوى كله ملتبس بجزئيات معدودة او على حقيقة اى لتاكيد المعنوى بالفاظ
 معدودة وفي بعض النسخ وقع مخصوصة مكان محصورة وهى تلك الالفاظ المحصورة
 بنفسه وعينه وكلاهما معناه اثنان وكله واجمع واكتع وابتع وابصع
 بالصاد المهمل وقيل بالصاد المعجمة كذا في الرضى ثم الثلثة الاخيرة موكدات لاجمع وقيل
 لا معنى لها مفردة كحسن بسن فان قوله بسن لا معنى لها مفردة بل يضم المحسن لتزئين
 الكلام لفظا والتفوية معنى وقيل اكتع من حول كتيح اى تام وابصع من بصيع العرق اى
 سال واتبع من التبع بفحوتين وهو طويل العنق مع شدة عقرو والجامع بينهما الوكادة
 والظهور فالاولان اى النفس العين يعان اى يقعان على الواحد المتفق المجموع والمذكر
 والمؤنث اى يؤكد بها كل واحد منهما ملتبسين باختلاف صيغتهما وضميرهما بحسب المؤكد نحو قولك
 في المذكر الواحد جاء في زيد نفسه وفي المؤنث الواحد جاءتني المرأة نفسها وفي تثنية المذكر
 والمؤنث جاءني الزيدان او المرثان انفسهما وانما قيل في التثنية بصيغة الجمع لانها في الجمع
 لكونها قائل المجموع وبعض العرب يقول في التثنية نفساها وعيناها والاولولى وفي جمع
 المذكر العاقل جاءني الزيدون انفسهم وفي جمع المؤنث العاقل من المذكر جاءتني

النساء والافراس انفسهن والثاني اى كلاهما الماسم النفس العين اولين سمي الثالث
ثانياً فقال والثاني للمثني تقول في المذكور المثني نحو جاء في الرجلان كلاهما وفي المؤنث المثني
جاء تنى المراتن ككلاهما والباقي بعد الثلثة المذكورة وهو الكل واجمع الى ابضع لغير المثني
ما هو جمع حقيقة نحو جاء في القوم كلهم اجمعوا وحكما اذا كان مفردا اذا اجزاء يصح افتراقها حسا
او حكما نحو قرأت الكتاب كله واشتريت العبد كله باختلاف الضمير دون الصيغة في الكل
تقول قرأت الكتاب كله وقرأت القصة كلها واشتريت العبيد كلهم وتزوجت النساء
كلهن وباختلاف الصيغ دون الضمير في الكلمات البوابة تقول في المذكور الواحد اجمع
واكتع واتبع وابضع وفي المؤنث الواحد بالجمع بتاويل الجماعة جمعاء ككتعاء تبعاء
بصعاء وفي جمع المذكور اجمعون اکتعون اتبعون ابصعون وفي جمع المؤنث جَمْع
وكتع وتبع وبضع واجاز الاخفش اجمعان وجمعاوات وهو غير مسموع ولا يؤكد بكل
واجمع الاشئ ذواجزاء مفردا كان او جمعا فالمراد بالاجزاء الامور المتعددة فيتناول
الافراد والاجزاء اى ذوا امور متعددة يصح افتراقها اى افتراق تلك الاجزاء حسا
نحو الرجال والقوم او حكما نحو العبد فانه يصح افتراق اجزائه حكما بالنسبة الى بعض الافعال
كالشراء والبيع ولا يفترق اجزائه حكما بالنسبة الى بعضها كالجئ والذهاب نحو اكرميت القوم
كلهم تأكيد القوم هذا نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حسا فان القوم يصح افتراق اجزائه اى
افراذه في المحسوس هي زيد وعمرو وبكرو وغيرهم واشتريت العبد كله تأكيد العبد هذا نظير
ذى اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبيد يصح افتراق اجزائه في حكم الشراء لانه
يجوز شراء نصفه او ثلثه او رבעه بخلاف جاء في زيد كله فاته لا يصح
لعدم صحة افتراق اجزائه زيد حسا وهو ظاهر ولا حكما في حكم المجي لانه لا يمكن
بجى زيد نصفه او ثلثه او رבעه وانما اشترط ذلك لان الكلية والاجتماع لا يتحققا
الا في ذى اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما وهما متميزان من الان من فاعل يصح
او مفعولان مطلقان كضربته سوطا اى يصح افتراقها افتراقا حسا او حكما او خبر
كان المحذوف اى سواء كان افتراقها حسيا او حكما او حالان بجذف مضاف اى
يصح افتراقها ذاتا وحكم او غير ذلك وانما اكد الضمير المرفوع المتصل اى اذا اريد
تأكيد الضمير المرفوع المتصل سواء كان مستكنا او بارزا بالنفس والعين اكد ولا ينفصل

اى بضمير منفصل ثم أكد بالنفس العين بخلاف كل واجع واخواته مثل ضربت انت نفسك
 تأكيد لتاء الضمير بعد تأكيد منفصل وكذا زيد ضرب هو نفسه وانما أكد بمنفصل لما مر
 من قبل ان النفس العين يقعان فاعلين كثيرين نحو زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه فلو جعلنا
 تأكيدين للمنتصل المستكن بغير التأكيد بمنفصل لزم التباس التأكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب
 نفسه وبشر جاء عينه ولما لزم في هذه الصورة اى فيها أكد الضمير المنتصل المستكن بها التزموا
 فيما لا يلزم ذلك ايضا اى فيما اذا أكد المرفوع المنتصل البارز بها نحو ضربت انت نفسك و
 ضرباها انفسها وضربواهم انفسهم طرد الباب بخلاف كل واجع حيث لا يصح وقوعهما
 فاعلين فلا حاجة الى التأكيد بعدم اللبس واكتع واخواه او اخوا كتح اى مثله ونظيره
 وهما اتبع وابصح اقباع لا جمع استعمالا فلا يتقدم عليه الفاء للنتيجة اى لا يتقدم
 اكنع واتبع وابصح على اجمع لكونها اتباعا لما لم يتقدم اكنع على اخويه في الفصح ثم اتبع على
 ابصح عند التزمى وتجر المصنف رح فيقال جاء في القوم كلهم اجمعون اكنعون اتبعون
 ابصعون وعند البخارى والمجزولى يقدم ابصح على اتبع وقال ابن كيسان ابتداء بآيتهن
 شئت بجد اجمع وذكرها دون نضعيف اى ذكر اكنع واتبع وابصح دون اجمع ضعيف
 للزوم ذكر التوابع بدون ذكر الاصل ثم لما فرغ من التأكيد شرع في بيان البديل فقال
 البديل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع وانه اى دون المتبوع وهو ظرف
 احوالى متجاوز عن المتبوع اختر بقوله تابع مقصود بما نسب الى المتبوع عن ساير التوابع
 سوى العطف بالحرف وبقوله وانه عن العطف بالحرف فان قيل يصدق هذا الحد على
 المعطوف ببل لانه تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع وانه قيل معناه تابع مقصود بما
 نسب الى المتبوع وانه ابتداء وبقاء فلا يصدق الحد عليه لان متبوعه مقصود ابتداء
 ثم بدله فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذه الطريق ثم لما فرغ من
 تعريف البديل شرع في تقسيمه فقال وهو اى البديل اربعة انواع احدها بديل الكل
 من الكل وثانيها بديل البعض من الكل وثالثها بديل الاشتمال درابها بديل الغلط
 في بديل الكل والبعض بمعنى من اى بديل هو كل البديل منه وبديل هو بعض لمبديل منه
 وفي بديل الاشتمال بمعنى اللام اى بديل يختص غالبا باشتمال البديل على البديل منه نحو
 سلب زيد ثوبه او باشتمال البديل منه على البديل نحو يسا لونك عن الشهر الحرام قتال

البديل
 بحيث

فيه قلقا لفيه كبير في بدل الغلط اضافة المسبب الى السبب لان الغلط سبب لذكر البديل
اي بدل ذكر لاجل الغلط كذا قيل وفيه اختلاف كيفية الاضافة يكون بعضها بمعنى من بعضها
بمعنى اللام وبعضها اضافة المسبب الى السبب وبعضها الى غيره وفيه نظر لان المضاف ههنا
واحد والمضاف اليه مختلف كالاضافة في غلام زيد وعمرو وبكر وخالد وكالاضافة
في خاتم ذهب وفضية ورصاص حديد فيكون الاضافة ههنا واحدة كالاضافة
في الامثلة المذكورة والاضافة الواحدة كيف يكون بمعنى الحروف المختلفة الا ان يقال
المضاف مقدرة في كل مضاف اليه باعتبار العطف والمقدور كالمفوض فيكون الاضافة
متعددة تقديرًا وحكمًا فالظاهر ان الاضافة في الجميع مطردة بمعنى اللام ليكن بادف
ملازمة اي بدل يختص بان ينصب الى الكل والى البعض والى الاشمال والى الغلط فاعرف
فالنوع الاول مدلوله اي بدل الكل مدلول الاول اي مدلول المبدل منه
نحو جاءني زيد ابوك واخوك فان قيل ان قولك اخوك يدل على اخوة المخاطبة ولا
يدل عليها زيد فكيف يكون مدلول اخيك عين مدلول زيد ولان مدلوله لو كان
عين مدلول زيد لكان تأكيد لا يدل لا قيل مراده انها متحدان في ماصدا عليه اي بخلق
على ذات واحدة والمبدل منه والنوع الثاني اي بدل البعض مدلوله جزءه اي جزء
مدلول الاول اي جزء مدلول المبدل منه نحو ضربت زيدا واسره والنوع الثالث
اي بدلا لاشتمال بعينه اي بين البديل وبين الاول اي بين المبدل منه ملازمة
اي تعلق بغيرهما اي بغير الكلية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه وامجنني يد علمه ولقائل
ان يقول في اطلاق قوله ملازمة بغيرهما يدخل بعض افراد بدل الغلط نحو ضربت زيدا
غلامه او حماره لوجود الملازمة بين المبدل منه والبديل بغير الكلية والجزئية فالاول
ان يقال المراد بالملازمة بين البديل والمبدل منه بحيث توجب النسبة الى المبدل منه
النسبة الى البديل اجمالًا فيبقى النفس عند ذكر المبدل منه منتظمة لبيان ذكر البديل
نحو امجنني يد علمه حيث يعلم ابتداء ان يكون زيد معجبا باعتبار صفاته كالعلم والجود
والشجاعة وغيرها لا باعتبار ذاته فتضمن بسببه الاحجاب الى زيد نسبة المصفة من صفاته
اجمالًا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره او ضربت زيدا غلامه لان
نسبة الضرب الى زيد تامه اي غير محتملة لا يلزم في صحتها الاعتبار بغير زيد فيكون من باب

بدل الغلط فافهم والنوع الواجب اى بدال الغلط ان تقصد اليه بكسر الصاد من باب
ضرب يضرب اى ان تقصد الى البدل بعد ان غلطت اى بعد غلطك بغير اى غير
البدل وهو المبدل منه نحو ايجنى زيد حماره او غلامه انما قال بعد ان غلطت بغيره ولم
يقل بعد ان غلطت بالمبدل منه ولا بالمتبوع لان المبدل منه حين ذكر لم يذكر
بجيتية كونه مبدلا منه ولا متبوعا بل بجيتية كونه غلطاً فلم يذكره باسم المتبوع
ولا باسم المبدل منه ولقايل ان يقول لا يستقيم حل القصد اليه على بدل الغلط لان
بدل الغلط ليس عبارة عن القصد اليه بعد غلطك بغيره واجب بان في العبارة تسامحا
والمعنى والرابع يحصل بان تقصد اليه اى حذف حروف الجر من ان وان كثير شايع و
مكونان اى يكون البدل والمبدل منه في الانواع المذكورة اربعة انواع معرفتين
نحو ضربت زيدا اخوك وتكونين نحو جاء رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية
كاذبة وجاء رجل غلام زيد فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا على ما ذكرنا اربعة اقسام
فتصير هذه الاقسام الاربعة فيها ستة عشر قسما واذا كان البدل نكرة بالنصب
على انه خبر كان اى واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة وفي بعض النسخ هو مفعول
على انه فاعل كانت تامة اى واذا وجد نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى نعت تلك
النكرة واجب كما قال البعض ظاهر لفظ الكتاب يشير الى هذا وحسن كما قال البعض
اليه ذهب الى محشر مثل قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة فان قوله ناصية
نكرة ابدلت من المعرفة وهي الناصية فوصفت بصفة كاذبة وذلك لان البدل هو
المقصود بالنسبة فلوم بجعت تلك النكرة لكان المقصود منخطا عن غير المقصود من
كل وجه فاقى بالنعت ليتخصص النكرة وتقرب من المعرفة لان النكرة بعد المعرفة
اهاجم بعد البيان من كل وجه فاقى بالنعت ليتخصص النكرة ويقل الابهام وليفيد البدل
بواسطة النعت مالم يفد المبدل منه المعرف فلا يكون المقصود انقص من غير المقصود
فان قيل يشكك هذا بقوله تعالى قل هو الله احد فان قوله احد يدل من الله في بعض
الوجوه ولم يوصف بشئ وبقوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز
العليم الى قوله شديد العقاب فان قوله شديد العقاب يدل من الله وهو
نكرة لان الاضافة لفظية ولم يوصف بشئ وبهو قولهم مررت بزيدا ضارب ابوه فان

ضارب بدل من زيد وهو نكرة واجب بان كل من ذلك بدل على التسامح وبالحقيقة
هو صفة البدل والتقدير قل هو الله واله احد واله شديد العقاب ومرت بزید
رجل ضارب ابوه ويمكن ان يجعل الاول على تقدير صفة من نحو احد عظيم او احد لا شريك
له او غير ذلك ويمكن ان يجعل قوله لم يلد صفة قوله احد وقوله الله الصمد اعتراض و
يمكن ان يجعل ذلك على قول ابي الفارسي فانه قال يجوز ترك الوصف اذا استفيد بالبدل
مالم يستفد بالمبدل منه نحو مرت بالانسان رجل ونحو بالواد المقدس طوى اذا لم
يجعل طوى اسما للوادي بل بمعنى المكرر تقدسيه لانه قدس مرتين وان لم يكن كذلك
لا يجوز ترك الوصف عنده ايضا نحو مرت بزید رجل ثم النعت انما يجب اذا بدلت
النكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غيره من الابدال فانه لا يجب لغت نحو مرت بزید
حمار ونحو ويكونان اى البدل والمبدل منه في الاقسام الاربعة ظاهرين نحو جاء في
زيد اخوك ومضمريه نحو الزيدون لقيتم اياهم ومثل الشارحون بنحو ضربتك اياك
وفيه نظرا لانا لانسلم ان اياك بدل بل هو تأكيد لصديق حد التأكيد عليه مثل انت في
ضربت انت واجب بانا قد بينا من قبل ان الضمير المتصل منصوبا او مجرورا لا يؤكد الا
بمنفصل مرفوع فاذا قلت ضربتك اياك كان بدلا لا تأكيدا لان المنصوب في باب البدل
اولا لان البدل في نيته استيناف التعلق وقيل ان الثاني ان ذكر بحيث يكون مقصودا
بالنسبة كان بدلا وان ذكر بحيث يكون مقرا ل الامر الاول في النسبة يكون تأكيدا والحيثية
معتبرة في الحدود مختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه باعادة
الضمير الى الاخ الذي هو زيد ومثل الشارحون بنحو ضربت زيدا اياه وفيه نظرا لانه
يصدق عليه هذا التأكيد واجب بامرض الوجهين في ضربتك اياك وهذا اربعة
اقسام والبدل ايضا اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة اقسام فيصير الاقسام بضر
هذا الاربعة في تلك الاربعة ستة عشر قسما ولا يبدل اسم ظاهرا من مضمي
بدل لكل فلا يقال وب المسكين ولا بك زيدا الا من الغايب مستثنى من قوله
مضمري لا يبدل الظاهر من مضمري مضمري كان بدلا لكل الا من الضمير الغايب فانه
يبدل الظاهر منه بدلا لكل نحو ضربت زيدا وانما لم يبدل ظاهرا من مضمري متكلم و
مخاطب لئلا يصير المقصود انقص دلالته من غير المقصود مع اتحادا صادقا عليه يكون ضمير

المتكلم والمخاطب اعرف العارفين بخلاف الغائب فان فيه ايجابا كما اظهر بخلاف غير بدل الكل
من الابدال لعدم الاتحاد فيها صدقا عليه وافادة البدل ما لم يفده المبدل منه فيجوز نحو ضربتني يا
في بدل البعض وجبتني علي في بدل الاشتغال وايتيتني غلامي في بدل الخلط وقال ابن مالك الضمير
الواجب الاستتار في الفعل وتفعّل وافعل لا تبدل عنه بدل ما سواء كان بدل الكل او غيره استقباحا
بدل الظاهر عما لا يقع ضميرا بارزا ولا ظاهرا فقط ثم لما فرغ من البدل شرع في عطف البيان فقال
عطف البيان تابع غير صفة بوضوح متبوعه احتز بقوله غير صفة عن الصفة وبقوله
بوضوح متبوعه عن البدل وعطف النسق والتأكيد فاذا قيل جاءني زيد ابو عبد الله فقوله
ابو عبد الله ان ذكر بحيث انه يكون مقصودا بالنسبة يكون بديلا وان ذكر بحيث انه يوضح مشو
يكون عطف بيان مثل قول اعرابي حيث اتى عمر بن الخطاب قال ان اهل عبيد واني على ناقته و
براء عجماء نقباء فقال عمر رض ما ان هاهنا من نقب ولا دبر فانطلق الاعرابي الى اهله وقال
اقسم بالله ابو حفص عمر ما ان هاهنا من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر فقوله عمر
عطف بيان لقوله ابو حفص هو كنية امير المؤمنين عمر الخطاب وفصله من البدل صفة
الفصل اي فرق عطف البيان الكائن من البدل لفظا انما قيد به لان الفرق بينهما معنى طم
وذلك بما عرفت في الحذف ان البدل مقصود بالنسبة وذكر المبدل منه للتوطئة وعطف البيان
غير مقصود لها وانما المقصود لها المتبوع وذكره لا يوضح المبدل المتبوع في مثل قول المراء انا ابن
التاركة البكرى لبشر عليه الطير ترقبه وقوعا اي فوقة الطير في الهواء ينتظر موته فان
قوله لبشر عطف بيان للبكرى ولا يصح ان يكون بديلا اذ البدل مقصود بحكم تكرير العاطف فيكون
المعنى التارك لبشر فلا يصح لكونه من باب الضارب زيد والمراء بقوله في مثل كل ما كان عطف بيان
من المعرف باللام الذي ضميف اليه الصفة المعروفة باللام نحو الضارب الرجل زيد التارك البكرى
بشرو كما يظن الفرق في هذه الصورة يظن في النداء ايضا نحو يا غلام زيدان جلد زيد بديلا لا يجوز
فيه الا ضم لان البدل في حكم المستقل مطلقا وان جعل عطف بيان يجوز فيه الرفع والنصب
على ما عرفت من قبل ويمكن ان يراد بقوله في مثل كل ما يختلف حكمه عطف بيان وبديلا فيتناول
صورة النداء ايضا قال بعض النحويين في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل د وختك بنى
فاطة وكان اسمها عاتشة فان اراد عطف البيان صح النكاح فان الخلط وقع فيها هو ليس
بمقصود بالنسبة وان اراد البدل لم يصح النكاح اذ الخلط وقع فيها هو مقصود بالنسبة ثم

٤١
هـ

لما فرغ من بيان المعربات شرع في المبنيات فقال المبني ما ناسب مبنى الاصل
 اى ما ناسب المبنى في اصل وضعه وهو الماخض والامر بغير اللام والحرف وهو المشهور وقيل
 الجملة ايها وذلك لان المراد بمبنى الاصل ما لا يحتاج الى اعراب من حيث انه لا يقع فاعلا
 ولا مفعولا ولا مضافا اليه والجملة كذلك فاعلا بنفسها لا تحتاج الى اعراب لانها بذاتها لا
 تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها قلنا كذلك لكنها تكسب اعرابا لمفرد لقيامها مقام
 المفرد فخرجت عن كونها مبنية الاصل لهذه الاعتبار لان ما هو مبنى الاصل كالحرف والماخض
 والامر بغير اللام لا يكون لها اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا فخرجت الجملة عن كونها
 مبنية الاصل ولم تخرج عن شبهها بمغنى الاصل بل هي مبنية قوية بالنسبة الى غيرها
 من المبنيات فاقطع مناسبتها بالاضافة اليها وجوبا وجوب البناء كما اذا وا حيث
 ولما وجوا البناء كالיום والليلة والحين والوقت والمراد بالمناسبة المناسبة المعتبرة
 اى ما ناسب المبنى في اصل وضعه مناسبة معتبرة وفي هذا القيد احتراز عن المناسبات
 التي لم يعتبر لضعف او معارض كمناسبة غير المنصرف فعل الماخض في الفرعيتين ومناسبة
 الى الحروف مع لزوم الاضافة المانعة للبناء وقد ذكرنا بياها في تعريف المعرب على الاستقصاء
 والمراد بالمناسبة اعم من ان يكون بوجه قريب اى بلا واسطة نحو نزال او بعيداى بواسطة
 نحو فساق وانما اثر ناسب على ثنابه ليتناول ما تضمن معنى مبنى الاصل كاي وما قام مقام
 كصه وغير ذلك ثم تلك المناسبة ليست اوجه على ما سبق ذكره في يد المعرب فان قيل مبنى
 الاصل نوع من الانواع المبنى واخذ النوع في تعريف الجنس يوجب الدور قيل هذا تعريف
 المبنى من الاسماء لا تعريف مطلق المبنى فلا دورا وما وقع حال كونه غير مركب تركيبا
 اسناديا فالمضاف اليه على هذا قبل التركيب الاسنادى مبنى فيكون السكون في غلام
 زيد سكون بناء وقيل معناه اى غير مركب مع عامله فالمضاف اليه على هذا قبل التركيب
 الاسنادى معرب لانه ركب مع عامله هو المضاف وحرف الاضافة المقدر سكونه سكون
 وقف لاسكون بناء وقد سبق تحقيقه في تعريف المعرب نحو الف باتا تا الخ ونحو التعداد نحو
 ز يد عمرو وبكى خالد ونحو الاصوات التي لا تركيب فيها فالمضاف اليه على هذا قبل التركيب الاسنادى
 مبنى فيكون السكون في غلام زيد سكون بناء وقيل معناه اى غير مركب مع عامله فالمضاف اليه على هذا
 قبل التركيب الاسنادى معرب لانه ركب مع عامله وهو المضاف وحرف الاضافة المقدر سكونه

سكون وقف لا سكون بناء وقد سبق تحقيقه في تعريف لمعرب كلمة او مانعة الخلق ^{الخلق} ولا بنا في التعريفان قيل في اي حد يدخل نحو غاق في قولهم غاق صوت الغراب ليس فيه مناسبة مبنى الاصل ولا عدم التركيب قيل هو داخل في الحد الثاني والمراد بغير المركب ثم ان يكون حقيقة او حكما بناء على قصد المشاكلة للمبنى الواقع غير المركب حقيقة وحكمه اي حكم المبنى ان لا يختلفا في اى هية اخر المبنى لاختلاف العوامل فان قيل حكم الشيء هو الاثر الثابت بذلك الشيء وعدم اختلاف اخر المبنى اثر مناسبة مبنى الاصل لا اثر المبنى قيل اراد بالحكم الخاصة اى خاصته عدم اختلاف هية اخره لاختلاف العوامل فان قيل قوله لاختلاف العوامل لا يتخلوا اما ان يتعلق بمعنى النفي وهو عدم الاختلاف والفعل المنفي هو لا يختلف يستقيم كل منهما اما الاول فلان اختلاف العوامل ليس بعللة لعدم اختلاف اخره واما الثاني فلان النفي اذا دخل على فعل فيه قيد بوجه ما توجه النفي الى ذلك القيد يبقى اصل الفعل مثبتا فلو بقي اصل الفعل ههنا مثبتا لفسد المعنى حيث يلزم منه ثبوت اختلاف اخر المبنى عند عدم اختلاف العوامل قيل يمكن ان يتعلق بالفعل المنفي والفعل بعد توجه النفي الى القيد يكون جازي الثبوت لا واحبا لثبوت وثبوت اختلاف اخر المبنى عند عدم العامل في المبنى جازي الثبوت نحو من الرجل ومن زيد يمكن ان يكون اللام بمعنى الوقت اى وقت اختلاف العوامل فيصلى ان يتعلق بمعنى النفي ايضا فلا يرد توجه النفي الى القيد والقابيه اى القاب البناء ضم وفتح وكسر وقف وهذا عند البصريين والكوفيون يطلقون القاب لاعراب البناء وبالعكس اما ذكر الشيخ في الاعراب انواع حيث قال وانواعه رفع ونصب جر وفي البناء الالقاب اذ الاعراب اية الاختلاف فيكون كل من الرفع واخواته نوع منه البناء عبارة عن صفة في المبنى هي عدم الاختلاف لامن الحركات والسكون بل الحركات والسكون ما به البناء فلا يكون كل من الضم واخواته نوعا منه بل يكون لقبا واسما لما في اخره من الحركات والسكون فلو قال انواع البناء لسبق الذهن الى كون كل من الضم واخواته بناء كما في انواع الاعراب وليس الامر كذلك بل هي القاب لما في اخره من الحركة والسكون فيكون المعنى القابيه اى لقاب حركات واخره وسكونه ضم واخواتها وانما سمي الضم ضمّا لمحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به الكسرة الانكسار والشفة السفلى في التلفظ به والوقت وقفا لتوقف النفس فيه عن الجري وهي اى المبنى سبعة ابواب كذا في بعض الشروح وفيه نظر لان المصلم يذكر الاصوات في باب اسماء الافعال كالزحخشري بل ذكرها في باب علاحة فيكون المبنيات عنده ثمانية ابواب بخلاف الزحخشري فانه ذكر الاصوات

فيصح

في باب سماء الافعال فيصح قوله وانا اسوق اليك ما بينه عامة العرب في سبعة ابواب انما
 انت الضمير مع كونه راجعا الى المبني لتأنيث الخبر وهي المضممرات واسماء الاشارة
 والموصولات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال وبالجر
 عطف على الافعال والمعنى واسماء الاصول وفي كلا الوجهين نظرا لما المجزئان المذكورين من
 غاق ونحوها صوتا لا اسم صوتا اللهم الا ان يقال الاضافة بيانية واما الرفع فلان الصوت ليس باسم
 لانه لم يوضع لمعنى بل هو دال عليه بالطبع فكيف تذكر في الاسماء المبنيّة الا ان يقال ان الاصوات
 ملحقة بالاسماء لانها يحصل لها فائدة كالاسماء فعولت معاملتها واجريت مجازاتها البنا
 وان لم يكن اسماء على الحقيقة لعدم الوضع فلا يشكّل ذكرها في الاسماء المبنيّة والمركبات
 والكنايات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميع الظروف ليست بمبنيّة
 بل المبني بعضها وفيه نظر لان المركبات والكنايات ايضا كذلك فينبغي ان يقول بعض المركبات
 والكنايات والظروف كما قال صاحب اللب وانما بنى لمضمّر لانه يحتاج الى المكنى فله شئت
 الحرف في الاحتياج وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره قيل فيه
 احتراز عن الاسماء الظاهرة فانها غائبة لكن بغير شرط تقدم ذكرها فيخرج لفظ الغائب فانه
 وضع لغائب مطلقا لا مقيدا بتقدم ذكره وكذا يخرج اسماء الاشارة لكونها غيبا كساير
 الاسماء الظاهرة لكن بغير شرط التقدم لكن يدخل لفظ المتكلم والمخاطب فيراد به ما وضع
 او مخاطب على وجه الكناية فيخرجان لانها وان وضعا لمتكلم او مخاطب لاكن لا على وجه الكناية
 او يراد ما وضع لمتكلم او مخاطب ليس فيها حجة الغيبة فيخرجان لان فيها حجة الغيبة لكونها
 من الاسماء الظاهرة او يراد ما وضع لمتكلم او مخاطب مادة فيخرجان لانها موضوعان لمتكلم
 ومخاطب صيغة لا مادة او يراد بالمتكلم والمخاطب الاصطلاحيان دون اللغويين فيخرجان
 لانها لا يسميان متكلم او مخاطب في الاصطلاح او يراد بالمتكلم من هو في ان الحكاية عن نفسه
 وبالمخاطب عن هو في ان توجه الخطاب فيخرجان لانها اسم ولا يدخل في الحد نحو امير المؤمنين ^{عليه} السلام
 بكذا في قول الامير مريدا به انا امرئ بكذا لانه وان كان مستعملا لمتكلم لكنه غير موضوع له
 فيخرج عن الحد بقيد الوضع وقيل هذا اعني قوله تقدم ذكره تقسيم للغائب غير داخل
 في الحد اي سواء تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما فعلى هذا يراد بالوضع على وجه
 الكناية فيخرج الاسماء الظاهرة ولفظ الغائب واسماء الاشارة ولقائل ان يقول ان هذا

القيد لولم يكن واخلا في الحد يدخل فيه نحوكم وكذا فانه وضع لغايب على وجه الكناية لكن
 لا بشرط تقدم الذكر فلا بد من التقيد به فكيف يكون غير داخل في الحد والمراد بقوله لفظ
 اعم من ان يكون تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه او تقديرا نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفا
 تقديرها وفيه نظر لان راب المصنف انه جعل التقدير قسيما للفظ لا شماله والمراد بتقدم
 ذكره معنى ان يتقدم ما يتضمن معاد الضمير نحو اعدوا هو اقرب للتقوى اى العدل
 لتضمن اعدوا ياه او يدل عليه سياق الكلام التزاما ما نحو قوله تعالى ولا يؤمركم بشئ واحد
 منها السدس اى لا يؤمركم بشئ اذ سوق الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الميت و
 يمكن ادراج نحو ضرب غلامه زيدة هذا القسم لتقدم الفاعل تقدير او معنى وهو الحق والمراد
 بتقدم ذكر الفاعل حكما ان وجود الضمير الى ما احضره الذهن من الشان او القضية وغيرها
 ولم يصرح به لقصد الالهام والاحمال او لا ثم التفسير ثانيا في مقام التخييم والتعظيم
 لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب المفسر تفخيا وتعظيما فهو عايدا الى المذكور
 حكما كقوله تعالى قل هو الله احد فهو عايدا الى لسان المحضر في الذهن ولم يصرح به
 لقصد تفخيم الشان بذكره مجملا او لا ثم مفسرا ثانيا وكذا الضمير في نعم رجلا فانه عايد
 الى الرجل المحضر في الذهن ولم يصرح بقصد تفخيم ذلك الرجل بذكره مبهما او لا ثم مفسرا ثانيا
 وكذا الضمير في ربه رجلا ولقائل ان يقول ما ذكرتم من وجه عدم التخييم به لا يطرد في باب
 المتنازع نحو اكرموني وضربت زيدا على عهدها البصريين لعدم قصد التخييم والتعظيم فالاولى ان
 يقال لم يصرح به لقصد الالهام تفخيا وللخروج عن لزوم التكرار ثم لما فرغ من تعريف المضمير
 شرع في تقسيمه فقال وهو اى المضمير قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل
 بنفسه في التلطف اى الذى يصح التلطف به منفردا في الاصطلاح والمتصل غير
 المستقل بنفسه في التلطف به اى الذى يصح التلطف به منفردا في الاصطلاح اى
 كان كالشئ لما قبله اى ما كان كالجزء لما قبله وكبعض حروفه وانما يتينا بقولنا في الاصطلاح
 اذ صح التلطف بالضمير المتصل البارز منفصلا ايضا وانما قال في التلطف اختراعا عن الدلالة
 على المعنى فان المنفصل والمتصل كلاهما مستقلان وبهذه الدلالة على المعنى لا ههنا
 اسما والاسم ما يكون مستقلا بنفسه في الدلالة على المعنى ولم يذكر هذا القيد بعض
 النسخ وهو اى المضمير باعتبار انواع الاعراب اقسام ثلاثة مرفوع ومنصوب

ومجروور فالاولان اى المرفوع والمنصوب متصل ومنفصل لا يجوز ان يكون قوله
متصل ومنفصل خبرا لقوله فالاولان لان الخبر اذا كان مشتقا يجب ان يكون مطابقا للبنداء
قوله مطابقة ههنا فحل على انه خبر مبتداء محذوف اى فالاولان كل واحد منهما متصل ومنفصل
والجملة خبرا للمبتداء الاول او بدلهن الخبر المحذوف اى فالاولان كل واحد منهما قسمان متصل
ومنفصل او على تقدير الخبر الجامداى ضمير متصل وضمير منفصل ولا يلزم المطابقة والثالث
اى المجرور متصل فقط اذ لا يسوغ المنفصل الالتقاء والمتصل وذلك اما بتقديم الضمير
على عامله او بالفصل بين الضمير عامله او بحذف عامله وكل ذلك ممتنع ههنا اما الاول فلانه
يلزم تقديم المجرور على الجار واما الثانى فلانه يلزم الفصل بين الجار والمجرور واما الثالث
فلانه يلزم حذف الجار وبقاء المجرور وكل ذلك ممتنع فان قيل الفصل بين المضاف والمضاف
اليه بالظرف في الشعر في الظاهر جائز كقوله ههنا اى في الحرب من لا اخاله فلم لا يجوز ذلك
في المضمريا على سنن الاطراف قيل الفصل بينهما وان جاز بالظرف في الشعر لكنه ممتنع عند
ازديار جهة اخرى بواسطة اتصال الضمير فلذلك اى المضمير خمسة انواع المرفوع المتصل
والمرفوع المنفصل والمنصوب متصل والمنصوب المنفصل والمجرور المتصل الاول اى مثال
النوع الاول من الانواع الخمسة وهو المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة الماضي
المعروف وضربت على صيغة المجهول الى ضمير ضربن على بناء المعروف وضربن
على بناء المجهول يعنى ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت
ضربا ضربوا ضربت ضربت ضربت وكذا مجهولها وانما يبدء بالمتكلم لان ضمير المتكلم
اعرف المعارف فلذلك قدم في الحد واخر ضمير الغائب لانه دون الكل فان قيل لا يدخل
في هذا لتعداد ياء ضمير المخاطبة نحو نضربن وبعض المستكثات في المضارع نحو اضرب
ونضرب وتضرب ولو قيل مكان ضربت الى ضربن اضرب الى نضربن لكان اولها ذلا
فرق بين الماضي المجهول والمعروف في الضماير بخلاف المضارع فان بعض ضممايره
يفارق ضمماير الماضي قيل لعل المصنف اعتبر الفرق بين الماضي المجهول والمعروف في الضماير
من حيث المعنى باعتبار ان ضمير المعروف ضمير الفاعل وضمير المجهول ضمير المفعول مالم
تسم فاعله بخلاف ياء نضربن والمستكن في نحو اضرب ونضرب فاهما من حيث انهما
ضمير على المخاطب والمتكلم في الماضي لان كل واحد منهما ضمير الفاعل وانكنا مختلفين بالنظر

الخبر
المتصل
والمنفصل

سبيل

الى الصورة فلم يذكرهم على حدة اذ العبرة للمعنى لا للصورة فان قيل كلمة الى ههنا المد المحكم
لا الاسقاط لعدم دخول ما بعدها فيها قبلها ختما فيلزم ان لا يدخل ما بعدها في الحكم قيل
معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى ضربين وضربين فتكون الى للاسقاط لان
قوله وما دون ذلك يتناول ما بعده ختما فيدخل ما بعد الى في حكم ما قبلها او يقال ان ما
بعد الى الامتدادية لا يدخل في حكم ما قبلها الا بدليل خارجي وههنا دخل ما بعدها في حكم
ما قبلها بدليل خارجي ويقال معناه الاول ضربت وضربت بالها الى ضربين وضربين او اصلا
الى ضربين وضربين فالى ههنا صلة البلوغ او الوصول لا امتدادية ولا اسقاطية فلا يلزم
خروج ضربين وضربين من الحكم ولو قيل انها بمعنى مع او بمعنى حتى فيدخل ما بعدها فيما
قبلها في الحكم لا يستقيم اما الاول فلا فلان لو كانت بمعنى مع لا يدل اللفظ على حكم ما بين
ضربت وضربت وضربين وضربين واما الثاني فلان حكم حتى ان يكون ما بعدها مما
ينتهى به المذكور او عنده وضربين وضربين ليس ما ينتهى به ضربت وضربت او عنده
والثاني الى المرفوع المنفصل انا الى هن يعني نأخذ انت انتما انتم انت انتما انتن
هو هام هي هاهن كلمة الى هذه اسقاطية ومعناه انا وما دونه فيدخل ما بعدها قبله
والثالث الى المنصوب المتصل ضمير ضربيني وما دونه الى ضمير ضويهن اي ضوي
ضربنا ضريك ضويك ضريك ضريك ضريك ضربه ضربها ضربهم ضربها ضربهن
وافني اي وضميره وما دونه الى ضمير اهن اي اني انا انك انكا انكم انك انكا انكن
انه انما اهن انما اهن الاول نظير المتصل بالفعل والثاني نظير المتصل بالحرف وانما
او رد نظيرين ليعلم ان الضمير المتصل المنصوب يتصل بالفعل والحرف والرابع اي المنصوب
المنفصل اياي وما دونه الى يا هن يعني اياي اياها اياك اياكم اياكم اياكم اياكم
اياكن اياه اياها اياها اياها اياها اياها والخامس اي المجرور المتصل ضمير
غلامي ولي وما دونها الى ضمير غلامهن واهن اي غلامي وغلاما ولي ولنا
وغلامك غلامك غلامك غلامك غلامك غلامك غلامك غلامك غلامك غلامك غلامك
وغلامه غلامه غلامه غلامه غلامه غلامه غلامه غلامه غلامه غلامه غلامه
هن الاول مثال المتصل بالاسم والثاني مثال المتصل بالحرف وانما او رد نظيرين
ليعلم ان الضمير المجرور والمتصل يتصل بالاسم والحرف ثم لما فرغ من بيان اقسام

ثالثين

الضمير شرع في بيان محل اتصال الضمير المتصل فقال فالرفوع اى فالضمير المرفوع
 المتصل خاصة ليستتر في الماضي فقوله خاصة حال من فاعل يستتر فان قيل
 فاعله مذكور والمخاصة مؤنثة والحال يجب ان يكون مطابقا لصاحبها قيل التاء
 في المخاصة للمبالغة لا للتانيث كالتاء في علامة ويمكن ان يكون المخاصة مصدرا على
 زنته فاعل بمعنى المخصوص كالعافية بمعنى المصافات منصوب بفعل محذوف اى اخذ
 بالاستتار خصوصاً والجملة معترضة بين المبتداء وخبره اوحال مؤكدة وانما قال
 خاصة احترازاً عن المنصوب والمجور والمترسلين لعدم الاستتار فيهما وانما يستتر
 المرفوع لان علة الاستتار دلالة الفعل على ما هو كجزيه وهذا انما يتحقق في المرفوع
 المتصل والمجار والمجور في قوله للغايب والغايبية صفة الماضي اى لما مضى
 الكاين للغايب والغايبية مخوزيد ضرب وهند ضربت وفي المضارع عطف على قوله
 في الماضي اى ليستتر في المضارع الكاين للمتكلم مطلقاً ظرف او مفعول مطلق اى يستتر
 في المضارع المتكلم زماناً مطلقاً واستتاراً مطلقاً اى سواء كان المتكلم واحداً او مثني
 او جموعاً او مذكراً او مؤنثاً نحو اضرب تضرب والمخاطب عطف على قوله للمتكلم اى
 في المضارع للمخاطب اذا كان مفرداً مذكراً نحو يا زيد تضرب والغايب مخوزيد تضرب
 والغايبية مخوهند تضرب وفي الصفة اى في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 وافعل التفصيل مطلقاً ظرف او مفعول مطلق اى يستتر في الصفة وما نامطلقاً واستتاراً
 مطلقاً اى سواء كان واحداً او مثني او جموعاً او مذكراً او مؤنثاً نحو زيد يضرب والزيدان
 ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربتة فالهندان ضاربتان والهندات ضاربات
 والالف والواو في ضاربان او ضاربون حرفان زيدتا علامة للمثنى والجموع كالالف
 والواو في الزيدان والزيدون وليسا بضميرين يدلان على اختلافهما بالعامل نحو جاء في الضاربين
 والضاربون ورايت الضاربين والضاربين ومررت بالضاربين والضاربين ولا
 يسوغ المنفصل اى لا يجوز اتيان الضمير المنفصل الا لتعذر المتصل
 مستثنى مفرغ واللام بمعنى الوقت اى لا يسوغ المنفصل في جميع الاوقات
 الا وقت تعذر المتصل او على حقيقتها اى لا يسوغ المنفصل لاجل شئ الا لاجل
 تعذر المتصل وذلك لان وضع الضمير للاختصاص لا لها كنايةات والاصل في الكلام

الصريح والكناية خلاف الاصل فالعدول عنه لا يكون الا للاختصار والمتصل اخضر من
المنفصل لكونه اقرب واما من المنفصل فتى امكن المتصل لا يسوغ المنفصل اذ لا يسوغ
العدول عن الاصل الا عند تعذر فلا يقال ضربت انت ولا ضربت اياك لعدم تعذر
المتصل وذلك بالتقدم اى تعذر المتصل كاي بسبب تعذر الضمير على عامله نحو
اياك ضربت لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل بالاول اذ الاتصال انما يكون باخر
العامل اذا المتصل كالجاء منه او بالفصل بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الا به
اذ لو حصل لغيره لم يتحقق تعذر الاتصال نحو ما ضربك الا اذا واما تعذر المتصل بالفصل
اذ الفصل تنافي الاتصال وتبترك الفصل يفوت الغرض الذى لا يحصل الا به او بالحذف
اى بحذف عامله لانه لما حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به نحو اياك والشر
او يكون العامل معنويا اى يكون عامل للضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد
او يكون عامله حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما لفوات ما يتصل به اذا
لضمير المرفوع لا يتصل الا بالفعل واما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او
مجرورا جاز اتصاله بالحرف نحو اننى وانك ولى ولك ثم قوله والضمير مبتداء وقوله
مرفوع خبره والمجئته حال ولا يحتاج الى ضمير لان الجملة في مثل هذا للموضع اجريت مجرى الظرف
كما في قولك لقيتك والجيش قادم اى وقت قدوم الجيش او بكونه اى بكون الضمير مستلذا
اليه اى الى ذلك الضمير صفة اى اسم فاعل واسم مفعول او صفة مشبهة حجت تلك
الصفة على غير من هي له اى على غير الذى تلك الصفة كائنة له نحو هند زيد ضاربت
هي هذا مبتداء وزيد مبتداء ثان وضاربته خبر المبتداء الثانى وهي فاعل ضاربتة فهى ضمير
سندت اليه ضاربتة وهي صفة حجت على غير من هي له فاعلها حجت على زيد حيث وقعت خبر له و
هي صفة هند حيث قام الضرب بها فابرز الضمير واما وجب ابراز الضمير حيث لا يحصل اللبس في
بعض اصوات نحو زيدى وضاربته هو حيث لا يعلم ان الفاعل زيد والمضروب عمر واولى العكس
فابرز الضمير ليبدل الانفصال الذى هو خلاف الاصل على عوده الى البعيد الذى هو خلاف
الاصل ولما حصل اللبس في هذه الصورة وجب ابراز الضمير كصورة عدم اللبس في الصفات
على صورة اللبس طرأ للباب كما في هند زيد ضاربتة هي فانه يعلم ان الضاربتة هند
والمضروب زيد وهذا عند البصريين واما الكوفية فلا يلزمون ابرازه في صورة عدم

اللبس قياسا على الفعل فان قيل ما الفرق بين الصفة التي جرت على غير من هي له وبين الفعل
 الذي جرى على غير من هو له حيث وجب ابراز الضمير في الصفة مطلقا عند البصريين وحمل
 صورة عدم اللبس على صورة اللبس في الفعل اقتصر ابرازه على صورة اللبس بخو زيد عمرو
 يضر به هو بخلاف هند زيد تضر به حيث لا يجب تضر به هي لعدم اللبس لم يحمل فيه صورة
 عدم اللبس على صورة اللبس طرد الباب قيل انما حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس
 في الصفات دون الافعال تحصيل للفرق بينها وبين الافعال في تحمل الضامير ولم يعكس
 لان الفعل اولي بالتخفيف وذلك باستتار الضمير فيه ثم الحكم لا يختلف في المسئلة بين
 الصفة الجارية على غير من هي له وبين الصفة الجارية على غيرها هي له لكنه ذكر الاصل وهي
 من المختص بالعقلاء ثم لما فرغ من بيان مواضع تغذر الاتصال شرع في بيان امثلتها
 على الترتيب فقال مثلا يالك ضربت مثلا التقدّم على عامله وما ضربك الا انا
 مثال الفصل لغرض وايالك والشر مثالا حذف العامل اذا صلح اتق نفسك والشرى
 اتق نفسك ان تتعرض للشر واتق الشر ان هلكك على ما سبق بيانه في التغذروا نازيد
 مثال كون العامل معنويا وما انت قايما مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوع وهند
 زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسندت اليه صفة جرت على غير من هي له فانه
 اسندت اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لصند حيث قام
 الضرب بها وانما اختار بالتمثيل صورة عدم اللبس يستدل به على صورة اللبس بخلاف ما لو
 عكس ثم الضمير البارز في المثال فاعلا تأكيد والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض قيل
 هو تأكيد الضمير المستكن في ضاربته لكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل الزيدون العمرون
 الضاربون هم نحن حيث جمع الضاربون ولو كان نحن فاعلا لضعف جمعه لانه كالفعل
 والفعل اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع ومن ثم ضعف قام رجل قاعدون فلما نه على
 ما عرف من قبل وروى عن الزمخشري الزيدون العمرون ضاربهم نحن بافراو الصفة و
 على هذا يكون الضمير البارز فاعلا كما قيل واذا اجتمع ضميران وليس احدهما
 مرفوعا الواو للحال اي والحال اي والحال انه ليس احدا الضميرين ضمير مرفوعا فان
 كان احدهما اي احدا الضميرين اعرف من الاخر وقد متته اي قدمت الاعرف
 فلك الخيار في الثاني اي في اتصال الضمير الثاني المؤخر وانفصاله نحو

الدرهم اعطيتكه واعطيتك اياه وضربك وضرب اياك اجتماع المثلين
 ضميران كلاهما غير مرفوع لنصبهما في اعطيتكه وجرا الاول ونصب الثاني في ضربك و
 احدهما اعرف وهو ضمير الخطاب في اعطيتكه وياه المتكلم في ضربك وقدم الاعرف
 فيها فجاز في الثاني الوجهان الاتصال والانفصال وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين
 يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوباً والاخر مجزواً فان قيل قد سبق انه
 لا يسوغ المنفصل لا لتعذر المتصل فهنا لا يتخلوا اما ان تعذرا الاتصال ولا اذا
 المنقضين واقع لا محالة فان تعذر وجب ان يتعين الاتصال فما وجه الخيار قيل
 تعارض فيه هجتا التعذر وعدمه اما جهة التعذر فباعتبار الفصل بالعصلة لفظا بين
 الضمير وعامله وقد عرفت ان الفصل ينافي الاتصال واما جهة عدم التعذر فباعتبار
 عدم الفصل حكماً لما ان تلك العصلة ضمير متصل والفصل بما هو متصل غير معتد به فيكون
 هذا الفصل كلا فصل فلما تعارض فيه هجتان جوز الوجهان توفيقاً بين الجهتين وانما
 قال وليس احدهما مرفوعاً احترازاً عما اذا كان احداً الضميرين مرفوعاً نحو اكرمك لانه
 وجب الاتصال اذ الضمير المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل اصلاً لا لفظاً ولا حكماً
 فيجب الاتصال وانما قال فان كان احدهما اعرف احترازاً عما اذا استاوى بنحو اعطاه اياه و
 اعطيته اياه حيث يجب الانفصال في الاصح للتحرز عن تقدم احدهما المتساويين على الآخر
 من غير مزج وليكون الاول راجحاً على الثاني بالاتصال ولا يستنكف الثاني عن الحقوق
 بمثله من كل وجه وفيه نظر لان المفعول الاول في باب اعطيت راجح على الثاني مع كون
 في الاول معنى الفاعلية وفي الثاني معنى المفعولية فهو يستحق التقديم نظراً الى ترجيح المعنوي
 فلا يلزم تقديم احدهما المتساويين على الآخر من غير ترجيح ولا يستنكف الثاني عن الحقوق بمثله من
 كل وجه ولا يحتاج الى ترجيحه بالاتصال وانما قال وقدمته احترازاً عما اذا كان الاعرف
 موخراً بنحو اعطيته اياك حيث يلزم انفصاله لانه لو قيل اعطيتكوك لزم تاخيراً الاعرف عن غيره و
 هو خلاف الاصل فوجب انفصاله ليكون المتكلم معذوراً في تاخير الاعرف باعتبار الصلوة
 ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على وجه خلاف الاصل وحكي سبويه في تجويز الاتصال
 في اعطيتكوك لان الثاني وان كان الاعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية هو مستحق
 التقديم نظراً الى الترجيح المعنوي باعتبار المقام المعنى عن الترجيح اللفظي والا فهو

منفصل اي ان لم يكن احدهما اعرف او كان احدهما اعرف لكن لا يكون الاعرف مقدما
 فالثاني منفصل لا غير لما بيننا نحو اعطيته اياك اجتمع فيه ضميران وليس شئ
 منهما مرفوعا واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب لكنه لم يكن مقدما واعطيته اياك
 اجتمع فيه ضميران متساويان وليس شئ منهما مرفوعا والمختار في خبر باب كان
 الانفصال يعني اذا وقع خبر كان ضميرا جازا اتصالها بمحذوكته لانه بعد دخول العا
 عليه اشبه المفعول والمفعول اذا كان ضميرا وجب اتصاله نحو ضربته وجازا انفصاله
 محذوكت اياه لانه في الاصل خبر المبتداء وخبر المبتداء اذا كان ضميرا وجب انفصاله لان
 عامله معنوي لكن الحقيقة راجعة على الشبه فيختار الثاني والاكثر انه اذا كنى عن
 الاسم الواقع بعد لولا الا متناعية وعسى ان وقع بعد لولا ضمير مرفوع منفصل
 وبعد عسى ضمير مرفوع متصل فيقال لولا انت اه اى لولا انت لولا انت لولا
 انتم لولا انت لولا انت لولا انتن لولا هو لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها
 لولا نحن وعسيت بفتح التاء اه اى عسيت عسيتا عسيتا عسيت عسيتا عسيتا
 عسا عسا عساها عساها عساها عساها عساها عسيت عسيتا وذلك لان ما بعد
 لولا مبتداء وما بعد عسى فاعل والمبتداء اذا كان ضميرا يجبان يتصل بفعله لانه كالجزم من الفعل ولقائل
 معنوي والاصل في الفاعل اذا كان ضميرا يجبان يتصل بفعله لانه كالجزم من الفعل ولقائل
 ان يقول لو قال لولا انا وعسيت بضم التاء الى اخرها كان اولى لان المتكلم مقدم
 على المخاطب والغائب فيدخل مادونه في قوله اه بخلاف ذكر المخاطب حيث لا يدخل المتكلم
 في قوله اه لانه في اول المخاطب لافى اخره فيكون العبارة قاصرة عن ذكره اللهم انما
 اختار ضمير الخطاب لانه متوسط وخير الامور اوساطها وجاء بعد لولا وعسى
 ضمير متصل يقال لولاك وعساك الى اخيها اى لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك
 لولاك لولاك لولاك لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها
 عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك
 عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها
 عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها عساها
 وعسى الى اخرها فذهب سيبويه الى ان الصغرى في الاول مجرور بحمل لولا
 جازة في الضمير خاصة على ان المولا مع الضمير مثالا للسر مع المظهر كان للذن

مع العدو شانا ليس له مع غيرها وفي الثاني منصوب تشبهاً بالعسى بلعل من حيث ان عسى
 فيها معنى التزجي كما في لعل ويلزم سيبويه ان الجار اذا لم يكن زائداً لا بد من متعلق ولا متعلق في
 في لولا ظاهراً ويمكن ان يقال ان متعلق لولا جوازه فيكون المعنى في نحو لولاك هلكك اشتق هلاكه
 بوجودك وذهب الاخفش الى ان الضمير في الاول مرفوع على انه مبتداء وفي الثاني مرفوع على انه
 فاعل كالضمير المنفصل بعدها باستعارة الضمير المجزور للضمير المرفوع في الاول كعكسه في
 مررت بك انت وباستعارة الضمير المنصوب للضمير المرفوع في الثاني كعكسه في ضرتك انت
 لما ان الكاف ليس من المضمات المرفوعة بل هو ما من المضمات المنصوبة او المجزورة فاحتج
 الى الاستعارة ويلزم الاخفش تغيير اثني عشر ضميراً في كلامه ويمكن ان يقال ان التغيير المستعمل
 وان كان كثيراً هو ان ما لم يستعمل وان قل ونون الوقاية مع الياء اى مع اتصال ياء
 الضمير المتكلم لازمة في الماضي مطلقاً نحو ضربني وضربني وفي المضارع اذا كان
 عربياً اى خالياً عن نون الاعراب نحو يضربني ويكونى اضافة النون الى الاعراب
 بمعنى من كخاتم فضة لان بين النون والاعراب عموماً وخصوصاً من وجه وانما لزمت النون
 فيها لانه اذا اتصل ياء الضمير وجب كسرها قبلها للجهالة فلزمت النون ليصير الفعل
 عن الكسرة التي هي اخ المجرر المختص بالاسم وانما سميت هذه النون بنون الوقاية اى لصيانة
 لاهتاقي اى يقصون الفعل عن اخ المجرر ويسمى نون العماد ايضا لاعتداده بقاء حركة اخر الفعل
 وسكونه عليها فان قيل نون الوقاية حرف فكما يصان الفعل عن اخ المجرر المختص بالاسم ينبغي
 ان يصان الحرف ايضا عن اخ المجرر المختص بالاسم لان خاصية الشيء ما يوجد فيه دون غيره
 قيل كسرة نون الوقاية ليست باخ المجرر لعدم كونها في الآخر لكونها على حرف واحد والآخر انما
 يكون لما له اول فان قيل في دعا ودعى لا يلزم الكسرة عند اتصال ياء الضمير ان يمكن ان
 يقال دعاى ودماى فلم لزمت هذه النون فيها قيل لزوم الكسرة قد يكون لفظاً كما في ضرب
 وقد يكون تقديراً كما في دعاى ودماى او يقال لما لزمت الكسرة في ضربني حمل عليه دعاى و
 دماى طرداً للباب فان قيل قد يدخل الكسرة في الفعل نحو تضربني ولم يكن الذين كضروا قل
 الحق قيل المراد بالكسرة الكسرة التي في الآخر لزوماً بخلاف كسرة تضربني لانه في الوسط و
 بخلاف كسرة لم يكن الذين وقل الحق لروضها بانضمام كلمة مستقلة غير منفصلة فيكون
 عارضاً محضاً ولهذا لا يعود المحدث وفيها بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة

ن
لا يوجد في

كقولاً وضربني فان قيل كيف يستوى بين قولاً وضربني مع ان الضمير في قولاً فاعل وضمير
 ضربني مفعول والفاعل بمنزلة الجزء للفعل والمفعول فضلة وانصال ضميره دون انصال ضمير
 الفاعل قيل سلمنا ان ضربني دون قولاً لكه فوق لم يكن الذين وقل الحق لان الحركة فيه حاصلة
 بانصال كلمة متصلة كما في قولاً فلا يكون عارضاً محضاً بخلاف الحركة في المثالين المضروبين
 حيث حصلت الحركة فيهما بانضمام كلمة منفصلة فيكون عارضاً محضاً فاعرف وانما نزلت
 النون في قولهم عساي حملاً على لعل في الترجي والاكثر عساي مع النون وانما نزلت النون في
 قول الشاعر محمدي بقوسى كحديد الطيس اذ ذهب لقوم الكرام ليستى حملاً على لعل واجاز
 الكوفيون ترك النون في فعل التجب فقالوا ما احسنى ما اجمل بترك النون وانت مع النون
 فيه اى في المضارع ولدن وان واخواتها مخير فانت مبتداء ومخير خبر وهذا الخطاب
 مخاطب غير معين واللام في النون للعهد وفيه صفة النون اى انت مع نون الهمزة الكائنة
 في المضارع ومع لدن وان واخواتها سوى ليت ولعل وهى ان وكان ولكن مخيرين انبياً
 النون وتركتها تقول يضرباني ويضربون ولدن بالتشديد واننى واننى وكاننى ولكننى
 ويضرباني ويضربون ولدن بالتخفيف وانى وانى وكانى وانما استثنى ليت ولعل
 من اخوات ان لعدم التخيير فيها لان التخيير يوجب استواء الجانبين ولا يستوى الجانبان
 فيها بل الايتان في ليت والترك في لعل مختار كما قال الشيخ من بعد ويختار في ليت وعكسها
 في لعل فهذا الكلام دليل خروجها عن التخيير لعدم استواء الجانبين فيها اللهم الا ان يقال
 للتخيير لا يوجب استواء الجانبين بل جوازها ورجمان احدهما لايتا في التخيير باعتبار اصل
 الكلام فيكون صورة اختيار الايتان كما في ليت واختيار الترك كما في لعل فتها من صورة
 التخيير فلا يبدل كلام الشيخ بعده على خروج ليت ولعل من هذا الكلام فلاحاجة الى الاستثناء
 ههنا وانما خيره فيها بين الايتان والترك اما الايتان فلمحافظة على الحركات البنائية في غير
 لدن وعلى السكون البنائى الذى هو الاصل في البناء في لدن واما الترك ففي غير لدن
 للتحرز عن اجتماع النونات وذلك في ان واخواتها ظاهرة واما في المضارع مع نون الاعراب
 فتندلحوق نون الثقيلة واما في لدن فلكونه اسماً مستغنياً عن هذه النون فان قيل اجتماع
 النونات في ان وان وكان مسلم وفي ليت ولعل غير مسلم قيل اجتماع النونات قد يكون
 حقيقة وقد يكون حكماً كما في لعل لان اللام تشبه النون لقربها في المخرج ولكونه محملاً على

لغاها وهي لعن وعن وان وكافي ليت لكونه مجهولاً على اخواتها لكن لما لم يكن في ذاتها مانع و
هو اجتماع النونات وتحقيق الدوامي الى ايتائها وهو قصد المحافظة على حركاتها البناءية
والحمل على الاخوات خلافاً لاصل اختيار فيه الاتيان ولما ازداد المانع في لعل وهو انضمام
ثقل كثرة الحروف مع ثقل اجتماع اللامات اذ ليس بين اللام الاولى والاخيرين الاحرف
واحد وهو العين اختيار فيه الترك ومختاراً لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات
ان استعماً لا فيقال ليتنى اذ لا يلزم فيه اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف وقال سيبويه
لا يجوز فالنون في ليت الا لضرورة الشعر نحو قول ابن الخليل كنية جابر اذ قال ليتنى صارفه
واقعد بعضهم الى وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب فيقال متى عنى التشديد
وقد في وقطى بمعنى حسبى كفاف والاتيان في من وعن وقد وقط للمحافظة على السكون
اللازم الذي هو الاصل في البناء بخلاف الحركة اللازمة حيث لا يلزم محافظتها لئلا يلبس
باصل في البناء والترك فيها قياساً على لحوق الساكن الظاهر نحو من ابنك من الرجل وعكسها
اي عكس ليت لعل اي يختار فيها تركها فيقال لعل لثقل تكرار اللامات وكثرة الحروف وحكم
نجل بنون وجيم مفتوحين ولا م ساكنة وهو بمعنى حسبكم لعل فيقال نجل بمعنى كذا في كواهة
لام ساكنة قبل النون ويتوسط بين المبتداء والخبر قبل دخول العوامل اللفظية
عليها في نحو كان وان وعلمت واخواتها وفروعها من نحو ما ولا المشبهتين بليس وبعدها
اي بعد دخول العوامل اللفظية صيغة مرفوعة منفصل مخزى هو القايم وكنت
انت الرقيب وان هو الغفور الرحيم وعلمت زياد هو القايم وما زيد هو الكريم وانما قال
صيغة مرفوعة منفصل ولم يقل ضمير مرفوعة منفصل لكان الاختلاف في كونه ضميراً على ما
سنبين ولا يمكن الاختلاف في كونه صيغة مرفوعة فان قيل يلزم في المبتداء والخبر الجمع
بين الحقيقة والجاز لانهما قبل دخول العوامل اللفظية عليهما مبتداء وخبر حقيقة وبعد
دخولها مجازاً من باب تسمية الشيء باسم باعتبار ما كان قيل الجمع بينهما جائز عند المصنف
باختلاف الجهة بيانه ان عدم حواز الجمع بينهما للتنافي ولا تنافي عند اختلاف الجهة
اي عند اختلاف القرابين كما يقال لا تنكح ما نكح ابوك عقداً او وطياً فانه اريد
بقوله ما نكح الحقيقة بقرينة قوله وطياً والجاز بقرينة قوله عقداً ومنه قوله
تعالى وان كانوا اخوة رجالاً ونساءً عند من جوز الجمع بينهما حيث اريد بالاخوة الاخوة

والاخرات بقريته قوله بعدها رجالا ونساء فكذا ههنا يراد بالابتداء والخبر الحقيقة
بقريته قوله قبل العوامل والمجاز بقريته قوله وبعدها ويمكن ان يحمل الكلام على عموم المجاز
فيجوز الكلام عند عموم المجاز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالابتداء المسند اليه المقدم بالخبر
المسند به المؤخر بالرتبة او يراد بالابتداء الجزء الاول من الجملة الاسمية وبالخبر الجزء
الثاني منها او يحوذ ذلك ما يصح او يقال ان الاشكال انما يتوجه اذا كان الطرف اعنى قوله
قبل العوامل وبعدها صفة الابتداء والخبر اما اذا كان متعلقا بقوله يتوسط فلا يتوجه
الاشكال اصلا كما ان الطرف في قولك رايت هذا الشباب في شبابه وصباه متعلق
بقوله رايت وليس بصفة للشباب فعلى هذا يكون الابتداء والخبر على الحقيقة فافهم
وانما نعين صيغة المرفوع المنفصل لانها دال على الخبرية لان مرفوعيته كثيرة في كلامهم
وانما نعت صيغة المرفوع المنفصل لانه اما حرف موضوع على صورة الانفصال واسم
مبتداء والابتداء اذا كان ضميرا كان حقه الانفصال وقوله مطابق للمبتداء صفة
اخرى اى مطابق له في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب
والغيبة نحو زيد هو القاييم والزيدان هما القايمان والزيدون هم القايمون وهند هي
هي القايمة كما في قوله تعالى وان ترون انا اقل منكم ما لا اولاد وكنتم انت الوقيب عليهم
وانه هو الغفور الرحيم وانما كان مطابقا للابتداء لكونه عبارة عنه وقوله ويسمى فصلا
الجملة صفة اخرى اى يسمى تلك الصيغة فصلا وانما يتوسط هذه الصيغة بين المبتداء
والخبر لتفصل تلك الصيغة بين كونه نعتا وخبرا وليفيد نوعا من التاكيد لهذا لعل
التوسط لعل التسمية لان هذا الغرض لا يحصل بالتسمية ووجه التسمية غير المذكور في المتن
ثم قال الخليل وسيبويه انما يسمى فصلا لانه يفصل بين ما قبله وما بعده ببيان ان ما بعده
ليس في خبر الاول وليس من صفاته ولهما تارة وقال المتأخرون انما يسمى فصلا لانه يفصل اى يفرق
بين الخبر والنعت وما ل كلا الوجهين واحدا انما الفرق في العبارة وهذه التسمية عند البصريين
والكوفيون يسمونه عمادا لانه يحفظ ما بعده عن السقوط عن الخبر مثل عماد البيت والضمير
في قوله كونه عايد الى الخبر دون المبتداء وان كان المذكور سابقا للابتداء والخبر لتعينه
بالقريته اذ هو المتعين لصلاحيته النعت دون المبتداء ويمكن ان يجاد الضمير الى ما بعده
بمعونة المقام اى بين كون ما بعده وانتصاب نعتا على انه حال او خبر لكونه فان قيل الاتي

الى الفصل انما يكون اذا اتحد اعراب المبتداء والخبر وكان المبتداء ظاهرا لمحصل اللبس
 بخوزيد هو القائم اما اذا اختلف اعرابهما بخوان زيدا هو القائم وكان زيدا هو القائم او كان
 المبتداء ضميرا نحو كنت انت الرقيب عليهم وانه هو الغفور الرحيم فلا احتياج اليه لعدم اللبس
 قبل ما حصل لللبس في بعض الصور حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس طر الباب وشرطه
 اي شرط هذا المتوسط او شرط هذا الفصل او شرط المذكور من الصيغة ان يكون الخبر
 خبرا لمبتداء معرفة اي ملحقا بالمعرفة مثلا او افعلا من كذا واما شرط ان يكون الخبر
 معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه اذا كان الخبر معرفة اذ لو لم يكن معرفة لم يلتبس الخبر بالمت
 فلا يحتاج الى الفصل وافضل من كذا ملحق بالمعرفة لا متناع دخول اللام فيه لقيام من فيه مقام اللام
 ولهذا لا يجوز الجمع بينهما لا يقال زيدا افضل من عمر واجازا بوعثان المازني وقوعه قبل المضارع
 لمشاهدة الاسم المعرفة في متناع دخول اللام فيه كقوله تعالى ومكروا لك هويبور واجيب
 بان لا يتعين في الآية كونه فصلا لاحتمال ان يكون مبتداء وما بعده خبره او تأكيد لما قبله
 كما قوله تعالى وانه هو اخذك وابكي وانه هو امات واجبي مثل كان زيدا هو افضل
 من عمرو وهذا مثال كون الخبر افعلا من واما ذكر مثال كون الخبر افعلا من كذا بعد دخول
 العامل دون كون الخبر معرفة ودون كون الخبر قبل العوامل مع انها اصلان لان الفصل انما
 يحتاج اليه فيها بالرفع اللبس بخلاف كون الخبر افعلا من كذا وكون الخبر بعد العوامل فانهما
 فرعان لعدم الاحتياج فيها الى الفصل لعدم اللبس فيها غالبا فاختار بالتمثيل الفرعين
 ليستدل به على الاصلين بخلاف ما لو عكس وكان كون الخبر معرفة وكون الخبر قبل العوامل
 مستغنيين عن المثال لكثرهما بخلاف الفرعين فانهما يحتاجان الى المثال لقلتهما ولا موضع
 له اي لا محل لضمير الفصل من الاعراب عند التحليل لا نه عنده حرف على صيغة الضمير وضع
 للفصل يتغير المبتداء فيكون بمنزلة كاف الخطاب في ذلك ذلكا ذلكم وتاء الخطاب في انت
 انما انتم فكما ان هذه الحروف لا محل لها من الاعراب فكذا ههنا وعند بعضهم اسم بمعنى
 ملغى ليس بمجمل ولا عامل واستبعد التحليل الغاء الاسم وقوله عند التحليل متعلق بقوله
 له لكونه ظرفا مستقرا اي لا موضع له كائن له عند التحليل او متعلق بمعنى النفي اي انتفى
 الموضع له عند التحليل وبعض العرب يجعله اي ضمير الفصل مبتداء وما
 بعده خبره يجوز ان يكون قوله خبره بالرفع فيكون قوله ما بعده مبتداء وقوله خبره

خبره والجملة حال ويجوز ان يكون بالنصب فيكون ما بعده عطفا على اول مفعولى يجعل و
 خبره عطف على ثانى مفعولى يجعل اى يحضر العرب يجعل هذا الضمير مبتداء ويجعل ما بعده
 خبره فلا ينصب في كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وبعضهم يجعل هذا الضمير
 تأكيدا لما قبله ورد بان يجوز دخول لام الابتداء على هذا الضمير ولو كان تأكيدا لما
 جاز ذلك فدخل اللام يمنع كونه تأكيدا وبعضهم يجعله تابعا لما بعده في العرب ورد
 بان كون الشئ تابعا لما بعده ليس مجعودا في كلامهم على انه ينتقض بقوله كنت انت
 الرقيب فان الرقيب منصوب وانت ضمير مرفوع ولو كان ضمير الفصل تابعا لما بعده
 لوجب اختلافه باختلاف المتبوع فوجب ان يقال كنت اياه الرقيب وكذا ينتقض بنحو
 كان زيدا هو القائم وعلمت زيدا هو المنطلق فانه لو كان تابعا لما بعده لوجب ان يقال اياه
 القائم وياه المنطلق اذ المتبوع منصوب فيجب ان يكون التابع ضميرا منصوبا وهذا الفرض
 يتوجه على من يجعله تأكيدا لما قبله ايضا لانه لو كان تأكيدا لما قبله لوجب ان يقال ان زيدا
 اياه القائم وعلمت زيدا اياه المنطلق لان التاكيد ابدى يتبع المؤكد وللخصم ان يقول هذا
 من باب استعارة الضمير المرفوع للضمير المنصوب كما في ضربتك انت وانما تعينك مستعارة
 لما مر ان الضمير المرفوع اول على الخبرية لان مرفوعيته كثيرة في كلامهم ثم لما فرغ من بيان
 ضمير الفصل شرع في بيان ضمير الشان والقصة فقال ويتقدم قبل الجملة ضمير
 غائب مرفوع على انه صفة ضمير يسمى ضمير الشان والقصة يفسر الجملة صفة
 اخرى لقوله ضمير اى يسمى ذلك الضمير ضمير الشان ان كان مذكورا لقوله تعالى قل هو الله
 احد وضمير القصة ان كان مؤنثا لقوله تعالى اولم تكن لهم اية ان يعلم علماء بنى اسرائيل
 اى اولم تكن القصة وانما يتقدم هذا الضمير للتعظيم والاحلال لان ذكر الشئ مهمما ثم
 ذكره مفصلا يوجب في النفس تعظما واجلالا ولئلا يفوت الكلام من السامع عند
 غفلته وانما يسمى هذا الضمير ضمير الشان والقصة لانه عائد الى ما هو المعهود في الزمن
 من شان او قصة وقيل انما سمي ضمير الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا في
 كلام له شان عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امر اعظيما له وقع في
 قلوب الناس ويختار تانيث هذا الضمير لرجوعه الى القصة اذا كان في الجملة المفسرة
 مؤنث غير فضلة لقصد المناسبة لا لقصد انه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تعالى فاعضا

نحو
 انما
 يعنى

الضمير
 مفسر بوجه

لا تسمى الابصار فان قيل قوله قيل حشوا فائدة فيه اذ الغرض يحصل بان يقول وتقدم الجملة
ضمير غائب قيل يمكن ان يراد بقوله يتقدم معناه لان معنى التقدم الوقوع مقدما واريد ههنا
مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة كافي قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعده لتلاحيث
اريد بالاسرائي مجرد الذهاب لا الذهاب بالليل بدلالة قوله ليلاى ويقع قبل الجملة
ضمير غائب ويمكن ان يقال القليته ان استفيد بقوله يتقدم لكنه صرح به لتأكيد التقدم
الضمير على معاده غير ظاهر فبالجرى ان يؤكد وقوله يفسر صفة بعد صفة لقوله ضمير غائب
اى يفسر ذلك الضمير لجامه بالجملة بعده الطرف صفة الجملة اى بالجملة الكائنة
او الواقعة بعده اى بعد ذلك الضمير وانما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لانه
عائد الى الشأن والقصة وذلك لا يكون الا جملة والفراء يجوز تفسيره بالمفرد الماؤل
بالجملة نحو كان قائما الزيدان وانما قال بالجملة دون جامع ان الموضع موضع الضمير لتقدم
المعاد لزيادة التمكن في الذهن لان عود ضمير الشأن الى الجملة خلاف ما عليه شأن الضمير
فكان من مظان التأكيد وانما ذكر قوله بعده مع انه مستند له بقوله ويتقدم الجملة لمكان
التأكيد لما مر ويكون منفصلا ومتصلا ومستترا وبارزا فنقوله يكون منفصلا
ومتصلا تقسيم ضمير الشأن والقصة وقوله مستترا وبارزا تقسيم المتصل اى يكون
ذلك الضمير منفصلا ومتصلا مستترا ذلك المتصل او بارزا على حسب العوامل
اى انفصاله واتصاله مستترا كان او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله
معنويا بان كان الضمير مبتدأ كان منفصلا لفوات ما يتصل به نحو هو زيد
قائما وان كان عامله لفظيا فان كان صالحا لا مستترا للضمير كان مستترا نحو كان
زيد قائما والا بارزا اى ان كان الضمير منصوبا وعامله فعل وحرف كان الضمير
بارزا نحو ظننته زيد قائما وان زيد منطلق فقول الشيخ نحو هو زيد قائم
مثال المنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم
مثال المتصل البارز وحذفه اى حذف ضمير الشأن حال كونه منصوبا
ضعيف لعدم الدليل عليه بعد حذفه لان الخبر كلام مستقل ليس فيه رابط
والجواز لكونه على صورة الفضلات ولقاتل ان يقول قد يقوم الدليل عليه بعد
حذفه كرفع زيد في ان زيد قائم وانما قال منصوبا لان حذفه مرفوعا لا يجوز اتصاله

ان كان فاعلا فظاهر وان كان مبتدأ فلعدم الدليل عليه بعد حذفه على ما مر مع كونه ركن
الامع ان مستثنى مفرغ اى ضعيف مع كل عامل الامع ان المفتوحة اذا خففت ظرف
لقوله الامع ان لمعنى المقارنة اولعنى الاستثناء اى الامقرونا بان وقت تخفيفها او مستثنى
وقت تخفيفها فانه اى فان حذفه لا زهر اما القول بوجود هذا الضمير فلان ان المكسورة
والمفتوحة كل واحد منها يعملان لمشابهتهما الفعل على ما عرف لكن المفتوحة اقوى شيها
من المكسورة به لان صيغته مثل صيغته مد ومنتد فقلنا بوجود هذا الضمير ليكون
ان المفتوحة عاملة اعتبار القوة شبهها بالفعل واما امتناع التلطف بهذا الضمير فلكون
ان سلغة صورة عملا بتخفيفها وتغيير صورتها مثاله قوله تعالى واخر دعوانهم ان الحمد لله
رب العالمين اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه كلمة ما جسد قوله وضع
المشار اليه فصل خرج به غير اسم الاشارة فان قيل ان اريد بقوله لمشار اليه الاشارة
المحدود الاصطلاحية لزم تعريف الشئ بما يساويه في المعرفة والجهالة اذ الاشارة
في المحدود اصطلاحية وان اريد بالاشارة اللغوية لا يستقيم التعريف حيث يدخل فيه
ضمير الغائب والمعهود وغيرهما قيل المراد الاول والتعريف لفظ وهو تعريف لفظ بلفظ اجلى
منه او يقال الاشارة في المحدود لغوية في الاصل صارت هي جزء المحدود والمحدد اسماء
الاشارة لا الاشارة او يقال المراد الثاني ويخرج ضمير الغائب ونحوه باعتبار الجهنية
فان ضمير الغائب وان وضع للاشارة الى شئ بالمعنى اللغوي لكنه لم يقصد فيه ذلك
بل يقصد كونه كناية عن غائب متقدم الذكر او يقال المراد به الاشارة المحسنة وهو
الاشارة بالجوارح اى ما وضع لمشار اليه اشارة حسية فلا يرد ضمير الغائب ونحوه
فانه يشير الى المعاد اشارة ذهنية غير حسية ويرد عليه نحو ذلكم الله فان الله تعالى
منزه عن الاشارة المحسنة واجيب بانه محمول على التجوز وهي ذاللمذكر
ولقائل ان يقول لا يستقيم جعل قوله ذا خبر القوله وهي اذ لم يعطف على ذا
غيب من سائر اسماء الاشارة فلا يصح حمل ذا على الضمير العائد الى اسماء
الاشارة ويمكن ان يحمل كلام الشيخ على تاويل وبتسامح وذلك بوجوه احدها
ان قوله هي مبتدأ محذوف الخبر اى وهي خمسة والجملة بعده مبنية والثاني
ان قوله هي مبتدأ وذات خبره محذوف المعطوف اى وهي ذا واخواته وقوله

الضمير
الغائب

للمذكر خبر مبتداء محذوف اى وهو للمذكر ولمشناه كذا والثالث ان قوله هى مبتداء
 وقوله ذا مبتداء ثان محذوف الخبر اى وهى منها ذا والجملة خبر المبتداء الاول و
 قوله للمذكر صفة ذا والرابع ان قوله هى مبتداء وذا مبتداء ثان والمذكر خبر ذا
 والجملة خبر المبتداء الاول محذوف الضمير اى وهى ذا منها للمذكر ومحذوف الموصول
 فيها عطف اى وهى المذكر والذى لمشناه وقوله زان وذين بدل من الموصول المحذوف
 فافهم ثم اختلف فى ذا فقال ابن يعيش يمكن ان يكون ذا كلمة ثنائية كهو وهى ومن
 وما فلا يحتاج الى بيان اصله ورد بان احكام الاسماء المتمكنة غالبية فى هذه الكلمة
 حيث يختلف صيغته تدكيرا وتانيثا وافرادا وتنثية وجمعها حيث يقال فى المفرد المذكر
 ذا وفى المؤنث ذى وفى المثنى زان وفى الجمع اولاء وهذا اية النصرف والتمكن و
 غلبة احكام الاسماء المتمكنة والمتصرف يمنع كونه ثنائية لان بناء الاسم المتمكن
 لا يكون اقل من القدر الصالح فلا بد من بيان اصل وقيل اصله ذو وبالواو ينحذف
 الواو الثانية اعتباطا اى بغير علته موجبة وقلبت الواو الاولى الفال تحركها وانفتاح
 ما قبلها وبني لمشاهدة الحرف فى الافتقار فذهب التنوين للبناء فصار ذا وفيه نظر
 لانه لو كان اصله ذو ولوجب ان يكون تنثية ذو وان كعضوان تنثية عسا واجيب
 بانه انما لم يقل تنثية ذو وان فرقا بين الاسم المتمكن وغيره وذلك لان المثنى فى
 غير المتمكن صيغة مرتجلة غير مبنية على الواحد فلم يعيد الى صله وقيل اصله ذيبى
 بالياءين فحذفت الياء الاخيرة اعتباطا وقلبت الواو الاولى الفال تحركها وانفتاح ما قبلها
 وفيه نظر لانه لو كان اصله ذيبا لوجب ان يكون تنثية ذيان كوحيان تنثية وحى
 وقيل اصله ذوى بفتح العين فحذفت الياء وقلب الواو الفاء وقيل اسم الاشارة
 الدال وحدها والالف زائدة ولمشناه اى مشى ذا زان رفعا وذين نصبا وجبا
 واختلف النحاة فى مشناه فذهب الاكثر الى بناءه لقيام علة البناء وهى مشاهدة
 الحرف فى الاحتياج وقيل معرب لان آخره يختلف باختلاف العوامل والا ولاصح لان بناء
 الواحد والجمع اعنى ذا وهؤلاء شاهدها صدق على بناء المثنى وعلى ان اختلافا صيغى
 وصغى غير مضاف الى العامل كاختلاف صيغ الضمائر مثل انا واياى فيكون زان صيغة
 مرتجلة للمثنى المرفوع غير مبنية على الواحد وذين صيغة مرتجلة للمثنى المنصوب كانا

وإياي وكذا الخلاف في اللذان والذين وقد سبق ذكره في حكم المعرب للمؤنث تاوئي
 وته وذاوذي وذو ذهي وهي بقلب ذال ذاتاء في تاو بقلب لالف ياء
 اثي ذى وهاء في ذه وبالجمع بين القلبين في تي وته يعني ان ذاله قلبت تاء ولفه
 قلب ياء في تي وهاء في ته وبالجمع بين البدلين في ذهي وهي يعني ان الفه قلبها هاء
 وياء ولمشناه اعلمشني المؤنث تان رفعا وتين نصبا وجزاوها على الخلاف
 المذكور في ذان وذين ولجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث عا فلا كان او غير عا قل
 اولاء مذكرا وقصرا اي سواء كان ممدودا او مقصورا والمقصود ان يكتب بالياء
 وقد ينون الممدود المكسورا كصه وان كان اوكلاء معرفة وصيه منوناً نكره لافادة
 البعد وتنزله بالبعد منزلة النكرة ويلحقها او يدخل في اول اسماء الاشارة
 حرف التنبيه وهي الهاء لان الاشارة يلزم تنبيه المخاطب او لا يقال هذا
 هذان وهاتتا وهاتان وهو لاء ويتصل بها اي يتصل باواخر الاسماء
 الاشارة حرف الخطاب ليدل على احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع
 والتذكير والتانيث فيقال ذلك ذاك ذاكى وناك تاكا تاكن واوئك والذليل
 على حرفية امتناع وقوع الظاهر موقعه وفيه نظران ضميرا فعلا ايضا يمتنع وقوع
 الظاهر في موقعه لان الاستتار ضمير الفاعل فيه لازم واجيب بانهم وان امتنع ذلك
 لكنه لما وجد فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه فيحكم باسميته وهي خمسة في خمسة
 اي حروف الخطاب خمسة وهي ك كما كك كك كن في خمسة اسماء الاشارة وهي ذان و
 تاوتان واوكلاء فيكون المجموع بضرب اسماء الاشارة الخمسة في حروف الخطاب الخمسة
 خمسة وعشرين لفظا والقياس والقياس يقتضيه ان يكون حروف الخطاب ستة لكن
 اشترك خطاب الاثنين فبقي خمسة ثم لفظ الحرف يذكر ويؤنث وههنا اعتبر التذكير
 ولذا انت العدد لما عرف ان تانيث العدد من الثلاثة الى العشرة على عكس تانيث جمع
 الاشياء وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاك كن كلمة الى ههنا اسقاطية
 ومعناه ذاك وما سواه الى ذاك فلا يخرج ما بعدها عن حكم ما قبلها وذانك
 وما سواه الى ذانكن بتخفيف النون وتشديد ها قال الله تعالى فذانك برهانان
 من ربك وجه التشديد سند ذكره بعد اسطر وكذلك البواقي اي تاك الى

تأكن وكذلك سائر لغاتها وتأنك الى تأنك واولئك الى اولئك ويقال ذا
 للقريب اى للمشار اليه القريب وذلك للبعيد اى للمشار اليه البعيد و
 ذاك للمتوسط اى للمشار اليه المتوسط اى لذى بين القريب البعيد واما
 قال هكذا للمناسبة بين قلة المسافة وقلة الحروف وكثرة المسافة وكثرة الحروف
 واما اخذ ذكر المتوسط عن الطرفين والظاهر ان يذكره في الوسط لتوقف معرفته
 على معرفة الطرفين واما لما لمصنف الفرق الى غيره حيث قال ويقال ذا للقريب اه
 ولم يقل ذا للقريب اه لانه لما رأى كثرة تخلف هذا الفرق باستعمال ذا مكان اخويه
 وبالعكس لم يتخذ مذهبهم واحال الى غيره فقال ويقال وتلك وذانك وتأنك
 مشددتين واولئك مثل ذلك خبر لقوله وتلك وما عطف عليه اى لفظ تلك
 وما عطف عليه مثل لفظ ذلك في افادة البعد وقال الاندلسى لا فرق بين تشديد
 النون وتخفيفها قربا وبعدا والنهاية فرقوا وذلك مذهب المبره وجه التشديد ان
 احدى النونين فيها نون التثنية والاخرى بدل من اللام المحذوفة في الواحد عند
 المبره وعوض من الالف المحذوفة في الواحد عند غيره لان للالف فيها الف التثنية
 لا الالف الواحد وانتصاب قوله مشددتين على انه خبر كان المحذوفة اى ان كانتا
 مشددتين وفيه نظر لان حذف كان بدون حرف الشرط سماعي وقيل انه حال من
 ذانك وتأنك المحكوم عليهما بمثالثة ذلك فيكونان فاعلين معني وفيه ايضا نظر لان
 معنى الماثلة في مثل ذلك عامل معنوي والحال يتقدم على العامل المعنوي واما ثم بفتح
 التاء وتشديد ياء الميم وهما بضم الهاء وتخفيفا نون وهما بفتح الهاء وتشديد النون
 وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضا فلمكان اى فلاشارة الى المكان خاصة اى خاصة
 خاصة اى خصوصا والجملة مؤكدة يعنى ان هذه الاسماء الثلاثة للاشارة الى مكان
 خاصة اى لا يشار بها الى غير المكان لكن هنا يشار بها الى المكان القريب ههنا وهناك
 الى المتوسط وثم وهنا مشددة وهنالك الى البعيد واما قولهم قال كذا ومن ثم قلت
 كذا فلاشارة الى المكان الاعتباري الموصول بنحو الموصول لانه يقتقر الى الصلة
 فاشبه الحرف في الافتقار الى الغير ما لا يتم جزءا من الكلام اى مبتداء او خبر او
 فاعلا او نحو ذلك وانتصابه على التمييز اى لا يتم جزئيه او حال او لا يتم حال كونه جزءا

معتزلة

الاعراب

من الكلام الا بصلة وعائد مستثنى مفرغ اى لا يتم بشئ الا بصلة وعائد من الصلة فان قيل ان اريد بالصلة الماخوذة في تعريف الموصول للغوية لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال في الحد وان اريد الاصطلاحية فاما ان يؤخذ الموصول في تعريفها بان يقال الصلة هي الجملة الخبرية المبنية للموصول اولم يؤخذ بان يقال الصلة هي الجملة الخبرية وعلى الاول يلزم الدور اذا المراد بالموصول الاصطلاحى وعلى الثانى يلزم ان يسمى كل جملة خبرية صلة وليس كذلك قيل المراد به الاصطلاحى ليس تعريف الموصول باعتبار اخذ الصلة فيكون باب تعريف الشئ بنفسه بل هو من باب تعريف الشئ بما يحتاج الى تفسير اخر من غير ان يعود الى المحدود حتى يلزم الدور كما يقال العالم من قام به العلم ثم قال العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به فكذا هنا قال الموصول ما لا يتم جزء الا بصلة ثم فسر الصلة بقوله بقوله وصلته جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشئ بما هو اخفى منه ولا يلزم منه ان يسمى كل جملة خبرية صلة بل كل جملة خبرية لا يتم الموصول جزءا بل لها بدالة التفسير فافهم وقال المصنف اريد بالصلة الصلة اللغوية والا يلزم تعريف الشئ بنفسه اذا المراد بالموصول الاصطلاحى وفيه نظر لانه لو لم يرد الصلة الاصطلاحية لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال في الحد على انه قال بعد ذلك انما قلت بصلة ولم اقل جملة كما قال الزمخشري جريا على اصطلاحهم فيتناقض كلامه فان قيل الموصول كما لا يتم جزء من الكلام الا بصلة وعائد نحو جاء فى الذى قام ابوه كذلك لا يتم فضلة في الكلام الا بها نحو ضربت الذى قام ابوه فما وجه تخصيص الجزئية قيل الجزء اعم من الركن فيتناول الفضلة فالها ايضا جزء الكلام وان لم يكن ركن يفوت الكلام بغوته فان قيل لو قال ما لا يتم جزء الجملة خبرية وضمير له لكان اخصر واوضح قيل انه سلك طريق الاجالة والتعصيل وذلك من باب البلاغة او يقال انه قصد بيان الاسم المصطلح عليه لتلك الجملة ولذلك الضمير وقيل انما قال بصلة احترازا عن الاسماء التى يتم جزء من الكلام بدون صلة نحو زيد ورجل وانما قال وعائد احترازا عن بعض الظروف المضاف الى الجملة كحيث واذا واذا هذه الاسماء لم يتم جزء الا بصلة بعد ها لكنها لا يحتاج الى عائد وليست بموصولة في الاصطلاح وفيه نظر لانه اذا اريد بالصلة الاصطلاحية لا يحتاج الى اخراجها الى قيد اخر لان جملتها لا تسمى صلة اصطلاحيا ولو لواريد بكلمة ما كلمة كان قوله وعائد احترازا عن الموصول الحرفى وهو ان وان وما وكي

المصدریات واذ ارید بها الاسم بکالة مورد التقسیم کان ذلك خارجا عنها وصلته
ای صلة الموصول جملة خبرية معاومة مضمونها للخطاب وانما وجب ان يكون صلته جملة
لان وضع الذى والتى ومثناها ومجوعها الغرض وصف المعارف بالجل فحل احوالها علیها
وانما وجب ان يكون تلك الخبرية لان الانشائية لا تثبت لها فى نفسها وثبات الشئ
للشئ فرغ وثبوتها فى نفسه وانما وجب ان يكون تلك معلومته للخطاب قیاسا على سائر
الصفات لان الصفة من شأها ان تكون معاومة للخطاب قبل اجرائها على الموصوف فلا يقال
جاء فى الذى قام الا لمن عرف قیامه وحمل مجيئه فان قيل الموصول معرفة فكيف تبين بالجملة
وهى نكرة على ما عرف قيل لا خیر فيه اذ قد تفيد النكرة ما لا تفيد المعرفة والعائد فى الصلة
ضمير له ای الموصول وانما احتاج الى عائد ليربط الصلة بالموصول والا كانت اجنبية
غير مفيدة وصلة الالف واللام وهما المنحضان من الذى والتى صارتا بمعناهما
للتخفيف اسم فاعل ومفعول وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا بمر فوعها جملة وان لم
تكونا بمعنى الفعل لما صح وقوعها صلة وانما اورد الفعل على صورة اسم الفاعل والمفعول
لان اللام الموصولة بالحقیقة اسم موصول وهو انما يدخل فى الجملة لكنها يشبه اللام
الحرفية اعنى لام التعريف صورة وهو انما يدخل فى المفرد فجعلت صلته ما كان جملة
معنى مفرد اصورة عملا بالحقیقة والشبه جميعا لصفة مشبهة لنقصان مثا جنها
بالفعل ولا اسم تفضیل لانه ليس بمعنى الفعل بسبب الزیادة ولا مصدر لانه لا یقدر
بالفعل لا بتضمنه ان وهو معها بتقدير المفرد وكان حق الاعراب ان يكون على الامر
الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية فى صورة اللام الحرفية والحرف لا یتحمل الاعراب
نقل اعراجها الى صلته واعربت باعراجها كما فى الا لكائنة بمعنى الغیر هو على ما مر فى باب
الاستثناء فقیل جاء فى الضارب ورايت الضارب ومردت بالضارب وهى
ای الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان لثنى المذكر
واللتان لثنى المؤنث مطلقا بالالف رفعا والياء نصبا وجرا والاولى على
وزن العلم والهدى واللذين كلاهما جمع المذكر واللائى واللاء واللائى
واللائى والنوائى كلاهما جمع المؤنث ومن وما وهما بمعنى الذى یتستوى فیها
المفرد والثنى والجمع والمذكر والمؤنث غیر ان من ینحصر بذوى العلوم وما غیرها

بطريق الحقيقة وقد يستعمل أحدهما مكان الأخرى مجازاً وإي للمذكر بمعنى الذي كقوله
 تعالى أقيم أشد على الرحمن عتياً وإية للمؤنث بمعنى التي نحو أيتها أحسن من هند
 عندي وذو الطائفة أي ذو المنسوبة إلى بني طي والقي يستعملها بنو طي
 بمعنى الذي والتي ثم أعلم أن ذو ويجيئ لمعنيين بمعنى صاحب كما مر في الأسماء الستة و
 بمعنى الذي في لغة بني طي وهو المراد هنا والفرق بينهما أن الأولى مفعلة وهذه مبنية
 لا يتغير بقول جاء في ذو قام ورايت ذو قام ومررت بذو قام ويستوي فيه المذكر
 والمؤنث والواحد والمثنى والمجموع والغائب والمحاضر كقوله محاذف لئن تغير بعض
 ما صنعتوه لا نتحين للعظم ذواتا عارفاً للعظم الذي أنا عارفه وكقول الآخر
 فان الماء ماء أبي وحدي وبيري ذو حفرت وذو طويت أي التي حفرتها والتي طويتها
 وذو أجد الاستفهامية نحو ما ذا صنعته أي شيء الذي صنعتها وكذا بعد من
 الاستفهامية نحو من ذاكرمت وقيل إن ذا من الموصولات مطلقاً والالف واللام عطف
 على ما ذكر من الموصولات فإن قيل قوله والالف واللام يوهم أن كلاهما موصول وليس
 الأمر كذلك بل مجموعها موصول قبل الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع كأنه قال ومجموعها
 والعائد المفعول يجوز حذفه أي الضمير العائد من الصلة إلى الموصول يجوز
 حذفه إذا كان مفعولاً كقوله تعالى اهَذَا الذي بعث الله رسولا أي بعثه الله رسولا
 وإنما جاز حذف مثل هذا الضمير لموصول العلم به لكونه محتاجاً إليه حيث يحتاج الموصول
 إليه فيدل على المحذف وعلى أن المحذوف ضمير لا ظاهر مع كونه فضلة بخلاف ما إذا
 لم يكن الضمير محتاجاً إليه حيث لا دليل حينئذ على حذف الضمير لموصول الغرض وهو
 الاختصار بخلاف الظاهر الذي هو الأصل فلا حاجة إلى حذف الضمير الذي هو خلاف
 الأصل وذلك بأن لا يكون عايداً إلى الموصول نحو سمع الله لمن حده أو أعاد إليه ضمير أخرايضاً
 كما عرفت نحو الذي ضربت عنده غلامه وبخلاف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولة
 فيها فالضمير أحد دلائل موصوليتها وبخلاف ما إذا كان في الصلة ضمير الفاعل إذا الفاعل
 لا يحذف فالحاصل أن العائد إلى الموصول غير اللام إذا كان فضلة ولا يكون ضمير
 سواء يجوز حذفه لدلالة الموصول عليه بخلاف ما إذا كان ضمير سواء نحو الذي
 ضربت عنده غلامه وبخلاف العائد إلى غير الموصول نحو سمع الله لمن حده فإن الضمير

عائد الى غير الموصول فلا يجوز حذفه منوياً حيث لا يدل الموصول على المحذوف لاستغنائه عنه
 فاذا قال سمع الله لمن حمد قاصداً قوله لمن حمد على ما هو شأن من يقصد اتباع السنة كان
 هذا غير جائز من جهة النحول لزوم حذف الضمير المستغنى عنه مراداً فلا يكون ما يشبه الفاظ
 القرآن فينبغي ان يفسد الصلوة كما جاء في بعض الروايات وبخلاف صلة اللام الموصولة
 لعدم ظهور الموصولة فيها والضمير احدى لاثل موصوليتها فان قيل اى حاجة الى دلالة
 الموصول عليه فلم لا يجوز حذف العائد المفعول اذا كان في الصلة ضميران او كان الضمير
 عائداً الى غير الموصول قيل الاصل ان الضمير وان كان فضلة لا يحذف لان الاضمار خلاف
 الاصل وانما وضعت الضماير للاختصار وبعد الحذف يستوى الظاهر والضمير فلا حاجة
 الى ارتكاب مخالفتي الاصل وهما الاضمار والحذف مع حصول الغرض وهو الاختصار بحذف
 الظاهر الذى هو الاصل لكنه اذا احتج الى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد الى الموصول
 يجوز حذفه لقيام الدليل على تحقق مخالفتي الاصل وهما للاضمار والحذف فعلى هذا التحقيق
 ظهر ان اللام في العائد للعهد اى العائد الذى لا يتم الموصول الاية فيخرج العائد الى غير
 الموصول والعائد اليه المتعدد وانما قيد العائد بالمفعول ليخرج عنه العائد الذى هو
 فاعل وفيه نظر لانه كما يخرج العائد الذى هو فاعل يخرج العائد الذى هو مبتداء وقد
 جاز حذفه اذا كان خبره غير جملة في صلة اى مطلقاً نحو قوله تعالى ايم اسد على الرحمن عتيا
 اى هو اسد وفي صلة غيره عند طولها كقوله تعالى وهو الذى في السماء والارض والارض
 الى اى الذى هو في السماء المحذوف العائد عن الصلة لطولها بالعطف عليها فافائدة
 قيد المفعول ثم اعلم ان العائد المفعول يجوز حذفه الا اذا كان العائد ضميراً منفصلاً
 واقفاً بعد الا نحو الذى ما ضربت الا اياه مجيئاً لا يجوز حذفه اذ لو حذف لا يعلم انه
 حذف ضمير منفصل بعد الا لجواز ان يكون المحذوف ضميراً متصلاً قبل الا وحينئذ
 يفوت الغرض لاجله الانفصال فعدم جواز المحذف ههنا للمانع واذا اخبرت عن شئ
 هو جزء جملة بالذى او بالتى الباء للاستعانة اى باستعانة كلمة الذى و
 ليست بصلة الاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها صدر لهما الجملة الفعلية مع ما
 عطف عليه جزاء الشرط فان قيل الجزاء يجب ان يكون متاخراً عن الشرط وههنا قد
 تقدم على الشرط قيل معناه واذا اردت ان تخبر عن شئ باستعانة الذى او باستعمال

الذى وهذا الشرط مقدم على الجزاء لا محالة أى اوقت كلمة الذى فى صدر الجملة وجعلت
 موضع الخبر عنه أى فى موضع الذى قصد الاخبار عنه ضميراتها أى لكلمة الذى
 واخرته خبرا عنه أى اخرت الخبر عنه حال كونه خبرا عنه أى عن الذى فاذا اخبرت
 الفاء للتفسير او للتعليل أى فاذا اردت الاخبار عن زيد من ضربت زيدا
 بالذى الحمار والمجرو وصفة زيد أى عن زيد الكائن من ضربت زيدا او كلمة من
 تبعيضية أى عن زيد الذى هو بعض هذا التركيب قلت الذى الذى ضربته زيد
 بتقدير الذى وجعل الضمير فى موضع زيد وتأخير زيد خبرا للذى وكذلك
 أى مثل الذى الالف واللام فى الجملة الفعلية المتصفة خاصة أى
 خصت الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة أى خصوصاً ليصح بناء صلتها
 وهى اسم الفاعل او المفعول من الفعل الذى فى الجملة الفعلية اذ لا يصح
 بناها من جملة اسمية فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا بالالف واللام وقلت
 الضارب انا زيد واذا اخبرت عن زيد من قام زيد بها قلت القائم زيد واذا تعذر
 امر منها أى من الامور المذكورة أى شرط من الشروط المذكورة وهى تقدير الذى
 وجعل الضمير موضع الخبر عنه وتأخير الخبر عنه خبرا لها تعذرا الاخبار المذكور
 هو الاخبار بالذى ومن ثم أى من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذرا الاخبار امتنع
 الاخبار بالذى فى ضمير الشأن فهو زيد قائم حق العبادة ان يقول ومن
 ثم امتنع عن ضمير الشأن لان ضمير الشأن مخبر عنه لا مخبر فيه الا انه جعل الخبر عنه
 ظرفا على الاستناع على نحو النخاة فى الصدق وانا فى حاجتك وانما امتنع الاخبار
 بالذى عن ضمير الشأن لامتناع تأخير خبره خبرا عن الذى بان يقال الذى هو زيد
 قائم هو لانه يستلزم التقديم على الجملة المفسرة لئلا يلزم تقديم المفسر على المفسر
 وانما بدء بالتفريع من الاخير لا الاول اخذ فيه عن القريب وفى الموصوف
 والصفة فلا يجوز فى ضرب زيد العاقل ان يخبر بالذى عبر بالكذب عن زيد ولا عن
 العاقل لامتناع جعل الضمير فى موضع واحد منهما لانه لو جعل فى موضع الموصوف
 بان يقال الذى ضرب هو العاقل زيد لزم وقوع الضمير موصوفاً ولو جعل فى
 موضع الصفة بان يقال الذى ضرب زيد هو العاقل لزم وقوع الضمير صفة وقد

عرفت ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ثم الاخبار عن الموصوف انما يمتنع اذا كان
 الصفة اما اذا كان مع الصفة فغير ممتنع نحو الذي ضربته زيدا العاقل وفي المصدر
 العامل فلا يجوز في محبت من دق القطار الثوب ان يخبر بالذي عن الدق لا امتناع جعل
 الضمير في موضعه لانه لو جعل الضمير في موضعه بان يقال الذي محبت منه القطار الثوب
 لزم اعمال الضمير هو ممتنع ثم الاخبار عن المصدر العامل انما يمتنع اذا كان بدون المفعول اما
 اذا كان مع المفعول فلا يمتنع نحو الذي محبت منه دق القطار الثوب وفي الحال فلا يجوز
 في جاء في زيد راكبا ان يخبر بالذي عن قوله راكبا لا امتناع جعل الضمير في موضعه لانه لو جعل
 في موضعه بان يقال الذي جاء في زيد هو راكب لزم وقوع الضمير حالا وهو ممتنع لما عرف
 ان الحال لا يكون معرفة وفي الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي فلا يجوز في
 زيد ضربته ان تخبر بالذي عن الضمير العائد الى المبتداء لا امتناع تضديرا الذي لانه لو
 صدر بان يقال الذي زيد ضربته هو فذاك الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو المبتداء
 عن العائد وان عاد الى المبتداء لزم خلو الموصول عن العائد وكل منهما ممتنع وفي الاسم
 المشتغل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها فلا يجوز في زيد ضربت غلامه ان تخبر بالذي
 عن غلامه لا امتناع تضديرا الذي لانه لو صدر بان يقال الذي زيد ضربته غلامه فذلك
 الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو المبتداء عن العائد وان عاد الى المبتداء لزم خلو الموصول
 عن العائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية انواع فيه احتراز عن ما الحرفية كالنافية
 والمصدرية والكافة اي ما المنسوبة الى الاسم نسبة الجزئي الى الكل لان ما جزئي والاسم
 كلي اي ما التي هي من جزئيات الاسم لامن جزئيات الحرف انواعه ستة موصولة تبعث
 الذي مجبني ما صنعت اي الذي صنعت واستفهامية نحو قوله تعالى وما تلك بيمينك
 يا موسى وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفعول نحو مرت يجب لك
 اي شئ يجب لك واما بجلة كقول الشاعر ربما يكره النفوس من الامر له فرجة
 كحل العقال وما في البيت يجهل ان يكون كافة اي مانعة عن العمل مبنية لدخول رب
 على الفعل كقوله تعالى ربما يود الذين الا ان النحاة اختاروا كونه موصوفة بمعنى شئ
 والعائد محذوف اي رب شئ يكره النفوس لانه لو كانت كافة لا بد لها من حذف
 مفعول يكره فينشذ وكان تضديرا للكلام وربما يكره النفوس شيئا من الامر وحينئذ

لا يجوز
 في
 جاء في
 زيد
 راكبا
 ان
 يخبر
 بالذي
 عن
 قوله
 راكبا

يلزم حذف الموصوف واقامة الصفة التي هي الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك
 قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة هذا حاصل ما ذكر المصنف في شرحه وفيه نظر لا نه
 يمنع ان يكون من متعلقة بقوله بكوه وهي للتبعض كما في اخذت من الدراهم شيئا فلا حاجة
 الى حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه فالاولى ان يقال ان كلمة ما يحتمل ان يكون
 موصوفة وان يكون كافة والمثال يصلح محتملا لكن يرد عليه ان المثال وان صلح محتملا لكن
 غير المقصود واذا كان مساويا للمقصود كان قبيحا وان كان راجحا كان اقبح ويدفع بان جعلها
 بان جعلها موصوفة راجحة هنا لحمل رب على بابه الكثير وهو كونه غير مكفوفة وغير داخله
 على الفعل وتامة بمعنى الشئ منكرا عندك على الفارسي وبمعنى الشئ معر فاعند سيبويه
 نحو قوله تعالى وان تبدوا الصدقات فنمهاى اى نعم شيئا هي او نعم الشئ وانما سميت تامة
 لانها لا يحتاج الى صلة وصفة وصفة نحو اكرمته بوجه ما اى بوجه اى وجه وقيل هي حرف
 زائدة وفائدتها الالهام وتأكيد التنكير تعظيما نحو لا امر ما غلبت او تحقيرا نحو اعطيت
 عطيتها او تنويعا نحو ضربه ضربا ما وانما ذكر انواع ما في الموصولات لانها ليس لها باب
 علاحة وانها موافقة لما الموصولة لفظا فينبى في ضمن ما الموصولة ومن كذلك اى مثل
 ما في اوجهها الا في التامة والصفة فان من لا يكون تامة ولا صفة خلا فالابى على
 فالوصول نحو اكرمته من جاءك اى الذى جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية
 نحو من غلامك ومن ضربت والموصوفة بالمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غير ناحب
 النبي محمد ايا ناى على شخص غيرها وبالجملة نحو رب من جاءك قد اكرمته وبناء من و
 ما الموصولتين لشبه المحرف في الافتقار وما الاستفهاميتين والشرطيتين لتضمن حرف
 الاستفهام والشرط وبناء التامة والصفة لمشابهة الموصولة لفظا و اى للذكر بمعنى
 الذى واية للمؤنث بمعنى التى كمن في اوجهها اى تكونان موصولتين نحو اضرب ايهما و
 ايتهن لقيت واستفهاميتين نحو ايهما اخوك وايتهن اختك وشرطيتين نحو قوله تعالى
 ايا ما تدعوا فله الاسماء المحسنى واية طريقة سلكت سلكت وموصوفتين نحو يا الهيا
 الرجل ويا ايتها المرأة ولا يعرف كونهما موصوفتين في غير هذا المقام واجاز الا خفش
 كونهما موصوفتين في غير هذا المقام ايضا نحو مرت باى محسن اليك فان قيل قوله كمن
 بشيرا الى عدم كونهما صفتين لعدمه في من لكنه ثابت بالاتفاق نحو مرت برجل اى رجل

بصلح

من
بجمل

وامرأة أيتها امرأة أي رجل كامل وامرأة كاملة قيل لعل الشيخ ادرجه في الاستفهام لان
 اصلها صفتين هو الاستفهام لانه اذا قيل مرت رجل أي رجل فكانه قيل مرت بـ رجل عظيم
 لا يعرف مكنهة فيسال عن شأنه ويقال اي رجل فنقل الى المصنف وجعل بمجته عظيم فاعرب
 بأعراب الموصوف فعلى هذا كان شبيها بمن في حق ثبوت الوجوه الاربعة وانتقاء التامة
 والصفة فيكون التشبيه تاما ويحتمل ان يكون التشبيه في ضمن ثبوت ما ثبت فيه
 دون انتقاء ما نفى عنه فيكون التشبيه قاصرا فلا يرد مجيها صفتين دون فان قيل
 اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما فيكون اية ههنا علما فينبغي ان يكون غير منصرف
 لوجود السببين العلمية والتأنيث وقد نقل ههنا منونا قيل هو غير منصرف وتوينه
 لمشاكله تسماه والمنوع في غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المشاكلة وقد سبق مثل
 هذا الكلام في قوله واما فزانة فمنصرف وهي معرفة أي كلمة أي الموصولة معرفة
 وحدها حال بتاويل التكرار أي منفردا ومصدر قائم مقام الحال أي ينفردانفرادها
 والجملة حال فان قيل سائر انواع أي واية سوى كونهما موصولتين ايضا معرفة فلا وجه
 التخصيص كونهما موصولتين قيل انفرادها في الاعراب بالنسبة الى انواع الموصولات
 لا مطلقا أي وهي معرفة من بين الموصولات وحدها أي لا يشاركها من الموصولات الاعراب
 غيرها وذلك للزوم اضافة المانعة عن البناء لنزولها منزلة التنوين المنا في البناء كونهما
 والمن على امكانية الاسم فكذا ما هو نازلة منزلة وهو اضافة ولا يرد نحو حيث لانها
 لازم الاضافة الى الجملة مع انها مبنيّة لان الاضافة اعتبرت مانعة لا رافضة ووجهه
 قد سبق في بحث غلامى ولا يرد نحو يومئذ ويوم ينفع الصادقين ويوم ينفع في الصور فان
 الاضافة داعية الى البناء فكيف يكون مانعة لان هذه الاضافة من حيث انها اضافة الى
 الجملة والى اذ المضاف الى الجملة داعية لما عرف ان الجملة يشبه مبنى لاصل كما انها قائمة مقام
 التنوين مانعة فيجوز البناء توفيقا بين جملتي كونهما داعية ومانعة الا اذا حذف
 صدر وصلتها أي صلة أي فيجوز ان يبني على الضم ان كانت مضافة نحو
 قوله تعالى لنزغن من كل شيعة ايهم اشتد على الرحمن عتيا أي لنزغن من كل
 طائفة من طوائف البني والفساد الذي هو اشتد على الرحمن في الطغيا والعلو والكفر
 فتعذب به أي في ادخاله في النار وذهب الكوفية الى انها معرفة مبتدأة استفهامية

لاموصولة ومن كل شيعة متعلقة بالزعم ومن للتبعض والجملة صفة شيعة بتاويل
مقول فيهم لان الجملة الانشائية لا يقع صفة وحمله يودس على التعليق بالاستفهام و
يلزم عليه التعليق بالاستفهام في غير افعال القلوب وهو من خصائصها وفيه ان
اختصاص التعليق بما ليس مذهب يودس فلا يلزم عليه ذلك وحمله الانقش على زيادة
من في الانشآت كما هو مذهبه فيكون كل شيعة مفعولا وجعل ايم مستانفة وانما
بنيت بعد حذف صدر صلتها لان البناء كان صفة اشباهاها ومثاله اعنى سائر
الموصولات لشبهاها بالحرف في الافتقار وهذا انما منع عن صفة اشباهاها للاضافة
المانعة للبناء فاذا حذف صدر صلتها ازاد شبهه بالحرف لازدياد افتقاره بحذف
صدر صلة التي هي مبنية وموضحة له فعارض هذه الجهة جهة اضافتها فعاد مبنيا
لان ما هو صفة الاشياء يميل اليه كل شئ يادى سبب فيه وفيه انه منقوض بما اذا كان
غير مضاف وقد حذف صدر صلة نحو اضرب اباه انفصل اى هو افضل حيث وجد لازدياد
افتقاره بحذف صدر صلتها ولم يبين لانه لم يسمع الا منصوبا وانما بنى على الضم لانه لما
يمكن فيه نقصان بحذف بعض ما يوضحه ويبينه وهو الصلة فالها المبنية للموصول حين
ذلك النقصان بالضم الذى هو اقوى لحركات كما قيل في قبل بعد لكن فيها نقصا بحذف
ما اضيف اليه وقال سيبويه الاعراب بعد حذف صلتها ايضا لغة جيدة قال الجرمي
خرجت من خندق الكوفة فلم اسمع احدا الى مكة يقول اضرب ايم الا فضل الا
منصوبا وفي ما ذا صنعت كذا من ذا اكرمت وجهان احدهما اى احد
الوجهين ما الذى اى فادة معنى الذى يكون ذا موصولا ولا استفهاما بمعنى اى
شئ اى اى شئ الذى صنعته وجوابه اى جواب ما ذا صنعت على هذا الوجه
رفع اى مرفوع او ذورفع على انه خبر المبتداء المحذوف فالتقدير في قوله الاكرام
في جواب من قال ما ذا صنعت اى لذي صنعت الاكرام والوجه الاخر اى شئ
اى فادة معنى اى شئ يكون ما ذا بمنزلة اسم واحد بمعنى اى شئ كانه قيل اى شئ
صنعت فيكون ما ذا منصوبة المحل على انه مفعول به لقوله صنعت وجوابه اى جواب
ما ذا صنعت على هذا الوجه نصب اى منصوب او ذونصب على انه مفعول به فاذا
قيل الاكرام في جواب ما ذا صنعت كان المعنى صنعت الاكرام وقد قرئ قوله تعالى

روى
في

قال العوفي جواب ما ذابنفقون بالرفع والنصب فالرفع على انه خبر مبتداء محذوف
اي الذي ينفقونه العفو والنصب على المفعولية اي ينفقون العفو وعفو المال ما يفضل
عن النفقة اسماء الافعال بنيت لقيامها مقام الامر والماضى كما اشار اليه الشيخ
بقوله ما كان بمعنى الامر والماضى كلمة كان هذه يحتمل الوجه الرابع
وهي ان يكون ناقصة على صلها او تامة او بمعنى صار او زائدة اي ما كان كاشا بمعنى الامر
او الماضى او ما وجد بمعنى الامر والماضى او ما صار بمعنى الامر والماضى وبمعنى الامر
او الماضى فكم الامر لان اكثر اسماء الافعال معناه ويورد عليه ان اسماء الافعال قد
يكون بمعنى المضارع مثلاً بمعنى انفق واوه بمعنى اتوجع فكيف يصح المحصر واجيب بان
اصلها كقولها بمعنى تزجرت ونوجعت وان عبر عنه بالمستقبل مجازاً فلا يرد نقضاً فان قيل
مخو الضارب امس بمعنى الذي ضرب فينبغي ان يكون اسم فعل قيل معناه ما كان بمعنى
الامر والماضى وضعا وان صدر بمعنى الماضى بعارض لمحق امس وفيه نظر لان اسم
الفعل لما كان بمعنى الامر والماضى وضعا صدق عليه حد الفعل لا نه دل على معن نفسه
مقتزياً باحدا لازمة الثلاثة وضعا واجيب بانها وضعت اولا اسماء لانها في الاصل
اما مصدرها وظرف او جار ومجرور ووضعها بمعنى الافعال وضع ثان وهو وضع اعتباري
استعمالى فالها استعملت بمعنى الافعال بعد النقل فلم يتناول تعريف اسم الفعل نحو الضار
امس لعدم الوضع الثاني له ولم يخرج عن الاسماء لتحقيق الوضع الاول فيه فافهم فان قيل
لم عرف ان هذه الكلمات ليست بالافعال قيل بالدليل وذلك لان صيغها مخالفة لصيغ
الافعال ولان بعضها ينون عند التثنية نحو ميه وصيه واف واقه وبعضها تدخل فيه اللام
وبعضها منقول عن المصدر والظرف والجار والمجرور كوايد فانه منقول عن المصدر
لان في الاصل تصغيرا واذا تصغيرا الترخيم بحذف الزوائد كقوله تعالى امهلم رويدا
وآءات فانه منقول عن الظرف عليك فانه منقول من الجار والمجرور وهذا دليل ظاهر
على اسميتها وبعضها يشبه ان يكون مصدرا ولم يثبت استعماله مصدر ونحو وشكان
بمعنى سرع وشتان بمعنى افترق وهيئات بمعنى بعد ونزال بمعنى انزل فان
هذه الكلمات يحتمل ان يكون منقولة عن المصادر لان وشكان وشتان على وزن
ليان اصله لويان وهو مصدر لوى يلوى على حد ضرب يضرب وهيئات على وزن

قوافة وهو مصدر توقي ونزال على وزن ذهاب وهو مصدر ذهب فيجمل ما هو
 منقول على الاحتال على ما هو منقول على اليقين وجعل لكل منقولا نحو زيدا
 اى مهله نظير ما يكون بمعنى الامر وهو متعدد والمنقول عنه فيه مستعمل وهيئات
 ذلك اى بعد نظير ما يكون بمعنى الماضي وهو لازم والمنقول عنه فيه غير مستعمل
 وانما اختار هذين المثالين ليشير الى تقسيم اسماء الافعال الى ما كان بمعنى الامر
 او الماضي الى ما كان متعديا او لازما الى ما كان المنقول عنه فيه مستعملا او لا
 وفى محل هذه الاسماء من الاعراب مذهبان أحدهما الرفع على الابتداء فيكون مع فاعلها
 الساد مسدداً لخبر جملة كاقام الزيدان على رأى وفيه نظر لان معنى الفعل يمنع الابتداءية
 واجيب باننا لا نسلم ان هذا النوع من المبتداء ينأ فيه معنى الفعل لكونه مسنداً به
 لا مسنداً اليه الا ترى ان قايماً فى قوله اقيم الزيدان مبتداء وفيه معنى الفعل لانه بمعنى
 يقوم الزيدان وللتأني النصب على المصدرية فزويد زيد امثلاً فى تقدير ارود زيدا واداد
 ثم حذف الفعل وصغرار واد تصغير الترخيم بحذف الزوائد وفيه نظر لانه يستند على تقدير الفعل
 قبلها فلا يكون حينئذ اسماء الافعال والحق انه لا محل لها من الاعراب لصيرورتها بمعنى
 الفعل واخذها حكمه وفعال مبتداء اى ما يوازن بفعال بمعنى الالهو الجار والمجرور
 صفة ضال اى فعال لكائن بمعنى الامر من الثلاثى الجار والمجرور اما صفة الامر اى بمعنى الامر
 الكائن من الثلاثى او حال من ضمير ثبت قياس وهو خبر لقوله فعال اى قياسه اوزد قياس
 ومحى فعال بمعنى الامر من كل ثلاثى قياسى عند سيبويه يعنى ان كل فعل ثلاثى يعنى ان يشق
 عنه فعال بمعنى الامر كفى الالكائن بمعنى انزل وضارب بمعنى اضرب واكالم بمعنى كل
 وكتاب بمعنى اكتب وعلام بمعنى اعلم وفى غير الثلاثى سماع لم يات الا قرقار وعمرار و
 عند المبرد محى فعال مطلقا سماعى وعند الاخفش مجيشه مطلقا قياسى ثم اعلم ان فعال
 التى بمعنى الامر من اسماء الافعال وسمائر اقسامها ليس منها وفعال مبتداء مصدر احوال
 عن ضمير قوله مبنى ولا يجوز ان يكون حالا عن فعال لانه ليس بفاعل ولا مفعول به معرفة
 اى علما للمعاني كعجار علم للنجرة او الفجور وهما من المعاني وانما قلنا انه مصدر لان العدل
 تغير الصيغة بدون تغير المعنى فيكون معناه المصدر وانما قلنا انه معرفة بدليل قولهم
 فجاز البقية واما لزوم التانيث فيه باعتبار ان سائر اقسام فعال مؤنثة وصفة

عطف على قوله مصدا راى صفة مفتحة بالنداء مثل يا فساق ويا خباث او غير مختصة
 مثل جنار الشمس حلاق للمنية وقوله مبنى خبر لقوله وفعال اى فعال مصدا وصفه
 مبنى وانما بنى فعال التى هى مصدر معرفة اوصفة لمشاهته له اى لمشاهدة فعال التى
 هى مصدر معرفة اوصفة لفعال التى بمعنى الامر عدل لا وزن تميزان اى لمشاهته عدله
 وزنته لعدل فعال بمعنى الامر وزنته او حال اى حال كونه معدولا وصاحب زنته فعال
 يعنى كان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر فكذا فعال مصدرا معدول عن المصدر
 المعرفة وصفة معدول عن فاعله وعلما للاعيان الجار والمجرور صفة قوله علما وقوله
 مؤنثا صفة اخرى لقوله علما اى علما كائنا للاعيان مؤنثا معنويا واللام فى قوله
 للاعيان للجنس يبطل معنى الجمع اى علما للعين المؤنث المعنوى فلا يرد ما قيل ان قطام
 ليس علما للاعيان بل علما للعين فلا يصح التمثيل وفيه احتراز عما اذا كان علما للمعنى كنجار
 والواو فى قوله وعلما داخلة على قوله مبنى للعطف على قوله مبنى السابق الواقع خبر
 المبتداء وهو قوله فعال ولا يجوز ان يكون قوله علما حال عن فعال المقدر بواسطة العطف
 لانه ليس بفاعل ولا مفعول به بل هو حال عن مفهوم قوله مبنى فى المجاز ومعرب فى تميم
 يجعلها بمعنى خبر واحد اى اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وان تعلق بكل من قوله
 مبنى فى المجاز ومعرب فى تميم لزم تقارده العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما
 لزم خلو الآخر عن التعلق بهذا الحال كقطام و غلاب مبنى فى المجاز لمارية فجار
 وفساق اى لمشاهته بفعال التى بمعنى الامر عدلا وزنته ومعرب فى تميم اى فى
 استعمال بنى تميم لمحيته فى استعمالهم معربا على ما حكوا ولان العدل التقديري لا يؤثر
 فى البناء لضعفه الا ما كان فى آخره راء فى الاكثر اسم كان وقوله فى آخره
 خبر والجملة صلة اوصفة ما وما منصوبة المحل على الاستثناء من الموجه لانه مستثنى
 من قوله وفعال علما للاعيان لانه بمعنى كل ما يوازن بفعال فيكون علما فيستثنى
 منه ما خرج عن حكمه وهو الاختلاف فى بنائه واعرابه بين اهل المجاز وجميع بنى تميم
 وفى بعض النسخ الا ما آخره راء بدون كان وفى نانه مبنى باتفاق اكثر بنى تميم لانه
 لم يعرف الا مبنياء ولعل ذلك بناء على ثقل الراء التى هى من حروف التكرير فوجب
 التحفيف فيه بالامالة وهى لا تحصل بدون البناء على الكسر نحو حضار علم كوكب

وطار اسم للمكان المرتفع وكوار اسم لخزنة تتحركها النساء ازواجهن وتخوذك الاصوت
وهي ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع ودكوفي باب الاسماء المبنية لاجرائها مجرائها
واخذها حكمها وبنيت لجرها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء مخوذ يدعمو وعدد عدلان
واما قال الاصوات ولم يقل اسماء الاصوات لان المطلوب بيان الاصوات مما
يصوت به الانسان بهيمة كخ عند اناخة البعير وتشبه بغيره كالتشبيه بصوت
الغراب وغيره لبيان الاسماء الدالة على الاصوات من مخوخ صوت اناخة البعير و
غاق صوت الغراب كل لفظ حكى به صوت وليس المراد به حكاية الصوت
في مخوغاق صوت الغراب لانه اسم لاصوت ولاستزاء القسمين فيدحيث يقال
ايضا نخ صوت اناخة البعير فيصير القسمان قسما واحدا بل المراد ما يشبه به انسان
بصوت غير من بهيمة او طائرا وغيرها اى لفظ صوت به مثل صوت بهيمة
او طائرا وغيرها كما يفعل بعض الصائدين عند الصيد لئلا ينفر الصيد الصوت
والتصويت بمعنى واحد يقال قد صات الشئ يصوت صوتا وكذلك صوت الانسان
تصويتا او صوت به الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله اى كل لفظ
صوت يذلل للفظ للبهائم لجرها او دعائها او خشيها او حسها او غير ذلك
مثل عدس رجر للبهائم دعاء للغنم وهج خشى للكلب اى طرده وسمع حشال للابل
والغرض لهذا التصويت انقيا والبهائم عند سماع هذه الاصوات وذلك
لاجراء الله تعالى العادة بذلك فان قيل لم يذكروها قسما ثالثا وهو ما هو
صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير كوى صوت المتعجب يقال وى ما غفله
اى تعجب من كمال غفلته قال الله تعالى وَيَكَاذِبُ كَذِبًا لَيَقْلَعَنَّ مِنْ أَعْيُنِنَا كَفْرَهُمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا
الكافرين ينالون الفلاح وكاوه صوت المتوجع يقال اوه اى اتوجع ويخوذك قيل
لان حكمه يعلم بالدلالة لانه اولا الاقسام وذلك لان هذين القسمين لما
كانا ملحقين بالاسماء المبنية لجرها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء كان كون
ذلك القسم ملحقا بها اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره او يقال
في الكلام حذف معطوف اى او صوت به للبهائم او غيرها فلا يخرج ما صوت
به التعجب كوى او توجع كاؤه والحذف بقرينة ان هذا القسم اولى الاقسام فالاول

التركيب

اى ما حكى به صوت كخاق حكاية صوت الغراب بان صوت به انسان تشبيها بالغراب
والثانى اى ما صوت به البهائم كخ مشددة او مخففة صوت عند اناخة البعير
المركبات اللام للعهد اى المركبات المذكورة من قبل اى فى حصر الاسماء المبنية
كل اسم ركب من كلمتين اى مركب من كلمتين او حاصل من اجتماع كلمتين جعلها
كلمة واحدة بالامتزاج وفى حمل كل اسم على المركبات نوع ستاح اى المركب كل اسم من
كلمتين وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو بخت نصر لان ثانى الجزئين
فعل لا اسم لكنه يخرج منه علم مركب من محملتين عوجسق فسق علان المهل ليس بكلمة
لعدم الوضع وقيل انما لم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو سيبويه لان ثانى الجزئين صوت
صوت لا اسم وفيه نظرا انه لو لم يكن اسما فما هو ان قيل انه حرف فهو قول لم يقل به احد
وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم كونه دالا بالوضع بل قسم رابع فيخرج
من كلمتين ايضا اذا الكلمة لا يكون الا اسما او فعلا او حرفا فلو قال من لفظين كان اولى
ليتناول نحو سيبويه وجسق فسق علان ويمكن ان يراد بالكلمتين اللفظان على طريقي ذكر
الاخص واردة الاعم ويمكن ان يقال كلامنا في المركب الذى سبب بناء التركيب سيبويه ليس
كذلك فكان خارجا عن البحث فلا حاجة الى اخراجه عن هذا التعريف ليس بينهما نسبة
الجملة صفة كلمتين اى ليس بين تلك الكلمتين نسبة لاسم نسبة اسناد ولا نسبة اضافة ولا
نسبة عمل ولا نسبة افادة معنى فيخرج منه تابط شرا وعبد الله ويزيد والفحم اعلاما فان
قيل تابط شرا مبنى فكيف يمتزج عنه قبل الكلام ههنا في المركب الذى سبب بناءه
التركيب وهو ليس كذلك فان تضمن الجزء الثانى من المركب حرفا بنيا اى بنى
الجزءان على الفتح الاول لكونه صار وسطا بالتركيب والوسط ليس محل الاعراب والثاني لكونه
متضمنا للحرف كخسته عشر فان اصله خمسة وعشر فحذفت الواو قصد التمزج الاسمين
وتركيبها وحادى عشر بفتح الياء لبناء صدور اعداد المركبة على الفتح كخسته وهو الاضع
وجاز سكون الياء تخفيفا وكذلك الحكم فى ياء ثمانى عشر على ما يأتى واخواتها الى اخوات
حادى عشر الى تاسع عشر ولقائل ان يقول ان بناء حادى عشر واخواتها مشكل لان
الجزء الثانى لا يتضمن الحرف معناه واحد من احد عشر وهذا المعنى لا يستقيم بتقديم
حادى وعشر ويمكن ان يجاب عنه بان حادى عشر بمعنى احد وعشر بشر اذا اريد

بيان حاله ومرتبته في التعدد وغير المركب المذكور مع بقاء التركيب الى واحد من احد عشر
 بمعنى واحد من احد وعشرة غير الجزء الاول وهو الواحد الى صيغة اسم فاعل مقلوب
 من الواحد الى صيغة المحادى فانه مقلوب من الواحد بدليل امثلة اشتقاقه فآخوات
 الواو عن الدال وقد مت الحاء على الالف فصار الحاد وثم قلبت الواو ياء كما قلبت الدال
 وفي الثاني عشر الى التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم استقامة معنى الواحد والعطف بعد
 التعبير اذا لعراب والبناء في المنقولات باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول
 اليه ويمكن ان يقال ان العدد المركب الذي لبيان حال المتعدد بنى للعمل على الذي
 لبيان المتعدد فحادى عشر محمول على احد عشر وكذا اخوات ذلك على اخوات هذا
 الا اثني عشر مستثنى من قوله بينا لان من احوالها لان اثني عشر ليس من اخوات حادى عشر
 اى بنى الجزء ان الا اثني عشر فانه لا يبنى فيه الجزء ان بل بيتى لثاني ويعرب الاول لشبهه
 بالمضاف بسقوط النون لان سقوطها من احكام الاضافة فاعطى له المضاف والاعراب
 الثاني اى وان لم يتضمن الثاني حرفا عرب الجزء الثاني لعدم سبب بناءه مع امتناعه
 عن الصرف لوجود السببين اى العلمية والتركيب كجعلك وبني الجزء الاول على القم
 في الاصح اى اصح الوجوه لتوسط المانع عن الاعراب وعدم الواسطة بين الاعراب
 والبناء وقيل يعرب الجزء مضافا الى الثاني مع امتناع الثاني عن الصرف لوجود
 السببين وقيل مع انصرافه الكفايات اى بعض الكفايات اذ جميع الكفايات ليست
 بمبنية نحو فلان وفلان كما يتبين عن الاعلام وهن وهنة كما يتبين عن الاجناس
 فاذا معربات ثم الكفايات الفاظ مبنية تعبر بها عن شئ وقع مفسرا في كلام متكلم
 اما بجمله مبهما على المخاطب او لنسيانه هذا حاصل ما ذكر المصنف رح في شرحه وقيل نظر
 لانه يخرج من هذا التعريف كم وكذا لانه غير معتبر بها عن شئ وقع مفسرا في كلام متكلم
 وانما يعرف الكفايات في المتن واكتفى بدكوا الجزئيات لانها معدودة مخففة معلومة
 بالتعين فلا حاجته الى تعريفها ومن جزئياتها وكذا للعدد صفة كذا اى كذا الكائن
 للعدد او صفة كم وكذا اى كم وكذا الكائن للعدد وجاء كذا كناية عن غير العدد نحو
 خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او الاحد ونحوها وكيت وزيت للحديث
 والقصة ولا يستعملان الا مكررتين تقول كان بيتى وبين فلان كيت وايت او زيت

و ذیت کتایہ عاجری بینک و بینہ من المحدث والقصة واصلها کیت ذیت بالتشديد
لخففا واما بنیت الکنايات لتزکب کذا عن مبنيين الکاف وذا تضمن کم الاستفهامية
حرف الاستفهام وحمل الخبرية على رب التي هي تقيضها لكونها للتكثير وكون رب
للتقليل او على الاستفهامية لانها مثلها في اللفظ وحمل کیت و ذیت على الجمل المكنی
عنها هما وهي تشبه مبني الاصل على ما عرف فكم الاستفهامية ای حالة على الاستفهام
مميزها ای مميزكم الاستفهامية منصوب على التميز مفرد نحوكم درها
عندك وكم رجلا ضربت فكم مبتداء وميزها مبتدأ ثان ومنصوب خبر المبتداء
الثاني والجمله خبر المبتداء الاول والخبرية ای مميزكم الخبرية مجذوف المضاف والا
لم يمع الحمل مجرور على الاضافة مفرد مرة ومجموع اخرى نحوكم رجل اورجل
عندی واما كان ميزا لاستفهامية منصوبا مفردا وميز الجزئية مجرورا ومجموعا
لانها لما حملت على العدد باعتبار كونها كائنين عنه اخذتا حكم العدد وهونوعا
احدهما المضاف الى المميز وثانيهما المميز بالمنصوب ففرق بين كم الخبرية
والاستفهامية حيث اعطى الاستفهامية حكم العدد المميز بالمنصوب فنصب
ميزها واعطى الخبرية حكم العدد المضاف الى المميز فخفض ميزها على الاضافة
ولما حملت الخبرية على العدد المضاف وهونوعان مضاف الى الجمع وهومن الثلاثة
الى عشرة ومضاف الى الواحد وهو المائة والالف جرى فيه حكم كليهما
واما لم يفرق بينهما بالعكس لان الاستفهامية لما حملت على العدد وحملت على
العدد المتوسط بين القليل والكثير هو من احد عشر الى تسعة وتسعين دون
العدد القليل وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير وهو المائة وما فوقها
لثلاث يلزم الترجيح بلا مرجح والمتوسط راجح لان خبر الامور اوسطها ولانه كثير
والخبرية لما حملت على العدد المضاف لانها نقضية رب فكان الخبر بعد ها اليق و
آخرى ثم الخبر بعد الخبرية انما يجب اذا لم يفصل بينهما وبين ميزها بشئ فان
فصل بينهما فالخبرية لم ينصب حملها على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل تقول لكم في الدار
رجلا فان قيل قد قالوا ان كم الخبرية لا نشاء التكثير فما وجه الجمع بين كون كم خبرية و
كون جملتها انشائية والتنافي بين الخبر والانشاء ظاهر ولذا يخرج المصدق والتكذيب والخبر

دون الانشاء قيل لا تنافي بينهما لاختلاف الجهة نحوكم رجل ضربت اخبار بضرب كثير
من الرجال وانشاء لاستكثار الضرب ولهذا يقال له كذبت ما ضربت كثيرا من
الرجال ولا يقال كذبت ما استكثرت الضرب كما لو قال ما أكثرهم صح ان يقال ليسوا
بكثيرين ولم يعم ان يقال ما تعجبت من كثرتهم فاختلف جهتا الانشاء والخبر ولا
تنافي مع اختلاف الجهة وقد دخل كلمة من البياينة فيهما اي في مميزكم
الاستفهامية ومميزكم الخبرية كقوله تعالى وكم من قرية واذ كان الفصل بينهما و
بين مميزها بفعل متعد وجب دخولها لئلا يلتبس مميزها بمفعول ذلك المعتد
كقوله تعالى وكم اهلكنا من قرية وكم اتيناكم من آية بينة ولهما اي لكم
الاستفهامية والخبرية صد والكلام اي لا يعمل فيها ما قبلها من الفعل فلا
تفعان فاعلتين وصفتين لان الفاعل والصفة واجب التأخير وانما استحقنا للصد
لان الاستفهامية والخبرية يتضمن معنى الانشاء في التكثير كما ان رب يتضمن
الانشاء في التقليل او التحليل على الاستفهامية وكلاهما الضمير عائد الى كم الاستفهامية
والخبرية فان قيل لو قال اكلتاها كان اوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية فيلزم ان يعود الضمير
اليها بتاويل التذكير اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية او كلا النوعين هما كم الاستفهامية
وكم الخبرية يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اي يقع مرفوعا محلا وكذا منصوبا
ومجرورا شرعا في تفسير كونهما مرفوعين ومنصوبين ومجرورين فقال فكل ما بعده
الفاء للتفسير وكلمة ما موصوفة وفي كونهما موصولة نظرا لان الموصولة معرفة وكلمة
كل اذا دخلت على المعرفة اوجبت احاطة الاجزاء دون الافراد وحينئذ لا يستقيم
المعنى وذلك ظاهر فيكون موصوفة الضمير في بعده عائد الى ما اي كل لفظ من كم الخبرية
والاستفهامية وقع بعده فعل غير مشتغل عنه اي غير معرض عن كم بسبب تعلق بضميره
او متعلقة كان منصوبا ضمير كان العائد الى قوله كلما بعده اسم منصوبا خبره
والجملته خبر المبتداء وهو كل ما بعده وانما كان منصوبا لتوجه الفعل اليه على معنى معمول
على حسبه اي على حسب العامل وذاته اي على حسب ما يقتضيه العامل بغيره ان اقتضى
العامل معموله كان منصوبا على ذلك نحوكم رجلا لقيت وكم غلام اشرت فان
كان ظرفا كان منصوبا على ذلك نحوكم يوما سرت وكم يوم صمت وان اقتضى خبرا كان

منصوبا على نحوكم رجلا كان من جاءك وكمر رجلا كان من حضرك وان اقتضى
 مصدرا كان منصوبا على ذلك نحوكم ضربا ضربت وكمر ضربته ضربت وفي قوله غير
 مشتغل عنه نظرا لان اشتغال الفعل عن كمر بسبب تعلقه بضميره او متعلقه لا يمنع
 انصابه على شريطة التفسير وتعليق مثل ذلك الفعل عليه اذ لا شك في جواز النصب
 في نحوكم رجلا او رجل ضربته على شريطة التفسير بتقدير كمر رجلا او رجل ضربت
 ضربت وكذا في نحوكم رجلا او رجل ضربت غلامه لان الناصب في صورة شريطة
 التفسير اذا اقتضى المعمول المصدر يقدر مؤخرافلا فائدة في اشتراط هذا القيد
 لانصابه اللهم الا ان يقال ان اشتراط هذا القيد لانصابه على سبيل الوجوب والنصب
 في نحوكم رجلا او رجل ضربته جائز لا واجب بل الرفع على الابتداء اولى لسلافة عن الحد
 فيراد بقوله منصوبا كونه منصوبا على سبيل الوجوب ويرد عليه ان قوله والا فروع
 يقتضيه وجوب الرفع فيها اذا كان بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقة فكيف جاز
 الوجهان في المثال المذكور ويدفع بان المراد بقوله منصوبا الوجوب وقوله والا
 فهو مرفوع الا مكان العام المشتمل على الجواز والوجوب فيدخل في قوله والا فهو
 مرفوع نحوكم رجلا او رجل ضربته او يقال المراد بذلك فعل غير مشتغل عنه لفظا او
 تقديرا فلا يرد نحوكم رجلا او رجل ضربته لان التقدير كمر رجلا ضربت ضربته لما
 ذكرنا ان الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول المصدر تقدر
 مؤخرافلا هذا يرد بقوله منصوبا وقوله والا فروع الوجوب في كلا الوجهين
 على معنى وان لم يكن كذلك لا لفظا ولا تقديرا فمرفوع او يقال انما يفيد احترازا
 عن نحوكم رجلا او رجلا ضربته اذا جعل كمر مبتداء ولا يقدر بعده فعل غير
 مشتغل عنه وكل ما قبله ما موصوفة لا موصولة لما مر اى كل لفظ من كمر
 الاستفهامية والخبرية قبله حرف جر او مضاف فمجرور بالاضافة
 المحاصلة بواسطة الحرف الجار اللفظي او التقديرى نحوكم درهما اشتريت
 العبد وبكم رجل مررت وغلام كمر رجلا ضربت وعبد كمر رجل اشتريت فان
 قيل كمر يدخل على المصدر فاذا دخل عليه الجار والمضاف لا يكون داخل في المصدر
 قيل اذا دخل الجار والمضاف عليه انتقل المصدر من الجار والمضاف الى الجار والمضاف

الاتحاد والجزئية بين الجار والمضاف والمضاف اليه والا فمرفوع ائ ان لم يكن
بعده فعل فاصحح مشتغلا عنه بضميره او متعلقة ولا قبله جار ومضاف فمرفوع لان اذا
لم يكن بعده فعل غير مشتغلا عنه بضميره او متعلقة ولا قبله جار ومضاف كان مجزا عن العوامل
اللفظية فيكون مبتداء او خبرا فان قيل يمكن ان لا يكون بعده فعل غير مشتغلا عنه
بضميره او متعلقة بل مشتغلا عنه بضميره او متعلقة ولا ان يكون كمجرّد عن العوامل
اللفظية بل يكون الناصب ضمرا على شريطة التفسير نحو كم رجلا او رجل ضربته فيكون
منصوبا على شريطة التفسير لا مرفوعا قيل معنى قوله فمرفوع انه يرفع على الوجوب
مؤنة كافي كم رجلا او رجل غلامك وعلى الاولوية اخرى كافي كم رجلا او كم رجل
ضربته او ضربت غلامه فان الرفع في مثل ذلك او لا يسلا منه عن الحذف وقوله
فمرفوع خبر مبتداء محذوف اي هو مرفوع مبتداء ان لم يكن كم الاستفهامية
والخبرية ظرفا نحو كم رجلا قام او قائم لصدق حد المبتداء عليه وخبر ان كان
كم الاستفهامية والخبرية ظرفا نحو كم يوم سيراو كم يوم سيراو لصدق حد الخبر
عليه ويعلم كونه ظرفا بالمميزان كان المميز ظرفا ظرف والافلا وقيل في الكلام حذف
مضاف اي مبتداء ان لم يكن ميز كم الاستفهامية والخبرية ظرفا وخبر ان كان ميزها
ظرفا فان قيل هذا لا صل منقوض بنحو كم يوم او كم يوم ما مدة سيراو فانه ليس بخبر مع
كونه ظرفا قيل المراد بالظرف الظرف المستقر فلا يرد ذلك لانه ظرف ملغى ويقال معنا
مبتداء ان لم يكن ظرفا وليس ما بعده ما يصلح للابتدائية فلا يرد ذلك لانه وان كان ظرفا
لكن ما بعده صالح للابتدائية وفيه نظر لانه على هذا ينقض بمثل كم رجل او كم رجلا
غلامك فان ما بعده صالح للابتدائية وليس بمبتداء بل هو خبر له وكم مبتداء واجب
بان ما بعده وان صلح للابتدائية لغة لكن كم متعير للابتدائية اصطلاحا لان المبتداء
اذا تضمن صدرا للكلام تعير للابتداء اصطلاحا على ما عرف في من ابوك عند سيبويه
وكذلك اي مثل كم في محل الاعراب اسماء الاستفهام والشرط نحو من وما واين
ومتى فان كان بعدها فعل غير مشتغلا عنها بضميرها او متعلقا كان محلها النصب بنحو
من ضربت وما صنعت ومن تضرب اضرب وما تصنع اصنع وان كان قبلها حرف جر او
مضاف فمحلها الجر بنحو بمن مررت وغلام من ضربت وبمن تمرّ وغلام من تضرب اضربه وان

الاستفهامية
الاصحح

لم يكن بعد ها فعل غير مشتغل عنه ولا قبله جارا ومضاف فحمل اسماء الاستفهام الرفع على
على الابتداء ان لم يكن ظرفا نحو من قام وعلى الخبر ان كان ظرفا نحو متى القتال واين قيامك
ومحمل اسماء الشرط على الابتداء فقط نحو من ياتنى فهو مكروم وما تقدموا لانفسكم من خير
تجدوه عند الله ولا يتا في فيها الخبرية اذ لا يقع بعدها الا الفعل وهو لا يصلح الابتداء
وبهذا علم ان الشبه في اسماء الاستفهام في جميع الوجوه وفي اسماء الشرط في بعض الوجوه
وفي تميزكم عمّة لك يا جريو وخالته فدعاء قد حلت على عشارى ثلثة اوجه
البيت للفردق يهجو جريو اى جاء في تميزكم الذى احتمل الاستفهام والخبر واحتمل حمل المميز
ثلثة اوجه النصب على ان كم استفهامية والمجرى على الها خبرية وعلى هذين الوجهين يكون كم
مبتداء ولك ظرف مستقر صفة لقوله عمّة وقد حلت على عشارى خبره والرفع على ان
عمّة مبتداء ولك ظرف مستقر صفة لها فيكون المبتداء نكرة مخصصة بالصفة وحذف
ميزكم وقد حلت على عشارى خبرها وعلى هذا الوجه تكون كم استفهاما او خبرا وقع
مصدرا ان كان المميز المحذوف حلت او ظرفا ان كان المميز المحذوف مفعلة اى كم حلبة او كم
مرّة عمّة لك جريو وخالته فدعاء قد حلت على عشارى وبهذا ظهر ان تسمية عمّة تميز ليس
باعتبار الوجه الثلاثى بل باعتبار نصبها وجوها فقط ثم ان نصبت عمّة نصبت خالة و
فدعاء وان رفعتها رفعتها وان جررتها جررتها كقولها تابعين لها كون خالة عطفا عليها
وفدعاء صفة لها ويحتمل ان يكون صفة خالة وان يكون صفة عمّة وخالة بتا ويل كل
واحدة منها لكن جرّها في صورة النصب لانه غير منصرف ويمكن رفعها على انه خبر المبتداء
وحينئذ يكون قد حلت صفة او حالا ونصبها على انها حال من ضميرك والقدعاء المثرة
التي اُحْوِجَت رُسْعُها من كثرة الحلب وغيره والعشار بكسر العين جمع العشار على وزن
علماء وهو التي اى على حملها عشرة اشهر فكم الخبرية تدل على كثرة علمته وخالته الخالتيه
عشاره والاستفهامية تدل على كثرتها بحيث خرج عددها من علمه واحتاج الى استفهامها
مع ان هذا الاستفهام يتضمن التقريظ وهو حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه
كقوله تعالى الم نشرح لك صدرك ويتضمن ايضا ادعاء وضوح الامر بحيث يقربه
المخضم عند الاستفهام عنه وتنكير عمّة اما للتحقير او للتكثير والتفخيم وفي ذكواللام في
لك تخصيص الشاعرة ببيان اختصاص مثل هذه العمّة والخالته والجملة الندائية اعنى

يا جري معترضة متضمنة لا يفاض بسباع ما ذكره والتصریح يتوجه الشبهة اليه وفي قوله
 قد عاء ذمر لها بسوء الخلقة او صيرورتها بكثرة حلب عشارة وانما ذكر الحلب لانه خدمت
 المواضع وهي بلغ في الذم من خدمته الاناسى حلب العشار يدل على داء هذا الفعل
 مدة طويلة لان العشار فقا ذى من الحلب ولا تطيع الا من الفتة واعتادت حلبة فيدل
 عليها العشار استدامة هذا الفعل منها والفت العشار بها لان العشار بها واستعمال على
 يدل على جلبها عشارة مع كراهة ذلك واستنكا من خدمتها وهذا كما يقال باع القاض
 عليه داره في دينه كانه يستنكف ان يجلب امثالها عشارة وقد يحذف المميز اي
 ميزها عند قيام قرينة في مثل كم مالك مثال حذف ميزكم الاستفهامية اي كم دهرها
 مالك وكم ضربت مثال حذف ميزكم الخبرية اي كم مرة ضربت الظروف واستعرف وجه
 بنائها منها اي من الظروف المبينة ما قطع عن الاضافة كلمة ما عبارة عن ظرف
 اي ظرف قطع عن الاضافة يحذف المضاف اليه وهو مقصود منوئ اما اذا حذفته نسبيا
 امرت المضاف مع التنوين بخوربت بجدي كان خيرا من قبل اي رب متاخي كان خيرا من متقدم
 كقبل وبعده تقول جئتك من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا فوق وتحت وامام
 وقدام ووراء وخلف واسفرو دون واول بمعنى قبل ومن عد بمعنى فوق تقول اتيتك من
 اول بضم اللام اي من فوق وكذا تقول ابتداء بهذا الاول بضم اللام اي اول فعلك اي
 اول فعلك اي قبل فعلك واذا حذف المضاف اليه نسبيا قلت جئت من حل بالجرو والتنوين
 وابتداء او لا بالنصب التنوين اي اول فعلك اي قبل فعلك وسميت الظروف المقطوعة
 غايات لان غاية الكلام في النطق كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف المضاف اليه
 صرن غايات في النطق بها ينتهي الكلام وانما بينت هذه الظروف لتضمن معنى حرف
 الاضافة ولشبه الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه فان قبل الحاجة ثابتة على تقدير
 ذكر المضاف اليه ايضا كاحتياج الموصول الى الصلة مع وجود ذكرها قيل نعم لكن
 الاضافة تمنع البناء وما نحو حيث واذا فبناءؤه لكون بناء المضاف اليه داعيا اليه
 معارضا لذلك المانع واختير الضم لجبر النقصان حيث يمكن فيه نقصان بحذف
 المضاف اليه فجبر ذلك النقصان بالضم لكونه اقوى الحركات واجرى مجراه
 اي مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة في حذف المضاف اليه والبناء على الضم لا غير

انجيل
 جبر

وليس غير وحسب وان لم يكن ظرفاى لفظ غير بعد لا وليس ولفظ حسب
 لاهاجم غير حيث لا يتعرف بالاضافة وكثرة الاستعمال فى حسب تقول جاء فى زيد
 لا غيرا وليس غيرا وحسب ومنها اى من الظروف المبنية حيث وانما بنى حيث للزوم
 اضافتها الى الجملة وهى تناسب مبنى الاصل ولا يضاف الا الى جملة مستثنى
 مفرغ اى لا يضاف حيث الى شئ الا الى جملة اسمية كانت او فعلية لاحتياجها الى
 جملة تبين معناها كاحتياج الموصول الا لا يتم الا به لاها موضوعا لمكان يقع
 يقع فيه النسبة تقول اجلس حيث جلس زيد وحيث جالس اى مكان جلوس زيد و
 انما قيد بقوله فى الاكثر استعمالا لانه قد جاء اضافتها الى مفرغ كقوله اما ترى
 حيث سهيل طالعا نجا يضى كالشهاب ساطعا ومنها اى من الظروف المبنية اذا للمستقبل
 اى للزمان المستقبل الجار والمجرور اما صفة اى اذا كانت للمستقبل او خبر مبتداء محذوف
 والجملة معترضة اى وهى للمستقبل نحو اذا يقوم زيد واذا دخلت على الماضى يجعله بمعنى
 المستقبل نحو اذا قام زيد وقد استعمل فى الماضى نحو قوله تعالى حتى اذا ساء بين الصديقين
 قالوا نفوا حتى اذا بلغ مغرب الشمس له نظا تركبته وفيها اى وفى اذا معنى الشرط
 فلذلك اى استعمال اذا فى الشرط اختيار بعدها الفعل اى بعد اذا فعل ما فى مجهول
 من الاختيار اى ولذلك قيل باولوية الفعل بعدها اذا الشرط يقتضى الفعل لكنه لما كان غير
 وضعى فى الشرط لم يجب الفعل بعدها بل جعل مختارا ونقل عن المبرد اختصاصها بالجملة الفعلية
 وقد يكون اذا للمفاجأة اى لوجود الشئ فجاءة اى بغتة اى يكا بك المفاجأة
 والفجاء مصدر مهبوز اللام من باب المفاعلة معناه كسى انكاه گرفتت والفجاء بالضم نكاه
 سيد من باب فتح يفتح وسمع يسمع فيلزم المبتداء بعدها اى بعد اذا المفاجأة
 فى الاستعمال غالبا نحو خرجت فاذا زيد بالباب ومنها اى من الظروف المبنية اذا الماضى
 الجار والمجرور اما صفة اذا او خبر مبتداء محذوف والجملة معترضة اى اذا كانت للماضى
 او هى كائنة لماضى اى للزمان الماضى نحو جئت اذا قام زيد واذا دخلت على المستقبل تجعله
 بمعنى الماضى نحو جئت اذا يقوم زيد اى قام وقد يقع بعدها اى بعد اذا الجملتان
 او الجملة الفعلية والاسمية نحو اذا قام زيد واذا زيد قائم لان اذا للزمان الماضى والماضى
 مستقر ثابت والمستقر الثابت من صفات الاسم فتناسب الاسمية لشاها والفعلية

ين

لكونها بمعنى الماضي صفت اضافتها اليها ومنها اى من الظروف المبنية اين واى للمكان
صفة او خبر مبتداء اى الكائنتان للمكان او هما كائنتان للمكان استفهاما وشرطا
انصب استفهاما ما على انه تميز اى من حيث الاستفهام اى الاستفهام عن المكان او
حال اى حال كون المكان ذا الاستفهام او ظرف اى وقت استفهام وانما بينا لضم حرف
الاستفهام والشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واى يكون لى ولد واى تذهب اذهب
ويجئ اى بمعنى كيف كقوله تعالى فانوا حرثكم اى شئتم ولا يجئ بمعنى كيف لا بعد
فعل الامر كذا فى الرضى واذا جزمى بها كانت بمعنى اين لا غير ومضى للزمان فيهما
اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج وانما بنى لضم معنى حرف
الشرط والاستفهام واى ان للزمان الحار والمجور صفة ايان اى ايان الكائنة
للزمان او خبر محذوف اى هو للزمان استفهاما عن الزمان المستقبل بخلاف متى
فانه اعم واجازت المجازاة به بعض المتأخرين وهو غير مسموع من العرب وانصب
استفهاما على انه تميز اى ايان للزمان من حيث الاستفهام اى للاستفهام عن الزمان
او ظرف اى وقت استفهام او حال اى حال كون الزمان ذا الاستفهام ويختص بالامور
العظام كقوله تعالى يسئلونك عن الساعة ايان مؤسها وايان يوم الدين وايان يوم
القيامة وانما بنى لضم حرف الاستفهام ثم قيل اصله اى اوان فحذفت الهزة مع
الياء الاخيرة فبقى اى وان فادغم بعد القلب وقيل اصله اى اى آن فحذفت الهزة التى
قبل الالف مع بقاء الالف وفيه نظر لان الآن غير مستعمل بل هو موضوع من اول
احواله مع اللام وذلك ليس للتقريب ولهذا بنى لضمها حرف التقريب واجيب بان
عدم استعماله مع اللام لا يمنع تقدير الاصل كذلك وقيل زيد فى اين تشديد واللف
هو زنه فعال وفيه نظر لان اين للمكان وايان للزمان فكيف يكون ذلك اصل هذا
واجيب بانه يحتمل التغير معنى بعد التغير لفظا فان كثير من الاسماء والحروف يتغير معانيها
بعد تغير لفظها وكيف الحال اى لكائنة الحال او هى كائنة الحال استفهاما وقت
افت استفهاما ومن حيث الاستفهام او حال كون الحال ذات استفهام وانما عد كيف
فى الظروف بناء على ما ذهب الاخفش وما عند سيبويه فهى اسم غير ظرف بدليل
ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لا بدلت منها الظرف نحو

متى جئت ايوم اعدام يوم السبت والافس يقول معناه كيف انت في حال الصحة
 او في حال السقم بابدال الطرف او يقال انما عده في الظروف لانه بمعنى على أي حال فاذا قلت
 كيف زيد معناه على أي حال هو من السقم والصحة وغيره والحال والطرف متقاربان و
 انما بنى لتضمن حرف الاستفهام ومنك ومنك اي ومنها مذ ومنذ وانما قدم مذ مع
 كونه فرها منذ لان مقصور منه لكونه اخف من منذ وانما بنى لتضمن معنى الاضافة
 لان معنى مذ يوم الجمعة اول المدة ومعنى مذ يومان جميع المدة اول التشبيه بالغايات
 في لقطع عن الاضافة المنوية الا انها لم تبيها الا مبنيين لانها ابداء مقطوعتان عن الاضافة
 المنوية بخلاف الغايات او للحمل على مذ ومنذ حرفين وقوله بمعنى اول المدة اما
 صفة اي مذ ومنذ الكاثلان بمعنى اول المدة او خبر مبتداء محذوف ايها كما ثنتان
 بمعنى اول المدة يعني انهما بمعنىين احدهما بمعنى اول المدة فيليها المفرد المعرفة اي
 يقتزن لهما او يتصل لهما او يقع بعدهما المفرد المعرفة الواقعة خبرا عنها لا المثنى ولا
 المجموع ولا النكرة نحو ما رايت مذ يوم الجمعة بالرفع اي اول مدة عدم رويتي يوم
 الجمعة واما المفرد فلان اول المدة امر واحد كما يكون شيئين او اشياء واما المعرفة
 فلان الوقت المجهول لا ابتداء كل امر معلوم لان كل واحد يعلم ان انتفاء رويتي كان
 من وقت ما لا محالة فلا فائدة في ذكر فلا بد من التعين والمعرفة هو لا صل في التعين
 فلا يجوز العدول عنه الى النكرة المخصصة وقل المثنى نحو ما رايت مذ يومان الزمان الذي
 صاحبا فيها وكذا لنكرة المتخصصة نحو ما رايت مذ يوم لقيتني لحصول التعين
 وهو المقصود وثانيها بمعنى الجميع اي جميع المدة فيليها الزمان المقصود
 بالعدد معرفة كانت او نكرة اي يقع بعدهما الزمان الذي قصد هو مع عدد اي
 المدة التي قصدت هي مع عددها فالياء بمعنى مع حتى لو كان مقصوده ان جميع المدة
 التي انتفت فيها الرؤية يومان قيل ما رايت مذ يومان اي جميع مدة عدم رؤيتي
 يومان وذلك لانه لما قصد بيان جميع المدة لا بد من ذكر المدة مع عدد يتعلق
 بجميعها حتى يفيد ولغات ان يقول ان المقصود بيان جميع المدة وذلك لا يستلزم
 العدد لصحة ما رايت مذ يومنا هذا او شهرنا هذا واجيب بان المراد عدد الافراد
 او عدد الاجزاء اذا الجميع يستلزم ذلك فلا يرد ما ذكرتم وقد يقع المصدر او الفعل

اوان المتقله بعدها نحو ما فرحت مذ ذهابك وما فرحت مذ ذهبت وما فرحت
 مذ انك ذاهب فيقدر زمان مضاف لصحة الحمل فكان التقدير في ما فرحت مذ ذهابك
 بمعنى اول مدة عدم الفرج زمان ذهابك وفي ما فرحت مذ ذهبت مذ زمان ذهبت
 باضافة الزمان الى الجملة نحو يوم ينفتح في الصور وفي ما فرحت مذ انك ذاهب مذ
 زمان انك ذاهب بمعنى زمان ذهابك فان قيل لم لم يذكر المحققه نحو ما فرحت
 مذ ان ذهبت قيل لعله ادرجها في ذكر ان با رادة ان مخففة او مشددة معا
 او ادرجها في ذكر الفعل با رادة الفعل مجردا ان مع المصدرية وهو اى كل
 واحد من مذ ومنذ مبتداء خبره ما بعده وصحة وقوعها مبتداء وان لتاويلها
 بالمعرفة اى بالاضافة لكونها بمعنى اول المدة او جميعها خلافا للزجاج فانه
 يجعل ما بعدها مبتداء وما خبر ان مقدما ان اى يوم الجمعة اول المدة ويومان
 جميع المدة لانها نكرتان وما بعدها معرفة او نكرة مختصة بتقديم الحكم والجواب
 ذكرنا من التاويل بالمعرفة وانتصاب خلافا على انه مصدر اى يخالف هذا القول
 خلافا للزجاج والجملة معترضة لبيان الخلاف ومنها اى من الظروف المبنية لدن
 ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وفيها لغات غيرها وقد اشار اليها بقوله
 وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون النون ولدن بفتح اللام وكسر الدال وسكون
 النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام وسكون
 الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون اللام ولد
 بفتح اللام واصل للغات لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون كما ان عضدا بفتح العين
 وضم الضاد اصل لغات فاسكن العين بلا تقلصه الى لقاء فالتقى ساكنان فحركت الدال
 فتحا وكسرا وحركة النون كسرا وحذفت النون او سكن العين بنقل ضمته الى لقاء
 فحركت النون كسرا وحذفت النون من اصل اللغات بلا اسكان فافهم وفي بعض النسخ
 وقع هذه اللغات بترتيب آخر وهو هكذا لد بفتح اللام وضم الدال ولد بفتح اللام وسكون
 الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بفتح اللام
 وكسر الدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام
 وسكون الدال وكسر النون ثم غير بحذف النون من اصل اللغات بلا اسكان العين او بعد

اسكانها بلا نقل او بنقل او بتجريك العين فتحا وكسر الساكنين بعد اسكانها بغير نقل وكسر
 بعد اسكانها ينقل وتجرىك النون كسر بعد اسكان العين بلا نقل فتأمل ثم اعلم ان
 لدى بمعنى عند وهو معرب فلا وجه لبنائه الا ان يقال بنى لدن واخواته سوى لدن
 لشبهها بالحرف وهى من فى لزومها معنى ابتداء الغاية لانه بمعنى من عند ولذا يلزمها
 من لفظا او تقدير او حمل لدى بمعنى عند بغير معنى الابتداء عليه طرد الباب قيل بنى
 لدن وسائر اللغات سوى لدى لتضمن معنى من وهو الابتداء لانها بمعنى من عند
 وحمل لدى التى بمعنى عند عليها طرد الباب وفيه نظر لانه يوجب ان لا يبنى عند اظهار
 من فى نحو من لدن لعدم التضمن حيثئذ وقيل بنى لدى بالحمل على لد الموضوعه وضع الحرف
 وكذا سائر لغاته وفيه نظر لان وضع بعض اللغات وضع الحرف مبنى على بناءه عدم
 التصرف فيه فلو بنى بناءه على وضعه وضع الحرف لزوم الدور واجيب باناسلمنا ان
 بناء مبنى على وضعه وضع الحرف ولكن لا سلم ان وضعه وضع الحرف مبنى على بناءه
 وعدم التصرف فيه بل مبنى على شبهه بمن فى لزوم معنى ابتداء الغاية او على تضمن معنى
 من وهو الابتداء على ما مر فلا يلزم الدور والفرق بين لدى وعند ان عند يستعمل المحض
 حقيقة او حكما فتقول عندى مال سواء كان المال حاضرا قريبا عندك او بعيدا عندك
 لكن فى حرك وحفظك فكانه حاضرا قريبا عندك بخلاف لدى فانه يستعمل للحضرة
 الحقيقة فلا تقول لدى مال الا ان يكون حاضرا قريبا عندك ومنها اى من الظرب
 المبنية قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة وفيها لغات وهى قط بضم القاف والطاء
 المشددة المضمومة وقط بضم القاف وكسر الطاء المشددة وقط بضم القاف وفتح
 التاء المشددة وقط بفتح القاف وضم الطاء المخففة وقط بضم القاف والطاء المخففة
 المضمومة وهى الماضى المنفى عموما فعنى ما رايت قط اى ما رايت فى جميع الأزمنة
 الماضية والمراد بالمنفى اعم من ان يكون لفظا او معنى كقول الشاعر جاء بذكر هل رايت
 الذئب قط وقد يستعمل فى الاثبات نحو كنت اراد قط اى دائما ثم الماضى كان صفة
 الزمان اى الزمان الماضى فاسناد المنفى اليه مجاز عقلى من باب الاسناد الى الطرف اى
 للزمان الماضى الذى نفى شئ فيه وان كان صفة العامل اى للعامل الماضى اى عامله
 ماضى منفى نحو ما رايت قط فاسناد المنفى اليه ظاهر وكذا الكلام فى قوله وهو للمستقبل

المنفى الى الزمان المستقبل المنفى وقوع شئ فيه اول الامر المستقبل المنفى اى عامله يكون
 امرا مستقبلا منقيا عموما لا اراه عوض اى لا اراه في جميع الامنة المستقبلية بنى عوض
 لقمن معن حرف الاضافة ولشبه الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه مثل قبل وبعد اذ المعن
 عوض الحائضين بدليل استعماله كذلك واعرابه جئتذ مثل قبل وبعد ولذلك بنى على الضم
 كقبل وبعد الحائض لباقي على وجه الارض اى وقت بقاء الباقين وبناء قط لقمن معن
 لام الاستغراق واختيار الضم للحمل على عوض ولو قال ومنها قط وعوض للماض والمستقبل
 المنفيين على وجه اللف والنشر كان احسن لقمنه احدا لوجه المحسنة وسلافة عن
 تكرير لفظ المنفى لكنه لما كان مما يحتمل الجمع بين الماض والمستقبل في كليهما عدل عنه الى التكرار
 والظروف المضافة الى الجملة واذا يجوز بناءها اى يجوز بناء تلك الظروف على الفتح نحو
 يوم ينفع في الصور ويوم ينفع الصادقين صدقهم ويومئذ وجئتذ اذا المعنى يوم اذ كان
 كذا وحين اذ كان كذا واما جاز بناءها لان الجملة مبنية من حيث هي حتى ذهب البعض
 الى انها من مبنيات الاصل وذلك لان المراد بمبنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث
 انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليها والجملة كذلك فاهنا ينفسها لا يحتاج الى الاعراب
 لانها لا يقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها بذاتها لكن لما كان اكتساءها بالاعراب
 لقيامها مقام المفرد اخرج عن كونها مبنية الاصل لان ما هو مبنى الاصل كالخرف والماض
 والعرب غير اللام لا يكون لها الاعراب لالفاظا ولا تقديرا ولا محلا ونحو مررت برجل ضرا
 مجر ومراجل فيه الجملة لا مجرد الماض فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم يخرج عن
 شبهها بمعنى الاصل لانها تشبه مبنى الاصل في عدم وقوعها فاعلة ومفعولة ومضاف
 اليها بل هي مبنية قوية بالنسبة الى غيرهما من المبنيات فاقضى مناسبتها بالاضافة
 اليها ولو بواسطتها كما في اذا المضاف الى الجملة جواز البناء واختيار الفتح الخفة ثم اعلم ان
 جواز البناء في الظروف انما يكون في المضافة الى الجملة جواز كيوم وليلة وحين ووقت
 وزمان اما الظروف المضافة اليها وجوبا مثل اذ واذا وحيث ولما كان بناءها واجبا على
 ما عرف وكذلك اى مثل الظروف المذكورة في جواز البناء على الفتح مثل وغير مع ما اى
 مقرونا مع ما وان فان يعنى اذا اضيف مثل وغير الى ما الى ان الخفة او الى ان المثقلة
 يجوز بناءها على الفتح مثل الظروف المذكورة كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وكقول

الشاعر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت الحماة في غصون ذات او قال جمع وقل وهو
شجر المقل وهو شجر معروف وفي الكلام قلب اى فى او قال ذات غصون وانما قلت لصوت
الشعر والحماة عند العرب ذات طوق كالفاختة والقمرى ونحوها وكقولك يمنع من المجلوس
غير انك قائم بنى مثل فى المثال الاول لاضافة الى ما انك وغيره المثال الثانى لاضافة الى
ان نطقت وفى المثال الثالث لاضافة الى انك قائم وانما بنى لاضافة الى الجملة بصورة
وشبهها بالظرف للاهتام والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الاهتام وانما ذكر بناء هاء فى بحث
بناء الظروف وان لم يكن من الظروف ضمنا كوضعا متشابهتين بالظرف ثم لما قسم
الاسم اولا الى المعرب والمبنى وبين احكام قسميه شرع فى تقسيم الآخر فلاسم باعتبار
وضعه لمعين او غير معين فقال المعرفة ما وضع لشيء بعينه الجار والمجرور صفة
شيء او شيئا ملتبس بعينه اى لشيء معين قيد به اختراعا عن النكرة فالحال موضح لشيء
معين والمراد بـ شيى معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد والرجل المعهود خارجى وانا و
انت وهو اوجنسا معين كاسامة فانه علم للجنس لا لاسد وكالاسد ملى بلام الجنس او
جماعة معينة من كل افراد جنس او بعضها كالمعرب بلام الاستقراق والجمع المعهود فاعرف
فان قيل يخرج من هذا المحذورات والمبهات لافها ما وضع لشيء معين لافها كلييات
الوضع لان انا مثلا موضوع لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب وهذا موضوع للتشاور
الى كل شيء قبل معناه ما وضع للوقوع على كل شيء معين فى التركيب اى فى الاستعمال فتدخل
المضمرات والمبهات لافها وان كانت كلييات الوضع لكنها جزئيات الاستعمال فان انا فى الترتيب
لا يستعمل الامتنك معين وانت لا يستعمل المخاطب معين وهذا لا يستعمل المشار اليه
معين او يقال معناه ما وضع لشيء معين بوضع جزئى كالاعلام والمضمرات والمبهات
او بوضع كلي وقاعدة كالمعرف باللام والاضافة والنداء ولا يرد نحو وجهك وراسك
فانه نكرة مع انه يقع على شيء معين لعدم تعدد وجه المخاطب وراسه لان وضع امثاله
لغير معين وان وقع على معين بجارض توجد وجه المخاطب وراسه وكذا لا يرد نحو ادخل
السوق معرفا باللام العهد الذهني فانه معرفة مع انه يقع على فرد غير معين حيث لا عهد
بينك وبين مخاطبك فى الخارج ولهذا توصف بالجملة نحو ولقد امر على اللئيم فيبسنى الامر
ان المراد بـ شيى معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد والرجل المعهود خارجى وحقيقة معينة

مما

مثل السامة والاسد اذا كان محلى بلام الحقيقة ولا شك ان المعرف بلام العهد الذهني
 وضع الموقوف على حقيقة معينة مثل سامة وان كان الفرد غير معين اذ هي المعرف بينك
 وبين مخاطبك في الذهن او يقال انه في حكم النكرة لوقوعه على فرد غير معين ولهذا يوصف
 بالجملة فليكن خارج من المحد وفيه نظر لانه لو كان في حكم النكرة لما جرى عليه احكام المعرفة
 من وقوعه مبتداء وذا حال ووضعها للمعرفة وموضوعها بها ونحو ذلك وذلك لان المعرف
 بلام العهد الذهني موضوع لشيء معين فان وضعه باعتبار وضع اللام للجس في الماهية
 المعينة ووقوعه على فرد غير معين يعارض لحق القرينة كالدخول مثلا فان الدخول في
 ماهية السوق من حيث هي غير ممكن ويؤيده ما ذكر في الهروي وغيره ان الفرق بين
 النكرة وبينه ان النكرة اسم لبعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف
 باللام العهدية نحو ادخل السوق فان المراد نفس الحقيقة والبعضيه مستفادة من القرينة
 كالدخول مثلا وهي اى المعرفة او المعارف ستة بالاستقراء المضمرات نحو انا وانت
 والاعلام بخو زيد وعمرو والمبهات اى الموصولات واسماء الاشارة نحو الذى و
 هذا وانما سميا مبهمين لان اسم الاسارة من غير اشارة حسية الى مشار اليه مبهم عند
 المخاطب عند النطق به لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشار اليها وكذا الموصول
 من غير الصلة مبهم عند المخاطب ولم يقولوا المضمي الغائب مبهم لان ما يعود اليه مقدم
 فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا اذا واللام العهدية كذا في الرضى وما
 عرف باللام العهدية او الجنسية والاستغراقية نحو الرجل والغلام وفي ذكر اللام فقط
 اختيار مذهب سيبويه وعلى مذهب التحليل حرف التعريف اللام مع الالف وانما قال ما
 عرف باللام ولم يقل ما دخله اللام ليخرج ما دخله اللام الائمة لتحسين النظم او بالنداء
 نحو يا رجل لفضل التعين بخلاف يا رجل لغير معين فانه نكرة وفي ذكر المعرف بالنداء نظر
 لرجوعه الى المعرف باللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل ولهذا لم يذكره المتقدمون وانما
 لم يذكر المعرف بالميم مثل قوله عليه السلام ليس من امير مصيام في امسفر لان الميم يدل
 من اللام فلا يعيد ما دخلته هي قسما آخر من المعارف والمضاف الى حدها اى احد
 الاربعة المذكورة معنى مفعول مطلق يجذف مضاف اى اضافة معنى اى اضافة مفيدة
 معنى ومفعول له يجذف مضاف اى افادة معنى اى الذى اضيف الى حدها لفظ افادة

معناه او مفعول فيه لقوله والمضاف بجذف مضامين اى وقت افادة معناه وفيه احتراز عن
 المضاف الى احد المعارف الاربعة المذكورة اضافة لفظية فالحال لا تفيد تعريفاً للشيخ
 ذكر هذه المعارف على حسب ترتيبها في سرائر التعريف عند سيبويه وجمهور النحاة
 و اشار بالترتيب في الذكوالى الترتيب في المرتبة العلم ما وضع لشيء بعينه صفة
 شئى اى شئى ملتبس بشئى بعينه اى بشئى معين واما خص العلم بذكر التعريف من
 بين سائر المعارف لان المضمرات والمبهات والمضاف بين تعريفاتها قبل والمعرف
 باللام مستغنى عن التعريف فلا جرم خص العلم بذكر التعريف وكلمة ما موصولة او موصوفة
 عبارة عن اسم او لفظ والمراد بشئى بعينه اعم من ان يكون فردا كزيد او جنسا كالانسان
 وكذا اعم من ان يكون عيناً كزيد او معنى كنجار وخياث انسانا كما مر او غير انسان ذلك
 ما يتخذ يولف كما عوج علم فرس لبق هلال او لا كما سامة علم الجحش غير متناول غير
 انتصاب غير على الحال وانتصاب غيره على انه مفعول به لقوله متناول فان قيل يدخل في
 هذا الحد المضمرات والمبهات لانها وضعت لشيء معين غير متناول غيره في تركيب واحد
 قيل معناه غير متناول غيره في شئ من التراكيب فيخرج المضمرات والمبهات والمعرفات
 باللام والمضافات لتناولها فردا آخر في تركيب اخر ولا يرد عليه علم الجحش مثل سامة
 حيث يقع عن افراد غير معينة لانها وضعت لان يقع على حقيقة معينة غير متناولة
 غيرها وان كان ما صدقت عليه من الافراد غير معين وفيه نظر لانه على هذا ينبغي
 ان يكون الوجع الذكوى علم جنس لانه وضع لان يقع على حقيقة معينة مثل سامة
 واما قال بوضع واحد لئلا يخرج العلم المشترك من التعريف مخو زيد اذا سمى به رجل
 اخر لانه وضع لشيء بعينه ويتناول غيره ايضا لكنه يتناول غيره باوضاع كثيرة
 لا بوضع واحد فيصدق عليه انه غير متناول غيره بوضع واحد ثم العلم ما وضع لشيء
 واحد غير متناول غيره بوضع واحد سواء كان منقولا او متجلا كعمران مفرأ نحو
 زيدا ومركبا نحو عبد الله وبرق نحره اسما نحو زيدا ولقبا نحو الصديق او كنية نحو
 ابو بكر موضوعا لعين كزيد او معنى حد ثاكسيمان الله علم الشبيخ او وقتا كخدوة
 او لفظا بوزن به نحو فعلا ان الذى مؤنثه فعلى او مراد محض لفظه كسعيد كونا
 ومحض عدد كستة ضعف ثلثة واما قال غير متناول غيره ولم يقل غير متناول ما شبهه

كما قال الزمخشري لئلا يخرج لفظ الله لانه لا يشبه شئ حتى يحكم انه لا يتناول اشبهه
وللزمخشري ان يقول في جوابه ان السلب لا يشترط فيها وجود الموضوع كما يقال شريك البكر
ليس بموجود فلا يشترط النفي تناول ما اشبهه وجود ما اشبهه والمصنف ان يرد ذلك بان
نفي التناول وان كان سلبا لكن الصلة وهي قوله اشبهه موجبه فيوجب ثبوت الشبه
وذلك باطل وللزمخشري ان يدفع ذلك بان الموصول مع الصلة تصور لا تصديق و
تصور ثبوت الشئ لا يوجب ثبوت في الواقع فيمكن تعلقه بالنفي مع كون الصلة موجبه
ونفي تناول ما اشبهه اما بنفي التناول مع وجود ما اشبهه او بنفي التناول مع عدم ما
اشبهه وعدم ما اشبهه اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف واعرفها اى اعرف
المعارف اى اكملها تقريفا المضمير المتكلم نحو انا ثم الخطاب نحو انت لا استحالة الاشتباه
في المضمير المتكلم وقلته في المضمير المخاطب اذ الخطاب في الغالب لمعين اما الخطاب لغير
معين فقليل كقوله تعالى ولو ترى اذ الجمون الاية ثم المضمير الغائب ثم العلم ثم
الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام او بالنداء والمضاف الى احدها يعنى يعتبر بحسب
المضاف اليه وهو مذهب سيبويه وعليه جهود النحاة وفيه اختلافات كثيرة لا يليق
ذكرها بهذا المختصر وفائدة الخلاف تظهر في الوصف فقط النكرة ما وضع لشيء لا
يعينه اى لشيء غير معين من غير ان يتظر فيه الوضع للعين بوضع جزئى بخورجل و
فرس فيه اخترا عن المعينة فلا يرد وجه لك ورأس لك فانه نكرة مع انه يقع على شئ
معين لان ذلك موضوع لشيء لا يعينه وان وقع على معين باعتبار ما رضى فقط التوحد
وجه المخاطب ورأسه ولا يرد نحو ادخل السوق فانه معرفة وقد وقع على فرد غير معين
لان وضعه باعتبار وضع اللام الحقيقية المعينه ووقوعه على فرد غير معين بعارض
كالدخل مثلا فان الدخول في حقيقة السوق من حيث هي متمنع ولا يرد نحو اسامة
حيث يقع على فرد غير معين وليس بنكرة لانه لم يوضع لفرد غير معين بل لما هيته معينة
وانما يقع على الفرد لان الحقيقة لا وجود لها الا في ضمن الفرد وقد سبق هذا كله ثم لما فرغ
من تقسيم الاسم باعتبار وضعه لمعين وغير معين شرع في تقسيم اخر للاسم باعتبار
دلالة على الكمية وعدمه فقال اسماء العدد فالاسماء على نوعين اسم عدد وغيره
واقصر على ذكر اسماء العدد واشار الى ان كل ما سواه من القسم الآخر طلبا للاختصار

الشيء

الشيء

او يقال لما ذكر النكرة اعقبها بذكر اسماء العدد التي يلزم اكثرها التفسير بالنكرة ولو
 اخرها عن المذكر والمؤنث كان اولى لتعلقها بجث التذكير والتانيث ايضا ما وضع لكمية
 احاد الاشياء والاحاد جمع الاحد وهو الفرد اى اسماء العدد واسماء وضعت ليدل على
 مقدار افراد الاشياء اى على مقدار المعدودات خرج بقيد الوضع نحو رجلانه وان فهم
 منه الكمية لكنه يفهم باعتبار سياق الاثبات لان النكرة في سياق الاثبات يخص لكن
 لا بالوضع وكذا خرج رجلان لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا الجواب
 يتأتى في رجل ايضا ولهذا اندفع ما قال صاحب الرضى انه يدخل في هذا الحد رجلا ورجلان
 لانهما وضع الكمية الشئ وان كان وضعه مع ذلك الماهية ذلك الشئ ايضا الى هذا عبارة
 لا يقال انها يخرجان بقوله احاد الاشياء لانا نقول انها لو خرجا بهذا القيد لخرج واحد و
 اثنان به ايضا وهما لم يخرجاه على ما نبين ههنا فلم يخرجاه فلا بد ما ذكرنا فافهم وخرج
 بقيد الكمية المجمع لان كمية الشئ عدده المعين فكانه قال سم العدد ما وضع للعدد المعين
 فيخرج المجمع لانه وضع لعدد غير معين وفيه نظر لان الكمية هي الصفة المنسوبة الى كم اى
 الصفة التي يستفهم عنها بكم وهي العدد الخاص فلا يلزم منه التعيين وانما يلزم التعيين
 في الجواب فافهم بل خرج بهذا القيد ما لم يوضع للكمية وخرج بقيد احاد الاشياء ما وضع
 للكمية المسافة دون الاحاد كالفرسخ والميل وكذا خرج به الخط والسطح والجسم التعليمي
 لانها لم يوضع لبيان كمية احاد الاشياء والخط في اصطلاح اهل الهندسة ماله طول فقط
 والسطح ماله طول وعرض والجسم التعليمي ماله طول وعرض وعمق وقيل يخرج بهذا القيد
 الزراع وفيه نظر لان الزراع وضع لما وضع لكمية ما يذرع به وهي الخشبة المقدرة ولم
 يوضع لكمية ما يذرع به فيخرج بقوله ما وضع لكمية ولا يحتاج خروجها الى وقوله احاد
 الاشياء واجيب بانه وان لم يوضع لكمية ما يذرع به لكن لا يخفى انه وضع لكمية الخشبة
 المقدرة لانه وضع خشبة متصفة بكمية معينة فلا يخرج بقوله ما وضع لكمية فيحتاج خروجها
 الى قوله احاد الاشياء فان قيل يخرج بقوله احاد الاشياء لفظ الواحد والاثنين ولا خلاف
 عند النحاة في انها من اسماء العدد لصحة وقوعها جوبا لمن قال كم عندك من كذا ولهذا عدها
 من اصول الاعداد حيث قال اصولها اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والالف قيل انما
 يدل لان على الاحاد بالذوات وان يدل على غيره دفعة واحدة وقيل ان قوله احاد الاشياء

في مقابلة اسماء العدد والمجمع اذ قول بالجمع يقتضي انقسام الاحاد الى اذ فيكون
 المعنى كل اسم من اسماء العدد وضع لكمية شئ من المعدودات فلا يخرج ان من الحد وقيل
 معناه ما وضع لبيان مقدار المعدودات فيندرج فيه الواحد والاثنتان لان كمية الاشياء
 يعلم بها كذا في الشامل وقال بعض لشارحين لوقال ما وضع لكمية كان أولى لئلا يخرج
 الواحد والاثنتان فانهما من اسماء العدد عند الحاجة ولا يدلان على كمية احاد الاشياء
 فقوله احاد الاشياء ما نفع الا ما ضربه وفيه نظر لانه حينئذ يدخل في الحد ما وضع لكمية
 المسافة كالفرسخ واليل وكذا يدخل الزراع على ما بيننا فلا بد من هذا القيد فان قيل يخرج
 من هذا القيد نحو ثلث جماعات وثلثة جموع فانه يدل على الجماعات دون الاتحاد قبل
 لا نسلم ذلك بل يدل على احاد الجماعات والجموع فلا يرد نقضها واصولها الى اصول اسماء
 العدد اثنتا عشرة كلمة فقوله اصولها مبتداء وقوله اثنتا عشرة كلمة خبره والجملة
 مستأنفة كانه لما ذكر شريف اسماء العدد حرك السامع ان يسأل ما هي فقال اصولها
 اثنتا عشرة كلمة واحدا الى عشرة ومائة والالف يعني ان الفاظ العدد التي يرجع
 جميع اسماء العدد اليها اثنتا عشرة كلمة وما عدا تلك الالفاظ متفرع عنها بتثنية كائنا
 والافان او بجمع كعشرين واخواته الحاربية مجرى الجمع او بعطف كثلثة وعشرين وكحد
 ومائة وكذا احد وعشرون واخواته لان اصلها العطف او باضافة نحو ثلث مائة وثلثة ايات
 كذا الى الرضى وارتفاع قوله واحد على انه خبر مبتداء محذوف اي حدها واحدا وعلى انه
 يدل بعض من اثنتا عشرة وفيه نظر لان الضمير لازم في بدل البعض وليس هنا ضمير و
 اجيب بان المراد باللزوم فيه التعلية واللزوم الاستعالي فلا ضمير في تركه في بعض
 الاستعمالات على انه يمكن ان يكون الضمير محذوف للحصول العلم به كما في قولهم السرى
 الكروبستين والتقدير واحد منها فان قيل كلمة الى في قوله الى عشرة ليست اسقاطية
 لعدم دخول ما بعدها فيها قبلها فتا فيكون اقتدادية فيلزم ان لا يدخل العشرية في حكم ما
 قبلها عملا بالغايضة قيل معناه واحد وغيره فيكون اسقاطية فيدخلها بعدها في ما
 قبلها قوله ومائة عطف على قوله واحد لا على قوله عشرة وتقول على صيغة المخاطب
 دون الغائب والمخاتبة اي تقول انت في الاعداد مفردة ومركبة ومعطوفة واحد
 اثنتان للمذكور واحدة اثنتان او ثنتان للمؤنث وهذا جار على الاصل والقياس

بتذكير المذكور وتانيث المؤنث وهذه الاعداد وما بعد ما موقوفة لانهما مذكورة على
 طريق التعداد وثلاثة الى عشرة للمذكر وثلاث الى عشرة للمؤنث وهو غير جار على
 الاصل والقياس بالتاء في المؤنث وبما الحق في المذكر لتأويله بالجماعة لان مدلول الثلاثة
 وما فوقها جماعة فبالجرى ان ياول بالجماعة ليطابق اللفظ مدلوله وتركها في المؤنث
 للفرق بينه وبين المذكر ولم يعكس لان المذكر سابق فاجتمع الى تانيثه اولا وكلمة الى في
 كلا الموضعين اسقاطية معناه ثلثة وما زاد عليها الى عشرة وثلث وما زاد عليه
 الى عشرة واصله لا امتدادية ولا اسقاطية اى قوله منتهى الى عشرة وقولنا قوله لا مفعول
 مطلق لقوله تقول ثم لما فرغ من بيان عدد المفرد شرع في بيان عدد المركب فقال احد
 عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة او ثنتا عشرة للمؤنث وهذا
 جار على الاصل والقياس بتذكير الجزئين في المذكر وتانيثهما في المؤنث ثلثة عشر وما زاد
 عليها الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة وما زاد عليها الى تسعة عشر للمؤنث
 يعنى باسقاط التاء من العشرة واثباتها في النيف في المذكر وعكس ذلك في المؤنث اى بتث
 الجزء الاول وتذكير الثاني في المذكر وتذكير الجزء الاول وتانيث الثاني وعكس ذلك
 في المؤنث برجع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون النيف لقابلا بخلاف الاصل والنيف
 بالتشديد والتخفيف هو الزيادة وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني
 وتتميم تكسر الشين الى شين العشر المركبة مع غيره في المؤنث فقوله وتتميم مبتداء
 وقوله تكسر الشين خبر الجملة معترضة لبيان الخلاف وفي المؤنث ظرف تكسر انما تكسر
 مخروا عن توالى اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة في احدى عشرة وثلثا عشرة وخمسة
 فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة احدها فتحة الحرف الاخر من الجزء الاول والباقي فتحات
 العشرة لان اللفظين يا للتركيب والامتزاج صازا منزلة لفظ واحد والحجزة تشكها مخروا
 عن اربع مخركات مع ثقل التركيب وما ذهب اليه يتمم ضعيف لانه عدول عن الفتح الذي
 هو الانخاف الى الكسر الذي هو الاتثقل وهذا الخلاف في المؤنث واما في المذكر فالشين مفتوح
 بلا خلاف وعشرون واخواتها اى اخوات عشرون اى نظائرها واشباهاها فيهما
 اى في المذكر والمؤنث وضعا وذلك على سبيل تغليب المذكر على المؤنث كذا في المفصل
 فقوله وعشرون من مقولات تقول على وجه التعداد والواو على المحاكية واخواتها منصوبة

بكسر التاء على نحو رايته هذات عطف على قوله عشرون وفيها ظرف تقول وان رفع اخواتها
فهو مبتداء محذوف الجزاء واخواتها مثلها والجملة معترضة وان جعل عشرون مبتداء
واخواتها عطفاً عليه وفيها خبر يقطع سلسلة التعداد فيشكل قوله احد وعشرون
حيث لا خبر هنا فلا بد من جعل هذا الامداد مقول تقول والرفع في عشرون على الحكاية
يعني انما زاد على عشرون تقول بالعطف في المذكر واحد وعشرون وفي المؤنث احدى
وعشرون ثم تقول بالعطف بلفظ ما تقدم ذكره اى بعطف عشرون و
اخواتها على النيف حال كون النيف ملتبساً بلفظ ما تقدم ذكره من ثلثة مع التاء المذكرة
وثلث بدون التاء في المؤنث فتقول ثلثة وعشرون الى تسعة وعشرين رجلاً وثلث
وعشرون الى تسع وعشرين امراً وكذا في سائر العقود تقول ثلثة وتسعون الى
تسعة وتسعين رجلاً وثلث وتسعون الى تسع وتسعين امراً فقوله ثم بالعطف
عطف على قوله تقول اى تقول كذا ثم تقول بعطف عشرون واخواتها على النيف ملتبساً
بلفظ ما تقدم فقوله بلفظ ما تقدم حال عن المعطوف المفهوم وهو النيف اى
ثم تقول بعطف عشرين واخواتها على النيف حال كون ذلك النيف ملتبساً بلفظ
عدد تقدم ذكره او صفة للعطف اى العطف الملتصق بلفظ ما تقدم هو المعطوف
عليه اعني النيف دون العطف فكيف يكون صفة العطف قبل ان التصاق المعصوف
عليه بشئ يوجب التصاق العطف بذلك الشئ ما يئة والـف ما يئتان والـفا
فيهما اى في المذكر والمؤنث وضعا فقوله ما يئة الى اخره من مقولات تقول على
وجه التعداد وفيها ظرف تقول اى تقول كذا وكذا فيها ثم تقول بالعطف على
ما تقدم اى ثم تقول قولاً ملتبساً بعطف النيف على المائة والالف وتثنيتهما و
جمعهما وبالعكس اى بعطف المائة والالف وتثنيتهما وجمعهما على النيف واقعا على
وجه تقدم من التذكير في المؤنث والتانيث في المذكر والافراد والاضافة والترتيب
والعطف كما عرفت فتقول في الافراد مائة وواحدة واثان او اثنتان
وفي الاضافة مائة وثلثة رجال وثلث نسوة وفي التركيب مائة واحد عشر رجلاً
واحدى عشرة امراً وما يئتان وثلثة عشر رجلاً او ثلث عشرة امراً وفي
العطف مائة واحد وعشرون رجلاً وما يئة واحد وعشرون امراً ومائة

واثنان وعشرون رجلا وثلاث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين
رجلا وتسع وتسعين امرأة ثم نقول مائتان وكذا او ثلثمائة وكذا الى تسع مائة
وكذا والف وكذا الفان وكذا وثلثة الاف وكذا الى عشرة الاف وكذا واحد عشر
الف وكذا وتسعة وتسعون الف وكذا ومائة الف وكذا على ما ذكرنا من الالفاظ
وعلى هذا فقس وزد ويحوزان يعكسل لعطف في الكل فنقول واحد ومائة واحد
ومائة واثنان ومائة واثنان الى آخر ما ذكرنا وفي ثمانى عشرة فتح اليا
مبتداء متقدم الخبر اى فتح اليا كائن في ثمانى عشرة وهو الكثير الشائع قياسا
على اخواته لان صدور الاعداد المركبة مبني على الفتح كثلثة عشر وجازا ساكنها
اى اسكان ياء ثمانى عشر تخفيفا وحذفها بفتح النون شاذ خبر لقوله حذفها
اى حذف اليا مع فتح النون شاذ وانما جاز حذفها قولنا بكال التحقيف وانما فحقت
النون جعل لهذا العدد بعد الحذف على صورة اخواته من انفتاح الصدر ويحوز
حذف اليا مع كسر النون للدلالة الكسر على اليا وكذا يحذف اليا افراد العشر
مركب مع العشرة ولو جعل النون معتقب الاعراب اى موضع اعتقاب الاعراب اى
موضع لحوق الاعراب فيدخل الرفع والنصب والجر على حسب العوامل نحو قوله لها
ثيا يا اربع حسان واربع فخرها ثمان ثم لما فرغ عن بيان كيفية استعمال الاعداد
شرع في بيان حال المميزات اعنى المعدودات فقال وميز الثلثة وما زاد عليها
الى عسر مخفوض بالاضافة اى باضافة الاعداد الى المميزات مجموع لفظا كثلثة
رجال ليا ومعنى كثلثة ربط وثلثة زود وخسة نفر وانما ابتداء ببيان ميز
لثلثة لعدم مجئ الميز دون الثلثة وانما كان ميزها مخفوضا على الاضافة ولم يكن
منصوبا على التميز كميز ما زاد على العشرة لان ميز الاعداد موصوف مقصود مع
لان ثلثة رجال في الاصل رجال ثلثة لان هذه الاضافة مثل اضافة اخلاق ثياب
فلو نصب مثل هذا التميز يصير على صورة الفضلات فوجب خفضه لئلا يكون على
صورة الفضلات واما النصب فيما زاد على العشرة لضرورة امتناع الاضافة كما
ستعرف وانما كان ميزها مجموعا ولم يكن مفردا كميز ما فوق العشرة لان مدلول
الثلثة وما فوقها جماعة فبالجرى ان يفسر بالجماعة ليطلق العدد المعدود لان

تفسير

العدد هو المحدود في المعنى فان الثلثة هي الرجال في المعنى واما افراد ميز ما فوق
العشرة فل دليل ستعرف وقد جاء ثلثة اثوابا بتنوين ثلثة ونصب اثوابا في الشعر على
الشدود ثم ذلك المجموع يجب ان يكون مكسرا او سالما بالالف والتاء اذ لم يوجد غيره
وقد جاء سبع سنبلات مع وجود سنابل ولم يجي الاضافة الى الجمع السالم بالواو والنون
اصلا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث سنين ثم المكسب يجوز ان يكون كل جمع سواء كان
جمع قلة او كثرة ان تعين ولم يوجد غيره فيقال ثلثة ارجل ورجال اذ لم يوجد لواحد
جمع غيرها فيكون هنا مشتركا بين القلة والكثرة وان وجد جمع كثره وقلة جمع رجل
غلبت الاضافة الى جمع القلة لطابق العدد المحدود لان الثلثة الى العشرة عددا للقلة
وقد جاء الاضافة الى جمع الكثرة مع وجود القلة فيكون جمع الكثرة مستعار عن جمع القلة
كالاضافة في قوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس قال المبرقياس النكتة
في استعمال جمع الكثرة في الآية مع وجود القلة التنبيه على ان الثلثة في الشجر حق النساء
لغاية شهوتهن الى الازواج كثيرة الا في ثلث مائة مستثنى مفرغ اى مخفوض مجموع
في جميع المواضع الى في ثلث مائة وما زاد على ذلك الى تسع مائة فان ميم الثلث الى
التسع في ثلث مائة الى تسع مائة وهو لفظ المائة مخفوض مفرد ولم يستعمل عشر مائة
استغناء بلفظ الف وكان قياسها اى قياس المائة المضاف اليها ثلث ميات للثوث
او ما من المذكور كترك هذا القياس لكونهم ان يرجعوا بعد التزام المفرد في احد عشر الى
تسعة وتسعين فهقرى الى الجمع الذي طال عهده في ثلثة العشرة فاستحسن الحمل على
القريب وهو احد عشر الى تسعة وتسعين او على ما يليه من تسعة وتسعين رجل في
لزوم افراد التميز وانما رجوا الى الخفض مخمزا عن اهدا وحكم الثلثة الى تسعة من كل وجه
فان قيل اضافة العدد الى الجمع بالواو والنون غير جائز فلا يجوز ثلثة مسلمين ولا ثلثة
سنين فكيف يقال كان القياس ثلث مئين قيل سماه قياسا من حيث هو جمع بقطع
النظر عن كونها جمع بالواو والنون وفيه نظر لانه لو كان كذلك لاكتفى بنظر واحد فان
قيل الجمع بالواو والنون ينقص بدكون العقل فكيف يجمع المائة بالواو والنون رفعا
وبالياء والنون نصيبا وجرا قيل جمعه بالواو والنون شاذ وارتكاب هذا الشذوذ لخبث
النقصان الواقع في مائة بمخداف اللام فيجوز ان يجمع بالالف والتاء كثبات جمع ثبت

بان يكون

وبالياء والنون كثيرين جمع بثن وان لم يكن العقلاء وفي كلا التقديرين الميم مكسورة
وبعضهم يقول ميمون رفعا ومئين نصبا وجرا يضم الميم وقال الاخفش ولو ضمت ميم
مات كيم مئين جاز ومميز احد عشر وما زاد عليه الى تسعة وتسعين منصوبا
مفرد نحو احد عشر وحلا قال الله تعالى تسع وتسعون نجمة اما النصب فلا متنازع الاضافة
اما في احد عشر الى تسعة عشر فلا متنازع تركيب ثلثة اشياء مع الامتزاج المعنوي
الناشئ من الاضافة الى المفسر بخلاف المفسر نحو احد عشر فانه تركيب ثلثة اشياء و
حادي عشر احد عشر فانه تركيب اربعة اشياء لعدم الامتزاج المعنوي الناشئ
من الاضافة الى المفسر واما في عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين فلا متنازع
حذف النون وابقاؤها عند الاضافة لانهما الواضيفت مع حذف النون لزم حذف نون
اصلي وضعت مع الكلمة ولو اضيفت مع بقاها لزم بقاء نون تشبه نون الجمع وكلمتها
ممكنه واما الافراد فلان المفرد اصل هو اخف من الجمع والغرض من التمييز وهو
التفسير والتبيين يحصل به فلا يصوغ العدول عنه بلا حاجة ومميز المائة والالف
وتثنيتهما اي تثنية المائة والالف وهي مائتان والالف وجمعه اي جمع الالف هو
الآف والوف مخفوض مفرد واما قال وجمعه ولم يقل وجمعها كما قال وتثنيتهما لان
جمع المائة ليست بمستعمل حيث يقال ثلاثمائة الى تسع مائة ولا يقال مئون او مئات
واما كان مميزا لمائة والالف مخفوضا مفرد الا انها يشبهان الثلثة الى عشرة في اللفظ
من حيث انها من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة ولا عطف كذا يشبهان
احد عشر الى تسعة وتسعين في الكثرة لان كلا منهما عدد الكثرة مع انها يقربان بهذا
القسم فاعطى مميزا احدهن مميزا للثلثة الى عشرة وهو الخفص على الاضافة واحد
حكي مميزا واحد عشر الى تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين الشبهين ولم يعكس اذا
لغير اصله الافراد مع حصول غرض التفسير به واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ
الدال عليه مذكرا كالشخص المطلق على المرأة او كان الامر بالعكس اي بعكس ما ذكرنا
بان كان المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا كالنفس المطلق على اكرجل فوجهها
اي نفى العدد وجهان اعتبار التانيث واعتبار التذكير عملا باعتبارين فتقول عند ثلثة
اشخاص من النساء اعتبارا باللفظ وثلث اشخاص منهن اعتبارا بالمعنى وكذا تقول عند

ثلاثة نفوس من الرجال اعتبارا بالمعنى وثلاث نفوس منهم اعتبارا باللفظ لكن اعتبار
اللفظ اولى لان نظر النحوي الى اللفظ او لقائل ان يقول هذا الحكم ان يذكرو عند الاعداد
التي تفرق تذكيرا وتانيثا كواحد وواحدة واثنان واثنان وثلاثة وثلاث لا بعد
بيان المائة والالف حيث يستوى فيها التذكير والتانيث ولا يميز واحد واثنان
اي لا يذكرو للواحد والاثنين ميمز بعدهما استغناء بلفظ التميز اي تميز كل منهما مثل
رجل ورجلان مثلا عنهما اي عن ذكر الواحد والاثنين يعنى ذكر التميز بعدهما يستغنى
ذلك التميز عن ذكرهما مثل رجل ورجلان فان ذكر التميز بعدهما مستغنى عن ذكرهما
لا فائدة اما الافادة هو تميزها اي تميز الواحد والاثنين مثل رجل ورجلان مثلا
النصر المقصود بالعدد الى الضريح الذى قصد بالعدد وهو بيان الكمية اي بيان
الفرد الواحد في ميز واحد والاثنين في ميز اثنين فلا يعنى ان يقع تميزا اذ التميز
لا يعنى ان يكون مغنيا عن المميز لان حكم التميز قصد الامرين اي التميز والمميز ليحصل
الاجمال والتفصيل وعدم استغناء كل واحد منهما عن الآخر فان قيل الاستغناء عن شئ
لا يمنع ذكره على وجه تأكيد او تشويق او نحوهما كما فى الله واحد ولا تتخذوا الهين اثنين
ونعم رجلا ورهب رجلا قيل لما كان تميزها بلفظ يدل على خصوصته العدد وهى بيان
العدد اي الواحد والاثنين فان رجلا مثلا يدل على الواحد ورجلين على الاثنين امتنع
اجماعها تميزا لان كون التميز مغنيا عن المميز خلاف ما عليه باب التميز بل باب التميز على
افادة النسبتين اي النسبة الاجمالية والنسبة التفصيلية معا وعدم استغناء كل
واحد عن الآخر كما عرف من ان سمننا وقضيرا ان برا وعشرون درهمها وملائة عسلا
واما نعم رجلا ونحوه رجلا فعلى خلاف الاصل والشد وذ فلا يتوجه لهما النقص واما
قوله تعالى الله واحد وقوله تعالى ولا تتخذوا الهين اثنين فلان ذكر العدد بعد ذكر
المعدود الدال على تلك العدد تأكيدى فوضيح اى صفة مؤكدة وموضحة مثل لفظة واحدة
وعكس ذلك لا يجوز اذ التأكيد لا يجوز ان يكون اذ يدمن المقصود بالعدد وفيه نظر
لانه ينبغي ان يجوز عكس ذلك ايضا بحمل المعدود على كونه بدلا لا تأكيد وفى بعض
الشرح لا فائدة النص المقصود بالعدد فلا حاجة الى ذكر العدد اي الى ذكر الواحد
والاثنين مع تميزها وهو رجل ورجلان مثلا للحصول المقصود بلفظ التميز وفيه

نظرا لان حصول المقصود بلفظ التميز لا يمنع ذكره على وجه التاكيد والتشويق وفي بعض الشرح لافادة النص المقصود بالعدد فلو ذكر معه اى فلو ذكر العدد اعنى الواحد والاثنين مع التميز اى مع رجل ورجلين مثلا لكان ضائعا وفيه ايضا نظرا لان ذكره معه يفيد التاكيد والتشويق مثل نعم رجلا ورجلا فلا يكون ضائعا واجيب بامر ان التميز لما دل على خصوصية العدد وامتنع ايقاعه تميزا لان كون التميز مفعيا عن المميز خلاف ما عليه باب التميز وهذا بخلاف الجمع مثل رجال فانه لا يفيد نص المقصود بالعدد لعدم دلالة على لعدد المعين فلم يجوز الاكتفاء به فاحتج الى ذكر العدد لبيان الكمية فان قيل قوله استغناء مفعول له ولا يميز فيلزم منه توجه النفي الى هذا القيد وبقاء الفعل مثبتا فيفسد المعنى قيل هو مفعول له لنفى الفعل مجازا مضافا للفعل المنفى اى ترك تميز واحد واثنين خوف استغناء اى مخافة لزوم استغناء وهو مفعول له لفعل محذوف اى لا يميزان والا يلزم تركها استغناء وقوله بالعدد متعلق المقصود على ما بيناه اى افادة التصريح الذى قصد بالعدد او متعلق النص اى التفسير بالعدد المقصود وهو التصريح بالوحدة او ضم واحد الى واحد اى لثنائية وتقول على صيغة المخاطب دون الغائب والغائبة اى تقول انت فى المفرد اى فى استعمال العدد من احد المعدودات من المتعدد الجار والمجرور اما صلة الافراد اى الذى فرد من المتعدد او ظرف مستقر وقع فسقه المفرد اى الواحد الكاين من المتعدد باعتبار اى قولنا ملتبسا باعتبار تصيير اضافة المصدر الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف اى باعتبار تصير ذلك المفرد عددا انقص من عدده عددا زائدا عليه بواحد الثانى مفعول تقول اى تقول الثانى فى المذكور اى لثالث الاول اى مصير الاول اثنيتين يعنى دو كنده يكنى والثانية فى المؤنث اى ثمانية الاولى اى مصيرة الاولى اثنيتين الى العاشرة الذكر اى مائة التسعة اى مصير التسعة عشرة يعنى ده كنده نه والعاشرة فى المؤنث اى عاشر التسع اى مصير التسع عشرة وانما بدا بالثاني والثانية دون الاول والاولى لانه لا عدد انقص من الواحد حتى يصير واحدا وكلمة الى ما اسقاطية اى لثاني والثانية وما زاد عليها الى العشرة والعاشرة اى منها الى العاشر والعاشرة لا غير مبنى على الضم وكلمة لا عاطفة اى لا نقول غير ذلك مما قيل لثاني والثانية وهو الاول والاولى وما بعد

العاشرة

العاشر والعاشر وهو واحد عشر فبما عدا هذا المعنى اى بمعنى التصير اما ما قبل الثاني
 والثانية فلما من ان لا عدد انقص من الواحد حتى يصير واحدا واما بعد العاشر والعاشر
 فلعدم فعل ومصدر بمعنى التصير في ذلك حتى يشتق منه اسم الفاعل بمعناه فالحزم
 لا يقولون ثلاثة اثني عشر وربعت ثلاثة عشرة ولا ثالث اثني عشر ورابع ثلاثة عشر
 بخلاف الثاني والثانية الى العاشر والعاشر فان لكل منها فعلا ومصدرا فانهم
 يقولون ثنيات الاحد ثنيا وثلاثة لاثنتين ثلاثا وكذا ربعت الثلاثة الى عشرة
 وهو مذهب كثير من النحاة وهذا هو القياس واجاز بعضهم هذا الاعتبار فيما بعد
 العاشر والعاشر ايضا في العقود متمسكا بما روى عنهم باهم يقولون كان القوم
 عشرين فثلقتهم اى صيرتهم ثلثين وكانوا ثلثين فربعتهم اى صيرتهم اربعين ومنهم
 من اجاز ذلك ما بعد العاشر والعاشر في النيف فيقول انا ثالث اثني عشرهم ورابع
 ثلاثة عشرهم بمعنى صيرهم ثلاثة عشر واربعة عشر قلنا لا نسلم صحته ولئن سلمنا
 صحته كان محمولا على ثلث عقودهم وربعت عقودهم وثالث نيف اثني عشرهم ورابع
 نيف ثلاثة عشرهم بتقدير المضاف اى انا مصير نيف اثني عشرهم وهو الاثنان ثلاثة
 ومصير نيف ثلاثة عشرهم وهو الثلاثة اربعة فلا يرد ذلك الاشكال وباعتبار حاله اى
 وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ومرتبته في التعدد اى باعتبار انه واحد اى بتقدير
 متصف بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثاني في المذكر والاولى والثانية
 في المؤنث يعنى بكم ودم الى العاشر في المذكر والعاشر في المؤنث يعنى بهم وكذا اى
 استقامية معناه وما زاد عليها من المفردات الى العاشر والعاشر والحادي عشر عطف
 على الاول لا على العاشر والا يلزم تعدد الغاية اى وتقول باعتبار حاله فيما زاد على العشرة
 من المركبات الحادي عشر في المذكر بتدكير الجزئين يعنى ياردهم والحادية عشر
 في المؤنث بتانيك الجزئين والثاني عشر في المذكر والثانية عشر في المؤنث وما
 زاد على ذلك الى التاسع عشر في المذكر والتاسعة عشر في المؤنث وانما قال الاول
 ولم يقل الواحد لان لفظ الواحد اسم عدد وليس له ما دهنها اى في اعتبار والتصير وبيان
 الحال اسم العدد بل المراد الاسم المشتق منه اعنى الصفة فغير لفظ الواحد الى الاول كما
 غير لفظ الاثنين الى الثاني واختلف في وزن اول فقل وزنه افعل وقيل وزنه فوعل و

يؤيد الاول مجي الاول في مؤنث ولو كان وزنه فاعل كان مؤنث فوعلة وهو المختار و
يؤيد الثاني صرفه في نحو اتيت او لا ولو كان وزنه افعل كان غير منصرف للصفة ووزن
الفاعل واجب بان لمكان مشتقهما لا فاعله كان معنى الوصفية فيه خفيا فلم يؤثر وصفية
في منع الصرف الامع ذكر الموصوف قبله تقول اتيت عام اول او مع ذكر من التفضيلية بعد
فالها علامة الوصفية واذا دخلت منها صرف ويكون منصوبا على الظرف نحو جئتك او لا واحدة
او لا وانما جاز هذا الاعتبار فيما زاد على العاشرة والعاشرة يجوز كون الشيء واحدا من احد عشر
وما فوقه وانما ذكره في صورة التفسير الى العاشرة والعاشرة لا غير ولم يذكر في صورة بيان الحال
الى التاسع عشر والتاسعة عشر لا غير اشارة الى انها عاية المركب لا غاية بيان الحال فان
بيان الحال شائع فيما فوق ذلك يجوز كون الشيء واحدا فيما فوق ذلك فتقول الرجل العشرون
والمرءة العشرون والحادية والعشرون الى التاسع والتسعين والتاسعة والتسعين والرجل المائة
او الالف والمرءة المائة او الالف والحادية والمائة او الالف فصاعدا الى ما لا يتناهى وانما
ذكر بيان الحال في العدد المركب دون العقود من العشرين والثلاثين الى التسعين ودون
المائة والالف لعدم التغير فيها الى بناء اسم الفاعل حيث يقال باعتبار الحال الرجل العشرون
والرجل المائة او الالف بخلاف المركب حيث يتغير فيه اسم الفاعل ودون ما زاد على العشرين
والمائة والالف لان تغيره بحسب تغير المركب بعينه وقد ذكر المركب فلا حاجة الى ذكر ذلك
وانما ذكر عدد المركب مع انه ذكر عدد المفرد لان تغير المركب ينافي تغير المفرد فتغير المفرد في
اول المفردات الى الاول وتغير المركب الى الحادى دون الاول فلا بد من ذكره واذا لم يذكر
لتبادر الذهن الى ان تغيره الى الاول ايضا ومن ثم اى اجل انه يجري في الواحد من المتعد
الاعتبار ان اى اعتبار والتصير واعتبار بيان الحال قيل في الاول اى في اعتبار الاول
وهو اعتبار التصير ثالث اثنين بالاضافة الى عدد انقص منه بدرجة اضافة لفظية
ولا يجوز اضافة ما يصح للتصير الى عدد انقص منه بدرجتين فصاعدا ولا الى عدد
يساوى عدده ولا الى عدد فوقه اى مصيرهما تفسير معنى ثالث اثنين اى مصير الاثنين
ثلاثة يعنى سيوم كسده دو وهو اسم فاعل من ثلثتها اى صيرت الاثنين ثلاثة سه
كودم دورا وهو من الثلث بفتح الثاء وهو تصير الاثنين ثلاثة يعنى سه كودا نيدن وفي
الثاني اى في الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال ثالث ثلاثة بالاضافة الى عدد

يساوى عدده اضافة معنوية الى حدهما تفسير معنى ثالث ثلاثة اى احدى الثلاثة المتأخر
 بدرجتين يعنى سيوم سه هو ايضا من الثالث بفتح التاء ومعناه سه شذن ويجوز اضافة
 ما صيغ لبيان الحال الى عدد فوقه فيقال ثالث اربعة او خمسة فصاعدا الى احدى الاربعة
 واحدى الخمسة ولا يجوز اضافة الى عدد انقص منه ونقول فى اضافة ما زاد على العشر
 مما صيغ لبيان الحال حادى عشر احدى عشر اى واحد من احدى عشر متأخر بعشر
 درجات يعنى يازدهم يازده على الثاني الحار والجور حال اى واقعا على الاعتبار الثاني
 وهو اعتبار بيان الحال خاصة حال من الاعتبار الثاني والتاء للمبالغة او مصدرة
 للفعل المحدث ف اى خص الاعتبار الثاني بذلك خصوصا والجملة حال مؤكدة او معترضة
 وان شئت مفعوله محذوف بقرينة جواب الشرط اى وان شئت ان تقول قلت
 حادى احدى عشر مجزءا الجزء الاخير من المضاف تخفيفا الى تاسع تسعة عشر
 فتعرب الجزء الاول لانتفاء التركيب الموجب البناء ويبقى لثاني لبقاء التركيب
 المقتضى للبناء وقوله فتعرب الاول عطف على الجزاء واستيناف على معنى فانت تعز
 الاول على نحو قول الشاعر المرثى الربيع القواء فينطق اى فهو ما ينطق اى لم ينطق
 المنزل الخالى فينطق اخره وهل يجزيك اليوم يبداء سهلق اى المغارة الخالية ثم لما
 فرغ من تقسيم الاسم باعتبار وضعه لمعين وغير معين شرع فى تقسيم اخره باعتبار
 التذكير والتانيث فقال المذكر والمؤنث او يقال لما وقع ذكر التذكير والتانيث
 فى باب العدد جرى الى ذكر هذا التقسيم واما تقدم المذكر على المؤنث لاصلته المؤنث
 صافيه علامة التانيث وهى لتاء التى تصير الوقف هاء والالف المقصورة
 والممدودة كما ذكر فى المتن وكذا الياء فى نحوهاى وقى عند البعض واما تقدم المؤنث
 فى البيان وما للاختصار ببيانها وتعيم التذكير فى كل ما يحتاج لفتح كتهديم الاعراب
 التقديرى وتعيم اللفظ فى كل ما عاده ويمكن ان يقال ان اقدمه اخذا فى البيان
 من القريب ولان المؤنث وجودى لانه عبارة عما وجد فيه علامة التانيث والمذكر
 عدمى لانه عبارة عما لم يوجد فيه علامة الوجودى راجع على عدمى فتقدم ذلك
 ترجيحاً على عدمى لفظاً او تقديراً هذا تقسيم علامت التانيث سواء تلك العلامة
 ملفوظة او مقدرة فالملفوظة نحو امراءة وناقرة وغرفة ونملة وطلحة وعلامة والمقدرة

نيت
 التام

نحو دارونا ونعلو قدم وشمس ومين وغيرها من المؤنثات السماعية فان التاء في
 مثل ذلك مقدمة بدليل رجوعها في التصغير فان قيل يخرج من هذا التقسيم نحو غفر لا سيما
 اذا سمي به مذكرا ونحو حائض ق طالق من صفات المختصة الثابتة بالمؤنث ونحو كلاب
 واكلب ما جمع مكسرا اذ ليس فيها علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا اما لفظا فظاهر واما تقديرا
 فلا لها لو كانت مقدمة فيها لرجعت في التصغير قيل المراد بقوله لفظا اعم من ان يكون حقيقة
 كما ذكرنا او حكما لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي
 في المؤنثات السماعية لئلا يجتمع علامتا تانيث وكحوائض لانه صفة مختصة بالمؤنث
 ونحو كلاب واكلب لانه ماول بالجماعة والمذكور مجزلا فله اي متلبس بمخالفة المؤنث اي
 ما لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا ولا حكما وعلامة التانيث اي علامة
 التي ذكرت في هذا المؤنث التاء التي تصير في الوقف هاء والالف سواء كانت
 حمودة او مقصورة وبعضهم عد الياء في هذي ولي وذى من علامتا التانيث
 وذكر ان التانيث بالياء من خصائص اسم الاشارة فلعله قائل في اسم الاشارة بالتصغير
 تذكيرا وتانيثا وافراد وتشنية والمصنف رح لم يذكرها لان تانيث هذي يجتمعا ان يكون
 صغيا عنده لا بالعلامة كتانيث هي وانت يعنى هذه الكلمة بكما لها موضوعا للتانيث
 وكثنية هذا والذي نحو هذا واللذان على قول من يرى بناءهما وهو اي المؤنث الحقيقي
 ولفظ الحقيقي وهو الخلقى ما بازانة كلمة ما عبارة عن مؤنث اي مؤنث كان بازانة
 اي بمقابلته ذكر في الحيوان الجار والمجرور ظرف مستقر واقع صفة لحيوان اي ذكر
 كائن في جنس الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد وانما قال في الحيوان
 اخرازا عن الانثى من النخل لان بازانة ذكر منها وتانيثه غير حقيقي والمراد بالذكور ههنا
 خلاف الانثى لا قبل الرجل كما صرعة في الانثى وناقرة في البهايم اذ بازاها رجل
 وبجير وكذا نفساء وجبلى واتان وعناق ولقائل ان يقول لو فرض انثى ليس بازاها
 ذكر في الحيوان لا يصدق عليه هذا المحدث لو قال ما له فرج لا ذكر لكان اشمل واجيب
 بانه حينئذ يدخل الخنثى المذكور في المحدث لوجود الفرج فيه على ان التللف بالفرج سيج
 واللفظ اي المؤنث اللفظي اي المنسوب الى اللفظ بوجود علامة التانيث في لفظه
 حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث خلق في معناه بخلافه اي متلبس بمخالفة

المؤنث الحقيقي أي مالم ليس بازائه ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث أو لم يوجد كظلمة وعين وأخواتها من المؤنثات السماعية وطلحة وحمرة وكالجمع المكسر والمصح بالالف والتاء كرجال ومسلات وإن كان واحدا مؤنثا حقيقيا ثم أعلم أن المؤنث اللفظي أما أن يكون معناه مذكرا حقيقيا مسمى علم أو مفهوم علم كطلحة علما للمذكروا مسمى صفة كعلامة صفة للمذكروا مسمى جنس اسم كملة ذكرا ولا يكون مذكرا حقيقيا ولا مؤنثا حقيقيا كظلمة وعين فإن معناه ليس بمذكور حقيقي ولا مؤنثا حقيقيا كعلامة صفة بل هما مؤنثان لفظيان بوجود علامة التانيث لفظا في ظلمة وتقدير في عين والاول لا يؤثر تانيثه اللفظي الا في حكم نفسه وهو منع الصرف فيمنع طلحة للتانيث اللفظي والعلم ولا يسري تانيثه الى غيره من فعل او صفة او خبرا وحال فيقال قام طلحة او طلحة القائم وطلحة قائم ومررت بطلحة قائما وإنما اعتبر التانيث في منع صرفه لا في الاسناد لان التذكير الحقيقي لما طرأ عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره ويسري اليه واما منع الصرف فحال مختص به لا بغيره وذهب بعض الكوفيين الى ان تانيثه يسري الى غيره فيقولون قالت طلحة وقاسوا على تانيث عقرب علما للمذكروا فان تانيثه يسري الى غيره بالاتفاق وتانيث مخملة ذكرا كتانيث ظلمة وعين لان التاء فيها فارقة بين الجنس وواحدة لابين التذكير والتانيث كالتاء في نحلة فيكون مؤنثا لفظيا فيجوز التاء في فعله وعلى هذا لا يدل تانيث قالت نملة في قوله تعالى قالت نملة على ان نملة انثى وعند ابن السكيت تانيثه كتانيث طلحة علما للمذكروا فلا يجوز التاء في فعله وعلى هذا يدل تانيث قالت نملة على ان النملة انثى كما ان تانيث قالت طلحة يدل على ان طلحة علم مؤنث وعلى هذا القول بنى ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه الاستدلال على ان النملة في قالت نملة انثى اذ لو كان ذكرا لما جاز التاء في فعله كما لا يجوز التاء في فعل طلحة وذلك ان ابا حنيفة كان صاحب كامل الراي في اللغة كما انه كان صاحب كال راى في علم الشريعة لكنه اشتغل بعلم الشريعة ولم يستغل باللغة بخلاف محمد بن الحسن والشافعي رحمهما الله فانهما اشتغلا بكليهما حتى عد من علماء الشريعة واللغة فيجتمعا ان يكون رايه في هذا الحكم موافقا لراي ابن السكيت في الاستدلال على هذا وقصته استدلاله ما روى ان قتادة رضي الله تعالى عنه دخل الكوفة فالتقت عليه الناس

فقال سلوني عما سئتم وكان ابو حنيفة رح حاضرا وهو شاب فسأله من نملة سليمان
صلوات الله عليه اكان ذكرا ام انثى فاقم فقال رضى الله تعالى عنه كانت انثى فقيل
له من اين عرفت فقال من كتاب الله وهو قوله تعالى قالت نملة ولو كانت ذكرا لقلنا قال
نملة كما يقال قال الملح ثم اعلم انه اراد باللفظ هنا غير ما اراد في باب غير المتصرف لان اللفظ
جعل ههنا مقابل الحقيقي سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا ولم يوجد فلم يتناول الحقيقة
وجعله من باب غير المتصرف مقابل المعنوى سواء كان حقيقيا او لم يكن فهو سلمى وسلمة
علمين للمؤنث مؤنث حقيقى على ما اريد ههنا ومؤنث لفظى على ما اريد في باب غير
المتصرف والمؤنثات السماعية مؤنثات لفظية على ما اريد ههنا ومعنوية على ما اريد
في باب غير المتصرف وعلى هذا فقس واذا اسند اليه الضمير ائدا الى المؤنث اذا كان
حقيقيا او لفظيا مضمرا بقرينة السياق حيث قال بعد ذلك وانت في ظاهر غير الحقيقي
بالجوارى اذا اسند الى المؤنث الحقيقي مظهرا او مضمرا والى اللفظ مضمرا ما لم يكن علم
مذكور نحو ملحمة الفعل فالتاء مبتداء محذوف الخبر فالتاء واجبة في فعله المسند اليه
نحو حضرت المراءة والمراءة حضرت والشمس طلعت وانما قدرنا واجبة لا جائزة بقرينة
مقابلة التعجب والمجمل الاسمية جزاء الشرط فلذا وجب الفاء ولا يسوغ ان يكون التاء
فاعلا بحذف الفعل اى فوجب التاء لانه يلزم حينئذ امتناع الفاء في الجزاء لما عرفت
ان الجزاء اذا كان ماضيا متصرفا بغير قد امتنع فيه الفاء وانما وجبت التاء لان تانيث
المسند اليه يبرى الى تانيث الفعل ما في المضمرة مطلقا فلكمال الامتزاج واما في ظاهر
المؤنث الحقيقي فلقوة التانيث بخلاف ظاهر غير الحقيقي لقصوره في الامتزاج قصوره
في التانيث لعدم كونه حقيقيا فبالحرى ان لا يلزم فيه السراية بل يجوز بناء قصور
الامتزاج باعتبار الفاعلية والتانيث من وجه دون وجه لانه تانيث باعتبار اللفظ
وعدم تانيث باعتبار المعنى ثم التاء انما تجب اذا كان الفعل متصرفا والمؤنث الحقيقي
من الاناسى ولم يقع فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي ما اذا كان الفعل غير متصرف
نحو نعم المراءة او كان المؤنث من البهائم نحو سار الناقة او وقع فصل بينهما نحو حضر
القاضى امراءة لا يجب سراية التانيث الى الفعل لمجرد الفعل ولكون تانيث البهائم
دون تانيث الاناسى ولكان الفصل فان قيل اذا كان وجوب التاء مقيدا بهذا

القيود فلم اطلق الشيخ قيل تخلف الوجوب في صورة الفصل وكون الفعل جامدا وكون
المؤنث الحقيقي من البهائم بالدليل وتختلف الحكم عن القاعدة بالدليل امشايح مستفيض
فكانه قال فالتاء الا اذا دل دليل على خلافه فلا يحتاج الى الاستثناء صريحا وانت في
ظاهر المؤنث غير الحقيقي ما لم يكن علما للمذكر نحو طلحة اعانت في اسناد الفعل الى ظاهر
المؤنث اللفظي وما في حكمه من مؤنث البهائم كسار الناقة بالحيا وخبر لقوله انت
متلبس بخيارك بين التاء وعدمه اى بين تانيث الفعل وتذكيره لانه مؤنث باعتبار
المعنى فيجوز الوجهان اعتبارا بالجهتين وكذا المؤنث من البهائم مؤنث حقيقه غير
مؤنث حكما لانه كالمذكر في عامة الاغراض غالبا فجاز فيه الوجهان فيقال طلح الشمس
وطلعت الشمس وانما قال في ظاهر غير الحقيقي احترازا عن مضمرة نحو الشمس طلعت
فالتاء فيه واجبة لكمال الامتزاج كما مر وحكم ظاهر الجمع اعني غير جمع المذكر
السالم سواء كان مكسرا او سالما بالالف والتاء مطلقا اى سواء كان واحدا مؤنثا
حقيقيا كالنسوة والمؤمنات او مذكرا حقيقيا كالرجال والجمال حكم ظاهر المؤنث
غير الحقيقي في جواز تذكير الفعل وتانيثه نحو جاء الرجال وجاءت الرجال قال الله
تعالى اذا جاءك المؤمنات وقال نسوة وقالت الاعراب وانما جاز فيه الوجهان لانه
ما دل بالجماعة والجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان
عملا بالاعتبارين ولم ياول بجمع المذكر السالم كراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة
المذكر الا نحو بنين فان حكمه حكم الانباء وان كان صيغته صيغة جمع المذكر السالم لعدم
بقاء واحده وهو ابن قال الله تعالى امت به بنو اسرائيل وكذا الجمع بالواو والنون
الذى واحده مؤنث كسنين وارضين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقال مضت
سنون لان حق هذا الجمع ان يجمع بالالف والتاء والواو والنون فيه عوض من الالف
والتاء وانما شبه بظاهر الجمع بظاهر المؤنث غير الحقيقي ولم يطلق حيث لم يقل وحكم الجمع
غير المذكر السالم مطلقا حكم المؤنث غير الحقيقي لان مضمرة الجمع غير المذكر السالم ليس
كمضمرة المؤنث غير الحقيقي لان مضمرة هذا يستلزم التاء فقط نحو الشمس طلعت
ومضمرة لك يستلزم التاء او الواو في الذكور والعقلاء نحو الرجال جاءت او جاء
واو يستلزم التاء والنون في غير العقلاء نحو الليالى والايام مضت او مضين فكان

حكم مضمرة ذلك كحكم مضمرة هذا في الحاق العلامة لا في لحوق التاء واصافة ظاهر الى الجمع
 من باب جرد قطيعة واخلاق ثياب فان قيل لفظ غير لا يتعرف بالاضافة الى المعرف
 فكيف يقع صفة الجمع قليلا انه بدل لاصفة او صفة الجمع بجعل اللام زائدة او على القول
 يتعرف غير باشتهاار بمغاورة المضاف اليه لان له نقيضا فان جمع المذكر السالم مشهور
 بان نقيضه الجمع المكسر والجمع السالم بالالف والتاء على نحو قولك انجفى الحركة غير
 السكون وقوله مطلقا ظرف ما في المعنى التشبيه المفهوم من اتحاد الحكم فانه قال و
 حكم ظاهر الجمع غير المذكر السالم مثل حكم ظاهر المؤنث الحقيقي في جميع الاحوال فيكون
 معنى التشبيه عاملا في الظرف المستقر وضمير جمع العاقلين غير المذكر السالم
 اى ضمير جمع المذكر العاقلين اى الضمير العائد الى المذكور العاقلين من جموع التكسير
 فعلت وفعلوا اى ضمير ما يوزن بفعلت وفعلوا وهو ضمير فعلت وهو هو المستكن
 فيه المقرون بالتاء الساكنة التى هى كتاء التانيث وضمير فعلوا وهو الواو وهو الرجال
 جاءت او جاءوا بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة او بالواو لكونها موضوعة لهذا
 النوع من الجمع وهو جمع العاقلين وفي بعض النسخ وضمير العاقلين غير المذكر السالم
 فعلت وفعلوا فقوله غير المذكر السالم صفة جمع العاقلين وانما قيد جمع العاقلين بغير
 المذكر السالم اخرازا عن العاقلين اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو فحسب يقال الزيدون
 او المسلمون جاء والان الواو وضعت لهذا النوع من الجمع ولا يقال الزيدون او المسلمون
 جاءت بتاويل الجماعة كراهت اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر وضمير نحو
 النساء من جموع المؤنثات وما في حكمها من مؤنثات اللفظية والمعنوية وضمير
 نحو الايام من جموع غير العقلاء فعلت وفعلن اى ضمير فعلت هو هو المستكن
 فيه المقرون بالتاء الساكن للتانيث وضمير فعلن وهو النون نحو الايام مضت او مضين
 بتاء التانيث بتاويل الجماعة او بالنون اما في نحو الايام فلكونه جمعا لغير العقلاء
 والنون وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت لجمع العاقلين واما في نحو النساء
 فلملح على جمع غير العقلاء اذا لانث لقله تعقو لهن يحرين غير العقلاء ويمكن ان يواد
 بالنساء المؤنثات على طريق عموم المجاز او جمع المؤنث على ارادة الصفة المشهورة من
 لفظ النساء كافي لكل فرعون موسى ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للاسم شرع في تقسيم

المثنى
بجاء

آخر للاسم باعتبار الافراد والتثنية والجمع فقال المثنى فالاسم على ثلاثة اقسام مفرد
ومثنى ومجموع وبين النوعين وهما المثنى والمجموع ليعلم ان سواهما المفرد والاختصاص
وقدّم المثنى على المجموع لسبق عدده على عدد المجموع ولقربه بالمفرد ولسلافة لفظ
المفرد فيه البتة وكثرة لعدم اختصاصه بشرطة بخلاف الجمع الاختصاص واحد
اقسامه وهو الجمع بالواو والنون بذكر العقلاء وبان لا يكون افعلا معلاء ولا
فعلان فعلا ولا مستويا معه المؤنث ولا بناء تانيث كعلامة واختصاص القسم
الآخر وهو الجمع بالالف والتاء بالمؤنث او بمذكر لم يكسر نحو سرادات قامت او
كان من صفات غير العقلاء نحو الحبال الراسخات او خامسيا نحو سفر جلات وان لا
يكون فعلاء افعلا ولا فعلا فعلان ولا مستويا معه المذكر ولا مجردا عن التاء من
الصفة المختصة بالمؤنث واختصاص القسم الثالث وهو جمع التكسير بسباع الصيغة
وتوفيق الوضع ما لحق آخره الف نحو المسلمين والزيدان وقوله آخره مفعول
لحق والالف فاعله والحق در رسيدن اوياء مفتوح ما قبلها اى قبل الياء
نحو المسلمين والزيدان وقوله مفتوح صفة سببية لقوله ياء وكلمة ما مفعول ما لم
يسم فاعله لقوله مفتوح عبارة عن حرف اى ياء فتح حرف جعل قبلها لوفق ما قبل الالف
وفون مكسورة لان الاصل في البناء السكون وانما عدل عنه تحرزا عن اجتماع
الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر كما عرف ولئلا يثقل اللفظ بتوالي الامثال
وهو فتحة ما قبل الالف والالف التى فى حكم الفتحين وفتحة النون ولتعداد ثقل الكسرة
خفة الالف والفتحة وانما اختير لزيادة التثنية والجمع السالم حروف لعلته لكثرة دورها
فى الكلام لان المتكلم لا يخلو منها او من ابعاضها وهى الحركات الثلاث فخص بعضها
بالتثنية وبعضها بالجمع تقليلا للاشتراك وخفته الالف بالتثنية لكثرة قفاها
حققة الالف ولكونها ضمير التثنية فى الفعل ولوفق اخر ضميرها فى الفعل وهما
وانتما وخصت الواو بالجمع لانها ضمير الجمع فى الفعل ولكونها طمجمع فى العطف لانها
تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه ولحصولها بجمع الشفتين ولوفق اخر ضميرها
فى الفعل وهو هو وانما واثم زيدت الياء تكثيرا لالبنية التثنية والجمع السالم
ليتوصل به الى تقليل الاشتراك فى الاحوال الثلاث والا لكان الالف والواو فيهما

ن
الفتحة

في الاحوال الثلاث وفرق بينها بحركة ما قبل الياء ففتح في التثنية لوفق ما قبل الالف
 وكسر في الجمع لوفق الياء وفتح في التثنية لوفق ما قبل الياء وكسر في الجمع فرقا بينهما
 او كسر في الجمع لوفق الياء وفتح في التثنية فرق بينهما وقوله ليدل متعلق لحق
 والضمير بما تدل كل واحد من الالف والياء وفيه نظر لانه قد سبق لحقوق الالف
 والياء والنون ولا قرينة على تعيين الالف والياء قبل انه ما تدل على ما الحق آخوه ذلك
 وفيه نظر ايضا لانه على هذا لا يستقيم تعلق قوله ليدل بقوله الحق قبل انه ما تدل
 الحقوق وفيه ايضا نظر لانه حينئذ يشمل لحقوق النون ايضا ولا دلالة لها على
 ما ذكر في المتن فالحق ان يوخز ذكر النون عن قوله ليدل او يتقدم قوله ليدل
 على النون لان النون عوض على الحركة والتونين الثابتين في الواحد ولا تأثير
 لها في هذه الدلالة اى في الدلالة على ان معه الضمير ما تدل ما وهو عبارة
 عن اسم اى ليدل على ان مع ذلك الاسم مثله اى مثل ذلك الاسم في اللفظ
 فردا كالزبيدين او جماعة كجدالين وقومين من جنسه اى من جنس ذلك الاسم
 في المعنى وفي قوله من جنسه اشارة الى اشتراط جنسية المعنى وانما اشترط
 جنسية المعنى حترارا عن المشترك فانه لا يثنى لا يقال العينان للشمس الباصرة
 والقران للحيض والطير خلا فالاندلسى وفي اشتراط جنسية اللفظ نظر لانه
 منقوض بخو القمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما
 ولا بوين للاب واللام وكذا منقوض بخو العينين للشمس الباصرة ان ثبت
 جوازه كما هو مذهب لاندلسى واجيب عن النقض الاول بان ذلك من باب
 اطلاق احد اللفظين على الآخر تغليباً للمذكور على المؤنث كما في القمرين والابوين
 والمفرد على المركب كما في العمرين وعن الثاني بانه محمول على عموم المجاز اى لمسميا
 بالعين وهذا الجواب يتناقى في التغليب ايضا بان يراد بالقمرين نير كواكب
 السماء وبالعمرين افضل من امة محمد صلى الله عليه وسلم من افضل الصلواة
 واكمل الخفيات والابوين المنتسبين بالولادة وعلى هذا نفس سائر النظائر
 او يقال المراد بقوله مثله ما يماثله في الواحدة بقرينة قوله في الجمع ليدل
 على ان معه اكثر منه فلا يرد شئ من ذلك فعلى هذا معنى قوله من جنسه اى

ولا واحدا من خلاف جنسه ولو لويد بقوله مثله في الوحدة والمجنس جميعا لا يستغنى
عن قوله من جنسه لانه يفيد اشتراط الجنسية في اللفظ والمعنى وفي اشتراط
جنسية المعنى ايضا نظرا لان مشترك المثنى فرد من افراد المثنى وان كان هذا الفرد
ممتنعا وامتناع فرد لا يينا في كونه فردا من الماهية ولا يجوز تعريف الماهية بما
يخرج عنه ذلك الفرد الممتنع الا ترى انهم عرفوا مفعول ما لم يسم فاعله بانه كل
مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه ولم يحتز واعن المفعول له والمفعول معه
والمفعول الثاني من باب علمت والمفعول لثالث من باب علمت في الحد وعرفوا
الترخيم بانه حذف في آخره تخفيفا ولم يخرجوا ترخيم المضاف والمستغاث وعرفوا
المصغر بانه الزيد فيه ليدل على تقليل ولم يخرجوا تصغير الضاير ونحوه من التثنيات
الى غير ذلك والحق ما ذكره الزمخشري في المفصل قائل المثنى وهو ما لحقت
آخره زيادتان الف او ياء الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليكون
الاولى علما للضم واحدا الى واحد والآخرى عوضا مما منع من الحركة والتثوين ^{بثنتين} الثانيين
في الواحد الى هنا عبارة الشريفة حيث جعل الالف او الياء علما على ضم واحد الى واحد من غير
تقييد اتحاد الجنس اللهم الا ان يراد تعريف المثنى الصحيح غير الممتنع فان قيل لو كان الجنسية
في المعنى شرطا للمثنى لما جاز تثنية العلم المشترك نحو الزيدان قيل المراد بالجنسية في المعنى
ان يصدق حقيقة احدهما على حقيقة الآخر والزيدان كذلك فالمقصود انما هو الاسم المقصور
وهو الذي في آخره الف مقصورة وسمى مقصورة للامتناع عن المد والغاء لتفسير قسم
استفادة من عموم قوله ما الحق آخره كذا الاشتباه على الصحيح والمنقوص والمقصور
والممدود لكنه ترك ذكر الصحيح والمنقوص لظهور حكمها لعدم جريان تعريف تثنيتهما
وبين حكم المقصور والممدود فقال المقصور ان كانت الفه كائنة عن واو
حقيقة كعصا او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يميل الى الياء كالسمي بالي ولدي و
هو ثلاثي الواو الحال والحال ان ذلك المقصور ثلاثي ام الثلاثي الجرد اي ن و
ثلاثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي فيخرج الرباعي والثلاثي الزيد فيه نحو معلى
ومصطفى قلبت الفه واوا فقبل عصوان في عصا والوان ولدوان في المسمى بالي
ولدي اعتبار الاصل ما في اصله الياء حقيقة او حكما مع خفة الثلاثي بخلاف ما

كان على أربعة أحرف فصاعدا حيث لم يرد فيه إلا الأصل لمكان الثقل كعل ومصطفى
والله اشارة بقوله والّا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحى او
حكما بان كان مجهول الأصل او عديمه وقيل عمل كالمسمى بمتى وبلى او كان على أربعة
أحرف فصاعدا أصيلة كانت الالف كعل ومصطفى او زائدة كحبلى وارطى وهجى و
حيارى فبالياء اي فالله مقلوبة بالياء فيقال رجيان فى رضى ومتيان وبليان المسه
بمتى وبلى ومعليان ومصطفيان وحليان واوطيان وانما قلبت ياء اعتبارا للأصل
فيما أصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيها زاد على ثلثة أحرف ولقائل ان يقول لو قال
والا ياء لكان اوفق بقوله قلبت واوا واضرا لان يقال انما عدل عنه لقصد الثبوت
بايراد الجملة الاسمية في الجزاء لكثرة صورة وغلبة وجوده والمهدود اي كاسم المهدود
ان كان همزة اي همزة المدودة أصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن أصلية او
زائدة كقراء جمع قارى ثبتت الهمزة لمكان الاصل فيقال قراء ان وحكى ابو على
الفارسي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وحلا على اخواته من الحمراء والصفراء و
ان كانت الهمزة للتانيث كحمراء وصفراء قلبت واوا تقول حمراوان وصفراوان
وانما لم يثبت كراهة وقوع صورة علامة التانيث في الوسط فان قيل ان التاء في نحو
مسلمة ايضا علامة التانيث وقد وقع صورة علامة في الوسط في التثنية حيث يقال
مسلمتان فينبغي ان لا يثبت قيل ان التاء انما يثبت لتلايل تنبس بتثنية المذكور وانما
قلبت واوا لياء مختزا من اجتماع اليائيين في النصب والجر ولكون الواو اقرب الى
الهمزة من الياء الماثلة اياه في تعويضها عنها في اقتت ووقنت والّا اي وان لم
يكن أصلية ولا للتانيث بل كانت منقلبة عن أصلية واوا ككساء أصله كساوا
وياء كرواء أصله رواى او كانت زائدة للحاق كعلباء فانه ملحق بسرواج
والعلباء ركب رك كودن والسرواج كجاءه شتر بزر ك وجاى بزم ك دراكياه
برويد فالوجهان اي ففيها الوجهان اي ففي الالف وجهان اوفقيه الوجهان
اي في الاسم المدود الوجهان الثبوت والقلب أما الثبوت فلكونها في مكان
الأصلية باعتبار الحاقها والا انقلاب عنها واما القلب فلشبهها بهمزة التانيث
في عدم كونها أصلية فيقال كساء ان ورد ان وكساوان ورويان ومجذف فوفه

اى نون التثنية للاضافة اى وقت الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين الثابتة
 فى الواحد توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب لامضال والامتزاج فيتنافيان
 فان قيل لو كان نون التثنية قائما مقام التنوين الثابت فى الواحد لوجب ان يسقط بفتح
 اللام نحو الغلامان لعدم التنوين فى الواحد قيل انما لم تسقط باللام حيث اعتبر معها
 عوضيتها عن الحركة فقط فان هذه النون عوض عن الحركة والتنوين كما فى رجلان و
 عن الحركة فقط نحو الغلامان وعن التنوين فقط نحو عصوان واليه ذهب على بن عيسى
 وابن جنى وهو محتار بعض المتأخرين واما عند سيبويه فهو عوض عن الحركة والتنوين
 جميعا على ما عرف فى المطولات وحذف تاء التانيث الثابتة فى الواحد عند التثنية
 على خلاف القياس والشذوذ فى خصيان واليان دون غيرها تثنية خصية
 والية والخصيان الجملتان اللتان فيها بيضتان والقياس ان لا يحذف التاء
 لا لتباس تثنية المؤنث بالذكر ولكن هذا لا لتباس مرفوع فيها فلذا خصا بالذكر
 قيل انما خصا بالذكر لانها لا لتصاقها صار كشيء واحد فتر لتلك منزلة المفرد
 وتاء التانيث لا يقع وسط المفرد واما نحو قوله ونحو مشرق اللون ثدياه حقان اى
 اى حقان وقوله هذه المناقب لا قصعان من لبن شيئا واعاد ابجد ابوالاء اى
 قصعان فمن ضرورة الشعر لم يجز فى السعة بخلاف خصيان واليان حيث يحذف
 عنها التاء بدون ضرورة لكن جواز الوجود بالجمع قوله سيما تلقى فردين ترجف ورائق
 اليتك وقسطا لما وقوله ايلى ابر الحمار وخصيائه اجب الى فرزائه من فرارى وقيل
 هى ايضا من ضرورة الشعر كما فى قوله كانت خصية من التذلل لظرف مجوز فيه ثنتا
 حنظل وقوله ترجى الياء ارتجاج الوطى وقيل جاء خصى والتى وهما لفتان فى خصية
 واليه فخصيان واليان تثنيتهما لا تثنية خصية والية فلا يكونان من باب حذف التاء
 ثم لما فرغ من بيان المشنى شرع فى بيان المجموع فقال المجموع ما دل على احاد مقصورة
 بحروف مفردة بتغيرها الاحاد جمع احدها وهو المفرد وقوله بحروف متعلق بمقصورة
 وقوله بتغير صفة لقوله مفردة اى ما دل على افراد قصدت فيه بحروف مفردة متلبس
 بتغيرها لا فى صيغة الواحد قبل التغير ثم التغير بما بزيادة كما فى نوعى الجمع الصحيح وكما
 فى نحو رجال فى رجل واهجار فى جمع هجر وانقصان ككتب فى جمع كتاب حذفت الياء

لا لبقاء الساكنين بعد النقل والاسكان للاستثقال مثل قاضون جمع قاض صله
 قاضيون فتقل حركة الياء الى قبلها لاستثقال الحركة على الياء ثم حذفت لبقاء الساكنين
 وان كان اى الاسم مقصوراى اسما آخره الف مقصورة نحو مصطفى حذفت
 الالف المقصورة لا لبقاء الساكنين وبقي ما قبلها اى قبل الالف بعد الحذف
 مفتوحا ليدل الفتح على الالف المحذوفة مثل مصطفىون جمع مصطفى صله مصطفىون
 فقلبت الياء الفاء ثم حذفت لا لبقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا للدلالة على الالف
 ثم قوله مثل خبر مبتداء محذوف ومضاف ومصطفون مضاف اليه والرفع على الحكاية
 اى نظيره مثل مصطفىون وشرطه اى شرط الاسم الذى جمع بالواو والياء والنون
 ان كان الاسم الذى اريد جمعه اسما اى غير صفة فهذا كقولهم يعقل اى شرطه النون
 الثلاثة المذكورة والعلمية والعقلية لان هذا الجمع اشرف المجموع لسلامة بناء الواحد فيه
 والمذكور العاقل اشرف من غيره فاختصر لا اشرف بالاشرف ثم اعلم ان قوله وشرطه مبتدأ
 وقوله فمذكور خبر بمعنى حصول مذكور الفاء زائدة والشرط معترض وفي هذا الوجه ضعف
 لان اعتراض الشرط بين المبتداء والخبر انما يكون في الشعر ولم يوجد في السعوى زيادة
 الفاء في الخبر ضعيفة اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف اما فيكون الفاء في جواب اما ويمنع
 اختصاص اعتراض الشرط بين المبتداء والخبر بالشعر او يقال ان قوله وشرطه مبتداء والجملة
 الشرطية خبر والضمير العائد الى المبتداء مقدر بعد الفاء اى وشرطه ان كان اسما فهو مذكور
 وفيه نظر لان على هذا يلزم حذف العائد المرفوع من الجملة الواقعة خبرا وذا خبر جازم كما
 صرح الشارح في بحث المبتداء ولاجل هذا الاشكال في هذه العبارة قال الشارح الرضى
 هذه عبارة ركيكة قال شيخى واستاذى طاب ثراه يمكن تصحيحها بوجوه احدها ان يقدر
 حيث امتنع حذف الضمير اسم الاشارة وكفى به رابعا اى شرطه ان كان فذلك الاسم
 الذى اريد جمعه بالواو والنون اسما فذلك الشرط حصول مذكور والثانى ان قوله و
 شرطه مبتداء خبره محذوف اى وشرطه ما يذكور وقوله ان كان آخر استيناف اى ابتداء
 كلام كما قيل نحو الزانية والزاني فاجلدوا ان التقدير الزانية والزاني حكمهما ما يذكور
 الصبر عند تحقق منتهى الجموع اعتبر له واحد فرضا كعدل عمر من نحو عباد وعبد ودوسل
 على وزن فعال بضم الفاء كغلام وغلته بخلاف اسم الجمع نحو ابل وغنم وخيل وقوم و

رهط حيث لم يفرض لها واحد لعدم الداعي لعدم جريان احكام الجمع فيها وعدم كونها
 على وزن الجمع المختصة به او المشهورة فيه بل مانع فرض الواحد لتحقيق فيها وهو جريا
 احكام المفرد فيها فان قيل ان اريد بقوله حروف مفردة كل حروف مفردة يرد سقاج
 جمع سفرجل وفرازد جمع فردق وان اريد به الجنس بجدا لاضافة على الجنس يكفي
 الحروف الواحدة فوجب ان يكون لساء وسنوة جمع اسراء جمعا على لفظ الواحد
 لوجود الهمة والتاء في كليهما وليس الامر كذلك بالاتفاق على انه جمع غير لفظ الواحد
 قيل يراد به جميع حروف مفردة كرجال وحباء وبعضها كسفارج وفرازد ونحو
 ثم وركب ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كجاعة
 وطائفة وهو قول سيبويه لجريان احكام المفردات استعمالا والفرق بين اسم
 الجنس واسم الجمع ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنتين فصاعدا بخلاف اسم الجمع
 فانه يقع على الثلاثة فصاعدا فان قيل الكلام لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل
 ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلام اسم جمع وايضا
 وانما قال على الاصح لان فيه خلافا قال الاخفش جميع اسماء المجموع التي لها احاد من تركيبها
 كجامل وباقر وركب وصحب وخدم وسفر جمع للدلالة على الاحاد فجامل عنده جمع جال
 وباقر جمع بقار وركب جمع راكب وصحب جمع صاحب وسفر جمع سافر وخدم جمع خادم
 وقال الفراء كذا اسماء الاجناس لها احاد من تركيبها كثر وتمر ونخل ونخلة واما اسم
 جمع او اسم جنس لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو
 اسم جنس لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو اسم جنس
 ما يفرق بينه وبين واحد التاء ونحو ركب ما هو اسم جمع ونحو فلك جمع لتحقيق التثنية
 تقديرا على ما بينا وهو اى المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ومؤنث
 المذكور اى جمع المذكور الصحيح او المذكور المجموع صحيحا والجملة مستأنفة لانه لما قال فالصحيح
 لمذكر ومؤنث كان سائلا قال ما جمع المذكور الصحيح وما جمع المؤنث الصحيح فقال جمع المذكور
 الصحيح كذا وجمع المؤنث الصحيح كذا وفي بعض النسخ فالمذكر فاكفاء للبيان ما الحق آخره
 واوا مضموم ما قبلها اى قبل تلك الواو لوفق الواو فقوله آخره مفعول الحق
 واوا فاعله وكلمة ما موصولة او موصوفة مفعول ما لم يسبم فاعله لقوله مضموم واو

مبتداء مقدم الخبر والمجلة الاسمية صفة واواى واو ما قبلها مضموم وكذا الحكم في قوله
 او ياء مكسور ما قبلها اى قبل الياء لوفق الياء ونون مفتوحة عطف
 على قوله واواو ياء اى ما لحق اخره احدهما ونون مفتوحة وانما وانما فتحت
 ليعادل حقة الفتحه ثقل الواو والضمه ليدل متعلق لحق والضمير عائذ الى الحق
 الواو والياء وفيه نظر لانه قد سبق لحق الواو والياء والنون ولا قرينة على تعيين
 الواو والياء وقيل انه عائذ الى اللحق وفيه نظر لان لحق النون لا اثر له في هذه
 الدلالة بل هو عوض عن الحركة والتنوين فالحق ان يقدم قوله ليدل على قوله نون
 اللهم الا ان يحل الكلام على حذف المعطوف ويكون المعنى الحق ذلك ليدل على
 ان معه اكثر منه ويتحقق عوض عن الحركة والتنوين فستقيم الكلام على اللفظ
 والنشر والضمير في قوله معه عايد الى ما وهو عبارة عن الاسم اى مع ذلك
 الاسم اكثر من ذلك الاسم فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل
 في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل ان ما يكون محققا
 او على سبيل الفرض وههنا كائن على سبيل الفرض يعنى لو فرض الكثرة في الواحد
 لكان ذلك في المجموع اكثر منه كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار يعنى
 لو فرض لفقا ههنا في الحمار والعلم في الجدار لكان فلان افقه واعلم منه ما ومنه بيت
 حاسته اللوم اكرم من وبرو والده واللوم اكبر من وبرو ما ولدا والوبر اسم رجل
 فان قيل لم يقل ههنا على ان معه اكثر من جنسه ليخرج المشترك فانه لا يجمع كالا
 يبنى قبل انما لم يقل ذلك اكفاء بما ذكر في التثنية ويمكن ان يقال انما لم يقل ذلك
 لانه اراد ههنا تعريف ماهية المجموع مطلقا بقطع النظر عن كونه صحيحا وممتعا
 فلم يمتح الى هذا القيد لاجراجموع المتنع فان كان الفاء لتفسير الانفسا
 المستفادة من عموم قوله ما لحق اخره لاشتتاله على المنقوص المقصور والصحيح
 لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم او سلامته عن التغيير بين حكم المنقوص
 والمقصود فقال فان كان اخره اسم كان اى اخر الاسم ياء خبر كان قبلها
 اى قبل تلك فيه كسرة فاعل الظرف او مبتداء متقدم الخبر والمجلة صفة ياء اى
 ياء حصل قبلها كسرة كقاص كتاب او تغيير هيئة اى حركة كاسد في اسد فان قيل

هذا يشكل في نحو تلك وهجان حيث لا يتحقق فيه التغيير أصلاً حيث يتحد فيها صيغة الواحد والجمع حروفاً وهيئة قيل قوله بتغييرها يشير إلى أن التغيير التقديري كافٍ لأن معناه أي التغيير كان أي سواء كان حقيقة كعامة المجموع أو تقديرًا كما في فلك وهجان حيث اعتبر اللفظة والكسرة في الجمع عارضتين مثل والكسرة في اسد ورجال وفي الواحد أصليين مثل اللفظة والكسرة في فقل وحمار فحصل التغيير بهذا الاعتبار تقديرًا وفرضًا وفي قوله على أحاد مقصودة اختراز عن اسم الجنس نحو نخل وتمرد لالتها على أحاد غير مقصود لهما وضعها هو الجنس الإحادي أرادت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها فاعرف ويمكن أن يكون قوله بحرف متعلق بقوله دل أي دل بحرف مفردة على أحاد مقصودة فلا يرد نخل وتمرد أصلاً لعدم دلالتها على الأحاد بحرف المفرد إذ ليس لهما مفرد بل النخل والتخلة كلاهما مفردان بدليل جريان أحكام المفرد فيها وكذا التمر والتمرة وفي قوله بحرف مفردة اختراز من اسم الجمع نحو رط وقوم وابل وغنم وخيل فالحال ليست بمجموع حيث لم يوت فيها بحرف مفرداتها فيقصد أحادها بها فإن قيل يصدق هذا الحد على أسماء المجموع التي لها أحاد من تركيبها نحو ركب وصحب فانه يوافق الراكب والصاحب في الحروف فينبغي أن يكون جمعاً كما قال لا خفش قيل أن نحو ركب وصحب وإن وافق الراكب والصاحب في الحروف لكن الراكب ليس بمفرد بل كلاهما مفردان بدليل جريان أحكام فيها من التصغير بل ارد الطالصل مع كونه على غير صيغ القلة وعود ضمير الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه قصد الأحاد بحروف مفردة كذا قيل وفيه نظر لأن المفرد أن اريد به الفرد الواحد فيصدق عليه قصد الأحاد بحروف مفردة وإن اريد به كونه مفرد اصطلاحاً يكون موقوفاً على كونه جعله فيلزم الدور فإن قيل يرد على الحد المجموع التي على غير لفظ الواحد مثل سنة في جمع امراء وعباديد وعبايد بمعنى الفرق لعدم حروف المفرد فيها قيل المراد بحروف المفرد حروف حقيقة كرجال أو اعتباراً وفرضاً كما في المجموع المذكورة وذلك لأنها لما كانت على أوزان المجموع واستعمالها الثاني والرد في التصغير الطالصل وامتناع النسبة ومنع ما يذكرو قوله فاجلدوا ابتداء بيان والثالث أنه مبتداء محذوف الخبر أي وبشرطه على التفصيل وحذف هذا الخبر

بقدرية ما بعده من المجملتين اعني ان كان اسما فكذا وان كان صفة فكذا والرابع انه
 مبتداء والجملة الشرطية خبر يتاويل مضمون هذا الكلام والخامس انه مبتداء محذوف
 مضاف والجملة الشرطية خبر يتاويل مضمون هذا الكلام اي بيان شرط هذا الكلام
 ان كان اسما فذكر علم يعقل وضمير شرطه عائد الى الاسم الذي جمع بالواو والنون
 او الى المذكور في هذا الجمع اي شرط ذلك المذكور في هذا النوع من الجمع وضمير كان عائد
 الى الاسم الذي اريد جمعه بالواو والياء والنون او الى المذكور المجموع بذلك وعلى
 الثاني كان مدار فادة قوله فهو مذكور وقوله علم يعقل هو الصفة او ارادة المسمى
 فلا يلزم اتحاد الشرط والجزاء وقوله مذكور خبر مبتداء محذوف اي فذلك الشرط
 حصول مذكور او فذلك المذكور علم يعقل وقوله علم خبر بعد خبر المبتداء محذوف وقوله
 يعقل صفة علم وفيها استباح اذا العاقل مسمى العلم لا العلم ثم اعلم انه ان اريد بالمذكور
 الذات المتصفة بالذكورة يعني المذكور الحقيقي يراد بقوله علم مسمى العلم وانه لان
 مذكور الحقيقي هو مسمى العلم فيه ويكون حمل المذكور على الضمير الذي هو عايد الى الاسم
 الذي اريد جمعه بالواو والنون من التسامح محذوف مضاف اي فهو اسم مذكور ولا
 تسامح في يعقل اذا المذكور الحقيقي هو الموصوف بالعقل فان اريد للفظ المذكور يعني
 المذكور اللفظي فلا تسامح في حمل المذكور على الضمير العائد الى الاسم لانه مذكور لفظي ولا
 حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه يكون قوله يعقل من التسامح اذا العاقل المذكور الحقيقي
 دون اللفظي ويكون قوله وان لا يكون بناء تانيث مثل علامة ضائعا لخروجه بالشرط
 التذكير اللفظي واجيب بان ذكره لدفع وهم من يتوهم ان المراد بالمذكر التذكير من جهة
 المعنى دون اللفظ فيجوز جمع علامته بالواو والنون لانه مذكور من جهة المعنى ايضا
 ولما قلنا ان يقول لو قال يعلم مكان يعقل لكان اولى حيث لا يخرج عنه صفات الله
 تعالى نحو قوله تعالى ثم الماهدون وبخلاف يعقل حيث يخرج عنه صفات الله تعالى
 اذ لا يجوز اطلاق العقل عليه تعالى الا ان يقال الشرط هو العقل ونحو نعم الماهدون
 مندرج فيما جمع بالواو والنون بالتاويل نحو بلغت من البلغين بضم الياء جمع بلغة
 وهي لداهية اي بلغت من الدواهي وانما جمع بالواو والنون لان الدواهي على صفة
 منها فعل العقلاء وهو اصابة المحال والكتابة اي لعقوبة نزلت منزلة العقلاء فجمع

لها هذا الجمع ويمكن ان يجاب بان العقل يطلق على الله تعالى لغة وانما لا يجوز اطلاقه عليه سبحانه وتعالى لكون اسماء الله تعالى توفيقية ومنع الشرط لا ينافي اطلاق اللغة كذا في بعض شروح المنار وان كان صفة ضمير كان عائدا الى الاسم الذي قصد جمعه بالواو والياء والنون او الى المذكور المجموع بذلك وعلى الثاني كان مدار افادة قوله فذكر هو الصفة او اداة المسمى اى ان كان المذكور المجموع بذلك مسمى صفة فحصول مذكراى مذكور غير علم او فذلك المذكور مذكور يعقل وهو مذكور يتقل لكن اذا قدر فذلك المذكور مذكور وهو مذكور كان قوله وان لا يكون افعلا فاعلا محمولا على خلاف مضاف اى ذو عدم كونه افعلا فعلا واذا قدر فحصول مذكور فلا حاجة الى تقدير مضاف او المعنى وحصول عدم كونه كذا والمراد بالمذكور الذات المتصفة بالذكورة بتقدير مضاف اى فهو اسم مذكور وان اريد به اللفظ المذكور كان قوله وان لا يكون بقاء تانيث مثل علامة ضامتها مخروجه باشتراط التذكير اللفظي وان لا يكون افعلا فعلا عطفا على قوله فذكر اى فذكر وذو ان لا يكون المذكور فيه مسمى هذه الصفة اى ذو عدم كون المذكور فيه مسمى هذه الصفة وان كان تقدير قوله فذكر فحصول مذكور فلا حاجة الى تقدير مضاف وقوله افعلا فعلا لا يكون واضافته الى فعلا بادنى ملائمة اى افعلا الذى مؤنثة فعلا لكن يرد عليه ان افعلا ههنا علم لما يوزن به من نحو اضمروا سمر وغيرهما والعلم لا يفتا واجيب باننا سلمنا ذلك لكن العلم يجوز اضافة بعد تاويله بمنكر اى بواحد من جنسه وهنا كذلك وكذا الحكم فى فعلا فعلا مثل احر فانه لا يقال فيه احمرون للفرق بين افعلا فعلا وبين افعلا التفصيل حيث يجمع افعلا التفصيل هذا الجمع كاضلوا ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعلا التفصيل كامل ولا يشكك هذا باجمع جمعاء حيث يجمع بالواو والنون نحو اجمعون لان مجيئه بالواو والنون على خلاف القياس اذ هو فى الاصل افعلا التفصيل لا افعلا فعلا لعدم كونه من الا لوان والعيوب والحلى وافعل فعلا يختص بذلك وحينئذ يكون تانيثه على جمعاء على خلاف القياس فلا يتوجه الاشكال اصلا ولا فعلا فعلا فعلا عطفا على افعلا ولا زائدة لتأكيد النفي اضافة فعلا فعلا الى فعلا باني ملائمة كافعلا فعلا

اى ولا فعلان الذى مؤنثه فعلى مثل سكران فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بين
 فعلان هذا وبين فعلان فعلا نة حيث يصح جمعه هذا الجمع كندمانون ولا مستويا
 عطف على فعل ولا زائدة لتأكيد النفي اى وان لا يكون المذكور مستويا فيه اى ذلك
 الوصف مع المؤنث نحو جريح اذا كان بمعنى مفعول وصبور فان المذكور فيها
 مستوى مع المؤنث يقال رجل جريح وصور وامرأة جريح وصور فلا يقال رجال
 جريحون ولا صبورون لانه لو جمع مذكو بالواو والنون لجمع مؤنثه بالالف والتاء
 وحينئذ يرتفع الاستواء المقصود فيه قال الشارح العلامة هذه العبارة اسحق
 اوارك واضعف من الاولى لان ضمير ان لا يكون عائد الى الوصف المذكور فيكون
 المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا
 معنى لهذا الكلام فكيف يستوى الشئ في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا
 فيه المذكور مع المؤنث لكان شيئا الى هذا عبارته وقال شيخى واستاذى تعذر الله
 تعالى بالرحمة والغفران ان ضمير ان لا يكون عائد الى المذكور الى الوصف فلا يلزم
 ما ذكر من وجه السخافة ثم ضمير قوله ان كان صفة ان عاد الى المذكور دون الاسم
 بدلالة ان البحث في المذكور ان صدر البحث المذكور ما نحن آخره فلا اشكال اصلا
 ولم يتج في الربط الى تقدير فيه في قوله وان لا يكون افعال فعلاء ويكون المعنى
 شرطه ان كان صفة حصول مذكر وعدم كون المذكور مستويا في ذلك الوصف
 مع المؤنث وكذا ان عاد الى الاسم لكن حينئذ يحتاج في الربط الى تقدير فيه
 في قوله وان لا يكون افعال فعلاء فيكون المعنى شرطه ان كان صفة فهو مذكر
 يعقل وذو عدم كون المذكور فيه مسمى افعال فعلاء وعدم كون ذلك المذكور
 مستويا فيه مع المؤنث فلا يكون في هذه العبارة سخافة اصلا كما ظن الشارح
 رح فانظر فيه بعين الانصاف ولا بتاء التانيث عطف على قوله افعال فعلاء
 اى وان لا يكون كائنا بتاء تانيث او عطف على قوله مستويا اى وان لا يكون
 ذلك المذكور كائنا بتاء تانيث مثل علامته فانه لا يجمع بالواو والنون لانه
 لو جمع بذلك فاما ان تبقى التاء او تترك فان بقى لزم اجتماع حقيقة جمع المذكور
 وتاء التانيث وهو مستكروه وان تركت لفات الغرض وهو المبالغة ولزم الالتباس

جمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه كلام ويجذف نونه اى نون الجمع للاضافة
 لان نونه عوض عن التنوين المنافي للاضافة لان الاضافة يقتضيه الاتصال والتنوين
 الانقطاع وقد شذخو ارضين بفتح الراء كارضات وتمرات وسنين وبشين
 وقلين ونحو ذلك هذا جواب سوال مقدم وهو ان يقال ان الارض والسنة والتبنة
 والقلة ونحو ذلك جمعت بالواو والنون مع انتقاء شرط الجمع بذلك وهو التذكير والعقل
 والعلمية والوصفية فاجاب بقوله وقد شذخو ارضين وسنين وارثكار هذا الشذوذ
 في نحو سنين وارضين لجبر المقصان الواقع في واحده وهو حذف الحز كالتاء المقدرة
 في ارض لانها في التقدير ارضة بدليل تصغيرها على اريضته وكاللام في سنة فان اصلها
 سنة فخذف التاء واللام وجمعت بالواو والنون خبر لما دخل عليها من النقص بحذف
 التاء واللام وهذا الجبر ليس بقياس وان كان ذا جرئيات كثيرة ونحو العالمين من
 باب التغليب حيث غلب العقل على غيرهم لانه اشرف الموجودات فيجمع لهم هذا الجمع
 ونحو بلغت منا البلغين اى لدواهي ونحو قوله تعالى رايتهم لى ساجدين متاول لان لما
 صدر فعل العقل وهو اضافة الحال والتكايمة من الدواهي وفعل السجود من الكواكب
 اجريت مجرى العقل فجمع لهم هذا الجمع المؤنث اى جمع المؤنث الصحيح او المؤنث للجمع
 صحيحا ما لحق اخره الف وتاء نحو هندات ومسلمات وبشرطه اى شرط الاسم
 الذى جمع بالالف والتاء او بشرط ذلك المؤنث في هذا الجمع من النوع ان كان
 الاسم الذى جمع سالما بالالف والتاء او ان كان ذلك المؤنث صفة وله مذكر
 او لواو للحال اى لذلك المؤنث او لذلك الاسم مذكر فان يكون مذكوره اى
 مذكور ذلك الاسم او ذلك المؤنث جمع بالواو والنون لان المذكر اصل الجمع
 السالم سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلامة بناء
 الواحد فيه والمؤنث فرع وجمع التكسير ايضا فرع لتغير بناء الواحد فيه فلما جمع
 الفرع وهو المؤنث بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر بالواو والنون
 لاجمع التكسير ليكون الفرع موافقا للاصل في سلامة الواحد والا يلزم مزية
 الفرع على الاصل ثم اعلم ان هذه العبارة مثل العبارة الاولى لان قوله وبشرطه
 مبتداء وقوله فان يكون الى آخره خبر والفاء زائدة والشرط معترض بين المبتداء

والخبر كما مرفوعه ان اعتراض الشرط بين المبتداء والخبر انما يكون في الشرع والاولان يقدر
المبتداء قبل الفاء اسم الاشارة ويكون المبتداء المقدر وخبره جزاء والفاء جزائية
والجملة الشرطية خبر لقوله وشرطه والمعنى وشرطه ان كان ذلك المؤنث او ذلك الاسم
الذي اريد جمعه بالالف والتاء صفة فذلك الشرط كون مذكوره كذا او يقال قوله
وشرطه مبتداء محذوف الخبر وشرطه ما يذكر والجملة الشرطية بيان كقوله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد واحد او يقال انه مبتداء خبر محذوف اي وشرطه على
التفصيل وحذف هذا الخبر بقريته ما بعده من الجملة كما مر او يقال انه مبتداء
محذوف مضاف والجملة الشرطية خبر بتاويل هذا الكلام اي وبيان شرط هذا الكلام
كما مر وان لم يكن له اي لذلك المؤنث او لذلك الاسم مذكور مجموع بالواو
والنون فان لا يكون اي فالشرط عدم كونه مجردا عن التاء اذ لو جمع المجرد
عن التاء بالالف والتاء لزم اللبس بدنى التاء كحائض حيث يقال في جمع حايضة
التي اريد لها الصفة الحادثة حائضات فلو قيل في جمع حائض التي اريد لها الصفة
الثابتة كذلك لزم اللبس فجمع حائض على حوائض ولم يعكس لان ما فيه التاء صريحا
اليق بالجمع والالف والتاء ما فيه التاء تقديرا والاى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان
اسما نحو هند ورعد وتمر وكسرة وغرفة جمع مطلقا ظرف او مصدر اي زمانا
مطلقا او جمعا مطلقا او غير مقيد بشرط فيقال هذات ورعدات وثمرات بفتح الفاء
وكسرات بكسر الكاف وفتح السين وكسرها وغرفات بضم الغين وفتح الراء وضمها ثم
لما فرغ من بيان نوعي الجمع الصحيح شرع في بيان الجمع المكسر فقال والمكسر اي المجموع
المكسر وفي بعض النسخ جمع التكسير ما تغير كلمة ما على النسخة الاولى عبارة عن مجموع
وعلى الثانية عن جمع اي مجموع او جمع تغيير فيه بناء واحده الحق كرجال في جمع
رجل واهراس جمع الفرس او المفروض كنسوة جمع نساء بضم النون اراد بالتغيير
اعم من ان يكون حقيقة كعامة المجموع المكسرة او تقديرا كما مر في فلك وهجان فان قيل
هذا المحد يمتنع بجم مصطفون ومعلون وداعين ورامين وثمرات بفتح الميم
وكسرات بفتح السين وكسرها جمع كسرة بسكون السين وعرفات بفتح الراء وضمها جمع
غرفة بسكون الراء فانها مجموع سلاقة مع وقوع التغييرات قيل الاعتبار بالتغيير هنا

يكون في اوان الجمع لا ما يكون بعد الجمع فلا ينتقض بما ذكرتم فان اصل مصطفون
مصطفون واصل معلون معلون وكذا البواقي وجمع التكسير ينقسم الى جمع القلة
وجمع الكثرة فجمع القلة هو الجمع الذي يقع على الثلاثة الى العشرة والحدان واخلان
اي حد لا ابتداء وهو الثلاثة وحد لا انتهاء وهو العشرة واخلان في القلة وابنية
جمع القلة افعال وافعال وافعلة وفعلة والجمع الصحيح عطف على
قوله فعلة اي الجمع السالم يعني ابنية جمع القلة هذه الاربعة وكلما نوعي جمع السلامة
وزاد الفاء فعلة كاكلة جمع اكل وزاد بعضهم افعاء كاصدقاء جمع صديق وقال
المشارح الرضوي الظاهر ان جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة ويصلح
لها ثم اعلم ان الامثلة الاربعة المذكورة ثلثها غير متصرفات افعال للعلمية ووزن الفعل
وافعلة وفعلة للعلمية والتانيث وافعال منصرف لما فيه سبب واحد وهو العلمية
لان اللفظ الذي يوزن به علم جنس على ما عرف وما عدا ذلك اي ما عدا المذكور
من الاوزان الاربعة وجمعي الصحيح جمع كثرة اي واقع على فوق للعشرة فاذا لم يتجى
للاسم الانباء جمع القلة كارجل في الرجل او جمع الكثرة كرجال في الرجل وهو مشترك
بين القلة والكثرة وقد يستعمل أحدهما الآخر مع وجود ذلك الاخر لنكتة كقوله تعالى
ثلاثة قرؤ مع وجود اقراء ثم شرع في تقسيم اخر الاسماء باعتبار كونها متصلا بالفعل
وغير متصل به فقال المصدر وانما اخر هذا التقسيم عن جميع تقاسيم الاسماء
ليكون ذكر الاسماء المتصلة بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا التلخيص ايضا من لطائف
هذا الكتاب ثم الاسماء المتصلة بالفعل انواع المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل والظرف والآلة والمراد بالاسماء المتصلة ههنا العاطفة لاجل
دلائلها على معاني الافعال ولذا لم يذكر الظرف والآلة لانها لا يعملان وانما قدم المصدر
على سائر الاسماء المتصلة بالفعل لانه اصل في الاشتقاق عند البصريين او يقال انما
قدم لكونه مظنة للاصالة لكان الاختلاف بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل
للاتفاق على فرعيها اسم الحدث الجاري على الفعل وانما ذكر الاسم لان الحدث
هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الدال على الحدث لا المعنى وانما قيد بالحدث
بالجاري على الفعل احترازا عن اسماء المصاوير نحو الوضوء والغسل بالضم لعدم جريانها

في المصدر

على الفعل مع دلالتها على الحدث ولقائل ان يقول يخرج لهذا القيد المصادر التي لا فعل
لها من لفظها نحو وفرا وبجرا وافة وثقة وبجك وويبك وويلك الا ان يرد الجارء على الفعل
حقيقة او فرضا وفيه نظر لانه على هذا يشكل الفرق بين هذه المصادر وبين اسماء
المصادر لا مكان فرض الفعل في كل منها ثم اعلم ان الجريان في اصطلاحهم ليستعمل المعان
جريان الشيء على ما يقوم هو به مبتداء او موصوفا او ذائلا او موصولا او متبوعا و
جريان اسم الفاعل على الفعل اي موازنه اياه في حركة وسكينة وجريان المصدر
على الفعل اي تعلقه به بالاشتقاق وهذه العبارة تشتمل على مذهب البصريين
والكوفيين ولكل واحد من هذه المعاني اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم الالهام
في الحد لان المذكور هنا جريان اسم الحدث على الفعل مشهور فيما بينهم بمعنى تعلقه
به بالاشتقاق لا مطلق الجريان حتى يلزم الالهام وهو اي المصدر من الثلاثي
اي من الفعل الثلاثي او من بناء الثلاثي سماع اي سموع او سماعي واذو سماع
يحفظ كما سمع من العرب ولا يقاس عليه ويرتقى الى اثنين وثلاثين بناء والمراد
بالثلاثي الثلاثي المجرد او ما على ثلاثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي الا لدخل نحو
اكرم وكرم فان مصدره قياسي لا سماعي وكلمة من بيانية والجار والمجرور حال من
مفهوم الكلام اي قصر المصدر على السماع حال كونه كائنا من جنس البناء الثلاثي
او ابتدائية اي حال كونه ما خذ من البناء الثلاثي وهذا الوجه انما يتأتى على مذهب
الكوفيين وفي جعل هذه الحال متعلقا بقوله سماع نظر لعدم ذي الحال لانه ليس
بقوله سماع فاعل مظهر وهو ظاهر ولا مضمرة لانه مصدر وليس في المصدر ضمير
ومن غير اي غير الثلاثي قياس اي مقيس او قياسي واذو قياس من تثنية
ان يثبت من غير سماع بالقياس على ما سمع وقوله قياس خبر مبتداء محذوف اي
وهو من غير قياس وحذف هذا المبتداء بقرينة السياق فيكون الكلام من باب
عطف الجملة على الجملة ولا يصح ان يكون من باب العطف على معولي عاملين مختلفين
بما عطف واحد بان يكون قوله من غير عطف على قوله من الثلاثي وقوله قياس
عطف على سماع لعدم تقدم المجرور لان قوله من الثلاثي منصوب المحل على الحال
كما مر اللهم الا ان يثبت الجواز في صورة تقدم المجرور مع الجار ويقال الجواز في الدار

زيد وفي الحجرة عمرو وكجواز والحجرة عمرو لكنه لم يثبت او يحل الكلام على قول الفراء فانه يجوز
 العطف على معمولي عاملين مطلقا على ما عرفت من قبل وزيد في بعض النسخ مثل الخرج
 اخراجا واستخرج استخر ارجا وخرج تخرجا واستغفر استغفارا وقتل
 مقاتله واجتنب اجتنابا وبعشر بعشرة ويعمل المصدر عمل فعله لمناسبة بالفعل
 لكان الاشتقاق بينهما ماضيا او غير ماضيا حال من قاعل يعمل اي حال كونه ماضيا
 وغير ماضى اي سواء كان بمعنى الماضى نحو اذ كضرب اصم زيد او غير الماضى اعنى
 الحال والاستقبال نحو ضرب زيد الآن او غدا شديد ولم يشترط لاعماله ان يكون
 بمعنى الحال والاستقبال كما اشترط لاعمال اسمى الفاعل والمفعول لان عمله باعتبار
 الاشتقاق بينه وبين الفعل لا باعتبار شبه الفعل ولا فرق في الاشتقاق باعتبار
 زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لمشاهدة الفعل لفظا ومعنى وذلك
 يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال اذ لو كان بمعنى الماضى كان مشاهدا له
 معنى ومخالفا له لفظا ومشاهدا للمضارع لفظا ومخالفا له معنى فسقطت قوا المشاهدة
 فلم يعمل حمل واحد منها وهذا هو الاصح وقيل اذ كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل فلا يقال
 ضربك الا ان زيدا شديدا لانه يعمل لكونه في تقدير ان مع الفعل فلا يجوز هذا التقدير
 اذ اكان بمعنى الحال لان المصدرية اذا دخلت على المضارع خلص للاستقبال ثم
 المصدر انما يعمل اذ لم يكن المصدر مفعولا مطلقا اما اذا كان مفعولا
 مطلقا فلا يصح ان يعمل بل العمل حينئذ للفعل لانه قوى والمصدر ضعيف ولا يتعلق
 المفعول بالضعيف مع وجودان القوى ولان عمله لكونه بتقدير الفعل مع ان واذا كان
 مفعولا مطلقا تغذر تقديره بان مع الفعل اذ لا يصح تقدير ضربت ضرا بضربت ان
 ضربت واذا سد مسددا للفعل يصح ان لا يعمل المصدرية بل لنسبته من باب مفعول كما
 سبق ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه اي على المصدر لانه ضعيف
 العمل ولهذا قد وجد ولا فاعله مظهرا ولا مضمرا خلاف الفعل وسائر ملحقاته
 وذلك لنقصان مشاهدته الفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته حركة وسكناته
 واما معنا فلعدم وقوعه موقع الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه يوازته لفظا ومعنا
 فكذا اسم المفعول على ما سبق في موضعه ولكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ مما

في غير ان لا يتقدمها لان حرف ان موصولة والفعل الذي بعد هاصلة واشئ مما في
 حين الموصولة من الصلة ومعمولها لا يتقدمه ولا يضمرفيه اى ولا يضمرفه معموله
 اى فاعله مستتر فيه لضعف عمله على ما عرفت بخلاف البارز نحو ضربي مزيدا وانما
 لا يضمرفا فاعل فيه لانه لو اضمرف فيه لاضمرف في مثناه ومجموعه لئلا يلبس المثنى والمجموع
 بالواحد ولا يجوز اضماره في المثنى والمجموع لانه يستلزم التثنية في المثنى وهما
 تثنية المصدر وتثنية الفاعل المضمرف واجتماع الجمع في المجموع وهما جمع المصدر
 وجمع الفاعل المضمرف وهو مستقل ولولم يبن المصدر ولم يجمع عند تثنية الضمير
 جمعه يلزم اللبس بخلاف اسم الفاعل ونحوه لا تتأده مع فاعله فيها صدقا عليه
 فتثنية احدها وجمعه تثنية وجمع للآخر فلا يستلزم ذلك هذا حاصل ما ذكره
 المصنف رح ولقاتل ان يقول يجوز ان يتحمل المصدر ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا
 يجمع كالظرف المستقر واسم الفعل فانها يتحملان ضمير المثنى والمجموع ولا يثنيان ولا
 يجمعان يقال يا زيد ويدا ويدا ويدا ويدا ويدا ويدا ويدا ويدا ويدا ويدا ويدا ويدا
 هذا حاصل ما ذكر في الرضى واجيب بان الاضمار في الظرف واسم الفعل تسامح بلغيا
 قيامها مقام ما اضمرف فيه وهو الفعل لا حقيقة بخلاف المصدر فانه غير قائم مقام غيره
 فافترقا ولا يلزمه اى المصدر ذكر الفاعل نحو عجبني ضرب زيد ومنه قوله تعالى
 او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما لضعف عمه لما مر ولهذا كانت اضافة معنوية
 هذا عند المتأخرين واما عند المتقدمين فاضافة تعلقة ولان التزامه يؤدي الى
 الاضمار فيه اذا كان مسندا الى لفظ والام يكن لازما وقد تبين ان الفاعل لا
 يضمرف فيه ويجوز اضافة اى اضافة المصدر الى الفاعل نحو عجبني ذوق المقصا
 الثوب وهو الاكثر من اضافة الى المفعول ويدل عليه قوله وقد يضاف المصدر
 الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا والمراد بالمفعول اعم من ان يكون
 مفعولا به او ظرفا او علة نحو عجبني ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب
 التاديب ويكون ذلك المفعول منصوب المحل ان قدر المصدر بفعل معروف
 مع ان او مرفوعه ان قدر بفعل مجهول مع ان واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل
 فيها بعده رفعا ونصبا على كونه فاعلا ومفعولا به نحو عجبني ضرب اليوم زيد عمرا

اعماله اى اعمال المصدر باللام الجار والمجرور حال اى حال كونه مقرونا باللام
او مصاحبا باللام قليل لان مدار عمله تقديره بالفعل مع ان واذا كان باللام لا يصح
تقديره بالفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم مداره لكنه صح على قلته لان المانع
عارض ومنه قوله ضعيف لنكايته اعداءه بحال القرار يراخى الاجل والمبرد منه
وجعله بتقدير في اعداءه او بتقدير مصدر منكر عاملا فيه اى ضعيف النكايته
نكايته اعداءه وقيل لم يات في القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل
او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجز نحو قوله تعالى لا يجب الله المجهر
بالسوء من القول فان كان مطلقا نتيحة التقييد بقوله اذا لم يكن مفعولا
مطلقا والجملة المتوسطة معترضة لبيان بعض احكام اعمال المصدر عند ذكر عمله
اى فان كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للفعل ذونه اذ المحمول لا يتعلق
بالضعيف مع وجدان القوى وان كان المفعول المطلق يدلا منه اى من
الفعل اى ساد مسدا الفعل بعد حذفه نحو حمد الله وشكر الله لا كائنا بمخ
الفعل كاسم الفعل لتعين عمله دون الفعل فوجهان فاعل فعل محذوف
اى فيجوز الوجهان او مبتداء محذوف الخبر اى فغيبه الوجهان والفا جائزة
على الوجه الاول وواجبة على الثانى كما ستعرف ان الجزاء اذا كان مضارعا
مثبتا يجوز الفاء واذا كان جملة اسمية يجب يعنى جاز ان يكون الفعل عاملا
للإصالة و جاز ان يكون المصدر عاملا لنياية لا للمصدرية ولان المصدر
قوى من حيث الذكر وضعيف من حيث الفرعية والفعل قوى من حيث الإصالة
ضعيف من حيث المحذف فلا يتعين الضعيف فى المصدر حتى تمنع عمله ثم لما
فرغ من بيان المصدر شرع فى بيان اسم الفاعل فقال اسم الفاعل ما
استثنى من فعل وانما قال من فعل ولم يقل من مصدر مع ان الصفات كلها
مشتقة من المصدر اشارة الى جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق
الصفات من المصدر بواسطة الفعل لمن قام به متعلق اشتق اى اشتق
لمن قام الفعل به وفيه اختراز عن اسم المفعول فانه مشتق من فعل لمن وقع
عليه الفعل بمعنى الحدث والجار والمجرور حال اى حال كونه كائنا بمخ

الحدوث اى بمعنى الدلالة على صفة حادثه لا ثابتة وفيه اختراز عن الصفة المشبهة
 لاهابمجة الثبوت لا بمعنى الحدوث نحو حسن وكريم اذ معنيزيد حسن وكريم ثبت
 له الحسن والكرم وليس معناه حدث له الحسن والكرم بعد ان لم يكن واذا اريد
 الحدث قيل حسن وكارم الآن او غدا وكذا نحو جنب بمعنى ثبوت الجنابة لا بمعنى
 حدوثها وكذا اختراز عن اسم التفضيل الذى بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم لكنه
 يدخل فى الحداسم التفضيل الذى صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الحدوث نحو اضرب
 واقتل فانه ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث لكنه مع زيادة فيعتبر الحيثية
 فاتها منظورة فى جميع الحدود لاسيما الحدود النحوية فيكون المعنى ما اشتق من
 فعل لمن قام به الفعل اى من حيث انه قام به الفعل كما من حيث انه قام به زيادة
 الفعل على الغير فيخرج ذلك من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير ويخرج من الحد
 نحو حائض وطامث وطارق من الصفات الثابتة مع انها اسماء الفاعلين الا ان
 يقال ان مثل هذه الصفات بمعنى ذات حيز طمث وطارق وليست باسم فاعل او
 يقال ان معنى الثبوت فيها بجارض الاستعمال لا بالوضع ويخرج من الحد نحو
 خالد ودثم وثابت وراسخ ومستمر ما يدل على الدوام والثبوت مع انها اسماء
 الفاعلين واجيب بانها تدل على حدوث الخلود والدوام والرسوخ والاستمرار
 ويخرج من الحد صفات الله تعالى كالتخلق والرازق وغيرها من اسماء
 الفاعلين مع انها تدل على الدوام والاستمرار واجيب بان الدوام والاستمرار فيها
 ليس بصيغى بل واقعى باعتبار الموصوف القديم المنزه عن التغير والحدوث و
 يدخل فى الحد الناهق والصاهل والعادى وغير ذلك من صفات غير العقلاء
 فاتها اسماء الفاعلين مع انها يخرج بقوله لمن قام ن كلمة من يختص بالعقل واجيب
 بانها تدل على الحد على سبيل التخليب حيث غلب العقلاء على غيرهم ويخرج من قوله
 لمن قام اسماء الفاعلين من الصفات الاضافية نحو قارب وباعد ونحوهما من
 الصفات الاضافية لاهابمجة لانها ليست بمكان قائمة بالذات بل هى مورا اعتبارية عديمة
 الوجود الاصح الا ترى انك اذا وصفت زيدا بالقرب فى قولك قرب
 زيد يصح الوصف به وان لم يكن القرب قائما به الا ان يراد بالقيام اعم من ان يكون

حقيقة او اعتبار فلا يخرج ذلك ومما قال من وانما قال لمن ولم يقل لمن فعل لئلا يخرج
نحو تنكسر ومتكسر من الانفعالات وكذا نحو كارد وحاسن اذا صيغ لبيان الحدوث
فانه قاهم بالفاعل وليس بجاذب بفعله وصيغته وهذا مطرد في كل صيغة مشبهة
عند ارادة الحدوث نحو طائل وضائق وغير ذلك وصيغته اي صيغة انه الفاعل
من مجرد الثلاثي الاضافة من باب جرد قطيفة اذا الاصل من الثلاثي المجرد
على فاعل الظرف المستقر خبر لقوله وصيغته اي واقعة على وزن فاعل اراد بصيغته
صيغه الكثيرة المشهورة والا نفعال وفعل وحذر ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء
الفاعلين من الثلاثي المجرد وانما بين الصيغة ههنا مع ان بيان الصيغة من وظائف
التصريف دون النحو استطراد او ضمنا وقوله من مجرد الثلاثي الجار والمجرور صيغة
الصيغة الكائنة من كذا وفيه نظرا انه يلزم حينئذ في قوله ومن غيره على صيغة المضارع
العطف على معمولي عاملين مختلفين بغير تقدم المجرور والجواب عنه ياتي بعد
اسطره الحق ان يجعل الجار والمجرور حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على فاعل
ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان الحال ظرفا نحو في الدار لك درهم
فان قوله في الدار حالا من الضمير الذي في الظرف وهو لك والعامل فيه هو الظرف
ومن غيره على صيغة المضارع عطف جملة على جملة والتقدير صيغته من غير
المجرد الثلاثي يعني الثلاثي المزيد فيه والرابع المجرد والمزيد على صيغة المضارع
ويمكن ان يكون الكلام من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين بتقديم المجرور
مع الجار على وجه ان ثبت جوازه بان يكون قوله ومن غيره عطفا على قوله من
مجرد الثلاثي وقوله على صيغة المضارع عطفا على فاعل والحق انه من باب الفصل
بين العاطف والمعطوف بالظرف والواو عاطفة وقوله على صيغة المضارع عطف
على قوله على فاعل وقوله من غيره ظرف وقع حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله
على صيغة المضارع ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان ظرفا كما مر
اي وعلى صيغة المضارع حال كونه كائنا من غير مجرد الثلاثي مبني مضمومة
الباء بمعنى مع اي مع اسم مضمومة في موضع حرف المضارعة وان كان حرف المضارعة
غير مضمومة كما في مستخرج وكسر ما قبل الآخر كلمة ما موصولة اي موصوفة

والظرف صلة او صفة اى وكسر الحرف الذى او حرف ثبت او حصل قبل الآخر ان لم يكن فيها قبل آخر المضارع كسر كما فى يتفعل ويتفاعل ويتفعل فان ما قبل هذه فتح نحو مدخل ومستخرج مثل بمثابة احدى اهما على صيغة المضارع ولا يخالفها الا بالميم مكان حرف المضارع والثانى ما يخالفها بحركة الميم ايضا فينبغي ان يمثل بثالث وهو ما يخالفها فى حركة ما قبل الآخر ايضا نحو متفاعل فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير المجرد الثلاثى بكسر الميم لمتابعة ما قبل الآخر وبضم ما قبل الآخر لمتابعة الميم كما فى مُتَنِّ اَتَنِّ يَتَنِّ فانه جاز فيه كسر الميم وضمها لما قلنا قيل هذا فرع والكلام فيها بين على الاصل فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير المجرد الثلاثى بفتح ما قبل الآخر نحو اَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ وَاشْهَبَ فهو مُشْهَبٌ بالفتح قيل انه قليل او مستحسنا من اسم المفعول كسبيل منع لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هجر الاصل ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعله اى الفعل الذى اشتق هو منه وهو الفعل المبني للفاعل لازما او متعد يا مقدما او مؤخر ا بشرط معنى الحال او الاستقبال لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان لانه لو خالفه فيه فسقطت قوة المشاهدة لفظا ومعنى ولا يلزم من اعمالهم ما قوى شبه اعمالهم ما لم يقو قوته وقيل هذا الشرط للعمل فى المنصوب دون المرفوع لان ادى مشاهدة الفعل يكفى للرفع لشدة اختصاصه به وفيه نظر لانه يخالف ما قالوا ان العا^ل المظهر من المحولات القوية كالمفعول فلهذا لا يعمل فيه اسم التفضيل مطلقا على ما سببته فى اسم التفضيل ولانه لو كان ادى شبه الفعل كافيا للرفع لوجب ان يعمل اسم التفضيل فى الفاعل مطلقا ايضا لشيبهه بالفعل فى الدلالة على الحدث ولشبهه الخاص بفعل التعجب فى اختصاصه بمحيثه بغير لون وعيب واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله بشرط اما حال اى متلبسا بشرط او خبر مبتداء محذوف اى هو متلبس بشرط والجملة حال او معترضة واذافة الشرط الى المعنى اضافة المصادر الى المفعول بمعنى اللام اى بشرطنا معنى الحال او الاستقبال او بيانية اى بوجود شرط هو معنى الحال او الاستقبال ويمكن ان يكون المعنى بمشروطية معنى كذا او باشتراط معنى كذا واذافة المعنى الى الحال بيانية او بادنى ملازمة اى معنى يحصل عند اقتران

الحال او الاستقبال وقال الكسائي انه يعمل مطلقا سواء كان بمعنى الماضي او الحال
 او الاستقبال والاعتماد عطف على معنى اى بشرط معنى الحال او الاستقبال وبشرط
 الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على المتصرف اى على صاحبه وهو المبتداء او الموصوف
 او الموصول او الحال نحو زيد قائم ابوه وجاءنى رجل قائم ابوه وجاءنى زيد راكبا
 غلامه او الهمزة اى همزة الاستفهام نحو قائم زيد او صا النافية نحو ما قائم
 زيد وانما اشترط الاعتماد على ما ذكر ليتقوى فيه اى فى اسم الفاعل حجة الفعل من
 كونه مسندا الى صاحبه او ملتبقا بما هو بالفعل اولى وهو الاستفهام او النفي
 وانما شرط قوة حجة الفعل فيه تنبيهها على فرعيتها فى العمل وانحطاطها عن الاصل فلم يحز
 ابتداء ضارب زيد عمروا وهذا عند سيبويه وسائر البصريين واما الانفخش
 والكوفيون فيجوز اعماله غير معتد على شئ ما ذكرنا فكأنهم اعتبروا نفس الشبهة لعماله
 فان كان الفاء للتعقيب فى الاخبار اى ان كان اسم الفاعل للماضى اى بمعنى
 الماضى او الاستمرار المتضمن للماضى وجبت الاضافة اى اضافة معنى
 تميز من حيث المعنى مزال عن الفاعل اى وجبت معنى الاضافة او ظرف اى وجبت
 الاضافة فى المعنى او حال اى ذات معنى ومعنوية لفوات شرط اللفظية وهو
 اضافة الصفة الى معمولها لان اسم الفاعل غير عامل حينئذ لا نتقاء شرط عمله
 هذا اى وجوب الاضافة اذا كان بعده معمول والاجازان لا يضاف نحو هذا ضارب
 امس ولا يعمل حينئذ الا فى الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس
 بالسوط لانه يكفيه رابحة الفعل خلافا للكسائى فانه اعلم اسم الفاعل
 مطلقا كما مر ولم يوجب اضافة ولو اضيف لا يكون الاضافة عنده معنوية بل
 لفظية لانه يقول ان اصله الحال او الاستقبال واما الماضى فعارض لم يثبت بدو
 قرينة والعارض لا يعتبر ولا يقيس على ذى اللام فانه يعمل مطلقا بالاتفاق كما
 ذكر فى المتن ولانه يتمسك بجواز زيد معطى بكرة امس درهما بالاتفاق ولا يتمسك
 له به لانه يتقدير فعل مدلول عليه باسم الفاعل اى اعطاه درهما كما ذكر فى المتن
 والجملة مستأنفة لانها وقعت جوابا لمن قال ما اعطاه وقال لا لانه ليس هذا معنى تقدير
 الفعل لا يستقيم فى اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان زيدا امس فاهبا

لانه لو قدر هذا فعل آخر يلزم الاقتصار على احد المفعولين اللهم الا ان يمنع جواز ذلك للزوم للاقتصار يجعل عاملا مع المضي ويجعل ذلك من خصائص افعال القلوب كسائر الخصائص التي سنذكرها وان كان معمول اخر لفظا كان هذه اما تامه اى ان وجد معمول اخر لاسم الفاعل غيرها اضيف اليه بعد كونه بمعنى الماضي او ناقصه اى ان كان له اى لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي معمول آخر غيرها اضيف اليه معنى بان اشتق من فعله مفعولان نحو زيد معطى عمر وامس درهما في فعل مقدم اى فهو متلبس بتقدير فعل مقدم دل عليه اسم الفاعل اى اعطاه درهما والمجمله مستانفة لانه لما قال زيد معطى عمر وامس فكان سائلا سال ما اعطاه فقال اعطاه درهما ولقائل ان يقول هذا اى تقدير الفعل لا يتأتى في اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان زيد امس ذاهبا للزوم الاقتصار اللهم الا ان يجعل عاملا مع المضي يجعل ذلك من خصائص افعال القلوب لقائل ان يقول ان قوله معمول آخر يقتضيه ان يكون المضاف اليه ايضا معمول لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي وليس كذلك واجيب باننا لا نسلم انه يقتضيه ذلك حيث لم يقل معمول اخر لاسم الفاعل وعلى تقدير التسليم قلنا ان معنى قوله معمول اخر اى صالح لعمله فيه على تقدير ان لا يكون بمعنى الماضي او يجعل على معمول على تقدير من التقادير لا على كل تقدير اى على تقدير كونه بمعنى الماضي او الحال والاستقبال على هذا التقدير كونه بمعنى الماضي ولا شك ان درهما في زيد معطى عمر وامس درهما والمضاف اليه وهو عمر وكلاهما معمولان لاسم الفاعل على تقدير من التقادير وهو بتقدير كونه بمعنى الحال والاستقبال او تحمل على معمول له من حيث المعنى كونه بمعنى الفعل ولا شك في كونها معمولين للفعل لو كان وكذا الحكم في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا لان الاستمرار في حكم الماضي كما عرفت ولقائل ان يقول ان في اطلاق قوله وان كان معمول اخر لا يترتب عليه جزاء المذكور مطلقا لانه لو كان بعده معمول تابعا للمضاف اليه ومعمول لفعل مؤخر عنه او غيره لا يصدق عليه كونه بفعل مقدم فان دخلت اللام الفاء للتنقيب في الاخبار اى فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الانتم في جواز الاعمال او جميع انواع اسم الفاعل اى ما يتضمن الحال

او الاستقبال او الماضي لان اسم الفاعل يقع صلة للموصول فيصير بمعنى الفعل حتى
 كان بمرفوعه جملة ولولم يكن بمعنى الفعل لما صح وقوعه صلة وانما اورد على صورة
 اسم الفاعل لما ذكرنا في الموصولات والفعل يستوي في عمله الازمنة كلها فكذا هذا
 فيجوز الضارب امس غلامه زيدا قائم كما يجوز عند الحق غذا او الآن وما وضع عنه
 اي من اسم الفاعل للمبالغة في الفعل نحو ضارب وضروب ومضارب معناه
 كثير الضرب وعليه معناه كثير العلم وحذر معناه كثير الحذر مثله خبر لقوله
 وما وضع يعني ان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الذي
 لم يوضع للمبالغة في العمل والاشتراط تقول زيد ضارب ابوه عمرو الآن او غذا وزيد
 المضارب ابوه عمرو الآن او غذا وامس فان قيل لم يجعل هذا مع انه لا يجري على
 الفعل المضارع اى لا يوازنه في حركته وسكانته فلم يبق المشابهة اللفظية قيل
 انما يجعل اعتبارا للاصل وعدم اعتبارا للعارض اللفظية او تقول ان ما صدق عليه
 هذه الالفاظ صدق عليه صيغة الفاعل التثنية فان الضارب ضارب وكذا الضروب
 والمضروب والعليم عالم والحذر حاذر فكانت ما يوازنه في حركته وسكانته حكما باعتبارها
 ملازمة لها ولتقمنها اياه كذا في حواشي المصباح والمثنى والمجموع مثله خبر
 لقوله والمثنى اى مثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد
 في العمل والاشتراط وانما كرر قوله مثله ولو اكتفى بمجرد واحد لكان اخضر لكنه ذكر حكم
 المثنى والمجموع بعد الفراغ عن حكم كلا نوعي الموحد اى الموحد الموضوع لغير المبالغة
 والموحد الموضوع للمبالغة ويجوز حذف النون اى نون التثنية والمجمع
 السالم من اسمي الفاعل والمفعول مع العمل وعدم الاضافة اى مع كون اسم
 الفاعل عاملا وغير مضاف اى مع نصب ما بعدهما والتعريف اى ومع التعريف
 باللام تخفيفا نحو قوله تعالى والمقيمى الصلوة وذلك لان اللام موصولة وقد
 طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت من الموصول
 ثم لما فرغ من بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول فقال اسم المفعول
 ما اشتق من فعل بهذا القيد خرج المصدر على قول البصريين واما على قول
 الكوفيين فيخرج بقوله لمن وقع الفعل عليه كما يخرج به اسم الفاعل والصفة

المشبهة واسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل لكنه بقي اسم التفضيل الذي
 صيغ للمفعول نحو اشهر وامرأ الا ان يعتبر الهيئته اى من حيث انه وقع عليه الفعل
 بخلاف اشهر بالحرف فانه ليس بهذا الهيئته لانه من حيث انه وقع عليه زيادة
 الفعل على الغير فيخرج من الحد ويدخل في الحد اسماء المفاعيل التي هي من صفات
 غير العقلاء نحو هذا الفرس مضروب تنبع على سبيل التغليب والا فمن للعقلاء
 لا يدخل فيه ذلك حقيقة وانما قال ما اشتق من فعل مع ان الصفات كلها
 مشتقة من المصدر اشارة الى جريان الاصطلاح على جعل الصفات كلها
 مشتقة من المصدر بواسطة الفعل وصيغة اى صيغة اسم المفعول
 من الثلاث المجرد بكذا لانه العهد على مفعول غالبا والظرف
 المستقر خبر لقوله وصيغته اى كاشته على مفعول مضروب وقوله من الثلاث
 حال من ضمير الخبر تقدم على العامل المعنوي لكونه ظرفا وانما قلنا غالبا لانه
 صيغته قد يجيء على فعيل نحو قتل وجري لا يقال انه صفة مشبهة للاسم مفعول
 لانه نقول ان الصفة المشبهة يكون مشتقة من فعل ان قام به الفعل وهذا مشتق
 من الفعل ان وقع عليه الفعل كالحارب مقتول ومجروح ومن غيره اى غير
 الثلاث على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لحقة الفتح وكثرة
 للمفعول وللفرق بينه وبين اسم الفاعل ولموافقة مضارعه الذي يعمل عمله اعى
 المضارع المثنى للمفعول كمستخرج وقد شذوا ضعيفت الشئ فهو مضعوف
 بمعنى المضاعف اى جعلت مضاعفا وقوله على صيغة اسم الفاعل عطف على قوله
 مفعول بالواو والداخل على من غيره وقوله من غيره حال من ضمير قوله على
 صيغة اسم الفاعل ورد فاصلا بين العاطف والمعطوف وذلك جائز وكلمة ما
 موصولة او موصوفة اى بفتح الحرف الذي او حرف حصل قبل الآخر واهر اى امر
 اسم المفعول اى شأنه في العمل اى في كونه عاملا على فعله الذي هو مشتق منه
 وهو الفعل المبني للمفعول والاشتراط اى اشتراط احدا الزمانين الا اذا كان
 ذاللام واشتراط الاعتماد على صاحبه والهمزة او ما النافية لعمله المنصو كما هي
 اسم الفاعل وكذا في وجوب الاضافة معه الى المفعول ان كان بمعنى الماضي نحو

زيد معطى درهم اسم ذلك لان عمل فعله وهو الفعل المبني للمفعول لمشاهدة
 له مع احتياجه الى ما يحتاج اليه اسم الفاعل فيشاركه في مشاهدة الفعل والاحتياج
 الى الشرائط فتعمل بتلك الشرائط مثله وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط
 الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين كابى على الفارسي من بعده
 صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل مثل زيد معطى غلاما ودرهما
 الآن او غذا حيث عمل يعطى ثم لما فرغ من بيان اسم المفعول شرع في بيان صفة
 المشبهة فقال **الصفة المشبهة** باسم الفاعل وشبهت به في اخلاقتي
 وتجمع وتذكر وتؤنث بخلاف اسم التفضيل فانه في بعض استعماله وهو
 استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما ستعرف ما اشتق من فعل
 لازم لمن قام به اصلا او رداف قد ذكر في بعض شروح الكشاف في بحث الترخيم
 ان الفعل المتعدي قد يجعل لازما وينقل الى فعل بالضم فيبني منه الصفة المشبهة
 كالرب والسيد والرحيم والوفيع والعليم والسميع ونحو ذلك لمن قلم به الفعل
 وفي هذا القيد احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين على معنى الشبهة
 اى على الدلالة على صفة ثابتة لا حادثه فعنى زيد كريم ثبت له الكرم وليس معناه
 حدث له الكرم بعد ان لم يكن واذا اريد ذلك قيل كادم الآن او غذا وكذا معنى
 زيد حسن ثبت له الحسن وفي هذا القيد احتراز عن نحو قايم وذاهب ما اشتق
 من فعل لازم لمن قام به الفعل بمعنى المحدث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة ولكن
 يدخل في هذا الحد اسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الشبهة نحو
 احسن واكرم واشرف فانه ما اشتق من فعل لازم لمن قام الفعل به على معنى
 الشبهة لكن مع زيادة اللهم الا ان يقصد المجيشية اى من حيث انه قام به الفعل
 فيخرج ذلك لانه من حيث انه قام به زيادة الفعل على الخير ونحو الخالد المستمر
 ونحو الخالق والبارى عرف الجواب عن ايراد ذلك في حد اسم الفاعل وصيغتها
 اى صيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها
 سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية او من حيث ان صيغتها ليست على اوزان
 صيغ اسم الفاعل وعلى الوجه الاول كان قوله على حسب السماع اى على قدر

السماع ووقفه من الواضع خبرا بعد خبر لقوله وصيغتها يتضمن وجه الجز الاول اصحغتها
 مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل قياسية وعلى
 وجه الثاني كان خبرا بعد خبر فيضمن حكما علاحة لان الخبر الاول اثبت ان صيغتها
 مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها ليست على زنة صيغ اسم الفاعل وهذا
 الجز يثبت ان صيغتها مقتصرة على السماع من الواضع كحسن وشديد وكذا عمر
 وسكران وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها اي وان لم يوازن صيغتها الفعل ولا
 كانت للحال والاستقبال لمشابهتها باسم الفاعل المشابهة للفعل مطلقا عن الزمان
 اي من غير اشتراط الزمان واما الاعتماد على صاحبها او الهزة او ما النافية فشرط كما
 في اسم الفاعل فان قيل اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال والصفة
 المشبهة مع انها فرع عن اسم الفاعل تعمل مطلقا من غير اشتراط الزمان فيلزم مزية
 على الفرع على الاصل قيل المزية يكون اعمالها من غير اشتراط الزمان متحملة ضرورة لان
 اشتراط الزمان فيها يخرجها عن كونها صفة مشبهة لاهما موضوعة للشبوت والزمان
 ليستلزم الحدوث على ان اشتراط الزمان في اسم الفاعل لعمله في المفعول به ولا عمل فيه
 هنا لاهما ابدأ مشتقة من فعل لازم وتقسيم مسائلها اي مسائل الصفة المشبهة
 ان يكون الصفة اي الصفة المشبهة باللام اي كائنة او متلبسة او مقرونة
 باللام اي بلام للتعريف نحو الحسن او مجردة عنها اي عن اللام نحو حسن وتكون
 معمولها اي معمول الصفة المشبهة على التقديرين مضافا نحو وجهه هذا من باب
 العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز مطلقا اتفاقا او باللام اي متلبسا او
 مقرونا باللام نحو الوجه او مجردا عنها اي عن اللام والاضافة نحو وجهه فلهذا ستة
 اي هذه الاقسام ستة بضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة
 في كل واحد منها اي من الاقسام الستة المذكورة مرفوع ومنصوب ومجرور
 فصاوت الاقسام ثمانية عشر بضرب الثلث من اقسام المعمول في الستة من اقسام
 الحاصلة بضرب صيغتي الصفة في صفات المعمول الثلث فقوله صارت ثمانية عشر
 جملة مستأنفة كان سائلا قال كم صارت الاقسام فقال صارت ثمانية عشر قسما ثم
 اعلم ان ما ذكر الشيخ ههنا احد تقاسيم مسائلها ولها اعتبارات اخرى يرتقى مسائلها

الى الوف وتنقسم الى حسنة التاليف وقبيحة وممتنعة وهي صعب تعدادها وقد ذكرها
 شيخنا واستاذي طاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه في رسالة له على التفصيل فان
 وغبت فعليك بها فالرفع اى رفع المفعول في معمولاتها الرفوعية على الفاعلية
 اى حال كون المفعول فاعلا نحو حسن وجهه والنصب اى نصب المفعول في معمولاتها
 المنصوبة على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول اى بمفعول اسم
 الفاعل في المعرفة اى في المفعول المعرفة نحو الحسن الوجه بالنصب فانه مشبه بالمفعول
 به وليس بمفعول به لان فعل الصفة المشبهة غير متعد فلا يكون معمولها المنصوب
 مفعولا به لكن لما شَبَّهوا هذه الصفة باسم الفاعل شَبَّهوا منصوبها بمفعول اسم
 الفاعل كما ان الجر في نحو الضارب بالرجل مشبه بالجر في نحو الحسن الوجه فيها اعني الضا
 الرجل والحسن الوجه يتعارضان ما كلوا احدهما فالضارب الرجل اصله النصب
 يجزى بالاضافة للتشبيه بالحسن الوجه مع عدم التخفيف والحسن الوجه حقه الرفع
 على الفاعلية والجر على الاضافة لمحصل التخفيف يجذف الضمير من الفاعل على ما عرفت
 بيانه في بحث الاضافة وينصب الشبه بالضارب الرجل فيكون الصفة والمفعول
 معرفين باللام ثم قوله بالمفعول مفعول به للتشبيه واعمال المصدر المعرف باللام
 في الجار والمجرور صحيح نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول وعلى التميز
 عطف على قوله على التشبيه بالمفعول اى والنصب على التميز في النكرة اى المفعول النكرة
 في نحو الحسن وجهها والجر اى جى المفعول في معمولاتها الجريرة على الاضافة اى مبنى
 على كونه مضافا اليه وتفصيلها اى مسائل الصفة المشبهة الثمانية عشرة حسن
 وجهه الصفة مجردة عن اللام والمفعول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه الثلاثة
 فقوله تفصيلها مبتداء محذوف الخبر اى تفصيلها فيها يذكرو بعد وقوله حسن وجهه
 مبتداء وقوله ثلاثة بمعنى ذو ثلاثة اوجه خبره والجملة مبنية للتفصيل او يقال قوله
 حسن وجهه خبر لقوله وتفصيلها وقوله ثلاثة خبر مبتداء محذوف اى هذه ثلاثة وفيه
 نظر اذ لا يستقيم ان يجعل قوله حسن وجهه خبرا اذ تفصيل مسائلها الثمانية عشرة
 لا يتم بهذا الخبر ولا يعطف على هذا الخبر غير معنى يتم به فلا يتم به فلا يصح حمل هذا الخبر
 على تفصيل مسائلها وكذلك حسن الوجه اى مثل حسن وجهه حسن الوجه وكذا

البواقي كون كل ذائثة اوجه فالصفة في حسن الوجه مجرد عن اللام والمعمول وذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهذه ثلثة فان قيل اي حرف يقدر في اضافة حسن الوجه ولا يصح دخوله في الفاعل قيل تقدير الحرف في الاضافة المعنوية واما الجر في الاضافة اللفظية فمحمول على ما فيه الحرف وليس بتقدير حرف وقوله في تعريف الاضافة بواسطة حرف الجر لفظا او تقديره محمول على كونه تعريفا للاضافة المعنوية وفيه نظر لان تقسيم الاضافة الى معنوية ولفظية ياتي هذا المحل ولان الاسم في باب الاضافة لا يعمل الا لنيابته عن حرف الجر فاذا لم يكن حرفا لجر فكيف ينوب الاسم عنه او محمول على ارادة التقدير حقيقة او حكما فيتناول الاضافة اللفظية على القول بالتقدير المحكي على ما ذكرنا من المحل على كونه تعريفا للاضافة لهما او يقال ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد في تعدد اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة في تقديره من كان الحسن الوجه كما ان الخاتم هو الفضة ونحو سارق الليلة ملحق بنحو ضرب اليوم في تعدد في ولا ضير في تقديره من البيانية في نحو حسن الوجه بعد حرفه عن كونه فاعلا لفظا بالاضافة والقول باضمار الفاعل اذ لو لم يخرج عن الفاعلية لفظا بالاضافة لزم تعدد الفاعل فعلى هذا يكون اضافة الحسن الى الوجه من باب الاضافة الى المشبهة بالمفعول لفظا والى الفاعل معنى او يقال حروف الجر في الاضافة اللفظية غير منحصرة في الثلثة المذكورة بل حروفها ما يتعدى بها اصل الفعل المشتق منه المضاف نحو راغب زيد فانه بمعنى الى راغب الى زيد اذ اجل اضافة الى المفعول وكذا بالغ البلد واذا لم يتعد ذلك لجر نحو حسن الوجه وضارب زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر لما قلنا ان المضاف لا يجزى الا لنيابته عن حرف جر ويكون فيما وراء الضميمة في حكم العدم اذا لاضافة الصورية يستدعي صورة اللام لامعناها والالكانت معنوية وحسن وجه الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة الحسن وجه الصفة ذات لام والمعمول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة فقوله الحسن وجه معطوف بحرف العاطف لعله حذفه مخزيا عن كثرة التكرار وانما غير السنن السابق ليشير الى انه شروع في تقسيم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام

وهذه الصفة ذات اللام الحسن المحسن وجه الصفة ذات اللام والمعمول ايضا
 ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلاثة وجه الصفة معرفة باللام والمعمول
 مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلاثة اثنان منها
 ممتنعان فالأثنان مبتداء ومنها صفة وممتنعان خبر اما اثنان كائنان من
 الاقسام الثمان عشرة ممتنعان هما الحسن وجه تكون الصفة ذات لام
 والمعمول مجرورامضافا الحسن وجه تكون الصفة ذات لام والمعمول مجرور
 مجرور عن الام والاضافة وامتناعها بانه لا يجرى لعل عدم افادة الاضافة التحفيف مع ان الثاني
 يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت لفظية لان
 اللفظية يجرى مجرى المعنوية فكلا لا يجوز في المعنوية لعنانة المعرفة الى النكرة فكذا
 لا يجوز في اللفظية واذا عرفت هذا فاعلم ان قولنا الحسن وجه خبر مبتداء محذوف
 اي هما الحسن وجه وقوله الحسن وجه عطف محذوف العاطف او خبر بعد خبر او تعداه
 واختلاف في جواز واحد منها وهو حسن وجه تكون الصفة مجردا عن اللام
 والمعمول مجرورامضافا قال بعضهم انه ليس بجائز لان الاضافة ليستلزم اضافة
 للشيء الى نفسه وقال بعضهم انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشيء الى نفسه كون
 المحسن اعم من الوجه وهو الصحيح وعليه الاكثر بل هو من المسائل الحسنه على ما سنبتيه
 قريبا والمجار والمجرور اعني قوله في حسن وجهه مفعول مالم يسم فاعله لقوله
 اختلف والبواقي من الثاني عشرة بعد اسقاط مسلتين منها او ثلث على
 حسب الاختلاف ما كان فيه ضمير واحد وهو فيما اذا كان المعمول مضافا
 مرفوعا او مفردا منصوبا او مجرورا احسن خبر ما كان والمجلة خبر لقوله
 والبواقي والضمير محذوف اما البواقي ما كان منها فيه ضمير واحد احسن لحصول
 المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا مع قلة الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل
 ادل ومساكلة لشع الحسن وجه برفع وجهه والحسن الوجه بالنصب والحسن
 الوجه بالجر والحسن وجهما وحسن وجهه وحسن الوجه بالجر وحسن الوجه
 بتنوين حسن وينصب الوجه وحسن وجهه بالاضافة وحسن وجهما فان قيل يلزم
 في المحسن الوجه بالجر تعدد الفاعل لانه من باب الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير

ايضا يدل قوله ومتى رفعت لها فلا ضمير فيها والا ففيها ضمير الموصوف قبل الفاعل
 بعد الاضافة خرج عن حيز كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معن وباعتبار المعنى ليس فيه
 ضمير وفيه نظر لانه يتبعه تابعة بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبار
 فاعلية الوجه واجيب بان الحمل على المحل باعتبار المعنى ولهذا الاعتبار فاعل وما
 كان منها فيه ضمير ان وهو فيها اذا كان المفعول مضافا وهو منصوب او مجرور
 حسن لحصول المقصود وما علم احسنية فلو وجد الزائد على المقصود ومثله
 ثلث او اثنان على حسب الاختلاف زيد حسن وجهه بنصب الوجه وحسن وجهه
 مجرور الوجه وهو الذي اختلف فيه والحسن وجهه بنصب الوجه وما لا ضمير فيها
 فيه وهو فيها اذا كان المفعول مرفوعا غير مضاف فيجوز لعدم حصول المقصود و
 هو الربط بالموصوف لفظا ومثلا اربع الحسن وجهه برفع وجهه وحسن وجهه
 برفع وجهه وحسن الوجه بتقوين حسن ورفع الوجه والحسن الوجه برفع الوجه
 ومتى رفعت لها أى بالصفة المشبهة ما بعدها فلا ضمير فيها أى الصفة
 المشبهة والا يلزم تعدد القاعن فهى كالفعل القاء للتعليل اى لان الصفة المشبهة
 حينئذ كالفعل والفعل اذا رفع بعده لا يكون فيه ضمير فكذا هذه ويحتمل ان يكون
 قوله فهى كالفعل نتيجة اى فيحينئذ يكون الصفة المشبهة كالفعل اى لا يثنى
 ولا يجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر والا ان حرف الشرط
 والشرط محذوف اى وان لم يكن يرفع لها بل يجرب بالاضافة او ينصب على التشبيه
 بالمفعول ففيها اى فى الصفة ضمير الموصوف لان الفاعل لما جرب بالاضافة
 او نصب على التشبيه بالمفعول خرج عن حقيقة كونه فاعلا فلا جرم ان يكون فيها
 ضمير يكون فاعلا لها تؤنث الصفة وتثنى وتجمع اى اذا تحقق وجود الضمير
 فيها اذا كان ما بعدها منصوبا او مجرورا تؤنث الصفة وتثنى وتجمع على حسب
 الموصوف للمطابقة بناء على ان الصفة تحمل ضمير تقول هند حسنة وجهه او حسنة
 وجهها والزيدان حسنا وجهه او حسنان وجهها والزيدون حسنا وجهه والزيدون
 حسنون وجهها واسما الفاعل والمفعول اصله اسما فسقطت النون بالاضافة
 اى اسما هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسما غير المتعديين اى غير

ب
هيئته

المتجاوزين عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله مثل الصفة المشبهة فيما ذكرنا
 من الصور اى ما جازى في الصفة المشبهة من هذه المسائل جازى في اسم الفاعل والمفعول غير
 المتعديين لان جواز هذه الصور في الصفة المشبهة انما هي لمشابهتها باسم الفاعل فحوارها
 فيه اولى فتقول القائم الغلام رفعاً ونصباً وحراً وكذا القائم غلامه والقائم غلامه وكذا الصو
 التسعة لخرود القائم عن اللام وكذا نحو المضروب الغلام او غلامه او غلام بالحر كاث الثلث
 وكذا بترك اللام عن المضروب وكذا اسم المنسوب لانه ملحق بالصفة المشبهة نحو التيمى
 الاب الى اخر الصور فان قيل اسم المفعول لا يتبغى من غير التعدى فكيف يستقيم قوله
 غير المتعديين وكيف يورد المضروب مثال الاسم المفعول غير المتعدي قيل المراد من
 اسم الفاعل الغير المتعدي غير المتجاوز عن الفاعل ومن اسم المفعول الغير المتعدي هنا
 غير المتعدي عن مفعول ما لا يسم فاعله الى المفعول الثانى وانما قيد اسم الفاعل والمفعول
 بغير المتعديين احترازاً عما اذا كانا متعديين نحو ضارب زيداً ومعطى درهما بحيث لا يجرى
 فيها مع ما تعدى اليه ما ذكر من الاقسام بل يجرى فيها اما نصب المفعول على المفعولية
 او جهره على الاضافة وذلك لانا لو اجرينا فيها تلك الاقسام لزم الالتباس حتى لو قيل
 زيد ضارب ابيه وزيد معطى اياه مثلاً لم يعلم ان اياه فى المثال الاول مفعول ضارب
 او فاعل اضيفت اليه وان اياه فى المثال الثانى مفعول المعطى قيم مقام الفاعل او مفعول
 ثانى اضيف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسمى الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول
 لها فلا يحصل الالتباس ولا يشبه المنسوب والمجرد ثم لما فرغ من بيان الصفة المشبهة
 شرع فى بيان اسم التفضيل فقال اسم التفضيل اسم يدل على تفضيل شئ على شئ
 وهو الاصطلاح ما اشتق من فعل فيه احتراز عن الجوامد لموصوف بن زيادة
 على غيره اى على غيره لك الموصوف وقوله بن زيادة اما صله موصوف اى لما وصفه لزيادة
 على غيره فى ذلك الفعل او بمعنى مع وحينئذ صلة الموصوف محدوفة اى لا موصوف
 بالفعل مع زيادة على غيره فيه وانما قال لموصوف ولم يقل لمن قام به او لمن وقع عليه
 ليشمل على كلا نوعي اسم التفضيل الذى صيغ لتفضيل الفاعل والذى صيغ لتفضيل
 المفعول نحو ضارب واشهر فان الاول لتفضيل الفاعل والثانى لتفضيل المفعول والمراد
 بالزيادة على غيره الزيادة عليه فى ذلك الفعل اى فى الفعل الذى اشتق هو منه فلا يرد

الصفة المشبهة
 اسم التفضيل

نحو زائد وكامل حيث لم يقصد فيه الزيادة في الفعل الذي اشتق هو منه اذ لم يرد
 الزيادة في الزيادة او الكمال مثلا بل في امر آخر بخلاف نحو ضرب واعلم فان المقصود
 فيه الزيادة فيما اشتق هو منه وهو الضرب والعلم ولا يدخل في الحد اسماء الفاعلين التي
 وضعت للمبالغة كضرب وضروب ونحوها لانه وان دلت على الزيادة لكن لم يقصد فيها
 الزيادة على الغيرة وهو افعل اى صيغة افعول ونحوه وشتر اصلها اخير واشترط
 شرطه اى اسم التفضيل ان يبنى من ثلاثى هجر واختار بقوله من ثلاثى
 عن الرباعى نحو بعشره وبقوله مجرد عن مزيد الثلاثى نحو اكرم واقتدر ونحوها ليتمكن
 بناءه على فعل منه اى من الثلاثى المجرد اذا الزائد على ثلاثة لا يمكن منه بناء افعول
 لانه لو نقص لاختل لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه لو قيل اخرج من استخرج لم يعلم انه
 كثير الخروج او كثير الاستخراج ولو لم يحذف لازداد على بناء افعول وقوله ليتمكن خبر
 مبتدأ محذوف اى هذا الاشتراط ليتمكن بناء افعول منه والجملة معترضة وقيل انه علة
 لقوله يبنى وفيه نظر لان امكان بناء افعول منه ليس بعلة لبنائه بل علة بناءه ارادة
 تفضيل شئ على شئ في الفعل الذي اشتق هو منه ليس بلون ولا عيب الجملة
 صفة اخرى لثلاثى اى من ثلاثى ليس بلون ولا عيب واخر بقوله ليس بلون عن نحو احر
 واسم وبقوله ولا عيب عن نحو اعمى واعور لان منهما خبر مبتدأ محذوف اى وهذا
 لان والجملة معترضة لبيان العلة اى لان من اللون والعيب افعول لغيره صفة افعول
 اى افعول الكائن لغير التفضيل اى من غير اعتبار الزيادة نحو احر واسمى واعور فلو
 بنى منها افعول التفضيل لزم اللبس واشتبهها افعول التفضيل باليس للتفضيل الا ترى
 انك لو قلت هو احر لا يعلم ان المراد زوجة او زائدة في الحمرة مثل زيد افضل
 الناس فان قيل قد بنى افعول التفضيل من العيوب نحو اجهل وابلد قيل المراد بالعيوب
 هو العيوب الظاهرة والجهل والبلادة ليس من العيوب الظاهرة بل من العيوب
 الباطنة وفيه نظر لانه على هذا يصح نحو احمق على معنى التفضيل اذ المحاقة ايضا من العيوب
 الباطنة وقد حكوا بشدة وده في احمق من هبنقة اللهم الا ان يراد بالمحاقة ما يبدر
 في الظاهر من اثر البلادة كما حكى من هبنقة من تعليق خرزات وخبوط على عنقه و
 صدره مخافة ان يفقد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة لهذا الاعتبار فلا يبنى منه

اسم التفضيل الاشاذ وفيه نظر لان الحاقة من العيوب الباطنة حقيقة والعبر الحقيقية
 وظهور اثر الحاقة في بعض الموصوفين لها من العوارض غير معتبرة في وضع الالفاظ
 فكيف يحكم بشدوذه ولو اعتبرت العوارض لوجب ان يحكم بشدوذا جهل وابلد وازيد
 لها ما يبدو في الظاهر من اثر الجهل والبلادة في احد ولم يحكم بشدوذهما احد
 فان قصد غيره اى تفضيل غير الثلاث المجرد الذي ليس بلون ولا عيب من الثلاث
 المزد فيه والرابعى مجرد او مزيدا فيه او ثلاثيا مجردا من الالوان والعيوب فوصل
 اليه اى الى تفضيل غيره بمثل هو اشد منه اى باقيا ان اسم التفضيل ما يصح بناء
 منه مثل اشد واكثر واحسن واقبح ما كان مناسبا له وايقاع مصدر ما امتنع بناء
 منه تميزا ابانة للمقصود على وجه يمكن نقول هو اشد منه استخراجا وبياضا و
 عيبا المثال الاول لغير الثلاث المجرد والثاني للون والثالث للعب وكذا نقول
 هو احسن منه استغفارا وبياضا واقبح منه درجته وعيبا وقياسه اى اسم التفضيل
 للفاعل اى لتفضيل الفاعل لانه يدل على زيادة الموصوف على الغير المصدر المشتق
 هو منه واصل المصدر ما بنى للفاعل اى ما كان معروفا فينصرف عند الاطلاق الى
 كونه مشتقا من المصدر المبني للفاعل اى من المصدر المعروف والراد بالفاعل من
 قام به الفعل ولم يرد به ما يقابل الصفة المشبهة بل ما يقابل المفعول فيتناول ما
 جاء لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة بخواضب واحسن واكرم وان اريد به ما يقابل
 الصفة المشبهة كان الكلام محمولا على حذف المعطوف اى قياسه للفاعل والصفة
 المشبهة بخواضب واحسن وقوله وقياسه مبتدأ محذوف الخبر وقوله للفاعل حال
 فيكون هذه العبارة من باب ضرب زيد قائما اى قياس اسم التفضيل حاصل اذا
 كان ثابتا للفاعل ويمكن ان يكون قوله وقياسه مبتدأ وخبره محذوف وقوله
 للفاعل متعلق بالخبر المحذوف اى وقياسه بحيث للفاعل بقرينة قوله وقد جاء
 للمفعول كلمة قد للتقليل اى قلما يحى اسم التفضيل لتفضيل المفعول سماعا
 نحو اعذر والوم واشغل واشهر وزيد في بعض النسخ واعرف اى اكثر
 معدورية واكثر ملومية واكثر مشغولية واكثر معرفة وليست عمل اسم التفضيل
 في كلام العرب على احد الجار والمجرور حال اى واقعا على احد ثلثة اوجه فقط

وفي بعض النسخ على ثلاثة اشياء مضافا بدل من قوله على احد ثلاثة او جبه خوزيد
 افضل القوم او ممن اى كائنا من خوزيد افضل من عمره او معرفا باللام بخوزيد
 الافضل وهذا للا للعهد ليس الاى باللام العهدية ليكون بالعهد مشتقلا على
 فكر المفضل عليه ويكون المعنى في قولهم الافضل الشخص الذى عهد كونه افضل
 من زيد مثلا وكلمة او مانعة الخلو والجمع فلا يخلو اسم التفضيل عن احدها ولا
 يجتمع اثنان منها فلا يجوز زيدا لا افضل من عمره باستعماله مع اثنين منها
 ولا زيدا افضل باستعماله بدون واحد منها الا ان يخرج اسم التفضيل عن
 استعماله بمعنى التفضيل بالعدل كما في آخر مجمع فانه خرج عن معنى التفضيل وصار
 بمعنى غير ما استغنى عن استعماله باحد ثلاثة اوجه لان استعماله باحد هالبيان التفضيل
 فاذا ذهب عنه معنى التفضيل استغنى عن هذا الاستعمال ولا يستعمل مع احدهما
 الامور الثلاثة الا ليدل على المقصود لان المقصود من اسم التفضيل اثبات الزيادة
 للموصوف به على غيره اى على المفضل عليه في المعنى المشتق بما هو منه وهذا المقصود
 لا يحصل الا باحد الامور الثلاثة المذكورة لافئات دل على المفضل عليه وذلك في من
 والاضافة ظاهرة لك اذا قلت زيدا افضل لا يفهم من الذى زاد عليه هو فى الفضل
 فاذا قلت من عمره وافضل فهم ذلك وكذا فى اللام لما قلنا انما للعهد فيكون المفضل
 عليه معهودا معنويا لان اللام العهدية تشير الى الفعل المذكور معه المفضل عليه
 على ما بينا لان معنى قولهم الافضل الشخص الذى عهد كونه افضل من زيد مثلا ولا
 يجتمع اثنان منها لحصول الغرض باحدها وكون الآخر بعد حصول المقصود ضائعا
 فلا يجتمعان الا نادرا فان قيل قد يخلو اسم التفضيل عن احدا الثلاثة المذكورة
 بخوالله اكبر قيل معناه وتستعمل على احدها حقيقة بخوزيد لا افضل واشرف الناس
 واكبر من عمره او تقديره فلا يرد ذلك لانه فى تقدير الله اكبر من كل كبير فان قيل فما
 تقول فى الدنيا والجللى فاذا من اسماء التفضيل لان الدنيا تانيث والجللى تانيث
 الاجل من الدنو والجلال وقد جاء تجردها عن احدا الامور الثلاثة فى قوله فما سعى دنيا
 ظلما قد مدت وفى قوله وان دعوت الى جللى ومكرمة قيل جواز تجردها عن احدا
 الامور الثلاثة المذكورة لصيرورتها اسمين والجماء معنى التفضيل عنها فان الدنيا

صار اسما للزمان المتقدم على الآخرة والمجلى اسما للخطر العظيمة فيجوز استعمالها بدون
احدها فان قيل فما تقول في نحو الحسنى في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا وفي نحو السوء
في قول الشاعر ولا يخرجون من حسن بسوى ولا يخرجون عن غلط بين فالحق ان اسما
التفضيل لانهما تانيث احسن واسوء قيل لانهما تانيث احسن واسوء بل هما مصدر
كالرجى والبشرى فلا يرد جواز تجردها عنها فان قيل قد يجتمع اثنان منها في قول
الشاعر ليست بالاكتر منهم حصى نما العبرة لكناثر اى لمن اكتر عددا قيل كلمة من في
البيت ليست بتفضيلية بل هي بيانية على نحو قولك انت منهم الفارس الشجاع اى
من بينهم كما نه قال ليست بالاكتر من بينهم حصى فلم يستعمل من واللام وقيل ببيان
متعلقة بمحذوف اى ليست كايانهم بالاكتر حصى وهو تفضيلية متعلقة بافضل
اخر محذوف عار من اللام اى ليست بالاكتر اكتر منهم والمحذوف بدل عنه فلا يرد
الا ان يعلم المفضل عليه مستثنى مفرغ اى يستعمل مع احد ثلثة اشياء في جميع
الاقوات الا وقت معلومية المفضل عليه فيقدر بناء على القرينة نحو الله اكبر اى اكبر
من كل كبير ونحو زيد كريم وعمر واكرم اى اكرم منه والمعطوف هنا محذوف اى الا ان
يعلم ويخرج اسم التفضيل عن معنى التفضيل فيستغنى عن استعماله باحد ثلثة اشياء
فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله اى فلا سم التفضيل معنيان احدهما
اى احد المعنيين وهو الاكتر اى وهذا المعنى اكثر من المعنى الثانى والجملة معترضة
والواو اعتراضية ان تقصد به اى باسم التفضيل الزيادة اى زيادة موصوف
اسم التفضيل فى الفعل المشتق هو منه على من اضيف اسم التفضيل اليه
ضمير اليه عائد الى من وكلمة من للعقلاء وغير العقلاء داخلون تبعاً على سبيل التعليل
فلا يخرج نحو اعدى الخيول واجسم الفئول ونحو ذلك واذا عرفت هذا فاعلم انه لو ارد
بالمعنى قوله معنيان المصدر اى العناية فحمل القصد على قول احدهما صحيح حيث يصير
المعنى احداً لعائتين قصدك الزيادة وهو معنى صحيح لانه حمل القصد على القصد لو
اريد المفعول اى معنى فى الحمل اشكال حيث يصير المعنى احداً المقصودين قصدك
الزيادة وهو معنى غير صحيح لانه حمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى احدهما
حاصل بان تقصد به كذا واحد في الجار من ان وان كثير شائع او يكون المعنى قصد

وفي بعض النسخ على ثلاثة اشياء مضافا بدل من قوله على احد ثلاثة او به نحو زيد
 افضل القوم او بمن اى كائنا من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد
 الافضل وهذا للا للعهد ليس الاى باللام العهدية ليكون بالعهد مشتقاً على
 فكر المفضل عليه ويكون المعنى في قولهم الافضل الشخص الذى عهد كونه افضل
 من زيد مثلاً وكلمة او مانعة الخلو والجمع فلا يخلو اسم التفضيل عن احدها ولا
 يجتمع اثنان منها فلا يجوز زيد الافضل من عمرو باستعماله مع اثنين منها
 ولا زيداً افضل باستعماله بدون واحد منها الا ان يخرج اسم التفضيل عن
 استعماله بمعنى التفضيل بالعدل كما في آخره وجمع فانه خرج عن معنى التفضيل وصار
 بمعنى غير فاستغنى عن استعماله باحد ثلاثة او به لان استعماله باحد هابياً التفضيل
 فاذا ذهب عنه معنى التفضيل استغنى عن هذا الاستعمال ولا يستعمل مع احدهما
 الامور الثلاثة الا ليدل على المقصود لان المقصود من اسم التفضيل اثبات الزيادة
 للموصوف به على غيره اى على المفضل عليه في المعنى المشتق بما هو منه وهذا المقصود
 لا يحصل الا باحد الامور الثلاثة المذكورة لا فائدل على المفضل عليه وذلك في من
 والاضافة ظاهرة لك اذا قلت زيداً افضل لا يفهم من الذى زاد عليه هو في الفضل
 فاذا قلت من عمرو وافضل فهم ذلك وكذا في اللام لما قلنا انها للعهد فيكون المفضل
 عليه معهوداً معنوياً لان اللام العهدية تشير الى الفعل المذكور معه المفضل عليه
 على ما بينا لان معنى قولهم الافضل الشخص الذى عهد كونه افضل من زيد مثلاً ولا
 يجتمع اثنان منها لحصول الغرض باحدها وكون الآخر بعد حصول المقصود ضاعاً
 فلا يجتمعان الا نادراً فان قيل قد يخلو اسم التفضيل عن احداً الثلاثة المذكورة
 نحو الله اكبر قيل معناه وتستعمل على احدها حقيقة نحو زيداً افضل واشرفا لناس
 واكبر من عمرو او تقديره فلا يرد ذلك لانه في تقدير الله اكبر من كل كبير فان قيل فما
 تقول في الدنيا والجلّى فاهما من اسماء التفضيل لان الدنيا تانيث والجلّى تانيث
 الاجل من الدنيا والجلال وقد جاء تجردهما عن احداً الامور الثلاثة في قوله فما سعى دنيا
 ظالما قد مدت وفي قوله وان دعوت الى جلّى ومكرمة قيل جواز تجردهما عن احداً
 الامور الثلاثة المذكورة لصيرورتها اسمين والمجاء معنى التفضيل عنهما فان الدنيا

صار اسما للزمان المتقدم على الآخرة والمجئى اسما للخطرة العظيمة فيجوز استعمالها بدون
 احدها فان قيل فما تقول في نحو الحسنى في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا وفي نحو السوء
 في قول الشاعر ولا يخرجون من حسن لبوى ولا يخرجون عن غلط بين فانهما من اسما
 التفضيل لانهما تانيث احسن واسوء قيل لا نسلم انها تانيث احسن واسوء بل هما مصدر
 كالرحمى والبشرى فلا يريد جواز تجردهما عنها فان قيل قد يجتمع اثنان منها في قول
 الشاعر ليست بالاكتر منهم حصى مما العبرة للكاثر اى لمن اكتر عدد وقيل كلمة من في
 البيت ليست بتفضيلية بل هي بيانية على نحو قولك انت منهم الفارس الشجاع اى
 من بينهم كانه قال ليست بالاكتر من بينهم حصى فلم يستعمل من واللام وقيل بيانية
 متعلقة بمحذوف اى ليست كايانهم بالاكتر حصى وهو تفضيلية متعلقة بافعل
 آخر محذوف عار من اللام اى ليست بالاكتر اكتر منهم والمحذوف بدل عنه فلا يريد
 الا ان يعلم المفضل عليه مستثنى مفرغ اى يستعمل مع احد ثلثة اشياء في جميع
 الاوقات الا وقت معلومته المفضل عليه فيقدر بناء على القرينة نحو الله اكبر اى اكبر
 من كل كبير ونحو زيد كريم وعمر واكرم اى اكرم منه والمعطوف هنا محذوف اى الا ان
 يعلم او يخرج اسم التفضيل عن معنى التفضيل فيستغنى عن استعماله باحد ثلثة اشياء
 فاذا اضيف اى اسم التفضيل فله اى فلا سم التفضيل معنيان احدهما
 اى احد المعنيين وهو الاكثر اى وهذا المعنى اكثر من المعنى الثانى والجملة معترضة
 والواو اعتراضية ان تقصد به اى باسم التفضيل الزيادة اى زيادة موصوف
 اسم التفضيل فى الفعل المشتق هو منه على من اضيف اسم التفضيل اليه
 ضمير اليه عائد الى من وكلمة من للعقلاء وغير العقلاء داخلون تبعاً على سبيل التعليل
 فلا يخرج نحو اعدى الخيول واجسم الفئول ونحو ذلك واذا عرفت هذا فاعلم انه لو ارد
 بالمعنى قوله معنيان المصدر اى العناية فحمل القصد على قول حدهما صحيح حيث يصير
 المعنى احداً لعنايتين قصدك الزيادة وهو معنى صحيح لانه حمل القصد على القصد لو
 اريد المفعول اى معنى فى الحمل اشكال حيث يصير المعنى احداً المقصودين قصدك
 الزيادة وهو معنى غير صحيح لانه حمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى احدهما
 حاصل بان تقصد به كذا وحذف الجار من ان وان كثير شائع او يكون المعنى قصد

احدهما قصد كذا او احدهما ذو قصد كذا فيشترط ان يكون موصوفه بعضا
 منهم اى من اضعيف اليهم وذلك بحكم الوزن والاستعمال مثل زيد افضل
 الناس فزيد بعض الناس ولتأمل ان يقول يلزم من اشتراط كون موصوفه
 بعضا من اضعيف اليهم تفضيل الشئ على نفسه واجب بان موصوفه داخل في المضاف
 اليهم افراد خارج عنهم تركيبا او دخلا فيهم واقعا خارج عنهم ارادة يعنى داخل فيهم
 في الافراد والواقع ثم خرج عنهم في الارادة وقت التركيب والاضافة فلا يلزم تفضيل
 الشئ على نفسه فلا يجوز يوسف احسن اخوته اى فلاجل ان يشترط في
 هذا المعنى ان يكون موصوفه دخلا في المضاف اليهم لم يجز ان يقال يوسف احسن
 اخوته لهذا المعنى الثاني لخروجهم عنه علم الجواز اى لخروج يوسف عن
 الاخوة اى عن عمومهم باضافتهم اليه اى باضافة الاخوة الى يوسف لانه اذا
 اضعيف الاخوة الى ضمير العائد الى يوسف خرج يوسف عن عموم لفظ الاخوة اذ
 ليس يوسف بعضا من اخوته لانه ليس باخ لنفسه فكان احسن مضافا الى من ليس
 موصوفه بعضا منهم ولو قيل يوسف احسن الاخوة واحسن ابناء يعقوب عليه السلام
 لكان من ذلك لان يوسف عليه السلام بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب عليه السلام
 والى يمكن بعض اخوته والثاني اى والمعنى الثاني ان تقصد زيادة مطلقة
 اى زيادة موصوف اسم التفضيل فيما اشتق هو من زيادة مطلقة اى غير مقيدة
 بكونها زيادة على من اضعيف اليه اى تقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على
 المضاف اليه وحده ويضاف بالنصب عطف على تقصداى المعنى الثاني حاصل بان
 تقصد كذا ويضاف اسم التفضيل للتوضيح وبالرفع على الابتداء والاستيناف اى
 حينئذ يضاف للتوضيح لا للتفضيل كالاضافة مالا تفضيله فلا يشترط ان يكون
 موصوفه من جملة المضاف اليه لانتفاء الموجب بل يجوز كلا الامرين اى يجوز ان يضاف
 الى جملة هو بعض منهم نحو محمد صلى الله عليه وسلم هو افضل قرينى اى افضل الناس
 بين قرينى ولم تقصد التفضيل على قرينى وان كان النبي عليه افضل الصلوة واكمل
 النجيات واحدا منهم وكذا نحو فلان اعلم بغداد ويجوز ان يضاف الى جماعة هو ليس
 بعضا منهم نحو يوسف احسن اخوته وكذا نحو فلان اكرم بنى امية فيجوز يوسف

احسن اخوته بهذا المعنى اى احسن من غيره له ملائمة باخوته وكذا نحو الناقص لا يشيخ
اعدل ابني مروان كانه قيل عاد لابني مروان اى هما عدل من غيرهما لهما ملائمة ببني
مروان والمراد بالناقص يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بهذا لانه نقص
حق من ياخذ من بيت المال اكثر ماله حق في الشرع ورمه الى القدر المستحق في الشرع والمراد
بالاشيخ عمر بن عبد العزيز بن مروان لقب بذلك فافى راسه شجعة وانما اختار لفظ
التوضيح وعدل عن لفظ التخصيص لذي ذكره صاحب المفصل لان ذكر لفظ التخصيص
المخصوص بالاضافة الى التكرات يوهم التزام اضافته الى النكوة وليس كذلك بدليل
يوسف احسن اخوته والناقص والاشيخ اعدل ابني مروان ثم اعلم ان حمل قوله ان يقصد
على قوله والثاني اى والمعنى الثاني لا يصح لانه حل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى
في قصدك كذا والمعنى الثاني حاصل بان تقصد وخذف الجار من ان وان كثيرا ويكون
المعنى قصدا لمعنى لثاني قصدك كذا او المعنى الثاني ذو قصدك كذا ويجوز في الاول
اى فى اسم التفضيل المضاف المقصود به الزيادة على من اضيف اليهم او فى النوع
الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف اى المستعمل بالمعنى الاول وقيل اى فى المعنى الاول
وفيه نظر حيث ياباه قوله والمعرف باللام لان المعرف باللام هو اللفظ اى لفظ اسم
التفضيل فلو حل الاول والثاني على المعنى الاول والثاني لم يكن الكلام مطابقا لما
ما ذكرنا ويجوز فى هذا النوع من اسم التفضيل الافراد اى افراد اسم التفضيل والتذكير
مع وجود تانيث الموصوف كذا فى المفصل اى يجوز فيه الافراد والتذكير على كل حال اى
وان كان الموصوف مثنى ومجوعا ومؤنثا يجوز به افضل القوم والزيدان افضل القوم
والزيدون افضل القوم وهما افضل القوم وهما افضل القوم وانما لم يذكر التذكير
اكفاء بقوله فيما يقابله بعد الذى بمن مفرد مذكور لا غير لانه لما كان فيما يقابله الافراد والتذكير
فقط علم ان المراد هنا الافراد والتذكير والمطابقة لمن هو له اى من اسم التفضيل
ثابت له اى لمطابقة الموصوف افراد او تثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً يجوز به افضل القوم
والزيدان افضل القوم والزيدون افضل القوم او افضل القوم وهما افضل النساء
وانما جاز الافراد والتذكير فى كل حال لكون هذا النوع من اسم التفضيل مشابها للاسم
التفضيل المستعمل بمن فى المعنى من حيث انه ذكر المفضل عليه بعده فى كل واحد منها فيجوز

احدهما قصد كذا واحدهما ذو قصد كذا فيشترط ان يكون موصوفه بعضا
منهم اى من اضعيف اليهم وذلك بحكم الوزن والاستعمال مثل زيد افضل
الناس فزيد بعض الناس ولقائل ان يقول يلزم من اشتراط كون موصوفه
بعضا من اضعيف اليهم تفضيل الشئ على نفسه واجيب بان موصوفه داخل في المضاف
اليهم افراد خارج عنهم تركيبا وادخلا فيهم واقعا خارج عنهم ارادة يعنى داخل فيهم
فى الافراد والواقع ثم خرج عنهم فى الارادة وقت التركيب والاضافة فلا يلزم تفضيل
الشئ على نفسه فلا يجوز يوسف احسن اخوته اى فلاجل ان يشترط فى
هذا المعنى ان يكون موصوفه داخلا فى المضاف اليهم لم يجز ان يقال يوسف احسن
اخوته لهذا المعنى الثانى لخروجهم عنه علم الجواز اى لخروج يوسف عن
الاخوة اى عن عمومهم باضافتهم اليه اى باضافة الاخوة الى يوسف لانه اذا
اضيف الاخوة الى ضمير العائد الى يوسف خرج يوسف عن عموم لفظ الاخوة اذ
ليس يوسف بعضا من اخوته لانه ليس باخ لنفسه فكان احسن مضافا الى من ليس
موصوفه بعضا منهم ولو قيل يوسف احسن الاخوة واحسن ابناء يعقوب عليه السلام
لكان من ذلك لان يوسف عليه السلام بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب عليه السلام
والى يمكن بعض اخوته والثانى اى والمعنى الثانى ان تقصد زيادة مطلقة
اى زيادة موصوف اسم التفضيل فيما اشتق هو من زيادة مطلقة اى غير مقيدة
بكونها زيادة على من اضعيف اليه اى تقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على
المضاف اليه وحده ويضاف بالنسبة عطف على تقصدا الى المعنى الثانى حاصل بان
تقصد كذا ويضاف اسم التفضيل للتوضيح وبالرفع على الابتداء والاستيناف اى
وحينئذ يضاف للتوضيح لا للتفضيل كالاضافة مالا لتفضيله فلا يشترط ان يكون
موصوفه من جملة المضاف اليه لانتفاء الموجب بل يجوز كلا الامرين اى يجوز ان يضاف
الى جملة هو بعض منهم نحو محمد صلى الله عليه وسلم هو افضل قرينى اى افضل الناس
بين قرينى ولم تقصد التفضيل على قرينى وان كان النبى عليه افضل الصلوة واكمل
التحيات واحدا منهم وكذا نحو فلان اعلم بغداد ويجوز ان يضاف الى جماعة هو ليس
بعضا منهم نحو يوسف احسن اخوته وكذا نحو فلان اكرم بنى امية فيجوز يوسف

احسن اخوته بهذا المعنى اى احسن من غيره له ملازمة باخوته وكذا اخوه الناقص والاشبه
اعد لابنى مروان كانه قيل عاد لابنى مروان اى هما اعدل من غيرهما لها ملازمة ببني
مروان والمراد بالناقص يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بهذا لانه نقص
حق من ياخذ من بيت المال اكثر ماله حق في الشرع ورده الى القدر المستحق في الشرع والمواد
بالاشبه عمر بن عبد العزيز بن مروان لقب بذلك فاما في راسه شجعة وانما اختار لفظ
التوضيح وعدل عن لفظ التخصيص لذي ذكره صاحب المفصل لان ذكر لفظ التخصيص
المخصوص بالاضافة الى التكرات يوهن التزام اضافته الى النكرة وليس كذلك بدليل
يوسف احسن اخوته والناقص والاشبه اعد لابنى مروان ثم اعلم ان حمل قوله ان تقصد
على قوله والثاني اى والمعنى الثاني لا يصح لانه حمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى
في قصدك كذا والمعنى الثاني حاصل بان تقصد وحذف الجار من ان وان كثيرا ويكون
المعنى قصد المعنى الثاني قصدك كذا او المعنى الثاني ذو قصدك كذا ويجوز في الأول
اى في اسم التفضيل المضاف المقصود به الزيادة على من اضيف اليهم او في النوع
الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف اى المستعمل بالمعنى الاول وقيل اى في المعنى الاول
وفيه نظرحيث ياباه قوله والمعرف باللام لان المعرف باللام هو اللفظ اى لفظ اسم
التفضيل فلو حمل الاول والثاني على المعنى الاول والثاني لم يكن الكلام مطابقا لمحمرا
ما ذكرنا ويجوز في هذا النوع من اسم التفضيل الافراد اى افراد اسم التفضيل والتذكير
مع وجود تانيث الموصوف كذا في المفصل اى يجوز فيه الافراد والتذكير على كل حال اى
وان كان الموصوف مشئى ومجموعا ومؤنثا يجوزيد افضل القوم والزبدان افضل القوم
والزبدون افضل القوم وهذا افضل القوم وهذا افضل القوم وانما لم يذكر التذكير
اكفاء بقوله فيما يقابله بعد الذي من مفرد مذكر لا غير لانه لما كان فيما يقابله الافراد والتذكير
فقط علم ان المراد هنا الافراد والتذكير والمطابقة لمن هو له اى من اسم التفضيل
ثابت له اى لمطابقة الموصوف افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيثا يجوزيد افضل القوم
والزبدان افضل القوم والزبدون افضل القوم وافاضل القوم وهذا فضيلة النساء
وانما جاز الافراد والتذكير في كل حال لكون هذا النوع من اسم التفضيل مشاهبا للاسم
التفضيل المستعمل بمن في المعنى من حيث انه ذكر المفضل عليه بعده في كل واحد منها فيجوز

احدهما قصد لكذا واحدهما ذو قصد لكذا فيشترط ان يكون موصوفه بعضا
منهم اى من اضعيف اليهم وذلك بحكم الوزن والاستعمال مثل زيد افضل
الناس فزيد بعض الناس ولتأثر ان يقول يلزم من اشتراط كون موصوفة
بعضا من اضعيف اليهم تفضيل الشئ على نفسه واجيب بان موصوفه داخل في المضاف
اليهم افراد خارج عنهم تركيبا او دخلا فيهم واقعا خارج عنهم ارادة يعنى داخل فيهم
فى الافراد والواقع ثم خرج عنهم فى الارادة وقت التركيب والاضافة فلا يلزم تفضيل
الشئ على نفسه فلا يجوز يوسف احسن اخوته اى فلاجل ان يشترط فى
هذا المعنى ان يكون موصوفه دخلا فى المضاف اليهم لم يجوز ان يقال يوسف احسن
اخوته لهذا المعنى الثانى لخروجهم عنه علم الجواز اى لخروج يوسف عن
الاخوة اى عن عمومهم باضافتهم اليه اى باضافة الاخوة الى يوسف لانه اذا
اضيف الاخوة الى ضمير العائد الى يوسف خرج يوسف عن عموم لفظ الاخوة اذ
ليس يوسف بعضا من اخوته لانه ليس باخ لنفسه فكان احسن مضافا الى من ليس
موصوفه بعضا منهم ولو قيل يوسف احسن الاخوة واحسن ابناء يعقوب عليه السلام
لكان من ذلك لان يوسف عليه السلام بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب عليه السلام
والى يمكن بعض اخوته والثانى اى والمعنى الثانى ان تقصد زيادة مطلقة
اى زيادة موصوف اسم التفضيل فيما اشتق هو من زيادة مطلقة اى غير مقيدة
بكونها زيادة على من اضعيف اليه اى تقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا لا على
المضاف اليه وحده ويضاف بالنصب عطف على تقصد اى المعنى الثانى حاصل بان
تقصد كذا ويضاف اسم التفضيل للتوضيح وبالرفع على الابتداء والاستيناف اى
وحينئذ يضاف للتوضيح لا للتفضيل كالاضافة مالا تفضيل له فلا يشترط ان يكون
موصوفه من جملة المضاف اليه لانتفاء الموجب بل يجوز كلا الامرين اى يجوز ان يضاف
الى جملة هو بعض منهم نحو محمد صلى الله عليه وسلم هو افضل قرينى اى افضل الناس
بين قرينى ولم تقصد التفضيل على قرينى وان كان النبى عليه افضل الصلوة واكمل
الحجيات واحدا منهم وكذا نحو فلان اعلم بغداد ويجوز ان يضاف الى جماعة هو ليس
بعضا منهم نحو يوسف احسن اخوته وكذا نحو فلان اكرم بنى امية فيجوز يوسف

احسن اخوته بهذا المعنى اى احسن من غيره له ملابسة باخوته وكذا اخواته بالنقص والاشبه
اعد لابنى مروان كانه قيل عاد لابنى مروان اى هما عدل من غيرهما لها ملابسة ببني
مروان والمراد بالنقص يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بهذا لانه نقص
حق من يأخذ من بيت المال اكثر ماله حق في الشرع ورد له الى القدر المستحق في الشرع والمراد
بالاشبه عمر بن عبد العزيز بن مروان لقب بذلك فما في راسه شجعة وانما اختار لفظ
التوضيح وعدل عن لفظ التخصيص لذي ذكره صاحب المفصل لان ذكر لفظ التخصيص
المخصوص بالاضافة الى التكرات يوهم التزام اضافة الى التكررة وليس كذلك بدليل
يوسف احسن اخوته والنقص والاشبه اعد لابنى مروان ثم اعلم ان حمل قوله ان تقصد
على قوله والثاني اى والمعنى الثاني لا يصح لانه حمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى
في قصدك كذا والمعنى الثاني حاصل بان تقصد وحذف الجار من ان وان كثيرا ويكون
المعنى قصدا لمعنى الثاني قصدك كذا او المعنى الثاني ذو قصدك كذا ويجوز في الاول
اى في اسم التفضيل المضاف المقصود به الزيادة على من اضيف اليهم او في النوع
الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف اى المستعمل بالمعنى الاول وقيل اى في المعنى الاول
وفيه نظرحيث ياباه قوله والمعرف باللام لان المعرف باللام هو اللفظ اى لفظ اسم
التفضيل فلو حمل الاول والثاني على المعنى الاول والثاني لم يكن الكلام مطابقا لحق ما
ما ذكرنا ويجوز في هذا النوع من اسم التفضيل الافراد اى افراد اسم التفضيل والتذكير
مع وجود تانيث الموصوف كذا في المفصل اى يجوز فيه الافراد والتذكير على كل حال اى
وان كان الموصوف مثنى ومجوعا ومؤنثا يجوزيد افضل القوم والزيدان افضل القوم
والزيدون افضل القوم وهذا افضل القوم وهذا افضل القوم وانما لم يذكر التذكير
اكفاء بقوله فيما يقابله بعد الذي بمن مفرد مذكور لا غير لانه لما كان فيما يقابله الافراد والتذكير
فقط علم ان المراد هنا الافراد والتذكير والمطابقة لمن هو له اى لمن اسم التفضيل
ثابت له اى لمطابقة الموصوف افراد او تثنية وجمعاء وتذكيرا وتانيثا يجوزيد افضل القوم
والزيدان افضل القوم والزيدون افضل القوم او افضل القوم وهذا افضل القوم
وانما جاز الافراد والتذكير في كل حال لكون هذا النوع من اسم التفضيل مشاهبا للاسم
التفضيل المستعمل بمن في المعنى من حيث انه ذكر المفضل عليه بعده في كل واحد منها ويجوز

فيه الافراد والتذكير اعتبارا بالمعنى وانما جاز المطابقة لكونه مخالفا له في اللفظ ولو جاز اللفظ
ههنا وعدمها فيه فيجوز المطابقة اعتبارا باللفظ واما الثالث اى النوع الثاني اى اسم
التفضيل المضاف المقصود به زياده مطلقة والمعرف باللام فلا بد من مطابقة
اى مطابقة الموصوف افرادا وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً للزوم مطابقة الصفه ووصو
مع عدم قيام المانع وهو الامتزاج بمن التفضيلية لفظاً او معنى لعدم ذكر المفضل عليه
بعدها بخلاف النوع الاول فانه متمزج بمن التفضيلية معنى باعتبار ذكر المفضل عليه
بعده بخلاف المستعمل بمن فانه متمزج بها لفظاً ثم اعلم ان قوله واما الثاني عطف الجملة
النشيطية على الجملة الفعلية يعنى قوله يجوز في الاول الافراد وقوله فلا بد جواب اما
والفاء جزائية وهو خبر مبتدأ بين والضمير محذوف اى فلا بد لهما من المطابقة وقوله
من المطابقة خبر لا وفي جعلها متعلق به والقول محذوف المحز نظر لانه يكون حينئذ مضارعاً
للمضاف على نحو الاحفاظ للقران فيجب نصبه والذى بمن اى اسم التفضيل الذى
استعمل به مفرد مذكراً لا غير اى غير المفرد المذكور بخوزيد والزيدان او الزيدون او هند
او الهندان او الهندات افضل من كذا لان من التفضيلية بمنزلة الجر من اسم التفضيل
لكونها هي المفارقة بين افضل التفضيل وافضل الصفة فكأنها من تمام الكلمة ولهذا لا يجوز
الفصل بينهما الا بمجهول اسم التفضيل فصار اسم التفضيل باعتبار امتزاجها في حكم وسط
الكلمة ولحق علامة التثنية والجمع والتانيث يختص بأخر الكلمة دون اوسطها فلو لحقه
علامة التثنية والجمع والتانيث لزم لحوقها فيها هو يختص في حكم وسط الكلمة وهو مستكروه
ولا يجعل اسم التفضيل في المفعول به بلا واسطة حرف جر مطلقا سواء كان مظهر او
مضمرا وكذا لا يعمل في فاعل مظهر لان الصفات انما تغل بمشابهة الفعل كما سمي الفاعل
والمفعول او بمشابهته ما يشابه الفعل كالصفة المشبهة فانما يعمل بمشابهة اسم الفاعل
على ما عرفت واسم التفضيل يخالف الفعل من حيث انه يدل على الزيادة وهو التفضيل
والفعل لا يدل عليها وكذا يخالف اسم الفاعل لانه لا يثنى ولا يجمع فيها هو اصل استعماله
ولا استعماله بمن فلاجل هذه المخالفة لا يعمل في المفعول به بلا واسطة مطلقة مظهر او
مضمرا ولا في الفاعل مظهر الا انها من معمولات قومية الا اذا وجدت الشرائط الثلاثة المذكورة
في المتن بعد في الفاعل المظهر لانه حينئذ يصير معنى الفعل ولقيام الضرورة في عمله

سأطها

حينئذ كما استعرف بيانه قريباً لكنه يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدث ولا يشبه
افعل التعجب في الزنة وفي اختصاص مجيئه بالثلاث المجرود ما ليس ببلون ولا عيب فلاجل
هذا الشبه الضعيف يعمل في معمولات الضعيفة وهي الفاعل المضمر المستكن والظرف
والحال والتميز والمفعول به بواسطة حرف المجرود ذلك لان مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه
اثره والظرف مما يكفيه راجحة من الفعل والحال والمفعول به بواسطة ملحقان بالظرف
فيكون معمولات ضعيفة فلا يحتاج الى قوة عمل العامل وإنما يعمل في المفعول معه
والمفعول له لان العامل الضعيف يقوى على العمل بواسطة الحرف لفظاً كما في المفعول
معه او تقديراً كما في المفعول له وفي بعض الشروح انما لا يعمل اسم التفضيل في فاعل
مظهر لانه في الاسم نظيراً لفعل التعجب في الفعل وهو لا يعمل في الفاعل مظهر فكذا
هذا وفيه نظر لان افعل التعجب يعمل في المفعول به بلا واسطة مطلقاً مضمراً او مظهراً وهو
لا يعمل فيه البتة والشروط الثلاثة المذكورة ما اشار اليه الشيخ بقوله ولا يعمل في مظهر اى فاعل
مظهر الا اذا كان اسم التفضيل في اللفظ صفة كائنة لشيء اى اذا كان اسم
التفضيل جارياً على شيء كرجل في المثال المذكور وهو في المعنى لمسبب الوال والحال
والتنوين يدل من الاضافة اى والحال اى اسم التفضيل في المعنى صفة كائنة لمسبب ذلك
الشيء اى اى متعلق ذلك الشيء كالكحل في المثال فانه مسبب قوله رجل لا نه حصل في عينه
لسينة فان قيل المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على متعلق الموصوف اسم السبب دون
المسبب قيل لعل الشيخ استعمل غير المشهور للتنبيه على صحة اطلاق اسم المسبب بحققة
مفضل صفة مسبب اى لمسبب مفضل باعتبار الموصوف الاول اى باعتبار
تعلقه بالموصوف الاول كرجل في المثال حيث نفى كون الكحل مفضلاً باعتبار عين رجل ما
على نفسه اى مفضل على نفسه باعتبار غيره متعلق للتفضيل عليه اى باعتبار تعلقه
بغيره اى بغير الموصوف الاول كعين زيد في المثال حيث نفى المثال كون الكحل مفضلاً
عليه في عينه منقياً طال اى حال كون اسم التفضيل منقياً او صفة مصدر محذوف اى
تفضيلاً منقياً مثل ما رايت رجلاً احسن في عينيه الكحل منه اى من الكحل
في عين زيد فاحسن في هذا المثال جرى على رجل وقع صفة له في اللفظ وهو المعنى
صفة لمسببه اى متعلقه وهو الكحل وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه اى الكحل احسن

من الكحل لكن باعتبارين أما كونه مفضلاً فباعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل و
هو رجل حيث نفى كونه مفضلاً باعتبار عين رجل ما وأما كونه مفضلاً عليه فباعتبار
غيره ما جرى عليه وهو كونه في عين زيد حيث نفى كون الكحل مفضلاً عليه عينيه فالمقصود
من هذا الكلام مدح الكحل في عين زيد بنفى تفضيله في عين رجل ما عليه أما لوجله هذا
الكلام مثبتاً لكان المقصود على عكس ذلك وإذا عرفت هذا فاعلم أن كلمة ما نافية وقوله رجل
مفعول ما رأيت وقوله احسن صفة قوله رجل وهو اعنى احسن عامله والحدثين اى وال
على الحدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اى التفضيل والتفضيل على الشيء وتعلق
به ظرفان او حالان وهما قوله في عينه وقوله في عين زيد كل ظرف او حال ممدح يعم تعلق
قوله في عينه باحسن باعتبار معنى التفضيل وقوله في عين زيد تعلق به ايضا باعتبار
معنى التفضيل على الشيء وذلك لان جهة كون الكحل مفضلاً باعتبار عين رجل وجهته كونه
مفضلاً عليه باعتبار عين زيد كالشبيه في الدار مثله في السوق فان معنى التشبيه
عامل معنوى ذوالحدثين اى وال على الحدثين حدث المشبه وحدث المشبه به اى حدث
التشبيه والتشبيه بالشيء تعلق به ظرفان وهما في الدار وفي السوق كل ظرف يحدث فان
زيداً مشبهه باعتبار كينونته في الدار ومشبه به باعتبار كينونته في السوق ونظيره هذه
المسئلة الحديث الذى ذكره الشارح وهو قوله عليه الصلوة والسلام ما من ايام احب
الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة وأما اشترط كونه صفتاً ليصير بمعنى الفعل لان نفي صفة
التفضيل يجعله بمعنى اصل الفعل لان التفضيل بمنزلة القيد والنفى اذا دخل على مقيد ينصرف
ذلك النفى الى القيد ويبقى اصل الفعل مثبتاً فقوله ما رأيت رجلاً احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد بمعنى حسن الكحل في عين كل رجل مثل حسنه في عين زيداً ودون حسنه لا خوفه
لانه لما نفى التفضيل اى الزيادة ثبت المساواة او الامتساظ ضرورة فظهر بهذا ان احسن
في المثال انما عمل في الفاعل المظهر وهو الكحل لانه بمعنى حسن وانما اشترط كون المتعلق
مفضلاً عليه باعتبارين ليكون التفضيل على خلاف الاصل باعتبار انه تفضيل الشيء على نفسه
باعتبارين وهو في معرض الامتناع اذ لو لا اختلاف الاعتبارين لامتنع فصارت التفضيل ضعيفاً
وأما اشترط التفضيل على خلاف الاصل لان صيرورة بمعنى الفعل بعراض النفى فلا يجوز عمله
الامتنع باعتبار ما يرجع الى الاصل وهو الدلالة على الزيادة فاشترط ذلك ليكون في معرض

الامتناع فاذا انتفى مثل هذا التفضيل ولو بجارض يخرج عن حكم التفضيل ويعتبر العارض
 وهو صيرورته بمعنى الفعل بجارض النفي لضعف المعارض وهو معنى التفضيل لكونه في
 معرض الامتناع بخلاف قولك ما رايت رجلا افضل ابوه من عمر وفانه لم يخرج مع صيرورة
 بمعنى الفعل بنفى التفضيل لان التفضيل فيه ليس على خلاف الاصل لعدم كون تفضيل الشيء
 على نفسه فيعتبر هذا التفضيل بعد الزوال بجارض النفي وانما اشتراط كونه صفة سببية
 ليحقق محل عمله وهو الفاعل المظهر لان المدعى ان باستجماع هذه الشروط يجعل في الفاعل
 المظهر وذلك لا يتحقق الا بكونه صفة سببية فالحاصل ان اشتراط كونه صفة سببية لتحقيق
 محل عمله واشتراط كونه منفيا لصيرورته بمعنى الفعل بجارض النفي واشتراط كون المتعلق
 مفضلا ومفضلا عليه باعتبارين باعتبار هذا العارض لضعف المعارض فافهم فانه
 من مواضع الاشكال وذهب بعض الافاضل الى انه انما صار بمعنى حسن عند استجماع هذه
 الشروط لان هذا التركيب يستعمل في مقام المدح ومقام المدح يستدعي ان يكون بمعنى
 حسن وذلك لان مقام المدح يدل على ان كون الكل في عين رجل ليس مساويا للكل
 في عين زيد بل دونه فيدل هذا المعنى على ان احسن بمعنى حسن لانه لو كان على حاله
 يجوز ان يكون الكل في عين رجل مساويا للكل في عين زيد اذ بنفى الاحسنية يجوز ان
 يصير الكل في عين رجل مساويا للكل في عين زيد وهذا يناقض في مقام المدح فاما بنفى
 اصل الحسن يكون الكل في عين زيد فوق ما يكون في عين رجل وهو المقصود مع اهم
 اى مع ان النخاة لو رفعوا احسن على انه خبر الكل مبتداء ان لا وجه يمكن سواء اذ كان
 رافع لفظيا وامتنع نكارة المبتداء لاسيما اذا كان الخبر معرفة فلم يبق عند رفع احسن
 الا كون الكل مبتداء واحسن خبرا فصلا وبينه اى بين احسن وبين معموله
 وهو منه باجنبي هو الكل اذا المبتداء اجنبى من الخبر لكونه غير داخل في خبره و
 غير معمول له فدمت الضرورة الى عماله فان قيل فليقدم منه على المبتداء حتى لا يلزم
 الفصل بين العامل والمعمول باجنبي قيل لا يمكن تقدير عليه لانه اذا تعلق بعامل ذى
 الحديثين اى دال على الحديثين طرفان او حالان يلزم ان يلى كل واحد منها بمتعلقة اى
 مجدته ولا شك ان اسم التفضيل عامل ذى الحديثين اى دال على الحديثين هذا المفضل
 وحدث المفضل عليه اى لتفضيل والتفضيل على الشيء تعلق به طرفان وهو قوله في

عينه وفي عين زيد لكنه تعلق به قوله في عينه باعتبار حدث المفضل وتعلق قوله في
عين زيد باعتبار حدث المفضل عليه فيلزم ان يلي كل واحد منهما بمعلقة وحجة كوث
الكحل مفضلاً باعتبار عين رجل فيلزم ايلاؤه بقوله في عين رجل وحجة كونه مفضلاً
عليه باعتبار عين زيد فيلزم ايلاء منه المتضمن بذكر المفضل عليه بقوله في عين زيد
فلو قدم منه لم يبق ايلاء منه بقوله في عين زيد وايلاء الكحل بقوله في عينه وهذا
حاصل ما ذكر صاحب الرضى في بحث هذا بسراطيب منه وطباعه انه اذا كان المسئوع
تاخير منه واحتجنا الى تصحيح الكلام مع التاخير لا ينبغي التقديم فلا يرد ذلك ونقل عن
المصنف رح انه قال لم تقدم منه لئلا يلزم عود الضمير الى المؤخر وهو الكحل وهو مشكل
لان رتبة المبتداء التقديم وكفى به في صحة عود الضمير كما في نحو في داره زيد اللهم الا
ان يجعل مدار هذا الامتناع على ما ذكرنا بان يقال عود الضمير الى المتاخر في نحو هذا المثال
ممتنع لا بشرط تقدم معاد الضمير بل باعتبار كونه ضميراً للمفضل عليه فلو تقدم مر لزم
انفصاله عما تعلق به كونه مفصلاً عليه وهو عين زيد فان قيل كما امتنع الفصل بين العا
والمعول باجنبي ممتنع على اسم التفضيل فليجوز بالضرورة كما جوز العمل بالضرورة قيل من
ابتلى ببلتين يختار اهونها وعلمة اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار كونه اسم
تفضيل وامتناع الفصل باعتبار كونه عاملاً والوجه الاول اخص والثاني اعم فامتناع
الاعم اقوى فان قيل هذه الضرورة لا يتأتى في العبارة الثالثة اذ ليس لاحسن معول
مثال منه في العبارة الاولى ومن عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل بينه وبين
معموله قيل في العبارة الثالثة يلزم الفصل تقديراً على ما سبقين فان قيل هذه
الضرورة يتأتى في الاثبات ايضا نحو رايت رجلاً احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد فينبغي ان يجوز اعماله لقيام الضرورة قيل صحت غير متحققة لعدم الاستعمال السما
فلا يحتاج الى تصحيح بخلاف صورة النفي لمجيئه في الاطاريث وكلام العرب العباء و
لك ان تقول في المسئلة المذكورة بعبارة اخرى اخصر من الاولى مع كون معناها
واحدا وهي ان تقول ما رايت رجلاً احسن في عينه الكحل من عين زيد فافضلاً
به بمجذوف المضاف من مجرور من وهو العين اذا التقدير من كحل عين زيد لان المقصود
من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين ونظير هذه العبارة

في الحديث ما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنها من الصحيحين ما ذكر في مشارق
 الانوار من قوله عليه الصلوة والسلام ولا احد احب اليه المدح من الله الحديث فان قلت
 في هذه المسئلة ذكر العين على اسم التفضيل قلت لهذه العبارة من غير ذكر من معها
 يعني لك ان تقول في هذه المسئلة بعبارة ثالثة وهي ما رايت كعين زيد احسن
 فيها الكحل فاعل حسن فان قيل لا ضرورة في اعمال اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن
 ان يكون احسن مرفوعا على انه خبر الكحل مبتداء حيث لا يلزم الفصل بين العاطل والمعمول
 باجنبي في هذه العبارة اذ ليس لاحسن معمول مثل منه في العبارة الاولى ومن عين زيد
 في العبارة الاولى ومن غير زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل قلت يلزم الفصل
 في هذه العبارة تقديرا اذ التقدير ما رايت مثل عين زيد عينا احسن فيها الكحل منه في غيرها
 او التقدير ما رايت عينا كعين زيد احسن الكحل منه في غيرها وعلى التقدير الاول كان المفعول
 الاول لرايت قوله احسن لانها حذف العين الموصوف الذي هو مفعول اول واقم حسن
 الصفة مقامه صار احسن مفعولا وقوله كعين زيد مفعولا ثانيا متقدما اذ المفعول الاول
 من باب علمت مسندا اليه وعلى التقدير الثاني بالعكس هذا اذا كان رايت من افعال القلوب
 اما اذا كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعين زيد و
 حالا من مفعول رايت او من معنى التشبيه او من الظرف المستقراى ما رايت عينا مثل عين
 زيد في حال كون الكحل احسن فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله عينا احسن فيها الكحل
 مفعول رايت ويكون قوله كعين زيد حالا متقدمة ويجوز ان يكون قوله كعين زيد وقوله
 احسن فيها الكحل صفتين للمفعول المحذوف اى ما رايت عينا متصفة بهاتين الصفتين و
 نظير هذه العبارة مثل ما انشد سيبويه من قوله مررت على وادى السباع ولا ارى
 كوادى السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الاما
 وفي الله ساريان وانما اورد المظهر وهو وادى السباع مع تقدم ذكر لان الكاف لا
 يدخل المضمر وكان التهديد بذكر المظهر ثم قوله ولا ارى ان كان من افعال القلوب كان قوله
 واديا مفعول اول وقوله كوادى السباع مفعولا ثانيا متقدما ووجه التقديم ما عرفت اى ارى
 واديا كوادى السباع وقوله اقل صفة سببية لقوله واديا او كان قوله واديا مفعولا اول وقوله
 كوادى السباع حالا وقوله اقل مفعولا ثانيا وان كان بمعنى لا ابصر كان قوله واديا مفعولا و

قوله كواوى السباع حالا متقد منه عنه او كان قوله كواوى السباع مفعولا واديا عطف بيا
او بكة او حالا موطاه او تميزا لمخو عندي مثل زيد رجلا وقوله اقل به صفة سببية لقوله واديا او
تميزا وحال من قوله واديا بتقطيع شان الوادى بالتكثير حتى لا يكون قطع الامر بالضم فطاعة
فهو فطيع اى شديد شنيع جاوز المقدار حالا عن النكرة المحضة موخر اى واديا منقطعا
شانه حال كون ذلك الوادى اقل به ركب وقوله حين يظلم ظرف لمعنى التشبيه او لقوله
ولا ارى اى ولا ارى واديا يشبه وادى السباع وقت اظلامه والباء فى قوله به بمعنى اى
اقل فيه والضمير فيه للوادى وقوله ركب فاعل اقل يعمل فيه اسم التفضيل لوجود الشرائط ولا
يلزم الفصل بين العامل والمعمول تقدير اذ التقدير اقل به ركب منهم بغيره والركب جماعة الركبان
وهو ليس بمجمع بل اسم جمع كما مر اى اقل فى ذلك الوادى جماعة الركبان فاظنك بالرجالة وقوله
اتوه الجملة صفة ركب اى اى المركب فى ذلك الوادى تاتية اى تثبتان وتوققا وتلبثا وهو
تفعله من تركيب اى كى يقال تاتى اى تلبثا وهو تميز من فاعل اقل ومفعول له اى اتوه
ايتا نالاجل التاتية والمكث او مفعول مطلق اى ايتان تاتية او حال اى اتوه ذوى تاتية او ظرف
اى اتوه فى زمان التاتية والنزول وقوله واخوف عطف على اقل اى اخوف ركبهم لغيره ولو
كان اخوف بمعنى المفعول كاشهر كان صفة لواديا غير سببية فلا يكون حينئذ من هذه البيا
وقوله الاما وفى الله ساريا مستثنى مفرغ وما مصدرية حينية اى اقل به ركب اخوف فى
جميع الاوقات الا وقت وقاية الله او مستثنى من ركب وما بمعنى من واما ذكر ما ذهابا الى
الصفة كما عرف فى قوله تعالى فانكروا ما طاب لكم من النساء او مستثنى منقطع اى لكن وقاية
الله تاتية او من وقاه الله ناج وقوله ساريا اسم فاعل من السرى او من التشرية وعلى الاول كان
حالا من قوله ركب ومفعول وقع او صفة واديا على المجاز العقلي من باب لا سنادا الى المكان وعلى
الثانى كان صفة مصدر اخوف اى خوافا ساريا الى الهلاك ثم لما فرغ من بيان قسم الاسم شرع
فى بيان قسم الفعل فقال الفعل ما دل على معنى فى نفسه كلمة ما عبارة عن كلمة وقوله فى
نفسه صفة معنى كلمة فى على حقيقتها او بمعنى الباء والضمير عائد الى ما اى الفعل كلمة دلّت على
معنى حاصل فى نفسها اى مدلول لها لا مدلول لفظ آخر من اسم او فعل واحاصل بنفسها اى بالنظر
الى نفسه غير محتاج الى مراد آخر من اسم او فعل وفيه اختراز عن الحرف كما مر مقترن باحد
الازمنة الثلاثة الماضى والحال والمستقبل وفيه اختراز عن الاسم فان قيل يخرج المضارع عن

سراية

لفعل

هذا المقريف على قول من قال انه مشترك بين الحال والاستقبال لانه مقترن باحد الزمانين
 قيل ان ما اقترن بزمانين صدق عليه انه مقترن باحدهما لوجود الاحد في المثنى ولانه
 يقترن في كل وضع بواحد وانما عرض الاشتراك بغفلة الواضع او تقده فان قيل هذا الحد
 غير منعكس لانه لم يصدق على عسى نعم وبئس وغيرها من الافعال الجمامة وغير مطرد لانه يصدق
 على هيئات وشئان وغيرها من اسماء الافعال قبل المراد بالاقتران بحسب الوضع فيدخل الافعال
 الجمامة ويخرج اسماء الافعال فان قيل يدخل في الحد لفظا الماضي والمستقبل لهما مقترنان باحد
 الزمنة الثلاثة قيل اذا اريد بها الفعلان المخصوصان كان معناها غير مقترن اذ معناها اللفظ
 والاقتران فيه وانما المقترن معنى معناها وان اريد بها الزمانا فقط كان معناها الزمانا لا شئ
 آخر يقترن بالزمان وقد ذكرنا هذا في صدر الكتاب بالاستقصاء ومن خواصه ان من
 خواص الفعل قد عرف معنى الخاصة فلا يفيد دخول قد نحو قد يخرج وانما خصت هذا الفعل لانهما
 انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال اول تقليل الفعل وتحقيقه وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل
 قوله دخول مبتداء مضاف الى قد وهي مضاف اليه بتاويل اللفظ وقوله من خواصه غير بقوله
 دخول والسين وسوف نحو سيخرج وسوف يخرج وانما اختصا بالفعل لانهما وضعا للذات
 على الاستقبال الوضعي واليسر لا في الفعل وفي قيل الاستقبال الوضعي احتراز عن نحو زيد
 ضارب غدا وانما عرف السين باللام لان المراد سين معهود وهي سين الاستقبال كسين
 الاستفعال ولا سين التحفيف ولا سين الكساسة نحو استغفر وساطب بعد الدار وكس
 وانما قدم السين على سوف لكانها على الاستقبال الفريب ودلالة سوف على الاستقبال البعيد
 والجوازم نحو لم يضرب ولما يضرب ولا يضرب وان تضرب اضرب وانما خصت الجوازم
 بالفعل لانهما وضعت لنفي الفعل كالم ولما اول طلب الفعل كلام الامرا والنهي عن الفعل كانه النهي
 اول تعليق شئ بالفعل كاداة الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل وقيل انما
 اخضت به لان اثرها وهو الحزم يختص به فكذا المؤثر والا يلزم تخلف الاثر من المؤثر وفيه
 نظر لانه يمكن تخلف الاثر عن المؤثر لفوت شرطه وهو كون مجزومه فضلا مثلا ولحق نحو
 تاء فعلت اى هو من جنس تاء فعلت من الضائر المتحركة البارزة وانما خص الضمير المتحرك
 البارزة لانه ضمير فاعل فلا يلحق الابل بالفاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحطت فروعها عنه
 بمنع احد فروع الضمير هو البارز تحزنا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع المستمكن

اخف واخضر وهو بالتعريف اليق واجدر ولحق تاء التانيث الساكنة مخوتاء ضلت وانما
 فيدلتاء بالسكينة اخترا عن التاء المتحركة فاتها تختص بالاسم وانما خضت تاء التانيث الساكنة
 بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بماله فاعل وهو الفعل وما الحق به من الصفات
 لكن الصفات استغنيت عنها بما يحقها من تاء التانيث المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها
 لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها فيها صحت عليه فلا جرم اخضت تاء التانيث الساكنة بالفعل
 ولاها انما اسكت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم فكانت اولى بالسكون من الاسمية
 لحقة الاسم وثقل الفعل ثم الفعل ينقسم الى ثلاثة اقسام ماضٍ مضارع ومخاطبة فقال الماض
 ما دل اي ضل دل على زمان قبل زمانك ظرف مستقر وقع صفة زمان اي على زمان
 حاصله زمان سبق زمانك ولا خيرة في لزوم وقوع الزمان في الزمان المكان العموم والخصوص
 او الكلية والبعضية كما يقال الزمان يوجد الى الازمنة الثلاثة ووقت الظهور يوجد في يوم الجمعة
 وهذا الخطاب لغير معين وازضافة الزمان الحكاف الخطاب بادى ملازمة اي قبل زمان انت
 فيه مبني على الفتح خبر بعد خبر لقوله الماض او خبر مبتداء محذوف اي وهو مبني على الفتح والجملة
 مستأنفة لبيان حكم الماض بعد ثباده وانما بنى الماض لان الاصل في الفعل البناء لفعل المعاني
 الموجبة للاعراب ولا مقتضى للعدول عنه من المشاهدة التامة في الماض وانما بنى على الفتح لانه لما دل
 فيه عن السكون الذي هو اصل البناء الى الحركة اعتبار النوع مشاهدة بالاسم في وقوع كل واحد
 صفة نكرة في مرتبة بوجه ضارب وضرب اختاروا من الحركات الفتح لتحققها او المشاهدة بالسكون
 الذي هو اصل البناء مع غير الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربت لوجوب ساكن آخره
 حينئذ متحرزا عن ثواني اربع حركات فيها هو كلمة الواحدة لمكان كون الفاعل كالجاء بخلاف
 الضمير المنصوب نحو ضربك فانه ضمير المفعول ومع غير الواو من الضائر الساكنة نحو ضربا
 حيث يضم حينئذ لموافقة الواو ثم لما فرغ من الماض شرع في بيان المضارع فقال المضارع
 ما اشبه الاسم باحد حروف نايث الباء للسببية اي بسبب زيادة احد الحروف الاربعة
 التي مجموعها نايث اوناثي اواثين عدلين تركيب اثنين لان فيه تقريبا بين حرفي المتكلم وتقديما
 لحرفي الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذا الغابت متوسط بين المتكلم والمخاطب والمخاطب
 منتهى الكلام بخلاف نايث ولكن تركيب اثنين يناسب للمقام لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر ليقوم الحرف
 الاربعة واما معنى فلصلاحيته صفة الحرف المذكورة لانها اتية في اول المضارع وهو تركيب ليس

الماض

المضارع

باجني من المقام من كل وجه بخلاف نانت اذ لا خفاء في بعده عن هذا المقام في المعنى لانه
 عن النائي بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد يعيد عن هذا المقام جدا ولا انه كاي لم يزل في نيت
 تقديم حرف الخطاب على حرف الغيبة يلزم في نيت تقديم نون التي هي لثني المتكلم وجمعه على الهزة التي
 المتكلم الواحد هو خلافا لترتيب اذ الواحد اصل والمثنى والمجموع فمران فلو جمع هذه الحروف
 بترتيب اتيت من الا في كان اولى بالنسبة الى نيت ليكون على وفاق الترتيب من كل وجه
 لتقديم الهزة التي هي للمتكلم الواحد على النون التي لفرعية لوقوعه مشتركا لهما الى وقوع
 المضارع حال كونه مشتركا بين الحال والاستقبال كاشتراك العين او الموابه الاشتراك
 اللغوي وهو الابهام فيكون المعنى كونه مبالا احتمال الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال
 الافراد وتخصيصه بالسبين وسوف عطف على وقوعه لتخصيص المضارع بسبب
 السبين وسوف باحد الزمانين كتخصيص النكرة باحد الافراد بدخول اللام العهد كتخصيص
 لفظ العين باحد المعاني بالقرينة فالهزة الفاء للتفسير للمتكلم مفردا مذكورا ومؤنثا
 نحو افعل والنون له اي للمتكلم مع غيره حال الى حال كونه مقرونا مع غيره اي غير المتكلم
 واحدا او اثنين او جماعة واذا كان معه واحدا كان مثنى واذا كان معه اثنان او جماعة كان
 جمعا نحو تفعل والتاء للمخاطب مطلقا اي واحدا او مثنى او جموعا مذكورا ومؤنثا
 نحو تفعلات وتفعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلان وتفعلن والمؤنث والمؤنثين
 غيبته ظرف اي في الغيبة او حال اي حال كون المؤنث والمؤنثين ذ ويغيبه نحو تفعل هي
 والهندان تفعلان والياء للغائب غيرهما اي غير الصيغتين المذكورتين وهما واحد
 المؤنث الغائب ومثناه قوله غيرهما بالجر على انه صفة للغائب وفيه نظر لان غير نكرة و
 ان اضيف الى المعرفة او على انه بدل من الغائب وفيه نظر لان النكرة اذا كان بدلا من المعرفة
 يجب توصيفها ولم يوصف هنا مع النكرة واجب بانه بدل على التسامح وبالحقيقة صفة
 البدل والتقدير غائب غيرهما فالبدل نكرة موصوفة وبالنسب حال وهو الاول لموافقة
 السبق حيث قال فالهزة للمتكلم مفردا ولم يقل للمتكلم المفرد وانما زيدت هذه الحروف في
 اول المضارع لانه لما وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع معني وجبت المخالفة لفظا ليدل
 اختلاف اللفظ على اختلاف المعنى وذلك اما ان يكون بالنقصان وهو غير ممكن لئلا يتجمل
 البناء ويصير ناقصا عن اقل الابنية وهو الثلاثي وبالزيادة وهو ممكن فتعينت والاولى

بها حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام لان التكلم لا يخلو اعنها او عن بعضها وهي الحركات
 الثلاث فتعينت الياء للغايب لان مخرجها الوسط والغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب
 فاعطيت له رعاية للتناسب والمتكلم الواحد مبتداء الكلام والالف مخرجها مبتداء المخارج
 وهو الحلق فاعطيت له لكنها جعلت همزة لتعذر الابتداء بالسكان والواو مخرجها منتهى المخارج
 والمخاطب منتهى الكلام فاعطيت له لكنها قلبت تاء لتلا يجمع الواوات في المثال نحو توجب
 في العطف ثلث واوات فيصير وَوْ وَجَلْ الاولى واو العطف والثانية واو المضارعة والثالثة
 واو المثال فيشبه الصوب بنباح الكلب هو مستنكرة فقلبت الواوات لقرنها في المخرج وقد
 جاء ابدال الواو بالتاء في تجاه و تراث وتجة وتكلان فان قيل التاء توجد في المؤنث الواحد
 والمثنى من الغائب فكيف يصح التقسيم وهو يقطع الشركة قيل ان الواو لما ابدلت بالتاء
 تقارض في المؤنث الغائب اعتبارا ان العيبة والتانيث والغيبة يناسب الياء لتناسبهما
 في المتوسط والتانيث يناسب التاء لتناسبهما في الفرعية لان التانيث فرع التذكير والتاء فرع
 الواو فعملنا بالاعتبارين فاعطينا التاء الفوقانية في الواحدة والمثنى والياء التحتانية في الجمع
 يعكس لان التانيث صفة راجعة الى الذات لانه لا يزال اصلا فاعتباره في اللفظين المتقدمين
 وهما الواحدة والمثنى اولى والغيبة صفة عارضة متحولة متحركة غير راجعة الى الذات لانه
 تزول عند المحصور فاعتباره في لفظ واحد هو الجمع اولى وبعد استيفاء الحروف الثلاث التي
 هي الاولى في باب الزيادة لم يبق للمتكلم الذي معه غيره حرف فزيدت حرف يشبه حروف المد واللين
 وهي النون كونهامدة في الحديث كالحامدة في الحلق وحروف المضارعة اي الزايد
 المذكورة مضمومة في الرباعي اي فيها هو على اربعة احرف اصلية كيد حرج او كيجح
 لانه لما فتح اول الماخيه ينبغي ان يخالف اول المضارع لكان التباين والتباين بها مفتوحة
 فيما سواها اي في فعل سوى الرباعي وهو الثلاثي المجرد كضرب وما زاد على اربعة احرف
 كيمقتل ويستفعل ونحوها للتخفيف الذي استدعاها كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد و
 كثرة الحروف فيما زاد على اربعة احرف ثم اعلم ان بيان هذا من وظائف التصريف ذكره في النحو
 ضمنا واستطرد ولا يعرب من الفعل غير اى غير المضارع فان قيل المستثنى المتصل
 ما يكون مخرجا من متعدد وهنا ليس كذلك فان قوله الفعل ليس بمتعدد حتى يستخرج
 عينه قبل اللام في الفعل ما للجنس والاستغراق اى من جنس الفعل او من انواع الفعل فيصح

الاستخراج عنه وإنما لم يعرب غيره حيث لم يوجد فيه مقتضى للاعراب وهو الغالبة والمفعول
والإضافة ولا شبه تام يخرج عن أصله وإنما اعرب المضارع لمشاهدة الاسم مشاهدة تامة فاللفظ
للموافقة في الحركات والسكنات وفي المعنى في العموم والخصوص كما مر وفي الاستعمال لوقوعه
صفة للكرة في مررت برجل ضارب ويضرب وهذا القصير قصر الافراد لان السامع وهو
الكوفي يعتقد شركة الامر الحاضر للمضارع في الاعراب فيقطع المصنف رج الشركة واثبت
الافراد الاقصد وقوله اذا لم يتصل به اى بالمضارع نون التاكيد و نون جماعة
اللسان ظرف لفهم ما سبق من الكلام فاذا قال ولا يعرب غير المضارع فهم منه ان المضارع
معرب واعرابه مقيد بهذا القيد اى بقيد وقت عدم اتصال نون التاكيد و نون جمع المؤنث
به لانه اذا اتصل به احدهما رجع مبنيًا اما نون التاكيد فلانه بدخولها يشبه الامر الداخلة
عليه هي نحو اضرب لانه اصله لحق نون التاكيد واما نون الجمع فلانه بدخولها يشبه الماخية
الاصلة لحق الضمائر المتحركة ولم يعتبر شبه يضربان ويضربون بضربا وضربوا لان الماضى
لحق الضمائر الساكنة ليس باصل واعرابه اى اعراب المضارع رفع ونصب جزم مكان
ما منع عنه من الجر المختص بالاسم فالصحيح اى الفعل المضارع الذى فى آخره حرف صحيح اى
فالمضارع الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية سواء كان تثنية مذكرا او
تثنية مؤنث والجمع سواء كان جمع مذكرا او جمع مؤنث غائبًا او مخاطبا والمخاطب
المؤنث بالضمه خبر لقوله فالصحيح اى يعرب بالضمه رفعًا والفتحة نصبًا والسكون
خبرها مثل يضرب على حسب العوامل نقول وهو يضرب وان يضرب ولم يضرب وانما قال
الصحيح اختراز عن نحو يدعو ويرى ويرضى ويخشى وانما قال المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية
والجمع والمخاطب المؤنث اختراز عن نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين
المتصل به ذلك الجار والمجرور يتعلق بالمتصل والضمير عائد الى اللام الموصوفة وقوله
ذلك فاعل المتصل اى المضارع الذى اتصل به ذلك اى الضمير المرفوع لتثنية المذكر والمؤنث والجمع
المذكر غائبًا او مخاطبا والمخاطب المؤنث فيكون خمسة امثلة بالنون خبر لقوله والمتصل اى بغيره
بثبوت النون رفعًا نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين وحذفها اى
حذف النون جزما ونصبًا نحو لن يضربا ولن تضربا ولن يضربوا ولن تضربوا ولن تضرب ولم
يضربا ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضرب وانما اعرب المضارع رفعًا بالنون عند الحق هذه الضمائر

لانه يستحق الاعراب بالمشاهدة والمشاهدة باقية بعد الحق هذه الضمائر وامتنع اعرابه بالحركة لان
 المضارع اذا اتصل به الساكن امتزج به لتعاذ جهات الاتصال من كون الضمير اعلو وضميرا
 متصلا وحرف علة ساكنا فوق وسط آخره فامتنع اعرابه بالحركة في اللام لفظا كان او تقديرا لان
 الوسط ليس بمحل الاعراب اللفظي والتقديرى وفي الضمير لان الضمير اسم علاحة فلا يمكن
 ان يكون محلا للارباب لفظ غيره ولانه اسم سيثقى اعرابا لاسم على الفاعلية فلا يمكن اعراب
 الفعل فيه لالفاظا ولا تقديرا فلا جرم اعرابه بالحرف فزبدت حرف بعده وعراب الفعل بذلك
 الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون من حروف العلة هي الاصل في الزيادة للزوم اجتماع
 حرفي العلة فاختر النون لشبهها بها في امتداد الصوت فثبت في الرفع وسقطت في الجزم
 سقوطها بالحركة وجعل حذفها جزما كما ان حذفها بالحركة كذلك لما ان حذف الحرف بمنزلة حذف
 الحركة وحمل النصب على الجزم للمواخاة بينهما في الخفة والضعف فجعل النصب ايضا بالحذف فان
 قيل الضمير اسم علاحة فكيف يفصل بين الفعل وعرابه قيل اعتبر في باب لفصل الجزئية المحكية
 اذ الفاعل كالجزم فاذا كان الفاعل ضميرا متصلا كان في كمال الامتزاج فيعتبر جزئية فان قيل
 لما اعتبر الضمير جزءا لزم ان يجعل كونه محلا لتقدير الاعراب ولا يحتاج الى زيادة حرف قيل
 هذا الضمير وجهتين كالنعمامة فاعبر في امتناع المحكية للارباب كونه اسما علاحة وفي جواز
 الفصل كونه جزءا والمعتل الآخر بالواو والباء للالصاق اى المعتل الآخر الملتصق بالواو
 والسببية اى المعتل الآخر المحاصلة بسبب الواو او للاستعانة اى المعتل الآخر المحاصل بواسطة
 الواو نحو يدعوا والياء نحو يرى يعرب بالضمير تقدير اظرف اى في التقدير او حال اى
 حال كون الضمة مقدرة او تميزاى مثل بس بتقدير الضمة في الرفع نحو هو يدعو ويرى لشغل
 الضمة على الواو والياء والفتحة لفظا في النصب نحو لن يدعو ولن يرى لصالته الاعراب
 باللفظى عدم المانع لخفة الفتحة والحذف في الجزم نحو لم يدع ولم يرى لان اجتماع السكونين
 محال فان قيل لم يقدر السكون في الحرف الساكن في مثل يدعو ويرى كما يقدر الحرف في الحرف
 المكسور في نحو مررت بغلامي قيل تقدير السكون في الحرف الساكن ههنا يوجب الاستواء
 بين السكون الحقيقي والتقديرى في الفعل اذ اعراب الفعل باعتبار الصورة لا باعتبار
 معنى من المعاني الثلاثة حتى يعتبر الافتراق بينهما في المعنى بخلاف مررت بغلامى فان اعراب
 غلامى باعتبار المعنى فتحقق الافتراق بين الحركة المقدرة والمخففة في المعنى فتزل حروف العلة

التي هي اخت الحركة في الفعل منزلة حذف الحركة وجعل حذف الحرف سكونا كما يكون حذف
 الحركة عند العامل جزما فان قيل فليجعل السكون اللفظي في مثل يدعو ويرى عرابا في الجزم
 كما يجعل الف مسلمات اعرابا والاعلى الفا عليّة قيل يمكن في مسلمات اعتبار الاختلاف بين
 الاضافة الى العامل وعدمها حيث تفيد المعنى بعد الاضافة بخلاف اعراب الفعل حيث لا
 يمكن فيه ذلك لان سكونه اللفظي صورته حاصلة قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتحقق
 له بعد الاضافة معنى من المعاني الثلاثة ولا يزداد على الصورة شئ الا الاضافة الى العامل
 بلا تأثيرا فترقا فان قيل لا يستلزم ذلك بل يطرأ اثر الاضافة الى العامل في التوابع قيل
 ظهور الاثر في التوابع متحقق في المبني ايضا فلا يطرأ به اثر الاضافة الى العامل في حق
 المتبوع والمعتل الآخر بالالف بالضمّة رفعا والفتحة نصبا تقديرا نحو هو يرضى
 ويخشى لان الالف لا يقبل حركة ما والحذف جزما علامة للجزم كما مر ويرتفع المضارع
 اذا تجرد عن الناصب والجازم اى عن كل ناصب وكل جازم وللرافع وقوعه موقعا
 يصلح للاسم مثل يقوم زيد فان يقوم رافع موقع الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم
 في موضع الخبر يصلح ان يبتداء كلامه بالاسم والفعل فاذا ابتداء بالفعل كان ذلك الفعل
 واقعا موقعا يصلح للاسم فان قيل المضارع في خبر كاد غير واقع موقعا يصلح للاسم حيث
 يلزم في خبر كاد كوها مضارعا ويمتنع كونه اسما قيل اصل الخبر ان يكون اسما وان هجر هذا
 الاصل في كاد استعمالا فكان المضارع في خبره واقعا موقعا يصلح للاسم باعتبار الاصل وقد
 يستعمل الاصل المفعول في قول الشاعر فابت الى فهم وما كنت ابيا وينصب اى المضارع
 بان المصدرية ولن واذن وكى ملفوظان وقيل اذن وكى ينصبان باضارآن لان بنفسها
 والبه زهبا للتحليل وانما علمت ان لشبهها بان الناصبة للاسم في المصدرية والصورة الى المادة
 وهي ينصب ما دخلت عليه فكذا هذه وانما عمل غيرها اعني لن واذن وكى لشبهها فان في افادة
 الاستقبال ثم اعلم ان لن عند سيبويه حرف براسها غير غيره من اصل وهو الصحيح وقال
 الفراء اصله لا فابدل الالف نونا وقال التحليل اصله لان فقصر بخلاف الالف والهمزة بكسرة
 الاستعمال كايث وعلماء في اى شئ وعلى الماء وقال سيبويه لو كان كذلك كان ما بعدها
 بتاويل المصدر وما جاز تقدم ما في خبرها عليها كالم يميز تقدم ما في خبر ان عليها ولا معنى لصدة
 ما بعدها ولا منع عن تقدم ما في خبرها عليها بخوزيد ان اضرب بخلاف ما في خبر ان والتحليل

ان يقول لا يبعد ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وحكما اذا التركيب وضع مستقلا
الآن ترى ان لو اذرك مع لا يبطل معناها وتحدث معنى التخصيص نحو لو لا اخرتني فهكذا قال
الفراء حيث تغير لا عنده بعد الابدال بالنون الى افادة النفي المؤكدة وكذا كلمة اذن عند
سيبويه حرف براسه لا اصله وقيل اصله اذن فحقف وقيل اصله اذا لظرفية فحذفت
الجملة المضاف اليها وموضع منها التنوين لما قصد جعله صالح لجميع الازمنة بعد ما كان مختصا
بالماض فاذن ههنا هي اذن في قولك يومئذ ويومئذ لا انه كسر لئلا في نحو جئتني يومئذ
ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف فكسره نادرو ففتح الدال
ههنا ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناها ظرف وبان عطف على قوله بان اي
ينصب المضارع بان حال كونه مقدر بعد ستة احرف وهي حتى نحو سرت حتى
ادخلها وكلام كي نحو سرت لا دخلها وكلام الجود وهي اللام المجارة الزائدة الى في خبر
كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم والفاء نحو زرف فاكرمك والواو نحو لا تأكل السمك
وتشرب اللبن واو بمعنى الى والواو لا الزمك او تعطيني خفي اي الى ان تعطيني او الا ان
وانما قد ران بعد هذه الحروف لان الثلاثة الاول اعني حتى وكلام كي وكلام الجود جواز
فيمنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية والاخرة اعني او بمعنى الى
المجاز فاخذت حكم الجواز او بمعنى الا فكان في حكمها في لزوم المفرد بعد ها والرافعة والهاشة
اعني الفاء والواو عاطفتان واقتتان بعد الانشاء اي بعد الامر والنهي الاستفهام والتمني
والعرض والنفي وان لم يكن انشاء لكنه محمول على النهي لما بينها من المناسبة في الدلالة على العدم
فيكون في حكم الانشاء وقد امتنع عطف الخبر الانشاء فاول الانشاء لها يشتمل على اسم وجعل
الخبر مصدرا باضمارات فجعل الفعل الذي بعدها مفرد ليكون من عطف المفرد على المفرد
المفهوم بذلك الانشاء فيكون المعنى زرف فاكرمك ليكون منك زيارة فاكرم مني اياك
وتن اكل السمك وتشرب اللبن لا يكون منك اكل السمك وتشرب اللبن مع في اين بيتك
فارورك ليكون منك تعريفا زيارة مني وتي ليت لما لا فانفقته اتمنى حصول مال فانفاقا وفي
الاتنزل بنا فتصيب خيال ليكن منك نزول فاصابة خير منها فان الفاء للتفسير اي مثال ان
مثال اريد ان تحسن الى مثال النصب بالفتحة وان تصوموا خيرا لكم مثال النصب
بجد فالنون والتي ايمان التي يقع بعد العلم وما بمعناه من التحقق واليقين والاكتشاف والشأن

والظهور ونحو ذلك هي المخففة من المثقلة المناسب للعلم وما بمعناه في معنى التحقيق خلافا للفرء وابن الابنارى وليست ان الواقعة بعد العلم وما بمعناه هذه اى ان المصدرية الناصبة التي نحن بصدد ها وحينئذ يجب فصلها عن الفعل اما بالسين نحو علمت ان سيقوم قال الله تعالى اعلم ان سيكون منكم مرضى او سوف نحو واعلم فعلم المرأة ينفعه ان سوف ياتي كلما قدرا او بقدر نحو قوله تعالى لتعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم او يحرف نفى نحو ان علمت لم يتم وان لا يقوم قال الله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم موعظا مما ذهب عنها من حذف احدى نونيها واسمها وهو ضمير الشأن فرقا بينها وبين ان المصدرية من اول الامر لان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشئ من الحروف المذكورة ولكونها مع الفعل بتاويل المصدر معنى فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها الضعفاء ولكونها للاستقبال وهذه الحروف بعضها للاستقبال وبعضها للحال فلو فصل يلزم التكرار والتثنية وشذ علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض كما نقل عن المبرد والتي ان التي تقع بعد الظن وما بمعناه كالحسبان اذا كان بمعنى الظن الغالب وكالعلم الاول بالظن فيها الوجهان اى جازا يكون مصدرية وجازا ان يكون مخففة من المثقلة ولذلك قرئ قوله تعالى وحسبوا ان يكون فتنة بالنصب والرفع والتي تقع بعد غيرها من الوجاء والطع والخشية والخوف والشك والوهم والاعجاب ونحوها فمصدرية لا مخففة نحو رجوت ان تفعل وخشيت ان تفعل تعين المخففة من المثقلة بعد العلم وما بمعناه لان ان بعد التخفيف شاكلت ان المصدرية وهي انسب الى العلم لان كلامها يدل على التحقيق وابعدهن المصدرية لانها تدل على التوقع والطع والرجاء الدالين على ان ما بعدها غير معلوم التحقيق وكون العلم والا على ان ما بعده معلومة التحقيق فلو وقعت المصدرية بعد العلم لم يسبق الذهن اليها بل الى المخففة المناسب للعلم في معنى التحقيق فيلزم اللبس لاسباب الفعل الموقوف والمقصود الذين لا يظن فيها الاعراب واما الظن وما بمعناه ففيه وجهان لانه باعتبار دلالة على غلبة الوقوع يناسب ان المخففة الدالة على التحقيق باعتبار علم اليقين يناسب ان المصدرية الدالة على التوقع فلا يبعد المصدرية عنه اى عن الظن كما يبعد عن العلم فيسأوى المصدرية المخففة في المناسبة فيجمع وقوع كليها بعده فيجوز في ان التي بعدها الوجهان واما التي ليست بعد العلم والظن وما بمعناه نحو الرجاء والطع والخوف والخشية والوهم والاعجاب غيرها فمصدرية لا غير وقال بعض المشايخين انما يقع المصدرية

بعد العلم وما بمعناه لمنافاة بينها وبين العلم لا لها للتوقع والعلم يستلزم اليقين وأما التي
 للتحقيق فيقع بعد العلم وبعد ما يقرب منه من الظن ونحوه ويمتنع وقوعها بعد الشك لمكان
 التنافي بين التحقيق والشك وفيه نظر لأن ذلك يتناقض في المتقابلة أيضا وقد جاء شككت أنك
 خارج ولم يثبت أنك ذاهب وليت أنك عائد والحق أن من مشددة أو محققة لا يدل على ثبوت
 النفي وتحقيقه بل على تأكيد والمبالغة كما هو ويمكن أن يجاب عند بان ما وقع في الشرح من
 الها للتحقيق أرادها بعض معناها وهو التأكيد والمبالغة كما هو بقرينة وقوعها بعد الشك
 وفي بعض الشرح ثم أعلم أن بعد التحفيف تقاصرت خطاها فلا تقع مجردة المحل فلا يقال
 محبت من أن سيقوم ولا يقع إلا بعد فعل التحقيق كالعلم وما بمعناه من التيقن والتحقيق
 والالتكشاف والظهور والشهادة ونحوها أو بعد الظن الغالب الذي هو في حكم العلم فلا يقال
 رجوت أن ستفعل ولا شككت أن سيقوم ثم أعلم أن المراد بالعلم في قوله بعد العلم العلم
 الغير الما قبل بالظن وأن أول به تقع وقوع المصدرية والخففة بعده فيجوز غلبت أن يخرج زيد
 بالنصب والرفع بمعنى ظننت ولن أو مثال أن مثل لن أبرح الأرض ومعناها أي
 معنى كن نفى المستقبل لا نفى الحال وفي إطلاقه نظر لأنه يؤهم الظاهر لا فان معناها أيضا
 نفى المستقبل لا نفى الحال وليس الأمر كذلك بل معناها نفى المستقبل نفيا مؤكدا وقيل غاها
 نفى المستقبل نفيا مؤبدا وهو باطل لأنه لو كان كذلك كان قوله تعالى فلن أكلم اليوم
 النسيان ولن أبرح الأرض حتى ياذن لي أبي تناقضا واذن أذ لم يعتد ما بعد لها
 على ما قبلها أي اذ لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها بخلاف ما إذا اعتد ما بعدها على ما
 قبلها بأن كان ما بعدها خبر المبتداء السابق نحو أنا اذن أكرمك أو جزاء الشرط السابق
 نحو أن تاتني اذن أكرمك أو جواب القسم السابق نحو والله اذن أفعلن كذا فيجوز أن ينصب
 المضارع وقل نصبه إذا كان خبر المبتداء السابق ولا يقع المضارع بعد اذن معتدا على ما
 قبلها في غير هذه المواضع بالاستقراق وإنما لا ينتصب حينئذ لأنها ضعيفة العمل
 بدليل صحة دخولها على ما ليس بفعل نحو أنك اذن لصادق فلا تقدر أن تعمل فيما اعتد
 على ما قبلها لأن ما قبلها معارض قوى فيلغى وصار كأنه سبقها حكما وذهب بعض الشاخرين
 إلى أن معنى قوله اذ لم يعتد ما بعدها على ما قبلها أي أن لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها
 بخلاف ما إذا كان معمولا لما قبلها فيجوز أن لا ينصب لئلا يلزم نوارد العالمين وهما اذن

وما قبلها على معمول واحد وفيه نظر لان هذه التعليل يتأتى فيها اذا كان ما بعدها جازا الشرط
السابق ولا يتأتى فيها اذا كان خبرا للمبتداء السابق او جوابا للقسم السابق على انه لا ضير في
لزوم ذلك لا مكان عمل احدهما باعتبار اللفظ وعمل الآخر باعتبار المحل كما في ان زيدا قائم
ومعروفان زيدا معمول العامل اللفظي لفظا والمعنوي محلا حتى كان مرفوع المحل على الابتداء
ومنصوب اللفظ على انه اسم ان فافهم فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله واذن مبتداء وقوله
مثل اذن تدخل الجنة خبره اى ومثال اذن مثل هذا القول وقوله اذ الم يعتمد خبر مبتداء
محدث وف اى وهذا اذ الم يعتمد ما بعدها الى آخره والجملة معترضة بين المبتداء والخبر
لبيان حكم اذن ويمكن ان يكون قوله اذ الم يعتمد خبر اذن بتقدير حذف مضاف اى عمل
اذن او نصب اذن او حكم اذن حاصل وقت عدم اعتماد ما بعدها على ما قبلها وكونه مستقبلا
ويكون حينئذ قوله اذن تدخل الجنة خبر مبتداء محدث وف اى مثاله اذن تدخل الجنة
لكن الوجه الاول اوفق لشبهه حيث قال فان مثل كذا ولن مثل كذا فالظاهر ان يقول
اذن مثل كذا وكان الفعل الداخل عليه مستقبلا عطفا على قوله اذ الم يعتمد ما
بعدها على ما قبلها فيكون هذا مشروطا بآخر لعل اذن مثل قولك لمن قال اسلمت اذن
تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال بخلاف ما اذا كان الفعل حالا نحو اذن
اظنك كاذبا فانه لا يعمل لانه انما عمل لشبهها بان في معنى الاستقبال فاذا فات الشبه
فات العمل فاذا وقعت اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان الرفع
والنصب بالنصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لان الفعل مع الفاعل لما كان مفيدا
مستقلا من غير النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمدا على ما قبلها والرفع باعتبار اعتماد
ما بعدها على ما قبلها بالعطف وان ضعف نحو قولك في جواب من قال انا اتيك فاذن
اكرمك وقوله تعالى واذا لا يلبثون بالرفع وقرئ في غير القراءة السبعة واذن لا يلبثون
بالنصب ايضا وكى اى مثال كى مثل اسلمت كى ادخل ومعناها اى مخفى كى السببية اى سببية
ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى اذا كان الفعل
بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم
اولا اى سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن وفيه احتراز عما اذا كان الفعل بعدها
حالا بالنظر الى ما قبلها فاذا حينئذ كانت حرف ابتداء على ما ذكر في المتن نحو مرض فلان حتى

لا يرجونه بمعنى كى اى للفرض والسببية وهو الغالب او بمعنى الى ان اى للغاية وفى
جعل حق بمعنى الى ان شامح لان ان مقدرة لادخاله فى معناها واذا عرفت هذا فاعلم
ان قوله حق مبتداء وقوله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة خبره اى مثال حتى مثل
هذا القول وقوله اذا كان مستقبلا خبر مبتداء محذوف اى وهذا اذا كان والمجلة معتبر
بين المبتداء والخبر لبيان حكم حتى وهذا الوجه اوفق للتشبيه ويمكن ان يكون قوله اذا
كان مستقبلا خبر حتى بتقدير مضاف اى حكم حتى وهو النصب بتقدير ان حاصل وقت كون
ما بعدها كذا ويكون حينئذ قوله مثل اسلمت حتى ادخل الجنة خبر مبتداء محذوف اى نظيره
مثل اسلمت حتى ادخل الجنة هذا مثال حتى بمعنى كى وما بعدها وهو دخول الجنة مستقبل
بالنظر الى ما قبلها وهو الاسلام وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى
ادخل البلد مثال حتى بمعنى كى وما بعدها وهو دخول البلد مستقبل بالنظر الى ما قبلها
وهو السير بالنظر الى وقت التكلم يحتمل ان يكون ماضيا ومستقبلا واسير حتى
تغرب الشمس مثال حتى بمعنى الى وما بعدها مستقبل بالنظر الى ما قبلها وبالنظر
الى زمان التكلم ايضا فاذا اردت الحال الفاء للنتيجة فيكون هذا نتيجة للتقييد بقوله
اذا كان مستقبلا او للتعليل فيكون هذا دليلا على التقييد بقوله اذا كان مستقبلا اى
فان اردت زمان الحال بعد حتى تحقيقها او حكايته حال ان اى حال محققة بان يكون
زمان التكلم نحو سرت حتى ادخل البلد فيها اذا اخبرت عن السير حال الدخول او حكايته بان
يمكنه حالا ماضية بحيث كانك متكلم فى تلك الحال او تجعل تلك الحال موجودة عند
تكلمك كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع فانه حكايته حال ماضية
كانت حرف ابتداء جواب الشرط اى كانت حتى حينئذ حرف ابتداء لا حرف جر اى
حرف استيناف اى ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها ولا
يعنى بذلك ان يقدر بعدها مبتداء كما ظن بعض الشارحين حيث لا يتطرد فى الجملة
الفعلية كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فى قراءة الرفع وفى الجملة الشرطية كقوله
تعالى حتى اذا جاء امرنا الاية بخلاف ما قلنا حيث يدخل فيه الجملة الفعلية والشرطية فاذا كان
حرف ابتداء لا حرف جر يمتنع تقدير ان الناصبة المنقصة بالاستقبال بعدها فيرفع المضارع
بعدها لعدم الناصب والمجازم وما علم المجازم فظاهرها ما عدم الناصب فلان ان المصدرية

انما يقدر بعد حتى اذا كان المضارع بعدها مستقبلا اما اذا كان حالا يمتنع تقديرها للتأني
لأنَّ اِنَّ المصدرية للاستقبال فاستحال ان تدخل على الحال وانما كانت للاستقبال لان الالفة
على المضارع للتوقع والطع والرجاء الدالة على الاستقبال ويجب السببية اذا كانت حرف
ابتداء اي يجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما فات الربط اللفظي اى الاتصال
اللفظي بين ما بعدها وما قبلها الصيرور فحرف ابتداء ومدلولها الاصل وهو الغاية يقتضيه
ربط ما بعدها لما قبلها والجملة بعدها مستقلة وجب تحقق الربط المعنوي لتحقيق الغاية التي
هي مدلولها الاصل وذلك بالسببية مثل مرض فلان حتى لا يرجوه اى حتى الزمان
واحياه لا يرجون حيوته الآن فقوله حتى لا يرجونه بيان حال المريض وصيرورته بحيث لا يرجون
حيوته والمرض سبب لذلك فرفع المضارع حيث لم يسقط عنه النون ومن ثم اى ولا جلان
ولا جلان حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء لاجابة امتنع الرفع اى رفع المضارع في
قولك كان سيري حتى ادخلها في الناقصة اى وقت تحقق كان الناقصة بحذف
مضافين لانه على تقدير الرفع كانت حرف ابتداء وما بعدها جملة مستأنفة لا تعلق لها
بما قبلها فبقي كان الناقصة بلا خبر وهو غيبي اثر فوجب نصب ليكون حرف جر فيكون الجار
والمجرور خبر كان وكذا امتنع الرفع في قولك واسرت حتى تدخلها على صيغة الخطاب
والهزئة للاستفهام اى اسرتكى تدخلها الى ان تدخلها الآن لانه لو رفع كانت حرف ابتداء
والفعل بعدها حال والحال معلوم مقطوع به فيجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها وههنا
يتمتع السببية لان الحال معلوم ومقطوع به فيكون الدخول حالا مقطوعا به السير المستفهم
عنه مشكوك فيه ومن الحال ان يكون وقوع المسبب مقطوعا به مع الشك ما في وقوع السبب
وجاز في التامة اى في وقت تحقق التامة بحذف مضافين وهذا التركيب وهو كان
سيري حتى ادخلها الآن بالرفع اى وجد سيري حتى ادخلها حيث لا يحتاج الى الخبر فلا يصح
حتى ابتدائية وكون ما بعدها مستأنفا وجاز ايهم اى الرجال سار حتى يدخلها الآن
بالرفع لان الدخول سببا لسيروكلاهما مقطوعان لانه استفهام عن الفاعل لا عن الفعل فكان
السير مقطوعا به والسائر مشكوكا فيه فلا يلزم الحال وهو الحكم بوقوع المسبب ^{الشك}
في وقوع السبب ثم اعلم ان قوله واهم سار حتى يدخلها بحذف الفعل كما ذكرنا اى جاز
هذا التركيب او مبتداء بحذف الخبر اى وكذا هذا التركيب وليس بحذف على قوله كان

سيرى حتى دخلها لعدم صلاح تقييده بقوله في التامة كالعطوف عليه ولا مكي سميت
لها لان معناها معنى كى ائى مثالا مكي مثل اسلمت لا دخل الجنة اى كان ادخل الجنة
ولام الجود المجود والانتكار وسميت بذلك لاستعمالها في مقام الانتكار وهي لام تأكيد
زيد في خبر كان بعد النفي كان لفظا مثل قوله تعالى وما كان الله ليغذبهم اى
اى كان يغذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهذا من حيث الاستعمال قيل كان هذه اللام
في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اى مناسب لها لا ثق لها وفيه نظر لانه
لو كانت كذلك لما اختص بخبر كان المنفى فان قيل اذا قدر ان بعد لام الجود صار الفعل
بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل يصح الحمل على حذف مضاف عما اما من الاسم
اى وما كان صفة الله لتغذهم او من الخبر اى وما كان الله ذاتغذيبهم او على تاويل
المصدر باسم الفاعل اى وما كان الله مغذهم او يقال جاز الحمل بصورة الفعل كذا
في الشرح وفيه نظر لان جواز الحمل بالنظر الى استقامة المعنى لا بالنظر الى صورة اللفظ
واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ولا م الجود مبتداء وقوله مثل وما كان الله ليغذبهم خبره
اى ومثال لام الجود مثل وما كان الله ليغذبهم وقوله لام تأكيد خبر مبتداء محذوف اى
لام تأكيد والجملة معترضة او خبر قوله لام الجود وعلى هذا قوله مثل وما كان الله ليغذبهم
خبر مبتداء محذوف فان قيل قد اضمر ان بعد اللام الزائدة بعد فعل الامر والارادة نحو
قوله تعالى اموت لا عدل وانما يريد الله ليذبح عنكم الرحمن اهل البيت وما يريد الله
ليجعل عليكم من حرج ولكن يطهركم ويريد الله ليعبين لكم كذا ذكر في الشرح وصحح بذلك
صاحب الكشف ولم يذكرها المصنف رح في الحروف التي يضم بعدها ان قيل يمكن ان يقول
هذا اللام لام مكي ومفعول فعل الامر والارادة محذوف ويكون المعنى اموت بالعدل لا فعل
العدل ويريد الله ذلك اى اقامة الصلوة واتباء الزكاة والطاعة لله ورسوله ليذبح عنكم
الرجس اهل البيت وما يريد الوضوء والغسل ليحجلكم من حرج ولكن يريد لها ليطهركم و
يريد الله ذلك اى في كرم ما ذكر ليعبين لكم ولهديكم فلعل المصنف رح اختار هذا لكن فيه
تكلف وتخل والاولى ان يقال انها ملحقة بلام كى في كونهما داخل في المراد والضم فالتقي
بلام كى عنها وصاحب الفصل ذكر اللام مطلقا بحيث يتناول لام كى ولا م الجود ولا م الزائدة
بعد فعل الامر والارادة وهو الاصول والفاء لبشرطين اى الفاء التي يضم بعدها

ان متلبس بشرطين احدهما السببية اى احد الشرطين ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها
والثاني ان ثاق الشرطين ان يكون ما قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة وهى
امر نحو زرق فاكرمك او لحنى نحو لا تشتمنى فاضربك او استغفهم نحو هل عندك
ماء فاشربه او نفى نحو ما تاتينا فحدثنا او مثنى نحو ليتى ما لا فانفقة او عرض
لبكون الراء نحو الا بنا فصيب خيرا وانما شرطت السببية لان العدول من الرفع
الى النصب للدلالة على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية
فلا يحتاج الى الدلالة على السببية اى لا يحتاج الى العدول مع الرفع الى النصب الدال على
السببية وانما شرط ان يكون ما قبلها احد الاشياء الستة المذكورة ليجد تقدم الاشياء
عن يوهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة وما نحو قوله سا ترك منزلي لبنى
تميم والحق بالجاز فاسترجا بدون تقدم احد الاشياء الستة فحول على ضرورة الشعر فان
قبل ما له ترك التخصيص نحو قوله تعالى لولا انزل عليه ملك فيكون معه نظيرا ونحو لولا
ارسلت اليك رسولا فتتبع اياتك والترهى نحو قوله تعالى لعل ابلغ الاسباب اسباب
السموات فاطلع الى المسمى بالنصب على قراءة حفص ونحو قوله تعالى لعل يركى او
يدكر فتتبعه الذكرى على قراءة النصب والدعاء نحو اللهم اغفرلى فافوز ولا تاخذنى فها لك
قيل لان التخصيص مندرج فى النفى معفى لانه يستلزم نفى فعل والترجى اريد به التمنى
والى كان على صيغة الترجى والدعاء مندرج فى الامر والنهى لكونه على لفظهما غالبا فان قيل
العرض على لفظ الاستفهام مولد منه فاذكرة علا حدة قيل العرض معناه عرض المحبة كذا
افاده الاستاد العلامة زائر الحرمين الشريفين جمال الحق والدين وقت قرائتى كتاب
المفصل وهذا المعنى مقصود بنفسه من شأنه ان يتلقى بكل كلام خبر او انشاء لكنه شاع
فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الامر اذ اكثرا فى المفتاح فاعتبر قسما على حدة باعتبار المعنى
وان كان مندرجا فى الاستفهام لفظا اندراجا اتفاقيا غير متعلق باختصاص معنوى
بخلاف التخصيص لاستلزامه نفى فعل فيندرج فى النفى والدعاء طلب فيندرج فى صيغ الطلب
من الامر والنهى والواو بشرطين اى الواو التى يضى بعدها ان متلبس بشرطين الجمعية
نبر مبتداء محذوف اى احدهما الجمعية وان يكونوا قبلها اى قبل الواو ومثل ذلك اى
مثل احد الامور الستة المذكورة كذا قيل وفيه نظر لان التشبيه يقتضى ان يكون قبلها مثل

احدا للشيء الستة لا يمينه فيه فسا لا يخفى الاول ان يقال معناه مثل الواقع قبل الفاء في كونه احدا للمو
الستة المذكورة او يقال ان كلمة مثل مقحة اي ان يكون قبلها ذلك اي احدا للشيء المذكورة اي مواضعها ^{ستفها}
او نفى او تمنى او ضرب نحو ضرب واو لم يجمع الزياتان ولا تاكل السمك فتشربا للين اي لا يجتمع بينهما ولا
تلقى وتحت اي لا يجتمع بين الاثنيان والتخاض وليتكت تاتى وتحدث ليتك تجع بينهما والانتزاع فاصيد خبرا اي
يجمع بينهما وانما شئت الجمعية لانها مقصدة الواو مع الجمعية نصب المضارع بعدها ليدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم
يقصد الجمعية لا يحتاج الى الكالة على الجمعية وانما شرط تقدم احدا للمو الستة ليجد تقدم
الاشياء عن عطف الجملة على الجملة السابقة كافي الفاء واو بشرط معنى الى ان او التي يفسر
بعدها ان ملتبس بشرط معنى الى ان او الى ان على حسب الاختلاف نحو لا الزمنك او تغطيني حتى الى
الى ان او الى ان تعطيني حتى وفي ادخال ان في معنى او تسامح لانها مقدرة بعدما لا ادخلة في
معناها والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما اي حكم الحروف العاطفة في بابها فان
بعدها حاصل وقت كون المعطوف عليه اسما يعني ينصب المضارع بعد حروف العاطفة باضمار ان
اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم نحو اعجبني قيامك وتذهب باضمار
ان ليكون في تاويل الاسم فيستقيم عطفه الاسم ومنه قوله سا طلب بعد الدار عنكم لتقربوا و
فتكب عيناى الدعوى ليجل حيث نصب فتكب بعد الواو عاطفة ليجع عطفه على الاسم وهو
قوله بعد الدار فان قيل ان اريد الحروف العاطفة على الاطلاق كان ذكرها في التفصيل المأمور به
في الاجال السابق اي في تعداد الحروف التي تضرع بعدها ان وان اريد الحروف العاطفة من الحروف
الاربع المذكورة اي حتى والفاء واو والواو لم يتناول ثم نحو اعجبني ضرب زيد ثم يشتم وكان
التفصيل في الرواية والا على عدم الحكم في غيرها ذكر وليس كذلك كما عرفت قيل هو متعلق
بالحروف الاربع المذكورة اي العاطفة من الحروف المذكورة يقدر بعدها ان اذا كان المعطوف
عليه اسما فيكون تفصيلا للحكم ما ذكرنا في بياننا القسم آخر لم يذكره قبل فلا يريد ما ذكرتم ان لم يذكر
العاطفة في التعدد فكيف ذكرها في البيان ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئت لان
تكون مع ماء الحق بلزم كي من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم وامرت لان تذهب
مع الحروف العاطفة اي عاطفة المضارع على الاسم نحو اعجبني قيامك ان تذهب ذلك
لان لام كي والحروف العاطفة واللام الزائدة يدخل على الاسماء الصريحة في نحو جئت للاكرام
حيث دخلت لام كي على الاسم الصريح ونحو اعجبني ضرب زيد وغضبه حيث دخلت الواو

الزائدة على الاسم وفي ردف لكم حيث دخلت اللام الزائدة على الاسم الصحيح وانما كانت
 زائدة لان ردف متعدد بنفسه فيصح ان يدخل على الفعل مع ان لانه بتقدير الاسم بخلاف
 حتى بمعنى كي فاتها لا تدخل على الاسم الصحيح وحل عليه ما هو بمعنى الى وكذا لام الجود لا
 يدخل على الاسم كاختصاصها بنجر كان المنفى اذا كان فعلا واما الفاء التي للسببية بعد
 الاشياء الستة والواو التي للجمعية بعد الاشياء الستة والواو التي بمعنى الى ان فلاها لما
 افضت نصب ما بعدها للتخصيص على معنى السببية والجمعية والانتفاء صارت كواو
 النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اظهار ان مع لا في اللام اي مع لام كي لا يعني
 يجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها لام كي يخرج عن اجتماع اللامين نحو قوله تعالى لتعلم
 اهل الكتاب وانما يلي لام كي حرف النفي لا فتضاء التصدير وينجز المضارع بلام ولما و
 لام الامرو ولا في النهي الجار والمجرور صفة لا وكلم المجازاة الكلم جمع كلمة او جنس كما
 عرفت اي لكم الدالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى ومسببا لها اي كلمات الشرط
 والجزاء وهي اي كلم المجازاة ان نحو ان تكومني اكرمك وهما نحوها تأتي انتك و
 اذا ما نحو اذا ما تأتي انتك واذا ما نحو اذا ما تخرج اخرج وفي اكثر النسخ هذه الكلمة اعني
 اذا ما غير مذكورة وحيثما نحو حيثما تجلس اجلس واين نحو اين تذهب اذهب متى
 نحو متى تخرج اخرج وما نحو ما تضع اضع ومن نحو من تأتي اكرم ومن تقرر امر
 واي نحو ايا تضرب اضرب قال الله تعالى اي ما تدعووا فله الاسماء الحسنى والى نحو الى
 تكن اكن وانما انجز المضارع بلام ولما الاختصاص بها بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم النوان
 كلما اختص بشئ وهو خارج عن حقيقته يوثق فيه وبغيره غالباً بشهادة الاستقراء وتعين
 الجزم ليكون الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لا يعمل حرف التعريف في الاسم مع اختصاص
 به وخروجه عن حقيقته وحرف الاستقبال اعني السين وسوف في الفعل مع اختصاصه به و
 خروجه عن ذاته لجريها مجرى بعض اجزاء ما دخلت عليه لشدة الامتزاج فكأنها غير خارجة
 عن حقيقة الاسم والفعل وانما انجز بلام الامرو ولا في النهي لانها يشبه ان الشرطية في
 نقل المضارع واخراجها عن اصله حيث ينقل ان الشرطية المضارع من الحال من الى استقبال
 وتخرج من القطع الى الشك وينقل لام الامرو ولا في النهي من الحال لا يكون مسببا للاعتناء
 الماضي اجيب بان المراد السببية ولو باعتبار الحكم به والخبار عنه وما يكمن من نفع فيحكم او

فيجبرها من الله وان احسن الى اليوم فيحكم او فيخير قد احسنت اليك امس فيستقيم السببية
 وليسمى ان اى ويسمى الفعلان بعد كلهما المجازاة بشرطاً وجزاء فيه لف ونشأ يسمى
 الفعل الاول شرطان والفعل الثاني جزاء وانما سمي الاول شرطاً من حيث انه مشروط
 لتحقيق الثاني وانما سمي الثاني جزاء من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل
 فان كان اى الفعلان اى الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرنى اترك اوالاول
 مضارعاً والثاني ماضياً نحو ان تزرنى اترك فقوله الاول عطف على الضمير المرفوع المتصل
 وهي ضمير كانا بلا تأكيد بمنفصل لكان الفصل وخبره محذوف اى او الاول مضارعاً على
 نحو قوله انى وقيارها المقرب فالجزم اى فجزم المضارع فى الشرط والجزاء فى الوجه
 الاول وفى الشرط فقط فى الوجه الثاني واجب او متعين لدخول المجازم وهو ان ادما
 قضاها مع صلاح المحل لا انجزام لكونه معرباً والماضى مبنى فلا يظرفيه اثر العامل والوجه الثاني
 اضعف الوهوه فى الشرطية لم يات فى الكتاب وقال بعضهم لا يجبئ الا فى ضرورة الشعر لانه
 فى الصورة سببة المستقبل الماضى على ان تاثير الحروف فى جعل البعيد بمنتهى المستقبل مع
 علم التاثير فى القريب بعيد كذا فى الشروح وفيه نظر لان الحروف يؤيد فى محل صالح للتاثير
 وان كان بعيداً ولا يؤثر فى محل غير صالح وان كان قريباً ولا يشك ان القريب هنا غير صالح
 للتاثير لانه مستقبل وجعل المستقبل مستقبلاً بتحصيل الحاصل والبعيد صالح لانه ماضى
 على ان لا نسلم انه لن يؤثر فى القريب بل اثر حيث اخرج عن احتمال الحال الى الاستقبال
 ومن القطع الى الشك وجزم وان كان الثاني مضارعاً والاول ماضياً فالوجهان
 مبتداءً محذوف الجزاى فالوجهان جائزان او ففيه الوجهان نحو ان اناى زيد آتة او
 آتية اما الجزم فلعلقه بالمجازم وهو ادوات الشرط مع قابلية المحل للانجزام والوضع لضعف
 التعلق بحيلولة الماضى والفعل بغير المحمول والجزم اضعف وان كان ماضيين فهما مبنيان فى محل
 الجزم نحو ان ضربت ضربت كذا فى الوضع ثم لما فرغ من تفصيل مواضع انجزام الجزام وعدم انجزامه
 شرع فى تفصيل مواضع دخول الفاء وعدمه فقال واذا كان الجزاء ماضياً بغير قد
 الجار والمجرور صفة ماضيا اى ماضيا كائنا بغير قد لفظاً او معنئاً تفصيل الماضى اى ملفوظاً
 كان الماضى نحو ان خرجت فخرجت او معنويان بان دخلت لم على المضارع نحو ان خرجت لم اخرج لهم
 يخرج الفاء لتاثير حرف الشرط فيه فى المعنى حيث جعل الماضى المحال من اذا الاستقبال و

يخرجه من الجزا الى الانشاء وانما الجزم بان الشرطية لاختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم ولما وانما
الجزم بغيرها من كلمات الشرط لقننها اياها وانما لم يعمل او مع اختصاصها بالفعل لانها
الماضي ان دخلت على المضارع والماضي لا يقبل الجزم واما الجزم مع كيفما واذا ابدون
ما فشا لم يجبي في كلامهم على وجه الاطراد وفي نزلت ما اشارة الى ان الجزم لها مع ما غير
مشا ثم اعلم ان معنى هذا التركيب مما يمكن من شئ فالجزم مع كيفما واذا اشارة فدخلت الفاء
الجزء الجزاء كواحدة ان يتوالى بين حرف الشرط والجزاء ويجزم بان الشرطية حال كونها
مقدمة وستعرف من بعد ثم لما فرغ من تعداد الجوازم شرع في بيان معانيها فقال
فلم الفاء للتفسير لقلب المضارع ماضيا ونفيه اضافة القلب والنفي الى المضارع
وضمير من باب اضافة المصدر الى المفعول وما ضيا مفعول ثان للقلب اي لم موضوع لقلب
المضارع الى معنى الماضي ولنفيه اي نفي المضارع نحو لم يضرب ولما مثلها اي مثل لم في قلب
المضارع ماضيا ونفيه لكن في الماضي التوقع اي ينفي بها فعل مترتب متوقع ويختص
لما دون لم بالاستغراق اي استغراق ازمة الماضي نفيها اي بامتداد النفي من وقت
الانتفاء الى وقت التكلم نحو لما يركب الامير اي انتهى ركوبه من ابتداء زمان عدم الركوب
الى زمان التكلم وجواز بالجر عطف على الاستغراق اي يجوز حذف الفعل نحو قارب
المنية ولما اي لما ادخلها وانما الامر اللام المطلوب بها الفعل مفعول ما لم يسيم فاعل المطلوب
ولا انتهى المطلوب بها الباء للاستعانة اي بواسطة الترك اي ترك الفعل وقوله لا مبتداء
مضاف وقوله انتهى مضاف اليه قوله المطلوب خبره انتهى يحذف موصوف اي لا انتهى التقى
بطلبها ترك الفعل وكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء تدخل على الفعلين
لسببه الفعل الاول اي كون الفعل الاول سببا وسببية الفعل الثاني اي كون
الثاني مسببا ويرد عليه قوله تعالى وما يكمن من نعمة فمن الله فان قوله فمن الله جواب
المبتداء المتضمن لمحق الشرط وهو ما الموصول اي وما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله
فلا يستقيم السببية لان النعمة المحاصلة بالمخاطبين ليس بسبب لصدور النعمة من الامر على
العكس فان صدورها من الله سبب لانقاذها والتصافها بهم وكذا ويرد عليه قوله ان احسنت
الى اليوم فقد احسنت اليك امس من حيث لا يستقيم السببية لان الاجسان المستقبل لا
يكون بمنع المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء اما اذا كان الجزاء ماضيا مع قد في الاثبات

ومع ما ولا في النفي يجب الفاء على ما سنبينه نحو ان احسنت الى اليوم فقد احسنت اليك امس
وان رزقني فما اهتمت وان اتيتي فلا ضرتك ولا شمتك وانما كور مثال لا لها لا يدخل
في الماضي الا ان يكون مكروا وتبرك ذكر ما ولا هنا يتغير حكم الماضي فعمل هذا كان الواجب
للمصنف روح ان يقول بغير قد في الاثبات وبغير ما ولا في النفي حيث يجب الفاء حينئذ الا ان
يجل الكلام على حذف معطوف بغير قد ونحوها من الحروف الموجبة للفاء نحو ما ولا ولو اريد
الماضي المثبت لاستغنى عن هذه الزيادة لكنه ينافي قوله او معنى لان ذلك في المضارع مع لم و
ذلك معنى الماضي المنفي اللهم الا ان يقال ان لم اخرج في قولك ان خرجت لم اخرج بمعنى انتفى
خروج فيكون بمعنى الماضي المثبت معنى واذا عرفت هذا فاعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا غير
مصدر بالسين او سوف ولن وقد غير مصدر بلا اذا كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية
وانشائية بخلاف الجزاء حيث يصح فيه كل ذلك وان كان الجزاء مضارا عامثنا ومنفيا
بلا فالوجهان جائزان او فقيه الوجهان الايتان بالفاء وتركها كقوله تعالى ان يكن
منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله عنه وكقوله تعالى ان تدعوهم ان اسمعوا وعاءكم
ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا وقولك ان تاتني واوان اتيتني لا تك او فلا اتيتك
لان ادوات الشرط لم يؤثر في تغيير معناه كما يؤثر في الماضي فتوفي بالفاء واثر في تعيين المعنى
حيث خلصت بمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود التام من وجه وان لم يكن التأثير قويا وانما
قيد كونه منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بام فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او
بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير ادوات الشرط فيه كقوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام نبيا
فلن يقبل منه وفي اطلاق المضارع المثبت نظر حيث يمنع ترك الفاء في المضارع المثبت
مصدر بالسين او سوف كقوله تعالى وان تقاسرتم فسترضع له اخرى فالحق ان يقول وان
كان مضارا عامثنا بغير السين او سوف والجواب ان ذلك الامتناع بالمانع وهو علم اللآلة
على التعليق بين الشرط والجزاء وذلك لان ادوات الشرط لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى
المستقبل ولا لفظا حيث لم يميزه فلزم الفاء للدلالة على التعليق بينها والموانع مستثناة عن
القواعد وان لم يستثن وفيه نظر لانه على هذا لا حاجة الى ذكر قوله والا فالفاء لان امتناع
ترك الفاء فيها ايضا بالمانع المذكور والموانع مستثناة عن القواعد والا فالفاء واجبة
اي وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها من الحروف المانعة لفظا ومعنى

فيمنع الفاء والمضارعة مثبتا بغير السين او سوف او منفيا بلابل كان ماضيا مع قد او ما
 ولا او مضارعا مثبتا مع السين او سوف او منفيا بلن او جملة اسمية او امرا او مضيا او دعاء
 فالفاء واجبة لان الاداة لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث لم
 يحزمه فلزمت الفاء للدلالة على التعليل بها وانما تركت الفاء في قوله من يفعل الحسنات لله
 يشكرها مع ان الجزاء جملة اسمية لضرورة الشعر وروى المبرد من يفعل الحسنات الرحمن
 يشكرها وانما تركت الفاء في قوله تعالى واذا ما غضبوه يغفرون واذا اصابهم البغي هم
 ينتصرون مع كون الجزاء جملة اسمية لان اذا ههنا المجرد الظرفية لا يشعر فيها معنى الشرط لقوله
 تعالى والليل اذا يشئ ويجيء اذ اى المفاجاة مع الجملة الاسمية الواقعة جزاء موضع
 الفاء اى في محل الفاء نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون والفاء
 اكثر وانما اقيمت اذ المفاجاة مقام الفاء في الجملة الاسمية لانهما تدلى على التعقيب كالفاء لان
 المفاجاة يبتنى على حدوث امر عادة فاشبه الجزاء ولهذا قارنت الفاء غالبا نحو خرجت فاذا
 السبع وان الشرطية مقدرة مبتداء وخبر يجعل الاشياء الخمسة وهى الامر والنهى
 والاستفهام والتمنى والعرض يعنى يخزم المضارع بان المقدر بعد هذه الاشياء
 الخمسة اذ اقصدا السببية اى اذا صد كون ذلك الامر واخواته سببا لمضمون هذه
 المضارع فيتأتى معنى الشرط مثل سلم تدخل الجنة جواب الامر بغير الفاء لان المعنى
 ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة جواب النهى بغير الفاء لان المعنى ان تكفر
 تدخل الجنة وهل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه وليت لي مالا
 انفقته لان المعنى ان يكن لي مالا فانفقته والا تنزل بنا فقص خيرا لان المعنى ان تنزل
 بنا فقص خيرا وانما قدر الشرط مثبتا في العرض مع انه منفى والنفى لا يبدل على الاثبات
 لان كلمة العرض وهى همزة الاستفهام دخلت على حرف النفى فيفيد الاثبات كذا في الوجه
 ثم اعلم ان فى النهى انما يقدر ان فى بعض المواضع اى فيما اذا كان السبب للمضارع تولا الفعل
 كما في المثال المذكور فى المتن وكما في قولك لا تفعل الشريكين خيرا لك بخلاف نحو لا تفعل من الاسد
 ياكلك فانه لا يجوز لان التقدير ان لا تدن من الاسد ياكلك اذ المضمير يجب ان يكون من
 جنس المظهر ولا يخفاء فى فساد المعنى على ذلك لان سبب الاكل الدنوا وترك الدنوا
 قدر الشرط المثبت كان تقدير الشئ لا يبدل عليه اللفظ لان المنفى لا يبدل على الاثبات و

لذلك امتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي فإنه اجاز تقدير الشرط المثبت
 بعد النهي على وفق لفظ النهي بقريظة المسبب الذي يترتب عليه ليس بجيد ولو وافقه نقل
 وإنما امتنع عند العامة لان التقدير اى تقدير هذا الكلام ان لا تكفر تدخل النار بتقدير
 الشرط المنفى على وفق لفظ النهي لان المقدّر يجب ان يكون من جنس الملقوط ولا خفاء في فساده
 المعنى على ذلك لان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار وإنما سببه الكفر وان قدر الشرط المثبت
 كما قدره الكسائي كان تقدير الشيء لا يدل عليه اللفظ لان النفي لا يدل على الاثبات ولم يبع تقدير
 ان الشرطية بعد النفي مطلقا لا يقال ما تاتينى فتحدثن لان النفي خبر يدل على وقوع الحكم و
 تقدير الشرط سواء قدر مثبتا او منقيا يوجب التردد فيتناهيان ثم لما فرغ من المضارع شرع
 في بيان الامر المخاطب فقال مثالا لاهر اى بناءه صيغة يطلب بها الفعل الباء للاستعانة
 اى بواسطة من الفاعل المخاطب انما قال من الفاعل احتراز عما يطلب بها قبول لفعل من
 مفعول مالم يسم فاعله فيخرج نحو لتضرب انت على صيغة المجهول وإنما قيد الفاعل بالمخاطب
 احتراز عن امر الخائب والمتكلم لدخولها في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان دخلها
 جازم يحذف حرف المضارعة الجار والمجرور صفة اخرى اى صيغة متلبسة بحذف حرف
 المضارعة من المضارع المخاطب هذا قيد واقعى لا اخترازى وفي بعض الشروح هو اختراز عن
 صدمه ولا يرد النقض بقوله تعالى فبذلك فلتقرحوا حيث لم يحذف حرف المضارعة لانه
 شاذ وحكم اخره اى اخرج بناء الامر حكم المجزوم اى وهو موقوف اى مبنى على السكون
 عند البصرية وحكم حكم المجزوم فى اسكان الصحيح نحو اضرب وسقوط نون الاعراب نحو اضربا
 واضربا واضرب وحذف حرف لعلته نحو ارجع واخش وارم وعند الكوفيين معرب مجزوم
 حقيقة فان كان بعده اى بعد حذف حرف المضارعة ساكن وليس برباعى الواو
 المحال والمحال ان ذلك الفعل المحذوف منه ليس برباعى اى ليس بدى اربعة احرف فيه
 احتراز عن نحو اكرم زوت همزة وصل مخمومة بالنصب على انه صفة لقوله همزة
 وصل ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة للموافقة او للاتباع ومكسوة صفة
 بعد صفة لقوله همزة وصل اى همزة وصل مكسورة فيما سواه اى فى لفظ سوى ما
 كان فيه بعد الساكن صفة سواء كان بعده اى بعد الساكن كثرة او فتحة كاضرب ومثال ما
 كان بعد الساكن فتحة اقل مثال ما كان فيه بعد الساكن ضمة واضرب مثال ما كان فيه

طريق

بعد الساكن كسرة هذا معطوف مجزأ فالعاطف واعلم مثال ما كان فيه بعد الساكن فتحة
وانما كسرة فيما كان بعد الساكن كسرة للموافقة كما في اضرب وفيما كان بعد الساكن فتحة بالتحمل
على ما كان بعد الساكن نحو اعلم وانما لم يقع للموافقة لئلا يلزم لبس الامر بصيغة المتكلم وقفا
فاذا امتنع الموافقة حل على غيره وان كان الفعل المحذوف وباعيا اي ذا درجة احرف
فمفتوحة اي همزة الامر مفتوحة مقطوعة نحو اكرم لان هذه الهمزة هي همزة باب الفاعل
وهي مقطوعة ثم لما فرغ من تقسيم الفعل الى ماضٍ ومضارع وامر شرع في تقسيم اخره الى
معروف ومجهول اي الى المسمى فاعله وغير مسمى فاعله فقال فعل ما لم يسم فاعله وازدادة
الفعل الى ما لم يسم فاعله ببيان من اضافة العام الى الخاص اي فعل الذي لم يذكر فاعله او
بادى ملائمة او فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله وقوله لم يسم فاعله يصلح مثال للفعل ما لم
يسم فاعله هو ما حذف فاعله ويرد عليه نحو ضربني وضربت زيدا على قول الكسائي فان
الفعل الاول حذف فاعله عنده لما عرفت من قبل لانه اجاز حذف الفاعل في الفعل الاول عند
تنازع الفعلين وليس ذلك فعل ما لم يسم فاعله وكذا يرد عليه نحو قوله تعالى اسم لهم وابصر على
قول سيبويه فانه جعل المجزأ فاعلا وحذف من ابصر اللهم الا ان يراو ما حذف فاعله
متغيرا صيغته او بعد بناءه للمفعول ويمكن ان يقال معناه ما حذف فاعله واقم مفعوله
مقامه فكانه لسبق الاشارة اليه استغنى عنه ثم اعلم ان كلمة ما في قوله ما حذف اذا كانت
موصولة كان قوله فعل ما لم يسم فاعله مبتداء وما في قوله ما حذف فخره وهو ضمير فصل لا محل
له من الاعراب وذلك لان ضمير الفصل لما يتوسط بين المبتداء والخبر اذا كان الخبر معرفة او
ملحقا بالمعرفة واذا كانت موصوفة كان قوله فعل ما لم يسم فاعله مبتداء وهو مبتداء ثان
وما حذف فخره والجملة خبر المبتداء الاول ويمكن ان يكون قوله فعل ما لم يسم فاعله خبر مبتداء
محذوف اي هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله فقوله هو كناية جملة مستأنفة فان كان تغيير
الصيغة اي فان كان الفعل ما ضيا ضم اوله وكسرها قبل اخره نحو ضرب و
اكرم واستخرج ودخرج وتخرج عندك هذا من وظائف التصريف ذكره في النحو ضمنا
واستطراد وانما غيرت الصيغة لئلا يلتبس لماضى المجهول بالماضى المعروف انما اختير
التغيير في المجهول لانه فرع وانما اختير هذا النوع من التغيير اعني ضم الاول وكسرها قبل
الاخر لان معنى فعل ما لم يسم فاعله غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل استئنا

هذا
الضمير
فصل
لا محل
له من
الاعراب

الفعل الى لفاعل فيختار له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج من الضمة الى الكسرة
 ليبدل غرابة الوزن على غرابة المعنى وانما لم يكثر وزن فُعل بالخروج من الكسرة الى الضمة و
 ان كان هذا الوزن ايضا غريبا يدل على غرابة المحفلان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل
 من الخروج من الضمة الى الكسرة ولا ضرورة في اختياره بعد حصول دلالة غرابة اللفظ على
 غرابة المعنى غيره ويصم الحرف الثالث مع همزة الوصل الى حال كونه مفرونا مع همزة
 الوصل فيها فيه همزة وصل نحو فاعل واستفعل ويضم الحرف الثاني مع التاء خالا الى مقرونا
 مع التاء الزائدة في اوله خوف اللبس الى لبس الماخى المجهول بالامر عند الدرج والوقف
 في الاول نحو فاعل ونفعل وبالمضارع المعروف من التفعيل والمعروف من المفاعل والمجهول
 من الفعلة عند الوقف في الثاني نحو تكلم وتفعل وتدرج ومعتل العين الا فصح
 قيل وبيع اصلها قول وبيع فاعلا ينقل الكسرة من العين استثقالا وايدل واوقول بعد
 النقل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها والمراد بمعتل العين المعتل العين فقط بخلاف طوى
 وروى عن اللقيط فانه لم يجعل عينه لتلايفض الى اجتماع الاعلاليين في يروى ويظوف ثم
 قوله ومعتل العين مبتداء وقوله الافصح مبتداء ثان وقوله قيل وبيع خبرا لمبتداء الثاني
 والجملة خبرا لمبتداء الاول والضمير العائد الى المبتداء الاول محذوف ان الافصح فيه
 قيل وبيع لان الجملة الواقعة خبرا لمبتداء وجب فيها ضميرها نداء الى مبتداء وجاز الاشهاد
 وهو ان نحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتتم الياء الساكنة بعده نحو الواو اذ هي تابعة
 لحركة ما قبلها وهذا هو مراد القراء والخاتمة بالاشهاد في هذا المقام وقيل هو ضم الشفتين
 فقط مع كسرة الفاء خالصا ومعناه تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير ان يتلفظ به
 بل يتلفظ بكسرة الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور هنا وانما هو الاشهاد في الوقف و
 قال المصنف رح الغرض من الاشهاد الايدان بالاصل الذي تغير لغرض الى الايدان بات
 الوصل في اوائل هذه الحروف بالضم ولم يبيح الاشهاد في بيض جمع ابيض كما جاء في قيل وبيع
 لانهم قصدوا باتيان هذا الوزن الى وزن قيل وبيع غرض لا يتأتى الا به وذلك الغرض
 دفع اللبس فاذا وا لايدان الى الاصل عند تغييره ولا كذلك في بيض وجاء الواو وقيل قول
 وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واو السكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب
 قيل وبيع باب اختياره انقيط الى الماخى المجهول من المعتل العين من باب الاقتال

والانفعال في جواز الوجه الثلاثة لكان المشاركة بين باب قبل وبيع وباب اختي في العلة
دون استخبر واقيم اى دون المعتل العين من باب لاستفعال والافعال جث لم يحى فيهما
الاخا لركس دون الاشام والضم لسكون ما قبل حرف العلة فيها اصلا اذ اصلها استخبر
واقوم وان كان الفعل مضارعاً ماضياً اوله وهو حرف المضارعة حلا على الماضي وفتح
ما قبل آخره لحقة الفتحه وتقل المضارع بالزيادة نحو يضرب ويكره ويستلزم ويستخرج
وتدحج ويتدحج ومعتل العين ينقلب فيه العين الفاعل نحو يقال ويستغاث لما
عرف من قواعد التصريف ان كل موضع الفتح الواو والياء وسكن فاء الفعل نقلت الحركة الى
الساكن فابدل المنقول عنه بالالف ابداً للمطراد على الوجوب اذ اعريت عن الموانع وانقضا
قوله الفاعل انه حال وعلى انه خبر ينقلب بجمله بمعنى يصير ثم لما فرغ من التقسيم المذكور للفعل
شرع في تقسيم آخر له باعتبار اقضاء المفعول به وعدمه فقال المتعدى وغير المتعدى
مبتداءً محذوف الخبر اى من الافعال المتعدى وغير المتعدى او خبر محذوف المبتداء اى هذا
بيان المتعدى وغير المتعدى فقال فالمتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق خاص
كضرب فان الضرب توقف فهمه على متعلق لانه لا يتم بدون المضروب وكذا المتعدى بواسطة
الحروف كغيب اليه واعرض عنه فان الرغبة والاعراض كايتمان ولا يتحققان بدون المرغوب
اليه والمعروض عنه فهما متعديان بالوسائل بخلاف نحو ذهب فانه تام بدون بدون تعقل
متعلق الان يلحقه الباء فيضرب بمعنى ذهب ويكون متعديا بالعارض ولا يرد توقف الفعل
على الظرف اى على المفعول فيه لا نأقول ان الظرف لازم لوجود الفعل والمفعول به لازم
لماهية المفعول فيوما يتوقف عليه وجود الفعل لازم ما كان او متعديا لا فهمه اذ الزمان
لا يتوقف عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به حيث توقف عليه فهمه وماهية اذ الضرب
هو استعمال آلة التاديب في محل قابل للايلام والمحل اذ اخل في ماهية الضرب ولذا قال ما
يتوقف فهمه على متعلق ولم يقل ما يتوقف وجوده على متعلق ولا يرد الافعال الناقصة حيث
توقف فهمها على الخبر لا نأقول المراد بمتعلق هو فضلة وخبرها عمدة وفيه نظر لانه على هذا
يخرج باب علمت من هذا الحد لان مفعوليه عمدة ايضا واجيب باننا لانسم ذلك بل هما
فضلتان لجواز تركهما معا بخلاف خبر الافعال الناقصة او نأقول ان الافعال الناقصة ما
لم يقصد بخبرها فهمها بل ذكرت هذه الافعال لتقييد الخبر والمقصود اسناد الخبر الى الاسم

الشيء
وغيره

لا اسنادها اليه وانما هي بمنزلة الظروف والعتود فكان زيدا قائما معناه زيدا قائما في الزمان
 الماض و صار زيدا غنيا معناه زيدا غنيا الآن لا قيل هذا الزمان وعلى هذا ففسر في ليست
 ما يتوقف فهمه على متعلقه وانما يتوقف كيفية ذلك المتعلق على مفهومها وغير المتعلق
 بخلافه مبتداء وخبر غير المتعدى متلبس بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق كقعد
 فان القعود لا يتوقف فهمه على متعلق والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد
 كضرب ومتعديا الى اثنين كاعطى وعلم نحو اعطيت زيدا درهما وعلمت زيدا قائما
 المثال الاول مثال ما يتعدى الى اثنين ثانيها غير الاول والمثال الثاني مثال ما يتعدى
 الى اثنين ثانيها هو الاول فيها صدق عليه ومتعديا الى ثلاثة مفاعيل كاعلم وارى
 وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث نحو اعلمت او اريت او انبت او نبات او اخبر
 او خبرت او حدثت زيدا عمرا فاضلا واجاز الاخفش اظن فاخال آه افعال القلوب قياسا
 لاسماها وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعولى
 اعطيت في الاحكام يجوز حذف مفعولها الاول كما يجوز حذف كل واحد من مفعولى
 اعطيت والثاني والثالث اى مفعولها الثاني والثالث كمفعولى علمت في الاحكام
 فيجوز ترك كليهما الثاني والثالث معا ولا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولى
 علمت لان مفعولى هذه الافعال الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة يقول
 اعلمت عمرا واخيرا للناس من غير ذكر المفعول الاول ولا نقول اعلمت زيدا عمرا ومن غير
 ذكر المفعول الثالث ولا اعلمت زيدا اخيرا للناس من غير ذكر الثاني افعال القلوب و
 يسمى افعال الشك واليقين وهى سبعة ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت
 ورايت ووجدت وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنة
 اولان القلوب محل هذه الافعال وانحصار افعال القلوب في السبعة اصطلاح واستقرائى
 لا عملى والا فعرفت واعتقدت من افعال القلوب ايضا ولا يتعديان الى مفعولين استعمالا
 ولا يجرى فيها احكام افعال القلوب وانما قدم افعال الشك وهى الاربعة الاول على افعال اليقين
 وهى الثلاثة الاخيرة لعلية افعال الشك وتقدم الشك على اليقين وجودا وتدخل هذه
 الافعال على الجملة الاسمية قوله افعال القلوب مبتداء وقوله ظننت اه خبره وقوله
 تدخل على الجملة الاسمية جملة مستأنفة ويمكن ان يقال ان قوله افعال القلوب مبتداء وقوله

افعال القلوب

ظننت آه بدل منه وقوله تدخل على الجملة الاسمية خبر افعال القلوب تدخل على الجملة
الاسمية اى على المبتداء والخبر لانها متعلقان بها لبيان ما هي عنه كلمة ما موصوفة
عبارة عن اعتقاد وقوله وهي مبتداء عائد الى الجملة الاسمية وقوله عنه خبر والجملة صفة
ما اى لبيان اعتقاد تلك الجملة صادرة عنه او ناشية عنه من علم او ظن او حسبا او غير
ذلك كذا فى الشرح او عبارة عن شك ويقين اى لبيان شك ويقين تلك الجملة صادرة
عنه او ناشية عنه وفى بعض النسخ وقع عنده مكان عنه او لبيان صفة تلك الجملة صادرة
عند الموصوف من العلم والظن والحسبان ونحو ذلك فتتصّب هذه الافعال الجزئية
اى جزئى الجملة الاسمية على المبتداء والخبر على انها مفعولها ومن خصائصها اى
خصائص افعال القلوب انها اذا ذكر احدهما اى احدا المفعولين ذكر المفعول الآخر
اى ومن خصائصها ذكر المفعول الآخر وقت ذكر احد مفعولها يعنى لا يجوز الاقتصار
على احدهما وفى بعض النسخ ومن خصائصها ان لا يقتصر على احدهما اى عدم الاقتصار على
احدهما وانما لا يجوز الاقتصار على احدهما لان ذكر المفعول الاول فى هذا الباب توطيه و
وسيلة الى ذكر الثانى لما عرف ان تأثيرها فى الثانى دون الاول والثانى مقصود فلو اقتصر
على الثانى يلزم ذكر المقصود بدون ما هو توطيه وسيلة ولو اقتصر على الاول يلزم ذكر
التوطيه والوسيلة وترك المقصود ولان كلا المفعولين فى هذا الباب بمعنى مفعول واحد
لان المعلوم فى قولك علمت زيدا فاضلا مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت
فضل زيدا لكن نصبها معا لتعلقه بمضمونها معا فكان فى ذكر احدهما وترك البعض الآخر
عدم تمام المفعول فلا يجوز الاقتصار على احدهما ولقائل ان يقول فعلى هذا ينبغي ان يجوز
علمت فضل زيدا لوجود المعلوم فى قولك علمت زيدا فاضلا وهو مصدر المفعول
الثانى مضافا الى الاول قيل هذا يشكل بقوله تعالى ولا تحسبن الذين ينجلون بما
اتهم الله من فضله هو خير لهم بل هو شر لهم على قراءة الياء وجعل الذين فاعلا بمنجف للمفعول
بتقدير ينجلهم هو خير لهم قيل هو قليل فلا يعابيه وانما قال اذا ذكر احدهما ذكر الآخر لاجاز
ان لا يذكر كلاهما كقولهم من يسمع يجل اى يجل المسموع صحيحا وكقوله تعالى وظننتم ظن السوء
اى ظننتم الباطل حقظن السوء ثم اعلم ان الجملة الشرطية اعني اذا ذكر احدهما ذكر الآخر خبر ان
والضمير العائد الى اسم ان محذوف اى اذا ذكر فيها احدهما ذكر الاخر لان الجملة الواقعة خبرا لان وجب فيها ضمير

عائد الى اسمها وان مع اسمها وخبرها بتاويل المفرد مبتداء وقوله من خصائصها خبر مجازي
باب عطيت درهماي وهذا متلبس بمخالفة باب عطيت فانه يجوز ان يذكروا احدا دون
الاخر لعدم المانع تقول اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيت واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت ومنها
اي من خصائصها جواز الالغاء اي جواز اهل عملها لفظا ومعنى وفي بعض النسخ ومنها انها
يجوز فيها الالغاء اذا توسطت هذه الاضال بين جزئي الجملة اي بين المفعولين نحو زيد
ظننت قائم او تاخرت نحو زيد قائم ظننت لا استقبال الخبرين اي المفعولين كلاهما
علة جواز الالغاء والالغاء عند توسطها او تاخرها وانصباب كلاهما على انه حال وتميز اي لان
مفعوليهما كلام مستقل لصحة الحمل فيمتنعان عن كونها معمولا مع ضعف العامل بالتأخر عن كليهما
واحداهما لكان استقلالهما كلاما لصحة الحمل ويمكن ان يعمل فيها العامل لقوته ذاتا فيجوز الوجهان
بجلاف باب اعطيت اي هذا متلبس بمخالفة باب عطيت فانه لا يجوز الالغاء اذا توسط واذا
عنهما لان مفعوليهما ليسا بمستقلين كلاهما لعدم صحة الحمل مثل زيد علمت قائم او زيد قائم علمت
الاول مثال القوس والثاني مثال التأخر ثم اعلم ان الفعل عند الالغاء بمحض المصدر الواقع
ظرفا اي زيد قائم في علمي ومنها اي من خصائصها انها اي ان افعال القلوب تتعلق وجوبا
اي قبل عن العمل لفظا وتعمل معنى بسبب وقوعها قبل حرف الاستفهام وروح النفي
واللام للابتداء اى لام الابتداء يعني انها تتعلق اذا دخلت الاستفهام ولو متضمنة لمحرف
الاستفهام كاي وما ومن ونحوها وحرف النفي ولام الابتداء على معيها او على ما اضيف اليه
معيها مثل علمت ازيد عندك ام عمر وقوله تعالى ليعلم اي الخبرين احصى علمت ما
زيد مطلق وعلمت لزيد قائم وعلمت غلام اي الرجلين قائم والمصنف رج ذكر مثال التعليق الاستفهام
ففسل عليه مثال اخر به اي مثال التعليق بحرف النفي ولام الابتداء والتعليق بجهة الاستفهام على
انفاقم ولجل مختلف فيه وانما تتعلق هذه الاضال بهذه الامور الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع في صدر
الجملة وضعا فافضت بقاء صورة الجملة والفعل واجب تغييرها الى نصب الخبرين فوجب لتوفيق
باعتبار هذا لفظا واخر معنى ودخول هذه الثلاثة على مفعول الثاني لا يوجب التعليق في الاول
نحو علمت زيدا من هو وجوب بعضهم تعليقه عن المفعولين وليس في ذلك بقوى وانما سمي الغاءها
لفظا واما لها معنى تعليقا لانها عند تعليقه بالاهي ذات عمل ولا ملغاة فكانت مشبهة بالمرأة
المعلقة وهي التي يدعها زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج ولا فارغة قال الله تعالى فلو

حوصتم فلا تملوا كل الميل فتذروها كما المعلقة وهذه الافعال عند تخليقها لا هي ذات عمل ولا
 ملغاة فيكونها كالمعلقة والكيل على اعمالها معنى صفة العطف على مفعولها بالنصب فان قيل قد جاء
 التخليق في غير هذه الافعال ايضا نحو قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بيينة وقوله
 تعالى ويسئلونك ماذا ينفقون قيل انه ليس من باب التخليق بل بتقدير القول اي سل بني
 اسرائيل قائلا كم اتيناهم من آية بيينة ويسئلونك قائلين ماذا ينفقون او ثبوا بل المفرد
 اي سل بني اسرائيل جواب هذا السؤال ويسئلونك جواب هذا السؤال فهي في محل النصب على
 انها مفعول بها وهي بعد افعال القلوب ايضا ما ولت بالمفرد ولكنها قائمة مقام المفعولين
 وقد يقع مثل هذه الجملة بدلا في نحو شككت في زيدا هو كويم اي في كومه ومنها اي من خصائصها
 انها ايمان افعال القلوب يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها الاول ضمير متصلين
 لشيء واحد اي هما عبارة عن شيء واحد ومفعولها الثاني مظهر امثل علمتني
 منطلقا ومثل قوله تعالى اني اراي اعصر خراجا بخلاف غيرها من الافعال حيث لا تقول
 ضربتني وشمتني بل ضربت نفسي وشمت نفسي لان مفعول هذا الباب في الحقيقة
 هو الثاني وذكر الاول توطية الى ذكر الثاني لما عرف ان تأثيرها في الثاني دون الاول فلا
 يلزم في هذا الباب اتحاد الفاعل والمفعول بخلاف غيرها من الافعال وليتضح بهذه الافعال
 في جواز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد نحو علمتني وفقدتني لان اول مفعوليها
 كاول مفعول افعال القلوب في عدم التأثير لان العدم والفقدان لكونها عدمين لا اثر
 لهما في شيء ولبعضها اي لبعض هذه الافعال مضي اخر يتعدى به اي بسببه لك
 المعنى الى مفعول واحد فقط فظننت بمعنى اهتمت من الظنة بمعنى التهمة وعلمت
 بمعنى عرفت وعرفت وان كان من افعال القلوب لكنه لا يتعدى الى المفعولين استعمالا
 وانحصار افعال القلوب في السبعة استعمالا لا عقلي ورايت بمعنى ابصرت ووجدت
 بمعنى اصبحت وحسبت بمعنى صرت ذا حسنة اي شعر الشعر وخطت بمعنى خطت ذا خال
 اي خيلا وزعت بمعنى كفلت به وعلى هذه المعاني لا يقتضى الامفعولا واحدا ثم لما فرغ من
 التقسيم المذكور للفعل شرع في تقسيم آخر للفعل باعتبار التام والنقصان فقال
 الافعال الناقصة ثم الناقصة معدودة فاقها بالذكر ليعلم ان ما سواها تامة
 وذلك ما وضع لتقريب الفاعل الى التشبيه على صفة مخصوصة نحو كان زيد قائما

فكان قد زيد على صفة كونه قائما في الزمان الماضي الجار والمجرور ظرف مستقران حال متعلقا
 بهما ملهم محمد وفاء كائنا على صفة او ظرف ملغى ان كان متعلقا بهما مل خاص مذكور وهو
 التقرير وفي هذا القيد اخترازا عما سواها من الافعال وانما سميت هذه الافعال ناقصة
 لنقصها من ساير الافعال لان ساير الافعال دل على الحدوث والزمان وهذه الافعال لا
 تدل الا على الزمان فقط ولان ساير الافعال يتم بمفعولها وهذه لا يتم به وهي على الافعال
 الناقصة كان وصار وقد زيد ما يردف صار نحو آل ورجع وحان واستحال وتحوّل
 انقلب سماعا دون انتقال وان كان بمعنى تحوّل ويجوز استعمال سار و مراد فاتها تامة على الأصل
 واصبح واضحي وظل وامسى وبات وآمن اى رجع وعاد اى صار وغدا
 اى كان في الغداة وهو ما قبل الزوال وراح اى كان في الرواح وهو ما بعد الزوال الى
 الليلة ولو كان غدا بمعنى رجع في الغداة او دخل في الغداة و راجع في الزوال او دخل
 في الرواح كانا تامتين وما زال وما انفك وما فتئ بالهزة دون الياء وهي مخففة
 زال ولا يستعمل الامع النفي وفيه لغتان بكسر العين وفتحها مع الهزة فيها والمضارع نفي
 بالفتح مع الهزة وما يروح هذه الاربعة للاشبات لان نفي النفي اثبات واصل هذه الاربعة
 ان يكون تامة بمعنى ما انفصل لكنها جعلت بمعنى كان فصار لا زال زيد عالما دائما كذا
 اخواته فصبت نصب كان وما دام وليس ولم يذكر سبويه من هذه الافعال
 سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان مخوّه من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر
 والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول يتم
 التسعة بهذا عشرة اى تصير بهذا عشرة تامة وكل زيد علما اى صار زيد عالما كاملا وقد
 جاء كلمة قد للتقليل فلما جاء لفظ ما جاء من الافعال الناقصة اى بمعنى تقرير الشئ على
 صفة نحو قولهم ما جاءت حاجتك فما استقها مية مبتداء وجاء ناقصة بمعنى صار
 ضمير العائد الى ما اسمها وحاجتك خبرها اى اى شئ صارت حاجتك وانما انت الضمير
 فيها جاءت مع انه عائد الى ما الاستقها مية باعتبار الجز كافي قولهم من كانت امك فان
 ضميرك انت عائد الى من وانما انت باعتبار الجز قيل انما انت لضمير ما جاءت لكون ما مفعولا
 في المعنى من الحاجة اى اية حاجة صارت هي حاجتك وفيه وهما لا يخفى فيه اول من تكلم بهذا
 الكلام الخوارج قالوا ابن عباس رضى الله تعالى عنه حين جاءهم رسول من ارسله

على ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه اليهم يدعوهم الى الطاعة وقد جاء تعدت ايضا من
 الافعال الناقصة اى بمعنى تقرير الشئ على صفة نحو قول الاعراب ارفه شفرة حتى تعدت
 اى صارت تلك الشفرة كالحا ان كان تلك الشفرة حرة بمعنى حرة معناه حرة شفرة اى سكتة
 الكبير حتى صارت تلك الشفرة مشبهة بالحربة يعنى نيزه كونه يعنى دشنه قال التذلي
 لا يتجاوزها اعنى جاء وقد الموضع الذى استعملها العرب فيه فلا يقال جاء زيد غنيا وقد
 عمرو فقيرا بمعنى صار وقال بعضهم ان كونها بمعنى صار مطردا فقال المصنف رح والاولى ان
 يكون جاء بمعنى صار مطردا نحو جاء البر فقيرين بذرهم اى صار ولا يتوهم ان فقيرين حال
 لا خبر اذ لا معنى لمجمله حالا لانه حينئذ يفيد مجيئه فى هذه الحال وهذا ليس بمقصود
 بل المقصود تقرير مجيئه على هذه اعنى هذه الصفة ولا يطرد فقد كاتبا بمعنى صار كاتبا بل
 يقال فقد لانه كاتبا لكونه مثل تعد كاتبا جزية تدخل على الجملة الاسمية هذه
 الجملة مستأنفة اى يدخل هذه الافعال على المبتداء والخبر لهما لتقدير الشئ على الصفة
 فلا بد من ذكر الشئ وصفته وانما تدخل عليها الاعطاء الخبر اى خبر هذه الافعال حكم
 معناها اى معنى هذه الافعال من مضي كفى كان وانتقال كفى صار ومراد فاتها ودام
 كفى ما زال وما انقضى وما فنى وما برح وتوقيت كفى دام وتبقى كفى ليس فمضى كان زيد
 قائم فى الزمان الماضي ومعنى صار زيد غنيا انتقل زيد من الفقر الى الغناء وعلى هذا فاقس
 فترفع هذه الافعال الجزاء الاول من الاسمية لكونها اسما لها وتسمية المرفوع لها
 اسما اولى من تسمية فاعلا وتنصب الجزء الثانى على انه خبرها وانما ترفع اسمه لكونه
 فاعلا وانما تنصب خبره لشبهه بالمفعول به فى توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما
 فقوله مثل ما منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى رفاعا ونصبا مثل ارفع هذا الكلام
 ونصبه او مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف اى هو مثل كذا فكان مبتداء خبر الجملة
 التى بعدها وهو قوله تكون ناقصة اى كلمة كان اول لفظه كان تكون ناقصة وانما
 اولت بالكلمة واللفظة لاستعمالها مؤنثة لقوله ناقصة او تامة ونحو ذلك لثبوت
 اى لتحقيق خبرها اى خبر كان ماضيا وانما نحو قوله تعالى وكان الله غفورا رحيا او
 منقطعا نحو قولك كان زيد غنيا فافتقر الجار والمجرور اعنى قوله لثبوت خبره صفة
 ناقصة اى ناقصة كائنة لثبوت خبرها وقوله ماضيا حال وقوله دائما صفة ماضيا وبمعنى

صار عطف على قومه لثبوت خبرها اى تكون ناقصة بمعنى صار نحو قوله تعالى كان من الكافرين
 اى صار وتكون فيها اى فى كان ضمير الشأن نحو كان زيدا قائما اى كان الشأن وتكون
 اى كلمة كان تامة بمعنى ثبت او وجدا وانما سميت تامة لانها تامة بالفاعل فلا يحتاج الى
 خبر نحو قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة اى ان وجد او ثبت ذو عسرة وتكون
 زائدة وهى التى لا تخل بالمعنى الاصل فى الجملة باسقاطها فيكون وجودها كعدمها نحو قوله
 جيا وبنى ابى بكر شامى على ما كان المسومة العرب وقوله تعالى لمن كان له قلب يتوجه
 على الوجوه الاربعة وتوجيه هذه الآية على الوجوه الاربعة ان يقال اذا كانت ناقصة
 كان قلبا سمها وله خبرها وان كانت تامة كان قلب فاعلها وله صلة متعلق لها وان كانت
 زائدة كان له قلب مبتداء وخبرهاذا المعنى لمن له قلب واذا كان فيها ضمير الشأن ذلك الضمير
 اسمها وله قلب مبتداء وخبر فى موضع خبرها واذا كانت بمعنى صار كان قلبا سمها وله خبرها
 فيستقيم تقدير الآية على وجوه الاربعة وصار للانتقال من صفة الى صفة نحو صار
 زيد غنيا اى تنقل من الفقر الى الغناء واصبح وامسى اضمحى لاقتران مضمون
 الجملة الواقعة بعدها باوقاتها اى باوقات هذه الافعال والاضافة بادن ملايسة
 اى بالاوقات التى تدل هذه الافعال عليها وذلك الاوقات هى من الصباح والمساء والضحى
 نحو اصبح زيد صائما وامسى بيد مسرورا وضمحى زيد حزينا وبمعنى صار عطف على قوله
 لاقتران مضمون الجملة اى تكون هذه الافعال الثلاثة بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اى صار
 تكون هذه الافعال الثلاثة تامة بمعنى الدخول فى الاوقات التى تدل عليها هذه الافعال
 نحو اصبح زيد اى دخل فى الصباح وامسى عمرو اى دخل فى المساء وضمحى خالد اى دخل فى الضحى
 عطف على الجملة الظرفية السابقة ايضا وهى لاقتران مضمون الجملة وظل وبات لاقتران
 مضمون الجملة الواقعة بعدها بوقتيهما اى بوقت هذين الفعلين وهما النهار والليل
 اى النهار فى ظل والليل فى بات نحو ظل زيد مسرورا وبات زيد مسرورا قال الله تعالى ظل
 وجهه مسودا وهو كظيم وايضا ويبيتون لرهم سجدا وقياما وضافة الوقتين الى ضمير ظل و
 بات بادن ملايسة وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اى صار وقل
 بجيئها تامتين نحو ظلت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا ولم يذكروا جيئها تامتين للقلة
 وانما فصل هذين الفعلين عن الافعال الثلاثة السابقة ولم يقل واصبح وامسى وضمحى وظل

وما

وبات لاقتزان مضمون الجملة باوقاها المكان الاقتزان بينهما وبين الثلاثة السابقة في قسمة
مجيئها تامتين بخلاف تلك الثلاثة ولذا لم يذكر مجيئها تامتين وما زال وما برح وما
فتى وما انفك لاستمرار خبرها أي خبر هذه الأفعال لفاعلها أي لا سيما ما دل
قبله ظرف الاستمرار والضمير المرفوع المستكن عائدا إلى الفاعل والضمير المنصوب البارز عائدا
إلى الجزأى مذ قبل الفاعل ذلك الخبر معناه أن ذلك الخبر حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار
مذ كان الفاعل قابلا وصالحا لذلك الخبر المتداول لا أنه لا يفهم من قول القاتل ما زال زيد
أمير إلا أنه كان أميراً في حال كونه طفلاً بل يفهم أنه كان كذلك مذ كان قابلاً وصالحاً و
يلزمها أي يلزم هذه الأفعال النفي ليفيد الاستمرار لأن معنى هذه الأفعال النفي ودخول
النفي عليها يدل على الإثبات لأن نفي النفي إثبات ثم إن كانت الأفعال ماضية يلزمها ما أولا
وإن كانت مضارعة يلزمها ما أول أو ما و ما دام لتوقيت امر مبدئية ثبوت
خبرها أي خبر ما دام لفاعلها أي لفاعل ما دام أي لا سيما وإنما كان توقيتاً لأن كلمة ما في
ما دام مصدرية ومعناها التوقيت أي توقيت امر مبدئية ثبوت الخبر لا سيما لأن المصدر
قد يجعل جيناً فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالساً كان المعنى اجلس و ما جلوساً يبدأ مدة
جلوسه بخلاف ما في ما سواها من أخواتها فافها نافية لورودها على معنى النفي ثم ردها
إلى الثبوت وفي تانيث ضمير ما دام في قوله خبرها وفي قوله لفاعلها نظر لأن تانيثاً لا يتأق
بتأويل الكلمة ولا بتأويل اللفظة لأن كلمة ما علة واحدة ولذا ذكر ضمير قوله ومن ثم احتاج ضمير
لأنه ظرف اللهم إلا أن يجعل كلمة واحدة على سبيل التجوز ومن ثم احتاج أي لا جل ما دام
لتوقيت امر مبدئية ثبوت خبرها لفاعلها احتاج ما دام في صيغة التلطف به إلى كلام أي إلى
جملة قبله يتعلق بها كما جلس في قولك اجلس ما دام زيد جالساً ولا نقول ما دمت جالساً
بل لا تقدم كلام قبله كما لا نقول يوم الجمعة تنكت بل لا بد من فعل قبله نحو خرجت يوم الجمعة
فكذلك هذا لا فتر أي لأن ما دام على تقدير كون ما مصدرية وجعل المصدر جيناً الصيغة المعنى
ظرف والظرف معمول وفضلة في التركيب فلا بد له من عامل من حيث أنه معمول ومن أن
يتقدمه كلام أي مسند ومسند إليه من حيث أنه فضلة فان قيل قوله ومن ثم يتعلق
بقوله احتاج وقوله لأنه ظرف أيضاً يتعلق به فيلزم تعلق العلتين بفعل واحد هو ممتنع
قيل يمكن أن يكون قوله لأنه ظرف بده من قوله ومن ثم فكانه قال أي لا جل أن ما دام ظرف

احتاج الى كلام او يقال الظرفية علة الاحتياج الى كلام وكون مادام لتوقيت امر بمدة ثبوت
 الخبره علة لكوها ظرفا وتحقق الاحتياج بناء عليه فلا يتوجه الاشكال وليس لنفي مضمون
 الجملة حالا اي زمان الحال نحو ليس زيد قائما اي قيامه منتفية الآن وقيل لنفي مضمون
 الجملة مطلقا اي زمانا مطلقا غير مقيد بكونه حالا اي غيره وامتناعهم عن قولهم ليس زيد
 قائما غذا يؤيد الاول وقوله تعالى اليوم يا ايها الذين آمنوا انزلوا من فوقكم اي لعذاب يوم
 القيمة يؤيد الثاني واجيب بان هذا الاخبار لما صدر عن خلاف في اخباره عدا كالاتي
 فاستعملا داة الحال لذلك ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها
 تأكيد المضاف اعني الاخبار اي كل الاخبار او تأكيد المضمون المضاف اليه اي كل الافعال الناقصة
 على اسماءها اي اسماء الافعال الناقصة كقديم خبر المبتداء على المبتداء بلحاليها في التقديم
 اوسع حيث يتقدم معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لاقتراحها بالقرنية وهي نصب
 بخلاف خبر المبتداء فانه اذا كان معرفة ظاهرة الاعراب لا يجوز تقديمها على المبتداء لمكان
 اللبس وهي تقديمها عليها الضمير في قوله هي وقوله عليها راجع الى الافعال الناقصة
 وفي قوله في تقديمها راجع الى اخبار الافعال الناقصة اي في تقديم اخبارها على تلك الافعال
 على ثلاثة اقسام وقيل الضمير في قوله هي وفي قوله في تقديمها راجع الى اخبار الافعال
 الناقصة وفي قوله عليها راجع الى الافعال الناقصة وفيه نظر لانه قوله وهو من كان الى
 راح آه يا باه حيث لم يقل ومن خبر كان الى خبر راح واجيب بانه يمكن اصلاحه بمحذ مضاف
 اي وهو من خبر كان الى خبر راح وهو خبرها في اوله ما وهو خبر ليس الاول هو الاظهر
 قسم يجوز تقديمه على الافعال الناقصة وفيه نظر لان الافعال الناقصة في تقديم اخبارها
 عليها على ثلاثة اقسام فكيف يستقيم قوله قسم يجوز تقديمه على الافعال الناقصة واجيب
 بان الضمير في قوله يجوز عائد الى قوله قسم بمحذ مضافين اي قسم يجوز تقديم خبره
 عليه وهو اي هذا القسم من كان كلمة من للابتداء الى راح يكون العامل فعلا
 وهو عامل قوي يصلح تقدم معموله عليه ولا مانع يمنع تقدم معموله وفي كلمة الى هذا نظر
 لانها ان كانت امتدادية يلزم خروج راح عن الحكم لان الغاية لا يدخل تحت المغنيا
 وان كانت استقلالية فلا وجه لها لعدم دخول ما بعدها فيها قبلها حتما وان جعلت بمعنى
 مع كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم يا باه من الابتدائية الملازمة لذكر الغاية وايضا

لو كان بمعنى مع لا يدل للفظ على حكم ما بين كان وراح وأن جعلت زائدة لا يستقيم لان
من الزائدة يختص في النفي والكلام هنا مثبت وان جعلت بمعنى حتى ليدخل ما بعدها في حكم
ما قبلها حتى لا يستقيم ايضا لان حكم حتى ان يكون ما بعدها ما ينتهي به المذكور وعنده
وراح ليس ما ينتهي به الافعال الناقصة وعنده واجيب بانه يمكن ان يكون اسقاطية
بحذف معطوف اى هو من كان وما بعده الى راح او يقال يمكن ان يكون امتدادية والغاية
لا يدخل في النفي الا اذا دل الدليل وههنا قد دل الدليل على ان ما بعدها داخل في حكم ما قبلها
وهو حصري تقديم اخبارها عليها على ثلاثة اقسام ثم بيان كل قسم بحكم مختص وتقول كلمة الى
هنا ليست بامتدادية ولا اسقاطية بل هي صلة البلوغ المحذوف او الوصول المحذوف
اى من كان بالغ الى راح او واصل الى راح وفيه نظر لان جعلها صلة البلوغ ياباء من
الابتدائية المناسبة للذكر الغاية وقسم لا يجوز تقديمه على الافعال وهو ما في
اوله اى وهو فعل كان في اول ذلك الفعل ما مصدرية كما في ما دام او كافية كما في اخواته
لتحقق المانع وما هو مصدرية او نافية لان كليهما يمنع تقدم ما في خبرها عليها لان خوف
النفي وما المصدرية يستحقان الصدر خلافا لابن كيسان في غيرها دام لعدم المانع
معنى لتاويله اياها بال مثبت لما مر ان معنى هذه الافعال النفي ودخول ما النافية عليها
يدل على الاثبات لان نفي النفي اثبات فكانت بمنزلة كان فزال زيد عالما بمعنى كان زيد
عالمًا وانما وفيه نظر لان صورة ما التي تستحق الصدر كافية في منع تقدم اخبارها عليها وانما
قال في غيرها دام لان ابن كيسان يوافق فيه غيره في منع التقديم لتحقيق المانع لفظا ومعنى
وهو ما المصدرية وقسم مختلف فيه وهو ليس فقد ذهب سيبويه الى ان
حكمه حكم ما في اوله ما لكونه بمعنى النفي فلا يجوز تقديم معمول النفي عليه وذهب اكثر البصريين
الى ان حكمه حكم كان لعدم ما صورة فان قيل كما اختلف في ليس اختلف في ما في اوله ما غير
ما دام كما اشار اليه بقوله خلافا لابن كيسان في غيرها دام فواجبه تخصيص ليس باطلاق الاختلاف
فيه والحق ان يقال وقسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما دام وقسم مختلف
فيه وهو ليس وما في اوله ما غير ما دام قيل قول ابن كيسان في القسم الثاني مرجوع لما مر
ان صورة ما التي تستحق الصدر كافية لمنع فقوله خلافا لاختلاف فلا يندرج في هذا القسم
ثم لما منع من الافعال الناقصة شرع في بيان افعال المقاربة فقال افعال المقاربة وانما ذكر بعد الافعال

الافعال
التي
تدخل
فيها

المناقصة لا تفاضلها في اقتضاء الخبر لا تفاضلها في تقدير الفاعل على صفة مخصوصة نحو عسى
 زيد ان يخرج فعسى تقدر زيدا على صفة كونه خارجا في الزمان لما مضى لكن خبرها اختص
 حيث لا يكون الاضلا فصارعا بخلاف خبر الافعال المناقصة فالظاهر وهي ما وضع اى
 فعل وضع لدنو الخبر اى لقربه رجاء او حصولا او اخذ فيه اى شروعا في الخبر
 اى في تحصيله انتصاب هذه الالفاظ على التميز اى لقرب رجاء الخبر او حصوله والاخذ فيه
 فالقسم الاول وهو ما وضع لقرب رجاء الخبر عسى وهو فعل غير متصرف حيث
 لا يجي مضارع ومجهول وامر وهى الى غير ذلك من الامثلة كاسم الفاعل واسم المفعول
 لانه يشبه الحرف لكونه للانشاء الذى اصله ان يكون بالحرف والحمل على لعل كونه كل
 منها الطمع المحصول تقول عسى زيد ان يخرج اى قارب زيدا الخروج وعسى ان
 يخرج زيد اى قرب خروج زيد وعسى على هذا الاستعمال الثانى تامة وعلى الاستعمال
 الاول ناقصة وقد يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد بنحو قوله عسى الكرب الذى
 امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب والقسم الثانى وهو ما وضع لقرب حصول الخبر
 كاد تقول كاد زيد ينجى وقد تدخل ان في جزكا وتشبيها له بعسى بنحو قوله قد كاد
 من طول البلى ان يمضى واذا دخل حرف النفي على كاد فهو كالافعال كاد كساثر
 الاضال في النفي اى في نفي الخبر يعنى اذا دخل عليها حرف لنفى كان معناها نفي الخبر كساثر
 الاضال على الاصح وقيل اذا دخل حرف النفي عليها تكون للاثبات الخبر مطلقا
 اى سواء كان ماضيا او مستقبلا اما في الماضي فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون لان المواد
 الاثبات لفعل الذبح لانفيه بدليل قوله تعالى فذبحوها وجه الدلالة ان فعل الذبح قد وقع
 منهم بلا شك فالذبح يدل على قرهيم من فعل الذبح وما كادوا يفعلون يدل على الاثبات اذ لو
 حمل على النفي يلزم فساد المعنى اما في المضارع فلتخطيط الشعراء قول ذى الرمة اذا غيبر الهجر الجبين
 لم يكدر رسيس الهوى من حب ميته يفرح اى يزول وجه التمسك ان الشعراء فهموا من قوله لم يكدر
 الاثبات وكون معناها ان رسيس الهوى من حب ميته يفرح ويزول وان كان بعد طول العهد وهو
 زال رسيس الهوى من حب ميته والا لم يكن لتخطيطهم وجه ولتغريه الرمة بعد التخطيط الى له
 اجد فلو كان نفي كاد الاثبات لما غيبر لما قبل تخطيطهم والجواب عن قوله تعالى فذبحوها وما
 كادوا يفعلون انه نفي قرب فعل الذبح قبل فعل الذبح ولا تنافي بين نفي قرب فعل الذبح في

زمان وحصول فعله في زمان آخر وانما التنافي بين نفى قرب الفعل وحصوله في زمان
 واحد فيكون معنى النضر فحصل منهم فعل الذبح وما قاربوا ان يفعلوا فعل الذبح قبل حصول
 الذبح منهم ومن التخطئة بانها شبهة والمشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت وعن التعبير
 بانه احتياط لما فيه فرغ الشبه ويمكن ان يقال بان التخطئة والتغير لا يبدلان قطعاً على الاثبات
 في نفس الامور في الواقع بل يجمل ان يكون التخطئة بناء على انه لما كان نفياً كما عند البعض للاثبات وادنى
 درجات الاختلاف ان يورث الشبهة تمكن في البيت شبهة فساد المعنى ولا ينبغي ان يصاحف الكلام
 الى ما فيه شبهة فساد المعنى وان يكون تغيره الى الما بعد التخطئة للاحتياط الاسم لم يكد
 شبهة فساد المعنى وقيل اذا دخل حرف النفي على كاد يكون في الماضي للاثبات او للثبات
 الخبر وفي المستقبل كالافعال اي سائر الافعال في النفي متمسكاً بكونها في الماضي
 للاثبات بقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون اي المراد اثبات فعل الذبح لا
 نفيه بدليل فذبحوها وجه الدلالة وجوابه قد مر وكونها في المستقبل نفى الخبر كسائر الافعال
 بقول ذي الرمة اذا غير المحرم المحرمين لم يكدر سديس الهوى من حب ميتة يريح اي
 يزول وجه التمسك ان البراح منفي فعلم ان النفي في المستقبل نفى الخبر كسائر الافعال فهذا
 القائل يتمسك بقول ذي الرمة والقائل الاول يتمسك بتخطئة الشعراء وذو الرمة والمحرم النأي
 والفرق والرسيس هو الثابت والضافة من باب جرح قطيفة اي لم يكدر للهوى الرسيس على الثابت من
 حب ميتة وهي اسم معشوقة والبراح هو الزوال معنى البيت اذا غير هجران الاحياء المحبين عن الحب
 يحكم ان طول العهد ينشئ ذلت محبتهم عن قلوب المحبين لم يقرب براح اي والحب ميتة يعوق اذ الم
 يقرب زوالها فكيف تزول حبها وفيه مبالغة في نفى الزوال فعلى هذا كان حرف النفي داخل على كاد
 لمبالغة نفى خبرها وهو يريح في البيت وهذا المعنى مستقيم فلا وجه لتخطئة الشعراء والقسم الثالث
 وهو ما وضع لقرب الاخذ في الخبر جعل وطفق وكرب بفتح الراء من الكروب والكرب نزديك
 شدن كسي بكاري من حدضر واخذ هذه الافعال المربعة في الاستعمال مثل كاد يعني
 يقتضي كل واحد منها اسما وخبراً فعل مضارع بغيران واوشك عطف على اخذ فيكون
 اوشك من جملة الثالث مثل عسى كاد في الاستعمال يعني انها تارة مثل عسى الاستعمال
 في وجهها اي في كونها مقتضية للخبر وكونها مستغنية عنه اذا كان اسمها مع ان نحو اد
 شك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة مثل كاد في اقتضاء الخبر وكون الخبر

بغير ان نحو اوشك زيد يخرج ثم لما فرغ من افعال المقاربة شرع في بيان فعلا التعجب
تقال فعلا التعجب وتوهم غير الكسائي من الكوفيين انها اسمان واستدلوا
على ذلك بتصغير ما املج في قوله يا ما املج غزلا ناضدا لبنا من من هولاء
الضال والسهو والجواب انه شاذ او ينزل منزلة الاسم في جواز التصغير وهما ما
وضع لانشاء التعجب اى لا يجاده وفيه احتراز عن نحو عجبت وتعجبتين وانما متعجب
لانها الفاظ اخبارية والانشاء اثبات امر لم يكن والتعجب نفعال يحصل عند استعظام
شئ خرج عن حد نظائره وخفى سببه ولقائل ان يقول التعريف انما يكون للحقيقة
الكلمية لا للفرد والفردين والافراد فلا يستقيم هذا التعريف مع فصل الفردين الا ان
يثبت ان اضافة التثنية كاضافة الجمع في جعل المضاف جنسا لكنهم لم يصحوا بذلك على ان
جعل المضاف جنسا عند العهد في الجمع ايضا منتف ولا خفاء هنا في محذية الفعلان فلا معنى
للمجنس فيلزم التعريف للفردين واجيب بان التعريف كل يوجد تحت فردان وهما ما اقل واقل
به كان الشمس كل لانه اسم جنس يوجد تحت فرد واحد فقط او يقال انه تعريف لفظ لا بيا ماهية
وكلمة ما عبارة عن فعلان وانما واحد وضع باعتبار لفظ ما والمخف فعلا التعجب فعلان وضعا
لانشاء التعجب فيكون هذا التعريف بيا نالما يفهم من الملازمة في اضافة قوله فعل التعجب ولو قال
فعل التعجب افعله وافعله كان احضرا سلم لان المقدي لا نضيات الجزئيات فلا يخصر في
او جزئين لا يحتاج الى ذلك ولقائل ان يقول يدخل في هذا الحد نحو قاله الله من شاعرانه
لانشاء التعجب ليس محض الدعاء اللهم الا ان يقال التعجب فيه استعمال لا وضعي ولم اى التعجب
اى لما وضع لانشاء التعجب صيغتان مبتدأ مقدم الخبر ما افعله وافعله بهما غير
متصرفين حيث لا يجئ منها مضارع ومجهول وامر ونهى وتانيث وتثنية وجمع مثل ما
احسن زيدا واحسن يزيد ولا يبنيان اى لا يبنى فعل التعجب الا ما يبنى منه
افعل التفضيل اى من ثلاثي مجرد قابل للمقارنات ليس بلون ولا عين وانما قلنا قابل للتفاوت
احترازا عن مات زيد حيث لا يقال فيه ما اموت زيد لان الموت لا يقبل الزيادة والنقصان
فلان يكون موت شخص زيدا من موت اخر او نقصا لاكثر ان يتعجب من الفاعل لامن
المفعول وقلا ما اشهر وما اشغله كما في اسم التفضيل وشذما اعطاء وجوزه سبويه
قياسا فيكون المذكور في المتن قول غير سبويه فان قيل ان افعلا التفضيل يبنى من فعل

بمعنى الحدوث ومن فعل بمعنى الثبوت نحو انا ضرب منك غدا واحسن من عمر وصيغتا التعجب
 لا يبينان الا من فعل بمعنى الثبوت والاستمرار فكيف يستقيم القصر قيل هذا قصر بناء صيغتي
 التعجب على ما يبنى منه افعل التفضيل دون العكس فيلزم منه ان صيغتي التعجب يبينان ما
 يبنى منه افعل التفضيل ولا يلزم منه ان ما يبنى منه افعل التفضيل يبنى منه صيغتي التعجب
 فلا يلزم ما ذكرتم ويتوصل في الممتنع اى في الذى يمتنع بناؤه منه ما ليس بثلاثي مجرد
 من غير الالوان والصبوب بل رباعي وثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد ما فيه لون وعيب
 بمثل ما انشدا استخراجا واشدد ربه اى بناها من فعل ما يمتنع بناؤه منه وايقاع
 مصدر الممتنع مفعولا او مجردا بالباء مثلا ما انشدا استخراجا وما احسن استغفاره وما
 اقبح دخرجه ونحو ذلك ولا يتصرف فيهما اى في صيغتي التعجب بتقديم وتأخير اى تقديم
 المفعول والمجرور وتأخير الفعل عنهما فلا يقال ما زيد احسن ولا بن يدا حسن ولقائل ان
 يقول ان قوله وتأخير مستدرك لان كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر فتقديم شئ
 يستلزم تأخير غيره لا محالة ويمكن ان يقال ان احدهما ينفك عن الآخر بالقصد ون التحق فانه
 اعتبار القصد ويقال ان في ذكر التأخير تأكيد كما في قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون
 ولا فصل بين فعل ومعموله وبين ما والفعل فلا يقال ما احسن اليوم زيدا ولا احسن امس بزيد
 لانهما بعد الثقل الى التعجب ياجزى لامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال وجاء الفصل بكان الزائدة
 نحو ما كان احسن زيدا ولا يقاس عليه لفظ يكون خلافا لابن كيسان وشذا الفصل باصبع امسى نحو
 ما اصبع ابريها والضمير للغداة وما امسى اذ فاتها والضمير للعشية وهو مقصود على السماء واجاز
 المازني في الفصل بالظرف حيث يتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره نحو ما يوم الجمعة احسن زيدا
 وما احسن بالرجل ان يصعد واحسن اليوم بزيد المراد بالظرف لظرفا متعلق بصيغتي التعجب بخلاف الفصل
 بالظرف الذى يكون متعلقا بها فانه لا يجوز اتفاقا فلا يقال لقيته فاحسن امسى بى لان امسى متعلق بقوله
 لقيته لا بقوله احسن واجاز ابن كيسان الفصل باعتراض لولا الامتناعية نحو ما احسن لولا تكلف زيدا
 وما اى لفظ ما فى ما افعل نحو ما احسن زيدا ابتداء فكرة اى مبتداء نكرة او ذوا ابتداء نكرة اى غير
 موصولة ولا موصوفة فيكون تامة بمعنى شئ وذلك لان التخصيص مواضع الالهام والجدد الوضوح والبيان
 والموصولة معرفة والموصوفة قريبة من المعرفة بلسمان لهذه المواضع بل الا ليق ان يجعل تامة بمعنى شئ
 عند سيبويه خير مبتداء محذوف اى ذلك عند سيبويه او متعلق بمفهوم الكلام اى وقعت

ما مبتداء مع النكارة عند سيبويه وكذا عند الاخفش في احد قوليه وما بعدها اي بعدما
 من الجملة الفعلية الخبرية خبر المبتداء تقديره شئ احسن زيدا وانما جاز وقوع النكوة ههنا
 مبتداء لكونه فاعلا في المعنى على وزن شئ انا ب اي ما احسن زيدا الاشئ او لكونه في المعنى
 نكرة متحصنة بالصفة اذ معنى ما احسن زيدا شئ من الاشياء لا اعرف جعل زيدا حسنا وهذا
 التقدير باعتبار الاصل ثم نقل الى انشاء التجب قد انجى عنه المعنى الاول بدليل جواز ما اقدر الله
 وما رجه مع تنزهه عن الجمل والتصير موصولة خبر اخر لقوله ما اي ما موصولة عند الاخفش
 في احد قوليه والخبر اي خبرها الموصولة الواقعة مبتداء محذوف والمعنى الذي جعله حسنا شئ
 عظيم وفي قوله نظر جيت يلزم وجوب حذف الخبر من غير شئ مسده وذهب الفراء الى انها
 استفهامية مرفوعة المحل على الابتداء وهو قوي قل فيه جهات الضعف وما قيل انه يلزم فيه
 النقل من الاستفهام الى التجب كلاهما انشاء ان والنقل من الانشاء الى الانشاء مما لا يثبت في
 كلامهم ففيه نظر لان الاستفهام قد اريد به الامر كما في هل انتم منتهون وقد اريد به العرض
 في الاشارة بنا فتصير غيرا وقد اريد به التمني في الاماء فاشربه الى غير ذلك من التظاير والصورة
 وله غير نظير وكذلك انشاء فلم لا يجوز ان يراد بالاستفهام انشاء التجب به فاضل به نحو
 احسن بزيد فاعل خبر لقوله وبه وهو مبتداء بتاويل اللفظ اي لفظ به في اضل به فاعل محذوف
 سيبويه خبر مبتداء محذوف اي هذا الحكم عند سيبويه او يتعلق بمفهوم الكلام اي ثبت
 كونه به فاعلا عند سيبويه فلا ضمير في افعل اي فعل هذا الوجه لا ضمير في افعل لكون به
 فاعلا والفاعل واحد ليس الا والامر ههنا بمعنى الماضي ولما لم يجئ استتار ضمير الفاعل والهمزة للصير
 كالبن واثمولا للتعدية والباء زائدة في الفاعل كما في قوله تعالى فكفى بالله فيكون معنى احسن بزيد
 صار زيد احسن وفيه نظر لان كون الامر بمعنى الماضي غير معهود في كلامهم وحل الباء على الزيادة
 شاذ وفاعل صيغة الغائب لا يكون الا مظهر او مضمر استتار مفعول خبر بعد خبر لقوله به اي
 به مفعول عند الاخفش والباء في به للتعدية اي لجمل اللازم متعديا فعل هذا يكون همزة
 للصيرورة لا التعدية فعنى احسن به صيره احسن اي صفة بالحسن او زائدة في المفعول كما في
 قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة فعل هذا يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة
 للتعدية كخرج ففيه ضمير اي ففي احسن على هذا الوجه ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد
 او زيدا الى جعله حسنا بمعنى صفة به ثم لما فرغ من فعلا التجب شرع في بيان افعال المدح واللام

تقال افعال المدح والذم ما وضع كلمة ما عبارة عن افعال وذكر وضع باعتبار لفظ
 ما اى افعال وضعت لانشاء مدح او ذم فاذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته وانشئت
 مدحه بانه نعم الرجل زيد وفيه نظر لان نحوكم زيد شرف بكم كذلك واجيب بانه لازم لذلك لكنه غير
 موضوع له بخلاف نعم الرجل حيث وضع لهذا اللازم وهذا هو الفرق بين كم رجل لقيتم كم كثير من الرجال
 لقيتم فان كم رجل لقيتم موضوع لانشاء التكثير بخلاف كثير من الرجال لقيتم فانهم وان كانوا
 لذلك لكنه غير موضوع له بل هو موضوع للاخبار عن التكثير فاعرف هذا فرق فهمها اى من
 افعال المدح والذم نعم وبئس ضلان ماضيان واصلها فعل بكسر العين وجاء فيه اتباع الفاء
 للعين وجاء الاسكان فى الاصل والاتباع فيها اربعة اوجه نعم بنعم الفاء مع كسر العين وهو الاصل
 ونعم بالاتباع اى بكسر الفاء مع كسر العين ونعم باسكان العين فى الاصل اى بنعم الفاء وسكون
 العين ونعم باسكان العين بعد الاتباع اى بكسر الفاء وسكون العين وهذا ما لوجه الاربعة
 مطردة فى كل فعل على وزن فعل بكسر العين ثانياه حرف خلق كشهد وكذا فى كل اسم على وزن فعل
 ثانياه حرف خلق كخذ وزم غير الكسائي من الكوفيين هما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول
 حرف لنداء فى يا نعم للولى والجواب انه محمول على حذف المنادى واتصال تاء التانيث الساكنة
 واستثنا الضمير حجة عليهم وشرطها اى بشرط نعم وبئس اى بشرط فاعلمها بمجرد المضاف ان يكون
 الفاعل معرفا باللام نحو نعم الرجل زيد وهذا اللام للعهد الذهبى وانما الاشتراط ان يكون
 معرفا باللام للعهد الذهبى لحصول المبالغة فى المدح وهو المناسب لباب نعم وذلك لان اللام
 لما كان للعهد الذهبى يكون المعهود واقعا على واحد غير معين ابتداء ثم يصير معيناً بذكر المخصوص
 بعده ويكون الكلام بعده على وجه الاجمال والتفصيل وهو واقع فى النفس ليست اللام تستغنى
 الجنس كما ذهب اليه ابو على ولا للاشارة الى ما فى الذهن من الماهية اى لا الجنس كما قال المصنف
 رح وصاحب لباب الامراب انه يفسر بالواحد والمثنى والمجموع وشرط المفسران يصلح جملة على المفسر
 يصلح جملة الواحد والمثنى على المعرف باللام فى صورتين اذ لا يصلح ان يقال زيد نعم كل الرجل ونعم
 جنس الرجل اللهم الا ان يعتبر الحمل على التجوز والمبالغة كما فى انت الرجل كل الرجل وكل جنس الرجال او يكون الفاعل
 مضافا الى المعرف بها اى باللام ولو بواسطة او ساء على نحو نعم صاحب لفرس عمر ونعم غلام صاحب
 بشر ونعم غلام اخى صاحب الفرس بكونه ان شئت فزره او يكون الفاعل مضمي اى مضمي ذلك الضمير
 بذكره منصوبة على التمييز نحو نعم رجلا خالد وانما اضر الفاعل للاختصاص لان نعم رجلا زيدا خصة من نعم

تجيب افعال المدح والذم
 على وجهين احدهما
 بالمدح والذم
 والآخر بالضمير

الرجل زيد لأنه اضماع على شريطة التفسير فيه مبالغة في المدح واختصر هذه الاضمار بابا بنعم لأن المدح من
مطآن التثنية والمبالغة وكذا اللام الذي هو صند وجار مجراه في كون من مواضع المبالغة وانما مبرز ذلك الضمير
ببكون منصوبة لأن الضمير في نعم لا يختص بواحد بعينه فبالحرمان يفسر نكرة منصوبة كما في عشرين درهما
او مبرز ذلك الضمير بما مثل فعمما هي اي نعم شيئا او خنطة هي اي الصدقة اي ابداءها ولتأمل ان يقول
لا حاجة الى قوله او بما في التحقيق لانها ايضا بمعنى نكرة منصوبة لان معنى فعمما هي نعم خنطة او نعم شيئا
هو اي الصدقة اي ابداءها الا ان يقال انه انما يبرز نظر الى الصورة دون المعنى وبعد ذلك المخصوص
مبتداء تقدم خبره اي المخصوص بالمدح واقع بعد ذلك الفاعل وانما فعل ذلك لان ذكر الشئ مبرها ثم
ذكره مفسرا او وقع في النفس وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف
مثل نعم الرجل زيد فزيد مبتدأ تقدم خبره والتقدير زيد بنعم الرجل او خبر مبتدأ محذوف اي
نعم الرجل هو زيد والجملة الثانية مستأنفة للبيان لان لما قال نعم الرجل كان سال سائلا من هو
فقال هو زيد وقيل لا يجوز في المخصوص الا الوجه الاول لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه نحو
ان زيدا نعم الرجل وكان زيد نعم الرجل وحكى الاندلسي ذلك عن سيبويه ايضا ودواخل المبتدأ
يدخل على المبتدأ والخبر دون الخبر وحده وشرطه اي وشرط المخصوص مطابقة الفاعل
اي ان يكون مطابقا للفاعل في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل زيد
ونعم الرجلان والزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعم المواة همد وانما وجبت المطابقة لانها
فيها صدق عليه وكونه بيان للفاعل فلا جرم يطابقه وقوله تعالى مثل القوم الذين كذبوا
وشبهه متناول جواب سوال مقدر حيث وقع المخصوص وهو الذي كذبوا بجماع افراد
الفاعل وهو مثل القوم فاجاب عليه بان متناول مجاز مضاف تقديره بشئ مثل القوم مثل
الذين كذبوا او مجاز المخصوص وجعل الذين صفة القوم والتقدير يشئ مثل القوم المكذبين
مثلهم وقد يجز في المخصوص بالمدح والذم اذا علم بالقرينة نحو قوله تعالى نعم العبد
اي نعم العبد ايوب لان الكلام في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نعم الماهدون
نحو ذلك عليه سياق الآية فهو قوله تعالى والارض فرشناها فنعم الماهدون وساء مثل يبئس
فا فادة الذم ومنها اي من افعال المدح حبذا وفاعل اي فاعل هذا الفعل ذوا لا يتغير
عن طاله فلا يتغير ولا يجمع فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند بل بان يجمع المضاف
التي لا تتغير ويعد اي بعد ذاك المخصوص بالمدح كما في نعم نحو حبذا الرجل زيد فحب فعل

ماض ذافاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح واعرابه اى اعراب المخصوص بعد
 هذا كاعراب مخصص نعم فالوجهين المذكورين وقال بعضهم المخصوص بعد هذا عطف
 بيان وقيل اذا ائدة والمخصص فاعل ويجوز ان يقع قبل المخصص اى قبل مخصص هذا
 او بعده اى بعد مخصص هذا تمييز نحو هذا رجلا زيد وهذا زيد رجلا ولم يخرج في نعم
 وبئس فاختير التمييز عن المخصص فلا يقال نعم زيد رجلا لان اسم الاشارة في الالهام ليس مثل
 الضمير في نعم رجلا زيد فيحتاج الى التمييز الا اهم تركوا التمييز هنا دون الضمير في نعم وبئس جاز
 ترك التمييز هنا دون نعم وبئس اى فيقال هذا زيد ولا يقال نعم زيد تفضيلا للمظهر على المضمحل
 وامنا من الالتباس في المخصص فير عند تركه بالفاعل بخلاف نعم حيث لا يلزم ترك الضمير فيه
 التباسه بالفاعل فيما اذا كان المخصص معرفا باللام او بالاضافة نحو نعم رجلا السلطان او
 عبد السلطان فانه لو قيل نعم السلطان واريد نعم الرجل السلطان لا لتبس المخصص بالفاعل
 فحمل عليه فيما اذا لم يلتبس نحو نعم رجلا زيد طرد الباب او حال نحو هذا محمدا رسولا لله
 وحبذا رسولا محمدا عليه الصلوة والسلام على وفق المخصص الجار والمجرور صفة لقوله
 تميزا وحال اى كائنا على وفق المخصص اى على موافقة المخصص في الافراد والتثنية
 والجمع والتذكير والتانيث وانما وجب الموافقة لاتحادها فيا صدقا عليه ولكونه عبارة
 عن المخصص فلا جرم يوافقه والحق ان يقول على وفقه ليقدم المخصص الا انه وضع المظهر
 موضع المضمحل لزيادة التوضيح لئلا يتوهم عوده الى غير المخصص عن الفاعل وغيره ثم لما فرغ
 من تقسيم الاسم والفعل شرع في تقسيم الحرف فقال الحرف ما دل على معنى في غيره
 اى حاصل في غيره اى مدلول لغيره تضمننا او مطابقة كاللام فانه يدل على معنى حاصل
 في الاسم اى مدلول له دلالة تضمن لانه يدل على معنى اى على تعريف يدل عليه الاسم
 الواقع بعده تضمننا باعتبار الوضع التركيبي وكلم فانه يدل على معنى حاصل في الفعل اى
 مدلول له دلالة تضمننا لانه يدل على معنى اى على نفي يدل عليه الفعل الواقع بعده تضمننا باعتبار الوضع
 التركيبي وكلم فانه يدل على معنى حاصل في الجملة اى مدلول لها دلالة مطابقة لانه يدل على معنى يدل
 عليه الجملة المقترنة بهما مطابقة وذلك المعنى هو تقريبي ما سبقها وقيل معنى قوله ما دل على معنى في غيره
 ما كان علامة لتحقيق معنى في غيره ولا معنى له في نفسه وكلمة في بمعنى الباء او على حقيقتها وقد سبق الكلام
 في هذا كله في تعريف الاسم على سبيل التوضيح والتشريح فلا نشغل بذلك هنا ومن ثم اى لاجل

عشرة من الدراهم فانه يصح ان يقال الدراهم عشرة والتبويض وعلامة ان يصح وضع لفظ البعض
مكانه نحو اخذت من المال فانه يصح ان يقال اخذت بعض المال وزائدة في غير الموجب نحو
ما جاءني من رجل وهل جاءني من احد خلافا للكوفيين والاختفش فافهم جوزوا زيادتها
في الموجب في اسم الجنس ايضا وقولهم قد كان من مطر وشبهه متناول جواب سوال
حيث زيدت من في الموجب فاجاب عنه بانه متناول بالحمل على التبويض اي قد كان بعض من
مطر او شيء من مطر والى للانتهاء اي لانتها الغاية اي لانتها الغيا كقوله تعالى
ثم امتوا الصيام الى الليل وقولك خرجت الى السوق ومبغني مع قليلا اي زمانا قليلا او
مجيبا ارا بجهته بمعنى مع كون ما بعده داخل في حكم ما قبله نحو قوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم
الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونه لانتها الغاية ومبغني مع
كثير اي زمانا كثيرا وحينئذ يدخل ما بعده في حكم ما قبله نحو اكلت السمكة على راسها
اي مع راسها وقوله كثيرا اشارة الى مجيئه بمعنى الى قليلا ويختص حتى بالظاهر
اي الاسم الظاهر فلا يقال هتاه وحتاك استغناء عنها بالى والاصوب التمسك في ذلك
بالاستعمال خلافا للمبرم فانه اجاز دخولها على المضمر ايضا وفي الظرفية اي يجعل
ما بعده ظرا لما قبلها حقيقة نحو زيد في الدار والمال في الكثير او توسعا واعتبارا نحو
نظرت في الكتاب والنجاة في الصدق ومبغني على قليلا اي زمانا قليلا كقوله تعالى
ولا صلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق اي لالصاق الفعل
بالجور حقيقة نحو به داء او مجازا نحو مرتت بزيدا اي اللصق مروي بمكان يقرب منه زيد
والاستغناء اي الدلالة على ان دخلت هي عليه لانه الفعل يستعان به نحو كتبت بالقلم
والمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر اي مع ثياب السفر والمقابلة نحو اخذت
هذا الثوب بدرهم والتعدية اي لجعل الفعل اللازم متعديا مثل الهزلة والتضعيف
في اكرمت زيدا او كومت زيدا نحو ذهبت بزيدا اي اذهبتة وخرجت بعرواى اخرجته
واما ضرها التعدية بذلك لانه لا يمكنه يستعمل بمجى التعدية للفعل القاصر عن المفعول به
وفي هذا المعنى مشترك جميع حروف الجر والظرفية نحو اطلبوا العلم ولو بالصين او ولو
بالصين وزائدة في الخبر اي في خبر المبتداء في الاستفهام اي وقت الاستفهام
نحو هل زيد بقائم والنفي نحو ليس زيد بقائم وما زيد بقائم قياسا اي زيادة قياسية

او زيادة قياس او زيادة بلائس القياس ولتأمل ان يقول ان ذكر مطلق الاستفهام
 يتناول الهزة وهل ومطلق النفي يتناول ليس وما ولا المشبهتان بليس ولا التبرية
 والمحكم مخصوص بهل و بليس وما المشبهة به وقيل بلا التبرية ايضا نفى اطلاق الاستفهام
 والنفي نظر ولعله اراد الاستفهام والنفي المعهودين في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور
 هو الاستفهام بهل لا مطلق الاستفهام والنفي بليس او ما المشبهة به فلا يقال ازيد تقام
 وفي غيره اى في غير الخبر المذكور فكما عاى زيادة سماعية او زيادة سماع مثل مجيبك
 زيد ومجيبك درهم فقوله بمجيبك في هذا المثال مبتداء ودرهم خبره فالباء زائدة في المبتداء
 سماعا بمجيبك زيد على العكس والباء زائدة في الخبر سماعا والنفي بيده اى النفي بيده اى نفسه
 فالباء زائدة في المفعول قال الله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة اى لا تلقوا انفسكم الى
 الهلاك بترك الجهاد فانكم اذا تركتم الجهاد غلبت الاعداء فتهلككم واللام للاختصاص
 سواء كان اختصاص ملك نحو المال لزيد او اختصاص استحقاق نحو الجمل للفرس او اختصاص
 نسبة نحو فلان ابن له والتحليل سواء كانت العلّة سببا غائبا نحو ضربت للتاديب فان
 التاديب علّة غائية لقصد الفعل لاجلها او سببا باعثا ليس غاية يقصد قصد ما خرجت
 لمخافتك فان المخافة ليست علّة غائية يقصد الفعل لاجلها بل هي سبب باعث على الخروج وزائدة
 نحو قوله تعالى رد ف لكم اى رد ف لكم لان رد ف متعدد بنفسه وبمعنى عن مع القول
 نحو قلت له اى لم يفعل الشراى قلت عنه وقال الله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا
 لو كان خيرا ما سبقونا اليه اى عن الذين امنوا وبمعنى الواو فى القسم صفة الواو
 متعلق بالظرف المستقر اى بمعنى الواو والكائن فى القسم اى بمعنى واو القسم للتعجب
 اذا كان الجواب امرا عظيما نحو الله لا يؤخر الاجل بمعنى والله ولا يقال لله لقد طار الذباب
 ورب للتقليل اى لتقليل افرادها ما دخلت عليه كم لتكثير افرادها ما دخلت عليه هذا
 هو الموضوع له الاصل ثم استعمل لكثرة استعمال لا فى ضده حتى صارت فى معنى التكثير
 كالحقيقة وفى التقليل كالحجاز المحتاج الى القرينة كقولك رب بلد قطعت وتطيرها فى ذلك
 قد فاتها عند الواضع للتقليل ثم استعملت فى التكثير فى مقام المدح كقوله تعالى قد عظم الله
 الذين وذهب الاخفش الى انه اسم وهو مختار صاحب مفتاح واستدل عليه بوجوه الاول
 انها فى مقابلة كم الجزية لكونها للتقليل وكون كم للتكثير وهو اسم بالاتفاق فكذا ما

فتلكم

بقابله والثاني انما نجد فيه لازم حرف الجر وهو التعدية اى تعدية الفعل ومعناه الى ما يليه لان عامله قد يكون متعديا بنفسه بخورب رجل كريم اكرمت فان اكرمت متعدى بنفسه ويمكن ان يجاب عنه بان جواز ذلك لضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل فيعمل بحرف الجر فكان حرف الجر في مثل ذلك لتقوية العامل الضعيف وفيه نظر لان العامل الضعيف بالتأخر انما يتقوى باللام فقط لا فادها التخصيص كقوله تعالى لولهم يرهون وكقوله تعالى ان كنتم للوئيا تعبدون واما تقوية غيرها فغير معهود في كلامهم والثالث انه لو كان حرف جر لما جاز بخورب رجل كريم اكرمت لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضمير ذلك الحرف معا فلا يقال لزيد ضي بنه فعلم انه اسم واعتذر عنه اصحابنا ارحم الله تعالى بان اكرمت صفة والفعل الذى تعلق به رب رجل محذوف اى رب رجل كريم اكرمت اكرمتى وبخو ذلك لان رب لا تدخل الا على نكرة موصوفة عاملها محذوف غالبا كما ذكر في المتن والرابع انه لو كان حرف جر لما جاز ظهور الفعل في بخورب رجل كريم جاء في في جوابه من قال ما جاءك رجل لما عرفت ان اظهار عامل الظرف المستقر لا يجوز وقد صرح المصنف بظهور الفعل في بخورب رجل كريم حصل ويتعلق به محذوف رب على وجه القيام لا على وجه الوقوع وهذا دليل على اسمية ولها صدر الكلام حملا على كم الجزية التى هى بعضها لكونها الانشاء الثقيل وكون كم لانشاء التكثير ولكم الجزية صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة اما اختصاصها بنكرة فلتحقق معنى التقليل الذى هو مدلول رب لان التقليل لها يلحقها اذا النكرة مجهولة يجتمل التقليل والتكثير بخلاف المعرفة فالحاها ما متعينة قلتها كالمفرد والمثنى او كثرتها كالمجمع فلا يفيد التقليل واختصاصها بنكرة موصوفة فلتحقق معنى التقليل ايضا لان الموصوف اخص من غير الموصوف والاختصاص قلما هو الاعم الا ترى ان الرجل العالم اقل من مطلق الرجل والرقبة المؤمنة اقل من مطلق الرقبة ولورود الاستعمال على ذلك وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب فلذا قال على الاصح وهذا مذاهب ابى على وابن السراج ومن تابعها وفعالها اى عاملها ما ض ولو كانت مكفوفة بما لكونها للتقليل المحقق الواقع وذا لا يتصور الا في الماضى محذوف مرفوع على انه صفة ما ض بخورب رجل كريم لقيته فلقبته صفة رجل والفعل الذى تعلق به رب محذوف وانما حذف لحصول العلم به لان الجار والجرور يدل على الفعل العام وهو كائن او حاصل ولانه انما حذف بقربية السؤال لان الاكثر ان يكون رب جواب سوال ظاهر ومقد

فكان سائلا يقول هل اكرمت من لقيتته فتقول رب رجل لقيتته اى رب رجل لقيتته اكرمتنى ايقول
هل اكرمت من لقيتته فتقول رب رجل لقيتته اى رب رجل لقيتته اكرمت وعلى هذا فقولنا قال غالبا
اى حذافا غالبا اوزمانا غالبا لان قد جاءت رب رجل كريم حصل وقد تدخل رب
على مضموم مبهم ليس له مفاد معين ميم بنكرة منصوبة على الها تميز لان الضمير لما كان
مبها ههنا احتاج الى التميز بخوربه رجلا وهذا الضمير نكرة كالضمير فى نعم رجلا وهذا
الضمير مفرد مذكور لا يفر تقول ربه رجلا وربه امراة وربه رجلين وربه امراءتين
وربه رجال اوربه نساء لان ما نداء الى شئ فى الذهن لا الى شئ تقدم ذكره ليجب مطابقة
خلافا للكوفيين فى مطابقة التميز فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
فيقولون ربه رجلا وربها رجلين وربهم رجلا وربها امراة وربها امراة ورهن سنة
ويحققها اى ويلحق رب ما الكافة اى لما نقتضيه العمل فتدخل رب بعد الحق ما على
الجملة الاسمية والفعلية نحو ربما زيد قائما وربما قام زيد قال الله تعالى ربما يود الذين
كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم فتمحوقول الشاعر ربما ضربته بسيف وواوها
تدخل على نكرة موصوفة اى واورب او واو يقدر بعد هارب وفى عدها من خوف
المجرى ستاح لان الجار هو رب المقدر بعدها والواو والعاطف ويدخل هذه الواو على
مظهر منكر موصوف كقوله وبلدة ليس لها انيس وواو القسم وهى انما يكون عند
حذف الفعل اى لا يكون الا عند حذف الفعل لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا
من اصلها وهو الباء فلا يقال قسمت او حلفت او احنف والله لغير السؤال فلا يقال
والله احبس فى الاستعمال بخلاف باء القسم مختصة بالظاهر فلا يقال وك لا ضلن
كذا خطأ الرتبة عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وخص منها الظاهر لاصالة
ثم اعلم ان قوله واو القسم مبتداء والجملة التى بعدها خبر وقوله لغير السؤال خبر آخر وقوله مختصة
خبر آخر وقوله بالظاهر صلة الاختصاص والباء دخلت فى المختص به دون المختص بالياء مثلها
اى مثل الواو فى الاختصاص بمحذوف الفعل وكونها لغير السؤال فلا يقال احنف بالله ولا بالله
اخرى مختصة باسم الله تعالى نحو تالله لا يكيدن اصنامكم ولا يقال تالوجن وتالرحم لانها
مبدلة عن الواو فلم يدخل الا على لفظة الله تقليدا لما لها عن محال اصلها وهو الواو بتخصيص
بعض المظارات وخص منها ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء

اعم منها اى من الواو والتاء فى الجميع اى فى جميع ما ذكر اى فى حذف الفعل وكونها
 لغير السؤال والدخول على المظهر والدخول على اسم الله تعالى فان قيل قوله فى الجميع
 يتناول الاختصاص المذكور ايضا ولا معنى لاعمية الباء حيث لا يصح ان يقال الباء يوجد
 مع الاختصاص بالظاهر بدونه لكان التنا فى قيل معنى كونه اعم فى هذه الامور
 هذا لا يختص بهذه الامور بل استعمالها اعم من ان يكون فى هذه الامور او خلافا فيجوز
 فيها اظهار الفعل نحو اقسمت بالله واستعمالها فى قسم السؤال نحو بالله اجلس واستعمالها
 فى كل قسم ظاهر او مضمر نحو بالله وبالرحمن وبالرحيم وبك لا فعلن كذا ويتلقى ان
 يجاب القسم باللام وان فى الاثبات نحو قوله تعالى تالله لا اكدن اصنامكم وقوله
 تعالى ان سعيكم لشتى فى جواب والليل اذا يمشى وحروفا النفي فى النفي كقوله تعالى
 والليل اذا سعى ما ودعك ربك وما قلى ويجوز جوابه اى جواب القسم اذا عترض
 اى وقت توسط القسم بين جزئى الجملة القسمية نحو زيد والله قائم وضرب والله زيد
 وان تذهب والله اذهب والتقدير فى زيد والله قائم والله لزيد قائم وفى ضرب والله
 زيد والله لقد ضرب زيد وفى ان تذهب والله اذهب والله لان تذهب اذهب او
 تقدم اى تقدم القسم ما يدل عليه اى على الجواب نحو زيد قائم والله وضرب زيد
 والله والهلل والله والتقدير فى زيد قائم والله لزيد قائم وفى ضرب زيد والله والله
 لقد ضرب زيد وفى الهلال والله والله لهذا الهلال وانما حذف الجواب فى هاتين
 الصورتين لانهما توسط القسم بين ما هو جوابه فى المعنى وتقدم القسم ما هو جوابه
 فى المعنى استغنى عن الاعداء ثم اعلم ان كلمة ما فاعل تقدم ومفعوله ما اتصل به من الضمير
 وعن المجاوزة نحو رميت السهم عن القوس وعلى الاستعلاء اى لا يستعلاء
 شئ على شئ حقيقة نحو زيد على السطح او حكما نحو عليه دين وقد يكونان اى يكون عن
 وعلى اسمين للدخول من اى عند دخول من عليهما يعنى اذا دخل من على يكون بمعنى
 الفوق نحو قوله عذرت من عليه بعدما ائتمرها اى من فوقه واذا دخل من على عن يكون
 بمعنى الجانب نحو جلست من عن يمينه اى من جانب يمينه والكاف للتشبيه نحو الذى
 كزيد عندي وقوله عليه الصلوة والسلام كما تكونوا يولى عليكم تشبه التولية بالكون
 فى الملازمة بخيرا وشراى يولى عليكم تولية مثل كونكم فى الخير والشر الكاف فى قولهم

خلق الاشياء كما شاء كان التشبيه لم يرد لها معنى آخر وجه التشبيه تعلق الخلق الجارح بكل المشبه
والمشبه والمشبه به من غير تفرقة أي خلق الاشياء خلقا مثل خلق شئ وهذا تشبيه الخلق الخارج
بنوع من المخلق المتصور في ذهن في تعلق كما منها بالمشبه وكذا الكاف في قولهم حدثه حدثا كما يجب
أي حدثه حدثا مثل حدثه ويجب وهذا التشبيه بالحدث الخارج بنوع من الحدث المتصور في الذهن في تعلق كل
منها بالحدث أو الكم والكيف الذين يتعلق المحبة بالحدث باعتبارها وقد يكون للمقارنة في الوقوع نحو
أتيتك كاطلع الفجر على قترن الايتان وطلوع الشمس في الوقوع وزائده نحو ليس كمثل شئ وليس
مثله شئ ويمكن أن لا يكون الكاف فيه زائدة بل يكون من باب نفي المثل على سبيل الكناية لانه
يلزم من نفي مثل المثل أن لا يكون له مثل لانه لو كان له مثل لكان مثله مثل بالضرورة وقد قلنا
ليس كمثل شئ فيلزم نفي المثل وقد تكون الكاف اسما كقوله فيمكن عن كالمبرد المبرم و
يختص الكاف بالظاهر فلا يقال كاستغناء بلفظ المثل عنها ولا نالها ودخلت على المضمر لا دى
الى اجتماع الكافين اذا شبهت بالمخاطب فيطرد المنع في الكل واما في قولهم وما انا كانت وما انت
كانا فلان ضمير المنفصل عندهم كالمظهر كذا في الصحاح ومذ ومند واما قد مدمع كونه فرعا
لكونها اخف للزمان الابتداء بدلا لاشتغال من قوله للزمان أي مذ ومند لا ابتداء الغاية
في الزمان الماضي نحو ما رايت مذ يوم الجمعة أي انتفى وويتى اياه من يوم الجمعة والظرفية
أي بمعنى في في الحاضر أي في الحال نحو ما رايت مذ شهرنا ومذ يومنا أي شئ روي
اياه في شهرنا وفي يومنا ولا يدخل على المستقبل لوضعه بالماضي والحال وضعا وحاشا وعدا
وخلا للاستثناء نحو جاء في القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد لكن حاشا يستعمل
في الاستثناء عن السوء لنزوه المستثنى عن حكم المستثنى منه نحو اساء القوم حاشا زيد لذلك
لا يحسن قولك صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزية ثم اسلم ان حاشا من حروف الجواز الاح
وعدا وخلا منها على الاضعف فان قيل لم يتعلق الجواز غنى حاشا وكيف يدخل الجواز على الجار وهو
اللام في قوله تعالى وقلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء قيل اللام زائدة وحاشا متعلق بمعد
والتقدير انصف كل موجود بالسوء حاشا لله فلا تنزه يوسف عن كل سوء لكن ما علمنا عليه من
سوء وهذا قريب ما يقال بالفارسية في المدح بالحسن في عيب خداست فلا نوال عيب نتوان
كفت لكن دروى عيبى نعى نمايد ثم لما فرغ من بيان الحروف المجازة شرع في بيان الحروف المشبهة
بالفعل فقال الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل وانما سميت

بشئ من هذا

منك
يظن

بشئ من هذا

هذه الحروف بهذا الاسم لكونها مشابهة للفعل في انقسامها الى ثلاثية ورباعية وفي البناء
 على الفتح كالماء وفي اقتضاها الاسماء وانما اخرجت ولعل لانها لا تشاء التثنية ولا تشاء التثنية
 بخلاف الاربعية السابقة لها اي هذه الحروف صدر الكلام سوى ان المفتوحة فهي
 بعكسها الفاء للتثنية اي لانها بعكس ما سواها اي يلزم فيها عدم الصدر والتعلق بغيرها و
 يلحقها اي يلحق هذه الحروف ما الكافة فتلحق هذه الحروف بعد لحوق ما الكافة عن العمل
 لان ما الكافة تكفيها عن العمل على الاصح لان ما الكافة اخرجتها عن بعض وجوه مشابهة للفعل
 وهي اقتضاها الاسماء ولان ما الكافة اذا دخلت عليها صارت فاصلة فقير صغيفة وقد
 تغل بمجل ما زائدة وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين اذا يلحقها ما على سائر
 الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل وعن لزوم دخولها على الاسم كقوله تعالى انما
 حرمت عليكم الميتة فان المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تقرره وان المفتوحة مع
 جملة الاصناف بادى ملازمة اي مع جملة واقعة بعدها في حكم المفرد بان تجعل الجملة
 بتاويل المفرد وطريق تاويل الجملة بالمفرد ان يجعل مصدر الخبر مضافا الى الاسم فيقال في بلغني ان
 زيدا منطلق بلغني انطلق زيدا ويجعل صار جزء الخبر مضافا الى الاسم ويقال في بلغني ان زيدا ان
 تقطع يفكر ك بلغني بشكر زيد عند اعطائك اياه او يجعل مصدر الخبر مضافا الى ما يضاف الى الاسم
 اذا كان ما يضاف اليه سببا له اي متعلقا له فيقال في بلغني ان زيدا ابوه قائم بلغني قيام اب
 زيد فان مصدر الخبر اضيف الى الاب المضاف الى الاسم وذلك الاربعة اسباب من متعلقاته
 وان لم يكن الخبر والجزء مصدر يقدر مصدر فعل عام ويضاف الى الاسم والى ما يضاف الى الاسم
 اذا كان ما يضاف اليه سببا له فيقال في بلغني ان زيدا غلام عمر و بلغني كون زيدا غلام عمر و على
 فقس ومن ثم اى من اجل ان المكسورة لا يعتبر معنى الجملة وان المفتوحة يجعلها في حكم المفرد
 وجب لكسراى وجب ايتان ان المكسورة في موضع الجملة اي في موضع يبق الجملة بمحاطها لم
 يكن في تاويل المفرد والفتح اي وجب ايتان المفتوحة في موضع المفرد اي في موضع يكون ان
 بما بعده وتاويل المفرد فكسرت الفاء للتفسير اي فكسرت همزة مارة ان ابتداء اي في ابتداء الكلام
 كقوله تعالى ان الله غفور رحيم وبعد القول الذي بمعنى الحكاية دون القول الذي بمعنى لظن
 والمتقوه لان معمول القول بمعنى الحكاية جملة محكية وبعد الموصول نحو الذي انك ضربته
 في الدار لان صلة الموصول لا يكون الاجلة وفحمت همزة مارة ان حال كونها فاعلة نحو

بلغنى انك قائم ومفعولة نحو عرفت انك قائم ومبتدأ نحو عندي انك قائم ومضافا اليها
 نحو حصل علم انك قائم لوجوب كون الفاعل والمفعول والمبتدأ والمضاف اليه مفردا وقسميتين فاعلمة
 ومفعولة ومبتدأة ومضافة اليها مجاز لان الفاعل هو ان بما بعدها لان وحدها وكذا البوابة
 وانما فتحوا بجدلولا وقالوا لولا انك منطلق انطلقت لانه ان كان ما بجدلولا مبتدأ
 محذوف الخ عند الهريسي والمبتدأ انما يكون مفردا وانما فتحوا بجدلولا وقالوا لولا انك قمت
 لقلت لانه ان كان بجدلولا فاعل لفعل محذوف وهو ثبت بذكره ان اي لو ثبت قيامك والفاعل
 لا يكون الا مفردا قال الله تعالى ولو اطمعنا صبرا اي لو ثبت صبرهم فان جاز التقدير ان اي فان كان
 موضع جاز فيه التقدير ان اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامر ان اي فتح ان وكسرها مثل ان
 يكون مني فاني اكرمه فحوان جعلته جملة اسمية جزائية وجبا كسرها جعلته بتاويل المفرد مبتدأ
 محذوف والخبر والجملة جزائية وجبا الفتح لان المبتدأ لا يكون الا مفردا اي قنات اكرامى اياه وكذا
 قول الفرزدق وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذ انه عبد القفا والهازم وشبهه فالكسر على
 انه جملة اسمية واقعة بعد اذ الفجائية اي فاذا هو عبد القفا والهازم والفتح على انها معها مبتدأ
 محذوف الخبر اي واذا عبودية للقفا والهازم ثابتة له واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ارى بمعنى اظن
 وضمير مفعول مالم يسم فاعله وقوله زيدا مفعول ثان وقوله كما قيل جملة معترضة وقوله سجيلا
 مفعول ثالث والهمزتان عطفان الخ المهيمن تحت الاذنين جمعها الشاعر بارادة ما فوق الولحد او
 بارادة ما مع حوالها تغليباً ومعنى عبد القفا والهازم اي لثيم يخدم قفاه اي هتمته ان يكتسب لياكل
 ويعظم قفاه ولها رمة قيل من كان هتمته ما يدخل في جوفه فقيمته ما يخرج من جوفه ولذلك اي
 ملأ جل ان المكسورة لا يغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم لان فائدتها
 التاكيد فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع جاز العطف على اسم ان المكسورة لفظا
 او حكما نفسا المكسورة اي سواء كانت المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمر اي حكما وهي التي
 وقعت بعد العلم نحو علمت ان زيدا قائم وعمر لانها وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما لاسيما
 مسدا للجزئين حيث قامت مقام مفعول العلم وقوله بالرفع متعلق بالعطف اي متلبسا بالرفع
 حلا على المحل دون المفتوحة حال اي متجاوز عن المفتوحة بمعنى لا يجوز العطف على اسم ان
 المفتوحة بالرفع وقيل ان المفتوحة كالمكسورة في صحة العطف على المحل مثل ان زيدا قائم
 وعمر فان قوله وعمر ومعطوف على اسم ان المكسورة بالرفع حلا على المحل وهذا المثال

غيره ذكر في بعض النسخ ويشترط في جواز العطف على الاسم بالرفع مضي الخبر لفظا نحو ان
زيدا قائم وعمر وعمر وعمر قائم اذا التقدير ان زيدا قائم وعمر وعمر ومنه
قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق اى نافية وانتم بغاة مدة بقائنا في خلاف
وعداوة وانما اشترط مضي الخبر لانه لو عطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر وقيل ان زيدا وعمر
زاهبان لادى الى كون الشئ الواحد معمولا لعاملين مختلفين اذ قوله زاهبان من حيث انه خبر
لزيد معمول ان لان زيدا معمولها ومن حيث انه خبر لعمر معمول لا ابتداء وهو باطل خلافا
للكوفيين فانهم لم يشترطوا مضي الخبر متمسكين بنحو قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما
بقينا في شقاق وسيبويه حله على تقدير الخبر ولا اثر في جواز العطف على محل اسم ان بدون
مضي الخبر لكونه اى اسم ان مبنيا كما في البيت المذكور وكما في قوله تعالى ان الذين امنوا
والذين هادوا والنصارى والصابئون بعطف قوله والصابئون على محل الذين قبل مضي الخبر
عند بناء اسم ان وهو الذين خلافا للمبره والكسائي فانها فرقا بين اسم ان المعرب
والمبنى في ذلك فاجاز العطف على محل اسمها المبني قبل مضي الخبر لفظا وحكما او شرطا في العطف
على محل اسمها المعرب مضي الخبر مثل انك وزيد زاهبان يجوز الحمل على محل اسمها
قبل مضي الخبر لكون اسمها وهو الكاف مبنيا وهذا باطل لان مانع العطف على محل اسم ان
قبل مضي الخبر لا يفرق بين اسمها المعرب والمبنى وقال الشارح رح الطاهر ان التقييد مذهب
الكسائي كما هو المذكور في كتب النحوي يعني جاز العطف على فعل اسمها عند الفراء قبل مضي الخبر اذا
كان اسمها مبنيا وعند الكسائي يجوز ذلك مطلقا سواء كان اسمها معربا او مبنيا والصحيح
ان مضي الخبر بشرط جواز العطف على محل اسمها مطلقا سواء كان معربا او مبنيا لان المانع المذكور
موجود مطلقا واستعمال الفصحاء على هذا ولكن كذلك اى مثلال المكسورة في جواز العطف
على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا وحكما نحو ما خرج زيد ولكن عمر خارج وخالد لان لكن
للاستدراك وهو لا ينافي في معنى الابتداء كما لا تنافي في التاكيد واما سائر الحروف فلم يجوز
العطف على محل اسمها لان الابتداء ولذلك اى ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة و
ان المفتوحة يجعلها بمعنى المفرد دخلت اللام اى لام الابتداء مع ان المكسورة تنم
زيدا لقائم دولتها اى دون المفتوحة فلا يقال بلغنى ان زيدا منطلق لان لام الابتداء انما
تدخل لتأكيد الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى المفرد ثم حق

هذه اللام ان يدخل اول الكلام لصدا وتساكنهم كرهوا اجتماع حرفين متوافقين في المعنى وهما
 كذلك لان معنى اللام هو معنى ان اعنى التاكيد وكلاهما حرفا لا ابتداء فكرهوا اجتماعهما
 فاخروا اللام وصدروا ان لانها عاملة واللام غير عاملة والعامل احرى بالتقديم على ما ليس
 بجامل فادخلوها على الخبر اذ فصل بينهما وبين ان بالاسم نحو ان زيدا قائم او على الاسم
 اذ فصل بينهما اي بين الاسم وبينها اي بين ان يظرف هو خبر مقدم نحو قوله تعالى
 وان من شيعة لابراهيم او على ما بينهما اي بين الاسم والخبر من معمول الخبر المتقدم
 عليه نحو ان زيدا الطعامك اكل وان زيدا الفى الدار قائم ودخل هذه اللام في لكن اي في
 خبرها او في اسمها اذ فصل وفي متعلق الخبر المتقدم ضعيف وذهبا لكوفيون الى دخول
 اللام مع لكن ايضا كان متمسكين بقوله ولكننى في حبها الحميد والحميد الذى امرضه الحشق
 وبانها لا تغير معنى الجملة كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرض فيلحق بها كما يلحق بان
 والجهريون استضعفوه وقالوا كان حق اللام ان يمتنع الحاقها بان ايضا لطلان صداق
 اللام بالتوسط لكنه اغتفر فيها لقوة مناسبتها بان لاتحاد معناهما وهوتا كيد الجملة
 والابتداء فبقى في غيرها على الامتناع وحلوا البيت على الشذوذ كقوله ام الخليلس لجوز
 شهرة ترضى من الشاة بعظم الرقبة حيث دخل اللام في خبر المبتداء بدون ان او على ان
 اصل لكننى لكن اسنى فقصركا يقال علماء في علماء وايش في ايشى فاللام دخلت في خبر
 ان المكسورة لا في خبر لكن وتخفف المكسورة اى ان المكسورة الهزئة لتقل التشديد
 وكثرة الاستعمال فيلزمها اى المكسورة بعد التخفيف اللام سواء اعلمت او اهلست
 اما فى الاهال فلفرق بين المخففة والنافية واما فى الاعمال فللطرود والجمهور على عدم
 لزومها فى الاعمال لمحصل الفرق بالعل وقال ابن مالك رح يلزم اللام مع الاعمال عند
 خوف اللبس بالنافية وذلك فى المبني والمقصود واختلف فى هذه اللام فذهب ابو على
 واتباعه الى ان هذه اللام ليس لام الابتداء والا لوجب التعليق فى ان علمت زيدا قائم و
 لما دخلت فيها لا يدخل لام الابتداء نحو قوله بالله ربك ان قلت لمسلما وذهب جماعة الى
 انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان التعليق انما يجب لو دخلت على المفعول الاول وهما
 دخلت على المفعول الثانى والبيت محمول على الشذوذ ويجوز الغاؤها اى الغاء المكسورة
 بعد التخفيف عن العمل وهو الغالب لفوات الشبه اللفظى وهو كوفها ثلاثية مقنونة الآخر

كقوله تعالى ان كل ما جيع لدينا محضرون ويجوز اعمالها نحو قوله تعالى وان كلا لما يوفيتهم فتحفيف
 وعند الكوفيين يجب الغاؤه والاية حجة عليهم ويجوز دخولها اي دخول ان المكسورة
 بعد التحفيف على فعل من افعال دواخل المبتداء والخبر نحو باب كان وباب علمت لئلا
 يخرج ان المكسورة عن اصلها وهو دخولها على الجملة الابتدائية بالكلية وحينئذ يلزم اللام
 نحو قوله تعالى وان كانت لكبية وان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين الا
 اذا كان ذلك الفعل دعاء فيحذف لا يلزم اللام لان اللام انما تلزم للفرق بين ان المحففة وان
 النافية والدعاء لا يدخله ان النافية فلا ليس خلافا للكوفيين في التعميم اي في تعميم
 دخولها على كل فعل وتمسكوا بقوله بالله ربك ان قتلت مسلما وجبت عليك عقوبة المتعد
 ولقولهم ان تزنيك لنفسك وان تشينك عليه مكتب لهينه وذلك عند البصريين شاذ
 تحفف المفتوحة اى ان المفتوحة الهزرة فتعمل المفتوحة بعد التحفيف في ضمير شان مقد
 ابقاء لعملها القوة سببها بالفعل على ما بينا في ضمير الشان كقولنا اشهد ان لا اله الا الله وانما
 اعلمت في ضمير شان مقد ليحصل بينها وبين الجملة التي يليها ربط من حيث اللفظ بسبب هذا
 الاسم لان لها باسمها ارتباط ولا سمها بخبرها ارتباط فيجعل بينها وبين الجملة التي هي خبر
 اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي لارتباط بينهما معنى وذلك لانهما حرف موصول
 وهي مع جلستها في تقدير المفرد اى المصدر اذ هو حرف مصدره فكان ان وحدها بعض حروف
 ذلك المفرد فتدخل ان المفتوحة بعد التحفيف على الجمل مطلقا مفعول مطلق اي دخولها مطلقا
 او مفعولا فيه اى زمانا مطلقا اى سواء كانت اسمية او فعلية سواء كان فعلها مفعولا او مبتدأ
 والخبر اولا وشذاعمالها اى اعمالا المفتوحة بعد التحفيف في غير اى غير ضمير الشان كقوله
 فلوانك في يوم الرضاء سالتني فراقك لم انجل وانت صديق فالشاعر يصف نفسه بكالوجود
 يعنى فراقك على اشد من كل شديد ووصالك احب الى من كل محبوب ومع ذلك اى مع فرط
 حب الوصال لوسالتني فراقك لاجبت الى ذلك طلبا لوضائك وتحصيل اموال ففي هذا البيت
 بيان كمال مبالغة في ارضاء العاشق المعشوق ويلزمها اى ان المفتوحة المحففة مع الفعل
 ظرف اى عند دخولها على الفعل واحال اى يلزم ان حال كونهما مقرنة بالفعل السبين كقوله
 تعالى علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقوله واعلم فعل المراء ينفعه ان سوف ياتي
 كل ما قدرا او قد كقوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم او حرف النفي كقوله تعالى

افلا يرون ان لا يرجع اليهم وكقوله تعالى يحسب ان لم يره احد وكقولك علمت ان ما خرج
زيد وعلمت ان ان يخرج زيد واما يلزمها احد هذه الحروف ليكون عوضا عما ذهب عنها من
حذف احدى لو بدبها واسمها وهو ضمير الشأن والفرق بينها وبين ان المصدرية في قول
الوهلة لان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيئا من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل
بتأويل المصدر معنى فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها الضعفها واما عينت هذه الحروف للتعويض
والفرق لانها مختصة بالافعال فلما ذهب عنها ما به مشاهبة الافعال عوض عنه ما هو المختص
بالافعال ثم المراد بالفعل المتصرف اى ويلزمها مع الفعل المتصرف احد هذه الحروف بخلاف
الفعل غير المتصرف نحو قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وقوله تعالى وعسى ان يكون
قد اقترب اجلهم حيث لا يلزم فيه ذلك لعدم الحاجة الى الفاصل لان ان المصدرية لا يدخل على
فعل غير متصرف واما قال مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم لا يلزمها احد هذه الحروف لانها
حينئذ لا يشبه بان المصدرية فلم يخرج الى الفرق والتعويض ولكن يجوز مع الجملة الاسمية التضييق
بلا خلاف نحو قولنا اشهد ان كماله الا الله وبادات الشرط نحو علمت ان من ضربك اضربه او يكلم
نحو علمت ان كرم غلامى ويجوز التجرد عن ذلك نحو قوله في فئته كسيوف الهند قد علم ان هالك كل
من يخفى ويشغل وكان التشبيه نحو كان زيدن الاسد وقد تكون للشك نحو كانك تمشى
وتخفف اى كان قتلنى بعد التخفيف عن العمل على الافصح اى على الاستعمال الافصح كقوله
وصدر مشرو اللون كان ثدياه حققتان ويجوز فيها بعد التخفيف تقدير ضمير الشأن قياسا
على ان المفتوحة للتخفة كذا قالوا ويجوز بان لا تقدر لعدم الدامى اليه وهو كمال الشبه بالفعل
ولكن للاستدراك اى لطلب درك السامع برفع ما عسى ان يتوهم وهذه الكلمة مفردة
قال الكوفيين هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرية بالكاف الزائدة واصلا لا كان فنقلت
كسرة الهزرة الى الكاف وحذفت الهزرة يتوسط لكن بين كلامين متغاثرين معنى
اى متغاثرين نفيا واثباتا من حيث المعنى لان معنى الاستدراك دفع توهم يتولد عن كلام
سابق فاشبهه الاستثناء فكما ان الاستثناء يستدرك فيه بحرف الاستثناء النفي بالايجاب
والايجاب بالنفي والمقصود المتغاثر المعنوى فكذا ههنا اذا للفظى قد يكون نحو جاء في زيد
لكن عمرو ولم يجيء وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرو سافر قال الله تعالى ولوا ربكم كثيرا
لفشلتم الى قوله ولكن الله سلم اى لكن الله لم يربكم كثيرا وتخفف لكن قتلنى بعد

كذلك الاستدراك يستدرك فيه بالنفي بالايجاب

فان قيل هذا منقوض بخومنت البارحة حتى الصباح فان الصباح ليل جزء من البارحة قيل المراد
من الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما والصباح وان لم يكن جزء من البارحة لكنه قريب منها
والقريب من الشيء في حكم الجزء منه او يقال ان كلامه محمول على حذف معطوف اي جزء من متبوعه
او قريب من متبوعه فلا يشكله بخومنت البارحة حتى الصباح وانما اشترط كون معطوفها جزء
من متبوعه ليفيد هذا العطف قوة في المعطوف نحو قدم الجيش حق الامير اضعفا نحو
قدم الحاج حتى المشاة وذلك لان عطف الجزء على ما يتعلق بالنسبة جملة يكون من حيث المعنى
تاكيدا وتخصيص بعض لاجزاء بالتاكيد دون بعض لا يكون الا بتحقق ميزله عن غير من الاجزاء
يوجب احتمالا في ثبوت الحكم فيه من قوة اضعف ولما استلزم الجزء وجب احتمالا ان ثبوت
الحكم من قوة اضعف ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار لفعل ذلك ليفيد ما هو من
لوازم صحته وهو القوة والضعف في تحمل لمحوها تلك النسبة وهذا ما هو منظور في وضعه
اذ حتى وضعت للتدرج اي يعطف بها جزء من المتبوع لا فائدة هذا الغرض وهذا وان كانت
يتأتى في الواو وغيرها ايضا لكن لم يقصد في وضعها واذا افاد هذا المعنى ما هو جزء حقيقة
افاد ما هو في حكم الجزء حكما بخومنت البارحة حتى الصباح وقوله ليفيد قوة اضعفا يتعلق
بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء من المتبوع يفيد قوة اضعفا واو اما وامر
يشترك في الخا لا امرين او الامور مبهما اي غير معين وهو في غير الموجب نحو قوله
تعالى ولا تقطع منهم امنا وكفورا على اصلها اي لاحد الامرين مبهما والعموم مستفاد من وقوع
الاحد البهم في سياق النفي ثم اعلم ان او اما ما سواء في المعنى لا ان او يفارق امانة انك
في اما تبنتي ولا الكلام على الشك وفي او ابتداء على القطع ثم يظهر الشك وفي ان او يحكي معنى
الى او لا او يحكي ايضا للاضراب نحو قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون بل يزيدون
بمخلاف اما فان قيل بل للاضراب وتدارك الغلط ولا يصح ذلك في اخبار الله تعالى فامعنى الاضراب
في كلامه تعالى قيل معنى الاضراب في كلام الله تعالى ان الاول كان اخبارا ما عند الناس فاضرب
عما يغلط فيه الناس من عدوهم وقالوا يزيدون اي ارسلنا الى جماعة عدوهم عند الناس مائة الف
وليس كذلك بل يزيدون فامر المتصديرا حتر از عن الام المنقطعة زفرة لخمرة الاستفهام
دون هل لان الهزة غريقة في الاستفهام والمراد من هزمة الاستفهام اعم من ان يكون لفظا او
تقديرا كقوله لعمرى ما اورى وان كنت داريا سبع رمين الجهم بثمان يليها اي يلج المتصلة

اى يقرها ويتصل بها احد المستويين وفي بعض النسخ احدا لمرتين والاخر اى يلى المستوي الاخر
 او الامر الاخر الهزئة اى هزئة الاستفهام اى وان كان يلى الام المتصلة اسم مفرد او جملة ضمنية
 يلى الهزئة ذلك نحو ارجل في الدار ام امراء واصرب زيدا ام اكرم عمر ونجلاى او اوما دام المنقطعة
 فانه لا يلزم ان يليها احد المستويين والاخر الهزئة بعد ثبوت احدهما اى بعد ثبوت العلم
 بمصو لا احدا لمرتين مبهما عند المتكلم لا على التعيين لطلب التعيين المجاز والمجور مرتبط
 بقوله يليها ومن ثم اى ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهزئة لم يحجز هذا
 التركيب وهو اريت زيدا ام عمر اى حيث لم يلى احد المستويين الهزئة لان احد المستويين
 زيد وعمر ولم يلى ام احدهما بل ولى اريت وهوليس احد المستويين وقال سيبويه هو جائز
 حسن وا زيد اريت ام عمر احسن ولعله اعتبر المعنى اذ المعنى اريت زيدا ام اريت عمر
 ومن ثم اى ولاجل انها لطلب اليقين بعد العلم بثبوت احدا للجنتين عند المتكلم كان جوابها
 اى جواب ام المتصلة بالتعيين دون نعم اول فيقال فى جواب رجل فى الدار ام امراء
 رجل او يقال امراء بتعيين احدا للجنتين ولا يقال نعم اول والمنقطعة اى ام المنقطعة
 كبل والهزئة اى للاضراب عن الاول مع الشك فى الثانى مثل انها اى هذه القطعة لا بل
 ام شاة اى بل هى شاة كانه ظهر لك قطيعة من بعيد فقلت على ظنك انها لا بل اى القطيعة
 التى قراها لا بل هذه جملة خبرية لان المتكلم لما رأى تلك القطيعة اعتقد كونها ابل لا شك
 فاخبر عنها جزما فاذا قرب منها علم انها ليست با بل فاعرض عن هذا الاخبار ثم شك انها شاة
 ام شئ اخر فان قيل هذا من باب عطف الانشاء على الخبر قيل هى استفهام مستأنف فلا
 يلزم عطف الانشاء على الاخبار والعطف بالتاويل لانه لما اضرب من الاول وشك
 فى الثانى كان كانه قال بعد قوله انها لا بل ليست كذلك فقال ام شاة اى هى غير شاة
 ام شاة فيؤول على هذا الوجه الى المتصلة من حيث المعنى واما قبل المعطوف عليه لازمة
 مع اما فقوله واما مبتداء وقوله لازمة خبره وقوله قبل المعطوف عليه ظرف لازمة قبل المعطوف
 عليه مع اما العاطفة استعمالا جائزة مع او نحو جاءنى اما زيد واما عمرو وجاءنى اما زيد
 او عمرو وذلك لان وضع اما العاطفة لبناء اول الكلام على الشك واما او فيجوز ان يجعل كذلك
 بتقدير اما قبل المعطوف عليه لها ويجوز ان يجعل دالة على عرض الشك وذهابا بوعلى الفارسي
 رج الى ان اما ليست بعاطفة لتقدم الواو عليها وتقدمها على المعطوف عليه فلو كانت عاطفة

لما دخل واو العطف عليها ولما تقدم على المعطوف عليه اجيب بان اما المقدمة ليست بجاطفة بل هي للشك المحض من غير معنى عطف واو او الداخلة عليها ليست للعطف كيف وهي للجمع المقصود بما احد الشيين بل هي زيدت لتأكيد العطف لحي اما غير عاطفة ايضا كما زيدت مع لكن العاطفة كذلك الاضا وجبت ههنا لمقاربتها غير العاطف في التركيب بخلاف لكن فان الواو معها جائزة لعدم مقاربتها من غير العاطف في التركيب وكلا وبل ولكن لاحدهما اي لاحد الامرين صحيحا لكن لا لتقي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع فلا يجي الابدال الايجاب ولا يعطف بها الا الاسم وعطف المضارع بها تادرو بل للاضراب ومعنى الاضراب جعل الاول موجبا او غير موجب كالسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه فيحتمل ان يكون صحيحا او غلطاً كما انه غير مذكور اصلا وما بعدها في الموجب موجب بالانفاق وفي غير الواو بخلاف قال الجمهور موجب بمعنى لكن فيه قال البرد منفي فما جاء في زيد بل عمر معناه عندهم بل جاء في عمرو وعنده بل ما جاء في عمرو ولكن للاستدراك مع معاكسة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى كما مر في لكن المشددة ولكن لازمة للنفي اي لسبق النفي استعلا نحو ما جاء في زيد لكن عمرو ونفي محي زيد باق بحاله لم يكن الحكم به غلط منك وانما وجبت بلكن دفعا لوهم المخاطب ان عمرو والمجيي ايضا للملازمة بينهما في سبب من الاسباب فيكون نقيضة لايحتمل لزمت سبق الايجاب نحو جاء في زيد لا عمرو ثم لما فرغ من حروف المحاطفة شرع في بيان حروف التنبيه فقال حروف التنبيه الا واما وها وسميت لها التنبيه المخاطب بها فالوا واما لتأكيد مضمون الجملة ابتداء بها الكلام لا يقاط السامع وتنبيه ليتكلم الجملة في ذهنه وتدخلان على الجملة خبرية او طلبية امرا او نهي او استفهاما او تمنيا او غير ذلك دون المفرد بخلافها فاتها تدخل المفردات وتكثر في اسماء الاشارة ويفصل بينهما وبين اسم الاشارة اما بالقسم نحوها والله ذاوها العرمي ذا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو قوله تعالى ها انتم ها اولاء واما بغيرها قليلا كقول الشاعر نحن اضمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها وذا ليا والالف في قوله ذا ليا للاشباع واصلة ذالى والضمير في قوله لها للمرأة اي هذا النصف لتلك المرأة وذلك النصف لي والمراد بالاستشهاد الفصل بين حرف التنبيه وهوها وبين اسم الاشارة وهوذا بحرف العطف وهو الواو فلفظة هذا وها وذا بمعنى واحد ثم لما فرغ من بيان حروف التنبيه شرع في بيان حروف النداء فقال حرف النداء

التنبيه
حرف النداء

حرف النداء
حرف العطف

خسة يا يا وهيا واى والهمزة لكن يا اعمها اى جميع حروف النداء اى يستعمل في القريب والبعيد
وقال الزمخشري هي للبعيد وما ذكره المصنف رح اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء
وايا وهيا وقال الزمخشري هي للبعيد وما ذكره المصنف رح اولى لاستعمالها في القريب
والبعيد على السواء وايا وهيا للبعيد واى بفتح الهمزة والهمزة للقريب والندبة
وقد يستعمل للنداء فقوله حروف النداء مبتداء ويا خبره وايا وهيا عطف على يا واى والهمزة
عطف على ايا وهيا وقوله اعمها خبر مبتداء محذوف اى هي اعمها والجملة معترضة وكذا قوله
للبعيد اى هما للبعيد والجملة معترضة وكذا ا قوله للقريب ثم لما فرغ من بيان حروف النداء
شرح في بيان حروف الايجاب فقال حروف الايجاب نعم وبلى واى بكسر الهمزة
واجل وجير بكسر الزاء وقد يفتح وان بكسر الهمزة وتشديد النون ولقائل ان يقول
لو اريد بالايجاب ايجاب النفي السابق لم يتناول نعم ونحوها اذ هي ليست بايجاب النفي السابق
بل هي مقرر لما سبق ايجابا او نفيا ولو اريد اثبات ما قبلها اى تقرير ما قبلها وتحقيقه كما
هو نفيا واثباتا لم يتناول بل اذ هي مختصة بايجاب النفي السابق فلو قال حروف التصديق
والايجاب لكان اولى واشمل ويمكن ان يراد به الاولى وانما سماها حروف الايجاب تغليباً
فنعلم مقررته اى محققة لما سبقها اى ايجابا او نفيا خبرا واستفهاما ففى جواب قائم
زيد بمعنى قام زيد وفى جواب المريم زيد بمعنى لم يقم زيد وانما لم يقل التصديق ما سبقها
لان التصديق انما يكون للخبر ونعم نعم القسمين الخبر والاستفهام ثم اعلم ان فى نعم اربع لغات
نعم بفتحين ونعم بفتح النون وكسر العين ونعم بكسرتين ونعم بفتح النون وقلب العين هاء مهملة
وبلى مختصة بايجاب النفي السابق اى يجعل النفي السابق ايجابا خبرا كان ذلك النفي
او استفهاما فلا يقع بعد الايجاب ولا بعد النفي لتصديق النفي بل يجعله ايجابا خبرا كان
ذلك النفي او استفهاما فعنى بلى فى جواب الست يربكم انت ربنا ولو قيل فى موضع بلى هنا
نعم لكان كفى لان حينئذ يكون بمعنى لست ربنا وهذا قول ابن عباس رضي الله تعالى عنه
وقيل يجوز استعمال نعم هنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي لان الهمزة
للا نكار دخلت على النفي فافادت الاثبات ويؤيد هذا القول ما ورد فى حديث الخشعية
من نعم بعد قوله عليه الصلوة والسلام لو كان على بيبك دين فقصيته انما كان يقبل منك
قال نعم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فدين الله احق فانه ايجاب للقبول والتصديق للنفي

والهمزة للقريب
والندبة للبعيد

وقد اشتهر هذا في العرف كذا في الشروح وقد شذ استعملها التصديق الايجاب نحو قوله
وقد بعدت بالوصل بيني وبينها لمجان من رأى القبور ليسعدن بالنون المحققة و اى
اثبات اى حروف اثبات او مثبتة بعد الاستفهام ويلزمها القسم اى لا يستعمل
الامع القسم فيقال اى والله واى ربى ولا يصرح بفعل القسم بعدها فلا يقال اى قسمت برى
وفى ايها اليه اذا تجرد عن هاء التنبيه وجوه احدها حذف الياء للساكين والثاني فتح الياء
لرفع اجتماع الساكين على غير حدها وخفة الفتحة والثالث الجمع بين الساكين مبالغة في المحافظة
على حرف الايجاب لصون اخرها من التحريك والحذف وان كان يلزم اجتماع الساكين على غير
حدها لكونها في كلمتين اجزاء لها مجرى كلمة واحدة فاشبه ما فيه اجتماع الساكين على حدها
وهذا ايضا من خصائص لفظ اليه وذكر بعضهم ان هذه الكلمة مجرى تصديق الخبر ايضا وذكر
ابن مالك رح ان اى بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكر الشيخ ابن المحاج رحه الله تعالى واجل
وجير وان تصديق للخبر سواء كان الخبر موجبا او منغيا فلا يقع بعد الاستفهام
وساثر ما فيه معنى الطلب نحو قولك فى جواب من قال قام زيد اجل وجيرا وان ذكر
بعضهم ان اى جاء لتصديق الدعاء ايضا كما جاء فى قول عبد الله ابن الزبير وراكبها
قصة ان اعرابيا جاء فضاله شيئا فلم يعطه فقال ذلك الاعرابي لعن الله ناقه حملتني اليك فقال
ابن الزبير وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وهذا بخلاف ما ذكر المصنف رح من كون
ان تصديقا للخبر اللهم الا ان يراد بالخبر المتكلم دون الذى يخبر بخبر فلا مخالفة بين هذا وبين
ما ذكر المصنف رح وان فى قولك بكى العواذل فى الصبح يلمتنى والومر ويقلن شيئا قد
علاك وقد كبرت فقلت انه يجتمل ان يكون للتصديق والهاء هاء السكت ويجتمل ان يكون
من الحروف المشبهة بالفعل والهاء ضمير وخبر ان محذوف اى انه كذلك ثم لما فرغ من بيان
حروف الايجاب شرع فى بيان حروف الزيادة فقال حروف الزيادة اى الحروف التى
من شأها ان يقع زائدة لانه لا تقع الى زائدة وسميت حروف الصلة ايضا وافتدتها
فى الكلام التاكيد او تحسين النظم او كليهما وسميت زائدة مع انها تفيد التاكيد وتحسين النظم
لكونها زائدة على اصل المعنى وهى ان وان بكسر الهزة فى الاولى وفتحها فى الثانية وما ولا
ومن والباء واللام فان مع ما النافية الفاء للتفسير فى هذا الكلام تفسير هذا الكلام
تفسير مواضع زيادتها اى فان تزايدت زيادة حاصلة مع ما النافية او فان الزائدة كائنة مع

مثبتا

قصة

تو
الزيادة

ما النافية كثيرة تأكيد النفي كقول المحسن في مدح نبينا عليه الصلوة والسلام ما ان مدحت محمدا
 بمقاتلي ولكن مدحت مقاتلي بمجد فقوله النافية صفة ما وهي مجرورة على انها مضاف اليها بارادة اللفظ
 ويجوز في نحو ما ولا النافية عند ارادة اللفظ ان يحكى كما هو وهو الكثير الشائع فيقال ما النافية
 ولا النافية وان يعرب حين يعرب يضعف بزيادة الف مجعولة همزة للساكين ليكون على اقل
 الابنية فيقال ما النافية ولا النافية وقلت مع المصدرية اى قلت ان اى زيادتها بحذف
 المضاف من الضمير عائذ الى زيادتها اى قلت زيادتها مع المصدرية نحو انظر ما ان جلس القاضي
 اى مدة جلوسه لقاض ولما عطف على المصدرية اى قلت زيادتها مع نحو لما ان قام زيد قمت
 وان عطف على قوله فان مع ما مع لما كثيرا اى تزدان المفتوحة الزائدة كائنة مع لما كقوله
 تعالى فلما ان جاءه البشير وبين لواء القسم عطف على قوله مع لما اى تزدان المفتوحة
 بين لواء القسم نحو والله ان لواءم زيد قمت وقلت اى زيادتها او اقل محيى زيادتها ان
 المفتوحة الزائدة مع الكاف اى كاف التشبيه كقوله كان طيبة بحر طيبة اى كطيبة وليست
 ان في قوله تعالى وعسى ان يكون وان لو استقاموا وامانة ان قسم زائدة كما توهم بعضهم
 بل الاول ان المحققين من المثقلة والثانية مفسرة وما مع اذا اى يزداد ما زيادة حاصلة مع
 اذا وزيادة الكائنة مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج ومتى نحو متى ما تذهب اذهب بمعنى
 متى تذهب اذهب واى نحو قوله تعالى وايا ما تدعوا فله الاسباء المحسن واين نحو اينا
 تجلس اجلس وان نحو ما تزين من البشر وقوله بشرط قيد لجميع ما ذكر كلها يستعمل بشرط
 وغير شرط وزيادة ما مختصة بمجال الشرطية وانقصابه على الحال اى ذوات شرط او ذوات
 شرط او على الظرف او وقت افادة الشرط ومع بعض حروف الجر سيما كقوله تعالى
 فيها رحمة من الله لنت لهم وما خطيئهم اغرقوا وقلت زيادة ما مع المضاف نحو
 لاسيما زيد اى لاسيما زيد ونحو قولك قضيت من غير ما جرم ونحو قوله تعالى مثل ما انكم
 تنطقون وقيل ان ما بعد حروف الجر من المضاف نكرة مجرورة بالمجرور بعدها بدل منها
 ولا مع الواو اى يزداد مع الواو العاطفة او زيادة لا كائنة مع الواو العاطفة
 بعد النفي لفظا او معنى نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ونحو قوله تعالى غير المغضوب
 عليهم ولا الصالحين فان غير بمعنى لا النافية وكذا بعد النفي نحو لا تصنبن زيدا ولا عمروا
 وبعد ان المصدرية عطف على قوله مع الواو اى تزداد لا بعد ان المصدرية نحو قوله

تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك وليس يعطف على قوله بعد النفي لفساد المعنى لانه حينئذ
يصير المعنى وتزاد لامع الواو العاطفة بعد ان المصدرية ولا معن له وقلت زيادة او قل محي
لا الزيادة قبل القسم كقوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسفر زيادتها
قبل القسم التنبيه على ظهور القضية بحيث يستغنى عن القسم فيبرز لذلك في صورة نفى القسم
وشدات مع المضاف اى شدت زيادة لا او شد محي لازيادة كاشنة مع المضاف
كقولهم فلان في بيرة حورسرى وما شعره الحور الهلاك اى فلان في بيرة الهلاك سرى وما
علم ومن والباء واللام الزائدة تقدم ذكرها اى ذكر زيادتها في باب حروف الجز
فلا يبعد ثم لما فرغ من بيان حروف الزيادة شرع في بيان حروف التفسير فقال حرفا التفسير
سقطت فون التثنية بالاضافة اى وان فان الغاء للتفسير اى فان المفسر مختصة
بما في معنى القول كالامر طلاء والكتابة ونحوها نحو ونادينا اَن يا ابراهيم و
كتبت اليه ان قم وامرته ان اذهب واوحينا الى ام موسى ان ارضعيه ولا يقع بعد صريح
القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول واما نحو قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان
اعبدوا الله ربى وربكم فتفسير الامر لا القول ويشترط ان يكون ما بعدها غير متعلق
بما قبلها بجزئية او عمل فقوله تعالى واخرعهم ان الحمد لله رب العالمين ليست اَن فيه مفسرة
لكون ما بعدها خبرا لما قبلها ثم الفعل قبلها اما حذف منه مفعول عام هو تفسيره او هو
منزل منزلة اللازم المحتاج الى التفسير فعنى قوله ونادينا اَن يا ابراهيم اى ونادينا
لبشئ او بلفظ هو قولنا يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير للمفعول العام المحذوف وهو
لبشئ او بلفظ او يقال معنى نادينا فقلنا او يقال معنى نادينا فقلنا النداء فاحتاج الى
بيان المنادى به ففسره مستانفا فقال ان يا ابراهيم وقد يدرك مفعوله العام فيفسره
نحو كتبت اليه ما ينفعه ان قم ونحو وامرته بما يفعله به ان اَمِنْ بالله ونحو قوله تعالى واوحينا
الى امك ما يوحى ان اذفيه واى مفسرة لكل مبهم مفرد نحو جاء في زيد ابو عبد الله او
جملة كقوله وترمينى بالظرف اى انت مذنب وتعلمنى لكن اياك لا اقل فقوله وترمينى
بالظرف كلام مبهم يحتاج الى التفسير باى انت مذنب يعنى تشربنا بظرفك اى انت
تذنب ولكن مشددة واسمها ضمير نشان محذوف اى لكنه ولو لا فيها ضمير نشان لما
وليت الجملة الفعلية ثم لما فرغ من بيان حروف التفسير شرع في بيان حروف المصدر فقال

تفسير
حرف
سجدة

حروف المصدر الاضافة بادنى ملائمة اى حروف تجعل الجملة مصدرا ما وان
وان وقد جاءكى ولو مصدرين فى بعض الاستعمالات فالاولان اى هلا وان للفعلية
اى للجملة الفعلية اى لجعل الجملة الفعلية مصدرا وان للاسمية خاصة اى تجعل الجملة
الاسمية مصدرا وقد عرفت كيفية جعلها مصدرا ونقلها فى جزئى الجملة الاسمية كما مر الا اذا
خفت او كفت بما فيجئئذ يجوز فيها الجملة الفعلية والاسمية وهذا عند سيبويه وجوز غيره
بعدها المصدرية الجملة الاسمية ايضا كقوله وعلاقة ام الوليدة بعدما افنان راسك
كالشعاع المجلس واما ان فعلتها فعل متصرف لا غير ما ضيا او مضارعا واجاز سيبويه
كونه امرا وهيا والهمزة فى قوله علاقة للاستفهام وهو مصدر مخذوف العامل والشاعر
خاطب به نفسه اى تعلق علاقة اى اتحب بها ام الوليدة بعد ما افنان راسك اى اشعار
راسك كالشعاع المجلس الشام بالفتح نبت فى الجبل ابيض اذا بيس يشبه الشيب به المجلس
المختلط رطبة بياضه يقال اخضر النبات اذا اختلط رطبة وبياضه واخضر الشعر اذا
خالط سواده بالبياض اى اتجب ام الوليدة حبا بعد الشيب ثم لما فرغ من بيان حروف المصدر
شرع فى بيان حروف التخصيص فقال حروف التخصيص اى حروف تدل على التخصيص
على الفعل الا فى نحو هلا تنوب قبل الموت واذا دخلت على الماضى افادة التثنية والتوبيخ على
ما فات نحو هلا قرأت القرآن وهى هلا والاول والاول ولو ما لها مصدر الكلام لانها
تدل على احد انواع الكلام وهو التخصيص فتصدر لتدل على اول الامر على كون الكلام من ذلك
النوع ويلزمها اى حروف التخصيص الفعل لفظا نحو هلا تضرب زيدا او تقدرى اخو
هلا زيدا تضربه لان التخصيص والحث انما يتعلق بالفعل وقد جاء الجملة الاسمية بعدها
فى الضرورة نحو قوله يقولون ليلى ارسلت بشفاعة الى هلا انفس ليلى شفيها ثم لما فرغ من
بيان حروف التخصيص شرع فى بيان حروف التوقع فقال حروف التوقع قد فى الماضى
للمقريب من الحال اى يكون ما بعد هامتوقعا كقوله لمن يتوقع ركوب الامير وتظنه
قد ركب الامير وقد يحذف الفعل بعدها نحو قوله اقل الرجل غير ان ركابنا لما نزل برجالنا و
كان قد اى وكان قد زالت ركابنا برجالنا فقوله اقد فعل ما مضى على وزن علم معناه قرب
ارتحالنا فكنا قد اقدرتقلنا الصحة عن زماننا على الارتفاع وفى المضارع للتقليل اى لتقليل
الفعل نحو ان الكذب قد يصدق وقد يستعمل للتكثير فى موضع المدح كقوله تعالى

قد يعلم الله الذين وقول والشاعر قد انزل القرآن مصفواً والقرآن بكسر القاف الكفو
 في الشجاعة واصغراً لامل كناية عن الموت ثم لما فرغ من بيان حرف التوقع شرع في بيان حرف
 الاستفهام فقال حرفاً الاستفهام الاستفهام سقطت نون التثنية بالاضافة
 الهمزة وهل لهما اي الهمزة وصل صدر الكلام اي لا يتقدما ما في خبرها لانهما
 يدلان على احدا نوع الكلام وهو الاستفهام فتصدران للدلالة من اول الامر ان الكلام
 من ذلك النوع ويدخلان على الجملة الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم
 وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل هل زيد قائم وهل قام زيد والهمزة اعم
 نضي فا اي اكثر مقرفاً في الاستعمال من هل من حيث ان الهمزة تدخل الاسم عند وجود
 الفعل في الكلام بخلاف هل فانها لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل في الكلام لكونها في الاصل
 بمعنى قد المنخفضة بالفعل كقوله تعالى هل اتي على الانسان اي قد اتي فاذا وجد الفعل
 تذكر في العهد السابق وهو كونه بمعنى قد المنخفضة بالفعل وحت اليه اي اشتاقت
 ومالت اليه ولم تصل بغيره بخلاف ما اذا لم تجد الفعل فانها تصبر وتذهل عنه اي غافل عنه
 فلا يجوز هل زيد خرج ولا هل زيد اضربت كما لا يجوز قد خرج وقد زيد اضربت ويجوز
 زيد خرج وا زيد اضربت بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم الفعل في التركيب ومن
 حيث انها تستعمل للانكار ايضا دون هل ومن حيث انها تستعمل مع ام مطراً وهل لا
 تستعمل الاشارة ومن حيث انها تدخل على حروف العطف وتدخلها هي بخلاف هل لان
 الهمزة اصل في الاستفهام واحضر من هل في بكثرة الاستعمال اليق واشاد الشيخ ابن
 الحاجب رحمه الله تعالى الى امثلة ما ذكرنا بقوله تقول ازيد اضربت ولا تقول هل
 زيد اضربت حيث لا يليها الاسم مع وجود الفعل في التركيب بخلاف هل زيد قائم فانه
 جائز لعدم الفعل في التركيب وانضرب زيداً وهو اخوك بمعنى انكار ضرب زيد
 في حال الغيبة ولا تقول هل تضرب لان هل لا تستعمل للانكار وا زيد عندك ام هو
 ولا تقول هل زيد عندك ام عمرو لان ام لا يقابل الهمزة وقوله تعالى اثم اذا ما وقع
 بدخول الهمزة على العاطفة ولا تقول هل ثم وقوله اثم اذا ما وقع معطوف على مقدر اي اذا جاء
 وقت العذاب وقع ثم اذا ما وقع امنتم وحينئذ لا ينفع الايمان وقوله تعالى افمن كان
 على بينة من ربه كن يريدا الحياة الدنيا هو مبتدأ محذوف الخبر بدلالة ما سبق والجملة

معطوف على مقدراى امن كان مؤمنا كن هو كافر فن كان على بينة من ربه كن كان يريد
الحياة الدنيا وقوله تعالى او من كان ميتا فاحيينا مبتداء خبره قوله كن مثله في الظلمت
والجملة معطوفة على مقدراى امن كن لم يؤمن او من كان ميتا فاحيينا كمن مثله
في الظلمت ولا تقول هل فن كان وهل ومن كان فقوله دون هل ظرف لقوله تقول فيكون
قيدا للكلاى تقول باستعمال الهزة في جميع ما ذكر دون هل وانما حملنا الامثلة المذكورة
على حذف المعطوف عليه ذهابا الى مذهب صاحب الكشاف فانه اذا دخل الهزة على حرف
الطف حمل على حذف المعطوف عليه فقدر في نحو قوله تعالى او كلما عاهد واعهدا نبه
فريق منهم اكفروا او كلما عاهد واعهدا نبه فريق منهم وذكر الشارح انها ليست بجائزة
على محذوف ولا الجواز وقوعها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوف عليه ولم يحجى الا
مبيننا على كلام مقدم فجعل قوله تعالى او كلما عاهد والاية عطفا على انزلنا ثم لما فرغ من
بيان حروف الاستفهام شرع في بيان حروف الشرط فقال حروف الشرط ان ولو
واما لهاى لحروف الشرط صدر الكلام لانها تدل على احد انواع الكلام فتصدر لتدل
من اول الامر على كون الكلام من ذلك النوع فان للاستقبال وان دخل على الماضي
نحو ان خرجت خرجت وكلمة ان في قوله وان دخل متصلة ولو عكسه اى لو لما مضى وان
دخلت في المستقبل نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اى لو قطعتم في الجمل والحلاك و
يلزمان اى ان لو الفعل لفظا نحو ان يكرمى ولو طلعت الشمس او تقدير ان نحو
قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وقولهم لو ذات سوار لطمتى والتقدير لو لطمتى
ذات سوار جواب لو محذوف اى لو لطمتى ذات سوار لم يكن بي مار بلطمتها ومن ثم اى
ولا جلا انها يلزمان الفعل قيل لو انك بالفتح الجار والمجرور حال لانه فاعل فعل
محذوف وهو ثبت باعتبار لزوم الفعل بعد لو فان قيل قوله ومن ثم يتعلق بقوله قيل و
قوله لانه فاعل ايضا متعلق به فيلزم المتعلقان من جنس واحد قيل قوله لانه فاعل
دليل على ترتيب قوله قيل على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم ذلك وانطلقت بالفعل
اى بصيغة الفعل عطف على قوله لو انك اى ومن ثم قيل كذا وقيل في خبر لو انك
انطلقت بصيغة الفعل موضع منطلق ليكون لفظ الفعل في الخبر كالعوض
اى مثل العوض عن الفعل المفسر المحذوف وهو ثبت الا لطرفة الشعر ثم اعلم

كلام
في
الضم

ان ايراد الفعل في الخبر لهذا الغرض مرتب على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم المتعلقان من
جنس واحد واما قوله اكرمها خلة لوالها صدقت موعودها ولو ان النصح مقبول بصيغة الاسم
لجول على تقدير ولو ان النصح امر مقبول فالخبر جامد ومقبول صفة الاخبار ان او وارو على
قول البعض وفيه نظر لانه يكون حينئذ من ضعف التاليف لخالفته الجمهور وضعف التاليف
يخل بالفصاحة واجيب بان الكلام الوارد من العرب الموثوق بعربيتهم قبل ومنع قاعدة النحو
لا يكون ضعيفا فلا ممتنع وان خالف الجمهور او لكل بل شاذ واذا كان الخبر جامدا
جاز وقوع الاسم في الخبر لتحذره اي لتعذر الفعل نحو لو انك رجل قال الله تعالى
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط
متعلق بتقدم وقوله اول ظرف تقدم فان قيل شرط ترك في في ظرف ان يكون زمانا او
مكانا مبهما واول ليس كذلك فكيف يصح ترك في قيل هو ظرف تقدم يتضمن الدخول اي و
اذا تقدم القسم على الشرط واخلا اول الكلام لزمه الماضي الضمير عائد الى الشرط
او الى القسم اي لزم ذلك الشرط الماضي او لزم ذلك القسم ان يكون الشرط الواقع بعده
ماضيا لفظا او معنى بدخول لم على المضارع وانما لزم الماضي لان حرف الشرط لما انقطع
عن عمله في الجواب لكونه جوابا للقسم لفظا فاللزم الماضي في الشرط لئلا يعمل فيه ايضا
فيتوافق في عدم عمل الحرف وكان الجواب للقسم لفظا والشرط معنى ترجيحاً للسابق
مع كثرة الاستعمال نحو والله ان ايتيتني او ان لم تاتني لا اكرمك فقوله ان
ايتيتني مثال الماضي اللفظي وقوله ان لم تاتني مثال الماضي المعنوي وان توسط اي
توسط القسم بتقدم الشرط او غيره اي غير الشرط جاز ان يعتبر وان يلغى
والضمير في قوله يعتبر ويلغى ويجوز ان يكون عائدا الى الشرط اي جاز اعتبار الشرط والغاؤه
وان يكون عائدا الى القسم اي جاز اعتبار القسم والغاؤه ان جاز ان يجعل الجواب لفظا
جوابا للقسم ولزم حرف الشرط الماضي ويصير الشرط ملغاة وجاز ان يجعل الجواب جوابا
للشرط بالجزم ويصير القسم ملغى كقولك انا والله ان تاتني لا اكرمك بالجزم باعتبار
الشرط وان ايتيتني والله لا ايتيتك باعتبار القسم والغاء الشرط وتقدير
القسم كاللفظ اي كتلفظ القسم اي القسم المقدر مثل القسم المفوظ واعتباره
والغائه كما مر مثل قوله تعالى لن اخرجوا الا يخرجون معهم اي والله لن اخرجوا

لا يخرجون فلو لا تقدير القسم قبل الشرط لوجب الجزم في الجواب واللام في قوله ولئن اخرجوا
هي اللام المولدة للقسم وهي لام يدي دخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا وتقديرا لتوذن
ان الجواب له لا للشرط وقوله تعالى ان اطعمتوهم انكم لمشركون اي الله ان اطعمتوهم
انكم لمشركون فلو لا تقدير القسم قبل الشرط لوجب الفاء في الجواب لانه جملة اسمية
واما للتفصيل اي لتفصيل ما اجله المتكلم مخوذك جاء في اخوتك اما زيد
فاكرمته واما بنشر فاهنته واما خالد فقد اعرضت عنه والتمزح حذف فعلها اي
فعل ما اي الفعل الداخل عليه اما وهو الشرط لتضمنها معنى الابتداء وعوض
عن الفعل المحذوف بديها اي بين اما وبين فاتها اي فاء اما جزء مما في
خيرها اي خير جوابها وذلك الجزم اما مبتداء نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع
بعدا لفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان قوله يوم الجمعة معمول منطلق مطلقا
اي زمانا مطلقا اي سواء كان ما بعد اما ما يمنع تقدم ما في خيره نحو اما زيد فاني
ضارب اولم يكن نحو اما زيد فمنطلق وهذا مذهب سيبويه اختاره المصنف رجا واما
عوض ذلك لثلاثي نوال بين حرفي الشرط والجزاء لفظا وللتنبية على ان المتقدم هو المقصود
بالتفصيل دون الفعل وقيل هو اي ما بعد اما معمول الشرط المحذوف مطلقا
لاجزاء الجزاء مثل ما يوم الجمعة فزيد منطلق بتقدير اما نذكرك يوم الجمعة
فزيد منطلق ورد بانه ولو جاز نصبه بتقدير نذكرك لجاز رفعه بتقدير حصل لكنه لم
يجز ولجاز نصب زيد فمنطلق بتقدير منه نذكرك زيدا فهو منطلق لكنه لم يجز وقيل
وهذا قول المازني ان كان ما بعد اما جائز التقديم نحو اما يوم الجمعة فانا خارج
فمن القسم الاول اي هو جزء الجزاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم نحو اما زيد
فاني ضارب لان الى انقطع ما بعدها عن العمل فيها قبلها فمن القسم الثاني اي معمول
الشرط المحذوف بضرورة امتناع كونه جزء الجزاء لامتناع التقديم وجوزه ابو العباس
المبرد وجعل لا ما خاصية تفهيم التقديم ما يمتنع تقديره فكان زيدا معمول ضارب عنده
اقيم مقام الشرط لما مر لان اقامة جزء الجزاء مقام فعل الشرط لازم عنده ثم لما فرغ من
بيان حروف الشرط شرع في بيان حرف الردع فقال حرف الردع اي المنع والنجير
كلامه ليس كذلك يعني هيئتين ليست وهذه الكلمة موضوعة لردع المخبر اي

ن
ابو العباس
المبرد

لنفعه ونجوه كقولك كلاً لمن قال فلان يبعضك او لردع الطلب كقوله تعالى كلاً بعد قوله
 رب ارجعون لعلى اعمل صالحا في ما تركت كلاً وقد جاء بمعنى حقاً كقوله تعالى
 كلاً ان الانسان ليطغى ولا يبعد حيث ذكره اسماء لكن الخويين اتفقوا على حرفية
 لكونه لتحقيق المجلة كان فكلاً في نحو قوله تعالى ثم يطع ان ازيد كلاً انه كان لا ياتنا
 عنيدا يمتثل الوحيين كوها للردع وبمعنى حقاً ثم لما فرغ من بيان حروف الردع شرع في
 بيان تاء التانيث الساكنة فقال تاء التانيث الساكنة صفة تاء التانيث وليس
 بأعرف من الموصوف لان المضاف الى ذى اللام في باب الصفة حكم ذى اللام لنحو الماخ
 بتانيث المسند اليه لتحقيق الاتصال والمقارنة بين التاء والمسند اليه نحو ضربت هند
 واللام في قوله لتانيث المسند اليه للتعليل لا للعرض فان تانيث المسند اليه ملته
 للمحق لتاء التانيث وليس باثر حاصل منه وانما قال تاء التانيث الساكنة احترازاً عن
 تاء التانيث المتحركة فالحق لتانيث الاسم لا لتانيث المسند اليه فان كان ظاهراً
 غير حقيقي فغيره واما الحاق علاقة التثنية والجمعين اجمع المذكور والمؤنث
 في الفعل عند كون الفاعل ظاهراً للدلالة على ان المسند اليه مثنى او مجموع مذكر او مؤنثا
 كالحاق تاء التانيث للدلالة على ان المسند اليه مؤنث فضعيف بمخوام اخوك فاما
 او قاموا اخوتك فمن اخواتك للزوم بعد صورة الفاعل بخلاف الحاق ضمير التثنية
 والجمعين في الفعل فانه غير ضعيف بمخوام اخوك فاما واخوتك قاموا واخواتك قمن و
 جاز الحاق هذه العلامة في اسم الفعل بمخوماتها وهاتوا وتعاليا وتعالوا بلا
 ضعف ثم هذه العلامة ليست بضمير بل هي حرف زاد للدلالة في اول الامر على ان المسند
 اليه مثنى او مجموع مذكر او مؤنث كتاء التانيث تدل على ان المسند اليه مؤنث ويدل
 عليه انه لو كان ضميراً لا متنع الواو في غير العقلاء نحو اكلوني البراغيث والنون في الذك
 العقلاء نحو يصرن اقاربهم ثم لما فرغ من بيان تاء التانيث الساكنة شرع في بيان
 التوين فقال التوين ساكنة وضعا فلا يرد تحريكها لاجتماع الساكنين نحو
 زيدن العالم عندنا تتبع حركة الاخر ولا يرد نحو اب واخ ويدوده حيث يتبع
 حركة الوسط لان تنوينها وان تبعت حركة الوسط لكن بعد ما صار الوسط اخيراً
 الاخر نسبياً منسياً لا لتأكيد الفعل فيه احتراز عن نون الخفيفة نحو اضر بن وهو

التثنية
ب

اى التثوين للتمكن من مزيد والتشكيك نحو صير واخ والعوض عن المضاف اليه نحو
 يومئذ وحينئذ اصله يوم اذا كان كذا وحين اذا كان كذا والمقابلة نحو مسلمات
 والترنم وهى التثوين اللاحقة قافية الشعر مقيدة او مطلقة بدلا حرف الاطلاق
 والقافية المطلقة التى اخرها احد المذات الثلاث او حرف الاطلاق وهى الحرف التى
 نشأت من اشباع حركة آخر الشعر وهى احد المذات الثلاث نحو قوله اقلل اللوم عاذل
 والعتابين وقولى ان اصبحت لقدا صابن والقافية المقيدة التى اخرها حرف ساكن
 غير المذات الثلاث نحو قائم الاعماق خاوى المخترق ويمجد المضاف التثوين من العلم
 موصوفا حال من العلم اى حال كون العلم موصوفا بابن مضافا حال من ابن اى حال
 كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءنى زيد بن عمرو وانما يحذف لقصد التخفيف
 لطول اللفظ وثقل العلم وكثرة الاستعمال ويحذف حينئذ الف ابن خطأ للتخفيف
 فى الكتابة والدلالة على الامتزاج وانما لم يحذف التثوين فى قوله جارية من قيس بن
 ثعلبة مع قيس علم موصوف بابن مضافا الى علم اخر لكان الضرورة وحذفها فى غير
 ذلك نحو قوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد فمين قراء احد بغير التثوين فى الوصل
 من الشواذ وقوله ولا ذكر اليه الا قليلا يحذف التثوين من ذاكر ونصب الله على الضرورة
 ثم لما فرغ من بيان التثوين شرع فى بيان نون التاكيد فقال نون التاكيد خفيفة ساكنة
 قدم النون الخفيفة على النون الثقيلة وان كانت فرعا للثقيلة عند اكثر الكوفيين لحفتها
 ومشددة مفتوحة لحفة الفتحه مع غير الالف سواء كانت الفاضمة نحو اضربان
 او الالف الزائدة فى جميع المؤنث نحو اضربان فتقول اضرب ومكسورة مع الالف
 للتشبيه بنون الاعراب والمتعادل بين ثقل الكثرة وخفة الالف وتختص اى نون
 التاكيد خفيفة او مشددة والمجمله مستأنفة اى تختص كل واحد من نون التاكيد بالفعل
 المستقبل فى الامر صفة المستقبل اى الفعل لمستقبل الكائن فى الامر نحو اضرب والنهى
 نحو لا تضرب والاستفهام نحو هل تضربن والتمنى نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن
 بنا فصيبي خبرا والقسم نحو والله لا فعلن كذا لانهما وضعا لتاكيد الطلب والطلب انما
 يتعلق بالمستقبل الذى يكون امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او عرضا وانما يدخل فى جواب
 القسم وان لم يلزم فيه معنى الطلب تشبيهها بجواب القسم بالمطالبة للدلالة القسم على اعتناء

تبيين
 التثوين
 فى
 التثنية
 والجمع

بشانه وزيادة اهتمام له كالمطلوب وقلت اى نون التاكيد فى النفى قسيتها له بالنفى وان لم
يكن فيه معنى الطلب نحو ان لا تفعلن وتلحق بالنفى فلما تقولن وربما يقولن لان القلة تلحق
بالعدم وحمل عليه المضادة كثيرا ما يقولن ولزمت نون التاكيد فى مثبت جواب القسم
نحو والله لا تفعلن لان القسم محل التاكيد فكهو ان يؤكد والفعل بامر منفصل عن الفعل
وهو القسم من غير ان يؤكد بما يختصه ويتصل به وهو النون بعد صلاحية للتاكيد خلافا
للكوفيين والاضافة فى مثبت القسم من باب جرد قطيعة وكثرت نون التاكيد فى الشرط
المؤكد حرف الزائدة مثلا ما تفعلن قال الله تعالى فاما نرين من البشر احدا وذلك
لان لما اكد حرف الشرط بما الزائدة قصد والتاكيد الفعل بالنون ايضا لئلا يخط المقصود
بالذات وهو الفعل من غير المقصود بالذات وهو حرف الشرط وما قبلها اى ما قبل نون
التاكيد مع ضمير المذكورين وهو الواو مضموم نحو اضر بن للدلالة على الواو المحذوفة
الساكين قوله مع ضمير المذكورين حال من ضمير مضموم ومع مخاطبة اى اشئ مخاطبة الى الله
خوطبت مكسور نحو اضر بن للدلالة على الياء المحذوف الساكنين وفيما عداه اى فيما
عدا المذكور اى فى الواحد المذكور غائبا كان او مخاطبا وفي الغاية مفتوح المخففة نحو ليضرب
واضرب ولتضرب فان قيل لما ههنا اللفظ يتناول التثنية والجمع المؤنث لانهما داخلا
فى عموم قوله فيما عداه ولا يكون ما قبل النون فيها مفتوحا قيل معناه وفيما عداه
مفتوح اذ لم يكن ما قبلها الف وهذا التقييد بدلالة قوله وتقول فى التثنية والجمع
المؤنث اضر بان واضربان بزيادة الالف للفصل لئلا يجمع النونات ويمكن ان يراد بقوله
مفتوح اعم من ان يكون حقيقة نحو اضر بن او حكما نحو اضر بان واضربان اذ الالف فى حكم الفتح
او فى حكم العدم لانها غير حا جز حصين لكونها وضعفها وما قبلها مفتوح فلا يتوجه الاشكال
فان قيل التقاء الساكنين انما يفترق فى المدغم الذى قبله حرف مزا اذا كان المدغم وحرف
المزد فى كلمة واحدة وذلك لم يوجد فى اضر بان واضربان اذ الالف فى كلمة آخر والنون
فى كلمة اخرى ينبغى ان محذوف الالف لا لتقاء الساكنين ولا يفترق كما حذف الواو فى اضر بن
ولم يفترق قبل فى نحو ذلك مانع من حذف الالف اذ لو حذف الالف من التثنية لا لتبس
بالواحد ولو حذف من جمع المؤنث لزم اجتمام النونات فعدم المحذف لعلته الالتباس
والاجتماع فكان التقاء الساكنين فى نحو ذلك يجعل لتقاءهما على حده باعقاد الحكمى نحو

اللبس لزوم الاجتماع فجعل معتقرا ولا يبدؤها اى لا تدخل الثانية وجمع المؤنث التثنية
 لانها لو ابقى فيها الالف لزوم التقاء الساكنين لا على حده لعدم التشديد بعد المدة ولوحذفت لزوم
 اللبس بالواحد في التثنية واجتماع النونين في جمع المؤنث خلافا ليويس فانه اجاز ذلك وجعل
 التقاء الساكنين معتقرا اذا كان اولها حرف لين وان لم يكن الثاني مدغما كما مر في الوقف وليس
 ذلك بمرضى عند اكثر وينبغي ان يكون مرضيا لا مكان التكلم ولجئ ذلك في الكلام المرضي كما في
 قوله تعالى الان وقد عصيت قبل وهما اى نون التاكيد الثقيلة والخفيفة في غيرهما اى غير التثنية
 وجمع المؤنث مع الضمير البارز كالمنفصل اى كاللفظ المنفصل في حذف حرف العلة وتحرريكها
 على التفصيل يعنى يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملة مع الكلمة المنفصلة الساكنة
 المصدر من حذف حرف العلة وتحرريكها على التفصيل يعنى ان كان الضمير مدة يحذف الضمير
 والا تحرك على وقفة فيقول في اضربوا اضربن وفي اغزوا اغزنن يحذف الواو كما تقول مع الكلمة
 المنفصلة اضربوا القوم واغزوا الجيش يحذف الواو وفي اضرب واغزى اضربن واغزنت
 يحذف الياء كما تقول مع كلمة المنفصلة اضرب القوم واغزى الجيش وفي اخشوا اخشون
 تحريك الواو وفي اخشى اخشين بحريك الياء كما تقول مع الكلمة المنفصل اخشوا القوم تحريك
 الواو واخشى القوم بحريك الياء وانما قال في غيرها لانه ذكر كيفية لحوق نون التاكيد
 بالمتنى وجمع المؤنث وليس المقصود هنا بيان اتصال النون بالافعال الصحيحة كقولها ظاهر
 بل المقصود بيان اتصال النون بالافعال المتصلة فان لم يكن فيه ضمير بارز بل مستكن
 فكما المتصل اى فيها اى نون التاكيد كالساكن المتصل وهو الف التثنية في رد ما حذف عنه
 تقول في اغزوا غزون وفي ارم ارمين وفي اخش اخشين كما تقول اغزوا وارميا واخشيا ومن
 ثم اى لاجل اى نون التاكيد مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل
 هل ترين بفتح الياء لان النون لما كانت مع غير الضمير البارز كالقوله المتصلة كان زوال سكون
 الامر لازما فيعود ما حذف للسكون فيقال ترين بياء مفتوحة واشبهت الف التثنية لانها
 فلم يقل اللام معها نحو ترمين وهل ترمين كما لم يقل مع الف التثنية المتصلة نحو هل تريان و
 هل ترميان وترون بضم الواو لعدم كونهما مدة حتى يحذف لالتقاء الساكنين على نحو تحريكها
 كذلك في الكلمة المنفصلة الساكنة المصدر كما يقال اخشوا القوم وترين بكسر الياء للساكنين
 كما في اخشى الله هذه الامثلة الثلاثة من المضارع واغزون باعادة الواو والمحدوقين زوال سكون

الأخر بما هو كالكمة المتصلة كما في أغروا وارميا وأغزن وأغزن يحذف الواو كما في أغروا المجيس ولو لا
كان النون كالمنفصلة لكان هذه التقاء الساكنين على حدة لكون الأول مدة والثاني مدغافيا
هو كالكمة الواحدة بناء على الاتصال هذه الامثلة الثلاثة من الامر والنون المحففة تحذف
للساكن أي للملافة الساكن بعدها كقوله ولاهين الفقير عليك ان تزكع يوما والدرهم قد رفعه واللام
في قوله للساكن بمعنى الوقت أي النون المحففة يحذف وقت ملاقة ساكن بعدها بدلليل عطف
بالظرف وهو قوله وفي الوقف فيروى اذا حذف النون في الوقف فيروى ما حذف اذا لم يكن مفتوحا
ما قبل النون لزوال موجب المحذف وهو التقاء الساكنين نحو اضرى في اضرين والمفتوح ما قبلها أي
قبل النون تقلب الفاء للوقف نحو اضرى في اضرين وانما تقلب الفاء قياسا على التثوين فالحا تقلب الفاء
في الوقف نحو زيد وانما حذف بملاقة ساكن بعدها تشبيها بحرف المد في امتداد الصوت والحاء
تحذف للساكن ولا تحرك فكذا هذه وخطا للنون المحففة اللاحقة بالفعل عن التثوين اللاحقة بالاسم
فالحا لا تحذف بلا مانع من الاضافة واللام يحذف المحففة حيث تحذف بلا مانع وانما حذف في الوقف
ايضا مثلها لانها لما شابت بحرف المد حتى حذف للساكنين ولم تحرك حذف في الوقف ايضا مثلها وانما
قوله الفاعل انما مفعول ثان لقوله تقلب لتضمين معنى المجل وختم الكتاب بذكر حكم الوقف من
حسن المحتم ويقال ان الشيخ ذكر التثوين ونوى التاكيد المختصة بالآخر في آخر الكتاب ثم اخرج النون
المختصة باخر الفعل عن التثوين اذا الفعل يستحق التأخير عن الاسم ثم ختم

بجث النون بانقلابها الفاء الوقف وهذا كما ترى من باب

حسن المحتم والله اعلم بالصواب

واليه المرجع

والمآب

الحمد لله قد وقع المقابلة من ابتداء هذا الكتاب الى نهايته بعون الله تعالى وكان عند المقابلة
نسختين المكتوبتين وجعلنا الاصل المطبوعة في سنة في مطبع الواقع في المنبثي ثالثا بالخير
لينقل الكاتب عنه بلا دقة وتعب يسهل للمصححين شكوا الله سبحانه فقد قابله من اول المطبع لهما طابا
وجدا اختلاف النسخة فكتبناه على هامشته وفي المواضع التي اتفقت النسخ فجعلناه مقصودا كما ستر
ان شاء الله تعالى فله الحمد فضاء هذا الكتاب اصح وانفع بل انفع من الاول وهذا بالسعي والجد الجواب فانه
والجنا برفاهه عبد الكريم اكرمها الله تعالى في الدارين بحرمته نبي الثقلين محمد رسول الله صلى الله عليه
عليه واله وصحبه وسلم واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

Library of



Princeton University.

Princeton University Library



32101 077781548

